ثورة التسعينات

العالم العربي وحسابات نهاية القرن

تحرير: خلدون حسن النقيب
مبارك العدواني

ثورة التسعينات

العالم العربي وحسابات نهاية القرن

د. خلدون حسن النقيب   مبارك العدواني
وحدة الدراسات الخاصة بالقبس

الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٦

المحتويات

القسم الثالث
ثورة سنة ١٩٨٩

القسم الرابع
اوروبا الموحدة سنة ١٩٩٢ والتكتلات الاقتصادية الاقليمية الجديدة

القسم الخامس
الوفاق الدولي: قضايا فكرية

القسم السادس
استشراف مستقبل الوطن العربي

القسم السابع
العالم العربي في حسابات المستقبل

ثورة التسعينات

العالم العربي وحسابات نهاية القرن

شكر وتقدير

سوف يلاحظ القارىء وهو يقلب صفحات هذا الكتاب اننا لم نذكر اسم المؤلف في بداية كل فصل، وقد فعلنا ذلك لاعتبارين مهمين ، اولهما ، لاننا اردنا ان نحافظ على السياق العام والترابط العضوي بين اقسام الكتاب وفصوله. وثانيهما، لان بعض الفصول قد اشترك في اعدادها بطريقة او باخرى مجموعة من الباحثين والمختصين ولم نرد ان نبخس اي منهم حقه وتقدير جهده. ولذلك فقد رأينا ان نخصص هذه الصفحات من الكتاب لنوضح الطريقة التي تمت بها كتابة بعض الفصول ونوجه الشكر والتقدير لكل من ساهم في خروج هذه الدراسة الى النور .

فالفصل الثالث «تطورات الوفاق بين الدولتين العظميين» مستخلص من مقال تحليلي اعدته الدكتورة نازلي معوض، استاذة العلاقات الدولية بجامعة القاهرة وبناء على طلب من وحدة الدراسات الخاصة بالقبس من واقع ما دار في حلقة نقاش شارك فيها الاستاذ جميل مطر (مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل) والاستاذ الدكتور عبدالمنعم سعيد (خبير العلاقات الدولية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام)، والاستاذ الدكتور علي الدين هلال (مدير مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة) والدكتور طه عبدالعليم (خبير الشؤون السوفيتية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام) .

والفصل الرابع «حقيقة البريسترويكا/١» هو مراجعة لكتاب ميخائيل غورباتشوف «البريسترويكا» كتبه الدكتور غانم النجار من قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت .

اما الفصل الخامس فان مادته مستخلصة من مقابلة اجرتها صحيفة كومونيست السوفيتية ونشرت ضمن مقالات اخرى مترجمة في كتاب «البريسترويكا» عن دار الثقافة الجديدة بجمهورية مصر العربية .

وملحق الفصل الخامس عبارة عن ملخص لمقاله كتبها آبيل اغانبيان وهو مستشار سابق للرئيس غورباتشوف ونشرتها صحيفة لوموند دبلوماتيك الكراس العربي .

والفصل الثامن استخلصت مادته من تقرير اعده د. طه عبدالمنعم الخبير في الشؤون السوفيتية وبناءا على طلب وحدة الدراسات الخاصة بالقبس ومن واقع اعمال حلقة نقاش شارك فيها الاستاذ جميل مطر (مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل)، الاستاذ الدكتور عبدالمنعم سعيد (خبير العلاقات الدولية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام)، والاستاذ الدكتور علي الدين هلال (مدير مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة)، والدكتورة نازلي معوض (استاذة العلاقات الدولية بجامعة القاهرة) .

والفصل التاسع عبارة عن لقاء مع روبرت نيومان السفير الاميركي السابق لدى كل من المملكة العربية السعودية والمغرب وافغانستان والذي يعمل حاليا مديرا لقسم دراسات الشرق الاوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن. ولقاء اخر مع روبرت هنتر مدير قسم الدراسات الاوروبية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن ومدير قسم الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي خلال عهد الرئيس كارتر (١٩٧٩ - ١٩٨١) وقد اجرى اللقاءين مراسل القبس في واشنطن الاستاذ هشام ملحم .

وملحق الفصل التاسع هو عبارة عن مقالة مترجمة من مجلة نيوستسمان البريطانية استخلصت مادتها من واقع لقاء دار مع الاديب التشيكي فاكلاف هافل وقبل اسبوعين فقط من انتخابه رئيسا لتشكوسلوفاكيا .

والفصلان الحادي عشر والثاني عشر «اوروبا ١٩٩٢ والعالم العربي» عبارة عن دراسة اعدها د. عبدالمنعم سعيد (خبير العلاقات الدولية بمركز الدراسات السياسية

والاستراتيجية بالاهرام) من واقع ما دار في حلقتي نقاش شارك فيهما والاستاذ الدكتور علي الدين هلال (مدير مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة) والاستاذ جميل مطر (مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل) والاستاذ السيد ياسين رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام، والدكتورة نادية مصطفى .

والفصل الثامن عشر هو خلاصة لتقرير عن «الوفاق الدولي» اعده المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل بناء على تكليف من وحدة الدراسات الخاصة . وقد قام باعداد التقرير الكاتب السياسي المعروف الاستاذ محمد سيد احمد واشتراك في مناقشته عدد من اعضاء الهيئة العلمية للمركز وهم الدكتور علي الدين هلال واللواء متقاعد حسن البدري والدكتور عبدالمنعم سعيد .

اما الفصلان الثالث والعشرون والرابع والعشرون فقد استخلصت مادتها من واقع الندوة التي اقامتها وعلى عدة جلسات وحدة الدراسات الخاصة بالقبس بعنوان ثورة التسعينات العالم العربي وحسابات نهاية القرن في نهاية مارس ١٩٩٠ . وقد شارك في الندوة كل من الاستاذ هاني الهندي (مفكر عربي من سوريا وصاحب دار النشر «مؤسسة الابحاث العربية»)، د. عصام النقيب (استاذ الفيزياء بجامعة الكويت)، د. أمين محمود (استاذ التاريخ الحديث بجامعة الكويت)، وكل من د. خلدون النقيب ومبارك العدواني (وحدة الدراسات الخاصة بالقبس) والاستاذ محمد ابو صباح وقام بتحرير الندوة بشكلها النهائي د. أمين محمود .

كل هؤلاء ساهموا بشكل أو بآخر في خروج هذه الدراسة الى النور وإليهم نتوجه بالشكر والتقدير والعرفان .

د. خلدون حسن النقيب
مبارك العدواني
وحدة الدراسات الخاصة بالقبس

قائمة باسماء المؤلفين

* ابيل اغانيبيان (اقتصادي سوفيتي - من مهندسي البريسترويكا)
* د. أمين محمود (استاذ التاريخ الحديث - جامعة الكويت)
* د. خلدون حسن النقيب (استاذ الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي - جامعة الكويت - وحدة الدراسات الخاصة بالقبس) .
* روبرت نيومان (مدير قسم دراسات الشرق الاوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن - سفير اميركي سابق لدى المغرب وافغانستان والمملكة العربية السعودية) .
* روبرت هنتر (مدير قسم الدراسات الاوروبية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن - عمل مديرا لقسم الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي خلال عهد كارتر ١٩٧٩ - ١٩٨١)
* د. طه عبد العليم (خبير الشؤون السوفيتية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - مصر) .
* الاستاذ/ عبد اللطيف يوسف الحمد وزير مالية سابق - المدير العام للصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية - الكويت)
* د. عبد المنعم سعيد (خبير العلاقات الدولية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - مصر)
* د. عدنان أحمد شهاب الدين (استاذ الفيزياء - باحث اول - معهد الكويت للابحاث العلمية)
* د. عدنان عبد الله يونس (استاذ علوم سياسية)

* د. عصام النقيب (استاذ الفيزياء ـ عميد سابق بكلية الدراسات العليا ـ جامعة الكويت)
* د. غانم النجار (استاذ العلوم السياسية ـ جامعة الكويت)
* فاديم ميدفيديف (اقتصادي سوفيتي ـ واحد مهندسي البريسترويكا)
* د. فؤاد مرسي (استاذ اقتصاد ووزير تموين سابق في مصر)
* مبارك العدواني مدير دائرة العلاقات العامة والاعلام ـ معهد الكويت للابحاث العلمية ـ وحدة الدراسات الخاصة بالقبس)
* محمد أبو صباح (محرر في جريدة القبس)
* محمد سيد أحمد (باحث سياسي وصحفي متمرس من مصر)
* د. نازلي معوض (استاذة العلاقات الدولية ـ جامعة القاهرة)
* د. هاني الهندي (مفكر عربي من سوريا وصاحب دار النشر مؤسسة الأبحاث العربية ـ بيروت)

مقــدمـة

العرب في عالم متغير

في خضم الأحداث التاريخية وتداعيها السريع لا بد ان يتبادر الى ذهن القارىء هذا السؤال: ماذا يجري في العالم المحيط بنا؟ وهناك العديد العديد من الاسئلة التفصيلية :

ما هي ثورة سنة ١٩٨٩؟ ما هي حدود التوحيد بعد سنة ١٩٩٢ في غرب اوروبا؟ ماذا يمكن ان ينتج من صيرورة الوفاق الدولي بعد البريسترويكا؟ وما هو شكل تقسيم العمل الدولي الجديد بين الدولتين العظميين؟ ما هو موقع العرب من الذي يجري في العالم الآن. وبخاصة انعكاس احداث اوروبا شرقا وغربا، وانعكاس الوفاق الدولي، على الاوضاع القومية والمحلية العربية؟

هذه الاسئلة المحورية التي نوجهها للقارىء ـ المواطن العربي، وهي كما ترى تشمل ثلاثة محاور سنحاور القراء العرب من خلالها على مدار سنة ١٩٩٠ وهي فاتحة العقد الاخير من القرن العشرين، بمختلف الطرق من مقالات وندوات ومعلومات وردود القراء . . الخ في حملة صحفية تسخر لها القبس جميع مواردها المادية والبشرية : وحدة الدراسات مركز المعلومات، مراسلوها في الخارج، كتابها، واقلام القراء .

لماذا هذه الحملة التوضيحية لما يجري في العالم
وموقعنا كأمة وكدول وكتنظيمات منه؟

ـ لان القارىء العربي يشهد ثورة تحدث امامه ويراها بام عينيه، وهو متفرج سلبي وكأن لا دور له فيها، وكأن ما يحدث لن يؤثر على مستقبل بلده وامته في المدى القريب والبعيد .

ـ لاننا نعتقد ان ما يقدم للقارىء العربي غير دقيق، وفي بعض الاحيان جاهز التحضير تطبخه وسائل الاعلام: الصحافة والتلفزيون الغربية بخاصة لانه يكتب من زاوية ووجهات نظر تعبر عن مصالح غير مصالحنا القومية والوطنية .

ـ لان خضم الاحداث وتداعيها السريع وكفاءة تكنولوجيا الاعلام تجعل من الصعب على القارىء العربي ان يفهم او يربط بين احداث تبدو في الظاهر وكأنها غير مترابطة ولا تؤثر على بعضها البعض: انقلاب في السودان يطيح بحكومة دستورية، انتخابات في اليمن الشمالي والاردن بعد سنين من الحكم المطلق، نهاية ربيع بكين بمجزرة دموية، انهيار هيمنة الحزب الشيوعي في هنغاريا وبولندا، هدم جدار برلين، تخفيض القوات والمصروفات العسكرية في الاتحاد السوفيتي، تدشين الصواريخ قصيرة المدى في الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، المعسكر الاشتراكي يظهر ميلا نحو عودة العلاقات مع اسرائيل، تعنت اسرائيل بعد استسلام منظمة التحرير الكامل لمطالب الوساطة الاميركية ـ المصرية، التدخل الاميركي السافر في اميركا الوسطى . . الخ .

ـ لان التوجه الى صانعي القرار واصحاب القرار مباشرة لم ينجح او لم يثمر في خلق استعداد لديهم للتعامل مع الاحداث المستجدة بحساب وتخطيط مدروس، وادلتنا في ذلك الدراسات التي انجزت حتى الان وما زالت تجمع الغبار على ارفف اللجان الاستشارية، مثالنا في ذلك دراسة مركز دراسات الوحدة العربية عن

استشراف مستقبل الوطن العربي حتى سنة ٢٠١٠ ولان الحكومات العربية لا تشجع الدراسات الاستراتيجية والدراسات الميدانية ولا تملك مراكز بحوث ذات مستوى عالمي، ولان الدول العربية لا تشجع الدراسات المستقبلية ولا تهتم بنتائجها. لقد تعلمنا بالتجربة والدليل القاطع على ان الحكومات العربية تتعامل مع الاحداث يوما بيوم، وتدير الازمات بقصد تسكينها بدلا من ان تتحسب لها وتعد العدة لعلاجها ساعة وقوعها.

- ولذلك فنحن نتوجه الى القارىء - المواطن العربي من أجل خلق وعي بما يحدث عن طريق التحليل والتدقيق والتفسير وعدم الاكتفاء بالتغطية الصحفية اليومية. ومن اجل خلق رأي عام عربي حول القضايا المحورية التي تهم امتنا في بلداننا العربية المختلفة باقلام وتصورات نابعة من مفكرينا ومثقفينا وقادة الرأي فينا وعدم الاكتفاء بروايات وكالات الانباء او التحليلات المطبوخة في اروقة ودهاليز مراكز القوى العظمى. ونحن في كل هذا نصدر عن نقاش مفتوح وصفحات مفتوحة للجدال العلمي والاجتهاد الموضوعي، فنحن لا نُعتقد ان هناك وصفات جاهزة تفسر كل شيء او علاقات سببية الية بين الاحداث، فمجال الاجتهاد في هذا واسع وسيجد له مجالا واسعا على صفحات القبس.

- وفي النهاية فان الخوف كل الخوف هو ان تدركنا الاحداث وتشتد علينا الازمة دون ان نتهيأ لها ونستعد. فبعد ان يهدأ غبار الخيل وتستقر الاوضاع ويظهر تقسيم عمل دولي جديد، تكون الهوة التكنولوجية التي تفصلنا عن الغرب قد اتسعت بحيث يصعب او تزداد صعوبة اللحاق بالغرب والعالم المتقدم، وتكون دول المعسكرين الشرقي والغربي قد تخلت عن دعم القضية الفلسطينية باتجاه تصفيتها في غير صالح الفلسطينيين والعرب، وقد يظهر تكتل دولي جديد من المستهلكين للنفط (بما فيهم الدولتين العظميين) بحيث لا تستطيع الدول العربية النفطية ان تستثمر امتلاكها لاكثر من نصف احتياطي نفط الاوبك بالشكل الامثل، وقد يتحول امتلاكها لهذه الثروة وبالا وخيما عليها، او قد تظهر محاور دولية جديدة تخلق فرص مناورة افضل للبلاد العربية للاسهام في الحضارة الدولية والمجتمع الدولي.

حسابات نهاية القرن

من حيث موقع العالم العربي في التسعينات، ولنتداول في بعض ما يمكن ان يثار من قضايا واشكاليات حاسمة في اهميتها في هذا السياق. دعونا نأخذ المحور الاول وهو ما يجري في اوروبا الشرقية والغربية، ودعونا نتأمل الوضع بهدوء بعيدا عن ضجيج اخبار التلفزيون وتهويلات الصحف والمجلات والعناوين المثيرة التي تتسرب دون تمحيص في وسائل الاعلام العربية:

ثورة سنة ١٩٨٩ بدأت في بريسترويكا غورباتشوف سنة ١٩٨٥ واستهدفت بشكل اساسي تصفية الستالينية واصلاح النظام الاقتصادي بحرية ومرونة لم يشهدها المعسكر الاشتراكي من قبل. ما حدث ويحدث في اوروبا الشرقية سنة ١٩٨٩ (والذي تجد تسلسله الزمني الكرونولوجي في نهاية هذا الفصل) هو استجابة لهذه السياسة التي انطلقت من قبل المعسكر الاشتراكي. فانهيار تسلط الحزب الشيوعي واجهزة المخابرات والمباحث السياسية والاتجاه الى التعددية الحزبية لا يتعارض اساسا مع الاشتراكية والعكس هو بالضبط الذي يتعارض مع الاشتراكية. لقد قال هذا غورباتشوف نفسه، وتقوله كل التنظيرات التي تعتبر الاشتراكية نظاما سياسيا مبنيا على الحرية والمساواة والعدالة الاشتراكية ولا يمكن الوصول اليه الا بالديمقراطية والاختيار الحر لغالبية السكان.

اذن انهيار الستالينية انجاز عظيم بدأ في عهد خروتشوف ولكنه لم يكتمل في عهده لان الستالينيين تخلصوا منه واجهضوا التيار الداعي للاصلاح الاشتراكي. فالدعوة الاولى القائلة بان الاشتراكية قد انهارت بانهيار الستالينية هو تلفيق مبتذل لا يقبله منطق او عقل، لانه يساوي بين الاشتراكية التي تستند الى الحرية والستالينية التي تعتمد على سلب المواطنين حريتهم. ولكن هل معنى ذلك ان الاشتراكية كمذهب ونظام سياسي ومنهج في التفكير واسلوب في الحياة قد انتهت؟ هذا كلام خطير وسابق لاوانه ويفتقر الى عمق النظرة التاريخية.

خذ الامر نفسه من زاوية اخرى وانظر ماذا حصل في اوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الاولى. لقد ولدت في جميع دولها دولة الرفاهية المعطلة لقانون السوق الرأسمالي الاعمى، والمضيقة للفوارق الطبقية والمنظمة لتوزيع الدخل القومي بشكل اكثر عدلا، مع وجود الديمقراطية والتعددية السياسية والضوابط والضمانات الدستورية. ويجب ان يتأكد القارىء العربي ان ما وصلت اليه اوروبا الغربية في الستينات من هذا القرن وما بعده لم يأت بسبب تفضل الطبقات الحاكمة الاوروبية وحبها للخير وانما بعد نضال وكفاح سياسي ونقابي طويل وشاق.

اوروبا الشرقية في ثورة سنة ١٩٨٩ تقترب اذن من اوروبا الغربية سنة ١٩٩٢ (عندما تتوحد السوق الاوروبية)، ففي الأولى انهارت الستالينية لتعطي المجال لاشتراكية ديمقراطية، بينما تملك الاشتراكية الديمقراطية في الثانية مكانا بارزا في نظامها السياسي. الفرق طبعا ان اوروبا الغربية الاغنى ستضطر الى تمويل تحديث وتطوير البنية التحتية في اوروبا الشرقية على حساب مساعداتها لدول العالم الثالث، وخسارة دول العالم الثالث الاقتصادية بسبب ذلك امر لا يمكن تقديره الان. ولكن خسارة العالم الثالث، بما فيه العالم العربي قد تزداد كثيرا اذا ما تبنت اوروبا الغربية مشروع غورباتشوف الداعي لتوحيد اوروبا كلها: الغربية والشرقية من المحيط الباسيفيكي الى المحيط الاطلسي. العقبة الرئيسية (بالاضافة الى عقبات اصغر تتعلق بمخاوف القوى الاوروبية من المشروع) التي يمكن ان تعرقل هذا المشروع هي الولايات المتحدة الاميركية، لانه يضعف من تأثيرها وهيمنتها السياسية والاقتصادية على اوروبا الغربية، التي يمكن ان تتأثر في جميع الاحوال بتوحيد السوق الاوروبية سنة ١٩٩٢.

اذن فالتهويل والتطبيل والتزمير لما يجري الان في اوروبا الشرقية، اما مدفوع بتحيزات ايديولوجية يمينية، او تقديرات غير موضوعية تتأثر بتداعي الاحداث وتنساق بالعاطفة وليس بالبصيرة. ولكن التطبيق الستاليني للاشتراكية في اوروبا الشرقية سيبقى احد الدروس التاريخية لاي فهم انساني للاشتراكية.

ماذا اذن عن سياسات المحاور
في تقسيم العمل الدولي الجديد

هذا الموضوع يجب ان يشغل بال العرب اكثر من اي شيء اخر فالبريسترويكا كانت بمثابة الاعلان عن نهاية الحرب الباردة (التي جسدها هدم جدار برلين)، وتاليا الاعلان عن نهاية الصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب. ولكننا سنخدع انفسنا اذا افترضنا ان التنافس وحتى الصراع بين الدولتين العظميين سينتهي. كل الذي سيحصل ـ وهو حاصل فعلا الان كما ندعي ـ هو ان الصراع سيتحول من صراع ايديولوجي الى صراع مصالح وتنافس على الموارد الاقتصادية وقنوات التجارة وسوق المال الدولي.

وقد اتضح فعلا بعد قمة مالطا في شهر (ديسمبر ١٩٨٩) ان الدولتين العظميين لم تقررا التخلي عن حلفي وارسو والناتو حتى الان، وان بقاءهما حتى بعد ان قطع الوفاق الدولي مرحلة كبيرة يمكن ان يؤخذ على انه مؤشر لمرحلة التنافس الدولي المقبلة، نحو تقسيم عمل دولي قد لا يرتكز على الاعتبارات العسكرية بشكل اساسي.

فمسألة تبني الاتحاد السوفيتي لقضايا التحرر الوطني وحركات النضال الوطني لم تعد تحسب على اساس ايديولوجي، وانما اساس مصلحي يضع اصلاح اقتصاد البيت السوفيتي في الاعتبار الاول وهو لا يلام في ذلك. سيبقى الاتحاد السوفيتي يترجم قوته العسكرية الى نفوذ سياسي وسيستمر في استعماله ولكن ليس لاعتبارات ايديولوجية. وقد اتضح ذلك لكل ذي عينين بعد القمة السوفيتية ـ الاميركية في العام الماضي عندما صفيت الصراعات الاقليمية او اغلبها بناء على هذا الاعتبار بالذات. وهل تحتاج هذه الى تعداد: ناميبيا ـ انغولا، افغانستان، كمبوديا ـ فيتنام، ومن ثم لبنان والدور الان على فلسطين.

هذا عن المحاور العسكرية الاستراتيجية ولكن ماذا عن المحاور الاقتصادية ـ الاستراتيجية، هناك محور اوروبا الغربية الموحدة، هناك ايضا مشروع محور البيت

الاوروبي المشترك (بين اوروبا الغربية والشرقية)، وهناك محور شرق آسيا (او محور دول حافة المحيط الهادي) بين اليابان وكوريا الجنوبية (او ربما كوريا الموحدة) وتايوان والفلبين وتايلند (وربما ماليزيا) وفي المدى المنظور اندونيسيا بالاضافة الى محور الغرب بقيادة الولايات المتحدة الذي ما زال قائما ومحور اخر للولايات المتحدة ومجالها الحيوي في اميركا الجنوبية .

يجب ان يلاحظ القارىء ان جميع هذه المحاور مكونة من دول وقوى اقليمية مستهلكة للنفط بشكل رئيسي: الدولتان العظميان تشذان عن هذه القاعدة بالاضافة الى فنزويلا والمكسيك، وبريطانيا والنرويج. ولكن هذا الوضع هو في الوقت الحاضر، بينما جميع هذه الدول ستصبح مستوردة للنفط في خلال عشر الى خمس عشرة سنة المقبلة. اذن فهذه المحاور العسكرية ـ الاستراتيجية او الاقتصادية ـ الاستراتيجية ستضع في حساباتها حاجاتها لموارد الطاقة وللمواد الخام الاولية من دول العالم الثالث .

هل ستجعل هذه الحقيقة من حوارات الشمال ـ الجنوب، الشرق ـ الغرب، الاعتماد المتبادل بين دول العالم على المواد الخام والمصنعة والتكنولوجيا، وتصدير التكنولوجيا او انتقالها، من احاديث الماضي او خزعبلاته او اشياء تصلح لمتحف التاريخ في خضم الاحداث والمصالح وتداعيها وتصارعها ـ هذه اسئلة تحتاج الى وقفة او تحتاج الى وقفات وحسابات لم يكن لنا بها سابق عهد او حسن تقدير .

الاعتبارات المقيدة لسياسات المحاور الجديدة

لا بد من فصل الحقيقة عن الخيال والمحتمل عن الممكن فيما يجري الان في العالم المتقدم وما يمكن ان ينعكس ما فيه او بعض ما فيه على العالم الثالث. فمن الواضح ان مهمة اصلاح الاقتصاد قد عهد بها الى التيارات المعارضة في دول اوروبا الشرقية، مثلما يعهد الى الحكومات الاشتراكية او الاشتراكية ـ الديمقراطية (او العمالية) باصلاح الاقتصاد في عهد الازمات في اوروبا الغربية. وهذه في الشرق لن تستطيع ان تنجح في مهمتها بدون معونة مثيلاتها في الغرب .

هناك ايضا حدود لما يمكن ان يحدث من اصلاح كما ذكرنا فلا التيارات اليمينية (الستالينية) ولا المؤسسة العسكرية في شرق اوروبا قد قالت كلمتها بعد. كما ان التأييد الشعبي قد ينضب بسرعة اذا لم تستطع الحكومات الجديدة غير المنتمية الى الحزب الشيوعي اصلاح الاقتصاد بشكل سريع .

هذه العناصر المقيدة اوضح في الاتحاد السوفيتي منها في شرق اوروبا. فمن الواضح ان غورباتشوف لا يستطيع في الوقت الحاضر ان ينقل الاتحاد السوفيتي الى اقتصاد السوق المفتوح وبخاصة في ميدان المال وتحويل الروبل الى عملة متداولة على نطاق عالمي في المستقبل القريب، ان التخفيف من البقرطة وزيادة الاعتماد على قوى غير التخطيط المركزي لقيادة الاقتصاد امر وارد وقد وضع موضع التطبيق فعلا. ولكن هناك عناصر مادية وايديولوجية تحد من تحول جذري في البنية الاقتصادية للاتحاد السوفيتي.

وبالمقابل فهناك على مدى الاربع سنوات المقبلة على الاقل قيادة ضعيفة او مترددة في الولايات المتحدة، ولم تظهر طوال العام الاول من حكم الرئيس بوش وفريقه اية علامات تدل على ان هذا الفريق في مستوى الاحداث او يملك انحيازا ايديولوجيا واضحا كسلفه (بالرغم من ضيق افقه) ولا تصورا مستقبليا حاسما لما سيترتب على الاحداث الدائرة الان في اوروبا. وربما اتضح الموقف اكثر بعد قمة مالطا في اوائل ديسمبر الماضي. ولكن الدلائل التي ذكرناها تجعلنا لا نتفاءل كثيرا (من الامثلة التي تضرب على تردد الرئيس بوش وعدم جرأته مواقفه في التعامل مع اقتراحات غورباتشوف في الحد من التسلح، وفي التعامل مع الأزمة في اميركا الوسطى، وفي التعامل مع نورييغا في بنما، وفي التعامل مع تعنت الليكود في اسرائيل فيما يتصل بالمفاوضات مع الفلسطينيين) .

اغلب الدلائل تشير الى ان اغراض سنة ١٩٩٢ في توحيد السوق الاوروبية قد تحققت الان او تكاد. ولكن ماذا بعد ذلك .

تحالف كونفدرالي بين الالمانيتين اصبح في حدود الممكن. ولكن هذا التحالف لا بد ان يأتي في اطار اوروبا سنة ١٩٩٢ لان المانيا كما اعلنت حتى الان غير مستعدة

ان تتخلى عن اوروبا الموحدة. ولنفس السبب اذن يمكننا ان نستبعد قيام محاور في داخل اوروبا بين الالمانيتين والاتحاد السوفيتي من جهة وانكلترا والولايات المتحدة من جهة اخرى، وفرنسا وايطاليا واسبانيا والبرتغال (او التحالف اللاتيني) من جهة ثالثة كما يقترح كلود جوليان في اللوموند ديبلوماتيك. او هل نستطيع ان نستبعد هذا الاحتمال كليا؟. قضية تحتاج الى وقت والى تدبر.

كيف يدخل العالم العربي في حسابات العقد الأخير من هذا القرن

إذا كان هذا حال العالم المتقدم، فان العالم العربي يدخل التسعينات وهو ليس في احسن حالاته، او يمكننا ان نقول وهو في اسوأ حالاته. ونحن هنا لا نتكلم عن الخدمات الاساسية العامة ـ فكثير من الدول العربية قد دخلت مرحلة دولة الرفاهية منذ نهاية الستينات، وشهدت تحسنا كبيرا في تحديث بناها التحتية، وفي توفير المرافق والخدمات الاساسية: الصحية والتعليمية والضمان الاجتماعي .. الخ. ولكن حتى في هذه ما زالت هناك نواقص كبيرة يوضحها جدول رقم(١).

فان نظرنا الى مجال الصحة، واعتبرنا معدل وفيات الاطفال، والنسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على مياه جارية، وعدد السكان لكل طبيب على انها مؤشرات مناسبة (ولو كانت شكلية) لكفاءة هذه الخدمات، واذا ما قارناها مع المؤشرات نفسها في البلدان المتقدمة وهي على النحو التالي لاتضح لنا حجم هذه النواقص:

مؤشرات الخدمات الصحية في البلدان المتقدمة:

١ ـ معدل وفيات الاطفال (مؤشر رقم١) (العدد لكل ١٠٠٠ من المواليد الاحياء) ١٦ .

٢ ـ النسبة للسكان الذي يحصلون (مؤشر رقم٢) على مياه جارية ٩٧٪ .

٣ ـ عدد السكان لكل طبيب (مؤشر رقم٣) ٣٩٨ .

الجدول رقم (١)

جدول رقم ١	عـدد السكان بالملايين	عدد الوفيات للمواليد من كل الف طفل يولد حياً		النسبة المئوية السكان الذين لديهم حرية الوصول لماء الشرب الامن		النسبة المئوية الذين يتمتعون بخدمات بلدية		عدد السكان لكل طبيب	عدد السكان لكل ممرضة	عدد السكان لكل سرير مستشفى
				في المدن	في الريف			(آخر التقديرات الحديثة)		
افغانستان	٢٠,٢	٢٠٣	١٨٣	٣٨	١٧	٥	×	١٣,٢	٩,٠	٣,٧
الجزائر	٢٤,٧	١٥٠	٧٤	٨٥	٥٥	٨٠	٤٠	١,٢	٠,٣	٠,٤
البحرين	٠,٥	٧٨	٢٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١,٠	٠,٣	٠,٣
مصر	٥١,٤	١٧٠	٨٥	٨٨	٦٤	×	×	٠,٨	٠,٨	٠,٥
اثيوبيا	٤٨,٧	١٦٢	١٤٩	٦٩	٩	٩٦	×	٨٨,١	٥,٠	٣,٤
ايران	٤٩,٩	١٥٠	١٠٧	٨٢	٥٠	٩٦	٤٣	٢,٩	١,٢	٠,٦
العراق	١٨,٢	١١١	٦٩	١٠٠	٥٤	١٠٠	١١	١,٨	٢,٣	٠,٥
اسرائيل	٤,٥	٢٥	١٤	×	×	×	×	٠,٤	٠,١	٠,٢
الاردن	٤,١	١٠٢	٤٤	١٠٠	٨٨	٩٢	×	١,٥	١,١	١,١
الكويت	٢,١	٥٥	٢٠	٩٧	×	١٠٠	×	٠,٦	٠,٢	٠,٢
لبنان	٢,٩	٥٢	٣٩	×	×	×	×	٠,٥	×	×
ليبيا	٤,٢	١٣٠	٨٢	١٠٠	٩٠	١٠٠	٧٢	٠,٦	٠,٤	٠,٢
المغرب	٢٤,١	١٣٨	٨٢	١٠٠	٢٥	٦٢	١٦	١٥,٥	٠,٩	٠,٨
عمان	١,٤	١٨٦	١٠٠	٩٠	٤٩	٨٨	٢٥	١,٧	٠,٨	٠,٦
باكستان	١٠٩,٧	١٤٥	١٠٩	٨٣	٢٧	٥١	٦	٢,٩	١٠,٥	١,٧
قطر	٠,٤	٨٥	٣٢	٧٦	٤٣	×	×	١,٣	٠,٥	٠,٣
السعودية	١٣,٥	١٤٠	٧١	١٠٠	٨٨	١٠٠	٣٣	١,٨	٠,٧	٠,٧
الصومال	٥,١	١٦٢	١٤٩	٥٨	٢٢	٤٤	٥	١٧,٥	٢,٥	×
السودان	٢٤,٢	١٥٦	١٠٦	١٠٠	٣١	٧٣	×	٩,٨	١,٤	١,١
سوريا	١٢,٢	١٠٧	٤٨	٩٨	٥٤	٧٤	٢٨	٢,٢	١,٤	٠,٩
تونس	٧,٧	١٣٨	٧١	١٠٠	٣١	٨٤	١٦	٣,٦	١,٠	٠,٥
تركيا	٥٣	١٥٣	٧٦	٩٥	٦٢	٥٦	×	١,٥	١,٢	٠,٥
الامارات	١,٥	٨٥	٣٢	٩٥	٨١	٩٣	٢٢	٠,٧	٠,٤	٠,٣
اليمن الشمالي	٧,٧	١٨٦	١٢٠	١٠٠	٢٥	٨٣	×	٧,١	٣,٤	٢,٢
اليمن الجنوبي	٢,٤	١٨٦	١٢٠	٨٥	٢٥	٧٠	١٥	٧,١	٠,٨	٠,٦

★ هذه المؤشرات لسنة ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ عن ميدل ايست ريبورت/ نوفمبر / ديسمبر ١٩٨٩

ثم اليك المقارنة الموضحة في الجدول رقم (٢) .

الجدول رقم (٢)

البلدان											اليمن	اليمن	
المؤشر	المتقدمة	الجزائر	البحرين	مصر	العراق	الاردن	الكويت	السعودية	السودان	عمان	الشمالي	الجنوبي	الصومال
(م١)	١٦	٧٤	٧٨	٨٥	٦٩	٤٤	٢٠	٧١	١٠٦	١٠٠	١٢٠	١٢٠	١٤٩
(م٢)	٩٧٪	٨٥٪	١٠٠٪	٨٨٪	١٠٠٪	١٠٠٪	٩٧٪	١٠٠٪	١٠٠٪	٩٠٪	١٠٠٪	٨٥٪	٥٨٪
(م٣)	٣٩٨	١٢٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	٢٩٠٠	١٥٠٠	٦٠٠	١٨٠٠	٩٨٠٠	١٧٠٠	١٧٠٠	٧١٠٠	١٧٥٠٠

● كل البلدان العربية تشمل الحضر فقط ـ للمقارنة بين الريف والحضر ارجع الى الجدول رقم (١)

واذا نظرنا الى حال التعليم والبحث العلمي في العالم العربي لهالنا ان نعرف ان نصف سكان الوطن العربي هم من الاميين وان نسبة الاميين المقدرة لم تنخفض من ١٩٧٣ الى ١٩٨٥ الا بحوالي ١٦٪ أي بمعدل ١,٣٪ سنويا خلال اثني عشر عاما، انظر جدول رقم (٣) وبمقارنة نسبة ما تنفقه الدول العربية على البحوث والتطوير الى اجمالي الناتج المحلي مع بعض دول العالم يتضح ان الدول العربية هي اقل دول العالم انفاقا على البحوث والتطوير في الوقت الذى تحتاج هذه الدول الى انفاق ضعف ما تنفقه الدول المتقدمة لكي تتمكن من اللحاق بالتطورات السريعة التي يتسم بها هذا المجال .

موقع العرب الحقيقي فـي عالم نهاية القرن

اما من الناحية السياسية فقد لاحظنا تحركات متميزة نحو اقامة تكتلات اقليمية تمثلت في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس اتحاد دول المغرب العربي، مجلس التعاون العربي ولكن ايا من هذه التكتلات لم يثمر حتى الان لا في تخفيض القيود على حركة الاشخاص ولا رؤوس الاموال، ولم تتوصل الى توحيد

الجدول رقم (٣)

نسبة الامية في البلاد العربية في السنوات ٦٨، ٧٣، ٧٨، ١٩٨٥

الدولــة	نسبة الامية المقدرة٪			
	١٩٦٨	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٥
الاردن	٤٥,٦٠	٣٤,٦٠	٢٤,٩٠	٢١,٢٠
الامارات	٦٦,٥٠	٤٨,٧٥	٣١,٠٣	٢٢,٩٠
البحرين	٦٥,٠٠	٤٨,١٦	٣٦,٠٦	٣١,٠٠
تونس	٦٨,٩٠	٥٨,٩٠	٤٨,٩٠	٤٠,٥٠
الجزائر	٧٨,٣٠	٧٣,٣٠	٦٨,٣٠	٥٠,١٠
السعودية	٨١,١٧	٦٩,٧٧	٥٧,٩٢	٤٧,٩٠
السودان	٨٥,٥٠	٦٢,٠٠	٤٨,٢٠	٤٢,٠٠
سوريا	٥٥,٨٠	٥٠,٠٥	٤٤,٣٠	٣٣,٢٠
الصومال	٧٤,٥٠	٥٧,٠٠	٣٩,٥٠	٣٣,٢٠
العراق	٧٥,٢٠	٦١,٢٠	٤٧,٢٠	٤١,٣٠
الكويت	٧١,٠٠	٥٢,٦٤	٣٤,٥٠	٣٢,٠٠
ليبيا	٦٦,٠٠	٥٢,٠٠	٣٨,٠٠	٣٩,٢٠
مصر	٦٥,٧٠	٥٩,١٠	٥٢,٥٠	٤٣,٠٠
اليمن العربي	٩٢,٠٠	٨٤,٠٠	٧٧,٦٠	٥٨,٠٠
اليمن الديمقراطي	٨٠,٢٠	٦٦,٣٠	٥٢,٨٠	٤٨,٦٠
المتوسط	٧٠,٧٦	٥٨,٥٢	٤٦,٩٠	٤٢,٠٠

المصدر: بيانات الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار: (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم).

التشريعات او قائمة اولويات قومية، ولم تولد خطط تنموية او اجراءات تنسيقية بين دولها حتى الان. وهذا يتضح من حقيقة ان درجة الاكتفاء الذاتي في كل من المنتوجات الزراعية واغلب المنتوجات الصناعية قد تدهور في العقد الماضي بالذات ولم يتحسن.

الجدول رقم (٤)

نسبة ما تنفقه الدول العربية على البحوث والتطوير الى اجمالي الناتج المحلي مقارنا مع بعض دول العالم (٪)

الدولة او مجموعة الدول	نسبة اتفاقات البحوث والتطوير الى اجمالي الدخل المحلي
ـ الدول العربية (١٩٨٤)	٠,٢
ـ الولايات المتحدة الاميركية (١٩٨٤)	٢,٦٢
ـ فرنسا (١٩٨٤)	٢,٢٢
ـ الاتحاد السوفيتي (١٩٨٢)	٣,٦٨
ـ الهند (١٩٨٤)	٠,٧
ـ البرازيل (١٩٨٢)	٠,٦
ـ تركيا (١٩٨٣)	٠,٢

المصدر: استراتيجية العلوم والثقافة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨.

خذ مثلا المعلومات المتضمنة في الجدول رقم (٥) ومنها نعلم ان نسبة الاكتفاء الذاتي في عموم الوطن العربي قد انخفضت في الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٥، في الحبوب من ٦٠٪ الى ٤٠٪، في الفاكهة من ١٠٤٪ الى ٩٥٪ وفي الالبان من ٩٣٪ الى ٨٩٪ . . . الخ .

وهذا انعكس بالطبع على الزيادة في العجز في ميزان مدفوعات المنتجات الزراعية المبينة في جدول رقم (٦) في البلدان العربية الزراعية الرئيسية . . فقد ازداد العجز في الاردن من ١٤٥ مليون دولار الى ٤٩٥ مليون دولار في الفترة بين ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣ . وفي العراق من ٨٤٦ مليون دولار الى ٢٠٤١ مليون دولار وفي مصر من ٨٣٠ مليون دولار الى ٣٤٠٨ ملايين دولار، وهكذا .

والجدول رقم (٧) يوضح ان درجة الاكتفاء الذاتي في بعض القطاعات الصناعية لم تكن احسن حالا . فدرجة الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ في الكساء لا تمثل الا ٥٧,٢٪ والاسمنت ٥٥,٦٪، والاغذية

جدول رقم (٥)

تطور نسب الاكتفاء الذاتي للمنتوجات الزراعية الرئيسية في الوطن العربي ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥

المنتوج	الفترة الاولى ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ الاكتفاء الذاتي ٪	الفترة الثانية ١٩٧٨ ـ ١٩٨١ الاكتفاء الذاتي ٪	الفترة الثالثة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ ٪	متوسط النمو السنوي الصافي للمستوردات الزراعية	للانتاج	لاجمالي الطلب
الاكتفاء الذاتي						
الحبوب	٪٦٠	٪٥٨	٪٤٠	٪١٠,٥	٪٠,٣	٪٥,٣
الفاكهة والخضر	١٠٤	٩٥	٩٥	٢,٤	٢,٨	١,٦
البقول	ـ	٩٨	٧٨	٤٢,٩	١,٢	٣,٩
المحاصيل السكرية	٣٠	٤١	٣٨	٦,٢	٨,٧	٥,٧
الزيوت والشحوم	ـ	٦٠	٣٩	١١,٢	٢,٢	٤,٩
القطن	١٧٩	١٩٠	١٩٨	٢	٢,٥	٠,٩
اللحوم	٨١	٨٤	٧٤	١٢	٥,٧	٤,٩
البيض	ـ	٨١	٧٨	٨	٩,١	٥,٧
منتوجات الالبان	ـ	٩٣	٨٩	٨	٢,١	١,٩

المصدر: عبدالصاحب العلوان ازمة التنمية الزراعية العربية وقانون الامن الغذائي، المستقبل العربي، عدد رقم ١١٧، تشرين ٢ نوفمبر ١٩٨٨، ص ١١٨ .

جدول رقم (٦)

تطور العجز في ميزان مدفوعات المنتجات الزراعية في البلدان العربية الزراعية في المشرق (الاف الدولارات الاميركية)

البلـد	السـنة ١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٣
الأردن	١٤٥	٣٦٢	٤٩٥
سوريا	٢٢٤	٤٨١	٧٠٧
العراق	٨٤٦	٢١١٤	٢٠٤١
لبنان	٢٨٥	٤٣٨	٤٣٨
مصر	٨٢٠	٢١٢٣	٣٤٠٨

المصدر: مقتبس من: بهجت قرني «المضيف الثقيل» بالاقتصاد السياسي للعلاقات العربية مع القوى العظمى، في هشام شرابي (محرر): العقد العربي المقبل: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٨٦، ص ٩٥.

جدول رقم (٧)

درجة الاكتفاء الذاتي في بعض القطاعات الصناعية في الوطن العربي، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥

القطاع الصناعي	الاستهلاك	الانتاج	درجة الاكتفاء
			الذاتي ٢+١×١٠٠
الكساء (١٩٨٥) الف طن متري/سنة	١,٠٣٢	٥٩٠,٨	٥٧,٢٪
الغذاء (١٩٨١) الف طن/ سنة (أ)	٤٢,٥٢٩	٥,٥٧٠	١٣
اسمنت (١٩٨٢) الف طن/سنة	٧٥,٧٥٩	٤,٢١٣٠	٥٥,٦
اسمدة كيماوية (١٩٨٤) الف طن سنة/(ب)	٧,٩٩٣	١٤,٣٣٣	١٧٩
حديد وصلب (١٩٨٢) الف طن/سنة	١٥,٨٦٥	٢,٨١٤	١٧,٢
صناعات رأسمالية (مليون دولار)	٤١,٠١٠	٤,١٠١	١٠

أ ـ سكر، زيوت، البان، اغذية محفوظة، اسماك معلبة
ب ـ نتروجينية وفوسفاتية وبوتاسية ومركبة .
المصدر: عبدالله حمد المعجل، الصناعة في الوطن العربي: الانجازات والتحديات، المستقبل العربي، عدد رقم ١١٧ تشرين ٢ نوفمبر ١٩٨٨، ص ١٤٦ .

المصنعة ١٣٪. اما الرقم الذي يعكس بوضوح متناه حالة الوطن العربي هو درجة الاكتفاء الذاتي في الصناعات الرأسمالية، فمجمل ما ينتجه الوطن العربي من هذه الصناعات لا يمثل الا ١٠٪ من حاجته الى هذه الصناعات. ماذا تعني هذه الاحصاءات في حسابات العقد الاخير من نهاية القرن؟

انها تعني بكل وضوح ان العالم العربي بحاجة الى العالم المتقدم في اكثر من وجه حتى يستطيع ان يلحق به . . انها تعكس الهوة بين العالم العربي والعالم المتقدم وتعكس بالتالي مبلغ الجهد التنموي والاستثماري الذي يجب ان يبذله العالم العربي حتى يستطيع اللحاق بالغرب فقط، مستبعدين في هذه المرحلة اية طموحات حضارية وغيرها يمكن ان يملكها العالم العربي او يستهدفها .

ولذلك فان حسابات التجارة الخارجية والعجز في الميزان التجاري بين العالم العربي والعالم المتقدم لا بد ان تتأثر بما يجري الان في العالم المحيط بنا. ان هناك

الكثير الذي يكتب الان ويروج في الصحافة اليومية والدورية العربية عما يجري في اوروبا والغرب واليابان، ولكن القلة من هذه الكتابات تضع باعتبارها ان ما يجري في العالم المتقدم يجد صدى مباشرا في العام العربي .

وهذا ما ترمي حملة القبس الصحفية الى تحقيقه في حسابات نهاية القرن وهو ان تضع تقييم المؤثرات المباشرة للاحداث الجارية في العالم المتقدم على العالم العربي في المقام الاول او في الحساب الاول .

وحتى نضع العالم العربي في الحساب الحقيقي الذي يقرر فرص التنمية والتقدم ما علينا الا ان ننظر الى الشكل رقم(١) التي تبين احجام الدول

شكل رقم (١)

تبين مساحات (احجام) الدول والتجمعات الاقليمية حسب حصتها من الناتج القومي الاجمالي الكوني، مقدرة في سنة ١٩٩٢، عندما تتحول اوروبا الغربية الى سوق موحدة.
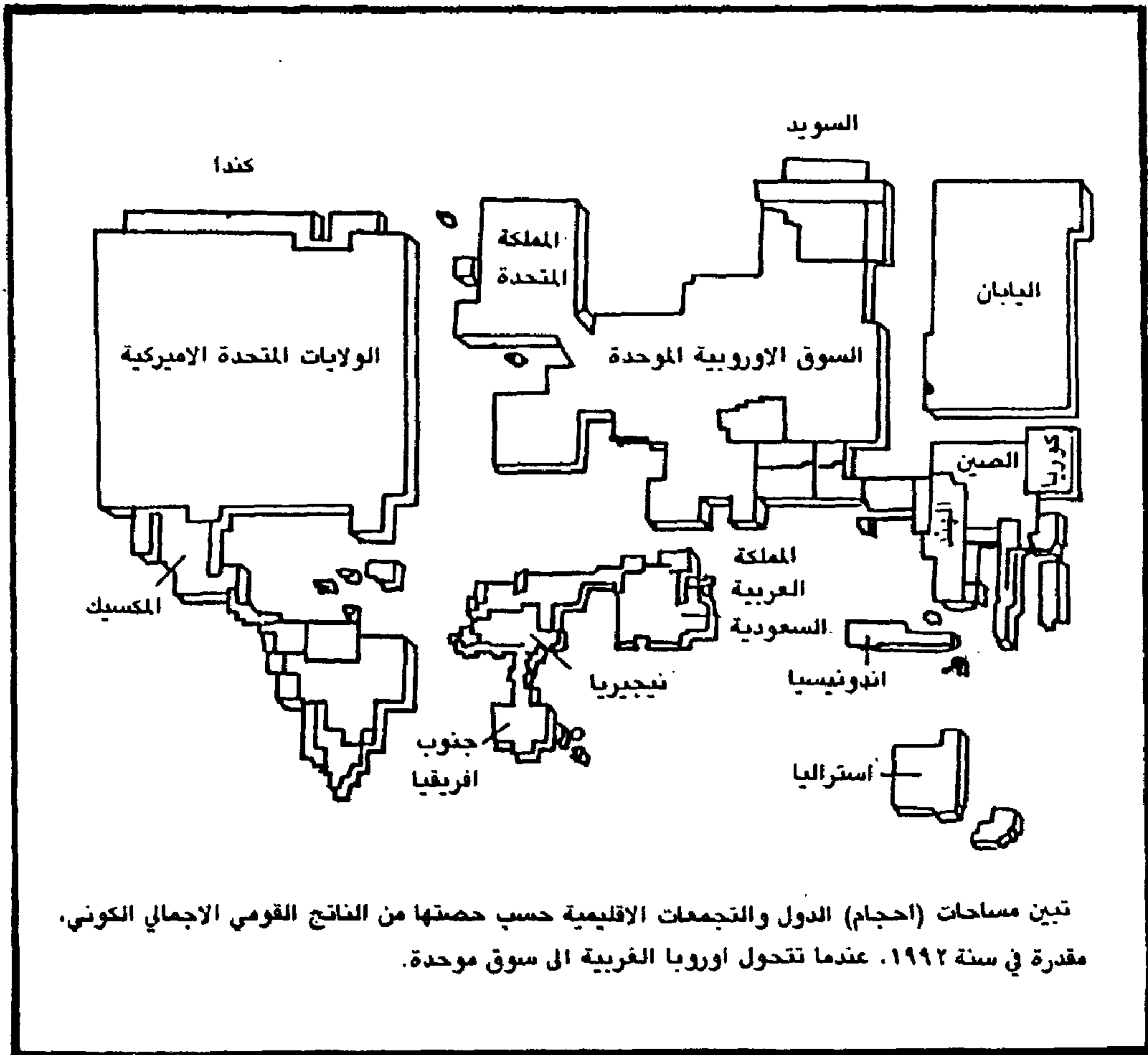
المصدر: مقتبس من جريدة الصنداي تايمز اللندنية ٨٩/٤/٢٣ .

والتجمعات الاقليمية حسب حصتها من الناتج القومي الاجمالي الكوني (Global) مقدرة في سنة ١٩٩٢، فهذه الخريطة توضح صغر حجم العالم العربي بالمقارنة مع التكتلات الكبرى الثلاثة: الولايات المتحدة، اوروبا الموحدة واليابان. ان العالم العربي يظهر اساسا بفضل المملكة العربية السعودية والدول النفطية والا فما هو الا نقطة في محيط الناتج القومي الاجمالي الكوني. اذن فيمثل النفط كمورد وكمصدر للطاقة وكصناعة وكدخل قومي مفتاح مساهمة العالم العربي في عالم العقد الاخير من هذا القرن، ويمثل استثماره الامثل احدى النقاط المحورية في حسابات المستقبل للدول العربية عموما، وتوضح الشكلان (٢) و(٣) صدق ما نقول. وهذا مقياس التوازن الذي يمكن ان تدخله البلاد العربية في حساباتها. ولكن كيف يكون ذلك؟

اننا نريد ان يساهم في تقرير هذا الامر اصحاب الاختصاص والساسة وصانعو واصحاب القرار. فكل متغيرات التنمية في اطرها الاقليمية ـ الاستراتيجية مترابطة ـ متداخلة، ويدخل في حسابها احتمالات متوقعة وغير متوقعة. ولكن لا بد ان يحسب لكل احتمال حسابه في حدود ما تسمح به المعرفة الموضوعية وليس تهويلات وكالات الانباء ولا مبالغات الصحافة الاجنبية التي تصدر عن مصالح

شكل رقم (٢)
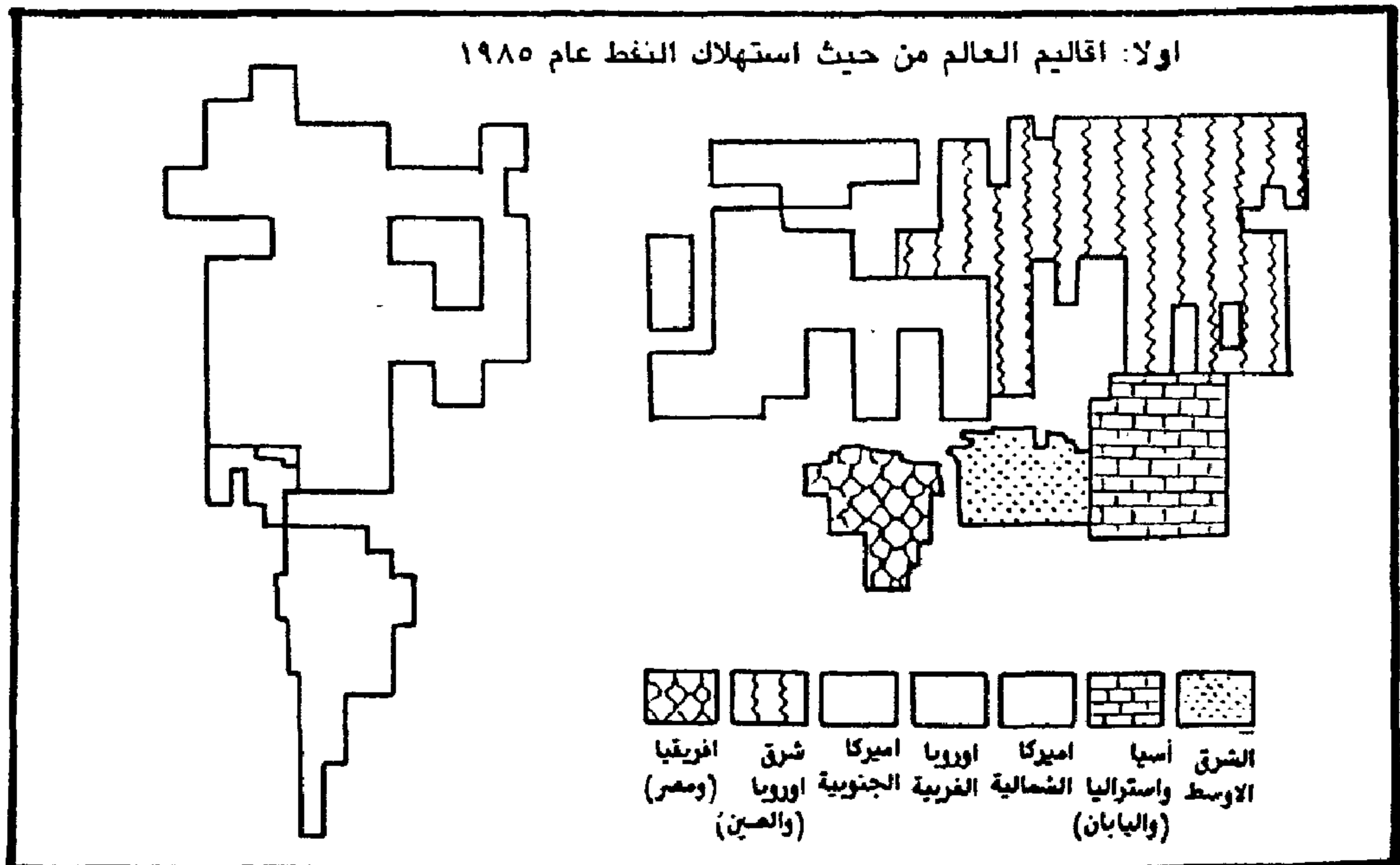
اولا: اقاليم العالم من حيث استهلاك النفط عام ١٩٨٥

الشرق الاوسط
أسيا واستراليا (واليابان)
اميركا الشمالية
اوروبا الغربية
اميركا الجنوبية
شرق اوروبا (والصين)
افريقيا (ومصر)

المصدر: خير الدين حسيب (وآخرون) مستقبل الأمة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨، ص٢٧٠.

شكل رقم (٣)
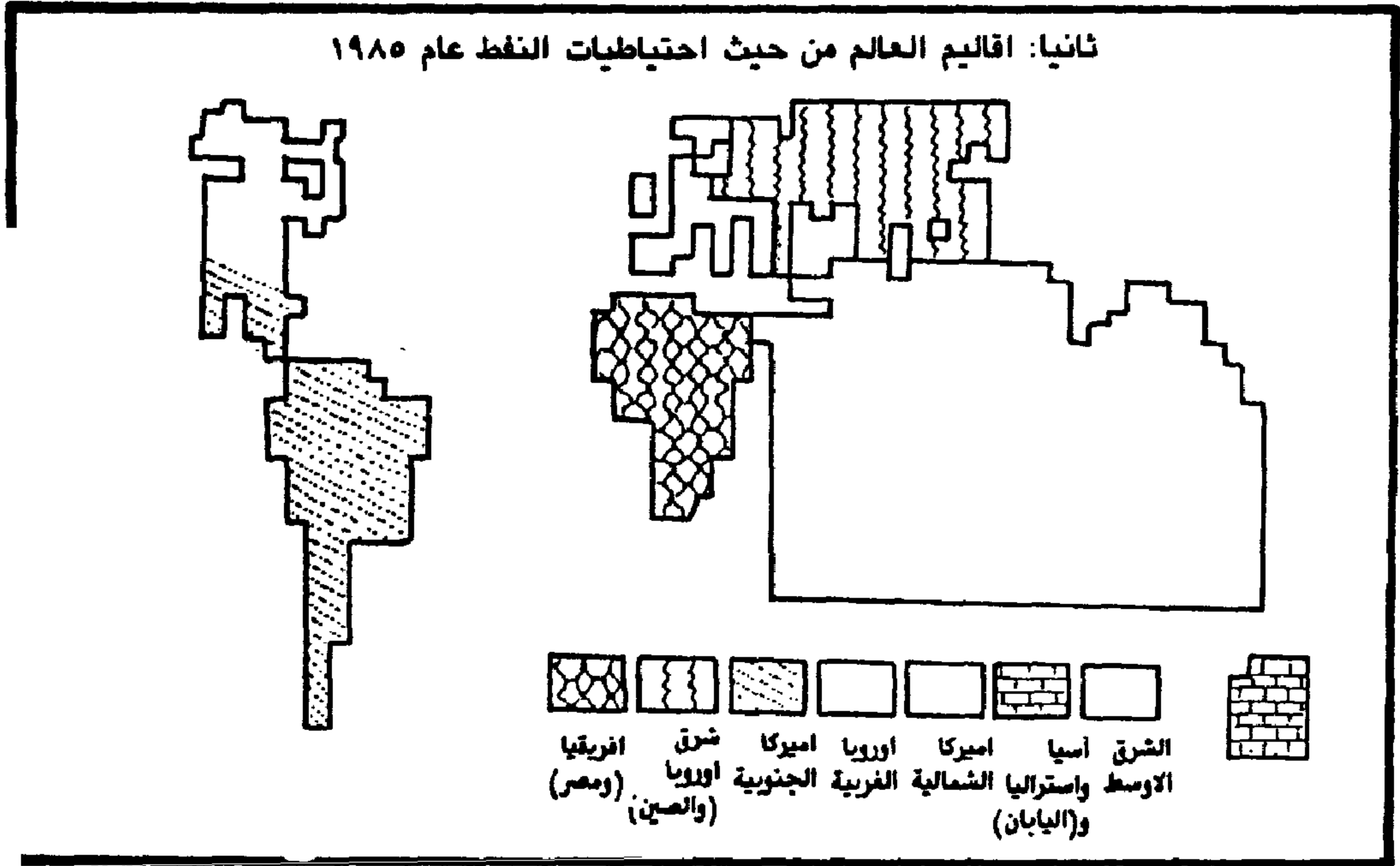
ثانيا: اقاليم العالم من حيث احتياطيات النفط عام ١٩٨٥

المصدر: خير الدين حسيب (واخرون)، مستقبل الامة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨، ص ٢٧٠

بلدانها الايديولوجية والمادية. ان ما نريد الوصول اليه في النهاية هو مكان العالم العربي في حسابات نهاية القرن، وما يمكن ان يقدمه الى العالم والحضارة العالمية من مساهمات كاملة فاعلة متفاعلة وليس كأمة متفرجة مستسلمة، في عالم جديد دينامي يتشكل ويتكون امام اعيننا يوما بعد يوم .

قضية العالم العربي القومية فلسطين: احتمالات التحرير والتفريط

ثم نأتي الى قضية العالم العربية القومية: فلسطين الانتفاضة، فقد كان مطلب العرب واضحا طوال سنوات الكفاح من اجل التحرير وهو المطلب الذي تبنته جميع المجالس الوطنية الفلسطينية حتى مجلس الجزائر قبل سنتين: مطلب جمهورية علمانية ديمقراطية دستورية تتسع للاديان السماوية الثلاثة. لقد سلكنا طوال السنوات الاربعين الماضية (منذ اعلان قيام اسرائيل) او طوال السنوات السبعين الماضية (منذ وعد بلفور) سلوك العاجز الذي يبحث عن وسطاء يتبنون قضيتنا فلم نجد من يتبناها الا بالكلام، وطرقنا ابواب الدول الكبرى فوجدنا مصالحها الحيوية غير

مصالحنا الحيوية، ولجأنا الى المنظمات الدولية واصدرت القرارات التي في صالحنا لكنها مجرد قرارات على ورق.

لقد سلكنا طوال تاريخنا المعاصر مسلك من يلتزم باللعبة السياسية المخترقة من قبل الدول الاستعمارية - الامبريالية، دون ان نعتمد على قوانا الذاتية، الا في حالة واحدة: اكتوبر سنة ١٩٧٣ والمقاطعة النفطية للغرب، التي اوضحت بلمحة او لحظة تاريخية ما نستطيع ان نفعل لو اننا تخلصنا من عقدة البحث عن وسطاء نتكىء عليهم ونحملهم عجزنا .

رب قائل ان الظروف الدولية لم تكن تسمح بالاعتماد على النفس في قضية تعتبرها جميع الدول الكبرى ضمن مصالحها الحيوية. ولكن هل يسير تيار الاحداث الجارية على المسرح العالمي الان في المسار الذي نشتهي؟ يبدو ان الجواب بالنفي، فكلتا الدولتين العظميين تريد ان تصفي القضية الفلسطينية على اساس الامر الواقع: ادارة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة تسمى دولة، بموافقة منظمة التحرير الفلسطينية.

هل معنى هذا ان منظمة التحرير قد تخلت عن مطلب العرب القومي في جمهورية ديمقراطية علمانية تتسع للجميع؟

يبدو ان الجواب بالايجاب، لان هذا المطلب، حسب منطق منظمة التحرير لم يعد مطلبا عمليا .

يقال لنا ان مطلب الادارة المحلية التي تسمى دولة هو مطلب قيادة الانتفاضة، وهي الادرى بما يجري في ميدان النضال المباشر. لماذا اذن لا تتفاوض منظمة التحرير على دولة حقيقية بدون التنازل عن حق الفلسطينيين بالعودة وهم الاولى بهذا الحق من يهود الشتات الذين يملكون هذا الحق؟ لماذا لا تتفاوض منظمة التحرير من موقع القوة عن طريق توسيع الانتفاضة وتسليحها وتوسيعها لتشمل فلسطين ١٩٤٨ التي ما زال العديد من فلسطينييها يصوتون لصالح الليكود في جميع الانتخابات الاسرائيلية؟ لماذا لا تعلن منظمة التحرير انها تخلت عن فلسطين ١٩٤٨ وانها تطالب بالدولة كهدف نهائي وليس كهدف مرحلي نحو التحرير الشامل؟ هذه اسئلة تحتاج الى اجوبة حاسمة وواضحة .

ولكن لماذا هذا الاصرار على هذه الاجابات؟ لان على القادة العرب ان يخبروا المواطن العربي ان فلسطين قد ضاعت الى الابد، وان منظمة التحرير لا تطالب الا بما تعطيها اياه الدول الكبرى. هذه ليست قضية عاطفية فقط تمس قلب ووجدان كل مواطن عربي، انما هي قضية استراتيجية ـ سياسية حيوية في الوقت نفسه. فمغزاها الحقيق يكمن في ان على العرب ان يخططوا ويضعوا في حساباتهم وجود اسرائيل الدائم بينهم في موقع يتوسط مشرق الوطن العربي ومغربه. وأحد أهم هذه الحسابات تحويل الرساميل الهائلة التي تنفق سنويا على التسليح الى الاستثمار المجدي في التنمية. وفي هذه الحالة لا يعود للعرب حاجة للبحث عن وسطاء من الغرب او الدول الكبرى. فما على العرب سوى ابداء استعدادهم للتفاوض مع اسرائيل بدون وسطاء بأية طريقة يمكن التوصل اليها. ولكن التفاوض على ماذا؟ على الادارة المحلية ـ الحكم المحلي ام مبدأ تقرير المصير؟ ولكن هل ستقبل اسرائيل بالتفاوض معهم الا اذا كانت مجبرة على ذلك ؟

لو افترضنا جدلا ان العرب سيقبلون بوجود اسرائيل ويزيلون كل مظاهر وتهديدات الحرب، كيف يمكن التعامل معها؟ وعلى اي اساس؟ هذا ما تريد ان اطرحه بجرأه وثقة دون خوف ومراوغة وتشنجات انفعالية، أما أن نقبل بوجود اسرائيل ونتعامل مع هذا الوجود بشكل واقعي، او نقبل بوجودها بشرط ضمان حق عودة جميع اللاجئين الى ديارهم ونتعامل مع هذا المطلب بشكل عملي، او اننا نرفض وجود اسرائيل بالمرة لان وجودها يتعارض مع تطلعات العرب القومية واعتباراتهم الامنية ـ الاستراتيجية ونوفر مستلزمات هذا الرفض لنحوله الى واقع حي.

لا بد ان يشارك اصحاب الرأي والاختصاص وصانعو القرار والقوى السياسية الفاعلة في تقرير هذا الامر لانه اكبر من ان يترك الى مناورات منظمة التحرير التي ما زالت تفكر بعقلية وشطارات وتصورات الماضي. اننا ندعو الى مصارحة المواطن العربي ومواجهته بما يفكر فيه قادته، وميزان القوى الحقيقي في المنطقة التي تتحكم في احتمالات تحقيق طموحاته القومية .

شكل رقم (٤)

ثورة عام ١٩٨٩
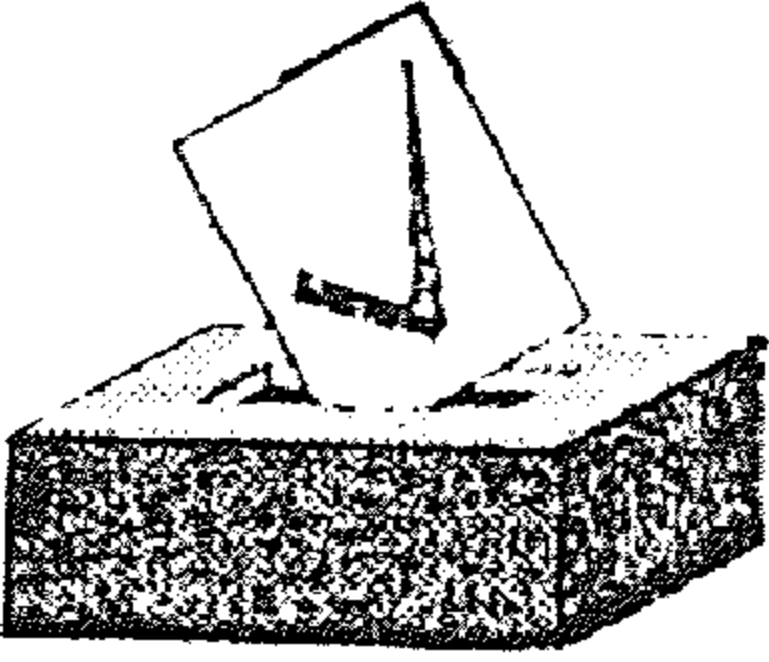
١١ يناير

صوت برلمان هنغاريا لصالح السماح بوجود احزاب مستقلة.

٦ فبراير

بدأت محادثات المائدة المستديرة التي شاركت فيها الحكومة ونقابة التضامن والكنيسة الكاثوليكية .
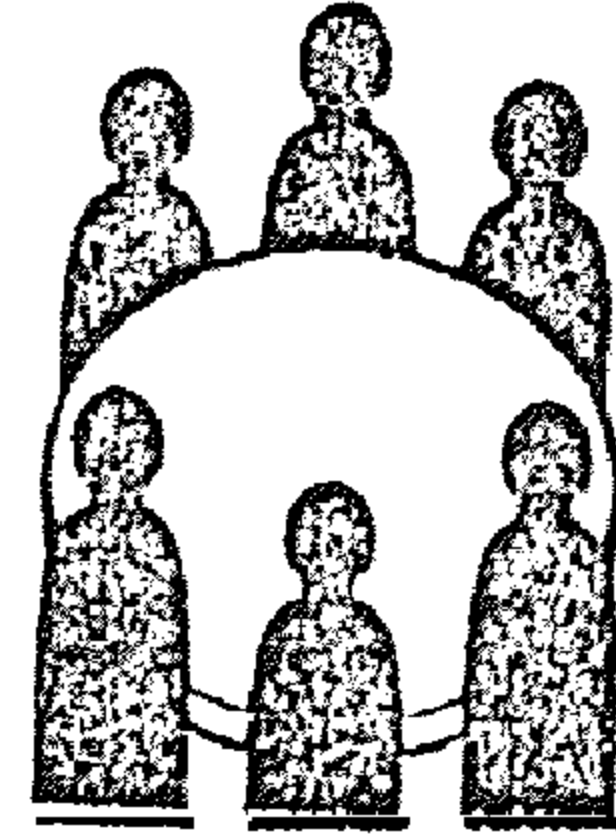
٥ ابريل

اتفق مسؤولو الحكومة ونقابة التضامن على اضفاء المشروعية على النقابة واجراء انتخابات عامة .
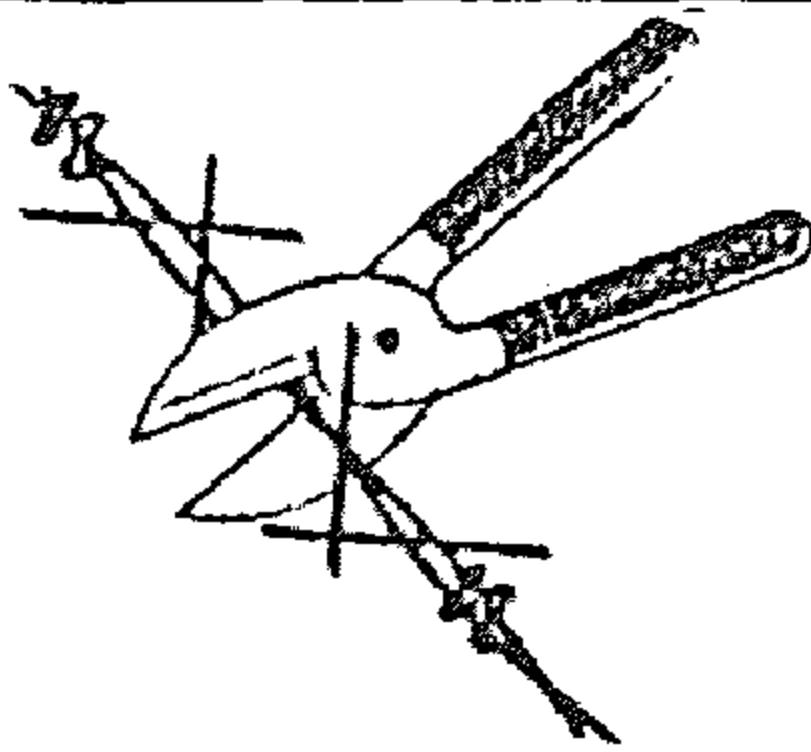
٢ مايو

بدأ الجنود الهنغاريون بازالة الاسلاك الشائكة على طول الحدود مع النمسا .

٨ مايو

أطيح بجانوس كادار الذي سبق ان عين في منصبه بعد انتفاضة هنغاريا عام ١٩٥٦ .
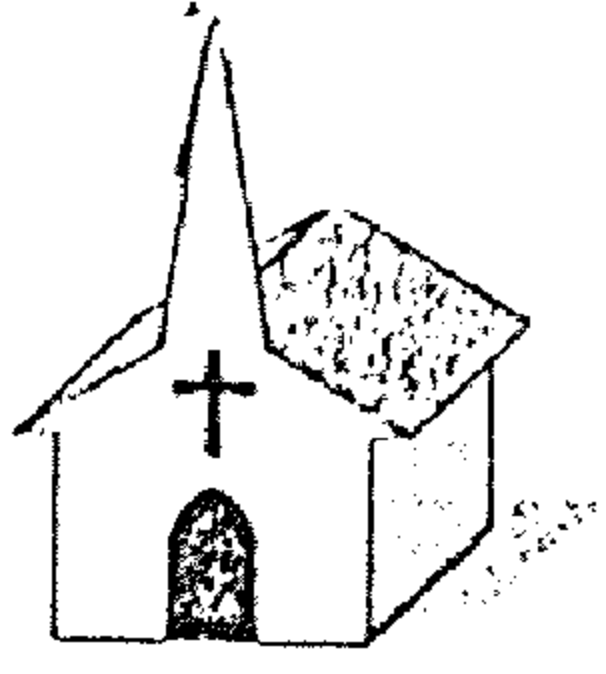
١٧ مايو

اعترفت بولندا رسميا بالكنيسة الكاثوليكية .

٣٠ مايو

اعلن الحزب الشيوعي المنغاري ان اعدام رئيس الوزراء الاسبق «امري ناجي» على دوره في انتفاضة ١٩٥٦ كان غير قانوني.

٤ يونيو

سجلت نقابة التضامن انتصارا كاسحا في الانتخابات العامة البولندية .

٢٥ يوليو

دعا ياروزلسكي ، رئيس الجمهورية البولندية نقابة التضامن للمشاركة في حكومة ائتلافية .

١٩ اغسطس

عين ياروزلسكي احد كبار زعماء نقابة التضامن، تاديوش مازوفيسكي، كأول رئيس وزراء غير شيوعي لبولندا منذ الحرب العالمية الثانية .

١٠ سبتمبر اوقفت بودابست العمل باتفاقية عمرها ٢٠ عاما مع المانيا الشرقية تتطلب من هنغاريا منع مرور الالمان الشرقيين الى الغرب. ونتيجة لذلك غادر اكثر من ٥٧ الف الماني شرقي عبر هنغاريا .

٣ ـ ٤ اكتوبر

اشتبك حوالي ١٠ الاف الكاني شرقي مع قوات الشرطة في محاولة منهم لركوب قطارات اللاجئين اثناء مرورها بمدينة درسدن وهي في طريقها من براغ الى المانيا الغربية

٧ ـ ٨ اكتوبر فرقت الشرطة الالمانية الشرقية بعنف مسيرات احتجاج جرت في كل من برلين الشرقية، ولييزيغ ودرسدن .

٧ اكتوبر

تخلى الحزب الحاكم في هنغاريا عن الشيوعية .

١٨ اكتوبر

اجبر اريك هونيكر على الاستقالة من منصبه كزعيم لالمانيا الشرقية وحل مكانه ايغون كرينتس .

٢٥ اكتوبر

اعلن غورباتشوف اثناء زيارته لفنلندا ان مبدأ بريجنيف قد قبر .

١٠ نوفمبر

استقالة الحكومة في بلغاريا واختيار قيادة جديدة للحزب الشيوعي .

١٦ نوفمبر

مظاهرات عارمة في تشيكوسلوفاكيا تؤدي الى استقالة الحكومة وعودة دوبشك .

٢ ديسمبر

قمة مالطا تعلن نهاية الحرب الباردة .

١١ ديسمبر

الغاء احتكار الحزب الشيوعي للحكم واقرار التعددية الحزبية في بلغاريا .

المصدر: مجلة التايم، ٦ نوفمبر ١٩٨٩

القسم الاول

خلفيات ثورة التسعينات

الفصل الأول

الحرب الباردة / ١

ما هي الحرب الباردة؟

فكرة الحرب الباردة تقوم على معنيين مزدوجين هما: (أ) ان العلاقات بين المعسكرين الشرقي والغربي (اللذين ولدا بعد الحرب العالمية الثانية واثر اعلان مبدأ ترومان بشكل خاص) علاقات باردة، متجمدة او مشلولة .. الخ، (ب) ان العلاقات بين المعكسرين متوترة وسيئة دون ان تؤدي او تصل الى النقطة الحارة اي اعلان الحرب.

وخطورة فكرة الحرب الباردة في انها ليست حالة الجمود والشلل بقدرما هي المعايشة الحرجة المستمرة لاحتمال قيام حرب في اية لحظة مدمرة وشاملة.

لماذا قامت الحرب الباردة؟

هناك عدة نظريات او عدة تفسيرات لقيام الحرب الباردة تتصل جميعها بملابسات تاريخية كثيرة تهم المؤرخين والمتخصصين اكثر مما تهم موضوعنا الان. ومن امثلة هذه التفسيرات ان الرأسمالية العالمية واجهت ولاول مرة في التاريخ تحدياً اشتراكياً مدعوماً بقدر كاف من القوة يجعل منها تهديدا سياسيا وعسكريا دائما .

وهناك تفسير اخر يقول ان ستالين اراد ترجمة القوة العسكرية للاتحاد السوفيتي الى مصالح امبراطورية امبريالية، تعود الى عهد الاستبداد الشرقي لروسيا القيصرية .

وتفسير ثالث يقول ان تهديد الغرب باعلان الحرب على الاتحاد السوفيتي او التهديد بالقيام باعمال عدوانية ضده بدون اعلان الحرب قد دفعه الى التخلي عن اجراء انتخابات حرة في شرق اوروبا وفق ما نصت عليه قمة يالطا، واتجه بالمقابل الى توطيد نطاق دفاعي له في هذه المنطقة. وتفسير رابع يقول ان قبول اوروبا الغربية بمشروع الجنرال مارشال (المكون من مساعدات اميركية عاجلة ضخمة لحلفاء الولايات المتحدة) اقنع ستالين ان الغرب كتلة منظمة، تقودها وتدعمها الولايات المتحدة، وكرست نفسها لتدمير العالم الشيوعي. ولذلك كان لزاما على السياسة السوفيتية بالمقابل ان تتطور في اوروبا الشرقية ككتلة متماسكة ومستقلة اقتصاديا وسياسيا عن الغرب.

المرحلة الأولى من الحرب الباردة :
من يالطا إلى حرب التحرير في الهند الصينية

كانت نقطة الانطلاق في هذه الحرب الباردة تلك الفترة المحصورة ما بين مؤتمر يالطا ومؤتمر بوتسدام سنة ١٩٤٥. ففي مؤتمر يالطا تم الاتفاق بين المنتصرين على تقسيم غنائم الحرب، حيث ارتضى الحلفاء بوعد غير ملزم باجراء انتخابات حرة في جميع المناطق المحتلة لاختيار نوع الحكومة التي يرتضيها السكان في المناطق التي يحتلها الاتحاد السوفيتي. الذي حصل على اجزاء من بولندا التي حصلت على اجزاء من المانيا للترضية (انظر الشكل رقم ١) كما وحصل الاتحاد السوفيتي على جزر كوريل اليابانية كمكافأة له على اعلان الحرب على اليابان. وبالرغم من محاولة ترومان تحدي سلطة ستالين وقبضته على اوروبا الشرقية، التي كانت مصدر احتكاك دائم قبل وخلال مؤتمر بوتسدام، فان الغرب لم يملك الا القبول بهذه القسمة، اذ ان البديل الوحيد امامه كان اعلان الحرب على ستالين.

نقطة التحول الحاسمة التي اطلقت شرارة الحرب الباردة جاءت عندما اعلنت بريطانيا سنة ١٩٤٧ عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه اليونان وتركيا (اي ان

شكل رقم (١)

الاتحاد السوفيتي

السويد

الدانمرك

بحر البلطيق

الى الاتحاد السوفيتي

بحر الشمال

الى بولندا

دانزيغ

همبورغ

بريمن

برلين

ممر العبور

وارسو

هولندا

نهر الاودر

بولندا

نهر نيتسه

احتلال مشترك من اربع دول

لوبلين

المانيا الشرقية

بون

بلجيكا

الستار الحديدي

لوكسمبورغ

المانيا الغربية

تشيكوسلوفاكيا

فرنسا

فيينا

النمسا

هنغاريا

سويسرا

ايطاليا

يوغسلافيا

احتلال المانيا والنمسا ١٩٤٦ - ١٩٤٩

المنطقة السوفيتية — الاميركية — البريطانية — الفرنسية

* خريطة تقسيم اوروبا ١٩٤٦-١٩٤٩ توضح الخريطة تقسيم المانيا بعد الحرب العالمية الاولى حسب اتفاقية يالطا وبوتسدام والمناطق الالمانية التي اعطيت الى بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمناطق البولندية التي استولى عليها الاتحاد السوفيتي. علما بان هذه الخريطة والجهود التي رسمتها مازالت موضع خلاف حتى يومنا هذا.

Source: Walter la Feber American Age. New York W.W. Norton 1989.

نقطة البدء كانت منطقة شرق البحر الابيض المتوسط) اللتين كانتا تواجهان تمردات شعبية. وهكذا في مارس اذار من تلك السنة اعلن ترومان مبدأه القاضي بتكريس الدعم الاميركي «للعالم الحر»! وبالتالي اعلانه وراثة اميركا لمسؤولية مكافحة الثورة في العالم (وبخاصة: مقاومة الاطماع السوفيتية في شرق البحر المتوسط) من الدول الاستعمارية القديمة: بريطانيا، فرنسا، ايطاليا... الخ.

وفي تلك السنة نفسها وقع الاتحاد السوفيتي معاهدات صلح منفصلة مع اغلب دول اوروبا الشرقية وتبعها باتفاقيات تجارية ثنائية، انهى بموجبها قدرة الغرب على احداث اي تأثير ملموس على مستقبل هذه الدول. وفي صيف نفس السنة ايضا اعلن الجنرال مارشال مشروعه لاعادة اعمار اوروبا. ورفض الاتحاد السوفيتي الانضمام الى هذا المشروع، وصرف النظر تدريجيا عن التزامه اجراء انتخابات حرة في دول اوروبا الشرقية التي تقع تحت احتلاله.

ومنذ سنة ١٩٤٧ بدأ تداعي الاحداث باتجاه قيام الحرب الباردة (بالطريقة التي عرفناها) يتسارع ففي سنة ١٩٤٨ بدأ الاتحاد السوفيتي حصار برلين الاول، واعلن عن قيام دولة اسرائيل وبدء الجسر الجوي لانقاذ برلين، وطرد يوغسلافيا من الكومنفورم الذي انشأه الاتحاد السوفيتي للتنسيق بين دول شرق اوروبا.

وفي سنة ١٩٤٩ تأسس الكوميكون (مجلس التعاون الاقتصادي المشترك)، ووقعت معاهدة شمال الاطلسي في واشنطن التي بها بدأ عهد الاحلاف العسكرية لاحتواء المعسكر الشرقي، واعلن عن قيام جمهورية المانيا الاتحادية، وولدت جمهورية الصين الشعبية، واعلن عن قيام المانيا الديمقراطية.

وفي سنة ١٩٥٠ اعلن ترومان قراره صناعة القنبلة الهيدروجينية، وبدأت الحرب الكورية، وغزت الصين التبت... وهكذا الشكل رقم (٢) توضح بؤر التنفجر التي هي المعالم البارزة منذ بدايتها حتى نهايتها المحتملة.
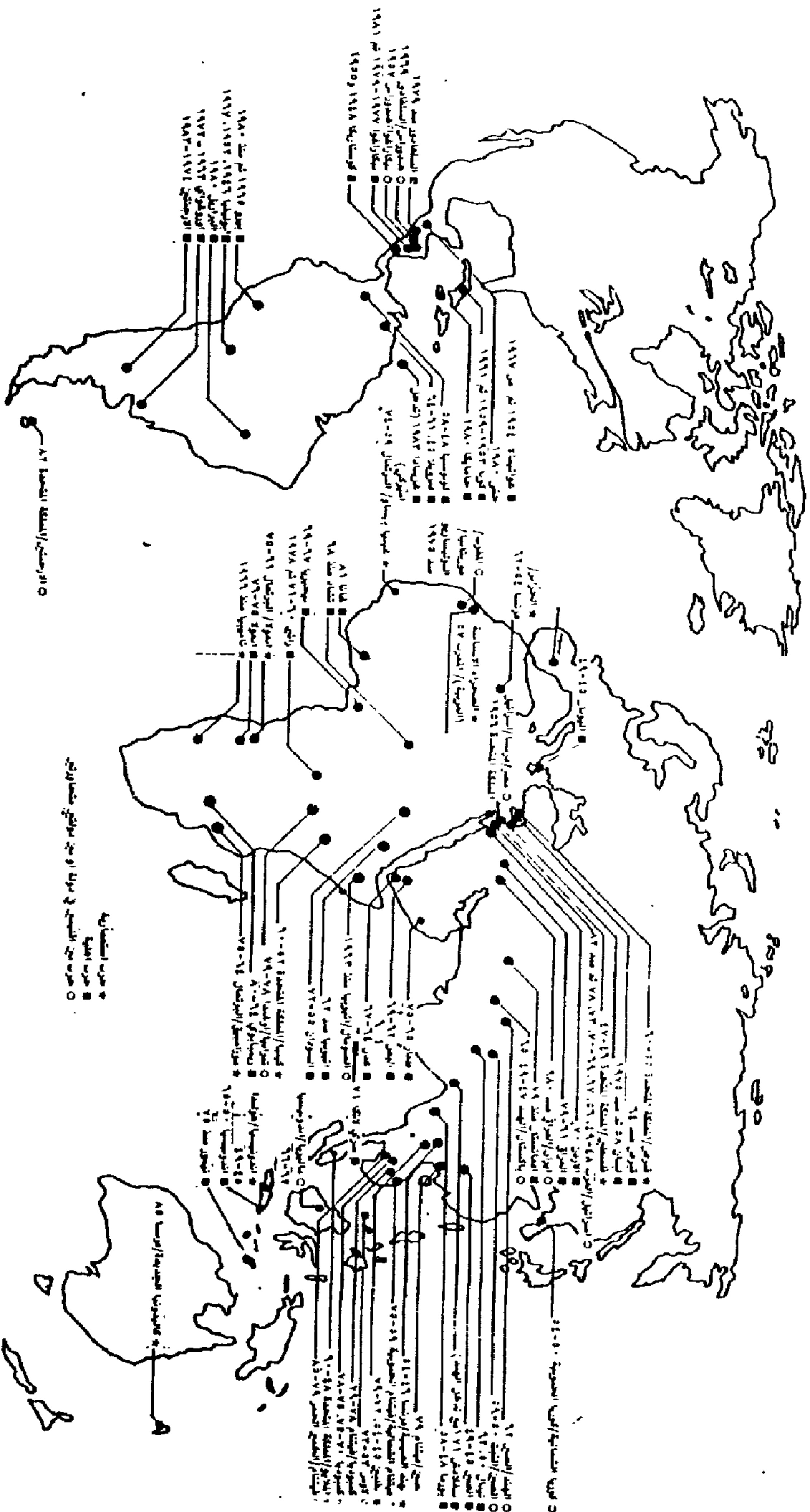
بؤر التفجر الرئيسية في المرحلة الأول
من الحرب الباردة

كان مؤتمر موسكو في فبراير سنة ١٩٤٧ قد اخفق في ارضاء مطالبة الاتحاد السوفيتي بتعويضات كبيرة من المانيا، فخطط ان ما لم يستطع الحصول عليه بالمفاوضات يمكن الحصول عليه بطرق اخرى وذلك بمحاولة اخراج الحلفاء الغربيين من قطاعهم في برلين، ومن هنا جاء حصار برلين الاول سنة ١٩٤٨ كبديل عن الحرب. وكان سبب الحصار الظاهري احتجاج الاتحاد السوفيتي على ادخال الغرب الدويتشمارك الجديد محل الرايخمارك القديم الذي اصبح عديم القيمة، على امل تنشيط الاقتصاد في مناطق احتلال الحلفاء. فسارع الاتحاد السوفيتي الى ادخال اصلاح نقدي مماثل في المنطقة التي يحتلها، ولكنه قطع طرق الامداد التمويني الى برلين الغربية في الوقت نفسه ولقد دفع هذا الامر الحلفاء الى اقامة جسر جوي لامداد برلين الغربية، واقامة حصار معاكس يمنع وصول السلع الى المناطق الشرقية، وهكذا وقد ازال حصار برلين الاول اي امل بالاتفاق بين الحلفاء والاتحاد السوفيتي حول برلين.

وفي ايلول سنة ١٩٤٩ جرت انتخابات حرة في المانيا الغربية، وانتخب بموجبها كونراد اديناور مستشارا. وبعد افتتاح اول جلسة لبرلمان المانيا الغربية بعدة ايام اعلن عن قيام جمهورية المانيا الديمقراطية في اكتوبر ١٩٤٩. ولكن لا الاتحاد السوفيتي اعترف بحكومة المانيا الغربية ولا الحلفاء الغربيون اعترفوا بحكومة المانيا الشرقية. وباعلان الدولتين تم عمليا عملية تقسيم المانيا حسب الحدود التي ادى اليها الصراع بين المنتصرين وليس وفقا لاتفاق يالطا.

وما ان استقر الوضع في وسط اوروبا حتى انتقلت بؤرة الصراع في الحرب الباردة الى الصين والشرق الاقصى. وكان تداعي الاحداث في الصين قد وصل الى مرحلة لم تستطع الولايات المتحدة معه تقدير سرعته بسبب انشغالها باوروبا، وهنا حاول الاميركان والبريطانيون اقامة حكومة ائتلافية بين الشيوعيين وتشيانغ كاي تشك وجاء رأي ستالين في صيغة نصيحة قدمها الى ماو بضرورة الوصول الى تسوية موقتة مع كاي تشك لكن الانتصارات الشيوعية التي بدأت منذ مارس ١٩٤٧، ووصلت ذروتها في اكتوبر سنة ١٩٤٩ ادت بقوات تشيانغ كاي تشك لان تهرب

متجهة نحو بورما وعبر مضايق فرموزا متجهة الى تايوان . وفي الشهر نفسه اعلن قيام جمهورية الصين الشعبية، وكان هذا الاعلان بمثابة الاعلان عن فشل سياسة الولايات المتحدة المتواصل في الصين .

وقد جاءت كلمة الدكتور ت.ف. تسيانغ ممثل الصين الوطنية الدائم في الامم المتحدة سنة ١٩٤٨ وكأنها نبوءة لمستقبل الحرب الباردة في الخمسينات. فقد قال موجها حديثه الى اميركا وحلفائها: «ان مصير الشرق الاقصى برمته مرتبط بمصير الصين، لان الشيوعيين الصينيين سوف يمدون يد المساعدة للشيوعيين في الهند الصينية والملايو وبورما والهند والشرق الاقصى باكمله. لقد اقمتم ضد هذا التيار سدا منيعا في الغرب على شكل مساعدات مادية امتد من اسكندينافيا الى الخليج «الفارسي»، ولكن هذا التيار يندفع الان في الاتجاه الاخر» .

وبالفعل وبعد سنة واحدة فقط اشتعلت نقطة تفجر ثانية للحرب الباردة في كوريا، التي كانت قد تقسمت اثناء الحرب العالمية الثانية عندما دخل السوفيت كوريا قبل استسلام اليابان، في اغسطس/ آب سنة ١٩٤٥ حتى خط عرض ٣٨، وسلموا السلطة في المنطقة الى كيم ايل سونغ . اما في الجنوب فقد تسلم السلطة سنغمان ري المعادي للشيوعية، وانسحب الاميركان في يونيو سنة ١٩٤٩ . لكن كلتا الدولتين العظميين استمرت في تقديم المساعدات للدولتين الكوريتين، وفي حزيران/ يونيو سنة ١٩٥٠ قامت كوريا الشمالية بمهاجمة كوريا الجنوبية بقصد توحيد الكوريتين تحت قيادة الشمال، ورد الاميركان على ذلك بهجوم معاكس بقيادة ماك ارثر الذي تصور انه يخوض حربا محدودة، فلما وصل الى نهر يالو في نوفمبر سنة ١٩٥٠ كان يعتقد انه سيقضي عيد الميلاد في الوطن.

لكن التدخل الصيني ووصول امدادات الى الطرفين المتحاربين جعل خطوط المواجهة شبه ثابتة في حرب ضروس استمرت سنتين متصلتين. حاول خلالها ماك ارثر اقناع القيادة الاميركية بضرب الصين باسلحة ذرية لكنه فشل في ذلك.

وفي مايو سنة ١٩٥٣ ارسل الرئيس ايزنهاور اسلحة نووية بصورة مكشوفة الى جزيرة اوكيناوا اليابانية التي احتلتها الولايات المتحدة، وهدد انه في حالة عدم تحقيق

تقدم في محادثات الهدنة من الممكن استخدام هذه الاسلحة فعلا. واخيرا تم توقيع الهدنة في يوليو سنة ١٩٥٣، دون ان تتمخض تلك الحرب عن نصر صريح لاي من الجانبين.

وفي سنة ١٩٤٦ منحت الولايات المتحدة الاستقلال للفلبين، ولكنها ابقتها تحت الوصاية وفي سنة ١٩٤٧ منحت بريطانيا شبه المفلسة الاستقلال للهند وباكستان وبورما وسيلان، وفي سنة ١٩٥٠ منح الهولنديون الاستقلال لاندونيسيا، ولكن فرنسا كانت القوة الاستعمارية الوحيدة التي صممت على اعادة هيبة قواتها المسلحة، وخلافا لمقررات بوتسدام سمحت القوات البريطانية التي كانت مكلفة بالتواجد في جنوب الهند الصينية للقوات الفرنسية بالدخول الى فيتنام، حيث كان مقررا ان تجري انتخابات حرة في القسم الجنوبي من فيتنام مع تواجد قوات الفيت منه بقيادة هوشي منه في الشمال. الا ان الاستفتاءات لم تجر وامرت فرنسا باخلاء المدن الرئيسية في الشمال في نوفمبر ١٩٤٦، وقد ادى ذلك الى نشوب اول حرب في الهند الصينية.

لقد اعطى انتصار الثورة في الصين الشعبية دفعة كبيرة للفيت منه بحيث اضطر الفرنسيون الى اعطاء الاستقلال ضمن الاتحاد الفرنسي للاوس وكمبوديا وامبراطورية فيتنامية يحكمها الملك باوداي. لكن الاوان كان قد فات، فبالرغم من المساعدات الاميركية الكبيرة كانت فرنسا وبحلول سنة ١٩٥٤ قد خسرت السيطرة على معظم الريف الفيتنامي. وجاءت المواجهة النهائية اخيرا في مارس ـ مايو سنة ١٩٥٤ في ديان بيان فو (وهي قاعدة فرنسية اقيمت لمنع الفيت منه من العبور الى لاوس). وتقدم وزير خارجية الولايات المتحدة جون فوستر دالاس الى الرئيس ايزنهاور باقتراح استخدام قاذفات القنابل الذرية من طراز ب ـ ٢٩ من الفلبين لضرب «عصابات» الفيت منه، لكن ايزنهاور رفض الاقتراح. واثر هزيمة القوات الفرنسية في معركة ديان بيان فو صوتت الجمعية الوطنية الفرنسية لصالح الخروج من فيتنام الامر الذي ادى الى انتهاء الحرب في يوليو سنة ١٩٥٤ في مؤتمر جنيف.

وهوشي منه الذي لم يحرز انتصارا كاملا، بسبب ضغط الاميركيين القوي وتراجع الصين والاتحاد السوفيتي عن مساندته، اضطر لان يقبل بتقسيم فيتنام

بشكل موقت عند خط عرض - ١٧ على ان تجري انتخابات عامة سنة ١٩٥٦ لتقرير مصير وحدة فيتنام، بعد ان منحت فرنسا الجزء الجنوبي منها الاستقلال.

وفي ايلول من سنة ١٩٥٤ قام دالاس بتنظيم حلف جنوب شرق آسيا لتحقيق «الاستقرار» في منطقة الحرب الباردة في شرق آسيا ليعود الاميركيون بعد اقل من اربع سنوات الى الدخول في المنطقة، تحت ستار «لعبة الدومينو» لمنع تساقط دول شرق آسيا كاحجار الدومينو، وهي العودة التي ادت الى نشوب الحرب الفيتنامية الاميركية التي استمرت حتى سقوط حكومة دييم في اوائل الستينات وانعقاد مؤتمر النصر في باريس سنة ١٩٧٥ .

وبهذا تنتهي المرحلة الاولى من مراحل الحرب الباردة الاربع، التي شغلت العالم كله وجعلته يتأرجح على شفير حرب ساخنة في عصر الهول النووي، بدءا من حصار برلين، الى انتصار الثورة في الصين، الى الحرب الكورية، الى حرب التحرير في الهند الصينية .

المرحلة الثانية من الحرب الباردة:
من المكارثية إلى خليج الخنازير

بموت ستالين وظهور السناتور الاميركي مكارثي بدأت الجولة الجديدة من الحرب الباردة. فقد كانت خسارة فيتنام في نظر الاميركان تمثل اول حجر من حجارة الدومينو، فالسماح لاول حجر من الدومينو بالسقوط سيؤدي الى سقوط احجار الدومينو الاخرى وبالتالي اضطرار الولايات المتحدة تحمل اعباء متزايدة في العالم. ولذلك رأت الولايات المتحدة انه يجب عليها بذل كل ما في وسعها لمنع اول حجر دومينو من السقوط، ولكن هذا ادى في النهاية الى نتيجة عكسية، الا وهي زيادة التدخل الاميركي في العالم.

كان لتزايد نشاط الاتحاد السوفيتي بقيادة خروتشوف في هذه المرحلة في شرق اوروبا واعلان مالنكوف امتلاك الاتحاد السوفيتي للقنبلة الهيدروجينية بشكل مبكر، وقبوله بمبدأ التعايش السلمي وتبنيه لحركات التحرر الوطني في العالم الثالث، كان بمثابة الخلفية للحملة المكارثية، التي دعت الى توسيع الحرب الباردة والى شمولها

للبلدان الغربية نفسها، تحت شعار درء المؤامرة والخطر الشيوعي الداخلي. وقد استهدفت هذه الحملة جميع التيارات التقدمية واليسارية في الولايات المتحدة واوروبا الغربية فيما بعد، وكذلك توسيع سلطات الاستخبارات العسكرية والمباحث السياسية.

بؤر التفجر الرئيسية في المرحلة الثانية من الحرب الباردة
تجدد الحرب الباردة

في يوليو سنة ١٩٥٦ اندلعت الاضطرابات في بوزنان البولندية، التي عين على اثرها غومولكا بمنصب السكرتير الاول للحزب، الذي طالب فورا بقدر اكبر من الاستقلال في اتخاذ القرارات في بولندا. وبعد مباحثات متوترة بينه وبين خروتشوف الذي طار الى وارسو، اضطر الاتحاد السوفيتي لان يقبل بشكل من اشكال الشيوعية المحلية او «القومية» وبقدر اقل من السيطرة السوفيتية على بولندا. وكان هذا في وقتها حلا مرضيا نسبيا للطرفين.

ولكن وما ان هدأت احداث بولندا حتى اشتعلت المجر باضطرابات شعبية واسعة في خريف سنة ١٩٥٦. حيث كانت موسكو على استعداد لقبول تقليص نفوذها في المجر ايضا. لكن تطور الاحداث بسرعة بسبب تدخل الغرب واعلان تضامنه مع الشعب المجري ومحاولته مناقشة مسألة المجر في مجلس الامن، اضطر الاتحاد السوفيتي الى استعمال حق الفيتو لمنع هذه المناقشة. وفي الاول من نوفمبر سنة ١٩٥٦ وافقت حكومة ناجي (NAGI) على المطالب الشعبية، واخذت تستعد لاعلان حياد المجر، واقامة حكومة ديمقراطية متعددة الاحزاب، واخراج المجر من حلف وارسو.

ولان الاتحاد السوفيتي لم يكن مستعدا للقبول بحياد المجر، دخلت قواته بعد اربعة ايام بودابست لتسحق انتفاضة المجريين بالعنف المسلح، ولتقيم حكومة موالية لموسكو برئاسة كادار.

لقد كان من الممكن التقليل من حجم خسائر الشعب المجري لو انه لم يصدق الوعود الاميركية بامكان ارسال مساعدات مادية من الغرب، او لو انه لم يتجاوب مع ابواق الدعاية الغربية للحرب الباردة التي كانت تحرضه على المقاومة المسلحة في مواجهة قوات اكبر منه عدة وعددا.

لقد بقي وضع برلين مستقرا بين السنوات ١٩٥٥ - ١٩٥٨ بالرغم من محاولات الاتحاد السوفيتي المتكررة لادخال تعديلات على وضع الالمانيتين، من تكوين ائتلاف بين الحكومتين الالمانيتين، الى غيرها من الاقتراحات التي رفضها الغرب. ولكن وبحلول سنة ١٩٥٨ حصلت المانيا الغربية على اعتراف دولي بينما لم يعترف بالمانيا الشرقية غير المعسكر الشرقي. وقد حاول الاتحاد السوفيتي انتزاع اعتراف الغرب بالمانيا الشرقية بكل الطرق. وفي هذه الاثناء وقعت حادثة طائرة التجسس يوتو (U2) التي ادت الى فشل القمة المقترحة بين خروتشوف وايزنهاور. فاستمرت المناورات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة طوال السنوات ١٩٥٨ - ١٩٦١، وكان اغلبها يدور حول وضع برلين.

ولما لم يستطع خروتشوف انتزاع الاعتراف بالمانيا الشرقية، ومع التزايد الكبير في اعداد المهاجرين من برلين الشرقية الى برلين الغربية، قامت شرطة برلين الشرقية في منتصف اغسطس سنة ١٩٦١ باقامة جدار برلين وتقليص نقاط العبور الى اربع نقاط فقط. فكان قيام هذا الجدار احد المعالم الكئيبة البارزة للحرب الباردة.

وفي هذه الاثناء كان الانتصار المدوي للثورة الكوبية في يناير سنة ١٩٥٩، التي مثل انتصارها احدى الصدمات الكبرى لسياسة الولايات المتحدة واختراقا مباشرا لهيمنة واشنطن على قارة اميركا الجنوبية باكملها، فقد كان ردها سريعا. حيث دبرت وكالة المخابرات المركزية خطة لدعم اداري (لوجستي) وتمويني لغزو كوبا من قبل عصابات من المنفيين السياسيين وانزالهم في منطقة خليج الخنازير في ابريل سنة ١٩٦١، لكن الهجوم فشل فشلا ذريعا، وظهر تورط الولايات المتحدة الفاضح واضحا للعالم كله، وفي نهاية تلك السنة اعلن كاسترو تحول الحكم في كوبا الى الماركسية اللينينية، وطلب مساعدات اقتصادية ومعونات دفاعية لمواجهة الاحتمال الدائم لتدخل الولايات المتحدة في بلاده وحصل عليها فعلا.

وارسل الاتحاد السوفيتي اسلحة متنوعة لكوبا من بينها صواريخ هجومية (ارض - ارض) لنصبها في كوبا، في ايلول سنة ١٩٦٢. وفي نفس الشهر اعلن لرئيس كنيدي انه لن يتحمل وجود صواريخ بلاستيكية في كوبا، وتبنى فكرة مكنمارا باقامة حصار او حجر صحي «كوردون سانيتير» حول كوبا، ولم يكن خروتشوف يتوقعه بهذه السرعة، واعلن كنيدي انه اذا لم يأت رد خروتشوف على رسالته بازالة الصواريخ من كوبا فانه سيقوم بغزوها يوم الاثنين ١٩٦١/١٠/٢٩. وفي الساعة التاسعة من صباح ٢٨ اكتوبر اذاع راديو موسكو ان الاوامر قد صدرت لتفكيك الصواريخ واعادتها الى الاتحاد السوفيتي، وفي اغسطس سنة ١٩٦٣ وافق السوفيت والاميركيون على معاهدة حظر جزئي للتجارب النووية، وعلى اقامة خط تلفوني ساخن بين البيت الابيض والكرملين.

وما ان انتهت ازمة الصواريخ الكوبية حتى بدأ تورط كنيدي في فيتنام من جديد عبر رسالة الخبراء والمدربين الاميركان الى حكومة فيتنام الجنوبية، وكلنا يعلم كيف تطور هذا التورط الى قيام جونسون بانزال واسع النطاق للقوات الاميركية للدفاع عن «استقلال» فيتنام الذي توسع ليشمل لاوس وكمبوديا والى قصف شمال فيتنام، ويد ل التدخل الاميركي اقصى نقطة له في سنة ١٩٦٩. تلك السنة المرعبة عندما زاد عدد القوات الاميركية فيها عن نصف المليون جندي، وحيث بلغت الاصابات والخسائر من جراء القصف الاميركي الوحشي ارقاما قياسية، تزامنت مع انطلاقة كبيرة لحركة مقاومة الحرب داخل الولايات المتحدة، التي احدثت شرخا عميقا في المجتمع الاميركي لاول مرة في تاريخه.

وبينما كانت هذه الاحداث جارية بدأت الهوة التي تفصل بين قيادة الصين والاتحاد السوفيتي منذ سنة ١٩٥٨ بالاتساع، ولكن العلاقات بينهما بقيت هادئة حتى سنة ١٩٦٣ عندما بدأت الحرب الكلامية بدون قيود بينهما، وفي هذه السنة بدأت الحركة الماوية بالظهور، صاحبها انشقاقات في الحركة الشيوعية على نطاق العالم الثالث، وسنرى كيف ستتجدد هذه الحرب الكلامية في سنة ١٩٦٨ بعد الاعلان عن مبدأ بريجنيف.

وهكذا تنتهي مرحلة اخرى من مراحل الحرب الباردة التي تركزت بؤرها العاصفة في وسط اوروبا واميركا اللاتينية لتعود الى شرق اسيا مرة اخرى.

الفصل الثاني

الحرب الباردة / ٢

تمثل موقف الاتحاد السوفيتي في نهاية الستينات بمحاولة الحصول على مزايا الوفاق مع الغرب ، مع ضمان استمرار سيطرته الكاملة على اوروبا الشرقية . ولذلك عندما بدأت حكومة براغ في تشيكوسلوفاكيا باجراء اصلاحات محدودة فيما يسمى بربيع براغ سنة ١٩٦٨ قام الاتحاد السوفيتي بقمعها بشدة وطرد دوبتشيك من قيادة الحزب . وقد برر بريجنيف هذه الخطوة على ان من «اقدس واجبات الحزب الشيوعي والحكومة السوفيتية توطيد وحدة الاقطار الاشتراكية» حتى ولو اقتضى ذلك استعمال العنف المسلح ، وهذا ما عرف في الغرب بمبدأ بريجنيف .

تميزت الفترة بين سنة ١٩٦٩ وسنة ١٩٧٩ بالتأرجح بين التأزم والمهادنة . اما حالات التأزم فقد تمثلت بالسباق الرهيب على التسلح بكل اشكاله ، وخاصة التسلح النووي ، واللجوء المتزايد الى استعمال الردع كاحد اعمدة السياسة الدولية . ويقصد بالردع النووي انه التهديد باستعمال الاسلحة والصواريخ النووية باعتبارها احد اهم العوامل التي تمنع الدول الاخرى من البدء بالهجوم تجنبا للعواقب الوخيمة لهذه الحرب . وفيمايلي قائمة بالحوادث التي استعمل فيها الردع النووي (التهديد باستعمال القنابل الذرية) من قبل القوات الاستراتيجية الاميركية (انظر جدول رقم (١) .

جــدول رقــم (١)

الحوادث التي استعملت فيها الولايات المتحدة التهديد بالردع النووي		
الحادثــة	التاريــخ	
تنصيب رئيس جمهورية الأوروغواي	فبراير	١٩٤٧
حصار برلين	يناير	١٩٤٨
حصار برلين	ابريل	١٩٤٨
حصار برلين	يونيو	١٩٤٨
الحرب الكورية: أمن أوروبا	يوليو	١٩٥٠
أمن اليابان وجنوب كوريا	أغسطس	١٩٥٣
قبول غواتيمالا مساعدات من المعسكر الشرقي	مايـو	١٩٥٤
صراع الصين وتايوان على جزر تاغن	أغسطس	١٩٥٤
حرب السويس: العدوان الثلاثي على مصر	أكتوبر	١٩٥٦
الحرب الاهلية في لبنان، ثورة ١٤ تموز في العراق	يوليو	١٩٥٨
الأزمة السياسية في الأردن	يوليو	١٩٥٨
صراع الصين وتايوان، قصف تايوان	يوليو	١٩٥٨
حصار برلين	مايو	١٩٥٩
حصار برلين	يونيو	١٩٦١
أزمة الصواريخ الكوبية	أكتوبر	١٩٦٢
سحب الصواريخ الاميركية من تركيا	ابريل	١٩٦٣
أسر كوريا الشمالية للسفينة الاميركية پُوبَلو	يناير	١٩٦٨
حرب أكتوبر بين مصر وسوريا واسرائيل	أكتوبر	١٩٧٣

* المصــدر :

Fred Halliday, the Making of the Second Cold War. London: Verso. 1983, P.50 .

اما المبالغ التي انفقت على الاسلحة بكل انواعها عندما اجتاحت العالم موجة العسكرة (الانقلابات العسكرية) وحمى التسلح ، وتطور الانفاق العسكري فيوضحها الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

النفقات العسكرية في العالم (مجموعة من السنوات بمليارات الدولارات الاميركية)					
حصة الفرد من الانفاق العسكري سنويا (محسوبا بالدولار الاميركي) من الدخل القومي	السنة				
الدولـة	١٩٧٤	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٠	١٩٨٤
العالم	٣١٩,٩	٥٨٣,٦	٨٣٥,٧	١٣١	١٧٥
الولايات المتحدة	٨٥,٩	١٤٤	٢٣٧,١	٦٣٢	١٠٠٢
الدول المتقدمة	٢٦٢,٨	٤٦١,٧	٦٦٥,٢	٤٢٦	٥٩٧
الدول النامية	٥٧,١	١٢١,٩	١٧٠,٥	٣٦	٤٧
حلف الناتو	١٢٨,٩	٢٢٠,٣	٣٤١,٤	٣٨١	٥٧٤
حلف وارسو	١٢٨,٣	٢٢٧,٨	٣٠٤,٩	٦٠٨	٧٨٩
الاتحاد السوفيتي	١٠٩	١٩٦	٢٦٠	٧٣٨	٩٤٥

* المصدر: المجموعة الاحصائية المختصرة ـ وزارة التجارة الاميركية (الطبعة ١٠٨) ١٩٨٨

وعندما وصل الامر الى هذا الحد الهائل من قدرة الدول الكبرى على تدمير نفسها وتدمير العالم عدة مرات او عدة الاف من المرات والى هذا الحد من اهدار الموارد على التسلح وهو اهدار لم تستطع هذه الدول متابعته والاستمرار فيه لم يبق امامها من خيار سوى التوجه الى حل يوقف هذا السباق في التسلح او يخفف من تصاعد وتيرته، اذ تتصاعد تكلفته يوما بعد يوم وكان الوفاق الدولي Detentهو الحل . ولاعطاء فكرة موجزة وبسيطة عن القدرات التدميرية للترسانة النووية نورد في مايلي الشكل رقم (١) .
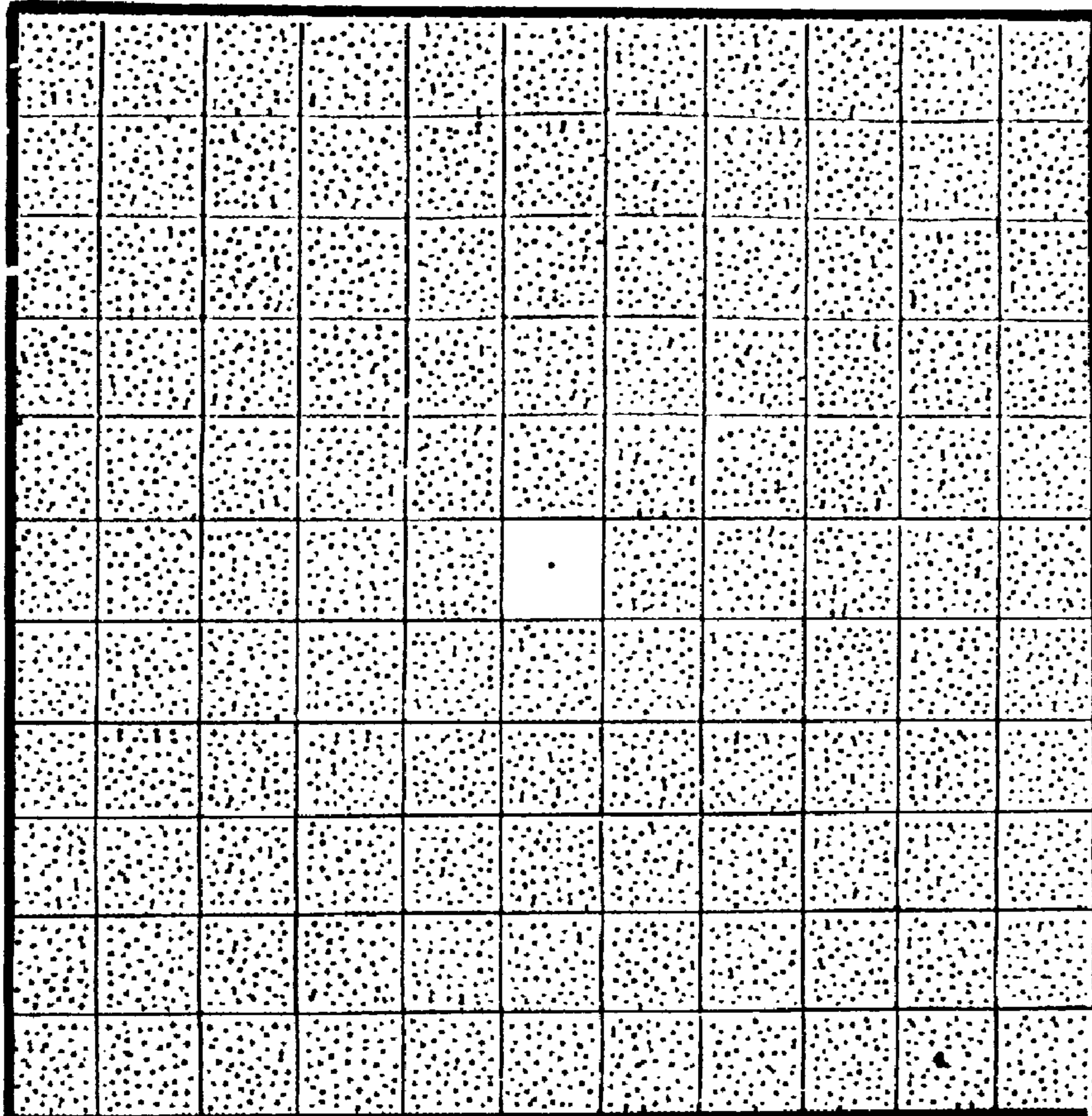
الشكل رقم (١) الذي يحتوي على ستة الاف نقطة، يوضح القدرة التدميرية الموجودة في اواخر (عقد الثمانينات) في الترسانة النووية لدى الدول العظمى، ولتوضيح القدرة التدميرية لهذه الترسانات النووية تكفي الاشارة الى ان النقطة الواحدة كما في المربع الابيض، توازي حجم كل ما استخدم من اسلحة تدميرية خلال الحرب العالمية الثانية بالكامل، بما فيها القنبلتان الذريتان اللتان اسقطتهما الولايات المتحدة على هيروشيما ونجازاكي .

المصدر : W.LaFeber, The American Age, NY : Norton, 1989

اتخذ الوفاق اشكالا متعددة اذ بدأ بالوفاق العسكري ، ثم الوفاق السياسي ، واخيرا الوفاق السياسي متعدد الاطراف . اما بوادر هذا الوفاق فبدأت من خلال الزيارة المفاجئة التي قام بها الرئيس نيكسون الى الصين في فبراير سنة ١٩٧٢ . ثم زيارته لموسكو في نفس السنة والتي توصل خلالها الى عقد اربع اتفاقيات سميت بالوفاق ، وهذه الاتفاقيات هي :

- سالت ١ (محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية) .
- الحد من منظومات الصواريخ البلاستيكية الدفاعية ABMS .
- المبادىء الاساسية للعلاقات السوفيتية ـ الاميركية .
- علاقات التبادل الاقتصادي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة .

ولقد قبل الكونغرس الاميركي الشق العسكري من الاتفاقيات ، لكنه ربط موافقته على الشق الاقتصادي (منح الاتحاد السوفيتي مكانة الدولة الاكثر تفضيلا: اي تسهيلات في الاقراض والمعاملة) بسماح الاتحاد السوفيتي لليهود السوفيت بالهجرة .

وفي اغسطس سنة ١٩٧٥ وقعت ثلاث وثلاثون دولة اوروبية (عدا اليابان) واضافة الى الولايات المتحدة وكندا على اتفاقية هلسنكي التي اعترفت بحدود اوروبا الشرقية كحدود نهائية وفق ما ظهرت عليه بعد الحرب العالمية الثانية ، واعترفت ضمنا بالسيطرة السوفيتية عليها . كما تخلت المانيا الغربية عن ادعائها انها الدولة الالمانية الشرعية الوحيدة . واتفق الشرق والغرب على حضور مراقبين من كلا الجانبين التمرينات العسكرية والتفجيرات النووية ، ووعد جميع الموقعين على الاتفاقيات بتسهيل انتقال الاشخاص والسلع ، وضمان حقوق الانسان .

ولكن الحرب الباردة كانت مازالت مستمرة رغم هذا الانفراج بمظاهره المختلفة . ففي سنة ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ تآمر نيكسون ـ كيسنجر على الاطاحة بحكومة الليندي الشرعية في شيلي واطلق يد وكالة المخابرات المركزية فيها .

وفي اعقاب حرب اكتوبر بين مصر وسوريا واسرائيل حدثت المقاطعة النفطية التي مثلت بداية فترة كساد استمرت طوال عقد السبعينات في الغرب ، واجبرته على اعادة حساباته الاستراتيجية في مواجهة سيطرة الاوبك على السوق النفطية .

وفي ٢٨ نيسان سنة ١٩٧٥ سقطت سايغون بيد القوات الفيتنامية وخرجت الولايات المتحدة من الحرب بخسائر كبيرة .

وفي سنة ١٩٧٥ ايضا فشل الرئيس فورد ومعه كيسنجر في اقناع الكونغرس بالموافقة على اتفاقية سالت (٢) للحد من الاسلحة الاستراتيجية .

وكان بعد فشل البرتغال في الاحتفاظ باخر مستعمراتها في انغولا ان امتدت الحرب الباردة منذ مطلع سنة ١٩٧٤ الى افريقيا ، حيث تحولت الصراعات الافريقية الاقليمية الى نزاعات ذات طابع دولي بين الدولتين العظميين ، وبخاصة بعد وصول المساعدات الكوبية الى اثيوبيا والى عدد من المستعمرات البرتغالية السابقة وتطورت الامور بحيث ما ان اطلت سنة ١٩٨٥ الا وكانت القارة الافريقية والشرق الاوسط بأكمله ساحة للتحالفات والولاءات المتبدلة المتغيرة ، وهو ما يوضحه الشكل رقم (٢) .

شكل رقم (٢)

تحالفات الدول العظمى في افريقيا والشرق الاوسط

الميزان العسكري الاميركي ـ السوفيتي ١٩٨٥

سوفيتية اميركية

استخدام التسهيلات البحرية

استخدام التسهيلات الجوية

الوجود البحري

جنود من الكتلة السوفيتية

مستشارون عسكريون من الكتلة السوفيتية

مستشارون عسكريون اميركيون

المصدر : Walter La Feber, The American Age, 1989.

تجدد الحرب الباردة

وفي نهاية السبعينات استحوذت اربع بؤر لاحداث كبرى على اهتمام العالم . وكانت هذه البؤر هي : توقيع اتفاقيات كمب ديفيد بين اسرائيل ومصر ، سقوط سوموزا ووصول قوات الساندانيستا الى الحكم في نيكاراغوا ، سقوط حكم شاه ايران ووصول الملالي الى الحكم ، التدخل العسكري السوفيتي في افغانستان . والفترة التي اعقبت هذه الاحداث ، حولت الشرق الاوسط طوال عقد الثمانينات الى بؤرة تفجير رئيسية للحرب الباردة الثانية التي قادها الرئيس ريغن واليمين الجديد في الغرب .

فقد مثل مجيء ريغن الى الحكم عودة الى احياء شعار الرئيس ويلسون القائل بان سياسة الولايات المتحدة انما تهدف الى جعل العالم مكانا آمنا للديمقراطية ترعاه الولايات المتحدة وعبر تدخلها المباشر في جميع شؤونه . باعتبار ان الدفاع عن «الديمقراطية» واجب اخلاقي وايديولوجي في الوقت نفسه ، يمكن من اجل الوصول الى تحقيقه ان تستعمل جميع الوسائل المشروعة العلنية وغير المشروعة السرية وهو ماأكدته واشنطن عبر احداث ايران غيت ، تمويل قوات الكونترا ضد الحكم الساندينى في نيكاراغوا ، وتمويل قبائل المجاهدين في افغانستان ضد الوجود السوفيتي ، وقصف المدن والمصانع الليبية ، وغزو جزيرة غرينادا العزلاء الصغيرة ، ومحاولة التمسك بحكم ماركوس في الفلبين في بداية الامر . . ، واستعمال اسرائيل وجنوب افريقيا كأداتين لتنفيذ سياسة الولايات المتحدة الخارجية .

اما سياسة ريغن نحو الاتحاد السوفيتي فقد اضطربت بسبب عنصرين متناقضين اذ عندما حاول ريغن ان يضع ضغوطا اقتصادية على الاتحاد السوفيتي بحرمانه من السلع والتكنولوجيا المتقدمة ، رفض حلفاؤه الغربيون ان يتجاوبوا معه . الامر الذي ادى الى عدم تحقيق ريغن وحتى سنة ١٩٨٤ لاي نجاح دبلوماسي يذكر . لكن ومع مجيء غورباتشوف الى الحكم سنة ١٩٨٥ بدأت الصورة تتغير تدريجيا . ففي اعقاب قمة ريكيافيك في (ايسلندا) اوائل سنة ١٩٨٧ وافق الطرفان الاميركي والسوفيتي على الخيار الصفري المضاعف للحد من الاسلحة الصاروخية (اي الصواريخ متوسطة المدى) (٦٠٠ الى ٣٤٠٠ ميل) والصواريخ قصيرة المدى

(٣٠٠الى ٦٠٠ ميل) وتم توقيع ريغن وغورباتشوف على هذه الاتفاقية في ديسمبر ١٩٨٧ .

رافق هذه الاتفاقية اعلان غورباتشوف عن سياسة (البريسترويكا ـ اعادة البناء) ، والغلاسنوست او (المكاشفة داخل الاتحاد السوفيتي) . وكان غورباتشوف قد اعلن امام المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي الذي انعقد في نفس السنة ان على اصدقاء الاتحاد السوفيتي في العالم الثالث ان يعتمدوا على انفسهم لبناء الاشتراكية في بلدانهم . وبعدها لم يقدم غورباتشوف وعودا باية مساعدات محددة اقتصادية او عسكرية لهذه البلدان . وانطلاقا من هذه القناعة قرر الاتحاد السوفيتي ان ينسحب من افغانستان . حتى لاتؤدي ، النزاعات في العالم الثالث الى صدام بين القوتين العظميين . وقد ترسخ هذا المبدأ عمليا في قمة موسكو التي عقدت سنة ١٩٨٨ بين الزعيمين الاميركي والسوفيتي . لكن النهاية الحقيقية المحتملة للحرب الباردة لم تتحقق بعد هذه القمة وانما حدثت في سنة ١٩٨٩ التي سميت بحق ثورة ١٩٨٩ عبر سلسلة تنازلات قدمها الاتحاد السوفيتي خلال هذه السنة وتوجت بقمة مالطا التي عقدت في مطلع شهر ديسمبر ١٩٨٩ . وقد نشرت «**القبس**» التسلسل الزمني لاحداث هذه الثورة يوم السبت ١٦/١٢/١٩٨٩ .

الحرب الباردة والشرق الاوسط دراسة حـالة

شكل الشرق الأوسط والبلدان العربية بؤرا مستديمة للحرب الباردة منذ بداية هذه الحرب في سنة ١٩٤٧ وحتى الآن، فقد تورطت القوتان العظميان في المنطقة مع بريطانيا وفرنسا في تقسيم فلسطين، بل تعاونوا جميعا بشكل مباشر في اعداد مشروع التقسيم في ابريل سنة ١٩٤٧ ، ذلك المشروع الذي أدى الى أربع أو خمس حروب، والى ارتهان مقدرات المنطقة ومستقبلها السياسي به حيث اصبحت القضية الفلسطينية منذ ذلك الحين وحتى الآن اداة لمشاغلة العرب وشق صفوفهم واستنزاف مقدراتهم.

فمنذ ذلك الحين والقوتان العظميان وحلفاؤهما في الغرب ـ يحاولون المحافظة

على الوضع القائم في المنطقة بالرغم من عدم شرعيته، وعدم قانونيته، وعدم انسانيته. اذ انهم قاموا ولا يزالون بتزويد جميع الأطراف المتحاربة بالاسلحة والعتاد والتلاعب بهم.

وأخذت القوتان العظميان في العمل على ابعاد كل واحدة للأخرى من المنطقة في رحلة تنافس للفوز بنصيب أكبر من النفوذ هنا وهناك، وضمن هذه الرحلة التنافسية السياسية عبر الانقلابات العسكرية ومنها على سبيل المثال ما قامت به المخابرات المركزية الاميركية، اذ انها نفذت ثلاثة انقلابات في سنة ١٩٤٩ في سوريا وانقلابا رابعا في ايران ضد مصدق لمعاقبته على مناداته بضرورة تأميم شركات النفط الأجنبية العاملة في ايران.

كما أدخلت الولايات المتحدة المنطقة في دائرة الاحلاف العسكرية، فوقعت في فبراير/ شباط سنة ١٩٥٥، كل من ايران وتركيا وبريطانيا وباكستان والعراق على اقامة حلف بغداد بضمان ودعم الولايات المتحدة وذلك لابعاد العراق عن أية مشاريع وحدوية والحد من تأثير عبدالناصر. وفي أيلول/ سبتمبر من نفس السنة وافقت تشيكوسلوفاكيا على تزويد مصر بالاسلحة بتعليمات من موسكو، واعترفت مصر بالصين الشعبية، وفي يوليو ١٩٥٦ سحبت الولايات المتحدة وعدها بالمساعدة في تمويل مشروع السد العالي، مما دفع عبدالناصر الى الرد بتأميم قناة السويس، الذي ردت عليه (بريطانيا، فرنسا، اسرائيل) بالعدوان الثلاثي على مصر، ولم تخرج هذه الدول من منطقة القناة الا بعد تهديد خروتشوف باستعمال الصواريخ الروسية ضد باريس ولندن وتل أبيب وتدخل ايزنهاور الحاسم لفرض الانسحاب.

في هذه الفترة ولدت حركة عدم الانحياز بقيادة جمال عبدالناصر، وشو ان لاي، وتيتو، وسوكارنو، ونكروما، لكن المنطقة عادت الى درجة الغليان مرة أخرى في تموز - يوليو سنة ١٩٥٨ حيث سقطت الملكية في العراق واندلعت الحرب الأهلية في لبنان وانزلت القوات الاميركية في لبنان، والبريطانية في الأردن. وفي ٢٩ آب/ أغسطس اتفقت جميع دول المنطقة على تفويض الأمم المتحدة ترتيب انسحاب القوات الأجنبية، مما فسح المجال للنزاع العربي الاسرائيلي الى الظهور من جديد.

وفي ضوء ازدياد أهمية النفط في الستينات كمصدر لدخل الدول العربية

وانشاء منظمة الأويك، استمرت مناورات الدولتين العظميين في اتخاذ مواقف تعد بالاستجابة لمطالب العرب القومية، ولم تنجح جهود الاتحاد السوفيتي في تحقيق تسوية لجوهر الصراع في المنطقة فتحركت كل من سوريا أولا ثم مصر لكسر طوق الجمود بتهديد اسرائيل بالحرب واقفال قناة السويس ومضايق تيران في وجه ملاحتها، وكان من جراء ذلك اندلاع حرب حزيران ـ يونيو سنة ١٩٦٧ التي انتهت بهزيمة منكرة للعرب لم يوقفها الا استعمال الخط الساخن بين الكرملين والبيت الابيض لأول مرة منذ نصبه سنة ١٩٦١

وفي المداولات والمهاترات المضنية ولد قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ الذي قدمته بريطانيا، وأصبح فيما بعد الزاد السياسي للصراع العربي ـ الاسرائيلي حتى يومنا هذا. فالقرار دعا الى انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والاعتراف بالحدود الآمنة للجميع، بما في ذلك اسرائيل طبعا، وبحرية الملاحة في المياه الدولية، وتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، واقامة مناطق منزوعة السلاح على الحدود تشرف عليها قوات الأمم المتحدة، وبعد تلك السنة قامت الولايات المتحدة بتبني اسرائيل بعد ان انتقلت مسؤولية رعايتها من دول شرق أوروبا في أوائل الخمسينات، الى فرنسا اثناء حرب التحرير الجزائرية في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ومنذ تلك السنة أصبح دعم اسرائيل احدى أهم الدعامات السياسية الاميركية في المنطقة.

وعندما رفضت اسرائيل التقيد بتنفيذ القرار رقم ٢٤٢، دخلت المنطقة حالة اللاسلم ـ اللاحرب، الامر الذي اضطر مصر وسوريا الى مهاجمة اسرائيل وشن حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣، تلك الحرب ذات الانجاز الكبير الذي اجهضه السادات بمنعه القوات المصرية الباسلة من التقدم الى الممرات وسط سيناء ليفوّت فرصة استثمار الجهد الحربي، وليسمح فيما بعد في خلق ثغرة الدفرسوار التي حالت دون تحقيق الدول العربية لأية مكاسب سياسية من الحرب. ولكن هذه المكاسب جاءت بعد اعلان البلاد العربية النفطية مقاطعة الغرب نفطيا حين فرضت حظرا على تصديره اليها، مما أدى الى ارتفاع أسعاره بشكل كبير، وذلك ردا منها على الجسر الجوي الذي أقامته الولايات المتحدة لامداد اسرائيل وانقاذها من خطر عسكري محدق. وهذه المقاطعة النفطية العربية في الحقيقة وان لم تستهدف خلق تهديد جدي

للغرب، لكنها وفي لمحة بسيطة، في تلك اللحظة التاريخية، جعلت الغرب يدرك مقدار التهديد الذي يولده انكشافه الاستراتيجي بسبب اعتماده على نفط العرب والشرق الأوسط، فكانت مراجعته لحساباته التي قادته الى ضرورة تحويل المنطقة العربية الى نقطة تفجر دائمة استمرت طيلة عقد الثمانينات من هذا القرن.

ان علاقة اسرائيل بالمعسكر الشرقي ـ وهو ما يجب ان يدركه العرب جيدا هي علاقة تاريخية ـ أثنية، فالدعم الذي قدمه هذا المعسكر للعرب في ظل حكم خروتشوف وبريجنيف، انما كان لاعتبارات استراتيجية تتصل بتقلبات الحرب الباردة، وليس من أجل سواد عيون العرب فالمعسكر الشرقي في ظل الوفاق والبريسترويكا متفق مع الغرب والمعسكر الغربي في دعم اسرائيل وحمايتها، ولهذا الموقف أصول تاريخية وحضارية واستراتيجية لا نستطيع الدخول فيها في هذا العرض التاريخي.

ان تسلسل الأحداث في الثمانينات يعكس الى أي مدى أصبحت المنطقة العربية نقطة التفجر الدائمة في الصراع بين القوتين العظميين ومثال ذلك الغزو الاسرائيلي الثاني للبنان سنة ١٩٨٢ وتحول لبنان الى مرآة صادقة تعكس الوجه البشع للحرب الباردة الثانية، بحضور جميع اللاعبين والمساهمين في هذه الحرب كبيرهم وصغيرهم، الى حرب الخليج التي تحولت بين سنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ الى حرب ناقلات النفط، وتهديد ايران للكويت والسعودية سنة ١٩٨٧، وما فضيحة ايران ـ غيت التي باعت الولايات المتحدة بموجبها عن طريق اسرائيل اسلحة لايران سرا، مخالفة سياستها المعلنة بحظر وصول الاسلحة الى ايران، واستعمال هذه الأموال في تمويل عصابات الكونترا العاملة ضد نيكاراغوا، خلافا للحظر الذي فرضه الكونغرس على هذه المساعدات، الا سلسلة من الاحداث التي بقيت تفاعلاتها مستمرة منذ سنة ١٩٨٦ حتى الان.

من كل هذا يبدو ان القوتين العظميين، الاتحاد السوفيتي بقيادة غورباتشوف والولايات المتحدة بقيادة بوش قد اتفقتا ومنذ قمة موسكو سنة ١٩٨٨ على اعتراف كل منهما بنفوذ الأخرى في المنطقة العربية، وعلى التوقف عن محاولة استبعاد الواحدة للأخرى عن المنطقة، وعلى محاولة تصفية القضية الفلسطينية لصالح اسرائيل، أو

عدم المساس بمصالح اسرائيل لحساب العرب وضمان تفوقها عليهم، لكن مشاريع التصفية هذه وكيفية تنفيذها لم تتضح بعد، فساحاتها ستكون دون أدنى شك: التسعينات من هذا القرن.

المصـادر :

- باول اينتسج، نظام أوروبا الجديد، ترجمة أحمد عبدالخالق ومحمد بدران، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤١.

- كولن باون وبيتر موني، من الحرب الباردة حتى الوفاق ١٩٤٥ ـ ١٩٨٠، ترجمة صادق ابراهيم عودة ـ عمان: دار الشروق، ١٩٨٤.

ملحق الفصل الثاني

نظام العالم الجديد

* يشهد العالم في نهاية سنة ١٩٨٩ انهيار نظام العالم الجديد الذي ظهر الى الوجود بعد الحرب العالمية الثانية على اساس تقسيم عمل دولي (ثنائي Bipolar) بين القوتين العظميين: الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، اي بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي . وقد لازمت الحرب الباردة بعلاقاتها المتأزمة هذا النظام منذ ولادته . لكن الاصل التاريخي لفكرة نظام العالم الجديد ترجع الى فترة سابقة ، وهي بالتحديد الفترة التي اعقبت نهاية الحرب العالمية الاولى ، والتي كانت بمثابة مرحلة سلم بدون منتصرين .

* ولدت فكرة نظام العالم الجديد مع طرح مشروع الرئيس الاميركي ويلسن الذي جسد رغبة الولايات المتحدة في الحلول محل الدول الاستعمارية القديمة (بريطانيا ، فرنسا ، ايطاليا . . الخ) واخضاع العالم لسيطرة الولايات المتحدة الرأسمالية ، تحت شعار «جعل العالم مكانا امنا للديمقراطية» وبرعاية الولايات المتحدة وتدخلها المباشر في كافة شؤونه ، وهو نفس الشعار الذي لجأ اليه الرئيس ريغن سنة ١٩٨٠ في محاولة يائسة منه ومن اليمين الجديد لاحياء مشروع ويلسن الامبريالي .

* يتلخص مشروع الرئيس ويلسن الذي قدم الى الكونغرس سنة ١٩١٨ بالنقاط الاربع عشرة المشهورة ، التي منها: مبادىء السلم التي يتم التوصل اليها بطريقة مفتوحة بحيث لايكون هناك اي تفاهم دولي خاص وسري من اي نوع (والذي استهدف تقويض معاهدات الحلفاء ومنها معاهدة سايكس - بيكو) ، الحرية المطلقة للملاحة في المياه الدولية ، عالم ذو باب مفتوح بحيث تزال منه في حدود الامكان جميع العوائق الاقتصادية واقامة المساواة في التجارة بين الامم (والذي استهدف

استهدف الحصول على حصة من غنائم تقسيم الدولة العثمانية وبخاصة الحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط في البلاد العربية) ، تخفيض التسلح ، تسوية كل المطالب الاستعمارية بحيث تتساوى احقية مطالب الدول الاستعمارية والشعوب المستعمرة والشعوب المستعمرة في مسألة تقرير المصير ، وتكوين رابطة من الامم تحت مبادىء السلام تضمن الاستقلال السياسي والسيادة على الاقليم لجميع الدول كبيرها وصغيرها (والذي استهدف تصفية المستعمرات التي لها اقاليم محددة السيادة عند سقوطها تحت الاستعمار الاوروبي) .

* واستطاع الحلفاء وخاصة فرنسا وبريطانيا في مؤتمر باريس سنة ١٩١٩ اضافة بند ينص على تقسيم المانيا ، وخلق جبهة ضد روسيا البلشفية بحيث جعل بولندا وتشيكوسلوفاكيا بين المنبوذين: المانيا وروسيا سمي بالحزام الصحي او الكوردون سانيتير ، والقصد منه منع انتشار البلشفية الى المانيا (وكان هذا الحزام اساس فكرة الستار الحديدي التي ستولد بعد الحرب العالمية الثانية) .

* انهار مشروع نظام العالم الجديد تحت رعاية الولايات المتحدة سنة ١٩٢٩-١٩٣٣ بسبب الكساد العظيم ، وحل محله تدريجيا مشروعان متماثلان في الثلاثينات: نظام اسيا الجديد برعاية اليابان ، ونظام اوروبا الجديد برعاية المانيا النازية . ولما كان النظامان متماثلين فاننا سنركز على نظام اوروبا الجديد ، الذي اعلن سنة ١٩٤٠ (في نهاية السنة الاولى من الحرب العالمية الثانية) . والذي قصدت منه المانيا تحويل اوروبا الى قاعدة تنطلق منها الى الهيمنة (والى الصراع على الهيمنة) على العالم . وقد صاحب اعلان هذا المشروع حملة دعاية نازية واسعة استطاعت المانيا من خلالها ان تجذب له انصارا كثيرين دون ان يعتنق هؤلاء الانصار النازية او يقتنعوا بالضرورة بها .

● تلخص نظام اوروبا الجديد بالنقاط العشر التالية:

١ - الخطط الاقتصادية التي تطبق في المانيا منذ بداية الحكم النازي يجب ان تطبق ايضا في البلاد التي تسيطر عليها المانيا ، بحيث تضمن تدخلها المباشر في اعمال الانتاج والتوزيع والاستهلاك ، ولضمان زيادة الانتاج . ومنع التلف .

٢ - تطبيق سياسة التوسع النقدي في غير البلاد الالمانية الخاضعة لسيطرة المانيا، وتقضي هذه السياسة بعدم تعطيل انتاج هذه البلاد بسبب النقص في مواردها المالية ، بل تحديد مقدار هذا الانتاج بما يمكن الحصول عليه من موارد وعمل ومقدرة صناعية ، حتى يتم القضاء على البطالة في اوروبا كما قضي عليها في المانيا النازية .

٣ - قيمة النقد في البلاد التي تسيطر عليها المانيا في مقابل الرايخ مارك ، وتظل قيمة الرايخ مارك نفسه ثابتة بالنسبة الى الذهب والدولار الاميركي ، بضمان ثبات قيمة النقد في ظل «نظام اوروبا الجديد» .

٤ - قيام المانيا، في ظل نظام اوروبا الجديد ، بتثبيت اسعار مربحة للسلع الصناعية والغلال الزراعية ، وخلق سوق دائمة للبلاد الزراعية في اوروبا بحيث لايخشى المزارعون من تذبذب الاسعار وانخفاض قيمة ارباحهم .

٥ - تمد المانيا البلاد التي تسيطر عليها بما تحتاجه من رؤوس اموال ، وتصبح برلين مركزا ماليا عالميا ، وتكون الوسيط المالي بين اوروبا وغيرها من القارات .

٦ - يوضع نظام للمقاصة العامة في اوروبا الخاضعة لالمانيا ، وتكون برلين مركز هذه المقاصة ، وبفضل هذا النظام تضمن الدول المشتركة في نظام اوروبا الجديد حرية التجارة لمنتوجاتها بدون ان تلجأ الى النقد الاجنبي لتسوية رصيد حسابها التجاري ، بل يتولى مكتب المقاصة المركزي في برلين تسوية هذه الحسابات .

٧ - ينشأ في ظل «نظام اوروبا الجديد» نظام دولي متقن لتقسيم العمل بحيث تشجع الزراعة في البلاد الزراعية وتلغى الحماية للصناعة غير الكفؤة في هذه البلدان ، وتقتصر البلاد الصناعية على انواع الصناعات المناسبة لها فقط .

٨ - ترشّد الصناعات اي توحد وتركز بناء على تقسيم للعمل في جميع الاقاليم ، وتنشأ اتحادات صناعية دولية تضم كل منها جميع المصانع التي تنتج سلعا متشابهة (كارتل) .

٩- تفاوض اوروبا الخاضعة للسيطرة الالمانية ، من حيث هي وحدة اقتصادية كبرى ، لعقد اتفاقات تجارية واتفاقات مقايضة .

١٠- تلتزم المانيا بتحسين وسائل الانتاج الزراعي في اوروبا الخاضعة للسيطرة الالمانية .

* انهار المشروع الالماني لنظام اوروبا الجديد والمشروع الياباني لنظام اسيا الجديد بعد هزيمتهما الساحقة في الحرب العالمية الثانية ، مما افسح المجال لنظام العالم الجديد الذي بني على اساس انقسام العالم الى معسكرين متصارعين فيما بينهما يسعيان للهيمنة على العالم وهو التقسيم الذي ادى الى الحرب الباردة ، موضوع هذه الصفحات . ويمكن هنا ملاحظة ان نظام المحاور الدولية الجديد الذي بدأ في الظهور الان وتحديدا في العقد الاخير من القرن العشرين انما يعيد الى الاذهان صورة المشاريع الامبريالية القديمة ، ولكن بدون تلك التعبئة الايديولوجية العنصرية المحمومة ، وبدون البعد العسكري والتهديد باستعمال القوة والعنف المسلح . وهذا الامر جد واضح في دور اليابان في شرق اسيا ودور المانيا (الموحدة) في شرق اوروبا وهما دوران يفتحان نافذة لرياح التاريخ ، التاريخ المتجدد المليء بالاحتمالات الحبلى التي لم تتضح معالم اجنتها بعد .

* في ضوء هذه الصورة يبقى مشروعا طرح السؤال حول احتمال ان يشهد العالم ميلاد نظام عالم جديد تسيطر عليه قوة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة التي مازالت تحافظ على تفوق تكنولوجي ، وعلى قوة اقتصادية عسكرية ذات يد استراتيجية تطول العالم كله ، في وقت بدأ الاتحاد السوفيتي يتخلى فيه عن دوره الكوني كقوة عظمى مقابل توفير متطلبات اعادة البناء (البريسترويكا) واعادة تنظيم اقتصاده؟ ام ان الاتحاد السوفيتي يفعل ذلك مرحليا في حين انه يبحث عن تحالف او تكتل اوروبي يستطيع من خلاله القيام بالدور الكوني الذي كان يلعبه هو ، اي من خلال مشروع البيت الاوروبي المشترك من المحيط الهادىء الى المحيط الاطلسي ، او من الاورال الى حدود المانيا الغربية؟ . لقد ثبت ان ايا من دول العالم الثالث الكبرى كالصين والهند والبرازيل لاتستطيع ان تلعب دورا كونيا في العقد المقبل (التسعينات

من القرن العشرين) على الاقل . والدولتان المرشحتان للقيام بمهمات هذا الدور هما المانيا الغربية واليابان ، اللتان تملكان التفوق التكنولوجي والقوة الاقتصادية وتفتقران الى القوة العسكرية ذات اليد الاستراتيجية التي تطول العالم كله ، اننا نعتقد ان هذه القضية هي التي ستحدد معالم نظام العالم الجديد الذي بدأ ينمو يوميا امام اعيننا المندهشة وافواهنا الفاغرة . ويا له من عالم جديد طريف؟

الفصل الثالث

تطورات الوفاق بين الدولتين العظميين

دام الوفاق وساد في العلاقات بين العملاقين طيلة اعوام السبعينات، والقى بظلاله الايجابية السلمية على مجمل وقائع المسرح الدولي. والوفاق نقيض مباشر للحرب الباردة في علاقات القطبين ودرجة اعلى من التعايش السلمي. ويعبر الوفاق عن ديناميكية سلوكية تؤسس المعاملات بين العملاقين على اعمدة خمسة: التحاور والتفهم والتعاون والتنسيق والتواطؤ. التحاور المباشر الثنائي وجها لوجه بشأن القضايا الخلافية والصراعية بين المعسكرين. التفهم المشترك المتبادل للمصالح التكتيكية والاستراتيجية بين القطبين. التعاون المادي والمعنوي في المجالات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية والفنية. تنسيق مواقف العملاقين من البؤر الساخنة الاقليمية في انحاء العالم على ضوء متطلبات الاستراتيجية الكونية الشاملة لكل من العملاقين. واخيرا التواطؤ الضمني دون التصريح او العلنية ضد الاطراف الاخرى التي تمثل تعارضات حادة لمصالح واستمرار النظام الدولي القائم على ثنائية القمة.

ان مجمل العوامل التي دفعت العملاقين في اواخر الستينات وطيلة السبعينات نحو الوفاق، انما تدور حول محور واحد هو وصول العملاقين في مجال التسلح النووي الاستراتيجي والتكتيكي الى درجة من التوازن والتعادل تسمح باستتباب مستوى حقيقي من الردع المتبادل بينهما. وبالتالي فقد اصبح التسابق المطرد في بناء ترسانات نووية اضافية استنزافا لموارد الدولتين وخاصة الاتحاد السوفيتي، وعملا غير مثمر دعائيا او سياسيا. لقد اندفع الاتحاد السوفيتي منذ بداية الستينات في بناء قواه

رؤية الاستراتيجية، الى ان ادركت الولايات المتحدة استحالة الحفاظ على تفوقها النووي المطلق. ونشأت علاقة التعادل النووي بين القطبين مما ادخلها في مفاوضات جادة لتحقيق استقرار في التنافس الاستراتيجي بينها على اساس من مبدأ «الأمن المتساوي» ومبدأ «الاكتفاء الذاتي» الذي اعلنه نيكسون بمجرد توليه رئاسة الدولة الاميركية في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ .

وفي مايو ١٩٧٢ عقدت القمة الرابعة في تاريخ القمم الاميركية السوفيتية في موسكو بين الرئيس الاميركي نيكسون ومستشاره لشؤون الأمن القومي هنري كيسنجر والزعماء السوفيت بريجنيف وكوسيغين وبودغورني، وقد نجحت هذه القمة الى مدى بعيد، ونتج عنها «اعلان» أو «وثيقة مبادىء» تضمنت عدة مبادىء وفاقية، على رأسها التعهد بممارسة ضبط النفس في علاقاتهما والتأكيد على مسؤوليتهما الخاصة في الحفاظ على السلم العالمي، لاستمرار اللقاءات الثنائية المباشرة للتباحث في المسائل ذات الأهمية المشتركة، والتعهد بتقييد التسليح على المستوى الثنائي والجماعي وتنمية الروابط التجارية والاقتصادية بينهما والتعاون العلمي والثقافي والتكنولوجي والسياحي. والتأكيد على عدم معاداة دولة ثالثة بهذا الوفاق الجديد (يقصد الصين) .

كذلك اصدر المؤتمر وثيقة اخرى اشتملت على بيان مشترك يؤكد على الأمن الاوروبي والحث على ايجاد تسوية سلمية لأزمة الشرق الاوسط طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ سنة ١٩٦٧ .

ثم وقعت الدولتان في موسكو عدة اتفاقيات لمنع تلوث البيئة والتعاون في مجال الطب والصحة العامة والتعاون في مجال ابحاث الفضاء وفي المجال العلمي والتكنولوجي وانشاء لجنة سوفيتية اميركية لمسائل التبادل التجاري، واتفاقية في مجال استغلال الموارد الطبيعية وانتاج المواد الاولية. كما تم التوقيع على اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سولت١) والتي انقسمت الى اتفاقيتين فرعيتين. الاتفاق الاول ينص على قواعد تبادلية بين الدولتين للحد من الصواريخ العابرة للقارات التي تطلق من الارض أو من غواصة وذلك لمدة خمس سنوات. وتناول الاتفاق الثاني الحد من انظمة الصواريخ المضادة للصواريخ .

بعد عام من لقاء موسكو التقى في واشنطن الزعيمان نيكسون وبريجنيف في قمة (خامسة) لاستكمال القمة (الرابعة). وكان هدف اللقاء الجديد متابعة موضوع نزع السلاح وبحث العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين والمشكلات الدولية. وكانت اهم نتائج قمة واشنطن توقيع اتفاق حول الوقاية من نشوب حرب نووية. كذلك اكد البيان الختامي للقمة على استمرارية حالة الوفاق بين العملاقين، وعلى ترحيبهما بانهاء الازمة الفيتنامية من خلال «اتفاق باريس». كذلك اشاد البيان بالتقدم في تطبيع العلاقات بين الدول الاوروبية وخاصة بين الاتحاد السوفيتي والمانيا الاتحادية ورأى الطرفان ان الحفاظ على الأمن والاستقرار في اوروبا يتطلب تخفيض ترسانة الاسلحة في اوروبا الوسطى.

ثم كانت القمة (السادسة) في موسكو مرة ثانية (٢٧ يونيو ـ ٣ يوليو ١٩٧٤) بين بريجنيف ونيكسون لاستكمال البحث في موضوعات نزع الاسلحة الاستراتيجية والحد من الاسلحة النووية. وتم خلال هذه القمة توقيع اتفاق الحد من تجارب السلاح النووي تحت الارض (والذي رفض الكونغرس الاميركي فيما بعد التصديق عليه فلم يدخل حيز التنفيذ). كذلك تم التوقيع على تعديل معاهدة الصواريخ المضادة للقذائف حيث تعهد الطرفان بالحفاظ على موقع واحد لكل منهما.

وانعقدت القمة (السابعة) بين القطبين في فلاديفوستوك بالاتحاد السوفيتي يومي ٢٣، ٢٤ اكتوبر ١٩٧٤ بين بريجنيف وجيرالد فورد وتركزت اعمال هذه القمة على تنظيم سباق الاسلحة الاستراتيجية الهجومية وضرورة التوصل الى اتفاقية شاملة بهذا الشأن ووضع تصورات لاتفاقية سولت ـ ٢. ووضح في البيان الختامي لهذه القمة المناخ العام المستمر للوفاق بين القطبين حيث نص على ما يلي:

يؤكد البلدان ضرورة تعميق الوفاق من اجل المصالح الحيوية لشعبيهما وللشعوب الاخرى ... ويؤكد البلدان اصرارهما على التطبيق الكامل والدقيق للتعهدات المتبادلة في اطار الاتفاقات والمعاهدات المعقودة بينهما ... ويؤكد الطرفان ضرورة وضع ضمانات ضد اي انفجار نووي .. يرى البلدان اقامة مؤتمر حول الامن والتعاون في اوروبا ... ويعلق الطرفان اهمية كبرى على تخفيض القوات المسلحة في وسط اوروبا وضرورة بذل الجهود المشتركة من اجل تقليل المخاطر المرتبطة بانتشار الاسلحة النووية في العالم.

وقرر الرئيس الاميركي والزعيم السوفيتي فى نهاية بيان القمة السابعة: «ان التعاون التجاري والاقتصادي يشكل ركيزة اساسية من الركائز التي يعتمد عليها استقرار العلاقات الاميركية السوفيتية».

اتفاقيـة «سـولت ٢»

اما القمة الاخيرة في مرحلة الوفاق، والثامنة في ترتيب مؤتمرات القمة الثنائية بين القطبين فقد تمت في فيينا (١٥ـ١٨ يونيو ١٩٧٩) بين الرئيس الاميركي كارتر والزعيم السوفيتي بريجنيف. وكانت النتيجة الرئيسية لهذه القمة هي التوقيع على اتفاقية (سولت ٢) التي رفضها الكونغرس الاميركي. وجاء في البيان الختامي لقمة فيينا: «تعهد الرئيسان كارتر وبريجنيف شخصيا باتخاذ اجراءات بالغة الاهمية من اجل الحد من الاسلحة النووية وصولا الى الهدف الاسمى وهو ازالتها. واكد الطرفان ان اتفاقية (سولت ٢) تمثل توازنا مقبولا بين مصالح الطرفين على قاعدة مبدأ المساواة . . . كما اكد الطرفان تصميمهما على متابعة المفاوضات للوصول الى اتفاقية (سولت ٣).

وقد اتفق القطبان في اطار اتفاقية (سولت ٢) والتي كان مقررا ان ينتهي العمل بها في اخر ١٩٨٥، على الحد من الصواريخ النووية طويلة المدى او الاستراتيجية ليكون عددها ٢٤٠٠ صاروخ، والحد من الصواريخ متعددة الرؤوس ليكون عددها ١٣٢٠ صاروخا لكل من الجانبين الاميركي والسوفيتي. كما نص البروتوكول الاضافي للاتفاقية على منع انتشار صواريخ جديدة متحركة عابرة للقارات.

وجدير بالذكر انه حدث قبل شهرين من لقاء موسكو، بداية التقارب الصيني - الاميركي، وبدأ هذا التقارب اثناء زيارة تاريخية قام بها الرئيس نيكسون لبكين في بادرة انفراجية هي الاولى من نوعها بين الدولتين، ولا شك ان هذه المبادرة كانت من اهم تطورات احداث الوفاق الدولي اذ كانت الولايات المتحدة تستخدم ضد الصين منذ تولي الشيوعيين الحكم سياسة الاحتواء التي اتبعتها في مواجهة الاتحاد السوفيتي. فطوقتها بالتحالفات العسكرية ومواثيق الامن المتبادل. ورفضت الاعتراف بالنظام

الشيوعي في بكين. ومنعت ممثلي تلك الحكومة من احتلال مقعد الصين الدائم في مجلس الامن. كذلك ناصرت الولايات المتحدة النظام الحاكم في جزيرة فورموزا وفرضته ممثلا شرعيا وحيدا لدولة الصين في جميع اجهزة الامم المتحدة.

كانت النتيجة المباشرة السريعة لاستتباب الوفاق بين العملاقين التوصل الى تسويات مقبولة لاطراف الصراع في حالتي الحرب الفيتنامية والحرب الهندية الباكستانية. وبالنسبة لازمة الشرق الاوسط وتطوراتها في حرب اكتوبر ١٩٧٣ فقد تقارب موقفا العملاقين من اساليب ومضامين التسوية وفقا لقرارات مجلس الامن خاصة رقم ٢٤٢ و٣٣٨ المعروفين. ولكن النتيجة الاكثر شمولا في مداها وتأثيراتها والتي افرزتها حالة الوفاق بين القطبين تركزت في العلاقات ما بين اوروبا الغربية

نتائج الوفاق الأول

واوروبا الشرقية. اذ وضحت بوادر التحول الايجابي التعاوني السلمي بين جناحي القارة منذ اواخر الستينات. وقد جاءت المبادرة الاولى من جانب اوروبا الشرقية. ففي مارس ١٩٦٩ صدر عن زعماء دول حلف وارسو المجتمعين في بودابست اعلان بعنوان «رسالة من دول حلف وارسو الى جميع الدول الاوروبية». واشتمل الاعلان على ثلاثة مقترحات هي تقوية اواصر التعاون السياسي الاقتصادي بين الدول الاوروبية جميعها وبلا استثناء، والاعتراف بالامر الواقع في اوروبا وبحث المشكلة الالمانية، والدعوة الى عقد مؤتمر عام للامن الاوروبي. وبعد سلسلة من المؤتمرات التحضيرية، انعقد مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي في هلسنكي في يوليو ١٩٧٥ وحضرته ثلاث وثلاثون دولة اوروبية بالاضافة الى الولايات المتحدة وكندا. وصدرت عن المؤتمر وثيقة مبادىء هلسنكي وقد دفع الى هذا التطور غير المسبوق في العلاقات بين المعسكرين عدة عوامل، يأتي في مقدمة هذه العوامل تضاؤل اثر الصراع العقائدي في مسار تلك العلاقات، وظهور النزعات الاستقلالية داخل كل من الكتلتين، وانحسار اهمية الحلفين الكبيرين - وارسو - الاطلنطي - بسبب تطور تكنولوجية الذرة والصواريخ. ومن ثم كان ينبغي اقامة ترتيبات اقليمية جديدة للأمن الاوروبي.

وجاءت وثيقة هلسنكي بمجموعة مبادىء تؤسس العلاقات الاوروبية على إحترام حقوق السيادة الوطنية لكل الدول، والامتناع عن استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها في اي صورة يحظرها ميثاق الامم المتحدة، وعدم انتهاك الحدود الاقليمية او التعديل فيها، واحترام السلامة الاقليمية لكل دولة، كما تعهدت الدول الموقعة بحل المنازعات الاوروبية بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية. واكدت الوثيقة على ضرورة اقامة علاقات تعاونية بين دول القارة بصرف النظر عن اختلاف الانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودون اعتبار لحجم هذه الدول، او موقعها الجغرافي او مستوى نموها الاقتصادي. وركزت الوثيقة على مجالات التعاون الاوروبي في التجارة والصناعة والتكنولوجيا وحماية البيئة والنقل والسياحة والتعليم واقامة المشروعات الكبرى ذات النفع العام والمشترك مثل مشاريع الطاقة الكهربائية ومشاريع شبكات الطرق واقامة نظام متكامل للنقل البحري في اوروبا. وفي ميادين الأمن العسكري الاوروبي تعهدت الدول الموقعة على الوثيقة بالالتزام بتقديم اخطارات مسبقة عن المناورات العسكرية الموسعة عن طريق قنوات الاتصال الدبلوماسي الاعتيادية. ويشمل هذا الاخطار بيانا عن الشكل العام للمناورة واهدافها الاساسية والدول المشتركة فيها ونوعية القوات التي تتكون منها واعدادها ومنطقة اجراء المناورة وتوقيتها .

وتعهدت الدول الموقعة بتنفيذ اجراءات فعالة لنزع السلاح في القارة الاوروبية تدعيما للوفاق الاوروبي العام وتقليلا لاحتمالات المواجهة العسكرية بين شطري القارة .

ومن علامات عصر الوفاق في القطبية الثنائية سياسات الانفتاح الالماني الغربي نحو الشرق او ما اطلق عليه «الاوستوبوليتيك» وكان رائدها هو المستشار السابق فيلي براندت. لقد استهدف فيلي براندت بانتهاج هذه السياسة استعادة بلاده لقوتها السياسية التأثيرية في الشؤون الاوروبية عامة، والسعي الى تسوية المشكلة الالمانية تدريجيا وسلميا. واستجاب الاتحاد السوفيتي لمبادرات براندت لحرصه على ان توقع حكومة المانيا الغربية على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٦٨، وتجسدت سياسة الاوستوبوليتيك في اعتراف براندت بوجود دولتين في المانيا،

والتراجع عن تطبيق مبدأ هالستين، وانشاء علاقات دبلوماسية مع عدد من دول اوروبا الشرقية، وابرام المعاهدتين الالمانية السوفيتية والالمانية البولندية عام ١٩٧٠ واللتين نصتا على نبذ استخدام القوة او التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية في مسائل الأمن الاوروبي والدولي. ثم ابرمت الاتفاقية الرباعية حول برلين الغربية في سبتمبر ١٩٧١ والخاصة باقرار الروابط الاقتصادية والثقافية بين المانيا الاتحادية وبرلين الغربية والترتيبات الضرورية للمرور والانتقال بين برلين الغربية وكل من دولتي المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية .

وامتد مناخ الوفاق حتى داخل منظومة الدول الغربية ذاتها وفي نطاق الجماعة الاقتصادية والاوروبية على وجه التحديد، فتمت تسوية الخلاف بين فرنسا وبريطانيا حول انضمام الاخيرة لعضوية الجماعة الاقتصادية وتحسنت العلاقات بين الدولتين، وانعقد اول مؤتمر قمة للدول الاوروبية بباريس في ١٩٧٢/١٠/٢١ وضم رؤساء الدول والحكومات الاعضاء في الجماعة الاقتصادية الاوروبية بعد ان توسعت في عضويتها لتضم ثلاثة اعضاء جدد هم بريطانيا وايرلندا والدانمرك .

الا ان هذه العلاقات الوفاقية التي زخرت بها اعوام النصف الاول من السبعينات، حدث لها خسوف تدريجي خلال النصف الثاني من السبعينيات اذ تلبدت سماء العلاقات بين العملاقين بغيوم مشكلات سياسية حادة طرأت في انحاء كثيرة من العالم، في مقدمتها قضايا القرن الافريقي واقليم شابا والشرق الاوسط، والامدادات العسكرية الجوية الكثيفة من الاتحاد السوفيتي لكوبا والتقارب الاميركي الصيني المتزايد، وموقف ادارة كارتر من قضية حقوق الانسان والدعم الدعائي الاميركي لعدد من المنشقين السوفيت ومحاكمات الجواسيس في كل من موسكو وواشنطن .

وفي اواخر عام ١٩٧٩ بدأ التورط السوفيتي العسكري الكثيف في اراضي افغانستان. وكان هذا التورط بمثابة الصخرة التي تحطم عليها الوفاق بين العملاقين وبدأت مرحلة جديدة في مسار علاقاتهما .

انتكاسة الوفاق

ومن اواخر ١٩٧٩ الى اوائل عام ١٩٨٥ لم ينعقد مؤتمر قمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ولقد صعد ريغن الى رئاسة الولايات المتحدة في اول الثمانينات، مستهدفا استرجاع الهيبة والنفوذ العالميين لبلاده بينما تعاقب على الكرملين قادة ثلاث نالت الشيخوخة كثيرا من طاقاتهم وقدراتهم: بريجنيف الذي توفي عام ١٩٨٢، وخلفه اندروبوف الذي توفي عام ١٩٨٤، ثم تشيرنينكو الذي توفي في مارس ١٩٨٥، وبعد وفاته بساعات قليلة ولاول مرة في تاريخ الاتحاد السوفيتي اختار المكتب السياسي للحزب الشيوعي في اقتراع واحد وبالاجماع ميخائيل غورباتشوف اصغر اعضاء المكتب السياسي سنا انذاك (٥٤ سنة) سكرتيرا عاما للحزب الشيوعي السوفيتي.

وفي السنوات الخمس الفاصلة بين التدخل السوفيتي العسكري في افغانستان وتاريخ تولي غورباتشوف زعامة بلاده، سادت اجواء العلاقات بين القطبين جفوة واضحة استحقت بسببها هذه المرحلة صفة الحرب الباردة الثانية. وقد تمحورت هذه الحرب حول عصب رئيسي هو قضية التسلح النووي الاستراتيجي والتكتيكي. وتصارع القطبان صراعا دبلوماسيا طيلة تلك السنوات، واستمر التدهور الملموس في سياسات الوفاق بين القطبين. ونشبت حروب دعائية ودبلوماسية شديدة الوطأة بينهما تحت ضغوط مشكلات عديدة منها ازمة بولندا، والتوسع الاقليمي السوفيتي في آسيا وصفقة الغاز السيبيري بين الاتحاد السوفيتي والدول الاوروبية الغربية، والتعامل الفني السيبيري بين اوروبا الغربية واوروبا الشرقية. [جرى الحديث عن الحرب الباردة الثانية في حلقة سابقة من حلقات (ثورة التسعينات: العالم العربي وحسابات نهاية القرن)].

خطوات التمهيد للمرحلة الثانية من الوفاق

كان الخيار الصفر السوفيتي الذي اعلنه الزعيم يوري اندروبوف في احتفالات الذكرى الستين لقيام الدولة السوفيتية (١٩٨٢/١٢/٢١) وقوامه ان الاتحاد السوفيتي على استعداد لتخفيض عدد الصواريخ النووية التكتيكية السوفيتية

الموجودة في النطاق الاوروبي ليصبح مساويا لعدد الصواريخ المناظرة والموجودة في ترسانات فرنسا وبريطانيا معا، وكان معنى الخيار الصفر السوفيتي الاحتفاظ بـ ١٦٢ صاروخا تكتيكيا سوفيتيا لموازنة ما تملكه فرنسا وبريطانيا معا وهو ١٦٢ صاروخا ايضا، ورفض اندروبوف الخيار الصفر الريجاني واعتبره نزعا لسلاح الاتحاد السوفيتي من جانب واحد، اعترضت فرنسا وبريطانيا على مقترح اندروبوف على اساس ان ترسانتهما النووية قوى مستقلة فنيا وتنظيميا ولا تخضع لقيادة حلف شمال الاطلنطي .

واعتبرت واشنطن هذا الخيار السوفيتي شركا خطيرا لانه يتيح للسوفيت احتكار الصواريخ النووية متوسطة المدى في اوروبا الى جانب تفوقهم القائم في مجال السلاح التقليدي، كما ان الاتحاد السوفيتي يصل بهذا الخيار الى هدفه المنشود وهو انقسام اوروبا وعجزها عن الدفاع الذاتي عن امنها وابعادها عن الولايات المتحدة، بينما تحصل «الامبراطورية السوفيتية» على لوازمها الاساسية من رؤوس الأموال ومن التكنولوجيا الصناعية الغربية، وطيلة عام ١٩٨٣ استأنف العملاقان في جنيف، من خلال خبرائهما، محادثات ستارت ومحادثات الصواريخ التكتيكية، وتوالت المقترحات السوفيتية التي تعكس جميعا مناخ الحرب الباردة الجديدة، ومن اهمها اعلان سوفيتي رسمي بالموافقة على اقامة منطقة منزوعة السلاح النووي في وسط اوروبا بعرض يبلغ ٣٠٠ كيلو متر على الجانبين من خط التماس بين دول حلفي وارسو والاطلنطي، ثم اقتراح حلف وارسو بعقد معاهدة عدم اعتداء شاملة بينه وبين حلف الاطلنطي وسحب جميع السفن الحاملة للاسلحة النووية من مياه البحر الابيض المتوسط، ودعا ريغن في رده الرافض لهذه المقترحات سابقة الذكر الاتحاد السوفيتي الى تحسين سلوكه في افغانستان وبولندا والشرق الاوسط .

ولم يقتصر التصارع بين القطبين في اطار محادثات جنيف حول قضية الصواريخ متوسطة المدى في اوروبا بل امتدت المجابهة بين الوفود الممثلة لهما حول نشر الولايات المتحدة للصاروخ ام ـ اكس بعيد المدى على اراضيها، اذ هدد الاتحاد السوفيتي بالرد على ذلك بنشر الصاروخ اس. اس ١٨ بعيد المدى في غرب وشرق الاورال .

حـــرب النجـــوم

واستمر تصلب الطرفين في مواقفهما المتعارضة حتى اعلنت اميركا عن استراتيجيتها النووية الجديدة .

ففي بيان مفاجىء أعلن ريغن على العالم في ١/٤/١٩٨٣ مبادرته للدفاع الاستراتيجي (حرب النجوم او حرب الكواكب) وهي تعبير عن تحول كامل في الاستراتيجية النووية الاميركية يعتمد على استخدام التكنولوجيا المتطورة في الفضاء الخارجي، واعتمدت الخطة الاستراتيجية النووية الجديدة، بتكلفة اجمالية تصل الى ١٦٧ مليار دولار، على تطوير نظام دفاعي لتدمير الصواريخ المعادية العابرة للقارات بواسطة محطات ارضية تطلق اشعة الليزر او باقمار صناعية حاملة لاجهزة توليد اشعة الليزر (التي يطلق عليها اشعة الموت)، والتي تصيب الصاروخ المعادي المهاجم، اصابة مباشرة في الفضاء، قبل وصوله الى الاراضي الاميركية .

وتصاعدت الحرب النفسية بين العملاقين مع اقتراب الموعد المحدد لنشر الصواريخ الاميركية في اوروبا الغربية، اذ اعلنت موسكو عن نشر صواريخ نووية تكتيكية جديدة في اراضي المانيا الشرقية وبولندا وتشيكوسلوفاكيا «من اجل الحفاظ على التوازن النووي في اوروبا» وهي مئات من الصواريخ من طراز اس. اس٢١، ٢٢، و٢٣، ويتراوح مداها من الف كيلو متر بما يغطي كل الدول الاوروبية الغربية، الى خمسة الاف كيلو متر، ثم انهارت محادثات جنيف في اواخر نوفمبر ١٩٨٣ بجانبها التكتيكي والاستراتيجي، وذلك بانسحاب الوفود السوفيتية وبعد ان وصلت بالفعل الصواريخ الاميركية النووية الى اراضي بريطانيا وايطاليا والمانيا الغربية .

ومع مطلع عام ١٩٨٥ اوقف العملاقان هذه الحرب النفسية الهائلة بينهما بما صاحبها من التسابق الحاد على التسلح النووي وشرعا في مسيرة تهادنية جديدة محورها حرص كل منهما على ما تحقق لديه من عناصر قوة سياسية وعسكرية تمكن من بنائها خلال السنوات الخمس السابقة، تلك القوة التي هددتها بشدة مخاطر استمرار المواجهة بينهما .

كذلك كان لزاما على ريغن الا يعتمد على لغة القوة وحدها في التعامل مع قضية الاسلحة النووية بل ان يلجأ الى الاساليب السلمية حتى لا تضعف الحكومات الاوروبية الغربية امام حركات السلام المعارضة لسياسات الولايات المتحدة النووية داخل الاراضي الاوروبية .

واصبح الاتحاد السوفيتي في حرج عظيم . فان مشكلاته الداخلية الاقتصادية والزراعية والتكنولوجية لا تسمح بتصعيد السباق على التسلح ذي النفقات الخيالية بطبيعة الحال .

وانطلاقا من تلك الحقائق اجتمع في جنيف وزيرا خارجية العملاقين في يناير ١٩٨٥ واتفقا على استئناف محادثات قضية التسلح ، وبعد توقف ١٤ شهرا كاملة استؤنفت فعلا محادثات جنيف في ١٢ مارس ١٩٨٥ . واصبحت تشمل ثلاثة افرع منفصلة موضوعيا وتنظيميا وهي المحادثات حول الاسلحة النووية الاستراتيجية والمحادثات حول الاسلحة النووية التكتيكية متوسطة المدى واخيرا المحادثات حول الحد من التسلح النووي في الفضاء او حرب الكواكب .
ومن المفارقات ان استئناف محادثات الحد من التسلح في جنيف حدث في نفس اليوم الذي انتخب فيه ميخائيل غورباتشوف سكرتيرا عاما للحزب الشيوعي السوفيتي، ومع وصول غورباتشوف الى زعامة بلاده انتهت حالة الحرب الباردة الثانية بين العملاقين لتبدأ مرحلة جديدة .

الظاهر الغورباتشوفية والقطبية الثنائية

قدم غورباتشوف رؤيته المتكاملة، لدور بلاده في المسرح الدولي القائم على مشارف القرن الحادي والعشرين، وفي مواجهة القطب الاخر في موازين المعادلة العالمية، بوضوح كامل لا لبس ولا غموض فيه، في كتابه «بيروسترويكا» (عملية اعادة البناء)، ومضمونه رسالة مفتوحة موجهة الى مختلف فئات ونوعيات وشرائح الرأي العام العالمي .

ومن كتاب البيروسترويكا تتضح اهم اركان النظرة الغورباتشوفية للصراع

والتوازن العالميين (جرى نشر عرض للكتاب في حلقة سابقة] وهي :

- لا يمكن ان تحقق الحرب النووية واستخدام القوة العسكرية بصفة عامة حتى التقليدية منها الاهداف العليا للدولة ايا كانت .

- ضرورة تأسيس السياسات الدولية على المبادىء والقيم الانسانية الجماعية .

- الجدلية التناقضية الحادة بين تكدس السلاح النووي والتقليدي ومدى توافر المناخ الامني الدولي تفرض ضمانة الامن الدولي المتساوي بين اطرافه، ويتحقق ذلك بازالة السلاح النووي لان الامن الدولي لا يتجزأ .

- التنمية الاقتصادية الدولية رهن بايقاف سباق التسلح النووي والتقليدي .

- حق كل دولة وكل امة في اختيار طريقها الخاص للتنمية الاجتماعية الداخلية .

- ضرورة بناء السياسة الخارجية لاي دولة بعيدا عن الاعتبارات الايديولوجية .

- الاسبقية المطلقة والاولوية الدائمة للحفاظ على الجنس البشري وعلى الكون بصرف النظر عن اعتبارات الثوابت الايديولوجية للتحليل الماركسي.

وهو ما يقتضي الائتلاف العالمي الرأسمالي - الاشتراكي لتحقيق السلام الكوني :

- احترام الحوار الدبلوماسي المفتوح بين كل الاتجاهات والرؤى السياسية لدى كافة الدول بلا تعصب ذاتي او تحيزات مسبقة .

وفي مدى زمني لا يصل الى خمسة اعوام انعقدت خمسة مؤتمرات قمة اميركية سوفيتية، في جنيف وريكيافيك وواشنطن وموسكو واخيرا في مالطا .

قمم الوفاق

عقد اللقاء الأول (القمة التاسعة) بين القطبين في جنيف (١٩ ـ ٢١ نوفمبر ١٩٨٥) حيث التقى ريغن بغورباتشوف. واكدد البيان الختامي اتفاق الطرفين على عدم السعي الى التفوق العسكري والاسراع بالمفاوضات حول تخفيض الاسلحة الاستراتيجية بنسبة ٥٠٪ وحول اسس التوازن النووي العام بين القطبين. ووضح في البيان ارادة الجانبين في عودة روح الوفاق والتواصل الثقافي والانساني بين شعبي الدولتين من خلال برامج التبادل الثقافي والتعليمي، وتدعيم الروابط الاقتصادية والتجارية.

عقد اللقاء الثاني بين ريغن وغورباتشوف في ريكيافيك عاصمة ايسلندا يومي ١١ و١٢ اكتوبر ١٩٨٦ حيث قدم غورباتشوف تنازلات ملموسة في مجال التسلح النووي مقابل ان توافق الولايات المتحدة على قصر مبادرة الدفاع الاستراتيجية على مرحلة البحوث المعملية ولفترة زمنية قدرها عشر سنوات. ورفض ريغن واعتبر الطلب السوفيتي نوعا من الاصرار على توقيع اتفاقية تحرم الولايات المتحدة ولمدة ١٠ سنوات من حق تنمية واختبار وتشغيل دفاع ضد الصواريخ النووية التي تهاجم شعوب «العالم الحر». وانتهى مؤتمر قمة ريكيافيك بالفشل.

وعقد اللقاء الثالث (القمة الحادية عشرة) بين ريغن وغورباتشوف في واشنطن في الفترة من ٧ الى ١٠ ديسمبر ١٩٨٧ وابرمت «اتفاقية واشنطن». وبموجبها اتفق ريغن وغورباتشوف على ازالة جيل كامل من الصواريخ النووية متوسطة المدى وقصيرة المدى والتي كان القطبان قد نصباها في اراضي اوروبا الغربية والشرقية. وعلى الرغم من ان هذا الاتفاق لا يتعدى نسبة ٤٪ من اجمالي المخزون الاستراتيجي النووي لدى القطبين ولا يمس خطورة السلاح ما فوق النووي (اسلحة الفضاء او حرب الكواكب) أو السلام ما دون النووي (الاسلحة التقليدية والكيماوية والبكتريولوجية)، الا ان «اتفاق واشنطن» تضمن اضافات اجرائية واقعية كفيلة بالحد من التسلح عمليا. ومن قبيل ذلك ان تتم ازالة الصواريخ النووية المتوسطة تدريجيا وعلى مدى ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على اتفاقية

واشنطن من جانب الكونغرس الاميركي ومجلس السوفيت الاعلى. ويتم التدمير علنا وميدانيا وتحت اشراف مراقبين فنيين تابعين للعملاقين. كما تم الاتفاق على التفتيش التبادلي على ترسانات الصواريخ النووية متوسطة المدى على مدى عشر سنوات .

وكان المضمون الواقعي لاتفاق واشنطن هو اقناع السوفيت بحدود قدراتهم على مواصلة التسابق النووي الى ما لا نهاية في ظل الظروف الاقتصادية العامة للدولة السوفيتية، وكذلك اقتناع الاميركان بضيق نطاق الاستفادة السياسية الحقيقية من التمويل الخيالي الذي يتكلفه برنامج الدفاع الاستراتيجي في الفضاء او حرب النجوم .

وعقد اللقاء الرابع (القمة الثانية عشرة) بين ريغن وغورباتشوف في موسكو (من ٢٩ مايو الى ٢ يونيو ١٩٨٨) في اول زيارة يقوم بها ريغن الى الاتحاد السوفيتي. ولم يتحقق نجاح يذكر في هذه القمة. فلم يصل الرئيس الاميركي مع الزعيم السوفيتي الى اتفاق حول تخفيض الاسلحة الاستراتيجية بنسبة ٥٠٪ مثلما كان المرجو من هذه القمة. واقتصر الامر على تبادل الجانبين للوثائق النهائية لمعاهدة واشنطن عن ازالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى من اوروبا والموقع عليها في قمة واشنطن السابقة، وذلك بعد تصديق الكونغرس الاميركي ومجلس السوفيت الاعلى عليها .

وفي ٢٨ اكتوبر الماضي اعلن ان الاتحاد السوفيتي انتهى من تدمير اخر صاروخ من صواريخه الاقصر مدى والتي كان عددها ٩٥٧ صاروخا والتي تم الاتفاق عليها في قمة واشنطن المذكورة

قمة الوفاق

واخيرا في كانون (ديسمبر) ١٩٨٩ عقدت القمة التاريخية ـ قمة مالطا (القمة الثالثة عشرة) بين بوش وغورباتشوف ، وفي ختامها اعلن الرئيس بوش بدء مرحلة جديدة تماما في علاقات الدولتين اساسها مسؤولية العملاقين في ضبط وترشيد وتصحيح مسار التحولات الدولية وليس الهيمنة الحديدية، او القيام بدور رجل

الشرطة في العالم. واعلن غورباتشوف ان القمة حققت تقدما في اتجاه ابرام معاهدات متكاملة نهائية لخفض الاسلحة النووية الاستراتيجية والتقليدية والكيماوية. وان الدولتين اتفقتا على اهمية تخفيض الاسلحة الاستراتيجية بنسبة ٥٠٪ مع السعي للتوقيع على اتفاق بهذا الصدد خلال قمة واشنطن المقبلة. ولكن بوش اعترف باستمرارية الخلافات بين البلدين حول تخفيض حجم القوات البحرية في المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الابيض المتوسط. كذلك اقترح عقد قمة في فيينا العام المقبل تضم حلفي الاطلنطي ووارسو للوصول الى اتفاق على خفض القوات التقليدية في اوروبا. واقترح اجراء مفاوضات بين الجانبين لعقد اتفاقية تجارية تؤدي الى منح الاتحاد السوفيتي حق الدولة الاولى بالرعاية. ومثلها كمثل معظم القمم الاميركية ـ السوفيتية، كانت نقطة التناقض الاساسية بين الجانبين هي المشكلات الاقليمية وبصفة خاصة في منطقة اميركا الوسطى والبحر الكاريبي.

ويلاحظ انه في جميع مؤتمرات القمة التي جمعت بين غورباتشوف والرئيس الاميركي (ريغن ٤ وبوش مرة واحدة) كان الموضوع الرئيسي لجدول الاعمال هو قضية الحد من التسلح النووي. وفي ذلك المضمار، تتميز سياسة غورباتشوف تجاه الولايات المتحدة بخاصية فريدة وهي كثرة المبادرات السلمية للحد من التسلح، مثل اقتراحه بتقييد ابحاث اسلحة حرب الفضاء مقابل اجراء تخفيضات في ترسانات الاسلحة النووية الاستراتيجية لدى العملاقين الى ١٦٠٠ وحدة على كل جانب. كما اقترح خفض في قوات حلف وارسو وحلف الاطلنطي في اوروبا يصل الى مليون جندي من الجانبين في غضون عام ١٩٩٠، وخفض القوات الجوية للحلفين بمقدار الربع مع اوائل التسعينات. والتزم بوقف التجارب النووية السوفيتية من جانب واحدة لمدة ١٨ شهرا وفي سبتمبر الماضي اعلن الاتحاد السوفيتي في اطار مبادرات غورباتشوف السلمية موافقته على عدم الربط بين الغاء مشروع حرب الكواكب الاميركي واتفاق خفض الاسلحة الاستراتيجية لدى القوتين العظميين بنسبة ٥٠٪ يفتح الباب ايجابيا امام توقيع اتفاقية خفض الاسلحة الاستراتيجية بين الدولتين.

وتضمنت المبادرات الغورباتشوفية كذلك اقتراح اخلاء البحر الابيض

المتوسط من اساطيل الدولتين العظميين، بل والاستعداد للتفاوض مع الولايات المتحدة من اجل حل حلفي وارسو والاطلنطي معا، واغلاق قواعدهما العسكرية فيما وراء البحار عام ٢٠٠٠ .

البريسترويكا والتحولات السياسية

وما يشهده العالم حاليا من تحولات سياسية خطيرة لا يمكن فهمها الا من خلال فكر غورباتشوف وخطته الاصلاحية الجذرية، فلهذا الفكر ثلاثة اعمدة هي: «البريسترويكا» اي اعادة البناء و«الغلاسنوست» اي العلنية والمصارحة والمكاشفة و«ريفوليتسيا» اي الثورة على الجوامد التقلدية الماركسية المتصلبة. غورباتشوف لديه بلا شك ادراك عميق بخطورة التطورات السلبية التي عاشتها بلاده في العقد الاخير، اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا. فمنذ مدة غير قصيرة يواجه الاقتصاد السوفيتي تراجع معدلات النمو، وركود التطور الاقتصادي، وانخفاض الانتاجية والعائد من العمل، وشتى مظاهر التأخر في البحث العلمي والقصور التكنولوجي، بالاضافة الى تحجر اساليب الادارة والفساد والبيروقراطية واحتلالات التخطيط المركزي. كذلك يعيش المجتمع السوفيتي ظواهر البطالة المقنعة وتراكمات المخزون السلعي، وضعف الرقابة الشعبية على اجهزة الحكم المركزية، وانخفاض مستويات المعيشة، وعدم الانضباط في مواقع العمل وضعف الروح الانتاجية بين العاملين .

ويعمل غورباتشوف منذ توليه زعامة بلاده على احداث ثورة اقتصادية علمية في ادارة الاقتصاد السوفيتي، وتخفيف القيود على حرية النشاط الاقتصادي الخاص في مجال النشاط الزراعي والتجاري، ووضع التشريعات الجديدة التي تكفل فتح ميادين وقطاعات الاقتصاد السوفيتي امام الاستثمارات ورؤوس الاموال الاجنبية. كذلك يشهد المجتمع السوفيتي حاليا تيارات متدفقة من الانفتاح الفكري والثقافي والاعلامي. واصبحت الحريات السياسية الفردية والجماعية متاحة بما لا يقاس في مداه ونطاقه بما عرفته الشعوب السوفيتية قبل ظهور ذلك الزعيم الذي افرج عن مئات من المنشقين والمعتقلين السياسيين. ومن ثم بدأت سمات الديمقراطية

والليبرالية تلوح في افق الحياة السياسية والاجتماعية بالاتحاد السوفيتي .

هذه السياسات الاصلاحية البعيدة عن الجمود الايديولوجي كان لا بد وان تمتد الى خصائص استراتيجية التحرك الغورباتشوفي الجديد تجاه دول اوروبا الشرقية، لقد جعل غورباتشوف العماد الاساسي الجديد للتعامل بينه وبين دول اوروبا الشرقية الاعتماد المتبادل الاقتصادي والتجاري والصناعي المدني والعسكري، واصبحت موسكو تشجع حلفاءها على التعامل مع اوروبا الغربية وتحفز دول اوروبا الشرقية بصفتها مجتمعات اوروبية التراث الانساني، اساسا على تمديد الروابط الاوروبية التعاونية والسلمية، واحداث السيولة في السياسة الاوروبية القارية ما بين شرق وغرب القارة، بما يكفل استتباب السلام العالمي على النحو الذي يستهدف فكر غورباتشوف في التحليل النهائي له .

اذن كان من المنطقي ان يعلن غورباتشوف الالغاء النهائي لمبدأ بريجنيف وان يعطي الضوء الاخضر للتيارات والحركات الاصلاحية والتطلعات التحررية الانسانية في شتى دول اوروبا الشرقية. وسرعان ما اجتاحت رياح التغيير اهم عواصم اوروبا الشرقية وتهاوت النظم الشيوعية الحاكمة .

انهارت نظم الحكم الشيوعية في بلاد اوروبا الشرقية، الواحد تلو الاخر في تطبيق واقعي، وان كان في اتجاه معاكس، لنظرية الدومينو المعروفة في نطاق استراتيجية الولايات المتحدة تجاه دول اميركا اللاتينية منذ الستينات وفحواها ان سيطرة المذهب الشيوعي على الحكم في بلد اميركي لاتيني لابد وان يؤدي الى انهيارات متتالية في النظم الحاكمة للبلاد الاميركية اللاتينية الاخرى .

واخيرا هل يمكن ان نتصور ان المجتمع الدولي سيشهد مع حلول القرن ٢١ انحسارا كاملا للمتغير الايديولوجي العقائدي من مسارات التعامل بين الدول وسيطرة مطلقة للمتغير التكنولوجي الفني على سلوك الدول تجاه بعضها البعض، ام ان الشخصية الانسانية ستظل دائما وابدا في حاجة الى الايمان بعقيدة او بفكرة ما؟ وهل تعني التحولات الجذرية للنظام الدولي الحالي ان الاتحاد السوفيتي قد قنع بالتراجع والتنازل عن وضعية القطب العالمي الذي يوازن القطب الاميركي؟ وهل

نعيش ولو لفترة موقتة في ظلال نظام قطبية احادية في اواخر القرن ٢٠ واوائل القرن٢١؟ ام انها هدنة تكتيكية فرضتها الفجوة التكنولوجية على المذهب الشيوعي ؟

لقد كانت يالطا نقطة تحول في النظام الدولي ولذلك يصعب مقارنتها بمالطا. يالطا وضعت العالم امام طريق عالم ثنائي الاقطاب ومحدد القسمات اما مالطا فقد وضعت العالم على مفترق طرق وامام بدائل متعددة ولكنها في الوقت نفسه اكدت على حقيقتين، اولاهما ان النظام الدولي كما عرفناه منذ يالطا بدأ يتحول، وثانيتهما ان اوروبا تعود تدريجيا لتلعب الدور الاساسي في عالم القرن الحادي والعشرين .

شكل رقم (١)

القمم الاميركية ـ السوفيتية

● سبتمبر ١٩٥٩ ـ اجتماع قمة بين دوايت ايزنهاور ونيكيتا خروتشوف في منتجع ماريلاند. افرزت هذه القمة اتفاقا دعا الى تسوية المشاكل بين القوتين العظميين عن طريق التفاوض واعتبرت نزع السلاح اهم قضية تواجه العالم.

● مايو ١٩٦٠ ـ الغت موسكو اجتماع قمة بين خروتشوف وايزنهاور بعد ان اسقط الاتحاد السوفيتي طائرة تجسس اميركية من طراز «يو-٢» واسر قائدها فرانسيس غاري باورز.

● يونيو ١٩٦١ ـ اجتماع بين جون كنيدي وخروتشوف في فيينا حيث اختبر خروتشوف معدن كنيدي، وتبادل الزعيمان عبارات ساخنة عكست توترات الحرب الباردة بين الشرق والغرب. وبعد شهر من هذا التاريخ اقيم حائط برلين واندلعت ازمة الصواريخ الكوبية في شهر اكتوبر من العام نفسه.

● يونيو ١٩٦٧ ـ اجتمع ليندون جونسون واليكسي كوسيغين في غلاسبورو بنيوجيرسي لاجراء محادثات حول الشرق الاوسط وحرب فيتنام وموضوعات نووية، ولم يتم التوصل في هذا اللقاء الى اتفاقيات رسمية.

● مايو ١٩٧٢ ـ اجتماع بين ريتشارد نيكسون مع ليونيد بريجنيف الذي اصبح زعيم الكرملين بلا منازع، واسفر الاجتماع عن عصر جديد من الوفاق زار نيكسون خلاله موسكو ووقع اول اتفاقية للحد من الاسلحة الاستراتيجية (سولت ـ ١) ومعاهدة الحد من الصواريخ العابرة للقارات وعدة اتفاقيات علمية وثقافية واقتصادية.

● يونيو ١٩٧٣ ـ لقاء قمة في واشنطن بين نيكسون وبريجنيف اتفقا فيه على ضرورة استكمال معاهدة جديدة للحد من التسلح.

● يونيو ١٩٧٤ ـ اجتمع بريجنيف ونيكسون في موسكو ووقعا اتفاقيات للحد من التجارب النووية تحت الارض وتخفيض عدد الشبكات المضادة للصواريخ الى واحدة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

وقد عقد هذا المؤتمر قبل شهر واحد فقط من استقالة نيكسون بسبب فضيحة «ووترغيت» .

● نوفمبر ١٩٧٤ ـ توصل جيرالد فورد وبريجنيف في قمة فلاديفستوك الى اتفاقيات مبدئية لتمهيد الطريق لمعاهد ثانية حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سولت ٢) .

● يوليو ـ اغسطس ١٩٧٥ ـ فورد وبريجنيف يعقدان اجتماعين منفردين حول العقبات التي تقف امام توقيع معاهدة (سولت ـ ٢) وذلك اثناء مؤتمر الامن الاوروبي الذي عقد في هلسنكي وحضرته ٣٥ دولة ، ولم يقم بريجنيف بزيارة كان من المقرر ان يقوم بها لواشنطن عام ١٩٧٥ .

● يونيو ١٩٧٩ ـ اجتمع بريجنيف وجيمي كارتر في فيينا ووقعا معاهدة (سولت ـ ٢) لتحديد عدد الصواريخ والقاذفات النووية وصواريخ «كروز» . ولم يصدق مجلس الشيوخ الاميركي على هذه المعاهدة حتى الان ، وان التزم بها الطرفان حتى اواخر عام ١٩٨٦ .

● نوفمبر ١٩٨٥ ـ اجتماع بين رونالد ريغن وميخائيل غورباتشوف في جنيف اتفقا فيه على اعطاء دفعة لمفاوضات الحد من الاسلحة الفضائية والنووية ، وعقد مؤتمرات قمة اخرى .

● اكتوبر ١٩٨٦ ـ قمة ريكيافيك (ايسلندا) بين ريغن وغورباتشوف لبحث مقترحات بازالة الصواريخ النووية متوسطة المدى وتخفيض عدد الصواريخ طويلة المدى . وفشلت المفاوضات وسط تبادل اتهامات بين الطرفين وذلك بسبب رفض ريغن لطلب غورباتشوف فرض قيود على برنامج الولايات المتحدة وحرب النجوم .

● ديسمبر ١٩٨٧ - القمة الثالثة بين ريغن وغورباتشوف في واشنطن والتي عقدت في جو سادته المودة وحسن النوايا. وقع الزعيمان خلالها على واحدة من اهم اتفاقيات الحد من التسلح وابعدها مدى وهي معاهدة حظر الصواريخ النووية المتوسطة التي يتراوح مداها بين ٥٠٠ و٥٥٠٠ كيلومتر. ولكن تعثرت محادثات التوصل الى اتفاق حول الأسلحة الاستراتيجية بسبب «حرب النجوم» .

● مايو - يونيو ١٩٨٨ - اجتماع رابع بين ريغن وغورباتشوف في موسكو صدقا خلاله على اتفاقية ازالة الصواريخ متوسطة المدى التي تم التوقيع عليها في قمة واشنطن في ديسمبر ١٩٨٧ الا انهما اخفقا مرة اخرى في التوصل الى اتفاقية حول الاسلحة الاستراتيجية .

● ديسمبر ١٩٨٩ - اجتماع بين غورباتشوف وجورج بوش على متن السفينة السوفيتية مكسيم غوركي قبالة ساحل مالطا. اعلنا فيه نهاية الحرب الباردة مع الابقاء على حلفي وارسو والناتو. ولم يصدر عن الاجتماع اي بيان مشترك، واكتفى الزعيمان بعقد مؤتمر صحفي اوضحا فيه بعض ما تم الاتفاق عليه في اجتماعهما الثنائي، ولم يكشفا عن البعض الاخر مما دار في الاجتماع .

القسم الثاني

حقيقة البريسترويكا كظاهرة تاريخية

الفصل الرابع

حقيقة البريسترويكا / ١
مراجعة لكتاب غورباتشوف «البريسترويكا»

لم نعهد التحولات الانسانية الضخمة في المجتمعات البشرية تتم بهذه الصورة. فما حدث ويحدث الان في الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية يبدو كحلم لا اكثر ولا اقل .

اعترف باني عندما بدأت كتابة هذه المقدمة للمراجعة التي كنت قد اعددتها منذ زمن لكتاب البريسترويكا انني غيرتها اكثر من مرة. فقد بدأت بكتابتها والحديد ساخن هناك قبل احداث رومانيا، ثم غيرتها بعد بداية انطلاقة الشعب الروماني على الارهابي العجوز، ثم اضطررت لتغييرها مرة اخرى بعد سقوط الارهابي العجوز نيكولاي شاوشيسكو احد مهندسي كمب ديفيد واعتقاله من قبل الشعب الروماني بتهمة قتل اكثر من ستة آلاف مواطن روماني لمجرد انهم طالبوا سلميا بحريتهم .

اقول هذا لمجرد تبيان تسارع الاحداث حتى على المستوى القصير القصير، وعدم سماحها للمراقب بان يجف حبر قلمه دون ان تفاجئه بتطور جديد .

ولا اظن ان احدا كان يتخيل مجرد خيال ان عجلة التغيير في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي كانت ستدور بهذه السرعة الهائلة، او ان رياح التحول كانت ستهب بهذه القوة .

الامر الاكثر اثارة للدهشة هو ان زناد التغيير لم تضغطه قوى المعارضة كنقابة «تضامن» في بولندا او اشكال وتكوينات المعارضة السرية في موسكو او بودابست او

براغ او صوفيا، ولكن ذلك الزناد اعلنه واطلقه التيار الاصلاحي داخل الحزب الشيوعي السوفيتي بكامل قواه العقلية والجسدية. ذلك الحزب الذي كان نموذجا للمركزية والهيمنة والسيطرة والاحادية.

لم يعد الان ممكنا على اية حال ان نقول بنظريات سابقة على ما حدث ويحدث الان في العالم كنتاج واضح لفكر «البريسترويكا». فالنماذج السابقة تحتاج الى اعادة بناء هي الاخرى والنظريات السالفة بحاجة الى تلميع وتجديد لكي تتوافق مع الانكسار في حدة السباق نحو التسلح النووي ومع تغير انماط سياسية كنا نظنها جامدة حتى حدث الزلزال.

وعندما انتهيت من اعداد مراجعة كتاب «البريسترويكا» منذ ما يزيد عن السنة لم يفتني الاشارة الى اهمية الكتاب وخطورته ولكني اعترف باني لم اتخيل بان ما قاله غورباتشوف كان سيحدث بهذه السرعة، فنحن امام ظاهرة غريبة وجديدة.

لقد اختلطت الاوراق في العالم لدرجة اصبح الاعتماد على ادوات وادبيات تحليلية تقليدية او حديثة غير ممكن. كما اصبح مستقبل العالم ضبابي الابعاد والمنطلقات. وفي لقاء خاص اكد لي احد كبار الشخصيات الرسمية في دولة من دول العالم الثالث ان وضع الصراع السابق بين القطبين كان مفيدا لنا حيث كنا عندما نريد الضغط على دولة عظمى فاننا نلجأ للاخرى حتى ولو كان على المستوى الاعلامي فقط. ولكن المستقبل الان يبدو غير واضح على الاطلاق فالى من نلجأ اذا ما اتفقت الدولتان العظميان؟

ان اموراً ومسلمات كثيرة ستسقط دون رجعة، بل ان بعضها قد سقط بالتأكيد. وان عصر حريات الشعوب آت لا محالة وسيهز هذا العصر عروشا كثيرة فأين يقف التيار والى اين سيستمر المد؟

انه حقا كتاب جدير بالقراءة من كافة القوى والمشارب والافكار والاتجاهات والعقائد والمذاهب السياسية والايديولوجية. فالكتاب مليء بالاثارة والتحدي لانماط سائدة بالتفكير ولا يبدو ان هناك مجالا لتحديها.

وعلى الرغم من ان ما يطرحه الكتاب مهم جدا ومثير للجدال، وربما الجدل في بعض المواقع، الا ان جانبا كبيرا من اهميته يبرز بسبب ان من كتبه وقدمه للعالم

يطرح نمطا جديدا في السياسة الدولية . فقد تعودنا من السياسيين ان ما يصدرونه باسمهم على هذا المستوى النظري والعلمي يخرج للوجود على شكل مذكرات، ولكن ان يظهر بتصورات حادة ومثيرة للجدال كما هو الوضع مع كتاب بريسترويكا فان ذلك لعمري نهج جديد ومنطلق ليس بالعادي . بالاضافة الى ذلك فان اهمية الكتاب تأتي من كونه قد صدر عن زعيم حالي لدولة عظمى وليس زعيما لاحدى الدول الهامشية او غير المؤثرة في السياسة الدولية وفي العالم .

ومن هنا يأتي صدور كتاب «بريسترويكا» للزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف او كما اختير له بالعربية عنوان «عملية اعادة البناء والتفكير السياسي الجديد لنا وللعالم اجمع» كأحد اهم الكتب السياسية المعاصرة التي قد تكون ايذانا ببدء نمط سياسي جديد في معالجة الامور والازمات المعاصرة . ومن الصعب مناقشة او مراجعة كتاب ميخائيل غورباتشوف كمراجعة اي كتاب اخر . واختلاف الامر هنا لا يأتي بسبب ان هذا الكتاب يحتوي على بحث او دراسة فذة او ذات تميز ولكن لان هذا الكتاب يأتي كنص لمشروع دولة من متخذ قرار فعلي في الوقت الذي يعتلي فيه متخذ القرار هذا سدة الحكم .

فقد كتب الكثير من الكتاب والمنظرين والساسة كتابات مهمة ومفيدة جدا، بل كان لتلك الكتابات اثرها الكبير في مسيرة التطور الانساني بدءا من افلاطون ومرورا بهوبز وروسو وابن خلدون الى الفكر الفاشي والماركسي، ولكن تلك الكتابات كانت جزءا من زخم فكري وجسم نظري ساعد وساهم في نقل الحالة السياسية في مجتمع ما من وضع الى وضع اخر . اما هذا الكتاب فيأتي من قبل سياسي مارس الحكم في درجاته المختلفة حتى وصل اعلاها . وعندما تيسر له ذلك ابرز عصارة خبرته ومنظوره السياسي في نص مكتوب .

وقد اثار صدور الكتاب الذي كان معدا لناشرين اميركيين اصلا، وهو عبارة عن نص مطور وموسع للتقرير الذي القاه غورباتشوف في ابريل ١٩٨٥ ، ضجة كبيرة في كافة الاوساط العالمية . وقد صدر الكتاب حتى الان باربع ترجمات عربية مما عكس اهتماما واضحا بالكتاب ومحتواه وسوف نعتمد في عرضنا هذا ترجمة دار الكرمل كونها هي التي بحوزتنا .

لذلك فان معالجة كتاب من هذا النوع لن تكون على الاطلاق كمعالجة اي كتاب اخر صدر لمؤلف ما ولكنها ستقتصر على عرض لوجهات النظر المطروحة على اعتبار انها خطة عمل وانتقاد لفترة مضت بصيغة صريحة وجرأة بالغة لم نعهدها من قيادات الحزب الشيوعي السوفيتي على الاقل .

بريسترويكا

ربما كانت كلمة بريسترويكا التي جاءت عنوانا للكتاب تعني باللغة الروسية اعادة البناء، ولكن القارىء للكتاب يكتشف ان بريسترويكا كمصطلح سياسي دخل القاموس السياسي من اوسع ابوابه ربما تعني اكثر من مجرد اعادة بناء عادية ولكنها معالجة جذرية لكافة الامراض التي يعاني منها المجتمع بصورة شمولية ومحاولة لوضع العلاج انطلاقا من التشخيص الذي وصل اليه الكاتب .

ولا يخفي غورباتشوف على الاطلاق عدم رضاه عن الاسلوب الذي كانت تسير عليه الامور في الاتحاد السوفيتي ويفسر عدم الرضا ذاك بادراكه «بان الطاقات المختزنة للاشتراكية لم تستخدم بشكل كاف» ص٩ .

والعالم رغم تناقضاته ورغم تنوع نظمه السياسية والاجتماعية القائمة في رأي غورباتشوف ـ ليس الا وحدة متكاملة «فكلنا ركاب سفينة واحدة هي الارض. ولا يجوز السماح بتدميرها اذ لن تتوفر لنا سفينة نوح مرة ثانية» ص١٠ .

كما ان اكبر حقيقة مذهلة يراها غورباتشوف في العالم اليوم هي تكدس كميات ضخمة من العتاد الحربي وبخاصة النووي لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ولاجل ذلك فان غورباتشوف يسعى لتصحيح العلاقات السوفيتية الاميركية ص١١ .

لقد كان واضحا من العرض الذي استخدمه غورباتشوف نقده اللاذع للحقبة الستالينية وحقبة بريجنيف. ولا يرى غورباتشوف الا الصلة المباشرة مع الحقبة الليينينية من تاريخ الاتحاد السوفيتي الاشتراكي. الا انه يؤكد على الرغم من ذلك على ان «عملية اعادة البناء انما نضجت ونمت في رحم عمليات التطور

للمجتمع الاشتراكي ، وقد آن الاوان لولادة الجديد . بل يمكن القول انها قد تسببت في الام المخاض. وكان ممكنا ان يؤدي التأجيل في عملية اعادة البناء في اقرب وقت، الى تأزيم الوضع الداخلي الذي حمل، وبصراحة، خطر قيام ازمة اجتماعية اقتصادية وسياسية حادة» ص١٥ .

وهذا الوضع المتأزم كون في رأي غورباتشوف «صورة غريبة الى حد كبير. فالدولاب الضخم للالة الجبارة يدور ولكن تروسه انزاحت عن اماكنها، او ان الاحزمة تراخت» ص١٧ .

ويركز غورباتشوف على تناقض واضح يعاني منه المجتمع السوفيتي ويذكره بوضوح وصراحة ليقارن بين التقدم الذي احرزه المجتمع السوفيتي في بعض المجالات والتخلف الواضح في مجالات اخرى .

في مجالات كتوفير فرص العمل، والضمانات الاجتماعية الاساسية، والانتاج الضخم من الفولاذ والطاقة والوقود، واحتلال الاتحاد السوفيتي للمركز الاول في العالم في انتاج حبوب الاعلاف واضطراره بالمقابل لاستيراد ملايين الاطنان من هذه المادة سنويا. وكيف ان لدى الاتحاد السوفيتي اكبر عدد من الاطباء والاسرة والمستشفيات وبروز ظواهر ونواقص خطيرة في مستوى الخدمات الصحية، وكيف على سبيل المثال ان الصواريخ السوفيتية تشق طريقها نحو مذنب هالي وكوكب الزهرة وبالمقابل نلاحظ التخلف الواضح في مجال استخدام التقدم العلمي لتلبية الاحتياجات الاقتصادية وكذلك التخلف في الاجهزة المخصصة للاستخدام المنزلي بالنسبة للمستوى العصري ص١٩ .

ولا يخفي غورباتشوف في بيانه السياسي ـ كتابه البريسترويكا ـ ان تلك الازمات قد ادت بشكل واضح الى اضعاف القيادة الحزبية وتجاهل روح المبادرة وجمود القيادة «واضعاف كفاءة المكتب السياسي وسكرتاريا اللجنة المركزية للحزب، بل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي بكاملها والجهاز الحزبي والحكومي» ص٢٠ .

لقد حدد غورباتشوف الكثير من ظواهر المرض واعراضه فلم يقف عند حد معين او يجامل ظاهرة ما في المجتمع السوفيتي بل انه يرى بان «الاهتمام الحقيقي

بالناس . . غالبا ما كان يتم استبداله بالنفاق السياسي» . . ص٢١ اما التغطية على تدني مستوى حث الجماهير، وتدني مستوى الانضباط والشعور بالمسؤولية فقد كان يتم التستر عليه عن طريق تنظيم الاحتفالات الاستعراضية وتكرار المناسبات اليوبيلية. ص٢١ .

وشيئا فشيئا اخذت الهوة تتسع بين الحقائق اليومية وبين الاستعراضات. ان اعادة البناء بالنسبة لغورباتشوف هي «الاعتماد على ابداع الجماهير الحي. انها التطوير الشامل للديمقراطية والادارة الذاتية الاشتراكية وتشجيع المبادرات والنشاط الفردي وتوطيد الانضباط والنظام وتوسيع العلنية وممارسة النقد الذاتي في كل مجالات حياة المجتمع. انها السمو الى احترام القيم والكرامة الذاتية» ص٣٣ .

هل سنتجه نحو الرأسمالية؟

ولا يخفي غورباتشوف على الاطلاق احساسه بما يدور همسا وعلانية سواء في الداخل او ضمن الاوساط الغربية حيث اعلن العديد من المحللين، والكتاب في المعسكر الغربي امثال بريزنسكي ان البريسترويكا ليست الا اعلان افلاس الماركسية والاتجاه من جديد نحو الرأسمالية. فيقول غورباتشوف في هذا الصدد «اننا سنتجه قدما نحو اشتراكية افضل، وليس بعيدا عنها. ونقول هذا باخلاص وبدون استغفال لشعبنا او العالم. وان اية آمال باننا سنبدأ باقامة مجتمع غير اشتراكي والتحول الى معسكر اخر، ليست سوى آمال واهية وقائمة على رمال. ولسوف تخيب آمال كل الذين يراهنون في الغرب على نكوصنا عن الاشتراكية. لقد آن الاوان لكي يدركوا هذه الحقيقة ولينطلقوا منها لاقامة العلاقات العملية مع الاتحاد السوفيتي» ص٣٦ .

«نحن السوفيت مع الاشتراكية غير اننا لن نفرض معتقداتنا على اي كان فليختر كل فرد بنفسه، وسيضع التاريخ كل شيء في مكانه» ص ٣٦ .

ومن هنا يؤكد غورباتشوف على التزامه وتمسكه بمبادىء ومنطلقات لينين، ولينين فقط، كنوع من التأكيد على «الشرعية الماركسية» ان جاز التعبير فيقول: «علينا ان نحدث انعطافا كبيرا في الفكر الاجتماعي السياسي، وهنا علينا ان نتعلم

من لينين. كان لينين يتميز بصفة نادرة وهي الاحساس في الوقت المناسب بنضوج التحولات العميقة. وباعادة النظر في القيم، وفي التعاليم النظرية والشعارات السياسية» ص٤٧، وكأن لسان حال غورباتشوف يقول بانني لم ابتدع بدعة بالبريسترويكا ولكني اسير على النهج اللينيني فلا وقت لدينا للتردد ولا لاسلوب الخطوة خطوة والاصلاحات الوجلة الزاحفة ببطء ص٥٠. ومن هنا فان غورباتشوف يحس بالوقت المناسب بنضوج التحولات العميقة كما فعل لينين ويؤكد على ذلك بقوله حتى لا يترك مجالا للبس «ان اعادة البناء عملية ثورية ذلك انها قفزة في تطور الاشتراكية، في تجسيد خصائصها الجوهرية لقد ادركنا منذ البداية: لا وقت لدينا للتردد. ومن المهم جدا ان لا نؤجل لحظة الانطلاق، ان لا نتخلف، وان ننطلق من مستنقع العقلية المحافظة، وان نحطم قوة استمرار الركود، فلا يمكن انجاز ذلك باسلوب الخطوة خطوة واللجوء الى الاصلاحات الوجلة الزاحفة ببطء» ص٥٠.

هل هي ثورة من فوق؟

لا يتردد غورباتشوف في ان يقول بان «البريسترويكا» هي ثورة من فوق فهي قد بدأت بمبادرة من الحزب الشيوعي وتتم تحت قيادته واشرافه ومباركته.

فالحزب هو الذي يقود عملية تجديد المجتمع ولكن القيادة يجب ان تبدأ بنفسها وان تعمل بضمير «فيجب ان لا ننسى باننا قد اكتسبنا بعض العادات في ظروف غياب العلنية سواء اكنا مسؤولين أو اناسا بسطاء» ص٥٥.

ويؤكد غورباتشوف بان هذا الامر لن يكون على سبيل الدعاية الانتخابية «فشعبنا لا يحب ذلك.. والعلنية هي احدى خصائص الاشتراكية. الا انه لا يزال بيننا اناس ومنهم من هو في القيادة يطلبون الى الناس ان يلتزموا باخلاقيات الاشتراكية في حين يتصرفون هم باخلاق تناسبهم شخصيا. ان الامور لن تسير على هذا المنوال» ص٥٥.

ويرد غورباتشوف على المقولات التي تتردد في الغرب بان عملية اعادة البناء

تلاقي مصاعب كبيرة مما سيؤدي الى تذمر وعدم رضا الشغيلة بقوله بانه من الطبيعي مواجهة الصعوبات في عملية ضخمة كهذه، فاذا اصطدمنا باستياء مشروع او احتجاج فسنعمل بجد لمعرفة الاسباب. ص٥٧ .

وعندما يسألون: ألم تبالغوا في التحرك؟ فاننا نجيب بالنفي. اذ لا بديل لعملية اعادة البناء التي تتسم بالعقلانية والثورية الديناميكية، فالبديل فقط هو الركود المحافظ على القديم. ص٥٨ .

ويتساءل غورباتشوف: «هل نحن محصنون ضد الاخطاء؟ كلا، فنحن عرضة للخطأ. اذن ما هي افدح الاخطاء، كما ارى، تكمن الخطيئة الكبرى في الخوف من الوقوع في الخطأ، والتوقف عن عمل اي شيء. وهذا النوع من الخطأ (عمل لا شيء) نعرفه من تجربتنا الخاصة. ومن خلاله واجهتنا مصاعب كثيرة. ولاحظ الغرب هذا المرض الذي تفاقم على مدى السبعينات والثمانينات، فبدأ يعد العدة لارسال الاتحاد السوفيتي الى «مزبلة التاريخ». الا انهم في الغرب تسرعوا كثيرا ـ كما يتضح ـ في ترنيم جنازتهم» ص٦٥ .

وربما كان من ابرز مظاهر البريسترويكا الملحوظة هي العلنية والنقد في الصحافة وغيرها وحول ذلك يقول غورباتشوف :

«الناس كما يقال ذاقوا طعم العلنية. وهذا مرتبط ليس فقط بالرغبة الطبيعية في معرفة ماذا واين يجري. ومن وكيف يعمل. بل وبالقناعة المتزايدة في ان العلنية هي شكل فعال للمراقبة الشعبية على نشاط جميع اجهزة القيادة بدون استثناء وهي ذراع فعالة وقوية لازالة النواقص» ص٥٧ .

وتدور نقاشات على النحو التالي: «السنا نبالغ في النقد؟ هل نحن بحاجة الى هذا المدى الواسع من العلنية؟ اذ من الممكن ان يؤدي الافراط في الديمقراطية والعلنية الى تشويهها». ويؤكد غورباتشوف ردا على ذلك باننا «بحاجة الى العلنية حاجتنا الى الهواء وان نهج اشاعة العلنية وتطوير النقد والنقد الذاتي ليس عبثا بالديمقراطية بل موقفا مبدئيا للحزب» ص٧٨ .

آفاق الاصلاح

ثم ينطلق غورباتشوف في آفاق الاصلاح الاقتصادي فيقول ان الهدف هو البحث عن اكثر اشكال الاشتراكية والتنظيم الاقتصادي فعالية وان الاهم في هذا الصدد ان يكون الانسان هو المالك الحقيقي للانتاج بالفعل وليس بالكلام. ص ٨٤

فالتصور المطروح للاصلاح الاقتصادي يرتكز على تحويل المؤسسات الانتاجية الى نظام المحاسبة الاقتصادي المستقل وكذلك احداث تغيير جذري في اسلوب القيادة المركزية للاقتصاد والتغيير الجذري للتخطيط واصلاح نظام التسعيرة وآلية الاعتماد المالي وتغيير العلاقات الاقتصادية الخارجية كما انها تعني بناء اشكال تنظيمية للادارة وتطوير الاسس الديمقراطية للادارة تطويرا عاما وشاملا والتطبيق الواسع لبدايات الادارة الذاتية.
ص٨٤.

كما يؤكد على ان من اهم محاور اعادة البناء هو المحور الاجتماعي ويرى ان ذلك ينعكس في مجموعة من المعطيات التي تتلخص في رفع مستوى المعيشة، وزيادة عدد الوحدات السكنية، زيادة انتاج المواد الغذائية، تحسين نوعية البضائع الاستهلاكية. تطوير الخدمات الصحية، اصلاح نظام التعليم العالي والمتوسط وحل المشكلات الاجتماعية الاخرى. كما يركز غورباتشوف على ضرورة تطبيق القانون على الجميع بشكل صارم وعادل «فليس ثمة شرعية بدون ديمقراطية. والديمقراطية لا تقوم ولا تتطور بدون الاستناد الى القانون» ص ١٠٦ «فلا يجوز الصمت عن الحقبة المسماة حقبة عبادة الفرد. فقد انعكست هذه الحقبة على القوانين وعلى توجهها خصوصا في مجال الالتزام بها» ص ١٠٧ .

واكد كذلك على دور مجالس السوفيت كأساس ومنطلق لاعاد البناء وعزا الكثير من المشاكل والترهل الذي اصاب النظام السياسي الى التجاهل الذي تم لدور السوفيت في النظام السياسي ص ١١١ ـ ١١٤ .

ولم ينس غورباتشوف ان ينتقد النقابات العمالية ويصفها بأنها قد مالأت الادارة وان قيادات المنظمات النقابية، «تراقصوا في احضان الادارة كتراقص

الفراش في الحقول» ثم يتساءل «الم يحن الوقت لكي يتخذ النقابيون مواقفهم المبدئية ويسيروا بحزم على نهج الدفاع عن مصالح الشغيلة؟» ص ١١٥، فيجب على اللجان النقابية ان تكون الشريك الحقيقي للادارة وليس الشريك المريح. ص١١٥ كما اكد على ضرورة الدفع قدما بدور الشباب في المجتمع عن طريق اشراكهم الحقيقي في حل المشاكل في المجتمع وليس تجاهلهم ص ١١٧، واكد بالنسبة للمرأة ان «درجة تحرر المرأة تقرر المستوى الاجتماعي والسياسي للمجتمع» ص ١١٨، ويضع غورباتشوف تساؤلات حول مسألة قديمة جديدة الا وهي المرأة لعاملة كأم فيقول: «لكن اثناء مسيرة ايامنا الصعبة، بدا وكأنه غاب عن بالنا الحقوق الخاصة بالمرأة واحتياجاتها المتعلقة بدورها كأم، وربة بيت ومربية اطفال، وهي الادوار التي لا يقوم بها الا النساء. ومما لا شك فيه ان هذا الامر يخلق معضلة للمخطط السوفيتي ولكن هذا الامر يعالج حسب رأي غورباتشوف من منطلق راسخ باهمية وضرورة زيادة دور المرأة في عملية اعادة البناء. ص ١١٩.

ثم عرج غورباتشوف على موضوع القوميات وهو من اكثر المواضيع اثارة للجدال، فالاتحاد السوفيتي دولة متعددة القوميات وهي كما يراها غورباتشوف عنصر قوة وليست عنصر ضعف، ثم استطرد في ذكر الانجازات التي قدمها الاتحاد السوفيتي لقومياته وكيف رفع مستواها على كافة الاصعدة الا انه يستدرك كيف ان ديالكتيك الامور يفعل فعله في هذه القضية، حيث مع ازدياد المستوى العلمي ونمو فئات المثقفين لدى كل شعب، يزداد الاهتمام بالجذور التاريخية الخاصة لذلك الشعب، وقد ينزلق خلال ذلك الى التصعب القومي وضيق الافق القومي والغرور القومي.

والحق يقال ان مشكلة القوميات هي احدى المشكلات العويصة في الاتحاد السوفيتي. وفي اطار البريسترويكا فانها ستكون مشكلة اخطر وبحاجة الى معالجة دقيقة وحذر من قبل القيادة السوفيتية. وقد حرص غورباتشوف على تبيان تجربته في المعيشة لسنوات طويلة في شمال القفقاس وهي منطقة تعيش فيها قوميات متعددة وكذلك ناحية (كاراتشاريف شركس). ص١٢١.

فأكد ان المعيشة بصداقة واحترام تحت القانون ومبادىء العدالة والمساواة هي

الحل للمشكلة القومية. كما اكد على ضرورة الحفاظ على اللغات الام لتلك القوميات مع اعتماد الروسية كلغة تواصل في الاتحاد السوفيتي. كما رفض بشكل قاطع كل الطروحات اومظاهر ضيق الافق القومي والشوفينية والاقليمية والصهيونية واللاسامية، ص ١٢٣ .

كيف يرى الغرب البريسترويكا؟

وينطلق غورباتشوف في ارائه ليبدأ حوارا مع المنظور الغربي لاعادة البناء حيث يتساءلون في الغرب «ما هو الافضل بالنسبة للغرب. نجاح العملية ام فشلها» ص١٢٧. ويؤكد غورباتشوف على عدم اخفاء الدوائر اليمينية المتطرفة عداءها لعملية اعادة البناء، ص١٢٩، حيث ان حسابات تلك الدوائر قائمة اصلا على عدم جاذبية الاشتراكية وعجزها عن الوقوف امام «العالم الحر» ندا لند. وان المجتمع السوفيتي هو مجتمع راكد ومن غير الممكن ان يتطور.

ان التخلي عن هذا الجمود سيكون بمثابة كارثة ايديولوجية لهم «حيث انهم سيضطرون لاعادة النظر في عقيدة العداء للسوفيت بكاملها، وفي كل ما يصدر عنها من غايات سياسية» ص١٢٩ حتى انهم ينشرون اخبارا كاذبة عن الاتحاد السوفيتي وينسبونها فوق ذلك كله الى الصحافة السوفيتية «والحقيقة انها لا وجود لها في الصحافة السوفيتية وذلك بغرض الاستفزاز لكي نحد من العلنية ونتراجع عن اشاعة الديمقراطية» ص ١٢٩ .

ويسخر غورباتشوف من محاولة اجهزة الاعلام والشخصيات السياسية خصوصا في اميركا تصوير البريسترويكا على انها عملية «ليبرالية» تحدث بضغط من الغرب فيقول «انهم وبكفاءة المحترف يتلهون بالديمقراطية بعبارة منمقة». الا اننا سنقتنع بديمقراطية مجتمعات الغرب عندما يبدأ العمال والمستخدمون هناك، بحرية وفي اجتماعات عامة، بانتخاب مالكي المصانع والمعامل ومدراء البنوك وما الى ذلك. وعندما تشرع وسائل الاعلام الجماهيرية، وبصورة متواترة، في انتقاد الاحتكارات والبنوك ومالكيها والتحدث عن العمليات الحقيقية الجارية في دول الغرب وليس فقط الدخول في جدل بيزنطي عقيم مع الشخصيات السياسية» ص ١٣٠ .

«وبالفعل اذا نجحنا في التطوير فكيف يستطيعون اصابة الناس بالصداع من فرط ترديدهم لمقولة ان الاشتراكية نظام غير قادر على الحياة، او اطعام الناس وكسوتهم» ١٣٠ .

«واذا كنا قد انتقدنا انفسنا بدرجة لم ينتقدنا مثلها احد ابدا من قبل لا من الغرب ولا من الشرق ولا اي مكان آخر فهذا لاننا اقوياء ولا خوف لدينا من المستقبل. سنتحمل النقد وسيتحمله الشعب والحزب كذلك، وعندما نحصد ثمار اصلاحاتنا التي نتوقعها فانه من الواجب على منتقدي الاشتراكية اعادة بناء انفسهم». ص ١٣١ .

«ان نجاح اعادة البناء سيكشف عن ضيق الافق الطبقي وانانية القوى المسيطرة الان في الغرب. والمصابة بالهلوسة العسكرية وسباق التسلح والبحث عن «الاعداء» في جميع انحاء العالم» ١٣٣ . «وسوف يساعد نجاح اعادة البناء الدول النامية في تحديد طريق التحديث الاقتصادي والاجتماعي بدون تقديم التنازلات للاستعمار الجديد وبدون الارتماء في اتون الرأسمالية» ١٣٣ .

كيف يرى العالم؟

وينتقل غورباتشوف بعد ذلك الى تحديد منظوره للعالم وكيف يرى العالم، ويطرح تساؤلا مفاده: «هل يحق لنا الاطمئنان لعلاقات دولية طبيعية وعادلة تستند فقط لمصالح الاتحاد السوفيتي مثلا او الولايات المتحدة وانكلترا واليابان؟ . . ان ذلك غير موجود حتى الان. فالاغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرا. وفي العالم الثالث تجري احداث باستطاعتها ان تهز نظام العلاقات الدولية من اسسه ص١٤٠ .

ولا يتم تطبيع العلاقات الدولية في كافة المجالات بالنسبة لغورباتشوف الا عن طريق التدويل الواسع حيث ان الغرب يود التصرف على اساس «الدول السبع او الخمس» «انه يود العمل داخل اطار الاسرة كما يقال» وهذا يفسر بوضوح محاولات النيل من سمعة الامم المتحدة. ص ١٤٤ .

ويؤكد غورباتشوف على ان ترابط المصالح في العالم وبين الدول اصبح مشابها تماما لترابط حبال متسلقي الجبال. فهؤلاء اما ان يصعدوا معا الى القمة او تنقطع بهم الحبال فيسقطوا الى الهاوية. ص ١٤٤ .

ويؤكد على ان منطلقات التفكير السياسي الجديد تنطلق من مبدأ اساسي هو ان الحرب النووية لا يمكن ان تكون وسيلة لتحقيق اهداف سياسية واقتصادية وفكرية او اية اهداف اخرى. ص ١٤٥ .

نحو عالم منزوع السلاح هو الحل الامثل لمستقبل البشرية «فنحن مستعدون لنزع السلاح وعلى اسس الأمن المتكافىء العادل، ومستعدون للتعاون على اوسع الجبهات» ص ١٥٤ .

ويؤكد غورباتشوف على احباطاته المتكررة من الصدود الغربي لاي محاولة سوفيتية لنزع السلاح او تخفيف حدة التوتر فيقول: «ان المرء حين يتفاوض مع الغرب حول قضايا نزع السلاح . . فانه يحتاج الى طاقة احتمال جهنمية»، ص ١٥٥ ، كما يؤكد بأن الاتحاد السوفيتي لو حكم على سياسات الدول الاخرى من خلال ما يتفوه به قادتها لكان اطلاق النار قد بدأ منذ زمن طويل .

ثم يتعرض غورباتشوف الى مجموعة من القضايا المعاصرة وعلاقة اعادة البناء في الاتحاد السوفيتي بتلك القضايا والاقاليم كالعالم الاشتراكي وموقع العالم الثالث في المجتمع الدولي وكذلك اوروبا وموقعها في السياسة الخارجية السوفيتية. ثم تناول قضايا نزع السلاح والعلاقات السوفيتية الاميركية. ويرد على الكثير من المقولات السائدة في الغرب ضد الاتحاد السوفيتي والرافضة سلفا لاي تعاون مهما كان شكله. ويلخص ازمة العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بهيمنة من اسماهم بحزب العسكر المستفيدين من استمرار تصعيد الصراع والعنف في العالم .

ويختتم حديثه حول علاقة الولايات المتحدة بالاتحاد السوفيتي ودورها تجاه العالم بأنه ليس بمقدور اي منهما النهوض بمفرده بأعباء المهمة التاريخية الا وهي الحيلولة دون فناء البشرية في الحرب النووية. «فاذا نجحنا سويا في هذه المهمة فيحق لنا التنبؤ بعصر ذهبي من الخير . . للجميع في العالم» . ص ٢٦٦ .

خاتمـــــــــة

ونعود لنؤكد مجددا على اهمية قراءة الكتاب، فعرض كهذا يغمطه حقه، ففيه الكثير من الافكار و«الديالوج» مع أنماط تقليدية سائدة عن الاتحاد السوفيتي من المنظور الغربي بحاجة الى فهم واستيعاب اكبر.

ولا شك ان هناك الكثير من التساؤلات المطروحة على هامش الكتاب الا انه باستقرائنا لردود الفعل الواسعة حول الكتاب وجدنا ان غالبية تلك التساؤلات تصب في خانة «هل من الممكن ان يتم ذلك؟» وليست في خانة المناقشة العلمية فعملية اعادة البناء ليست سوى مشروع اصلاحي، والمشاريع خير ما تناقش في نتائجها .

فمن جانب تأتي تلك التساؤلات بأهميتها وخطورتها انطلاقا من ان «البريسترويكا» ليست الا محاولة لكسر القمقم الذي يهيمن ويسيطر على المارد السوفيتي ويعيق تقدمه. كما تأتي تلك التساؤلات انطلاقا من وجود اوضاع وتناقضات راسخة اوجدتها تجربة سبعين عاما من الحكم الاشتراكي. فتلك الاوضاع وتلك التناقضات لا يمكن ان تنتهي بجرة قلم ولا يمكن ان يتم ما يتوقعه غورباتشوف دون حدوث هزات خطيرة قد تودي بالتجربة وبالبريسترويكا برمتها. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر في هذا الاطار مشكلة القوميات والجمهوريات السوفيتية .

كما ان تلك التساؤلات تكتسب اهميتها وخطورتها من كون الاتحاد السوفيتي دولة عظمى قادرة على التأثير بمجرد التحرك يمينا او يسارا على الكثير من المعطيات الدولية في العالم، فأين حركات التحرر من البريسترويكا مثلا؟

حقيقة الامر ان هناك العديد من التساؤلات والذي يشكك بعضها بجدية البريسترويكا اصلا ولكن الشيء الحقيقي فعلا ان البريسترويكا مشروع جذاب وديناميكي وفعال فيما لو اخذ طريقه للتطبيق وسيؤدي الى تغير جذري في العلاقات بالعالم وستشهد حقبة التسعينات ثمار هذا التوجه بلا شك كما اننا قد بدأنا نلحظ

الكثير من التطورات ونزع فيل التوتر من العديد من مناطق العالم. ولعل الامر لا يمكن ان نعزوه بالكامل «للبريسترويكا» ولكن لا شك ان هناك اطارا عاما قد اثر كثيرا وفرض اجواء للسلام هكذا دفعة واحدة منذ منتصف ١٩٨٨ في بقاع توتر ساخنة في العالم أجمع .

لم يكن الامر غريبا ان نسمع رونالد ريغن في آخر خطاب له كرئيس للولايات المتحدة الاميركية يسمي الاتحاد السوفيتي باسمه ويصفه بأوصاف جيدة بينما كان ذات الرجل يصر طوال فترة حكمه على وصف الاتحاد السوفيتي «بامبراطورية الشر». لا بد اذا ان هناك تغيرا حقيقيا قد اخذ مجراه والا لما اقتنع «الكاوبوي» ريغن وتفوه بما تفوه به وهو لا يزال رئيسا للولايات المتحدة الاميركية. اما الى أين ستنتهي «البريسترويكا» والى اي درجة ستنجح مصداقيتها في تحقيق ما طرح من اهداف يراد الوصول اليها، فان ذلك كله متروك للزمن ليجيب عنه بشكل اكثر وضوحا ودقة .

ملحق الفصل الرابع

غورباتشوف والتراث اللينيني

يشير غورباتشوف في كثير من المواضع في كتابه «اعادة البناء» الى ان سياسات البريسترويكا الاقتصادية ما هي الا امتداد واستمرار للتراث اللينيني. ويؤكد على أهمية دراسة اطروحات لينين في اخر كتاباته وخاصة فيما يتعلق «بالسياسة الاقتصادية الجديدة» فما هي السياسة الاقتصادية الجديدة التي يتحدث عنها غورباتشوف وكيف يمكن مقارنتها بالسياسات الاقتصادية للبريسترويكا ؟

«السياسة الاقتصادية الجديدة» هي مجموعة من السياسات الاقتصادية التي استهدفت اصلاح الاقتصاد السوفيتي. وهي وان لم يتم تصورها او تطبيقها دفعة واحدة، تعتبر مرحلة متميزة في تاريخ البناء الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي .

وقد صاغ لينين «السياسة الاقتصادية الجديدة» لمواجهة النتائج التي تمخضت عنها الحرب الاهلية ١٩١٨ ـ ١٩٢١ . وواجه خلال مراحل تطبيقها معارضة واسعة من داخل الحزب الشيوعي السوفيتي نفسه. واتهمت هذه السياسة ضمن امور اخرى بانها خروج وانحراف عن المبادىء والاسس الاشتراكية وتنازل عن مصالح العمال والشغيلة التي تحققت مع قيام ثورة اكتوبر ١٩١٧ .

وتمتد فترة «السياسة الاقتصادية الجديدة» من سنة ١٩٢١ وحتى تفرد ستالين بالسلطة وبداية تحطيمه لاسسها في سنة ١٩٢٨ .

ومن المهم التذكير بان غورباتشوف يواجه اليوم معارضة شبيهة بتلك التي واجهها لينين عند طرحه «للسياسة الاقتصادية الجديدة». ومن المهم التنبيه ايضا بان

البريسترويكا تتسم بشمولية اوسع من «السياسة الاقتصادية الجديدة» لكونها تتناول الى جانب اصلاح الاقتصاد، اصلاح النظام السياسي.. وتدعو الى اشاعة «الديمقراطية» والى توجهات جديدة في السياسة الخارجية في اطار فهم «معاصر للاشتراكية.

وفيما يلي مقارنة بين «السياسة الاقتصادية الجديدة» والسياسات الاقتصادية للبريسترويكا كما طرحها ميخائيل غورباتشوف في كتابه البريسترويكا وكما ورد في قانون منشآت الدولة الاقتصادية الذي وضع موضع التنفيذ في يناير ١٩٨٨ .

مقارنة بين سياسات لينين سنة ١٩٢١
وسياسات غورباتشوف سنة ١٩٨٥

	السياسة الاقتصادية الجديدة - لينين ١٩٢١	البريسترويكا - غورباتشوف - ١٩٨٥
١) الاسباب المباشرة للاصلاح.	- انهيار كارثي للانتاج الصناعي نتيجة الحرب الأهلية ١٩١٨ - ١٩٢١ وسياسات «الشيوعية العسكرية» . - ازدهار التجارة الخاصة غير المشروعة (السوق السوداء) . - تضخم بلا حدود للعملة الروسية .	- انخفاض وتائر النمو الاقتصادي في منتصف السبعينات حتى الوصول الى ركود اقتصادي في اوائل الثمانينات . - اتساع الفجوة بين الاتحاد السوفيتي والدول المتقدمة في مجال الانتاجية، نوعية المنتجات وانتاج واستيعاب التقنية الحديثة . - انعكاس ظواهر الركود الاقتصادي على كثير من نواحي الحياة الاجتماعية .

٢) المبادىء التي بنيت عليها الاصلاحات	- قبول اشكال مختلفة من الملكية. - خاصة. - تعاونية (انتاجية في الصناعة والزراعة). - ملكية عامة (ملكية الدولة) - تخطيط مركزي محدود مع الاعتماد على آلية السوق لتحديد الاسعار والأجور.	- التركيز على تنويع اشكال الملكية الاشتراكية. - التعاونيات. - المقاولة الجماعية والعائلية. - ملكية عامة. - (نشاط اقتصادي فردي محدود) - تخطيط مركزي مع استقلالية اكبر للمؤسسات والمشروعات في التمويل والادارة الذاتية.
٣) سياسات الاصلاح الاقتصادي	١- الغاء نظام الاستيلاء على الفائض الزراعي للفلاحين واستبداله بضريبة عينية. ٢- ادخال نظام تأجير الارض واستخدام العمال المأجورين، تأجير مزارع الدولة للافراد والمؤسسات. ٣- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ٤- توسيع نطاق استقلال المشروعات الكبيرة من خلال تطبيق نظام «الحسابات الاقتصادية الدقيقة».	١- اعتماد اكبر على نظام تأجير المؤسسات والمشروعات الزراعية (المقاولة الجماعية والعائلية). ٢- استبدال نظام الادارة بالاوامر بآلية السوق. ٣- استقلال ذاتي اكبر للمشروعات الاقتصادية من خلال تطبيق نظام المحاسبة الاقتصادي المستقل. ٤- اعطاء اولوية خاصة لتحديث البنية الصناعية. ٥- ايجاد حوافز لتحسين

	٥- فتح المجال امام تأجير المشروعات الصناعية (الاولوية للتعاونيات). ٦ـ تنظيم التجارة الداخلية والسماح للافراد والتعاونيات بدخول تجارة التفرقة والجملة . ٧- الانتقال الى اقتصاد نقدي والاهتمام باعداد الموازنات العامة. ٨- الغاء نظام التعبئة الالزامية للعمل واستخدام نظام العقود الجماعية للعمال.	الانتاج. ٦- الانتقال من توزيع الموارد بواسطة الدولة الى نظام تجارة الجملة. ٧- اصلاح النظام المصرفي. ٨- تكوين سوق نقد (سوق رأس المال) اصدار الاسهم والسندات. ٩- تحويل الروبل الى عملة قابلة للتحويل في السوق الدولية. ١٠- ادماج الاقتصاد السوفيتي اكثر في الاقتصاد العالمي : - عضوية في المنظمات الاقتصادية الدولية . - سياسة مالية خارجية متعددة الجوانب .

المصـــادر :

١- محمد الاطرش، البريسترويكا والاشتراكية والرأسمالية، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٢٩)، ١٩٨٩، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢- ميخائيل غورباتشوف، البريسترويكا (مترجم) عمان ـ دار الكرمل ١٩٨٨، ٣- ادوارد هالت كار، ثورة البلاشفة (جـ٢) ترجمة عبدالكريم أحمد، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠ .

شكل رقم (١)

ميراث غورباتشوف

النسبة المئوية لقوة العمل في:

القطاع	١٩٧٠	١٩٨٥
ادارة الدولة ـ المالية	٢٪	٢٪
الاسكان ـ الادارة المحلية	٤٪	٥٪
التجارة والنقل	٧٪	٨٪
الاتصالات	٨٪	٩٪
التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية وما الى ذلك	١٨٪	١٦٪
الزراعة والغابات	٢٥٪	١٩٪
الصناعة، البناء	٣٨٪	٣٨٪

يوضح تركيبة القوى العاملة في الاتحاد السوفيتي بالنسب المئوية بين سنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ ويتبين من هذا الجدول ان مهن قطاع الخدمات تشهد زيادة ملحوظة (التجارة والخدمات الاجتماعية والنقل والمواصلات)، وبقيت الطبقة العاملة الصناعية على وضعها، بينما انخفضت اعداد العاملين في الزراعة من ٢٥٪ الى ١٩٪. وفي هذا يقترب الاتحاد السوفيتي من تركيبة القوى العاملة في الغرب.

* المصدر:

The Economist
November 18/1989/ p.18

شكل رقم (٢)
ميراث غورباتشوف

معدل الدخل القومي للفرد، ١٩٨٥ الاتحاد السوفيتي = ١٠٠

صفر ٥٠ ١٠٠ ١٥٠

الجمهورية	معدل النمو السنوي للدخل القومي للفرد خلال الثمانينات
لتفيا	٣,١
أيستونيا	٢,٤
جمهورية روسيا	٢,٦
بيلوروسيا	٤,٥
ليتوانيا	٤,٤
الاتحاد السوفيتي	٢,٦
جورجيا	٢,٢
ارمينا	٣,٦
أوكرانيا	٣,٤
اذربيجان	٢,٤
مولدافيا	٤,٧
كازاخستان	٠,٤
تركمانستان	٠,٥
أوزبكستان	٠,٣
القيرغيز	٢,٠
تاجيكستان	٠,٠

يوضح الفوارق الكبيرة في توزيع الدخل بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي، محسوبا على اساس متوسط النمو السنوي للدخل القومي حسب حصة الفرد بين سنوات ١٩٨١ - ١٩٨٩ . فالجمهوريات الاكثر نموا هي في الجزء الاوروبي من الاتحاد السوفيتي والاقل نموا هي في الجزء الأسيوي منه. ويمكن ان نستنتج من هذه الحقيقة احتمال تولد الصراع على الموارد بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي مما يخلق توترا واحتكاكا سياسيا على المدى البعيد .

* المصدر: The Economist, September 23, 1989, p.32.

شكل رقم (٣)

نـذر خطـر

استنادا للتقديرات الغربيـة، فان ودائع البنوك السوفيتية المتنامية (الى جانب الروبلات المحتفظ بها بصورة خاصة) تهدد بزيادة التضخم .

المدخرات
ودائع البنوك
بمليارات الروبلات

٣٥٠
٣٠٠
٢٥٠
٢٠٠
١٥٠
١٠٠

١٩٧٩ ٨١ ٨٣ ٨٥ ٨٧ ٨٩

التضخم
جدول أسعار المفرق (التجزئة)

٪١٠
٨
٦
٤
٢

١٩٧٩ ٨١ ٨٣ ٨٥ ٨٧ ٨٩
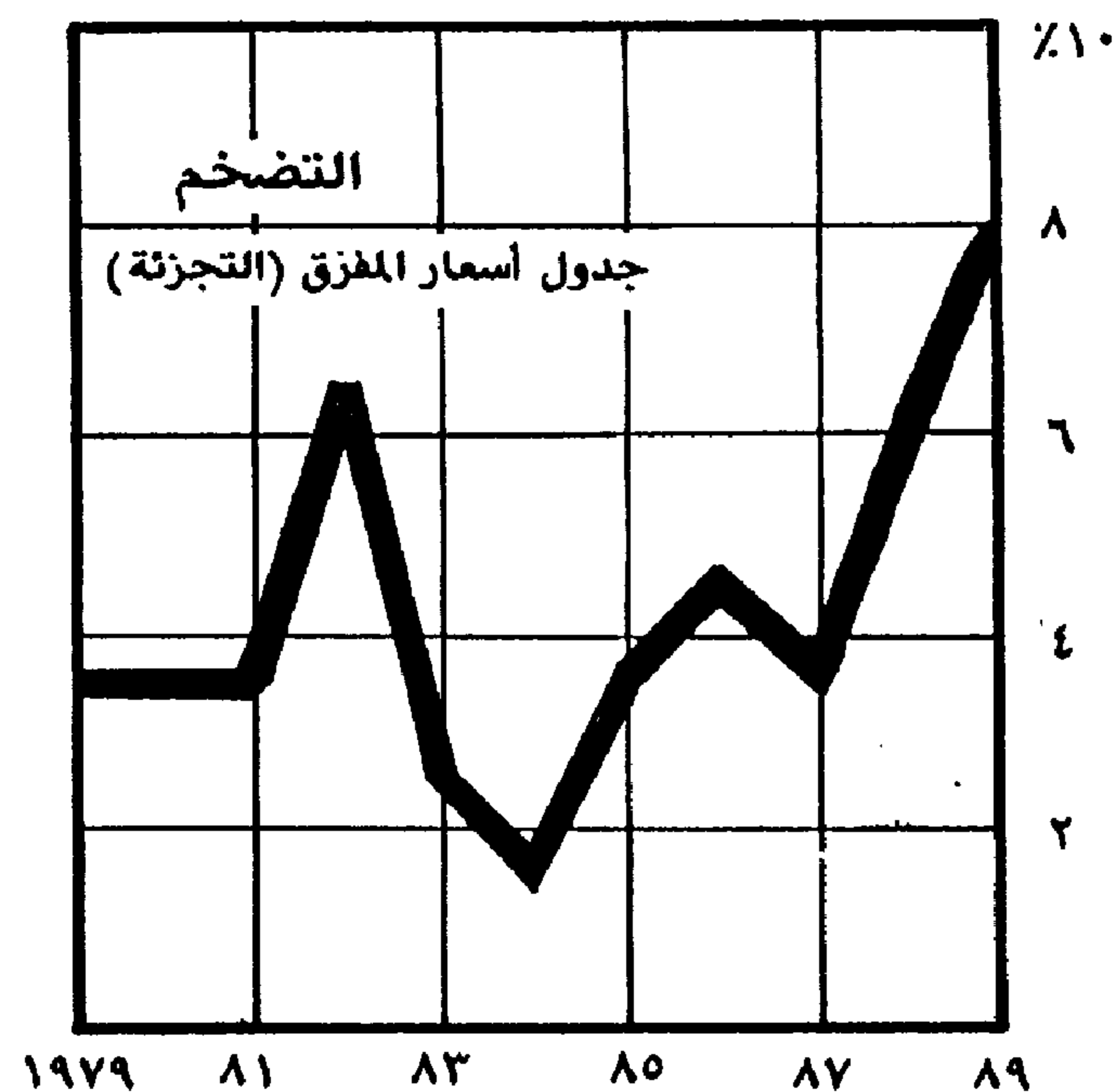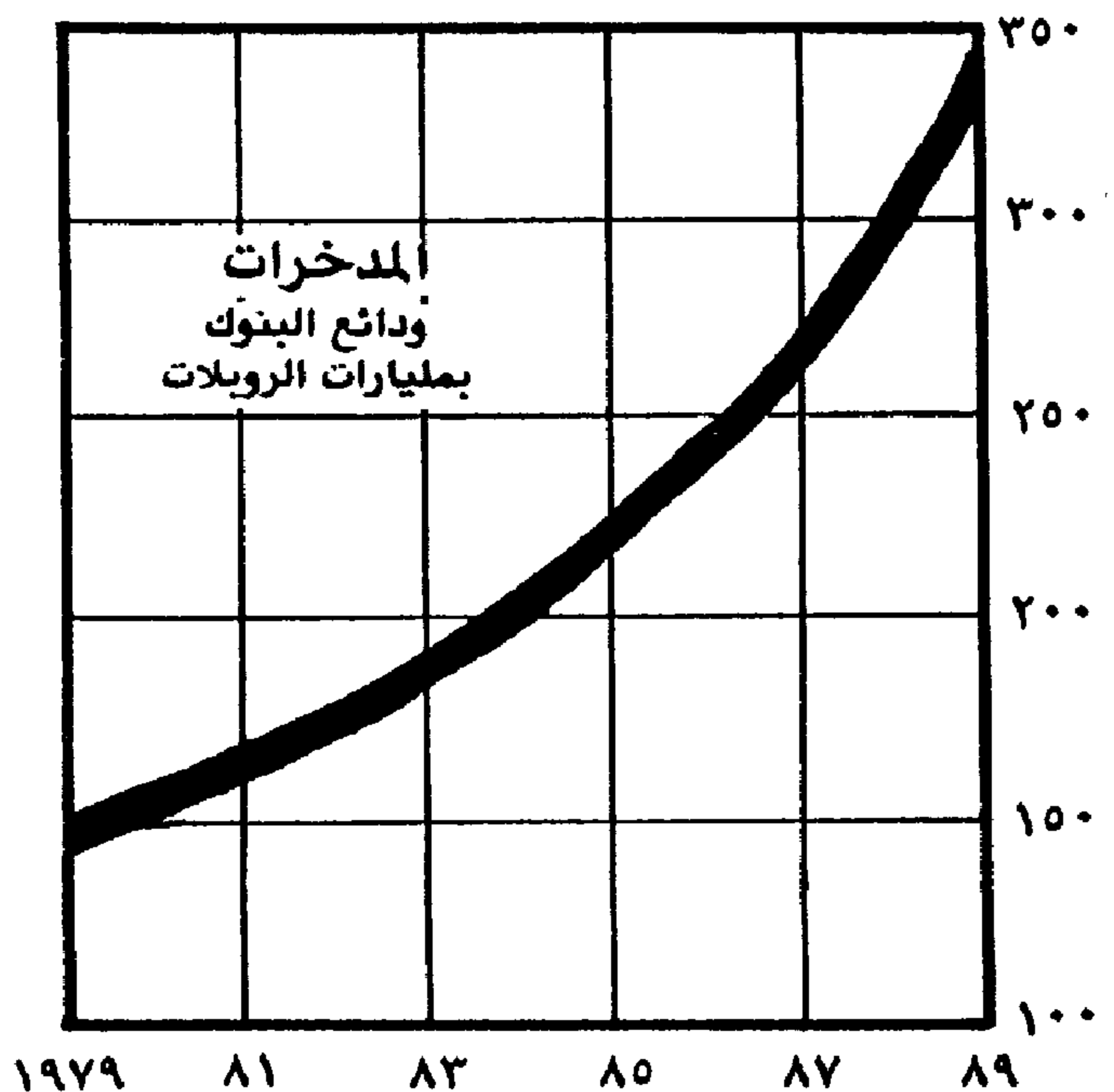
الفصل الخامس

حقيقة البريسترويكا / ٢
مقابلة مع فاديم ميدفديف*

ننشر فيما يلي الفقرات المهمة من الحديث الصحفي الذي اجراه محررو صحيفة «كومينست» مع فاديم ميدفديف عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي الذي حل مكان ليغاتشيف في عضوية المكتب السياسي، وتولى مسؤولية الاشراف على السياسات الزراعية في سكرتارية المكتب في شهر سبتمبر/ ايلول من عام ١٩٨٨ . و«القبس» اذ تنشر بعض فقرات هذا الحديث انما تهدف الى القاء الضوء على العديد من القضايا التي تدور في الاتحاد السوفيتي تحت تأثير ودفع بريسترويكا الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف، التي يشارك ميدفديف في صنعها وفي تنفيذها .

● هل ما نقوم به الان يمثل انتقالا الى مرحلة جديدة للاشتراكية او نموذجا جديدا للاشتراكية عندما نتحدث عن الحاجة الى العودة الى مفهوم لينين للاشتراكية؟ نعني بذلك اننا نريد تخليص الاشتراكية من التشويهات والانحرافات الناجمة عن عبادة الشخصية ومن اهواء فترة الركود. ومع ذلك، فان النظريات القديمة لا تبدو مقنعة

من هو فاديم ميدفديف؟

● مسؤول الاشراف على السياسات الزراعية في سكرتارية المكتب السياسي منذ سبتمبر (ايلول) ١٩٨٨ .
● السكرتير الثاني في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي .
● دخل المكتب السياسي للحزب بدلا من ليغاتشيف كأحد مهندسي البريسترويكا.
● مسؤول اللجنة الايديولوجية التابعة للجنة المركزية للحزب .
● المبعوث الشخصي للرئيس غورباتشوف الى جمهورية استونيا لاقناع الحزب الشيوعي هناك بعدم الانفصال عن الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي .

على الدوام اليوم، حتى بعد تخليصها من التشويهات الاخيرة. **فهل نحن على استعداد لاعادة تقييم مفهوم الاشتراكية كما صاغه ماركس ولينين؟**

ـ ينبغي ان اشير هنا الى ان لينين كان يعتبر الاشتراكية كنظام ليست جاهزة «أنعم به على البشرية» وإنما كعملية مستمرة دائمة التغير. ولهذا، فان النظرية الاشتراكية تتطلب عملا ذهنيا واسع الافق، مكثفا ودائما. وعلى اية حال، فهذا ما نحاول عمله. وسوف يتفق ذلك مع الروح المبدعة التي اضفاها ماركس وانجلز ولينين على نظريتنا.

وعندما قمنا بتحليل الاتجاهات السلبية التي اصبحت واضحة على وجه الخصوص في مجتمعنا في اواخر السبعينات والاسباب في اننا بدأنا نفقد افضليتنا في معدلات النمو الاقتصادي، ونتخلف في مجالات جديدة للتكنولوجيا ونواجه مشكلات صعبة متزايدة، توصلنا الى استنتاج بأن السبب الرئيسي لا يكمن في المبادىء الاساسية للنظام الاشتراكي. انه يكمن في الاشكال الخاصة للتنظيم الاجتماعي، التي تبلورت في مراحل سابقة من تطور الاشتراكية، واعطيت طابعا رسميا واعتبرت انها ثابتة وبدأت تعوق التقدم. انه يكمن في الانحرافات الخطيرة عن مبادىء الاشتراكية العلمية والقواعد اللينينية في حياة الحزب والمجتمع. ونحن نؤمن ان اسس بنائنا الاجتماعي راسخة وآمنة مثل بناها الاساسية التي تدعمها. غير ان هذا البناء يحتاج الى اصلاح اساسي في كافة طوابقه.

لقد بدأت في الحزب مع سياسة البريسترويكا اعادة تقييم نقدية للمفاهيم المتقادمة للاشتراكية وتطوير مفاهيم جديدة. وهي ترتبط ارتباطا لا ينفصم بالاصلاح الاقتصادي، والاصلاح السياسي، وبالجهود الشاملة لاشاعة الديمقراطية في المجتمع السوفيتي وجعله منفتحا بدرجة اكبر. وأعتقد أنه بامكاني مقارنة هذه العملية بالتصميم المتوازي، الذي يستخدم في الانشاء للاسراع في بناء المشاريع الجديدة. وقد توصلنا الى نتائج نظرية مهمة. وصيغت الافكار والمبادىء الاساسية في المؤتمر الحزبي التاسع عشر، وفي تقرير ميخائيل غورباتشوف الى المؤتمر. وفي الوقت نفسه، فاننا نبذل جهودا من اجل وضع هذه الافكار موضع التطبيق. ويحتاج

هذا العمل لدقة وغير مسموح بأي ضغط هنا. وليس هناك جدوى من محاولة التأثير على القارىء بمفاجآت واكتشافات مثيرة.

ولسوء الحظ، فان مثل هذه الحالات قائمة. فهناك محاولات غير مسؤولة لتشويه تراث لينين واثارة الشكوك في المبادىء والقيم الاساسية للاشتراكية. ومؤلفو بعض المقالات التي ظهرت في الصحافة يدعون أن لينين كان يقف عند منبع نظام الادارة بالاوامر، وان نظامنا ليس اشتراكيا وان شعبنا قد اخطأ حينما اختار الاشتراكية. وكل هذا ليس اكثر من مجرد نتيجة لتأملات متميزة.

اشتراكية الثكنات ونظام الادارة بالأوامر

● ما الذي ينبغي ان يوضع كأساس لمفهوم حديث للاشتراكية؟ وما هي مصادره؟

ـ عندما نتحدث عن مفهوم حديث للاشتراكية، نعني، اولا وقبل كل شيء، العناصر الاساسية التي ترتكز عليها. وهذه العناصر هي المبادىء الرئيسية للنظرية الماركسية اللينينية، التي تعكس، في خطوطها العامة، الجوانب الاساسية للنظام الاجتماعي الذي يحل محل الرأسمالية. وهذه هي خبرتنا الخاصة، بما في ذلك سياسة اعادة البناء الجذري، وكذلك خبرة البلدان الاشتراكية الاخرى، بما فيها من سلبية وايجابية. واخيرا، فهذه منجزات لحضارة العالم وخبرتها العامة. وتلك هي الطبقات العميقة التي ينبغي على علومنا الاجتماعية ان تسبرها. لقد قدم علم الاجتماع ما يكفي من التقريرات النقدية والافكار البناءة للبريسترويكا، ولكن المهمة الاهم الان تتمثل في صياغة مبادىء نظرية عامة، مفهوم عام.

لقد جرت البرهنة بالفعل على انه من الخطأ ربط فترة ستالين فقط باخطاء تكتيكية، وبتسرع ورغبة في بلوغ قمم الاشتراكية في قفزة واحدة مثيرة، ولا يكفي ان نقول بأن الستالينية كانت مجرد انحراف عن السياسة الاقتصادية الجديدة. لقد نجمت اخطاء وتجاوزات فترة ستالين عن انحرافات عن مفهوم لينين، عن الجوهر الانساني للاشتراكية، فالالتزام المعلن باللينينية، الذي يتضح في استخدام استشهادات انتقيت عشوائيا، لم تكن تسانده اعمال عملية كما صاحبته تشويهات

فظة لمبادىء اللينينية بروح اشتراكية الثكنات، واقامة نظام الادارة بالاوامر، وأعمال القمع وانتهاكات القانون، وعدم احترام كرامة الانسان وفرض آراء مغالى في تبسيطها عن الانتقال إلى اشكال أعلى من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي.

ونحن نتوجه الى لينين ومفهومه عن الاشتراكية، الذي صاغه كنتيجة لتطبيق الافكار الاشتراكية على الممارسة الثورية وعلى اساس الخبرة المبكرة في حل المهام السلمية. وعندما نفعل ذلك، نأخذ في الاعتبار حقيقة ان آراء لينين تغيرت باستمرار، وبخاصة عندما الغى شيوعية الحزب وبدأ السياسة الإقتصادية الجديدة.

ونحن نقوم الان بتحليل عميق لهذا التطور في اراء لينين. وعلينا ان ندرس كافة مراحل تطور النظرية الاشتراكية اذا ما اردنا ان نتعلم ونفهم كافة الحقائق التاريخية ونضع مفهومات حديثة ترتكز على استخدام المنهج الماركسي اللينيني وتراث لينين بعد تخليصه من التفسيرات الخاطئة والتشويهات التالية.

ومن المهم بشكل خاص ان ندرك انه من المستحيل وضع مفهوم حديث للاشتراكية بدون ربط مثلنا واهدافنا بالسياسة الجارية، وبخاصة بسياسة البريسترويكا: وغني عن القول ان المجتمع السوفيتي قد تغير تغيرا حادا منذ زمن لينين من وجهة نظر المستوى العلمي والتكنولوجي، والانتاج، وظروف المعيشة والاتصال بين الناس، بيد ان اهم التغيرات حدثت في تطور الانسان ذاته وهذا يحتاج الى تحديث اشكال الوجود الاجتماعي في عديد من المجالات. فلم يعد بكاف ان نعيد تقديم مفهوم لينين للاشتراكية. وتكمن المشكلة الاساسية في انه ينبغي علينا ان نحلل افكار لينين في اطار الحياة المعاصرة والمشاكل التي تواجهنا اليوم وفي اطار الحالة القائمة اليوم في العالم والمدنية في مجموعها. وهذا ما نعنيه عندما نتحدث عن الحاجة الى تجديد ايديولوجيتنا، وهي المهمة التي طرحتها البريسترويكا، وبامكاننا ان نرى ان الاتجاهات الجديدة والعمليات الجديدة تلقى مقاومة من جانب القوى المحافظة والتقليدية ولا تلقى على الدوام المساندة النظرية والايديولوجية المناسبة فالناس يميلون الى الاستجابة للاتجاهات الجديدة بحرص واحدى الحجج الشائعة للتراخي تتمثل في انه ليس بامكانك ان تحلل اتجاها جديدا بمجرد ظهوره.

● يبدو ان مثل هذه الحجج وجيهة؟

ـ بالطبع، فالاحكام المتسرعة لا تساعد الامور. وربما تكون حتى ضارة. ويحتاج التحليل العلمي الى وقت ولكن بامكانك ان تعمم وتخلص الى استنتاجات مفيدة تثري النظرية فقط اذا ما درست الاتجاهات والعمليات الجارية. وعلى سبيل المثال، تحتاج تجربتنا الاولى لاشاعة الديمقراطية والمصارحة، والتغيرات في النظام الانتخابي والاصلاحات الاقتصادية الى تحليل علمي عميق. والا فسوف تستمر المواقف القديمة تسود. واذا ما انتظرنا دون ان نحاول فهم العمليات المعقدة التي جاءت بها البريسترويكا ولم تشجع الاتجاهات الجديدة، فقد يصبح علماء الاجتماع ركائز للنزعة المحافظة.

وعندما ندرس مشكلة صياغة مفهوم معاصر للاشتراكية، نسترشد برأي لينين عن ان بناء الاشتراكية بشكل كامل سيتضمن عددا من المحاولات، كل منها ذات طابع احادي الجانب بدرجة او باخرى، وجهودا دولية. ولذلك فمن المهم ان ندرس الخبرة المشتركة للبلدان الاشتراكية، التي تحل مشاكلها بأساليب مختلفة تبعا للاختلافات في تقاليدها التاريخية وظروفها الحالية. لقد انقضى ذلك الوقت الذي كان ينظر فيه الى هذا التنوع، برفض ضيق الافق وعقائدي جامد، على انه انحراف عن الماركسية اللينينية والاممية الاشتراكية. ومن المهم الا تؤدي الخبرة المتنوعة لبناء الاشتراكية في البلدان المختلفة الى تقسيم صفوف هذه البلدان وانما ينبغي ان تدرس بعناية وتؤخذ في الاعتبار عند صياغة مفهوم معاصر للاشتراكية.

وبامكاني ان اؤكد لكم ان المكتب السياسي يأخذ في الاعتبار خبرة اصدقائنا في حل المشاكل المختلفة. وكانت تلك هي الحال كذلك عند صياغة مبادىء البريسترويكا ومناقشتها في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي، والمؤتمر الحزبي التاسع عشر والاجتماعات الكاملة للجنة المركزية. ان التعاون حيوي للغاية بالنسبة لعلماء الاجتماع في البلدان الاشتراكية وسوف نشجع ونطور هذا التعاون بكافة الطرق.

والاشتراكية مرحلة منطقية في تطوير المدننة. انها ترث افضل ما جمعته البشرية في مختلف المجالات. وعندما يصوغ المرء المنظور الاشتراكي لا ينبغي عليه ان يتجاهل كل خبرة العالم. اننا نعتبر هذه الخبرة عنصرا مهما في جهودنا الرامية الى

وضع مفهوم معاصر للاشتراكية. وهذا ما يتفق تماما مع مبادئنا الاساسية، لان الماركسية، كما قال لينين مرارا، ظهرت كنتيجة لتطور الحضارة البشرية.

وينبغي ان اؤكد دور ومكانة الثقافة في مفهوم الاشتراكية المعاصر. ونحن اذ نبني على جوانب نجاحنا وفشلنا، علينا ان نفهم بشكل كامل اهمية فكرة لينين القائلة بان الماركسية «تمثلت واعادت صياغة كل ما له قيمة فيما يزيد عن الفي عام من تطور الثقافة والفكر البشري» وتتمثل المشكلة في دراسة هذه القضايا ذات الاهمية النظرية مثل جدليات التقاليد والاتجاهات الجديدة في التطور التاريخي والثقافي، وقضية الفهم الاكثر عمقا للتراث الثقافي للشعب، وعملية تطور المبادىء الثقافية والاجتماعية، الخ. ومن المستحيل وضع ثقافة معاصرة دون تدليل علمي شامل.

وفي التحليل النهائي، ينبغي للاشتراكية بكل خصائصها ان تكون نظاما اجتماعيا من طراز ارقى. ويجب ان تكون ارقى من النظام الاجتماعي الاخر في كافة المجالات. ومن المستحيل بناء مثل هذا النظام بتخطيط التخلف الاجتماعي والمحافظة على ضيق الافق او المفهومات البدائية التي اثبتت الخبرة السابقة خطأها، وربما ننتقد النظام الاجتماعي الاخر، ولكن علينا ان نحسن دراسة خبرته. وهذه مهمة هامة للعلوم الاجتماعية.

وعلينا الا نستبعد الخبرة التي جمعتها الرأسمالية لمجرد انها نظام اجتماعي مخالف. ان مثل هذه العدمية تتعارض مع جوهر التقليد العلمي الماركسي اللينيني. والاشتراكية كنظام اجتماعي لا تزال متخلفة عن البلدان الرأسمالية المتطورة، ولذا يجب ان نأخذ في الاعتبار ليس فقط منجزات الرأسمالية في العلوم والهندسة، وانما كذلك بعض اشكال تنظيمها الاجتماعي واساليب حل المشاكل الاجتماعية. ولا يزال علينا ان نفهم سياسة الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية المعاصرة، وبخاصة في الدفاع عن المكتسبات الاجتماعية والديمقراطية العامة للجماهير العاملة.

● في تقريركم الى المؤتمر الدولي المكرس لما تتضمنه ثورة اكتوبر للعالم في الوقت الحاضر، حللتم تطور الاراء حول دور الاشتراكية في العالم ككل وحول علاقاتها بالنظام الاجتماعي الاخر، ويرتبط تطوير مفهوم جديد للاشتراكية بلا شك بتحليل حالي لهذه المسائل.

ـ حقا، هذه الاشياء مترابطة بشكل لا ينفصم، وانا لا اريد ان اكرر نفسي، ولكن في اطار المشاكل التي نناقشها، ينبغي ان اقول ان هذا التطور كان صعبا للغاية، ان تصحيح او تحديث اراء المرء عن فترات عصرنا المختلفة بما يتفق والاتجاهات والمفهومات الحالية خطأ تاريخي.

في السنوات المبكرة التي تلت ثورة اكتوبر خلق الانطلاق العام للحركة الثورية انطباعا بان العالم كان «على عتبة ثورة بروليتارية عالمية» (لينين، الاعمال الكاملة، المجلد ٣٤، ص ٢٧٥)، ونظر الى الثورة العالمية الوشيكة عندئذ على انها انتشار للنظام السوفيتي في انحاء العالم، وقال بيان المؤتمر الثاني للكومنترن ان الكومنترن «هو حزب التمرد الثوري للبروليتاريا الدولية».

ولكن في نوفمبر ١٩٢٠ خلص لينين الى الاستنتاج بانه من المستحيل تسوية الخلاف التاريخي بين النظامين الاجتماعيين عن طريق الثورة. وارتبط مفهوم السياسة الاقتصادية الجديدة الذي صاغه بعد ذلك بوقت قصير ارتباطا لا ينفصم بفكرة جعل المبدأ السياسي للتعايش السلمي «قانونا اساسيا لحقبتنا».

ومع ذلك، ففي سنوات لاحقة جرى تشويه فكرة التعايش السلمي كما صاغها لينين، وساد الرأي القائل بان هدف التعايش السلمي الوحيد هو تأجيل الحرب المحتومة مع العالم الرأسمالي، واعتمدت الاشتراكية بصورة متزايدة على الاكتفاء الذاتي وقلصت صلاتها مع العالم الخارجي الى ادنى حد. وخلق ذلك جوا من الشك المتبادل، وخفتت جاذبية الاشتراكية في العالم مع بدء اعمال القمع الواسعة في الاتحاد السوفيتي.

ان هزيمة المانيا النازية واليابان العسكرية في الحرب العالمية الثانية، وهي ما اسهم فيها الاتحاد السوفيتي بنصيب حاسم، وسلسلة الثورات التي ترتبت على ذلك في عديد من بلدان اوروبا وآسيا اعادت للاشتراكية نفوذها، بيد ان التغيرات لم تؤد على الفور الى مراجعة مفهوم علاقات الاشتراكية بالعالم الخارجي، وانعشت آمال الاطاحة الثورية بالنظام القديم واصبح ينظر الى الاشتراكية العلمية باعتبارها «معسكرا» يقف في مواجهة «المعسكر» الامبريالي، وكانت هناك اسباب موضوعية لهذا الانقسام، فقد فرضت الحرب الباردة على الاشتراكية، ولكن الرأي القائل بان

العالم منقسم الى «كتلتين» متعارضتين ادى الى تفاقم التوتر.

وحتى بعد عام ١٩٥٦ عندما رفض عدد من المفهومات الستالينية واعلن عن تطور جديد في العلاقات بين البلدان الاشتراكية وصلاتها بالعالم الرأسمالي، وحتى عندما جرى التخلي عن الفكرة القدرية عن حتمية الحرب، كان الرأي السائد يتمثل في ان التعايش السلمي ليس لفترة طويلة، وكان لا يزال قائما الاعتقاد العام بان الاشتراكية ستهزم الرأسمالية اقتصاديا في غضون عقد او عقدين.

ان سياسة اعادة البناء الجذري التي بدأت في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى في السنوات الاخيرة، والتي جعلت الاشتراكية اكثر انفتاحا على العالم الخارجي من اي وقت مضى، والتغيرات في تطور المدينة، التي وضعت بقاء البشرية فوق كل المشاكل الاخرى، تطلبت اعادة تفكير جوهرية في معنى التعايش السلمي.

وهنا ايضا بدأنا نخلص المفهوم اللينيني للتعايش السلمي من التشويهات السابقة، لقد اعتبر لينين التعايش السلمي تعاونا نشطا بين النظامين، تضمن ليس فقط التجارة، وانما اقامة امتيازات وشركات مشتركة، وادخال عملة قابلة للتحويل والبحث متعاونين عن حلول للمشاكل العالمية لتلك الفترة، مثل تدويل السكك الحديدية. ورغم انه لا يمكن اليوم تنفيذ كل ما كان ممكنا في ذلك الوقت، فان الفكرة العامة هي المهمة، كما يمكن اليوم استخدام بعض السياسات العملية التي انتهجها لينين.

والان نعتبر التعايش السلمي عملية طويلة المدى، يصعب تحديد حدودها الزمنية. ويمر المجتمع الرأسمالي كذلك بتغيرات مهمة، ويمكن القول بان الرأسمالية تعلمت كثيرا من الاشياء منذ ثورة اكتوبر، وقد تعلمت كيف تخفف من العداوات الطبقية، وتستخدم عناصر التخطيط في التنمية الاقتصادية وتنسق الجهود ليس فقط على المستوى الاقليمي (غرب اوروبا) وانما داخل العالم الرأسمالي في مجموعه.

لقد عوضت الرأسمالية الخسائر الناجمة عن اقامة النظام الاشتراكي العالمي، وبقيت بعد انهيار النظام الاستعماري باستخدام اساليب مختلفة للتبعية الاستعمارية

الجديدة وضم غالبية البلدان المستقلة حديثا الى نظامها الاقتصادي، والرأسمالية الاحتكارية قائمة لاكثر من مائة عام، وقد اتخذت طابع احتكار الدولة واصبحت اكثر تدويلا، ووجدت الموارد للتقدم العلمي والتكنولوجي المتواصل.

وهذا التعايش الممتد بين طريقتي الحياة المختلفتين له منطقه، انه يحفز تطور الاشتراكية، ويجعلها تبرهن على تفوقها وتستخدم احتياطياتها الضخمة التي لم تستغل، ويسمح لها في نفس الوقت باستخدام كل ما له قيمة في خبرة النظام الاجتماعي الاخر.

لم يعد صحيحا ان بامكان الاشتراكية والرأسمالية ان تتطورا بشكل مستقل عن بعضهما البعض (الوجود المتوازي)، وحيث انهما جزء من مدنية انسانية واحدة، فليس بامكانهما ان تتساعدا وانما تتعاونا مع بعضهما البعض، وفي الحقيقة، فهذا هو الجدل، الذي يشمل ليس فقط صراع الاضداد وانما وحدتهما، التي تجد تعبيرا عنها في هذا العالم المتناقض ولكنه يزداد اعتمادا على بعضه البعض.

وهذا ليس تقاربا بالطبع، فالنظامان لا يمكن ان يندمجا، وسيواصل كل منهما تطوره وفقا لقوانينه الخاصة، وبالاضافة الى ذلك، ستستمر المنافسة بينهما، ولكنها ستستمر من خلال التعاون، الذي سيقوم خلاله الجانبان بدراسة قيم بعضهما البعض وقدراتهما على حل ليس فقط مشاكلهما الخاصة وانما كذلك المشاكل الحادة التي تواجه الحضارة البشرية في مجموعها.

ان تحديات عصرنا تحتاج الى ان نصوغ بشكل اكثر تحديدا موقفنا من العلاقة المتبادلة بين الاولويات العالمية والطبقية في العلاقات بين النظامين، ومن الناحية النظرية، فقد قال ماركس ولينين مرارا ان المصالح العالمية اكثر اهمية من المصالح الطبقية، ولكن سياستنا العملية كانت تسترشد لعقود بالقاعدة التي تقول «اذا لم تكن معي، فأنت ضدي».

ولم يكن هذا الموقف مثمرا في الماضي، غير انه الان في الوقت الذي يتعرض فيه بقاء البشرية للخطر، يغدو مستحيلا بكل بساطة، انه لا يتعارض مع المصالح الطبقية للاشتراكية، ولما كانت الاشتراكية نظام المستقبل، فانها تهتم بشكل حيوي بضمان ان يأتي هذا المستقبل.

وهكذا، فان فكرة لينين عن فترة ممتدة للتعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة، بعد ان حللت واعيد تقييمها في اطار القضايا الراهنة، قد وضعت كأساس لمفهوم التفكير السياسي الجديد، الذي صاغه حزبنا، وهذا نوع من الثورة في تفسير التطور الاجتماعي للعالم المعاصر يتطلب التخلي عن كافة الافكار المسبقة الناجمة عن التفكير الحلقي والعقائدي الجامد.

ولا يزال علينا ان نفكر في ونناقش كثيرا من الاشياء قبل ان نصوغ مفهوما معاصرا للاشتراكية، ونحن لا نزال في بداية الطريق.

التعـددية

● عندما يتكلم الناس عن اصلاح النظام السياسي، يشيرون ويحق الى الحاجة الى تشجيع تعدد الاراء. ومع ذلك، فهذه العملية لا يزال يعرقلها التفكير العقائدي الجامد، ما رأيكم في ذلك ؟

ـ ان المجتمع الاشتراكي يخلق الظروف لتعدد الاراء الاشتراكية وكذلك لاقامة آلية سياسية يمكن ان تشجع هذا التعدد، لقد حان الوقت كي نتخلى عن الجمود العقائدي في هذه المسألة، ويجب على الاشتراكية ان تقيم نظاما سياسيا قادرا على ان يأخذ في اعتباره بنية المجتمع الفعلية وتنوع مصالح ومطامح كافة المجموعات الاجتماعية والجماعات، وعندما نقول ان الاشتراكية تبنيها الجماهير فلا نعني جماهير ما مجردة من الناس وانما الناس الذين ينتمون الى جماعات اجتماعية وعرقية ومهنية ويعبرون عن مصالح هذه الجماعات، وبالتالي، فاننا نريد اقامة نظام للسلطة، لا يمكنه ببساطة ان يوجد دون ان يأخذ في الاعتبار كل تنوع الاراء القائم في المجتمع، ونحن نعتقد ان ذلك هو الوسيلة الوحيدة لازالة اغتراب الناس عن السلطة والادارة، ولبناء نظام سياسي وديمقراطي، وتعجيل تطور البلاد الاجتماعي والاقتصادي وبعث الحيوية في قدرة البلاد المعنوية والفكرية.

ورغم ان كلمة «التعددية» يبدو وقعها غريبا على «آذاننا الاشتراكية» ينبغي ان ندرك انه لن يكون في مقدورنا بناء مجتمع ديمقراطي اذا ما عجزنا عن ان ندخل في سياستنا وجود الاختلافات الاجتماعية بين الناس ووجود المصالح والاراء المختلفة.

ويعود احد الاسباب في اننا قللنا من اهمية الديمقراطية ولم نرغب في قبول وجود اراء مختلفة في ظل الاشتراكية الى اننا اغلقنا عيوننا عن المدى الفعلي للتنوع الاجتماعي للمجتمع السوفيتي وبالغنا في تجانسه. وحاولنا بعناد ان نرجع تنوع مصالح الناس الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الى سبب عام واكدنا بشكل مبالغ فيه على التجانس الاجتماعي وحتى القومي.. وقد رفضت الحياة نفسها هذه السياسة.

حقا، ان تنوع المصالح والاراء يمكن ان يكون له اسباب مختلفة، فبعض المصالح يمكن ان يكون ضارا بالمجتمع، مثل مصالح تجار السوق السوداء، ومغتصبي الاموال، والمختلسين، وما الى ذلك، ولكنني لا اعني مثل هذه المصالح غير الصحية، انني اعني تلك المصالح الصحية التي لها ما يبررها اقتصاديا واخلاقيا والتي لا تتعارض مع مبادىء نظامنا، ومثل هذه الاختلافات والفوارق توجد الان وستوجد في المستقبل، ولم يكن مجتمعنا ابدا ولن يكون كتلة متجانسة غير متمايزة، وهكذا، فان سياستنا لتوسيع الديمقراطية، وتشجيع التعددية ليست تكتيكا وقتيا، وانما سياسة تمتد لسنوات عديدة مقبلة.

واي نظام سياسي ينبغي ان يكون مرنا، وموحد الاتجاه ومتباينا لكي يتمكن من اكتشاف وتغطية كل منظور مصالح المجموعات والافراد ويساعد على تحقيقها في الوقت الذي يسوي الخلافات ويضمن توازن المصالح. ولكن ينبغي ان يكون هدفه النهائي هو دفع التقدم الاجتماعي.

وعند تطوير الديمقراطية، نولي اهمية قصوى لدور الحزب في كافة مجالات المجتمع السوفيتي. ومن الواضح تماما ان دوره القيادي لا يمكن حصره او قصره على مجرد التنسيق. وعلى العكس، سيواصل الحزب زيادة تأثيره على العمليات الاجتماعية ولكنه سيفعل ذلك ليس عن طريق الاوامر الادارية، وانما بتشجيع الدراسة النظرية الاعمق والتحليل السياسي والتأثير في الرأي العام عن طريق الوسائل السياسية والايديولوجية المناسبة لحزب سياسي.

تعـدد الاحـزاب

● يقول بعض الناس (وهذا ما تؤكده الرسائل التي تصل الى جريدتنا) ان التعددية الاشتراكية ستؤدي ان عاجلا او آجلا الى نظام تعدد الاحزاب.

ـ اعتقد ان مثل هذه الاسئلة تطرح اساسا لاننا حتى وقت قريب لم تكن توجد لدينا ببساطة اية شروط، وبخاصة شروط ذاتية، للتنفيذ العملي لتعدد الاراء والمصالح الاشتراكية. وفي هذا الاطار ينبغي ان اقول ان نظام الحزب الواحد لا يتعارض مع الديمقراطية ولا يعوقها. وكل شيء يتوقف على ما اذا كان الشعب يملك السلطة الحقيقية وعلى طبيعة نشاط الحزب. وهذا هو جوهر الامر. وهذا هو اهم شيء بالنسبة للمجتمع وللإنسان. فما هي هذه الشروط؟ سأذكر ثلاثة منها على الأقل. الشرط الاول: هو اقامة وتطوير نطاق عريض، هيكل من التنظيمات والاتحادات والمؤسسات التي تعبر بشكل كاف وبمرونة عن تنوع المصالح الطبيعية والاجتماعية الصحية (المهنية، على اساس العمر، الخ). والشرط الثاني: يتطلب تغييرات ثابتة في وظائف واساليب الحزب كي تشيع الديمقراطية فيه (وقد نوقشت هذه المشكلة بالتفصيل في المؤتمر الحزبي التاسع عشر). واخيرا يتمثل الشرط الثالث: في التنفيذ الكامل لفكرة بناء دولة اشتراكية يحكمها القانون، وتقوية المبادىء القانونية التي تحكم الحياة في المجتمع ورفع مستوى الناس القانوني والسياسي والثقافي العام.

ويتطلب هذا الشرط الثالث اشارة خاصة، اذ ان ماركس قال ان القانون لا يمكن ان يعلو على النظام الاقتصادي ومستوى الثقافة الناجم عنه. وتبقى هذه الفكرة في غاية الاهمية بالنسبة لنا. وينبغي ان نشير هنا الى ان الديمقراطية الاشتراكية لا يمكن ان تكون محدودة على مجال القرارات «السياسية البحتة». ويجب ان تشمل المجال الاقتصادي وحالة المجتمع الثقافية والمعنوية.

وفيما يتعلق باشاعة الديمقراطية في الحزب واشكال واساليب عمله، ينبغي ان اقول ان الحزب الشيوعي السوفيتي يسمح بالمناقشات الداخلية وكذلك بمناقشة اية مشكلة مع كافة المنظمات العامة ومع جماهير الافراد غير الحزبيين.

ويرغب الحزب ان تقدم هيئاتنا التي ترتكز على التمثيل الواسع مثل سوفييتات نواب الشعب، والنقابات، والكومسومول ومنظمات النساء والقدامى، اسهاما اكثر استقلالية ونشاطا في صياغة السياسة الاجتماعية والاقتصادية وفي صناعة القرار في العديد من المشاكل ذات الاهمية الحيوية. وسوف يسهل القانون الجديد، الذي يستهدف ترشيح مندوبين من الحزب الشيوعي والمنظمات العامة لمؤتمر نواب الشعب وتمثيلهم في اعلى هيئات سلطة الدولة، دون شك المناقشة المثمرة والبناءة للمشاكل القومية المهمة.

ويحترم الحزب حق المنظمات العامة في التعبير عن رأيها الخاص والدفاع عن مواقفها ومصالحها. لقد قامت اخيرا في هذا البلد العديد من المنظمات والمجموعات المستقلة المختلفة. وظهرت جبهات شعبية في بعض الجمهوريات الاتحادية. وهذه عمليات طبيعية نتجت لدرجة كبيرة عن حقيقة ان نظام المنظمات العامة الذي نشأ في الماضي قد اصبح بيروقراطيا وعاجزا عن التعبير عن التنوع الكامل لاراء ومصالح الناس. ونحن لا نتفق مع بعض الناس الذين يعتبرون هذه الاشكال الجديدة للنشاط العام كتهديد لنظامنا الاجتماعي. فمثل هذه الاراء تتعارض مع سياسة الحزب في اشاعة الديمقراطية، والمصارحة، والتعددية. وهذه ليست بنى يمكن استخدامها ضد الاشتراكية او لفرض افكار وقرارات على شعبنا يمكن ان تضر بمصالحه. واذا ما فعلت ذلك، فان هذا شيء يخرج على حدود التعددية الاشتراكية.

ان استطلاعات الرأي العام المنتظمة وغيره من اساليب دراسة الرأي العام يمكن ان تساعد على دراسة وتقييم المصالح والامزجة العامة. وقد بدأنا لتونا في استخدام دراسات الرأي العام في صناعة القرار، ولكننا مصممون على مواصلة هذه الدراسات على اساس منتظم. ونحن نولي كذلك اهمية كبيرة للصحافة، التي تعتبر منبرا عاما مهما للنقد، والمناقشة والمقترحات البناءة. واعتقد انه في مثل هذه الظروف الاجتماعية ليس هناك ما يدعو الى اقامة احزاب اخرى بشكل مصطنع كمعارضين للسياسة التي ينتهجها الحزب الشيوعي.

● والان اود ان اتوجه اليكم بسؤال عن الاستقلال الاقتصادي الاكبر للجمهوريات والمناطق الفردية. والسؤال الذي غالبا ما يطرح هو ما اذا كان الاستقلال الاقتصادي الاقليمي سيضر بمصالحنا المشتركة ويقسم السوق الوطني؟

- ان فكرة «الحساب الاقتصادي المستقل الاقليمي» لا تثير اي معارضة من حيث المبدأ ان شعب اي جمهورية او منطقة يجب ان يشعر باعتماد رفاهيتهم على ادائهم الاقتصادي. والفكرة تجعلني اتذكر ضريبة لينين النوعية التي طبقت كوسيلة لزيادة مسؤولية المنتجين وحفز مصلحتهم في نتائج عملهم.

ولكن توجد حدود لذلك. فالعزلة الاقتصادية تتعارض مع الحاجات، والاتجاهات الموضوعية. ولسوء الحظ، يطالب بعض الناس بضرورة وضع كل الصناعة الخاضعة لاشراف مركزي تحت اشراف الجمهوريات وبضرورة خروج محصول اقل خارج الجمهوريات. وتوجد في ذلك مشاكل، ولكنها ترتبط بسلطات الجمهورية والهيئات المركزية. وليس بامكانك ان تقرر كل شيء في المركز وتنكر على الجمهوريات الحق في تحديد أسعار الفاكهة والخضروات وتذاكر السينما ويجب ان تكون هناك قرارات بارعة ولبقة ومدروسة.

هناك شيء آخر اود ان اقوله عن التفسير النظري لاعادة البناء الاقتصادي. يقول بعض الناس ان الحساب الاقتصادي المستقل، والايجار، والتعاونيات، ونظام العقود، والمؤسسة الخاصة، وتطوير العلاقات السلعية النقدية واستخدام السوق تشكل انحرافا، وخطوة الى الخلف في تطور علاقات الانتاج. وهم يقولون اننا في البداية تقدمنا بأنفسنا وان علينا الان ان نتقهقر موقتا.

* المصدر: عن كتاب البريسترويكا: مفهوم جديد للاشتراكية (ترجمة حمدي عبدالجواد) القاهرة: دار الثقافة الجديدة ١٩٨٩.

البريسترويكا في الاتحاد السوفيتي والعلاقات الاقتصادية الدولية

اللحظة الحاسمة في تغير نظرتنا للعالم هي بداية تصورنا للعالم كوحدة مترابطة تعتبر فيه مصالح البشرية مصالح اساسية وحاسمة وخاصة فيما يتعلق بصون حياة البشر وتحسين نوعية حياتهم. بينما لا تمثل الاختلافات الطبقية والسياسية والمذهبية عوامل كافية بذاتها. هذه هي القاعدة التي تبنى عليها استراتيجيتنا السياسية والخارجية، وهي موجهة نحو صون السلم وتعزيز الامن ونزع السلاح وتنمية التعاون مع جميع البلدان والمشاركة الفعالة في حل مشكلات البشرية العامة.

ولذلك فانه لا بد ان ينظر الى اقتصاد الاتحاد السوفيتي باعتباره جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد والسوق العالمين ومن هنا كان اتجاهنا من الاقتصاد المغلق الى الاقتصاد المفتوح في اطار تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية.

ويتوخى المفهوم الجديد للاقتصاد الخارجي تحقيق نمو اسرع في العلاقات الاقتصادية الخارجية، وفي ظل الزيادة المتوقعة في الناتج القومي الاجمالي خلال خمسة

★ هذا الفصل تلخيص لمقال نشرته لوموند ديبلوماتيك ـ الكراس العربي في عدد اكتوبر/ نوفمبر ١٩٨٩، وكاتب المقال هو آبل آغانبييان المستشار الاقتصادي السابق للزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف. والسيد آغانبييان عضو في اكاديمية العلوم السوفيتية وهو المسؤول عن المرحلة الاولى من الاصلاحات التي ادخلت على الاقتصاد السوفيتي والتي اتسمت بالحذر. وقد فقد السيد آغانبييان نفوذه في المدة الاخيرة، وحل محله فلاديمير بوبوف ونيولاي شميليف وهما اقتصاديان من معهد الولايات المتحدة وكندا في موسكو.

عشر عاما (١٩٨٦ ـ ٢٠٠٠) والمقدرة بالضعف، نتوخى ان تزيد صادرات الاتحاد السوفيتي بمقدار ٢٫٥ الى ٢,٧ مرة، وسيدمج اقتصادنا الداخلي على نحو اكمل في الدورة الاقتصادية العالمية، من خلال زيادة حصة الصادرات بالنسبة للدخل القومي بنسبة ٦ الى ٩ بالمائة، كما ستزيد حصتنا في التجارة العالمية بنسبة ٤ الى ٦ بالمائة تقريبا.

كما سيتحول التصدير بدرجة اكبر من الاتجاه الحالي لتجارة الوقود والخامات الى تجارة منتجات الصناعة التحويلية وخاصة المنتجات الكيميائية وصناعة الالات، وبالنظر الى التحولات الكبيرة في الصناعات الحربية وزيادة حصة الانتاج المدني فيها فان هناك امكانية تحقيق زيادة كبيرة في انتاج منتجات ذات محتوى علمي كبير، كما ستنمو بسرعة اكبر السياحة الخارجية والتعاون العلمي التقني الدولي.

وإذا كانت العلاقات الاقتصادية الخارجية تلعب دورا محدودا للغاية في الماضي، بسبب اعتمادها على سياسة الاقتصاد المغلق، فان دورها في المستقبل سيكون دورا مختلفا بلا شك، ووفقا لتقديراتنا فان ١٠٪ من الزيادة في الناتج القومي الاجمالي للاتحاد السوفيتي سوف تتحقق من خلال تنمية العلاقات الاقتصادية الخارجية، كما ان تنمية التجارة الخارجية سوف تتيح حتى عام ٢٠٠٠ وفورات رأسمالية لبلدنا تصل الى ١٥٠ مليار روبل.

والانتقال الى اقتصاد مفتوح واقامة مشاريع مشتركة في ارض الاتحاد السوفيتي ومن ثم في البلدان الاخرى سوف يؤثر بصورة متزايدة على نوعية منتجاتنا وقدرتها التنافسية، وعلى كفاءة اخصائيينا وقياداتنا الاقتصادية وقدرتهم على اكتساب الخبرة المتقدمة ليس في مجالات التقنية وحسب بل في مجالي التنظيم والادارة، ولذلك فاننا نعلق اهمية كبيرة على تدريب كوادرنا الاقتصادية في مجالات التسويق واستخدام الحاسبات الالكترونية. وينتظم عدد متزايد من هؤلاء في دورات متخصصة في الغرب كما ينشأ اليوم في بلدنا عدد متزايد من مدارس الاعمال التجارية بالتعاون مع الغرب.

كما ان ادماج بلدنا بصورة اكمل في السوق العالمية يرتبط بشكل مباشر في زيادة

مشاركة الاتحاد السوفيتي في المنظمات الاقتصادية الدولية، ولذلك فقد اعلنا استعدادنا للمشاركة في جولة المفاوضات الجديدة (للجات)، ولكن لم تتح لنا الفرصة بعد. لقد اتجهت بلادنا الى السوق خلال الفترة الماضية بشكل ملحوظ.

فقد تحققت لا مركزية التجارة الخارجية في جميع المؤسسات والمنظمات بما فيها التعاونيات، وسنطبق في القريب العاجل التعريفات الجمركية، وسنستخدم النظام المنسق للسلع المقترح في (الجات). كما سننتقل الى نظام الاحصاء الجمركي. ان كل ذلك يعني ان دخول الاتحاد السوفيتي للجات سيكون خطوة واقعية، ونحن مستعدون كذلك للتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية.

ان بلدنا يعلق اهمية كبيرة جدا على ابرام عقد موسع بينه وبين الجماعة الاوروبية، ونأمل ان يصبح التعاون المتوقع في مجال الصناعة والنقل والبيئة دافعا قويا لتحقيق توسع جوهري في العلاقات الاقتصادية بين اوروبا الموحدة والاتحاد السوفيتي.

والواقع إن العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلدان الغربية مع الاتحاد السوفيتي هي من جانب واحد وسوف تستمر كذلك في المستقبل القريب، فالتجارة العادية والمشاريع المشتركة تقتصران بشكل عام على اراضي الاتحاد السوفيتي، ومؤسساتنا ومنظماتنا حتى الضخمة جدا منها تقتحم السوق العالمية بتهيب شديد، والاستثناء من ذلك مصنع الفولجا لانتاج السيارات الذي يصدر مائتي الف سيارة الى السوق العالمية وله شبكة شركات مشتركة في اراضي بلدان اخرى. ونحن نناقش باهتمام مسألة اعطاء المؤسسات السوفيتية حق انشاء فروع لها في البلدان الاخرى وتنفيذ عمليات في مجال الاوراق المالية في السوق الدولية.

وادماج اقتصادنا في السوق العالمية يرتبط ارتباطا وثيقا باحداث تغيرات جذرية في النظام الاقتصادي داخل بلدنا. وهنا لا بد ان يحدث تحول ثوري من نظام الادارة والاوامر الى آلية اقتصادية جديدة تقوم على السوق، والاهتمام بالمنفعة المادية والحوافز، وبهذا الصدد فان الوحدات الاقتصادية المحلية بدأت بالاستقلال الذاتي

في كثير من النواحي وهي تنتقل الى نظام التمويل الذاتي والادارة الذاتية. ويتطور كذلك نظام الملكية بحيث تتخذ ملكية الدولة اشكالا جديدة مثل العلاقات الايجارية والاسهم. كما يتطور القطاع التعاوني بسرعة وخلال عامين انشئت حوالي مائة الف تعاونية، ويتطور قطاع الاعمال الاسرية فنحو مليون شخص يمارسون انشطة فردية خاصة بموجب اتفاقات مع مؤسسات حكومية، وهكذا نسير نحو التركيب الاقتصادي المختلط.

ان اجراءات التحول الى الظروف الاقتصادية الجديدة بدأت عندنا منذ فترة قصيرة نسبيا - منذ ١٩٨٨ - ١٩٨٩ وقد انقضت ثلاث سنوات تقريبا في اعداد مفاهيم النظام المتكامل الجديد للادارة في بلدنا وصياغة القوانين المتعلقة بهذا النظام الجديد. اننا في بداية التحول من نظام الادارة البيروقراطي الى تكوين سوق متطورة.

والمهمة الملحة التي شرعنا في حلها هي الاصلاح المالي للاقتصاد القومي وتلبية احتياجات السوق الاستهلاكية من السلع والخدمات، وابتداء من هذا العام ستجري عملية اعادة توزيع الموارد على نطاق واسع بغية تعجيل نمو انتاج السلع الغذائية وغير الغذائية التي تستهلك على نطاق واسع في عام ١٩٨٩ سيزيد انتاج السلع الاستهلاكية بضعف معدل زيادة انتاج الصناعة الثقيلة، وتتوخى الخطة الموضوعية لسنة ١٩٩٠، زيادة السلع الاستهلاكية غير الغذائية زيادة تعادل عشرين بالمائة، كما ستزيد مشتريات السلع الاستهلاكية من الخارج على حساب بنود الاستيراد من السلع الاخرى، كما يجري الان اعادة بناء تقني للمؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية، بواسطة الاعتماد على المصانع الحربية في تصنيع معدات هذه المؤسسات.

وكما هو معروف فانه تجرى في الاتحاد السوفيتي تخفيضات كبيرة في الانفاق العسكري (حوالي ١٩٫٥ بالمائة العام المقبل) كما بدأت عملية تحويل الصناعة الحربية باتجاه الصناعة المدنية وخاصة انتاج السلع الاستهلاكية ومعدات انتاجها. ونتوخى حتى عام ١٩٩٥ تقليل النفقات العسكرية بمقدار ١٫٥ مرة، وبذلك يمكن زيادة الوزن النوعي للانتاج المدني في المصانع الحربية من ٤٠٪ عام ١٩٨٩ الى ٤٦٪ عام ١٩٩٠ الى ٦٠٪ عام ١٩٩٥.

وفي الوقت نفسه يجري اصلاح النظام المصرفي وبدلا من ثلاثة مصارف حكومية فاننا نظمنا نحو مائة مصرف جديد، منها مصارف متخصصة، وتجارية، وتعاونية ومجددة. . . الخ، تتجه الى التمويل والى المنفعة المادية. وجار اعداد قانون بشأن المصرف المركزي الذي سينظم السياسة الائتمانية واسعار الفائدة على القروض في الاقتصاد الوطني.

ومن الشروط الاساسية للانتقال الى سوق السلع الانتاجية تغيير عمليات التسعير. ومن الضروري بقدر الامكان التقريب بين مستوى الاسعار وترابطها في السوق المحلية والاسعار العالمية. ويتوخى اجراء اصلاح لأسعار المنتجات الزراعية ابتداء من الاول من يناير ١٩٩١. وهناك اقتراح لاصلاح أسعار الجملة في الصناعة في التاريخ نفسه.

ويجري أيضا تكوين سوق النقد (سوق رأس المال) وسترتبط هذه السوق بسوق الأوراق المالية وباصدار الأسهم والسندات. وستصدر الاسهم في هذه الحالة للمؤسسات والمنظمات لتوفير تدفق رأس المال من فرع الى آخر، وكذلك للمواطنين بالدرجة الأولى للأشخاص العاملين في المؤسسة المعنية.

وستقوم الدولة بأهم دور في السوق الاشتراكية المرتقبة. وستوزع الطلبيات الحكومية في عام ١٩٨٩ على نحو ٤٥٪ من الانتاج الصناعي وتشمل الطلبات الحكومية قطاع المواد الخام كله تقريبا، وفي الصناعة التحويلية تبلغ حصتها ٢٠ ـ ٣٠ في المائة تقريبا ومع تكون السوق والتوسع في الاستقلال الاقتصادي للمؤسسات ستنخفض حصة الطلبيات الحكومية فلا تتجاوز ٣٠٪. وللمقارنة فان الطلبيات الحكومية في الولايات المتحدة تبلغ ٢٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي.

وكما هو معروف فان دور الخطة في ظروفنا الاشتراكية يصبح بالغ الاهمية، ولكن على خلاف الماضي، سوف تركز الخطة على المسائل الاستراتيجية البعيدة، دون أن تشمل جميع جوانب التنمية الاقتصادية أو الدخول في أتفه التفاصيل. والأهم من ذلك أن الخطة سوف لن تنفذ عن طريق الأوامر بل عن طريق الحوافز الاقتصادية التي توفر للمؤسسات امكانات كبيرة للمبادرة.

كما قد أبطل احتكار وزارة التجارة الخارجية لعمليات التصدير والاستيراد . فقد كانت المؤسسات السوفيتية معزولة عن السوق الخارجية . والآن يتوفر لجميع المؤسسات والمنظمات والتعاونيات الوصول المباشر الى السوق الخارجية .

والروبل السوفيتي ليس في الوقت الحاضر عملة قابلة للتحويل ولذلك فان آلية العلاقات الاقتصادية الخارجية لدينا منفصلة الى حد كبير عن آلية الاقتصاد الداخلي . ولذلك فاننا نواجه مهمة رئيسية هي ضم آليتي الاقتصاد الداخلية والخارجية . ولتحقيق ذلك سوف تنشأ أشكال معينة لتحويل الروبل في سوق العملات الصعبة . وسيكون ذلك في البداية في شكل سوق داخلية للعملة الصعبة ، تقتصر على منظماتنا ومؤسساتنا ، وفي نفس الوقت سيسير العمل باتجاه تقريب أسعار صرف الروبل المعلنة لأسعار الصرف الواقعية . وابتداء من عام ١٩٩١ يؤمل تطبيق سعر واقعي وموحد للروبل ازاء عملات البلدان الأخرى .

ومن الشروط المهمة للانتقال الى تحقيق قابلية الروبل للتحويل زيادة فاعلية العلاقات الاقتصادية الخارجية للاتحاد السوفيتي ، وبالدرجة الاولى زيادة قدرة السلع السوفيتية على المنافسة في السوق العالمية . ولتحقيق ذلك فاننا نتبع سياسة استثمارية جديدة موجهة نحو اعادة البناء التقني وامداد الصناعات بالمعدات والاجهزة الحديثة . وقد بدأ العمل في قطاعي انتاج الآلات والالكترونيات التي تزيد الاستثمارات لتطويرها خلال الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠ الى الضعفين .

وقد بدأ في سياق البريسترويكا في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية انشاء مؤسسات مشتركة مع شركات أجنبية . وطبق في البداية عدد من القيود على انشاء المؤسسات المشتركة وخلال سنتين لم ينشأ منها سوى ٢٠٠ مؤسسة تقريبا ، وفي العام الماضي ألغيت بعض القيود وعلى الاخص القاعدة التي تقضي بتملك الشريك السوفيتي ما لا يقل عن ٥١٪ من رأس المال الاساسي . وقد ترتب على ذلك ان انشئت ٤٠٠ مؤسسة مشتركة أخرى في الستة أشهر الأخيرة فقط . اضافة الى بضعة آلاف من الطلبات يجري النظر بها .

وقد ادرج في الخطة الرئيسية كذلك انشاء مناطق للمشاريع الحرة في مناطق

متعددة على حدود وداخل الاتحاد السوفيتي . ويتوخى توجيه جزء كبير من انتاج هذه المناطق الحرة الى أسواقنا الداخلية .

ويفترض اندماج الاتحاد السوفيتي في الاقتصاد العالمي على نحو أكمل اتباع سياسة مالية خارجية أكثر فعالية ومتعددة الجوانب ، ولا بد على وجه الخصوص أن يدخل بلدنا في مختلف المنظمات المالية الدولية ، وأن يشترك في السوق العالمية للاوراق المالية وان ينشىء فروعا للمصارف السوفيتية في الخارج وان يسمح لمصارف كثيرة باجراء عمليات مالية دولية . وان لا يقتصر دورنا على الاقتراض من آخرين بل اقراضهم أيضا . واجمالا فانه ينبغي على الاتحاد السوفيتي ان يحتل مكانه من النظام الائتماني المالي الدولي .

ويتبع الاتحاد السوفيتي سياسة التعاون واسع النطاق مع مختلف البلدان النامية ، غير أن الوزن النوعي لكل هذه البلدان في دورة تجارة الاتحاد السوفيتي صغير نسبيا في الوقت الحاضر ولا يزيد عن ١١٪ وهو يتزايد وان كان ببطء شديد . ونحن نتوق الى تنمية العلاقات الاقتصادية بين بلدنا وبلدان العالم النامي .

ان البريسترويكا التي تطبق في الاتحاد السوفيتي ليست حملة وقتية وانما عملية جادة لاعادة البناء في جميع مجالات المجتمع ، ومن الخطأ تصور جوانب منفردة من البريسترويكا على نحو منعزل من دون رؤيتها بصورتها الكاملة . لقد حدثت في بلدنا وثبة هائلة في سبيل اصلاح النظام السياسي ، وتعزيز الديمقراطية والعلانية والانتقال الى دولة القانون . وكل ذلك يوفر مقدمات سياسية وقانونية وايديولوجية ضرورية لتحقيق نجاح أكبر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدنا في المستقبل .

شكل رقم (١)

جمهوريات الاتحاد السوفيتي

شكل رقم (٢)

انتاجية رأس المال
١٩٦٠ = ١٠٠

١٠٠
٩٠
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
صفر

الصناعة
البناء
الزراعة

٨٥ ٨٠ ٧٥ ٧٠ ٦٥ ١٩٦٠
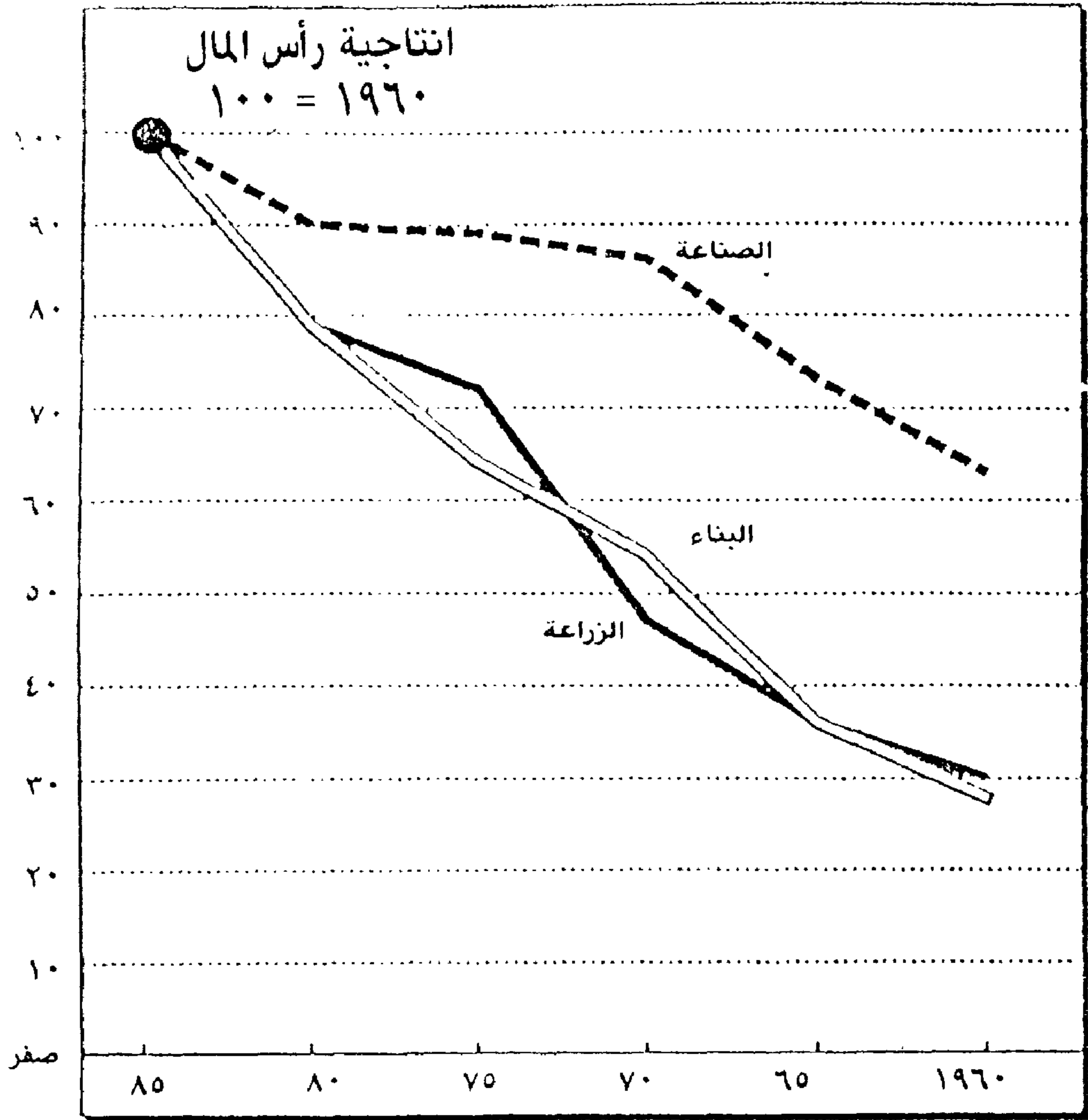
يوضح الانخفاض الكبير في انتاجية الرأسمال الموظف في الاقتصاد الوطني بين سنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥، باعتبار سنة ١٩٦٠ سنة القياس، ويبدو من هذا الرسم البياني الانخفاض التفاضلي (بين قطاعات الاقتصاد) لمردود هذا الاستثمار في السنوات الاخيرة بسبب سوء توجيه، أي نحو مجالات مثل الطاقة والمواد الاولية والانفاق الصناعي العسكري .

المصدر: The Econsmist, November 18, 1989, p21

الفصل السادس

القوميات في الاتحاد السوفيتي والبريسترويكا

هل سينفجر الاتحاد السوفيتي داخليا بسبب القوى التي اطلقتها سياسات اعادة البناء والمكاشفة؟ الانطباع الذي يولده تداعي الاحداث يطرح هذا السؤال بالحاح حيث ان اغلب المعلقين السياسيين والمتخصصين في شؤون المعسكر الاشتراكي يعتقدون ان عام ١٩٨٩ كان عام اوروبا الشرقية، بينما عام ١٩٩٠ سيكون عام الاتحاد السوفيتي .

وهناك اكثر من سبب يدعو الى هذا الاستنتاج وينطوي عليه هذا الانطباع، سنجملها بثلاثة:

السبب الاول قضية القوميات ومطالبتها بالاستقلال او حتى الانفصال عن الاتحاد السوفيتي الذي قد يولد سلسلة من الاحداث سوف تؤدي الى الانهيار الداخلي للتركيبة الآنية .

والسبب الثاني هو الوضع الاقتصادي المتأزم وعدم مقدرة النظام القائم على التغلب على المعضلات الاقتصادية التي تواجهه بقدراته الذاتية، ان لم يتم التحول كليا الى اقتصاد السوق، مع ما قد يترتب على مثل هذا التحول من مخاطر اقتصادية وسياسية تطال النظام الحاكم .

والسبب الثالث هو ان تداعي الاحداث منذ اعلان سياسة البريسترويكا والتحولات التي شهدتها دول اوروبا الشرقية، التي حققت ما لم تستطع شعوب

الاتحاد السوفيتي تحقيقه كالغاء احتكار الحزب الشيوعي للحكم مثلا الذي يعطي الانطباع ان زمام السيطرة على الاحداث قد فلت من يد غورباتشوف والنخبة الحاكمة في الكرملين .

والآن لنرى مدى صحة أي من هذه الاستنتاجات الثلاثة.

المسألـة القوميـة من جديد!

ان المسألة القومية كانت ولا تزال احدى المعضلات الكبرى في التطبيق الاشتراكي في العالم كله. واساس هذه المعضلة ان الاشتراكية اممية في المنظور والمنطلق ولكنها لم تجتز الاختبار في التطبيق والممارسة، في بيئة المعسكر الاشتراكي الحالي على الاقل. بينما القومية يمكن ان تولد قوى تحررية اذا ما ناضلت ضد الاستعمار والامبريالية، ولكنها قوى معطلة للاندماج في التجربة الاشتراكية اذا ارتدت الى النعرة والتعصب والانعزال .

والأممية لا تستقيم بطبيعة الحال الا بين قوميات وامم حرة غير مستعبدة، ولذلك ليس هناك تعارض بين الأممية والقومية من الناحية النظرية والمنطقية. وهذا كان التبرير الذي اعطي لقضية القوميات، التي كانت خاضعة للاستعمار الروسي سوف يؤدي الى اندماجها في تجربة فريدة من نوعها: حكم السوفيتات الشعبية في الجمهوريات على اساس حسن المساواة والتآخي الاشتراكي. بناء عليه، وحسب هذا المنطق التبريري كان من المفروض ان لا تظهر مشكلة الاقليات القومية في الاتحاد السوفيتي، وانما كان الذي يجب ان يظهر هو الشعب السوفيتي .

ولكن ما ان بدأت سياسة المكاشفة «الغلاسنوست» واعادة البناء «البريسترويكا» سرعان ما قامت كل قومية بانشاء الحركات الشعبية وسرعان ما بدأ وجه التعصب المتمثل بالمركزية الاثنية يطل على مسرح الاحداث (راجع المقال عن التعددية الحضارية وقضية القوميات على نفس هذه الصفحات) .

ان العنصر المحرك لهذه الجبهات القومية مثل تلك التي في بلدان البلطيق او اذربيجان وارمينيا ليس امتلاكها لبرنامج سياسي محدد وانما الذي يحركها هو الدور

الذي تلعبه الطبقات الوسطى في تلك الجبهات. وهو الدور الذي لا يظهر بوضوح في تقارير وكالات الانباء الغربية .

من هذه الزاوية فان الوضع الاقتصادي السيىء ينعكس مباشرة على قضية القوميات بزعامة الطبقات الوسطى الحضرية في كل قومية او جمهورية سوفيتية على حدة. وكرد فعل على هذا الوضع الاقتصادي السيىء فان بعض قيادات الطبقات الوسطى القومية المتطرفة اندفعت الى حد مطالبتها بالانفصال عن الاتحاد السوفيتي . وهو ما يكفله الدستور السوفيتي (مادة ٧٢) لها. كما تعترض هذه القيادات على فكرة «الشعب السوفيتي» معتبرة اياها تعديا على هويتها القومية .

ولكن اغلب القيادات الاخرى تركز في مطالبها على توزيع عادل للموارد بين القوميات، وعلى تعديل السياسات القومية المشوهة في ظل التسلط البيروقراطي للحزب الشيوعي. وهناك ايضا الاهمال المحزن في قضية العناية بالبيئة، التي لا تقتصر على اوكرانيا بعد حادثة تشيرنوبيل فقط، وانما تمتد لتشمل جميع جمهوريات الاتحاد السوفيتي بسبب الاهمال في اتخاذ الاجراءات، وبسبب الاهمال في تحديث المصانع والآلات لجعلها اكثر ملائمة لسياسة بيئية سليمة .

وبالاضافة الى ما تقدم نجد ان هناك حركة هجرة واسعة من الجمهوريات القومية الى المراكز الحضرية والصناعية الكبرى. وايضا اضمحلال العناية باللغات القومية في هذه الجمهوريات .

ولا ننسى ان في مقدمة المطالب القومية طبعا كان ولا يزال مطلب الديمقراطية وحكم الشعب بنفسه، مكافحة الروتين والتسلط البيروقراطي المركزي. وهذه المطالب كلها تختلط بالقضية القومية وتلون سياسات الجبهات القومية التي ظهرت مع البريسترويكا .

ومن جهة اخرى، وبالرغم من ان اسعار اغلب السلع لا تزال ثابتة تقريبا في مؤسسات الدولة الاقتصادية الا ان التضخم في ازدياد نسبي. وهو تضخم من نوع

غريب لارتباطه بفقدان المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية التي تتسرب من مؤسسات الدولة الاقتصادية الى التعاونيات وغيرها، لتباع باسعار اعلى بكثير. ولذلك اصبح ركض الجميع من اجل الحصول على التموين اكثر تعقيدا مما كان الوضع عليه في السابق .

وجانب من هذه المسؤولية عن هذا الوضع السيء يقع على مشكلة التوزيع وتسويق المواد والسلع الاستهلاكية، التي دفعت الى ظهور سوق مزدوجة واحدة حكومية باسعار معقولة ولكن خالية من البضاعة، وسوق اخرى تملك وفرة نسبية من السلع ولكن باسعار فوق طاقة محدودي الدخل. . لقد كان كثير من السكان يتصورون ان ثمار البريسترويكا ستجنى خلال ثلاث او اربع سنوات. وهذا ما لم يحصل على نطاق واسع .

فالذي حصل هو ظهور الاثرياء الجدد المستفيدين من السوق السوداء، وفئات الطبقات الوسطى الروسية التي تعتبر دعامة البريسترويكا والمستفيدة الاولى منها: المهندسون والمعماريون، المثقفون والفنانون، الصحافيون والمهنيون عموما. هذه الفئات تضم عشرات الملايين من الافراد الذين يشكلون قاعدة سياسات البريسترويكا، وهؤلاء ينتمون الى الجيل الثالث من السكان الحضر الذين انقطعت صلتهم بالريف، وهم ليسوا من موظفي الحزب وبيروقراطية الحكومة المركزية وهم اقل تعرضا للتدريب والتأهيل الايديولوجي. هذه الفئات يجمعها الشعور القومي الروسي، ويجمعها ادراكها لموقعها المركزية في حياة البلاد الاقتصادية والثقافية، ولذلك فهم متضامنون وقلقون من النزاعات التحررية التي تجتاح الجمهوريات القومية الاخرى .

وهذه الايام عندما تواجه الناس البسطاء في الاتحاد السوفيتي اية مشكلة يقولون بمرارة: «انها البريسترويكا»، وفقا لتعبير مارك فيرو، وتغذي هذا السخط عند عامة السكان عدة تيارات جديدة ظهرت على الساحة تؤكد خيبة الامل من بطء جني ثمار الاصلاحات الاقتصادية .

وهذه التيارات تمتد من اقصى اليمين كتلك التي تنادي باعادة الاعتبار للقيصر

نيقولا الثاني ورجال الجيش المسرحين والمحالين للتقاعد، الى اقصى اليسار المتمثل «بطليعة» الاممية البروليتارية لما بعد ستالين .

ويقول فيرو ان بعض انصار «البريسترويكا» يعلنون باغتباط ان قبضة الدولة هي التي تضعف وليست اصلاحات اعادة البناء. ويقصدون بقبضة الدولة التسلط البيروقراطي للدولة في النظام الستاليني، ولكنهم باغتباطهم هذا لا يلاحظون انهم يحفرون قبورهم بأيديهم، لان الذي يشد خيوط نسيج القوى الاجتماعية في الاتحاد السوفيتي هو الحزب الشيوعي الذي بدأت قبضته هو الاخر تضعف، ومع تزايد دعوات الانفصال في جمهوريات الاتحاد القومية، ومع عدم وجود صيغة فيدرالية ديمقراطية جديدة، فان عقد هذه الشعوب المكونة للاتحاد السوفيتي يمكن ان ينفرط او انه مهدد بالانفراط الان .

واذا لم تسرع القيادة السوفيتية بحل هاتين المفارقتين الكبيرتين، فان احتمالات عدم الاستقرار الداخلي سيستمر في الاتحاد السوفيتي طوال النصف الاول من التسعينات في هذا القرن: المفارقة الاولى هي كيفية البت في مطالب القوميات مع بقاء هذه القوميات في اطار الاتحاد السوفيتي، وبالتحديد من الذي سيبت بمطلب الانفصال هل هو السوفيت الاعلى ام الاخذ بسياسة الاقتراع المباشر باغلبية ثلثي الناخبين، أم من؟

والمفارقة الاخرى التي تتطلب حلا سريعا هي الاخرى مسألة الهوة بين النوعية الثقافية للمواطنين وهي من اعلى المستويات في العالم، ونوعية ظروف الحياة اليومية، وهي من اصعب الظروف نسبيا في العالم، هؤلاء المواطنون يدينون بالكثير الى غورباتشوف، ولكن من الذي سيصدر الحكم النهائي عليه: الحزب او المؤسسة العسكرية، او السوفيت الاعلى، ام الرأي العام السوفيتي؟

ان لم يكن غورباتشوف فمن؟

تقول التقارير الصحفية ان اربعة من كبار انصار البريسترويكا في مجلس النواب السوفيتي، دعوا الى اضراب لمدة ساعتين (١١ يوم ديسمبر) للمطالبة بالغاء المادة السادسة من الدستور السوفيتي التي تؤكد ان للحزب الشيوعي دورا قياديا في

البلاد. هؤلاء الاربعة هم اندريه ساخاروف عالم الفيزياء الذي توفي الشهر الماضي، وغافريل بوبوف احد مهندسي سياسات البريسترويكا الاقتصادية، ويوري افاناسييف المؤرخ والمنظر الايديولوجي، وفلاديمير تيخانوف الخبير الزراعي، وتواترت تصريحات صحفية طوال هذا الشهر تعطي الانطباع بان هناك احتمالا كبيرا بالغاء هذه المادة.

هناك ايضا تقارير من وكالات الاستخبارات المركزية الغربية، اشار لها التقرير الاجنبي (Foreign Report) بالقول ان القيادة السوفيتية قادرة على ضمان وحدة الاتحاد السوفيتي، ولكن في حالة حدوث اي خلل، فما هي فرص بقاء غورباتشوف في الحكم؟

ان المنافس الرئيسي لغورباتشوف في المكتب السياسي هو ايغور ليغاتشيف والذي لا يتمتع بمركز قوي، كالذي كان يملكه ڤيكتور تشبريكوف الذي ابعد من المكتب السياسي العام الماضي، اما الاحتمال الاكثر ورودا فهو حلول نيكولاي ريجيكوف، رئيس الوزراء، محل غورباتشوف في سكرتارية الحزب الشيوعي، فاذا ما تحقق ذلك فان من الممكن ان يتسلم يوري ماسلييوكوف المسؤول عن السياسات الاقتصادية حاليا رئاسة الوزارة بدلا من ريجيكوف، اذا تأزم الموقف بشكل اكثر جدية فمن الممكن ان تتدخل المؤسسة العسكرية لاستلام السلطة ممثلة بالجنرال الثرثار غروموف.

ولكن تبقى هذه كلها توقعات غربية غير مبنية على حسابات دقيقة لتيارات سياسية متفجرة وقوى اجتماعية بادية بالظهور في مركز موسكو وفي الجمهوريات السوفيتية من خلال الجبهات القومية. ولقد علمتنا احداث ثورة سنة ١٩٨٩ في شرق اوروبا ان لا نثق ثقة كبيرة بما يظهر على السطح، وان نسعى للكشف عما يغلي ويختمر داخل تحركات المساهمين الفعليين في الحدث التاريخي.

تعريفات

● الجماعة الاثنية : هي الجماعة التي يربط بينها خصائص ثقافية مشتركة واحساس بالانتماء المشترك للجماعة . من هذه الخصائص اللغة المشتركة أو الديانة المشتركة أو تقاليد وعادات خاصة بالجماعة تتميز بها عن غيرها من الجماعات الأخرى المكونة للمجتمع ويجب عدم الخلط بين الجماعات الاثنية أو الجماعات العرقية، فمن الممكن ان تكون الجماعة الاثنية جماعة عرقية ومن الممكن ان لا تكون .

● الجماعة القومية او الامة : جماعة مستقلة في اقليم محدد ويربط افرادها الولاء للمؤسسات القومية والاحساس بالوحدة القومية، الامة قد لاتكون من اصل عرقي او لغوي او ديني مشترك ولكنها تبنى حول تاريخ مشترك وثقافة مشتركة ولغة مشتركة .

● الجماعة الطائفية : هي الجماعة التي تقتصر العضوية فيها على ابناء مذهب طائفة دينية، ويتصرف ابناء الجماعة مع الجماعات الاخرى على اساس انتمائهم الطائفي، بغض النظر عن المصلحة العامة او وحدة المجتمع .

المصـادر :

- تقارير وكالات الانباء عن الفترة ديسمبر ١٩٨٩ - يناير ١٩٩٠ .
- مارك فيرو (مدير معهد الدراسات الاجتماعية العليا في باريس والذي تولى مع يوري افاناسييف تحرير معجم الغلاسنوست، الذي صدر ١٩٨٩ باللغة الفرنسية)، «الاختلال يتزايد في الاتحاد السوفيتي»، اللوموند ديبلوماتيك، الطبعة العربية، ديسمبر - يناير ١٩٨٩ - ١٩٩٠، ص١٤ .
- Foreign Report, Dec. 7, 1989.
- Inter. Ethnic Relations: Problems and Prospects. Novosti Press Agency Moscow, 1989.

القسم الثالث

ثورة سنة ١٩٨٩

شكل رقم (١)

روسيا في عهد القياصرة غطت قارتين

روسيا القيصرية

١ - روسيا
٢ - فنلندا
٣ - جمهوريات البلطيق
٤ - بولندا
٥ - روسيا البيضاء
٦ - اكرانيا
٧ - مولدافيا
٨ - كريميا
(شبه جزيرة القرم)
٩ - القوقاز
١٠ - جورجيا
١١ - ارمينيا
١٢ - اذربيجان
١٣ - وسط اسيا
١٤ - سيبيريا

سان بطرسبورغ
وارسو
موسكو
كييف
اوديسا
روسيا
فلاديفوستوك

حتى عام ١٩٨٩
ضمت ما بين ١٦٩٠ و١٧٩٦
ضمت ما بين ١٧٩٧-١٩١٧
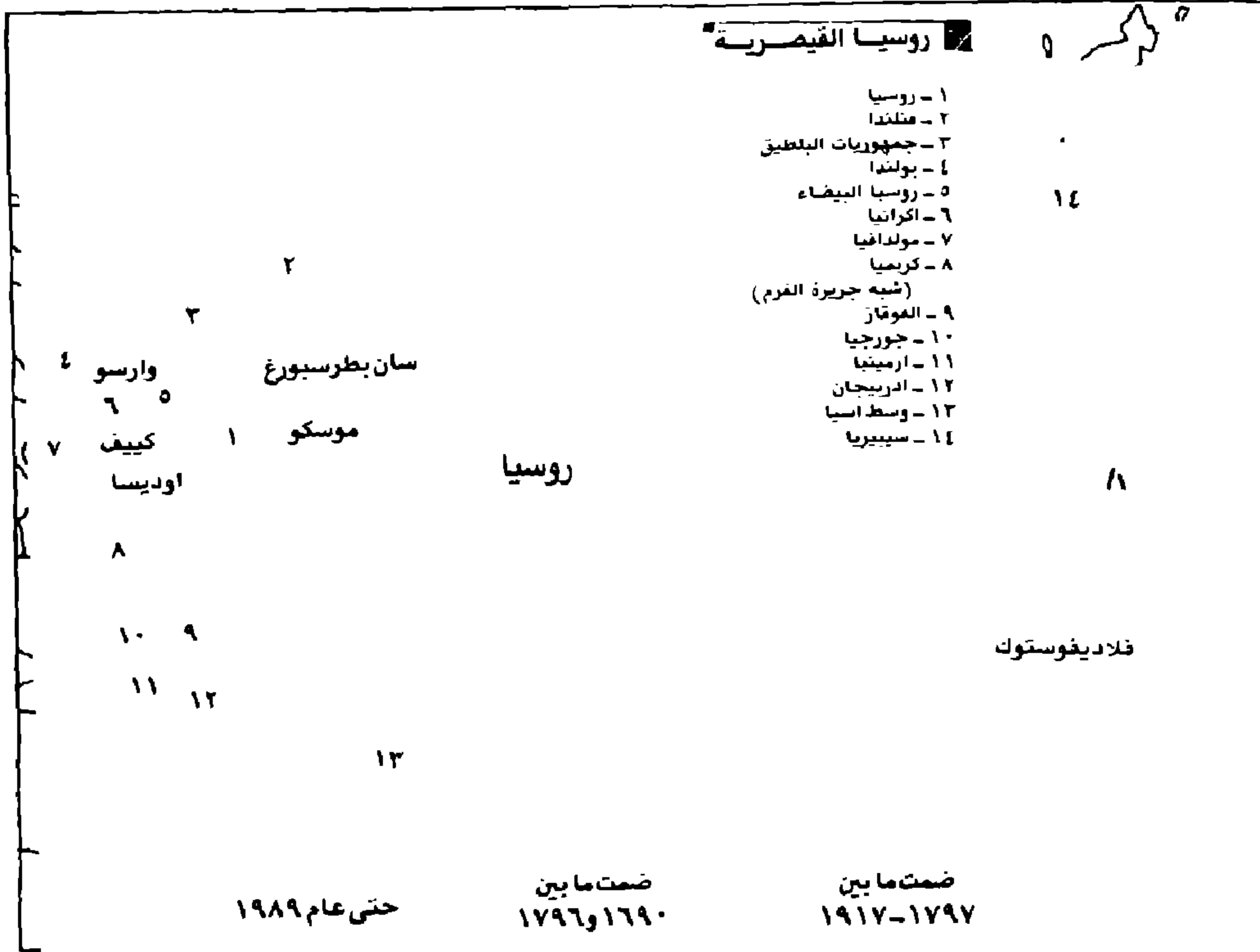
خلال القرون الاربعة التي سبقت استلام لينين للسلطة، جعلت روسيا القيصرية من الدوقية المسكوبية امبراطورية تمتد في آسيا واوروبا، واكبر من الاتحاد السوفيتي هذه الايام الايام. وتم اضافة شعب القوزاق. الذي تعرف بلاده الان باسم جمهورية اوكرانيا. عام ١٦٥٤ وفي تطلعه لفتح روسيا على الغرب، استولى بطرس الاكبر في بداية القرن الثامن عشر على الاراضي التي تتشكل منها الان جمهوريتا استونيا ولتفيا، من السويد وفي وقت لاحق، اضافت كاترين الكبرى اجزاء من بولندا وليتوانيا الى جانب كريميا (شبه جزيرة القرم). واصبحت فنلندا تحت السيادة الروسية عام ١٨٠٩، كما ان اجزاء من بولندا وقعت تحت السيطرة القيصرية بعد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥. وباع الاسكندر الثاني الاسكا للولايات المتحدة عام ١٨٦٧، غير انه اضاف منطقة وسط آسيا التي غالبية سكانها من المسلمين خلال خمسينات وستينات القرن التاسع عشر. ومع نهاية القرن التاسع عشر كانت الامبراطورية الروسية تضم قوميات مختلفة، يشكل الروس اقل من نصف عدد سكانها.

شكل رقم (٢)
الاتحاد السوفيتي يعيد بناء الامبراطورية

الجمهوريات السوفيتية

١ ـ استونيا
٢ ـ لتفيا
٣ ـ ليتوانيا
٤ ـ روسيا البيضاء
٥ ـ اوكرانيا
٦ ـ روسيا
٧ ـ مولدافيا
٨ ـ جورجيا
٩ ـ ارمينيا
١٠ ـ اذربيجان
١١ ـ اوزبكستان
١٢ ـ تركمانستان
١٣ ـ قازاخستان
١٤ ـ طاجيكستان
١٥ ـ القيرغيز

وارسو
لينينغراد
موسكو
كييف
اوديسا
الاتحاد السوفيتي
فلاديفوستوك
ضمت منذ الحرب العالمية الثانية
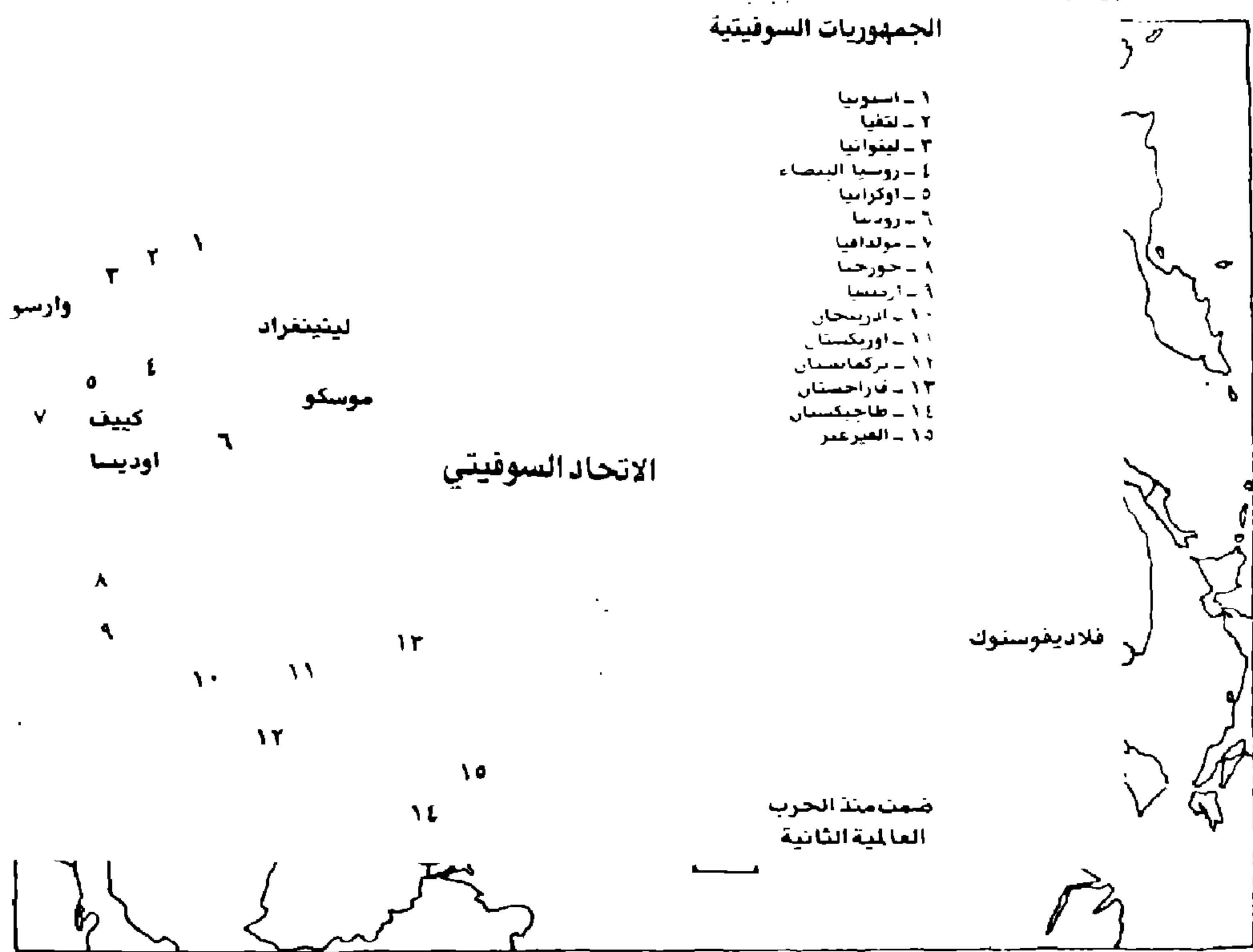
مع الاطاحة بنقولا الثاني بموجب المرسوم الاول الصادر عن الثورة الروسية عام ١٩١٧، تفككت الامبراطورية الضخمة التي كان يحكمها القياصرة بين عشية وضحاها تقريبا. وعادت وحدات كاملة غير روسية الى الوطن من الجبهة، لانها لم تكن راغبة في مواصلة المشاركة في خوض الحرب العالمية الاولى وفي غضون شهر من استلام البولشفيك للسلطة في نوفمبر، اعلنت كل من فنلندا وليتوانيا استقلالهما.

وما بين شهري يناير ومايو من عام ١٩١٨، حذت حذوهما كل من اوكرانيا، ولتفيا، واستونيا، وجورجيا، والقوقاز، واذربيجان، وارمينيا، وفي عام ١٩٣٩، اعطت المعاهدة الالمانية ـ السوفيتية السرية دول البلطيق الثلاث للاتحاد السوفيتي ورسمت حدود الاتحاد السوفيتي الحالية بحلول عام ١٩٤٥، حيث اضيفت اليه اجزاء من فنلندا وجزيرة ساخالين، ومولدافيا، وجزر الكوريل اليابانية.

المصدر: يوأس نيوز ١٩٩٠/١/١٥

الفصل السابع

التعددية الحضارية وقضية القوميات

نعم، قضايا الماضي ولكنها قضايا متجددة ترفض بعناد ان تختفي وتستعصي على الحل او تكاد، قضايا الماضي تظهر الان في بداية التسعينات بضوء جديد وحيوية متجددة. هذه القضايا من الماضي بتجددها وحيويتها تضع اطروحات الحاضر والحسابات المتفائلة موضع الشك، وتدفع للوقوف وقفة تأمل طويلة .

من قضايا الماضي اشكالية حكم الشعب نفسه بنفسه، وازمة الديمقراطية المتجددة. فقد طرحت هذه القضية بعد الثورة الفرنسية في اطار يجعل من الصعب الرجوع عنه الى الاشكال التقليدية في الحكم. ولكن انظر ماذا حصل بعد ذلك: غرقت اوروبا في الحروب الدموية النابليونية، واعقبتها الحروب الاستعمارية ثم الحروب الامبريالية طوال قرنين كاملين من الزمن، واقتضت قيام اربع اممیات عمالية - شعبية ضد الطبقات الحاكمة، لتنتزع منها حقوق الانسان الاساسية حقا حقا، ولتضمن حياة كريمة في حدودها الدنيا العامة للشعب، تمثلت في النهاية بدولة الرعاية الاجتماعية WELFARE STATE التي عمت اوروبا الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

ولكن هذه الاممیات انهارت الواحدة بعد الاخرى. فلماذا انهارت هذه الاممیات التي تدعو عمال وشعوب العالم للاتحاد على مختلف جنسياتهم واقوامهم؟ لقد انهارت بسبب التعصب القومي والاثني والطائفي. روح التعصب القومي والاثني والطائفي زرعته ايضا الثورة الفرنسية فيما عرف بعد ذلك بمفهوم الدولة - القومية اي ان كل قومية تمتلك الحق بانشاء دولتها مع تمتعها بمطلق السيادة على اقليمها او اقاليمها .

هذه كانت فكرة جديدة ومنطقية، ولكنها كانت امضى سلاحا في تدمير الامبراطوريات اللاقومية كدولة الهابسبورج في النمسا والدولة العثمانية في الشرق. بل كانت الدولة العثمانية اول ميدان استخدمت فيه الدولة ـ القومية كسلاح ضدها لاضعافها وتفكيكها فيما بعد. ولذلك جاءت اوروبا باكملها تنادي بنصرة اليونان في ثورته سنة ١٨٢٤ ضد العثمانيين . . ومنذ ذلك الحين ادركت الدول الكبرى التي نجحت نسبيا في التحول، الى دول ـ قومية كانكلترا (أو المملكة المتحدة على وجه الدقة)، وفرنسا ، والمانيا وايطاليا، خطورة هذا السلاح وقوته التدميرية .

الاشكالية في مفهوم القومية والدولة ـ القومية اننا قلما نجد قومية متجانسة في اقليم واحد كالقومية العربية، وانما الذي نجده قوميات واثنيات وطوائف تشترك في المعيشة معا في الاقليم نفسه. ولذلك عندما رسمت حدود دول اوروبا المستقلة حسب مفهوم السيادة القومية، ظهرت هذه الدول وقد انطوت على قوميات مختلفة، وليس على قومية واحدة، كما يوضح الشكل رقم (١)، الأمر الذي ادى إلى ظهور مشكلة القوميات. وقد استثمرت الدول الكبرى الصراعات بين هذه القوميات في ما عرف بعد ذلك بسياسة «البلقنة» لانها ظهرت كما اشرنا في دول البلقان التي كانت غالبيتها تابعة للدولة العثمانية.

ان قضية القوميات التي تتفجر الان في الاتحاد السوفيتي في ظل البريسترويكا تجمع كل عناصر الصراع القومي في قضية القوميات القديمة، مع فارق رئيسي واحد، هو ان الاتحاد السوفيتي يملك الادوات والمقدرة على منع البلقنة في اراضيه بالقوة ان اقتضى الامر، وبدعم الدول الكبرى ورضاها، خلافا لما حصل في السابق. ولذلك فقد بينا في مقال «القوميات في الاتحاد السوفيتي والبريسترويكا» المنشور على هذه الصفحات نفسها، لماذا ان من الخطأ طرح السؤال: هل سينفجر الاتحاد السوفيتي؟ اي احتمال تمزقه تحت ضغط قضية القوميات؟

والسؤال المناسب في رأينا، لماذا استمرت قضية القوميات طوال القرنين الاخيرين ولماذا تتجدد الان؟

الانـدمـاج القـومي

الحقيقة ان قضية القوميات مشكلة قديمة، اقدم كثيرا من الثورة الفرنسية، فالحركات القومية التي قامت بعد الثورة الفرنسية تميزت عن غيرها من حركات التفرد الاثني والعرقي بانها جعلت من القومية نظاما ايديولوجيا: اي انها تملك نظري تقول بتقديم مصلحة الامة على مصالح الافراد والتضحية بمصالح الافراد في سبيل تحقيق مصالح الامة العليا. هذا ما يميز القومية وهو الذي يجعل منها مفهوما حديثا لا سابقة له في التاريخ الانساني، قبل الثورة الفرنسية.

اما قبل ذلك فكانت العصبية القبلية (او النعرة العرقية) والانتماء الديني والطائفي هي المحركات الاجتماعية والسياسية الموجهة لسلوك الافراد والجماعات، واساسا للصراع بين هذه الجماعات، هذان النوعان من الحركات كانا العاملين الحافزين للحركات الاجتماعية والسياسية الكبرى في التاريخ قبل قيام الحركات القومية بعد الثورة الفرنسية. وحتى نقرب الموضوع الى ذهن القارىء العربي نذكره بالشعوبية كحركة متعصبة ضد العرب كرد فعل على العصبية القبلية عند العرب في اواخر ايام الدولة الاموية. فالشعوبية عندما تطورت جمعت في رحمها عناصر التعصب الاثني والتعصب الديني ـ الطائفي الذي كان موجها ضد العرب.

اما الحركات القومية الحديثة فقد لعبت دورا تحرريا واضحا في دول العالم الثالث ضد هيمنة الدول الاستعمارية وخاصة مطالبتها ومناداتها شعوب العالم الثالث بالاندماج القومي والانصهار الوطني ضد المستغل الاجنبي. وقد تنبهت الدول الاستعمارية الكبرى للخطر الذي يمكن ان يهدد مصالحها لو تحقق هذان المطلبان: الاندماج القومي للامة والانصهار الوطني للاثنيات ـ والاقليات في الدولة القومية، فلجأت الى تمزيق القوميات في دول مختلفة كما فعلت ضد العرب، والى منح الاستقلال لدول تجمع قبائل متنافسة، حسب الاهواء والمصالح الامبريالية كما حصل في افريقيا واضعة نصب اعينها سلاح تغذية النزعات الانفصالية كاحدى ركائز برنامج الزعزعة الامبريالي.

ولذلك فان اغلب الدول القطرية في العصر الحديث تقوم اما على اسس قومية او قبلية او طائفية مختلفة، وهذا يجعل هذه الدول عرضة لخلل الاندماج القومي

والانصهار الوطني المتمثل باحتمال التمزق الاقليمي واندلاع الحروب الاهلية الطائفية والعرقية، وظهور النزعات الانفصالية .

لقد ورث كل من الاتحاد السوفيتي والصين والهند اوضاعا من الحقبة الاستعمارية يسودها التنوع القومي والاثني والديني ـ الطائفي، وتوضح الخريطتان (رقم ١، ٢)، الوضع بالنسبة للاتحاد السوفيتي، والمراحل الزمنية التي دخلت فيها القوميات المختلفة في اطار الاتحاد السوفيتي، ولكن الامر ليس مقتصرا على الصين او الهند أو الاتحاد السوفيتي، فمثال لبنان ووضعه الطائفي معروف للجميع، ومثال إيران التي يعتبر أكثر من ثلث سكانها من الاقليات ولذلك فإن الاستقرار السياسي في اغلب هذا النوع من دول العالم مهدد في اي لحظة بخطر الحروب الاهلية الاثنية او الطائفية، (او القبلية كما في حالة افريقيا) وهذا يفسر بالطبع احجام ايران عن التدخل في قضية اذربيجان او عن استغلال فكرة توحيد اذربيجان لاضعاف او ارباك القيادة السوفيتية، لانها تخشى هي الاخرى من التعرض لمثل هذا النوع من مخاطر عدم الاستقرار والتمزق .

التفسير التاريخي للصراع القومي والوطني والديني

والسؤال الملح والعاجل هو لماذا تتفجر قضية القوميات الان في نهاية هذا القرن؟ وهل ستصبح هذه القضية القديمة مشكلة الساعة في وقت بدأت فيه الحدود بين الامم والقارات تنهار في ظل الحضارة الكونية الحالية، وللاجابة على ذلك نقول بان هناك عدة اسباب تدفع الى الابقاء على جذوة الصراع القومي والاثني والطائفي مشتعلة، ومن هذه الاسباب ما يلي:

أ ـ جزء من الاجابة يكمن في حقيقة ان كثيرا من هذه القوميات والجماعات الاثنية والطائفية قد توزعت في دول مختلفة خلافا لرغبتها كما هي حال المالدافيين والاذربيجانيين والتركمانيين وغيرهم، وفي حالات اخرى دخلت هذه الجماعات الاثنية في دول اغلبية السكان فيها من قومية واحدة كبيرة فتحولت هذه الجماعات الى اقليات كما هي الحال في الاتحاد السوفيتي والصين وايران التي يعتبر اكثر من ثلث سكانها من الاقليات كما ذكرنا، وما يقال بالنسبة للجماعات الاثنية ينطبق الى حد كبير على حالة الجماعات

القبلية في افريقيا، وهذا بدوره يشكل التفسير التاريخي للصراع القومي والاثني والطائفي .

ب ـ التقسيم غير العادل للموارد بين القوميات المختلفة، ففي بعض الاحيان تستأثر الاغلبية (الجماعة القومية المسيطرة) بالموارد من تجارة وصناعة ومراكز عليا وثروة، فيصبح التقسيم القومي والاثني والطائفي موازيا للتقسيم الطبقي، وتحتل الاقليات القومية الاثنية والطائفية المراكز السفلى من السلم الاجتماعي .

جـ ـ اما السبب الثالث فهو الانعزال حيث يكون التركيز على خصائص الجماعة وتفردها، فتعزل هذه الجماعات نفسها عن الجماعات الاثنية الاخرى المحيطة بها، وقد يشتد الانعزال فيمتنع افراد هذه الجماعات عن الاختلاط والتزاوج بافراد الجماعات الاخرى، وقد يصل الامر الى الانعزال الجغرافي فتتكون مناطق الغيتو ومناطق تركز قوميات واثنيات وطوائف معينة تمنع الجماعات الاخرى من الاقامة بينها، فتضعف علاقات الجوار والتكافل النابعة من التقارب المكاني .

د ـ والسبب الرابع يمكن ان يوصف بالسبب النفسي او المركزية الاثنية، وهو الخوف والتشكك من نوايا الجماعات الاخرى، مع الميل لتقييم ثقافات الاخرين حسب مواصفات ثقافة الجماعة الاثنية، او الطائفية، فنحن المتحضرون الخيرون والاخرون هم البرابرة الذين يضمرون الشر لنا . . نحن المتقدمون الاذكياء والاخرون الاغبياء الاقل ذكاء .

ان انعزال الجماعة اذا اختلط بالمركزية الاثنية يمكن ان يتحول الى احد الاسلحة الفتاكة التي قد تقود الى حروب اهلية مدمرة الان في لبنان وبين الاذربيجانيين والارمن، كذلك يغذي التوزيع غير العادل للموارد بين الاغلبية والاقليات روح الانفصال عن الجماعة القومية او مزيد من الانعزال عنها، ويمكن ان تهتدي روح الانفصال بالرغبة في توحيد الجماعات القومية والاثنية والطائفية التي جزأتها حدود الدولة ـ القومية ومزقتها كالمناداة باذربيجان الكبرى . . الخ . . ولكن وحتى يكون توحيد الجماعات القومية والاثنية والطائفية ممكنا لا بد من اعادة رسم

الحدود الدولية وهي مسألة شائكة قد تفتح الباب امام احتمال رهيب يخشاه الجميع، وهو احتمال قيام حروب اقليمية وربما حرب عالمية جديدة .

فمجرد القاء نظرة على خريطة اوروبا الشرقية الاثنية شكل رقم (١) يتضح بشكل جلي استحالة فتح هذا الباب الان. ومن هنا كان اصرار مؤتمر هلسنكي لسنة ١٩٧٥ على عدم فتح باب تعديل الحدود في اوروبا والتسليم بحدود اوروبا كما ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وايضا التأكيد في الدستور السوفيتي لعام ١٩٧٧ على نفس هذا المبدأ، ورفضه لاية تعديلات على حدود الجمهوريات السوفيتية .

القضية القومية والحل

وإذا كان هذا هو الحال في القضية القومية، وهو أمر يدعو للتأمل والتدبر، فان هذه القضية ليست مستعصية على الحل من الناحية النظرية. فهناك حل الامتصاص (والتمثيل) Assimilation، أو امتصاص الاقليات في الحضارة العامة للبلد، بحيث يكتسب افراد هذه الاقليات خصائص الجماعة المسيطرة كما حصل للمهاجرين الى الولايات المتحدة في نهاية القرن الماضي واوائل هذا القرن. فكان ان فقد هؤلاء خصائصهم القومية واكتسبوا خصائص وقيم الحضارة الانكلو ـ اميركية السائدة. ولكن هذا الحل كان ممكنا في ظروف الولايات المتحدة في تلك الفترة التاريخية. . ومما جعله ممكنا رغبة هؤلاء المهاجرين (بسبب الظروف القاهرة في بلدانهم) في تبني الحضارة المسيطرة طوعيا احيانا واضطراريا احيانا اخرى .

وهناك ايضا حل «وعاء التذويب Melting Pot»، اي ذوبان افراد الجماعات الاثنية المختلفة في بعضهم البعض لينتجوا حضارة جديدة بخصائص وقيم جديدة. وهذا هو الادعاء الذي قال اغلب المنظرين والساسة الاميركيين انه حاصل في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الاولى. وان كان هذا الحل يمثل حالة خاصة بالولايات المتحدة باعتبارها امة مكونة من مهاجرين .

والحل الاخر الذي يمكن ان يقبل عالميا هو التعددية الحضارية Cultural Pluralism التي يقصد بها ان اي امة من الامم يمكن ان تتعدد فيها

الجماعات القومية والاثنية والطائفية، ويكون هذا التعدد مقبولا وشرعيا مع المساواة التامة في الفرص بين جميع افراد الجماعة الوطنية. والظروف المواتية لتحقيق مثل هذا الحل تكون بحرية التعبير عن الرأي، وحرية المعتقد، مع توزيع عادل نسبيا للدخل القومي، بحيث لا تكون قضية الانتماء لجماعة قومية أو اثنية أو طائفية معينة الاساس في الحصول على امتيازات اقتصادية أو سياسية.

فهل هذا الحل الاخير أي التعددية الحضارية حل مثالي اكثر من اللازم أو طوباوي، ام انه ممكن التحقيق في اوضاع نهاية القرن؟ هذا السؤال ينتظر الاجابة الملحة والعاجلة لان اغلب دول العالم يمكن ان تتعرض لما يتعرض له الاتحاد السوفيتي الان. وخاصة دول العالم الثالث التي تسوء اوضاعها الاقتصادية يوما بعد يوم وتزداد الهوة التي تفصلها عن العالم المتقدم، حيث يمكن لهذه القضية القديمة ان تتحول بسهولة الى مشكلة الساعة في هذه الدول.

شكل رقم (١)

خمسة اقاليم تعاني من اضطرابات عرقية

١ بولندا :

لا يزال مئات الالاف من العرق الالماني يعيشون في اقليم سيلزيا الغني بالمعادن في جنوب غرب بولندا، وفي الاقاليم السابقة التابعة لبومرانيا وبروسيا الشرقية، حيث عاش الملايين قبل الحرب العالمية الثانية، حين كانت هذه الاراضي جزءا من المانيا. وقد منحت سيلزيا كجائزة لبولندا عام ١٩٤٥، كما طرد معظم الالمان من سكانها او هربوا الى الغرب. ويرفض السياسيون اليمينيون في المانيا الغربية التخلي عن مطالبهم في المنطقة.

٢ رومانيا:

يعيش معظم المليون وسبعة اعشار المليون من اصل هنغاري في رومانيا في اقليم ترانسيلفانيا في الجزء الشمالي الغربي من البلاد، والذي ظل جزءا من هنغاريا حتى عام ١٩١٨، ويتمتع بمستوى معيشي وتعليمي اعلى من اي جزء اخر في رومانيا. واثار اضطهادهم من جانب نظام شاوشيسكو احتجاجات غاضبة من بودابست، كما عزز المطالبة بعودة ترانسيلفانيا لهنغاريا.

٣ يوغسلافيا:

يؤلف الالبانيون ٩٠٪ من سكان اقليم كوسوفو بجنوب يوغسلافيا، الذي يمتد على الحدود مع البانيا. وقد تصاعد التوتر بين الالبانيين في كوسوفو وبين جمهورية صربيا المحيطة بالاقليم، حيث تعيش اكبر مجموعة قومية في يوغسلافيا وافواها، وذلك على مدى العقد الماضي. اذ يخشى الصرب ان يسعى البانيو كوسوفو لان يتوحدوا مع البانيا.

٤ بلغاريا:

خلفت خمسة قرون من الحكم التركي ١,٢ مليون شخص من اصل تركي في بلغاريا. وفي عهد الزعيم السابق تودور جيفكوف، اضطر هؤلاء لتبني اسماء بلغارية، كما تخلوا عن دينهم الاسلامي. وقد لغت الحكومة الاصلاحية الجديدة الاجراءات القمعية، غير ان القوميين المحليين، ربما بتحريض من شيوعيين متشددين، احتجوا على اعادة الحقوق الثقافية والدينية للاتراك.

٥ مولدافيا:

انشأ ستالين جمهورية مولدافيا السوفيتية عام ١٩٤٠، وذلك بضم بسارابيا، التي فصلها عن رومانيا، الى اراض من الاتحاد السوفيتي. ويبقى ثلثا السكان من الرومانيين، كما ان سقوط شاوشيسكو حرك الاهتمام على جانبي الحدود باحتمال عودة بسارابيا الى رومانيا.

الروس
الاستونيون
اللاتفيون
الليتوانيون
الاوكرانيون
الصرب
السوفنيون
الكرواتيون
السلوفينيون
المونتنغريون
الرومانيون
البلغار
الاتراك
المكدونيون
الالبانيون
الالمان
البولنديون
التشيك
السلاف
الهنغاريون

المصدر: التايم ٢٩/١/٩٠

شكل رقم (٢)

نقاط التفجر القومي في الاتحاد السوفيتي

ليتوانيا

من بين جمهوريات البلطيق الثلاث، قطعت ليتوانيا الشوط الابعد مدى في المطالبة بالاستقلال. فقد اعلن حزبها الشيوعي الانفصال عن رئاسة الحزب في موسكو، كما ان الضغط يتنامى لانفصال الجمهورية عن الاتحاد السوفيتي. واعترف غورباتشوف بان الانفصال ممكن اذا ما اظهر استفتاء انه يحظى بدعم واسع النطاق.

لاتـفيـا

هي الجمهورية الثانية التي تسمح بالاحزاب غير الشيوعية وتعتبرها مشروعة، كما ان ٧٥٪ من مندوبيها الى مؤتمر نواب الشعب السوفيتي» من اعضاء «الجبهة الشعبية». ويعلن برنامج الجبهة انها تعمل من اجل استقلال لتفيا. وفي نوفمبر الماضي. حضر ٦٠٠ الف شخص، اي حوالي نصف سكان هذه الجمهورية الاصليين، احتفالا اقيم في ريغا (العاصمة) دعا الى تقرير المصير.

استونيا

رغم ان دور الحزب الشيوعي القيادي لم يلغ بعد، تظهر الاستفتاءات ان مرشحي الجبهة الشعبية سيهزمون الشيوعيين بسهولة في انتخابات حرة. ويصف برنامج الجبهة استونيا بانها دولة محتلة ويطالب باستفتاء حول الاستقلال. وتخطط استونيا لان تكون لها عملتها الخاصة القابلة للتحويل بحلول عام ١٩٩١.

مولدافيا

ثلثا سكان هذه الجمهورية رومانيون، وذلك نتيجة لضم ستالين لبسارابيا عام ١٩٤٠، كما ان اللغة المولدافية مطابقة للرومانية تقريبا. وبموت شاوشيسكو، تجدد الاهتمام باحتمال عودة بسارابيا لرومانيا. وهناك وفد مولدافي عالي المستوى سيتوجه الى رومانيا للتحدث الى القيادة الجديدة.

جورجيا

في ابريل من العام الماضي، قتل ١٩ شخصا حين قامت قوات من الكي جي بي والجيش بقمع مظاهرة سلمية ضد الانتهاكات السوفيتية لسيادة جورجيا. وادى ذلك الى تصعيد مشاعر الكراهية للسوفيت التي كانت كامنة تحت السطح. ومن ذلك الوقت، اكتسبت المطالب الشعبية بالاستقلال زخما جديدا. وادت اضرابات الاسبوع الماضي الى وقف وسائل النقل في تبليسي (العاصمة).

اذربيجان

يتقاسم الاذربيجانيون الدين - حيث هم من المسلمين الشيعة - واللغة مع الايرانيين عبر حدودهم الجنوبية. وبعد ان استقلت هذه المنطقة لمدة قصيرة في اعقاب الثورة البلشفية، اعاد الجيش الاحمر فتحها عام ١٩٢٠. وعشية رأس السنة الجديدة حطم القوميون الحواجز الحدودية التي كانت قائمة في الجانب السوفيتي، مطالبين بحرية الاختلاط مع اقاربهم الايرانيين.

المصدر: مجلة التايم ٢٢ يناير ١٩٩٠

الفصل الثامن

مستقبل العلاقات بين الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية

يمكن ايجاز اسباب ازمة الاشتراكية كما يلي: اقتصاديا، احلال المراسيم البيروقراطية محل القوانين الموضوعية في تسيير الاقتصاد. وسياسيا، فرض نظم شمولية استبعدت الجماهير من السلطة والمشاركة. واجتماعيا، اهدار الربط بين عائد وانتاجية العمل الذي جسد اعتداء على الملكية العامة بالفساد والتسيب. وايديولوجيا، الجمود العقائدي وتحويل الماركسية الى نصوص دينية مقدسة تصادر حرية الفكر والبحث. وعلى هذا الاساس فان ازمة الاشتراكية الستالينية لم تكن مجرد ازمة دورية او بنيوية يمكن تجاوزها باستخدام ادوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية، ولم تكن نتاج اخطاء للقيادة يمكن تصحيحها بتنصيب قادة جدد او مجرد مظاهر سلبية مهما تكن فاضحة يمكن انكارها او عقبات عارضة يمكن تخطيها ومواصلة السير على ذات الطريق. انها «ازمة مصير» يتوقف تجاوزها على «اعادة البناء» و«تفكير جديد» .

ولقد مكنت ثورة «البريسترويكا» بتداعياتها في اوروبا الشرقية من اطلاق العنان لقوى شعبية تتجه ـ بالاساس ـ الى اشتراكية من طراز جديد. وهي اشتراكية تعني تغييرات جوهرية قد لا تبقي الكثير من ركائز الاشتراكية الستالينية، وان اختلفت درجات ومعدلات التغير في المكان والزمان. ويبدو لنا ان منطق التفكير

الجديد يقود «سياسيا» الى اضعاف وربما اسقاط اشكال الحكم الشمولية بما يسمح بالمشاركة السياسية الديمقراطية للجماهير في السلطة وذلك في اطار من التعددية السياسية والليبرالية الاشتراكية. ويعني هذا عمليا التوجه نحو التخلي عن مبدأ «المركزية الديمقراطية»، الذي مثل الاساس النظري «للمركزية البيروقراطية» في النظم الاشتراكية الشمولية.

واما اقتصاديا واجتماعيا فان الاشتراكية تتجه الى تقليص نطاق التخطيط المركزي وتصفية الادارة بالمراسيم مع توسيع دور آليات السوق في تخصيص الموارد وادارة المشروعات. كما يتزايد تنشيط الملكية الخاصة وتراجع وزن الملكية العامه، التي جرى تقديسها مهما ترتب عليها من ضعف الكفاءة وانخفاض الانتاجية وصودرت باسمها حتى الملكية الناتجة عن التراكم الانتاجي للعاملين. واما الدخول المتساوية او الثابتة او المضمونة فانها ستتراجع لصالح حوافز تفاوت الدخول حسب انتاجية العمل، دون اهدار الحد الادنى من اشباع الحاجات الانسانية الاساسية. اضف الى هذا، ان بلدان الاشتراكية الجديدة الجاري بناؤها تتجه بمعدلات متفاوتة وبدرجات مختلفة نحو الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي بما في ذلك بقبول شروط العضوية في نشاط المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية الخاضعة لادارة البلدان الرأسمالية الصناعية، مهما اتسمت البلدان الاخيرة بالمرونة في تفهم تباطؤ التحولات.

واخيرا، فان اخفاق محاولات تصفية الاديان وانفجار الصراعات القومية ومعارضة انتهاك حقوق الانسان بما في ذلك حق الهجرة والتنقل . . . الخ. ان هذا كله يفرض على الاشتراكية الجديدة القادرة وحدها على الحياة، ان تتخلى عن الكثير من «اوهام اكتوبر». ويرتبط بهذا القبول بالتعددية الفكرية والايديولوجية التي تمثل شرط ازدهار البحث العلمي، وبالذات في مجالات العلوم الاجتماعية، واطلاق حرية النشاطات الابداعية الفنية والادبية، والانفتاح على التيارات الثقافية في الغرب وفي العالم كله.

اشتراكية المستقبل

وفي تقديرنا ان «اشتراكية المستقبل» التي تتشكل قسماتها في اوروبا

الاشتراكية، بخطى متباطئة في الاتحاد السوفيتي وبخطى اكثر تسارعا في اوروبا الشرقية، نرجح ان تصبح نظاما يمكن الحراك منه الى الرأسمالية، وربما تقدم نموذجا يغري بالتحول اليه من الرأسمالية، وذلك على اساس الخيار الحر المتواصل للشعوب. اشتراكية تندمج في اقتصاد عالمي واحد تتمايز اقتصاداته الرأسمالية والاشتراكية باختلاف الاوزان النسبية للملكية العامة والملكية الخاصة. اشتراكية تختلف عن الرأسمالية من حيث طبيعة السلطة بالمصالح التي تعبر عنها الاحزاب السياسية المنتخبة للحكم عبر الاليات الديمقراطية، وتسمح للمعارضة بفرصة الوصول الى الحكم. اشتراكية تتقدم بفضل الحوافز الفردية للمشتغلين في المشروعات العامة كما هو الحال في المشروعات الخاصة، وتسعى الى الجمع بين اشباع الحاجات الاساسية للجماعة، واحترام الحقوق الانسانية للفرد.

وفي اقتصادات المستقبل، حيث «اشتراكية السوق» و«رأسمالية التخطيط»، فان اليات السوق تلعب دورا اساسيا في تخصيص الموارد والادارة على مستوى المشروعات، واما ادوات التخطيط فانها تركز على مراعاة التطور المتسارع والمتناسب والمتوازن على مستوى الاقتصاد الكلي. وهنا فان السوق يكفل المرونة والكفاءة والمبادرة والحافز في الاداء الاقتصادي، واما التخطيط فانه يستخدم السياسات الاقتصادية الكلية وادوات يتراجع فيها الالزام لصالح التوجيه والتشجيع، للحد من الاثار السلبية لاليات السوق وضمان تحقيق اهداف التطور والعدالة .

ومن المهم ان نؤكد هنا ان احتمالات اعادة بناء الاشتراكية على هذه الصورة لا تدفع نحوها مجرد العمليات الجارية في اوروبا الاشتراكية من اجل نقل القلب الرأسمالي الى الاقتصاد الاشتراكي، بقوة دفعه وربما قسوته. وانما دفعت اليها قبلا «اعادة بناء» الرأسمالية التقليدية في ضوء «تفكير جديد» اثرت عليه بدرجة كبيرة افكار الاشتراكية ذاتها. ونقصد هنا الاصلاحات الاجتماعية المهمة، والتدخل الواسع للدولة في الاقتصاد، واتساع نطاق التخطيط التأشيري في توجيه آليات السوق . . . الخ. اضف الى هذا، ان الحرية الفكرية في اوروبا الرأسمالية، وبالذات التطور الحر للافكار الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية الاوروبية، قد اتاحت تراثا فكريا مهما لتصور «اشتراكية السوق» و«الرأسمالية الشعبية» تتعايشان في عالم واحد.

«البيت الاوروبي المشترك»

ويبدو لنا «البيت الاوروبي المشترك» تطورا محتملا. اذ تتجه اوروبا الشرقية غربا متطلعة الى الديمقراطية والتكنولوجيا، وربما يتطلع البعض الى الرأسمالية نظاما، فضلا عن سعي الجميع الى التحرر من وصاية موسكو، تحركهم مشاعر قومية مشروعة او حتى «شوفينية». وفي ذات الوقت تتجه اوروبا الغربية الى الشرق سعيا الى توسيع سوق الاستثمار في بيئة تتوافر لها بنية اساسية انتاجية واجتماعية، متطورة وربما جاهزة، وبنية صناعية اقتصادية تحتاج الى كفاءة الادارة وتقدم التكنولوجيا ومصادر التمويل، اي الى ما يتوافر لدى الغرب، وقد نضيف سعيا ايضا من اوروبا الغربية للتحرر من وصاية واشنطن.

بيد انه لا بد من التشديد بان قبول القوتين العظميين باتمام مثل هذه التحولات في اوروبا، وبالذات القبول ببعث «الامة الالمانية الموحدة» زعيما بغير منافس في «البيت الاوروبي المشترك» لن يكون امرا سهلا من منظور اعتبارات التوازن العالمي.

ونرى الشرط الاول لهذا التطور في ضمان الاتحاد السوفيتي عدم المساس بالحد الادنى من امنه القومي ومصالحه الاستراتيجية، وخاصة بتحقيق تقدم جوهري في وقف سباق التسلح ونزع السلام. واما الشرط الثاني، فهو ضمان الولايات المتحدة بلوغ «التحولات الليبرالية» في اوروبا الاشتراكية مدى يستحيل الرجوع عنه بل ويتيح امكانية «العودة» الى الرأسمالية، فضلا عن الحفاظ على مصالحها ونفوذها في اوروبا.

واذا كانت «قمة مالطا» اعلانا باستعداد الولايات المتحدة لاتمام هذه «المقايضة»، فان تشجيع الاتحاد السوفيتي لسقوط الانظمة الشمولية في اوروبا الشرقية يجسد «استعدادا عمليا».

وفي تقديرنا ان القوى التي اطلقها غورباتشوف من عقالها، وادراك الغرب لحقائق القوى السوفيتية الاستراتيجية هو ضمان التقدم الصعب نحو اتمام هذه التحولات. ولعل مأثرة غورباتشوف الاساسية هي تفكيكية للنظم الشمولية

الشيوعية، وربما يضاف اليها اضعافه ـ وان على المدى البعيد ـ للقوى اليمينية العسكرية في الغرب. واما «ثورة التوقعات» التي فجرها غورباتشوف فانها تمثل سندا لا يستهان به للتوجه نحو عالم تعلوه قيم الحرية والعدل والسلام .

والواقع ان غورباتشوف قد صار رمزا، وان تخطته التطورات، للتغيير الثوري في اوروبا الاشتراكية. وهكذا، من دائرة مركزها الميدان الاحمر حيث قصر الكرملين، امتدت موجات تأثير ثورة البريسترويكا، فاعطت الضوء الاخضر للتطورات التي قادت الى سقوط حائط برلين ومعه اكثر النظم الشمولية مذهبية وقوة في المانيا الشرقية، ومكنت منظمة التضامن من تشكيل اول وزارة غير شيوعية في بولندا ودفعت بالحزب الشيوعي المجري الى حل نفسه، واطاحت بالرموز الاكثر محافظة وتشددا في بلغاريا، ودفعت بالتطورات في تشيكوسلوفاكيا الى اهداف تتخطى احلام «ربيع براغ» في اشتراكية انسانية، واخيرا، فقد شجعت على تقويض آخر حصون ادعياء الاشتراكية واوصيائها في رومانيا. اي باختصار، لقد سقط من توهموا الاستيلاء على السلطة «مرة والى الابد» وتقاسموها بعضهم غنيمة عائلية وارثا للابناء وربما الاحفاد.

وربما ما جرى في المانيا الشرقية هو تجسيد لاخطر تداعيات ثورة البريسترويكا، سواء من زاوية كشف ضرورة اعادة بناء الاشتراكية على اسس جديدة، او من منظور التعرف على المدى الذي يمكن ان تصل اليه التطورات الثورية في اوروبا الشرقية. ونكتفي هنا بالاشارة الى المغزى العميق للحركة الديمقراطية لشعب ربما نال من «الخبز» الكثير، لكنه حرم من ابسط حقوق «الحرية». وهو امر لا شك في دلالته المتعلقة باتجاه التطورات المستقبلية في اوروبا وفي النظام العالمي الجديد الجاري صنعه. من جهة، فان «نظاما جديدا من القيم» يفرض نفسه على جميع المجتمعات تعلوه قيمتا العدل والحرية، حيث اضحى مستحيلا بدرجات متعاظمة ان يتحقق استقرار او تقدم بغير احترام حقوق الانسان السياسية والاقتصادية وغيرها. ومن جهة ثانية، فان «التطلعات القومية» يستحيل قهرها، وهو ما تجسد في الدعوة الى «الوحدة الالمانية» رغم المحاذير. وهنا تكمن القوة الاهم التي قد تدفع بالثورة «من اسفل» الى مدى يتجاوز تقديرات «المخاطرة المحسوبة» التي اخذت بها فعليا قيادة «الثورة من اعلى» بزعامة غورباتشوف .

ولا تقتصر مثل هذه التداعيات على مجرد تخطي «الاشتراكية جديدة الطراز» التي يسعى نحوها غورباتشوف، وذلك بانتقال البعض الى «الرأسمالية المعاصرة» بما تملكه من بريق وتأثير في اوروبا الشرقية. فقد يجري التعدي على «حدود» الاتحاد السوفيتي ذاته، وخاصة بخروج اضعف حلقات الدولة السوفيتية، اي جمهوريات البلطيق التي تم الحاقها بمؤامرة سرية بين ستالين وهتلر. وهنا، في الحالة الاخيرة، فان رأس غورباتشوف ذاته قد يطير او يقدم على «سفك الدماء» كما لوح مهددا.

والواقع ان رأس غورباتشوف نفسه قد يطير اذا ما تأكد ان «المخاطرة المحسوبة» التي يتطلع اليها لم تثمر سوى «مغامرة خاسرة». وبوجه خاص، فان هذه المخاطرة تصبح مغامرة في حال الجواب بالايجاب عن تساؤت ثلاثة رئيسية:

الاول. ما هو احتمال تقويض «صلات المصلحة» بعد تصفية «علاقات الوصاية» بين الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية، بما في ذلك انهيار حلف وارسو وتفكك الكوميكون ؟

والثاني. ما هو احتمال عدم مراعاة «حرمة الشقق» التي يتطلع غورباتشوف الى سكانها مع «حلفائه» في اوروبا الشرقية، في البيت الاوروبي المشترك، وذلك تحت تأثير الاغراء بالتوسع وتخطى الحدود من قبل «الجيران» في اوروبا الغربية، وبالذات، اندفاع المانيا الغربية نحو التعجيل بتحقيق هدف توحيد المانيا ـ المشروع الصعب؟

والثالث. ما هو احتمال ان تسعى الولايات المتحدة الاميركية الى انتهاز فرصة اختلال «توازن القوى» في صالحها، من اجل اهدار «توازن المصالح» وانتهاك الحدود الدنيا للتوازن الاستراتيجي المنشود؟

احتمالات المستقبل

ان تحليل احتمالات واجابة تساؤلات المستقبل من منظور تطور العلاقات بين الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية، يتطلب:

اولا ، توصيف المعطيات المتاحة حول الاوضاع الراهنة وخاصة الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية.

وثانيا، تلخيص التحولات المنشودة في الاوضاع والعلاقات باوروبا الاشتراكية.

وثالثا، استشراف توقعات المستقبل وبالذات تحت تأثير موقف الولايات المتحدة واوروبا الغربية من التطورات الفعلية والتحولات المنشودة.

الأوضاع الراهنة

ان الركود الاقتصادي قد اظهر التحديات والتهديدات التي تواجه اوروبا الاشتراكية اذا ارتبط، من جهة بتعميق الفجوة التكنولوجية مقارنة بالتطور في البلدان الصناعية الرأسمالية. وهدد، من جهة ثانية، توازن القوى العالمية مع تصعيد ادارة ريغن للحرب الباردة الثانية ببرنامج حرب الكواكب وغيره. وهكذا فان مأزق التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد مثل الاتحاد السوفيتي اهم دوافع ثورة غورباتشوف لتسريع التنمية واعادة البناء. واما الاوضاع والمشكلات الاقتصادية في اوروبا الشرقية فقد مهدت بدورها للثورات الشعبية التي اندلعت، وتلقت تشجيع غورباتشوف بامل ان تدفع في نفس اتجاه اعادة البناء والتفكير الجديد، ولكن ايضا ظروف دولية جديدة لا تسمح بسهولة باعادة التاريخ الى زمن قمع انتفاضة المجر وربيع براغ .

والواقع ان المؤشرات السوفيتية والدولية الاحصائية المتاحة تكشف ليس فقط الاسباب الاقتصادية لما يجري في اوروبا الاشتراكية وانما تكشف ايضا التحولات المنشودة وتعين الى مدى بعيد حدود التغيرات المتوقعة .

ونلاحظ هنا، ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في اوروبا الاشتراكية قد هبط من حوالي ٢,٥٪ بين عامي ١٩٧١ و١٩٨٠ الى ٣,٣٪ بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٥ . وارتبط بانخفاض حجم الاستثمار، حيث تراجع في عام ١٩٨٥ بالمقارنة مع عام ١٩٨٠ بنحو ١٦٪ في المجر و١٢٪ في بولندا، و٦٪ في تشيكوسلوفاكيا و٥٪ في المانيا الشرقية. كما نلاحظ ان انخفاض معدلات النمو والاستثمار في البلدان

الرأسمالية الصناعية كان اقل حدة، والاهم ـ كما سنوضح ادناه ـ فانه يجري عند مستوى اعلى من التطور والتقدم، او عند قدرات انتاجية اعلى ومستويات للانتاجية ارفع .

وربما يبدو اكثر دلالة في كشف طبيعة المأزق الاقتصادي لاوروبا الشرقية ان نشير الى عدد من مؤشرات تطور الانتاج والانتاجية في القطاع الصناعي، بالمقارنة مع اوروبا الغربية . وهكذا، وفقا للبيانات السوفيتية التي تتيح احصاءات للمقارنة لا تتوفر في المصادر الدولية المتاحة، والتي تتسم بدرجة اعلى من المصداقية اذا ما ابرزت لنا مدى وعمق المأزق الذي نعرض جوهره.

ويشار هنا الى الارتفاع النسبي لحصة بلدان اوروبا الاشتراكية في الانتاج الصناعي العالمي والتي تبلغ نحو الثلث، والى حصة هذه البلدان التي تبلغ حوالي ٣٧٪ من انتاج الالات والمعدات وما يماثلها، و٣٢٪ من السلع الكيماوية . وبالمقارنة مع الجماعة الاقتصادية الاوروبية فان انتاج الحديد والصلب في بلدان الكوميكون يزيد بنحو ٨٠٪ والخامات المعدنية ١٦٠٪ والمنسوجات القطنية ٢٢٠٪ . . . الخ .

الا ان نمط التنمية الافقية الذي اعتمد على استثمارات ضخمة، وارتبط باهدار واسع للموارد، استند الى انتاج واستخدام الات ومعدات تختلف كثيرا وفي نسبتها الساحقة عن مثيلتها بالغرب . . الخ . ان هذا كله، قد انعكس، الى جانب عوامل اخرى ابرزها جمود الادارة وضعف الحوافز، في انخفاض مستويات انتاجية العمل في اوروبا الاشتراكية بالمقارنة مع البلدان الرأسمالية الصناعية .

وهكذا، وبالاستناد الى المصادر السوفيتية ذاتها، فان انتاجية العمل قد زادت بنحو ٣,٨٪ سنويا في بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي ـ الكوميكون ـ مقابل ٦,٥٪ في السوق الاوروبية المشتركة بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات . ولعل الاكثر دلالة هو التحليل المقارن لمستويات انتاجية العمل في كل من التجمعين وبالمقارنة مع اعلى مستويات الانتاجية المحققة في الدول الرأسمالية الصناعية .

وهكذا، فان الانتاجية في بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي لم تتعد ثلث

مستواها في الجماعة الاقتصادية الاوروبية - اي في السوق المشتركة - في عام ١٩٨٧ ، وكانت اشد انخفاضا بالمقارنة مع الولايات المتحدة الاميركية، وربما من المثير ان نلاحظ هنا ان انتاجية العمل في الزراعة في الولايات المتحدة الاميركية بلغت في ذات العام ثلاث عشرة مرة مستواها في بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي (الكوميكون) .

ولقد انعكس هذا بشكل واضح على دور بلدان اوروبا الاشتراكية في التجارة الدولية، فضلا عن ارتباطه بتفاقم العديد من المشكلات الاقتصادية. ونكتفي هنا بالاشارة الى ان حصة جميع البلدان الاشتراكية في التجارة الدولية لم تتعد ١٠٪ في عام ١٩٨٧ ، وحقق ميزانها التجاري السلعي نموا سلبيا في ذات الفترة. وازاء ضعف القدرة التنافسية للصادرات الصناعية السوفيتية، رغم اثر الانتاج المتجه للسوق الداخلية اساسا في استراتيجية التصنيع ، والتحولات الليبرالية نحو الغرب في العالم الثالث والتمييز ضد هذه الصادرات في الغرب، فان هذه الصادرات تكونت اساسا من المواد الاولية والنفط (٦٦,٢٪ من الصادرات السوفيتية في عام ١٩٨٥) واتجهت اساسا الى البلدان الاشتراكية (٦١,١٪ من ذات الصادرات في العام نفسه) .

ولقد ظهرت الاثار السلبية لضعف الاداء الاقتصادي المحلي والعالمي بوجه خاص في تفاقم الازمة الاقتصادية في بولندا التي حققت اكثر المعدلات انخفاضا في نمو الدخل القومي وانتاجية العمل والاستثمار والتبادل التجاري الخارجي، واعلى مستويات التضخم والمديونية، وذلك بالمقارنة مع غيرها من بلدان اوروبا الاشتراكية.

ولقد ساهم هذا بغير شك في سبق انفجار ازمة الاشتراكية في بولندا بالمقارنة مع الاتحاد السوفيتي وغيره من البلدان المذكورة .

ولا شك ان الدوافع القومية والدينية، والنزاعات الاقتصادية الليبرالية، وفساد النخبة البيروقراطية الحاكمة . . الخ كان وراء ما حدث في بولندا. الا ان تراجع وزن العامل الاقتصادي يبدو اشد سفورا في حالة المانيا الشرقية، ونقصد بالذات التطلعات الى الديمقراطية السياسية والوحدة والالمانية. وربما يتلخص

البرهان على هذا الاستنتاج بمقارنة عدد من مؤشرات التصنيع في كل من المانيا الشرقية والمانيا الغربية .

وهكذا، فان المانيا الشرقية حققت بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٥ معدلات اعلى للنمو في فروع انتاج المعادن والمنسوجات والملابس والاحذية والمصنوعات الجلدية والصناعات الغذائية، فضلا عن انتاج الكهرباء والطاقة. بيد ان الاهم هو تفوقها في معدلات تنمية عدد من الفروع الصناعية القيادية، حيث بلغ معدل انتاج الالات والمعدات وما يماثلها حوالي ٧,٨٪ مقابل ٦,٣٪ والمنتجات الكيماوية ٥,٥٪ مقابل ٣,٣٪ بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٥ في المانيا الشرقية بالمقارنة مع المانيا الغربية .

وتشير الى نفس التفوق الالماني الشرقي بالمقارنة مع المانيا الغربية فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من اغلب منتجات الصناعة الخفيفة والثقيلة. بل ان انتاجية العمل قد نمت بمعدل اعلى في الصناعة الالمانية الشرقية في ذات الفترة .

مستقبل حلف وارسو

وفي علاقات اوروبا الاشتراكية يبرز حلف وارسو الذي جسد رؤية موسكو منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية الى اوروبا الشرقية باعتبارها ليس فقط مجالا حيويا مارست فيه التوسع الفعلي، وانما ايضا «خط دفاع اول» عن الحدود السوفيتية. ذلك ان هذا «التوسع» قد انطلق من تسويات ما بعد الحرب مع الحلفاء الغربيين التي اقرت من منظور الامن الاوروبي والغربي حق الاتحاد السوفيتي في وجود «حكومات صديقة» في اوروبا الشرقية ضمانا لامنه .

بيد ان اصطناع احزاب شيوعية واقامة أنظمة لا تستند الا الى «الردع الاحمر السوفيتي»، قد حولا التقدم العسكري السوفيتي لتحرير اوروبا الشرقية من «النازية والفاشية» الى واقع احتلال عسكري فعلي، تدخل بالعنف اكثر من مرة لتأمين بقاء الانظمة المصطنعة. وقد ساهم هذا في اشتعال الحرب الباردة الاولى، التي شهدت اقامة حلف الاطلنطي الذي استهدف حصار الشيوعية، واعقبته اقامة حلف وارسو. وبذلك فان قيام الحلفين، وتصاعد المواجهة في اوروبا، واقامة اقتصادات «اشتراكية» في اوروبا الشرقية، وتعاظم العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفيتي

مع بلدان اوروبا الشرقية وبالذات مع قيام مجلس التعاضد الاقتصادي . . . الخ ، هذا كله كرس واقع تقسيم اوروبا .

ولقد شهدت ولاية غورباتشوف تمديد اجل «معاهدة وارسو»، بيد ان امرين مهمين ينبغي ان نشير اليهما بصدد مستقبل هذا الحلف. الاول، ان غورباتشوف يدفع في اطار تفكيره الجديد نحو وضع دولي يسمح بامكان تصفية البعد العسكري ـ على الاقل ـ لهذا الحلف مع غيره من الاحلاف العسكرية، وبالذات حلف الاطلنطي . والثاني، ان غورباتشوف لم يسمح بتدخل القوات السوفيتية، تحت راية الحلف كما حدث من قبل، لقمع الانتفاضات والثورات ضد الانظمة التي اصطنعها من قبل. ولم يكن في هذا مدفوعا فقط الى تأكيد مصداقية تفكيره السياسي الجديد، وانما رغبة ايضا في تصفية معارضة الكثير من هذه الانظمة للتحولات التي يقود اليها، حفاظا على السلطة والامتيازات. ورغم دعوة الغرب له للتدخل من اجل حسم الصراع ضد شاوشيسكو، فقد امتنع حفاظا على مصداقيته في التسليم «باستقلال» اوروبا الشرقية في خياراتها الداخلية .

بيد ان الاهم، هو رهان غورباتشوف على ان مصالح الغرب تتفق مع استقرار اوروبا الشرقية، بما في ذلك القبول بالتدخل عند الضرورة، فضلا عن الرهان الاسبق لغورباتشوف بأن «صلات المصلحة»، وخاصة الاقتصادية، سوف تبقي على «انظمة صديقة» في اوروبا الشرقية. ونلاحظ هنا قبول «الانظمة الجديدة» لواقع «العضوية» في حلف وارسو طالما انه لن يكون مظلة للتدخل السوفيتي في شؤونها الداخلية، وادراكا ايضا للدور السوفيتي في استقرار وامن اوروبا، وخاصة شرقها، وربما ايضا لان المخاوف من بعث «العسكرية الالمانية» تتجدد في الذاكرة مع تصاعد الدعوة الى «الوحدة الالمانية» .

التكامل الاقتصادي

وربما من المفيد هنا، دون تفصيل في سرد التشابك الاقتصادي بين اقتصادات اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، ان نشير الى مدى اتساع العلاقات التجارية المتبادلة. وهكذا، على سبيل المثال، فان بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي استحوذت على نحو ٥٥,٠٪ من التبادل التجاري الدولي للاتحاد السوفيتي في عام

١٩٨٥ . وفي عام ١٩٨٧ فان صادرات وواردات المجر في تجارتها مع الاتحاد السوفيتي فاقت مقابلها مع جميع بلدان الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، والامر نفسه بالنسبة لبولندا ورومانيا .

وفي اطار هذه العلاقات الاقتصادية والانتاجية الواسعة، فان صلات المصلحة الاقتصادية في استمرار العلاقات السياسية بين الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية تبدو واضحة . اضف الى هذا، ان الوزن المسيطر للقطاع العام، في اوروبا الشرقية، والذي يحول العديد من العقبات الاقتصادية والاجتماعية دون تصفية او حتى اضعافه بشدة، وسوف يحد من تأثير التحولات الليبرالية الاقتصادية من زاوية اعادة بناء اقتصادات اوروبا الشرقية على صورة الغرب، حجم الاعباء الاقتصادية التي لا يستطيع، وربما لا يريد الاخير ان يتحملها ازاء المشكلات الاقتصادية المتفاقمة في العديد من بلدان الاشتراكية الاوروبية .

واما الاتحاد السوفيتي . كما يقول غورباتشوف في كتابه «البريسترويكا»، فانه يتطلع الى التعجيل بعملية «التكامل الاقتصادي» في اطار مجلس التعاضد الاقتصادي، بما في ذلك التعجيل المشترك بالتقدم العلمي والتكنولوجي، بيد ان الجديد المهم هنا، هو اضعاف اثر هذه العلاقات المتبادلة، مع التدفق المتوقع لمزيد من الاستثمارات والمساعدات الغربية، ومع الانضمام المتزايد المتوقع في عضوية صندوق النقد اللدولي وغيره من المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية، ومع تزايد «الانفتاح» التجاري والمالي الاستثماري نحو السوق الرأسمالي بوجه عام . والاهم، هو اتجاه الاتحاد السوفيتي، وتوجه الانظمة الجديدة في اوروبا الشرقية، نحو تأكيد الاستقلال الحقيقي ـ وليس الاستقلال الدعائي الذي قوضته ثورة البريسترويكا وتداعياتها ومقوماتها ـ لكل بلد في اوروبا الشرقية .

واما بصدد موقف الغرب من هذه التحولات، فاننا نكتفي بالاشارة الى امرين .

الاول . ان قمة مالطا تشير الى ان الولايات المتحدة، قد عكست الخلاف في الادارة الاميركية حول الموقف من «ثورة غورباتشوف» . ولقد دفع الى هذا الاعلان بالاستعداد لدعم غورباتشوف، ما قدمه الاخير من تنازلات فعلية في مفاوضات نزع

السلاح، واحجامه عن وقف ثورة التحولات الامبريالية في اوروبا الشرقية، والانسحاب السوفيتي ـ وان المنظم بهدف تقليل الخسائر ـ من البؤر الساخنة في العالم الثالث، وأخيراً، مساندة لغورباتشوف في مواجهة المعارضة الداخلية ضد ثورة «البريسترويكا» وضد منطق «التفكير الجديد».

بيد ان الدعم الاهم للولايات المتحدة، بازالة كل القيود على التجارة المتبادلة، والتقدم في مفاوضات نزع السلاح والحد من سباق التسلح، يمثل الدعم الحقيقي لثورة غورباتشوف. وتبدو لنا الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة، وخاصة العجز التجاري والمديونية الخارجية وعجز الموازنة، فضلا عن الاخطار التي تهدد القوة الصناعية ـ التكنولوجية الاميركية نتيجة تراجع التصنيع، وضرورة توسيع الانفاق الحكومي على التعليم وعلى الاسكان ومحاربة الادمان وغير ذلك من اوجه الانفاق الاجتماعي . . . . الخ. ان هذا كله يطرح بالحاح ضرورة تقليص الانفاق العسكري، وتحويل التصنيع العسكري جزئيا الى التصنيع المدني، ويدفع مع غيره من العوامل نحو الاستجابة لمنطق «توازن المصالح» طالما ان ميزان مراعاة المصالح سوف يميل موضوعيا لصالح الغرب ازاء التفوق الملموس لما يحوزه من عناصر القوة الشاملة.

والثاني ان اقتراب اتمام الوحدة الاوروبية الغربية يدفع في تقديرنا في ذات الاتجاه المساند للتطورات في اوروبا الاشتراكية، من جهة تتطلع اوروبا الغربية الى توسيع سوق الاستثمار والسلع في اوروبا الشرقية من اجل تعظيم القوة الاوروبية، بما يساعدها على مواجهة التحدي الاميركي والتحدي الياباني في مجال المنافسة الاقتصادية العالمية. ومن جهة ثانية، لان القوة الاوروبية الغربية تدفع بدورها الولايات المتحدة الى مزيد من الالتفات الى مشاكل نموها الداخلي، واخطار المنافسة المتعاظمة من اوروبا الغربية الموحدة التي تفوق اقتصاديات القوة الاميركية. وتبدو السوق السوفيتية فرصة واسعة امام الولايات المتحدة الاميركية لمواجهة خطر «اغلاق جزئي» للسوق الاوروبية الغربية امام الاستثمار والسلع الاميركية.

وباختصار، فان توقعات المستقبل تشير الى قبول «بتوازن المصالح» بين الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية، بين القوتين العظميين، بين الغرب والشرق. لكن هذا التوازن لن يكون «عادلا»، ذلك ان ميزان القوى ـ العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والمالية . . الخ ـ يميل في اتجاه سينال فيه الغرب حصة اكبر. وهو ثمن لا بد وان يدفعه الاتحاد السوفيتي لزمن غير قصير .

وباختصار فالمتوقع ان القبول بفكرة توازن المصالح سوف يحل تدريجيا محل التحالفات والصراعات الايديولوجية. في هذا الاطار نميل الى تغليب الرأي القائل بأن هناك من المصالح المشتركة بين الاتحاد السوفيتي ومعظم دول اوروبا الشرقية ما يدفعها الى المحافظة على علاقات سياسية ـ بل وتحالفية ـ جيدة. فالى جانب العلاقات والروابط الاقتصادية التي اشرنا اليها، لا يخفى ـ على الغرب والشرق على حد سواء ـ اهمية المحافظة على استقرار اوروبا. ففي استقرار اوروبا سلام العالم. وهناك حساسيات تاريخية وحقيقية لدى كثير من شعوب اوروبا الشرقية تجاه المانيا. وهناك اقليات عديدة متناثرة في دول اوروبا الشرقية، تحن للانضمام لاغلبيات في دول اخرى. واذا ترك هذا الحنين لتفاعلاته الطبيعية، اشتعلت الحروب القومية بين عديد من دول شرق القارة. وهناك مشاعر سلافية في اغلب اوروبا الشرقية ترتاح للميل نحو الشرق. وهناك اشياء اخرى كثيرة ولكن تتفوق عليها جميعا في الاهمية حقيقة ان الاتحاد السوفيتي سوف يحتفظ ـ في الاجل المنظور على الاقل ـ على مكانته كقوة عظمى لها حق الاطمئنان الى سلامة ونوايا وصداقة جيرانها .

شكل رقم (١)

نتائج التطبيق الستاليني في اوروبا الشرقية
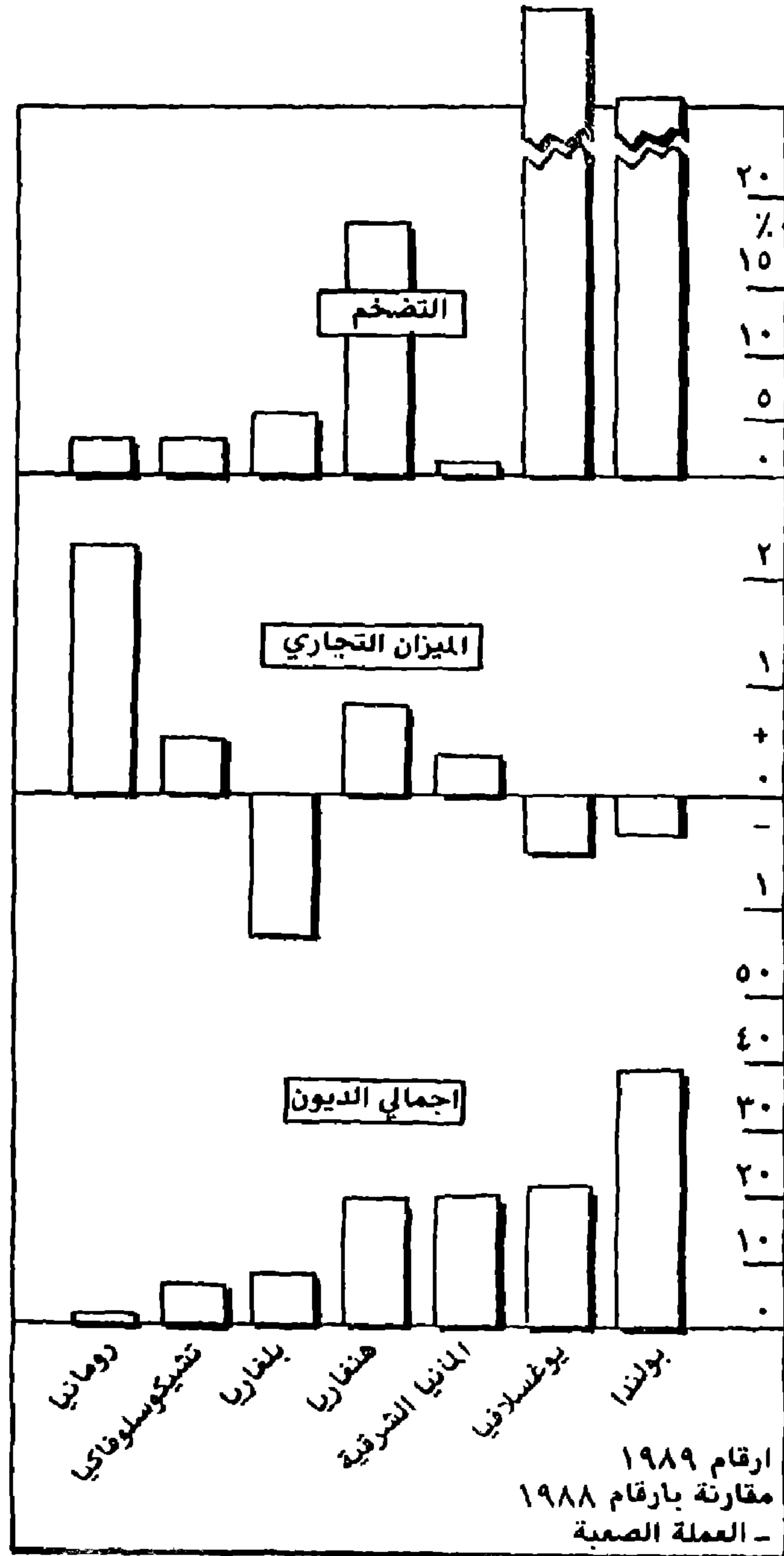
المصدر: Economist Jan. 13,1989

شكل رقم (٢)
الانتخابات المقبلة في اوروبا الشرقية

بلغاريا

موعد الانتخابات: يونيو المقبل

الناحية السياسية: لا تزال بطيئة. فرغم ان الحزب الشيوعي بزعامة بيتار ملادينوف وعد بالاصلاحات وباجراء انتخابات حرة منذ الخريف الماضي، لم يعقد اجتماعه الاول غير الرسمي مع المعارضة الا قبل اسبوعين. وقد الغى الدور القيادي للحزب الشيوعي رسميا، ولكن مجموعات المعارضة رديئة التنظيم.

الناحية الاقتصادية: مرة اخرى، وعد النظام باصلاحات في هذا المجال، غير ان القليل جدا منها نفذ. وهناك نقص في المواد الغذائية، وقد يزداد هذا النقص سوءا وتبقى الانتاجية متدنية. ومع ذلك، لا يبدو هناك ازمة في الافق.

تشيكوسلوفاكيا
موعد الانتخابات: يونيو المقبل

«اسوأ ما في الامر اننا نعيش في جو ذي معنويات محطمة».

الناحية السياسية: لكون البلاد حصلت على رئيس جمهورية غير شيوعي، وعلى حكومة تهيمن عليها المعارضة، في غضون ستة اسابيع فقط، فانها احتلت واجهة صفوف الاصلاح السياسي في اوروبا الشرقية وفي الوقت الحاضر لا تزال حركة المعارضة المعروفة باسم «المنتدى المدني» متحدة بشكل قوي وصلب، ومع خبرتها الديمقراطية واستعدادها للنضال من اجلها، فان المرجح ان تظل براغ تتقدم بثبات .

الناحية الاقتصادية: نظرا لتدني دينها (الخارجي)، وبفضل قاعدتها الصناعية الصلبة، رغم انها عتيقة، فان الفرصة مواتية لهذه الدولة للتحول بنجاح لنظام السوق الحر. كذلك فان تخفيض قيمة «الكراون» ورغبة الحكومة في الخروج من «الكوميكون»، يشيران الى نزعة قوية للاصلاح .

هنغاريا
موعد الانتخابات: ٢٥ مارس المقبل

الناحية السياسية: رغم ان هنغاريا سبقت انظمة اوروبا الشرقية الاخرى في التحرر، الا ان بعض اصلاحاتها تجاوزتها دول اخرى خلال الشهرين الماضيين. والحزب الشيوعي، الذي اصبح اسمه الان «الحزب الاشتراكي الهنغاري»، سيدير الحكم الى ان تعقد الانتخابات العامة. ومع ذلك تشير كثرة الاحزاب الجديدة الى ان البلاد مقبلة على مساومات سياسية صعبة.

الناحية الاقتصادية: دار جدل حول برنامج اصلاح شبيه ببرنامج بولندا - رغم انه اقل الما منه - غير ان هذا البرنامج لن يصبح قانونا الا بعد الانتخابات على الاقل. وكما هو معروف فان هنغاريا جربت اجراءات الرأسمالية على مدى السنوات الخمس الماضية، غير انها بسبب دينها الذي يعتبر اكثر دين في المنطقة، اذا ما اخذنا عدد السكان بعين الاعتبار، ستضطر الى شد الحزام كثيرا.

المانيا الشرقية
موعد الانتخابات: ٦ مايو المقبل

«يمكن للمرء ان يفقد ثقة الناس فيه خلال دقائق قليلة، غير ان كسب هذه الثقة يحتاج احيانا الى سنوات».

الناحية السياسية: يحاول الحزب الشيوعي وحكومة تصريف الاعمال التي يرأسها هانز مورودوف البقاء في السلطة، غير ان تشكيل «تحالف الانتخابات - ٩٠» قبل اسبوعين، والذي يتألف من ستة احزاب تشكلت حديثا، قد يمنعهما من ذلك. ومع ذلك، فان معظم المجموعات سيئة التنظيم، وما لم يبرز تكتل معارضة قوي، فقد تتمخض الانتخابات عن مأزق خطير.

الناحية الاقتصادية: بالرغم من التخطيط المركزي الصارم وفقدان العمال المهرة، تتمتع البلاد بافضل قاعدة صناعية في الكتلة الشرقية، وذلك بالدرجة الاولى بفضل المعونة التي تتلقاها البلاد من المانيا الغربية. واما الاصلاحات الضرورية للاقتصاد والبنية التحتية المتداعية فلا بد من الانتظار الى ما بعد الانتخابات للشروع فيها.

رومانيا
موعد الانتخابات: ابريل المقبل

الناحية السياسية: لاتزال الناحية السياسية مشوشة. فجبهة الانقاذ الوطني تخطط لطرح قائمة من المرشحين، غير ان الاحزاب الاخرى تواجه صعوبات شديدة في تنظيم نفسها، او حتى في التواصل مع السكان. ويقول منتقدو جبهة الانقاذ الوطني ان تحديد شهر ابريل موعدا لاجراء الانتخابات لا يتيح وقتا كافيا لحملة انتخابية، كما ان اللجنة الحاكمة تضم الكثيرين من الشيوعيين.

الناحية الاقتصادية: وصلت الناحية الاقتصادية الى الحضيض. والارقام المتوفرة قليلة، ولكن مستوى المعيشة دون نظيره في اي دولة اوروبية شرقية اخرى بكثير. وبملء الرفوف بالبضائع التي كان شاشيسكو يستهدف تخصيصها للتصدير، تأمل بوخارست بارضاء انصار الثورة، موقتا على الاقل.

بولندا
الانتخابات جرت في ٤ يونيو ١٩٨٩

الناحية السياسية: لبولندا ارسخ كيان سياسي في اوروبا الشرقية، نظرا لانها اجرت انتخاباتها العامة سلفا وشكلت حكومة تضم الشيوعيين، ونقابة التضامن، الى جانب احزاب صغيرة اخرى. وبتولي رئيس الوزراء تاديوش مازوفيتسكي قيادة الدولة، تبدو هذه الدولة وكأنها اقامت توازنا سياسيا مستقرا.

الناحية الاقتصادية: كذلك، فان هذه الدولة سباقة في تطبيق الاصلاحات، غير انها تواجه متاعب تفوق المتاعب التي تواجهها سائر دول اوروبا الشرقية باستثناء رومانيا. وهناك خطة شاملة لادخال الرأسمالية بدأ تنفيذها قبل اسبوعين صاحبها تقليص الدعم وتحديد قابلية «الزلوفي» للصرف. غير ان ٣٩ مليارا من الدين الاجنبي، وتدني الانتاج، وبلوغ التضخم نسبة ٦٠٠٪، تظل مشاكل البلاد الاكثر تهديدا.

المصدر: Time Jan. 15,1990

الفصل التاسع

رأيان غربيان حول تطور الأحداث في اوروبا الشرقية

مقدمة

أكدت شخصيتان غربيتان كبيرتان هما روبرت نيومان وروبرت هنتر، على ان «البريسترويكا» مغامرة استراتيجية ضخمة، وأشارا الى عدم امكانية وقوع انقلابات عسكرية في الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقية لوقف نهج الرئيس السوفيتي، وذلك نظراً لتضاؤل نفوذ المؤسسة العسكرية في هذه الدول، ورفض شعوبها لمثل هذا الاسلوب في التغير الذي ظهر واضحا خلال احداث رومانيا. وحول سعي الاتحاد السوفيتي لتأكيد انتمائه للغرب اوضحا ان ذلك لن يعني ان انتهاء الولايات المتحدة للنظام الاوروبي اقل شرعية، وسيبقى الوجود الاميركي في اوروبا ضروريا بسبب قضية الوحدة الالمانية والاحتمالات التي تشير الى ان تحققها امر حتمي في المدى البعيد. وقالا ان محاولة غورباتشوف للعثور على شكل مختلف وبعيد عن الاشتراكية لن تنجح وان فشل التخطيط الاقتصادي المركزي لا بد سيقود الى البحث عن شكل من اشكال الانظمة المختلطة. واكدا ان تعدد القوميات داخل الاتحاد السوفيتي هو بمثابة التحدي الاكبر لنهج «اعادة البناء». واشارا الى ان على دول العالم الثالث ان تبحث لنفسها عن دور مستقل، وان لا تحلم بمشروع مارشال جديد يحل مشاكلها الاقتصادية المعقدة .

مقابلة مع روبرت نيومان

● إلى اين يتجه الاتحاد السوفيتي في سياسته الخارجية وخاصة في ضوء تقليص نفوذه في اوروبا الشرقية، وتراجعاته المماثلة في العالم الثالث، وكيف ستتعامل واشنطن مع هذه المتغيرات؟

ـ قبل بضعة اسابيع شاركت في اجتماعات دامت بضعة ايام مع عدد من الخبراء السوفيت، كان اخرها اجتماع مشترك انعقد في وزارة الخارجية الاميركية، وما اقوله هنا يعبر عن انطباعاتي الشخصية. هناك تغير في السياسة السوفيتية تجاه الشرق الاوسط. في اكثر من مجال. الاتحاد السوفيتي ادرك منذ بداية عهد غورباتشوف، ان التزامه بالقوى المتطرفة لا يخدم مصالحه. وهذا جعل تأثيره في السنوات الاخيرة على عملية السلام ايجابيا، وخاصة في علاقاته مع منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا. خذ على سبيل المثال التصريحات القوية التي ادلى بها السفير السوفيتي في دمشق الكسندر زوتوف. أنا اعرف زوتوف معرفة كبيرة، وانا واثق بانه لم يتحدث بمبادرة شخصية منه فقط، وزوتوف له نفوذ في الخارجية السوفيتية، وكانت تصريحاته تحذيرا واضحا لسوريا بان موسكو لا تدعم خططها تجاه اسرائيل.

السفير روبرت نيومان

● مدير قسم دراسات الشرق الاوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن.
● سفير سابق للولايات المتحدة الاميركية في المغرب، افغانستان، والمملكة العربية السعودية.
● استاذ بالعلوم السياسية، ومدير مؤسسة الدراسات الدولية والخارجية بجامعة كاليفورنيا ـ لوس انجلوس سبقا.
● له عدة مؤلفات عن الانظمة الحكومية في اوروبا الغربية، ودراسات ومقالات عن العلاقات الاميركية العربية والسياسة السوفيتية في الشرق الاوسط.
● يقوم السفير نيومان دوريا بالمشاركة في محادثات الخبراء التي تعقد كل سنتين بين عدد من الخبراء السوفيت والاميركيين.
● عمل كمستشار للرئيس الاميركي جورج بوش للشؤون الخارجية خلال حملته الانتخابية.

ويعتقد ايضا ان الاتحاد السوفيتي قام بطريقة هادئة بدور مفيد في تعديل السياسة العراقية الخارجية الى حد ما. والسوفيت يستغلون الى حد ما الغياب الاميركي في ايران لتحسين مركزهم. ومع انهم يذكرون اهمية ايران الاستراتيجية والاقتصادية، الا انهم قلقون جدا من امكانية وصول التشدد الاسلامي عبر الحدود الى الجمهوريات الاسلامية السوفيتية التي تضم شعوبا اسلامية كبيرة. وانا خلافا لما يقوله بعض زملائي، لا يعتقد ان الاتحاد السوفيتي يلعب الورقة الايرانية على حساب العرب، بل انه يحاول بناء علاقات طبيعية مع جميع دول المنطقة. ويعتقد ان التغييرات التي انجزها غورباتشوف تسهل على الدول العربية المحافظة اقامة علاقات طبيعية مع الاتحاد السوفيتي، ونحن نرى الان هذه البدايات. ومع انه لا يوجد علاقات رسمية بين الاتحاد السوفيتي والسعودية، الا انه يوجد دبلوماسية نشيطة جدا بين الطرفين تتخطى مجرد قيام اتصالات ثنائية، بل هناك تعاون دبلوماسي مهم يخدم مصلحة الطرفين.

المهمـة الصعبـة

● فلنعد الى اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، هل ترى امكانية حدوث انقلابات عسكرية لوقف عملية التغيير؟

ـ لقد شهدنا مؤخرا سقوط نظام نيكولاي شاوشيسكو في ثورة شعبية في رومانيا، ويعتقد ان ما حدث في رومانيا هو تحذير للقوى المعارضة للتغيير، وهي انه حتى عندما تلجأ السلطة الى استخدام القوة بشكل وحشي كما فعل شاوشيسكو، فان الانتصار غير مضمون. النظام في الصين نجح في ذلك في الصيف الماضي، ولكن للصين وضع خاص، فهي بعيدة ومعزولة، وهي عالم بحد ذاته، ومع ذلك لا يعتقد ان الصين تستطيع مقاومة التغيير لوقت طويل.

ما حدث في رومانيا سوف يؤثر سلبا على تلك القوى التي تعارض غورباتشوف وتدعي ان الامور لم تعد خاضعة للسلطة في البلاد وان تدخل الجيش اصبح مطلوبا، هذا لم يعد عمليا ونحن نرى الان الجنود والضباط في القوات

السوفيتية يترشحون لمناصب ضد بعضهم البعض في جو اكثر ديمقراطية. ولذلك يعتقد ان حصيلة التطورات في اوروبا الشرقية ستقوي مركز غورباتشوف وان كان ذلك لا يعني ان مهمته اصبحت اسهل. ويمكن القول ان مصير شاوشيسكو لن يشجع معارضي غورباتشوف اليمينيين على التحرك ضده. ولكن ما حدث في رومانيا قد يشجع القومية الروسية، وهذه مسألة قديمة تثير حساسيات لدى القوميات الاخرى مثلا في اوكرانيا، وهذه عودة الى روسيا الام، والقومية الروسية محافظة تقليديا ولها جذورها القديمة .

وبعكس العديد من المراقبين، وانا اعترف بانني انتمي الى اقليتهم، فانني اعتقد ان غورباتشوف سيحافظ على مركزه، واعتقد ان طاقاته الهائلة وديناميته وعدم وجود بدائل جذابة، سيعطيه زخما ويبقيه امام منافسيه .

محادثات دارتموت

● هل يمكنك تسمية بعض الشخصيات السوفيتية التي التقيت بها مؤخرا؟

ـ من الافضل عدم ذكر الاسماء، وهذه المحادثات تتم في موازاة المحادثات الدبلوماسية وتسمى بمحادثات دارتموث (dartmouth) حيث نلتقي بخبراء سوفيت بارزين هم جزء من الهيئات والمؤسسات التي تخطط للسياسة الخارجية السوفيتية . واهمية هؤلاء الخبراء قد ازدادت مؤخرا لان نظيري السوفيتي الذي كان يشرف عليها في السابق يفغييني بريماكوف اصبح عضوا في المكتب السياسي، وكان ولا يزال مستشارا مقربا لغورباتشوف، ورئيسا لاحد مجالس البرلمان السوفيتي. وهذا يبين الاهمية المتزايدة لهؤلاء الخبراء الذين هم اكثر من مجرد خبراء في الاطار السوفيتي. ولذلك عندما اجتمعنا في وزارة الخارجية (الاميركية) على مستوى بارز جدا، كان من الواضح ان الطرفين يدركان اهمية وفائدة هذه القنوات الموازية وربطها بالقنوات الرسمية مع المحافظة على المرونة السياسية التي توفرها للطرفين .

البيت الاوروبي المشترك

● لقد كتبت عن النظم السياسية الاوروبية ودرست تاريخ اوروبا. انطلاقا من هذه الخبرة فكيف تقيم دعوة غورباتشوف لاقامة «البيت الاوروبي المشترك»، وهل هو

مفهوم عملي وقابل للتطبيق وماذا عن الموقف الاميركي منه؟

ـ (ضاحكا) في هذه الايام، اقول كل شيء ممكن، بالرغم من كل التغييرات العميقةالتي طرأت على سياستهم في عهد غورباتشوف، الا ان ذلك لا يعني ان السوفيت تخلوا كليا عن ألعابهم السابقة، كما لم نتخل نحن ايضا عن ألعابنا. والبيت الاوروبي المشترك يعني «نحن الروس اوروبيون، وأنتم الاميركيون لستم كذلك». وهذا الطرح كان يمكن ان ينجح لولا المسألة الالمانية. وبما ان توحيد المانيا هو مصدر قلق للاوروبيين، فانهم يريدون قوة لموازنة المانيا الموحدة، وهم يدركون ان هذه القوة لا يمكن الا ان تكون اميركا. والاوروبيون يدركون امكانية تنسيق سوفيتي كما حدث في السابق. ولذلك الوجود الاميركي في اوروبا سيكون ضروريا.

فشل التخطيط الاقتصادي المركزي

● هل يحاول غورباتشوف تحديث النظام السوفيتي لجعله اكثر فاعلية ام انه يقود الاتحاد السوفيتي بعيدا عن الاشتراكية؟

ـ غورباتشوف يقوم بالمهمتين معا، لانه لا يمكنك ان تجعل هذا النظام اكثر فاعلية، اذا لم تبعده عن الاشتراكية، غورباتشوف ومن قبله اندروبوف وخروتشوف وحتى لينين كانوا قد ادركوا ان التخطيط الاقتصادي المركزي لا يؤدي الى النجاح. وان بناء بيروقراطية هائلة يصبح عاهة، لانه يضع في الادارة افرادا غير مؤهلين . . انظر مثلا الى الانتاج الزراعي السوفيتي، المسؤولون عنه ليسوا مزارعين بل موظفون مدنيون، ولذلك تنتج المزارع الخاصة الصغيرة كميات اكثر بكثير من المزارع الجماعية، ولكن علينا ان نقول ان الرأسمالية الخاصة ليست الحل. وهي على اي حال غير موجودة في اي مكان في العالم، لان بعض المشاكل الاجتماعية لا يمكن ان تحل الا بتدخل الدولة. لا اشتراكية خالصة ولا رأسمالية، هناك انظمة مختلطة .

واعتقد ان الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقية تتجه في طريق بناء انظمة اقتصادية مختلطة غير واضحة المعالم في هذه المرحلة. وهذا تطور تاريخي. وكما يقول لي اصدقائي السوفيت، مع ان النظام لم يكن فعالا ابدا الا انه كان مصدر امن بمعنى

ان لكل فرد وظيفة. فقد تكون الوظيفة سيئة وراتبها بسيط، وتسمح لك بالسكن في شقة صغيرة تشارك فيها عائلة اخرى، ولكن عملك كان مضمونا. وفجأة هذا الشعور بالامن الوظيفي لم يعد موجودا. اصبحت الان مهددا بالبطالة. وازدادت نسبة الجرائم، وشاع استهلاك المخدرات، اي النواحي الاجتماعية السلبية المنتشرة في المجتمعات ذات «النظام الحر». وهناك سوق سوداء واسعة. في طريقك الى الفندق في موسكو يوقفك عدد من المواطنين يريدون ان يبيعوك او يشتروا شيئا منك، او يطلبوا منك تحويل الروبل الى دولار. ما هي طبيعة النظام المختلط الذي سيتبنونه؟ لا احد يعرف الان.

وهناك ايضا التناقض الكبير الذي يمثله وجود الحزب الشيوعي في القيادة، وفي الوقت نفسه نمو الحرية الاقتصادية والسياسية، هذا تناقض لا يمكن ان يستمر لوقت طويل يمكنك بناء نظام سياسي دكتاتوري واقتصاد فعال، وهتلر اثبت ذلك لانه ترك الاقتصاد خارج ملكية الدولة. والبناء الاقتصادي الحر في الاتحاد السوفيتي يجب ان يبدأ من الصفر، وهذا يقتضي درجة من الحرية لتشجيع المبادرات الفردية والاتجاه التدريجي لبناء اقتصاد يحركه السوق. وفي هذا الشتاء الذي يحتاج فيه السوفيت الى المزيد من المواد الغذائية، يشعر المواطنون على الاقل بان المستقبل يعد لحياة افضل.

لا تحلموا بمشروع مارشال

● ماذا تعني هذه التغييرات للعالم الثالث في التسعينات، وخاصة بروز عدد من الكتل الاقتصادية والسياسية في الشمال الصناعي، هل فقد العالم الثالث الكثير من اهميته السياسية وحتى الاقتصادية كما يقول البعض، وهل هو في طريق الهبوط اكثر تحت سيطرة الشمال الصناعي؟

ـ اعتقد ان الشمال الاقتصادي سيصبح اكثر قوة، وعلى العالم الثالث، بالمعنى الذي يمكن ان نتحدث فيه عن عالم ثالث ان يبذل جهودا شاقة اضافية، والشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي هي قاسية بالفعل وخطيرة احيانا.. خاصة في ما يتعلق بالطلب من الحكومات الغاء التسهيلات الاقتصادية لشعوبها، الامر الذي

يؤدي الى مظاهرات الخبز. ولكنني اعتقد ان التجارب اثبتت انه لا يمكن بناء اقتصاديات فعالة دون درجة معينة من المبادرة الفردية وانا لا اقول ذلك انطلاقا من موقف ايديولوجي متصلب بل لان الاشتراكية لم تنجح كنظام اقتصادي. ولذلك يجب على دول العالم الثالث ان لا تحلم بمشروع مارشال جديد لمساعدتها اقتصاديا. هذا هراء. مشروع مارشال كان مشروعا فريدا من نوعه ونجح لان اوروبا كانت قبل المشروع قارة صناعية، وشعوبها مارست التقاليد الصناعية، وجدت ان مصانعها مدمرة نتيجة للحرب. ولكن هناك البنية التحتية والمؤسسات والقيم السائدة في المجتمعات الصناعية، ولا يمكن استيراد معظم هذه الاشياء بل العمل على خلقها ضمن الظروف والمعطيات المحلية، وبكل بساطة الذين لا يعملون بجد شاق وبحرية سيسقطون ولن يجدوا من ينقذهم.

مقابلة مع روبرت هنتر

● الى اين يتجه الاتحاد السوفيتي الان في علاقاته الخارجية، وما هي مضاعفات انحسار النفوذ السوفيتي الخارجي، ان كان في اوروبا الشرقية او في العالم الثالث؟

ـ ما نراه اليوم، وهو امر قد يتغير في المستقبل، هو تقسيم العالم الى اجزاء مختلفة، خذ مثلا اوروبا الوسطى: غورباتشوف قام بمغامرة استراتيجية ضخمة، وهي انه مقابل انسحاب القوة السوفيتية يمكن ان يدخر المال، ومساعدة سياسة البريسترويكا (اعادة البناء) على النجاح، ويمكن ان يقنع الغرب بالتدخل لانقاذ اقتصاديات اوروبا الشرقية، بالاضافة الى تقليص نفوذ الولايات المتحدة وتعزيز شعبيته، ـ اي باختصار ـ هو يعتقد انه يمكنه تحقيق مكاسب عديدة، مثلا نجح غورباتشوف بتحييد «ورقة الصين» (التي بدأت واشنطن منذ عهد الرئيس ريتشارد نيكسون باستخدامها للضغط على موسكو)، وقام بتقليص خسائره في اماكن خارجية مثل كمبوديا وانغولا، وهو مستعد لتقليص خسائره في اماكن اخرى مثل اميركا الوسطى. ولذلك عندما قامت الولايات المتحدة بغزو بنما، اكتفى السوفيت بالقول انهم لا يؤيدون ذلك، ولكن ما قيمه هذا الموقف.

د. روبرت هنتر

● مدير قسم الدراسات الاوروبية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن.

● مدير قسم الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي الاميركي خلال فترة رئاسة جيمي كارتر (١٩٧٩ ـ ١٩٨١) ومدير القسم الشؤون الاوروبية في المجلس نفسه (١٩٧٧ ـ ١٩٧٩). ومستشار للشؤون الخارجية السناتور ادوارد كنيدي.

● ابرز مستشاري «هيئة كيسنجر» حول اميركا الوسطى في عقد الثمانينات. ومستشارا خاص للشؤون اللبنانية لدى رئيس مجلس النواب الاميركي.

● خبير في مجالات نزع الاسلحة، العلاقات بين الشرق والغرب، الخليج العربي، النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

● له عدة مؤلفات ودراسات حول الشؤون الاستراتيجية والسياسية الاميركية تجاه اوروبا والشرق الاوسط.

كما ان الاتحاد السوفيتي ابدى رغبته وصدقه بالتعاون مع الولايات المتحدة بالنسبة لجهود تحقيق تسوية سلمية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. فالسوفيت مثلا اظهروا انزعاجهم من سياسة سوريا، وضغطوا على ياسر عرفات لقبول شروط الولايات المتحدة للتحاور مع منظمة التحرير الفلسطينية، فاعتمدوا سياسة مغايرة لسياستهم التقليدية في الأمم المتحدة حيث لم يعودوا يؤيدون المواقف العربية بشكل تلقائي .

ولكن هناك استثناء واحد لهذه السياسة الوفاقية وهو الموقف الصدامي الذي يتابع الاتحاد السوفيتي لعبه في منطقة مضطربة على حدوده، حيث لا تزال موسكو متورطة بشكل عميق في افغانستان، وتواصل جهودها لتحسين مركزها ونفوذها في ايران .

تضاؤل دور المؤسسة العسكرية

● ما هي فرص حدوث انقلابات عسكرية في الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية؟

ـ الشعوب التي ناضلت طويلا للحصول على حريتها لن تسمح بذلك، لانها لا تريد الدخول مرة اخرى في تجارب مريرة، هذا على الاقل تصوري للمستقبل القريب، حيث سيتضاءل دور المؤسسة العسكرية، ولكن لا احد يعرف ما يحمله المستقبل بعيد المدى .

المستقبل السوفيتي في الغرب

● كيف تقيم مفهوم غورباتشوف «للبيت الاوروبي المشترك»، وهل يمكن ترجمة مثل هذا المفهوم الى حيز الواقع، وكيف ستتعامل معه الولايات المتحدة؟

ـ ما يحاول غورباتشوف ان يقوله هو ان مستقبل الاتحاد السوفيتي هو في الغرب وأنه جزء عضوي وشرعي من نظام اوروبي واسع . النتيجة الضمنية لمثل هذا المفهوم حتى ولو نفوها علنا، هي ان انتماء الولايات المتحدة الى النظام الاوروبي هو اقل شرعية .

غورباتشوف يريد ان يقول ان بلاده لا تريد ان تشارك في صنع المستقبل الاوروبي وحسب، بل ان تلعب الدور الاساسي في ذلك. وعندما يكون الاتحاد السوفيتي جزءا عضويا وشرعيا من اوروبا، فهذا يعني انه يحق له ان يتمتع بفوائد هذا الانتماء، في الوقت الذي يتقلص فيه نفوذ الاتحاد السوفيتي، فان الحديث عن البيت الاوروبي المشترك لا يمثل قلقا مهما في واشنطن، ولكن الوضع قد يتغير في المستقبل .

لـن ينجــح

● هل تعتقد ان غورباتشوف يحاول تحديث النظام الاشتراكي لجعله اكثر فعالية وانتاجية، ام انه يقود الاتحاد السوفيتي بعيدا عن الاشتراكية؟

- يبدو ان غورباتشوف يحاول العثور على شكل مختلف للاشتراكية، لا رأسمالية تقليدية، ولا نظام مركزي.

● الطريقـة الثالثـة؟

- الطريقة الثالثة سيئة السمعة. سيحاول تجريب شيء ينسجم مع الماركسية - اللينينية، وكل ما استطيع ان اقوله هو «حظ سعيد» ولكنني لا اعتقد انه سينجح .

تحــدي القوميــات

● هل اطلق غورباتشوف قوى اجتماعية وسياسية وقومية لن يكون قادرا على السيطرة عليها في المستقبل؟

- المسألة القومية هي احدى المسائل الجذرية التي لم يعالجها ماركس بشكل تفصيلي او مقنع. ومسألة القوميات في الاتحاد السوفيتي تشكل الان اكبر تحد لغورباتشوف وسياسته .

استخدام القـوة

● سيواجه غورباتشوف تحديا هائلا اذا تحركت اوكرانيا والجمهوريات الاسلامية باتجاه حكم ذاتي حقيقي او الاستقلال، حتى استخدام القوة لن يكون كافيا في هذه الحالة؟

ـ في النهاية هناك خيارات ثلاثة فقط: اما ايجاد نظام كونفدرالي او كومنولث جديد بين الجمهورية السوفيتية المختلفة، او العودة الى روسيا الكبرى، وهي ضخمة بحد ذاتها، ومحاولة الاحتفاظ باوكرانيا بشكل من الاشكال، او اللجوء الى الخيار الاخير غير العملي اي استخدام القوة لصيانة الاتحاد .

وغورباتشوف يحاول اقناع القوميات بالبقاء داخل الاتحاد مع اعطائها حريات اقتصادية وسياسية اضافية، ولكن في الوقت نفسه يقول لهم ان الانفصال ليس خيارا حكيما او عمليا .

وحدة الالمانيتين حتمي

● ما هي احتمالات توحيد المانيا من الان وحتى منتصف التسعينات؟

ـ توحيد المانيا خلال هذه الفترة ممكن، وعلينا ان ندرك ان وحدة المانيا هي امر حتمي، السؤال هو كيفية تحقيق هذه الوحدة وشروطها وتوقيتها. وهذا النقاش يتطور بسرعة وهناك محاولات الان لتخفيف سرعته. الدافع الاساسي للوحدة من منظور سكان المانيا الشرقية هو اقتصادي، وهم مقتنعون ان رفاهيتهم الاقتصادية في المستقبل مرهونة بالمانيا الغربية .

تحـديـات اقتصادية

● هل توافق مع الذين يقولون ان اهمية العالم الثالث بالنسبة للغرب والدول الصناعية قد تضاءلت في ضوء التحولات الاوروبية والعلاقات الجديدة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة .

- الاهمية الاستراتيجية للعالم الثالث تتضاءل لان احتمالات التنافس الحاد بين موسكو وواشنطن قد تضاءلت. ولكن اهمية العالم الثالث بشكل عام ستزداد بشكل ملحوظ في السنوات المقبلة بسبب التغيرات الاقتصادية والديموغرافية التي تشهدها دوله، وازدياد الاخطار المحدقة بالبيئة، وانتشار الصواريخ البلاستيكية وغيرها من التطورات. على العكس اعتقد ان عصر العالم الثالث هو على الابواب، والنظام الاقتصادي العالمي الذي لم يسمح له بالتطور في السبعينات عاد من جديد. ومما لا شك فيه ان معظم دول العالم الثالث ستواجه تحديات اقتصادية صعبة في التسعينات .

ملحق الفصل التاسع

متمرد ذو قضية

فاكلاف هافل الكاتب المسرحي الذي انتخب رئيسا لجمهورية تشيكوسلوفاكيا في نهاية الشهر الماضي، يمثل بحق جيلا جديدا من المثقفين الذين يقودون حركات التمرد في اوروبا الشرقية، والذين بدأوا يديرون دفة الحكم في بلدان المعسكر الاشتراكي.

ومثلما يعترف هافل بأنه غير سياسي ولا يريد الاستمرار في اداء وظائف بيروقراطية او في بيروقراطية الدولة، فهناك العديد من امثاله في البلدان الاخرى الذين اجبرتهم الاحداث او اجبروا بحكم ظروف بلدانهم على استلام الراية التي سقطت من يد قادة الحزب الشيوعي.

ويتضح من هذا المقال كيف يفكر هؤلاء المثقفون، ومستوى الوعي والحساسية الفكرية التي يتحلون بها. ويتضح أيضا ان هذا الجيل ليس هو الجيل الذي سيعود بأوروبا الشرقية الى الرأسمالية غير الملجمة التي يتصور بعض الصحافيين والمحللين الغربيين ان هذه الدول تتجه لها، فمن حديث هافل نتبين مستوى وعيه حين يحذر أبناء بلده من التفكير الطوباوي والاحلام الطوباوية.

ـ انها صورة قلما نجدها بهذا الوضوح في الصحافة الغربية.

المحرران

★ هذا المقال نشر في مجلة نيرستيسمان البريطانية بتاريخ ٨٩/١٢/٨

لقد عرفت «فاكلاف هافل» الكاتب المسرحي والمواطن التشيكي غير العادي، منذ اكثر من ثماني سنوات، وكان لقائي به هذا الصيف اكثر اثارة من المعتاد. اذ كان قد عاد لتوه من السجن مريضا ومرهقا، وهي المرة الثالثة التي يدخل فيها السجن في حياته وفي حقبة «الغلاسنوست» بقي جهاز الهاتف القديم في شقته بالدور الرابع في احدى بنايات العاصمة براغ، يرن بصورة دائمة، بينما رجال البوليس يقفون في الشارع للقيام بأعمال الحراسة.

ويعتبر «هافل» واحدا من اشجع والمع الشخصيات العامة في عصرنا الحالي. وشخصية تحظى بأكبر احترام وحب من بين اعضاء المعارضة الديمقراطية في تشيكوسلوفاكيا. اما صدى هتافات «يعيش هافل!» فيتردد في جميع الشوارع. وهو واحد من المفاوضين الرئيسيين للحقبة الجديدة في تشيكوسلوفاكيا. ولكنه سياسي لا يرغب في ممارسة العمل السياسي، فهو يريد قبل كل شيء العودة لكتابة المسرحيات والسعي لجعلها تمثل على خشبة المسرح في بلاده، وذلك للمرة الاولى منذ عشرين عاما. وعندما ذكرته بشخصية تقول في مسرحيته «الاغراء» قال: «انا لا اقدم اية نصيحة محددة، ولا احدد اي شيء لاي شخص، ان اكثر ما اقوم به هو الحفز على العمل بين الحين والاخر»، ووافق بأن هذا الخط يمكن ان يكون عقيدته ككاتب مسرحي، وفلسفته كشخصية سياسية ايضا.

وانعكس الجو الرهيب الكريه، الذي احاط «بهافل» عندما قابلته، على اعصابي، ولكن «هافل» يظل كحاله دائما هادئا ومضيافا مميزا. وتصفه ملفات البوليس بأنه قصير، وذو شعر رملي، و«عنصر مناوىء للاشتراكية»، ولكنه في الحقيقة، جذاب وخجول، وعذب الحديث، وثائر تحركه قضية الديمقراطية، وكان الوقت ثمينا في مقابلتنا التي استمرت لاربع ساعات، وعلينا الا نضيعه في الكلام عن الامور الصغيرة.

بدأ هافل يتحدث عن مخاوفه بعواطف جياشة. واوضح ان الانظمة الدكتاتورية «لهوساك» في تشيكوسلوفاكيا، «وغيريك» في بولندا، و«هونيكر» في المانيا الشرقية، هي انظمة فريدة من نوعها في التاريخ البشري، فهي باستخدامها وسائل اكثر تحضرا واكثر تعقيدا من تلك التي تستخدمها الانظمة الدكتاتورية في العالم الثالث لفرض سيطرتها، كانت منهمكة في تدمير روح الشعب.

ويقول هاڤل: «هذه الانظمة اندست تحت جلد المجتمع، من الصباح حتى الليل، فقد كان النظام يتدخل في كل شيء يفعله المواطن العادي تقريبا. وترك نظام الحكم بصماته على كل شيء، من طريقة بناء مسكن العائلة الى نوعية البرامج التلفزيونية التي تقدم».

فالدولة هي صاحب العمل، والشرطي، والعامل الاجتماعي، والقاضي، وبالتالي صار بوسعها ممارسة الضغط على الافراد للتكيف مع مؤسسات النظام وتعزيزها، رغم انهم كانوا يقضون الساعات في الشكوى منه في الزوايا الخفية للمصانع والمطابخ والخمارات والمكاتب. ويرى «هاڤل» ان الدكتاتورية مارست العنف غير المرئي ضد الجميع، وعملت على تدمير الفردية، والكرامة الانسانية الاساسية لكل فرد من افراد المجتمع بصورة بطيئة.

ولكن هجوم «هاڤل» على انظمة الحكم الدكتاتورية في اوروبا الشرقية اقترن ـ على نحو يدعو الى الدهشة ـ بالشك العميق في الغرب. فهو ليس، ولم يكن يوما، من المعادين للشيوعية، وقال لي ان كلا النظامين ينطوي على عدد ضخم من المنظمات عديمة الاحساس التي تتعامل مع الناس على انهم مجرد اشياء.

واضاف يقول: «ان العالم بدأ يفقد ابعاده الانسانية، فالالات الضخمة التي تعمل ذاتيا، والمشروعات كبيرة الحجم، والحكومات المعقدة، والقوى الساحقة الاخرى، تشكل التهديد الاكبر لعالمنا المعاصر، وفي التحليل النهائي فان الدكتاتورية ليست سوى تعبير متطرف عن هذا الخطر».

وامسك بسيجارة، وتحول حديثنا الى مناقشة فلسفية، حيث قال: «اننا نفقد سيطرتنا على العالم شيئا فشيئا، بالرغم من حقيقة صراعنا لكي نكون سلاطين انفسنا وعالمنا». وتهاجم احدى اشهر مسرحياته، وتدعى «المذكرة» هذا الاتجاه بوضوح، حيث يطلب الى عمال المكتب من قبل مسؤوليهم، ان يتعلموا لغة «علمية بحتة» ومن المفترض ان تعمل هذه اللغة على القضاء على سوء الفهم، عن طريق جعل الفروق بين الكلمات في اقصى مستوى، بحيث لا يمكن حصول التباس بين كلمة واخرى، ويكون طول الكلمة متناسبا عكسيا مع تكرار استخدامها. وادت هذه اللغة الجديدة الى شل حركة المكتب واربكت كل من حاول تعلمها.

ومع كون مسرحية «المذكرة» من المسرحيات الكوميدية المميزة، الا انها توضح واحدة من اكثر افكار «هافل» جدية: وهي محاولتنا معرفة كل شيء والسيطرة عليه، سواء اكان هذا الشيء متعلقا بالبحث العلمي، ام التطوير التكنولوجي، ام السياسي، تعمل على شل قدرتنا ببطء ولكن بصورة مؤكدة كأفراد، لقيادة حياة بشرية مستقلة وذات معنى. فالعالم ينساب من بين اصابعنا. ويقول هافل ان من المتعذر حل هذه المشكلة بواسطة القفزات الايمانية الكبرى فقط، وهو يعارض المفاهيم اليوتوبية او ما اسماه «المستقبل المشع»، فالحياة تتغير باستمرار وتصبح هذه التغييرات غير ملموسة في نهاية الامر، ومحاولة السيطرة عليها بصورة كاملة، واخضاعها لمشيئة الانسان، غالبا ما تنتهي الى حياة مدمرة، ويرى هافل ان هناك رابطا مباشرا بين المثاليات الجميلة ومعسكرات الاعتقال. فيقول: «فما معسكر الاعتقال في نهاية الامر؟ اليس سوى محاولة قام بها المثاليون للتخلص من هذه العناصر التي لا تلائم مثاليتهم!».

وقد ذكرني سؤال هافل الحاد بالسبب الذي يجعل الحماس الغربي لغورباتشوف، يعتبر غير واقعي دائما، بل وغير نابع من القلب بالنسبة للكثيرين من ابناء اوروبا الشرقية، فهم يشعرون بالتقزز الناشيء عن فشل المثاليات بصورة قاسية، وتشاركهم مسرحيات «هافل» نفس الشعور ازاء «المستقبل المشع» فمن وجهة نظره، ينبغي للمسرح ان يستجوب المثاليات ويشجع الناس على التفكير والتصرف باقل قدر من الدوغماتية (العقائدية) وينفي ان الادب هو ملجأ للحقيقة الاخلاقية، ويعارض التذمر العام الذي ابداه مشاهدو احدى مسرحياته مؤخرا وقولهم ان مسرحياته تعذب الجمهور لانها تفشل في الامساك بالنباتات الاخلاقية التي تزرعها، والمسرح بالنسبة لهافل هو حوار غير مكتمل، والكاتب المسرحي، ببساطة، مجرد شاهد على عصره.

ويقول انه لا ينبغي على المسرح محاولة استثارة او فتن المشاهدين او جعل الاشياء ايسر واسهل بالنسبة لهم، عن طريق تقديم ابطال ايجابيين، ويعترف بأن مسرحياته تطلق التحذيرات، ولكنه يؤكد في ذات الوقت انها (اي مسرحياته) لا تدعي رسم الاشياء كما هي في الواقع . . فهي تترك عملية تقديم المواعظ لبريخت، وتحاول مواجهة الناس بانفسهم بجعلهم يفكرون بهزهم لكي يدركوا المشاكل

والاسئلة غير المحلولة التي تواجههم، ويقول هافل: «احاول ان ادفع مشاهدي الى قلب مشكلة لا يستطيعون تجنبها، واحاول ان ازج بانوف الناس في فواجعنا المشتركة، اذ ينبغي للمسرح ان يذكر الناس بان الوقت يسير بسرعة، وان وضعنا سيىء، وانه لا يوجد لدينا ما نضيعه من الوقت».

وهذه النظرة غير العادية للمسرح كخصم للاوهام الدكتاتورية، اكسب «هافل» سمعته العالية، وكان قد بدأ عمله في المسرح كعامل (اصوله «البرجوازية» ابعدته عن الجامعة) وبعد وقت قصير، اصبح مستشارا ادبيا في مسرح براغ المشهور، واما مسرحيته الاولى «ذا غاردن بارتي» (حفلة الحديقة) فقد اكسبته شهرة سريعة في اواخر الستينات، ومنذ ذلك الحين، اصبح هافل معروفا في جميع انحاء العالم كرائد من رواد كتابة المسرح الكوميدي في العالم، ومن كتاب هافل المفضلين، «بيكيت»، و«يونيسكو» كما يعترف بتأثير «كافكا» القوي على اعماله. وكتب هافل حتى الان ما يزيد عن اثنتي عشرة مسرحية مهمة، ولكن لم تمثل جميعها على المسارح البريطانية بعد. ومن بين مسرحياته المعروضة، مسرحية «الصعوبة المتزايدة للتركيز» ومسرحية «الاغراء» التي مثلت على خشبة المسرح في بريطانيا العام الماضي . . . وينسى هافل بتواضع، ان يذكر العديد من الجوائز الادبية التي حصل عليها، بما فيها «جائزة اوبي» الاميركية، وجائزة ايراسموس لعام ١٩٨٦، وجوائز سلام اخرى (كان اخرها جائزة اولوف بالمه للسلام).

وكان لهذه الانجازات اللامعة جوانبها المؤلمة ايضا، فلم يتم تمثيل اي من مسرحياته على خشبات المسرح في بلاده لاكثر من عشرين عاما، وخلال تلك الفترة، كان يحظر عليه ايضا، من قبل السلطات التشيكية، انتاج او اخراج مسرحياته، واخبرني انه استطاع انتاج اوبرا «الشحاذ» التي انتجها عام ١٩٧٥، في احدى القرى بالقرب من براغ، ولكن البوليس قام بالاغارة عليها، وتم اعتقال وضرب كل من شارك فيها، ولا يزال لهذه الذكرى صدى مؤلم في نفس هافل . . ويقول ان المسرح يحتاج الى وطن، فالمسرحية التي تبقى مجرد كتاب هي مسرحية غير مكتملة.

وهذا يفسر السبب في جنوح هافل، الكاتب المسرحي، الى العمل السياسي رغما عن ارادته، فقد صدر بحقه ثلاثة احكام بالسجن خلال السنوات العشر

بلاهيه. وفي نهاية شهر مايو الماضي، اطلق سراحه من السجن بعد ان قضى نصف مدة محكوميته البالغة ثمانية اشهر، وكانت جريمته، المشاركة في احتفال وضع الورد في «ميدان وينشلاس» في ذكرى وفاة الطالب «جان بالاش» الذي احرق نفسه احتجاجا على غزو عام ١٩٦٨، والتعسف الذي لحق بهافل يجعله في مأمن من اللجوء للاوهام بشأن سياسات الحزب او السياسيين فهو يرى في نفسه مواطنا عاديا، منح حقوقا غير قابلة للتحويل.

وهو يحبذ «السياسات النابعة من القلب وليس الفرضيات». فالسياسات «من الاسفل» لا مفر منها، اذا اراد الافراد السعي لحماية الوجود ذي المعنى في عالم تهدده المنظمات المجردة من الاحاسيس. ويدرك هافل ان النشاط المحلي على نطاق ضيق، والموجه لمثل هذه المنظمات، يكون عادة موضع سخرية من قبل الساسة الغربيين، اذ يقال انه «غير واقعي» وخيالي مثل محاولات اهالي ليليبوت تقييد «غوليفر» من الاسفل باستخدام الاف الخيوط الصغيرة. ولكن هافل يدافع عن وجهة النظر هذه بقوة، فيقول: انه مع وجود ليخ فاليسا والتغييرات الدراماتيكية في بولندا في الذهن «فانه يتضح كل يوم انه يجب الا تكون السياسة دائما شاغل المهنيين. فكهربائي بسيط في موقعه الصحيح، يمكن ان يؤثر على تاريخ امة باكملها».

وتضاعفت نشاطات هافل المدنية في السنوات الاخيرة، حيث اصبح متحدثا رسميا باسم «ميثاق ٧٧» (وهي مجموعة تتصرف باستقلالية وتحاول كشف الحقائق). وكان كذلك، شخصية رئيسية في مجموعة «فونز» التي تتولى الدفاع عن الحقوق الديمقراطية. وفي بداية الثمانينات، نظم حوارا مهما مع حركات السلام الاوروبية. وتولى ادارة تحرير صحيفة «ليدوف نوفيني» التشيكوسلوفاكية الشهرية (هناك خطط لجعلها الان جريدة يومية). وهو احد المؤيدين «لحركة الحريات المدنية» التي انطلقت في العام الماضي. وكان هافل من المشاركين بصورة منتظمة في اللقاءات الحدودية المهمة بين حركتي المعارضة في تشيكوسلوفاكيا وبولندا، ولا يزال بالطبع، واحدا من الشخصيات البارزة في «المنتدى المدني».

واظهر هافل تعاطفا صريحا مع سياسات حركات الخضر، حيث قال: «حركات الخضر جعلت الكثير من القضايا ـ مثل ما اذا كان هناك اي احساس

بالخطر يتهدد الاجيال المقبلة، نتيجة التوجه الثابت لزيادة الانتاج - والتي تجاهلتها الاحزاب السياسية التقليدية، تطفو على السطح، فالموقف غير العقائدي للخضر وتأييدهم للاعنف قريب من قلبي وعقلي» .

وقمنا بمناقشة بروز الصور المستوحاة من البيئة في كتاباته. ومن بين تلك الصور المحببة الى قلبه، صورة ذلك الصبي الذي يسير في الشارع متجها الى المدرسة في ظل اعمدة الدخان الهائلة المنبعثة من احد المصانع، حيث يقول: «ينبعث من المدخنة دخان كثيف وينتشر في الهواء. وفي كل مرة ارى هذا المشهد، يتولد لدى شعور قوي بأن ثمة خطأ فادحا، وان الانسان يعمل على افساد الهواء» .

وتعزز مثل هذه الذكريات القناعة لدى هافل بان رغبة الانسان في تسيد العالم، تقود الى انتاج مواد سامة، كما تقوي ايمانه بانه يجب علينا (نحن البشر) التخلي عن الفرضية المتسمة بالتعالي والقائلة: «ان الانسان قادر على معرفة كل شيء، ووصف كل شيء، وعمل كل شيء». وبدلا من ذلك لندع الاشياء تحدث، ولنحاول انماء الشعور بالدهشة والاحترام للعالم.

ودعوة هافل للتواضع الانساني ليست دعوة للامبالاة. فهو يدرك المخاطر الكامنة وراء اليأس العدمي. وفي نهاية لقائنا، اكد هافل على القوة التي لا تنضب، المنبعثة من الالتصاق بالمبادىء والتأمل واستكشاف خبايا العالم. وقال: «عن طريق النظر الى الفضاء الخارجي، والقاء انفسنا داخل لجاج العالم، بهدف جعل اصواتنا ذات تأثير، بهذه الطريقة فقط يمكن ان نصبح كائنات بشرية حقا» .

وقضى هافل حياته تحت رقابة البوليس الثابتة، وظل يواجه خطر الاعتقال التعسفي والسجن. فلقد كانت حياة صعبة ومثبطة للهمة، كما عبرت عن ذلك رسائله البليغة «لاولغا». ولقد وجدت شجاعته الشخصية، وعناده وثباته في وجه ظلم الدولة، وسخريته من قمع الدولة الرهيب. وفهمت لماذا ظلت السلطات التشيكوسلوفاكية تخشاه دائما. اذ يبدو ان هناك ما يشبه الحقد عليه ازاء صلابته وتحضره وجلده الديمقراطي. وقد تجمعت حشود غفيرة تحت الثلوج في «ميدان وينشيسلاس» لضرب مفاتيح سجن تشيكوسلوفاكيا بعضها ببعض.

فالحزب بدأ بالانهيار. وانفضحت الاكاذيب حول «التطبيع». وتراجعت شرطة مكافحة الشغب وخراطيم المياه. ولكن يبقى هاڤل متربعا على قمة النجاح. وكانت كلماته الاخيرة لي: «انني مليء بالامال، والشكوك، والتصميم، والتردد، والخطط، والمخاوف. وانا على يقين، حتى الان، من شيء واحد فقط: سيكون الامر بالنسبة لي دائما مسلسلا نهايته غامضة».

القسم الرابع

اوروبا الموحدة سنة ١٩٩٢
والتكتلات الاقتصادية الاقليمية الجديدة

الفصل العاشر

اوروبا الموحدة: الابعاد والانعكاسات

عند منتصف ليلة الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر ١٩٩٢ من المفترض ان يعلن عن واحد من اهم احداث القرن الاقتصادية، ان لم يكن اهمها على الاطلاق، الا وهو قيام «السوق الاوروبية الموحدة». ويجري العمل اليوم على قدم وساق في اوروبا كلها للتحضير والاعداد لقدوم ذلك اليوم، الذي من المفترض ان تسقط فيه حواجز الحدود بين دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية، وتختفي نقاط التفتيش وموظفو الجمارك بينها لتتحول المنطقة الى سوق واحدة تضم تضم ٣٢٠ مليون مستهلك ولتصبح اكبر سوق في العالم.

فما هي المزايا التي يوفرها قيام هذه السوق للجماعة الاوروبية؟ وهل هناك معوقات امام قيام السوق الموحدة؟ ثم ما هو رأي التكتلات الاقتصادية الرئيسية في العالم وكيف تقيم مخاطر قيام تلك السوق عليها؟ واخيرا ما هي انعكاسات قيام السوق الموحدة على العالم العربي؟

الأصل التاريخي والنشأة

فكرة انشاء سوق اوروبية موحدة ليست فكرة جديدة، وانما هي الفكرة الاساسية التي كانت وراء معاهدة روما التي وقعت في ١٩٥٧، والتي اتفقت بموجبها ست دول اوروبية هي المانيا الغربية وفرنسا وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ على ضرورة نقل التنسيق والتعاون بين اقطار اوروبا الغربية من مجال الجماعة الاوروبية للحديد والصلب الى مجال اوسع، وذلك بانشاء السوق الاوروبية المشتركة، والجماعة الاوروبية للطاقة الذرية.

وعند قيام السوق الاوروبية المشتركة، كانت اقرب ما تكون الى المنظمات المتخصصة، ذلك انها كانت تركز على التعاون الاقتصادي دون غيره. كما ان التصويت في هيئاتها المركزية كان بالاجماع، وقد كانت السوق خلال مراحل نموها موضع تجاذب بين عوامل الوحدة والتفكك .

ففي المرحلة الاولى من عمر السوق التي دامت حوالي ١١ سنة تعرضت الى ازمة خطيرة كادت ان تحيلها الى تجربة فاشلة. وقد نشأت الازمة بسبب خلاف فرنسا مع باقي الدول الاعضاء حول السياسة الزراعية، بحيث تطورت الازمة الى حد تهديد فرنسا بمقاطعة السوق. وقد دامت الازمة حوالي ستة اشهر قبل ان تتوصل الجماعة الى اتفاق يعيد الى السوق استقرارها، ويمكنها من الاندفاع نحو الهدف الاندماجي مرة اخرى، بحيث امكن تحقيق الاتحاد الجمركي في يوليو ١٩٦٨ .

في بداية السبعينات كانت لدى الدول الست المكونة للسوق الاوروبية رغبة في توسعة السوق وتقويتها وقد كان لمعارضة الرئيس الفرنسي ديغول انذاك دور كبير في تعطيل دخول بريطانيا ومجموعة الدول الاوروبية الى السوق. وباستقالة ديغول عام ١٩٦٩، اصبح بالامكان بدء محادثات دخول مجموعة جديدة من الدول الى السوق، وامكن كذلك اعداد خطة للوحدة الاقتصادية والنقدية تكتمل في عام ١٩٨٠. وفي يوليو ١٩٧٣ دخلت كل من بريطانيا، ايرلندا، والدانمرك الى السوق الاوروبية كاعضاء جدد تبعتها اليونان ١٩٨١ واسبانيا والبرتغال ١٩٨٦، مما اعطى السوق دفعا قويا نحو هدف الاندماج .

كان عام ١٩٨٥ منعطفا تاريخيا في حياة السوق الاوروبية ففي النصف الاخير منه عقد المجلس الاوروبي للجماعة الاوروبية سلسلة من الاجتماعات، خرج منها ببرنامج للاصلاح الشامل ولتعديل معاهدة روما. وكان التفاهم الالماني ـ الفرنسي الروح الدافعة وراء هذه الاجتماعات. وفي نهاية العام نفسه انعقدت قمة الجماعة الاوروبية لكي تقر المشاريع المقترحة التي دعيت في ما بعد بالقانون الاوروبي الموحد. وكانت اهم التعديلات التي ادخلت على معاهدة روما ما يلي:

اولا: استكمال السوق المشتركة والغاء كافة الحواجز الجمركية، واقامة منطقة

اوروبية جديدة بلا حدود بحيث تتحقق فيها حرية البضائع والاشخاص والرساميل والخدمات وذلك بانتهاء يوم ١٩٩٢/١٢/٣١ .

ثانيا: التوسع في التصويت بالاكثرية بدلا من الاجماع كما كان الامر سابقا. وقد وضعت بعض الاستثناءات بحيث يتطلب الاجماع في الامور المتعلقة بالبيئة، والمراقبة الحدودية ضد النشاط الارهابي وتهريب المخدرات .

ثالثا: زيادة صلاحيات البرلمان الاوروبي .

رابعا: توسيع مجالات عمل الجماعة الاوروبية بحيث تشمل البيئة والصحة والتنمية والبحوث التقنية والنقد وجملة قضايا اخرى. وشمل المشروع كذلك العمل على تطوير العملة الموحدة الاوروبية «ايكو» برغم المعارضة التي ابدتها كل من بريطانيا والمانيا الغربية .

خامسا: العمل على تخفيف الفوارق بين الشمال الصناعي والجنوب الزراعي والسعي الى تحقيق التلاحم الاجتماعي بين سائر المناطق الداخلة في السوق.

آثار الوحدة

لقد حللت دراسة رئيسية للجماعة الاوروبية ـ تقرير سيتشين الذي صدر ١٩٨٨ ـ تكلفة «عدم قيام اوروبا» اي تكلفة عدم استكمال السوق الداخلية، وفي المقابل حللت الدراسة المنافع الممكنة ـ المباشرة وغير المباشرة ـ لقيام سوق موحدة . وقدر التقرير التكلفة الاجمالية لاجراءات الحدود وما يرتبط بها من تكاليف ادارية بما يعادل ١,٨ بالمائة من قيمة السلع المتداولة داخل الجماعة، والتكاليف المرتبطة بالقواعد والمعايير التقنية بنحو ٢٪ من اجمالي تكاليف انتاج قطاع الاعمال في عام ١٩٨٥ .

اما المكاسب الاجمالية التي يمكن توقعها من تكامل سوق المنتجات ـ وفقا للتقرير ـ فكبيرة في فروع الصناعة التي تكون المشتريات الحكومية فيها كبيرة (مثل الطاقة والنقل ومعدات المكاتب والدفاع). وطبقا للتقرير فستتحقق وفورات سنوية تبلغ ٢٠ مليار وحدة نقد اوروبية نتيجة المنافسة في هذا المجال. كما ان الفوائد

الممكنة لقيام سوق مالية موحدة كبيرة ايضا، وتقدر اللجنة ان المنافسة سوف تؤدي الى وفورات تصل الى ٢٠٪ من تكلفة المعاملات المالية داخل الجماعة الاوروبية، ويمكن للصناعة الاوروبية كذلك ان تحقق فوائد اضافية من استغلال وفورات الحجم على مستوى الجماعة، فنحو ثلث الصناعة الاوروبية يمكن ان يحقق تخفيضات في التكاليف تتراوح بين ١٠٪ الى ٧٪ حسب القطاع المعني، وبذلك تصل وفورات الحجم الى نحو ٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان الاعضاء.

وفي ما يتعلق بمكاسب الاقتصاد الكلي استخلص التقرير ان قيام سوق داخلية تنافسية وحرة تماما يمكنه وخلال ٥ ـ ٦ سنوات ان يزيد الناتج المحلي الاجمالي للجماعة بنسبة تتراوح بين ٤,٥ الى ٧ بالمائة ويخفض الاسعار الاستهلاكية بنسبة تتراوح ٤,٥ الى ٦ بالمائة ويخلق ما بين ٢ ـ ٥ ملايين وظيفة جديدة. ويمكن لزيادة النشاط الاقتصادي ان يسهم في زيادة ايرادات الميزانيات الحكومية بما يعادل ٢,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي، وان تؤدي الى زيادة قدرة البلدان الاعضاء على المنافسة الى تحسين اجمالي ميزان المدفوعات بنسبة ١٪ من الناتج المحلي الاجمالي[1].

التقدم نحو السوق الموحدة

لقد خطت الجماعة الاوروبية خطوات واسعة نحو تحقيق السوق الموحدة، وذلك من خلال تطبيق العديد من التشريعات التي احتواها الميثاق التشريعي الاوروبي الموحد والذي يحتوي على ٣٠٠ تشريع او مشروع توجيه. (انظر شكل رقم ١، ٢).

فقد تم تبسيط ضوابط الحدود كثيرا بادخال وثيقة ادارية واحدة في يناير ١٩٨٨، وتحل وثيقة الجمارك هذه ذات الصفحة الواحدة محل ٧٠ استمارة مختلفة بعدة لغات كانت الحكومات الاعضاء تطلبها من قبل عند الحدود. كما ادخلت الجماعة الاوروبية تنظيمات جمركية مشتركة ستعتمدها كل الدول الاعضاء وعلى مستوى المعايير التقنية فقد تحقق تقدم اكبر في تنسيق المعايير التقنية المتعلقة بالمنتجات الصيدلية وضوابط الاصدار على سيارات الركاب الكبيرة والعربات التجارية، ولوائح الاغذية ـ مثل الاضافات الغذائية والمغلفات ولوائح انتاج الاغذية المجمدة

شكل رقم (١)

يوضح المدى الذي وصل اليه تطبيق توجيهات وتشريعات توحيد السوق وعددها ٣٠٠ توجيه وتشريع والتي احتواها الكتاب الابيض (الميثاق الاوروبي الموحد)

.... للاقرار من قبل مجلس وزراء السوق

تنتظر المصادقة عليها من قبل المفوضية ٪١٦
مقترحات سحبت ٪٥
٪٣٩
٪٢ طبق جزء منه
موقف موحد
٪٣ ينتظر التطبيق
٪٣٥

.... مقترحة من قبل مفوضية السوق

مقترحات تنتظر ٪١٦
مقترحات سحبت ٪٥
٪٧٩

● المصدر: الايكونومست، ٨ يوليو ١٩٨٩

شكل رقم (٢)

يوضح عدد ووضع كل توجيه وتشريع احتواه الكتاب الابيض

٠ ١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠ ٦٠ ٧٠ ٨٠ ٩٠

١ البيطرة ووقاية النباتات
٢ المواءمة التقنية
٣ الخدمات المالية
٤ الضرائب غير المباشرة
٥ النقليات
٦ حرية انتقال الاشخاص
٧ قانون الشركات
٨ الملكية الفكرية
٩ قوانين العمال والمهنيين
١٠ السياسة البيئية
١١ رقابة السلع
١٢ المشتريات العامة
١٣ الاتصالات السلكية
١٤ حماية المستهلك
١٥ سياسة المنافسة

العدد الاجمالي للمقترحات ٢٧٩

مقرة
مقرة جزئيا
اخرى

● المصدر: الايكونومست، ٨ يوليو ١٩٨٩

وتخزينها وتوزيعها. وتم الاتفاق كذلك على اشتراطات ومعايير السلامة في الالات الصناعية وتحرير سوق النقل الجوي والبحري.

وفي موضوع المشتريات العامة، فقد اعتمد توجيه يتيح المجال امام الشركات للتقدم بعطاءاتها للعقود الحكومية على نطاق الجماعة الاوروبية في مارس ١٩٨٨، مما يوسع المنافسة داخل الجماعة الاوروبية.

وفي مجال حرية انتقال العمالة فقد اقر مجلس وزراء الجماعة في يونيو ١٩٨٨ توجيها ينص على الاعتراف المتبادل بشهادات التعليم العالي، وستقبل كل الدول الاعضاء الشهادات الجامعية الصادرة في كل دولة. وفي الفترة نفسها اعتمد مجلس الوزراء اقتراحات شاملة اخرى تهدف الى تحرير حركة رأس المال تحريرا كاملا. وبموجب التوجيهات الجديدة الغيت القيود على تحركات رأس المال بين رعايا الجماعة الاوروبية بحيث اصبح من حق المقيم في اي بلد من بلدان الجماعة الوصول الى الخدمات المصرفية والبورصات واسواق العقارات وغير ذلك من الخدمات المالية في كل بلدان الجماعة.

وفي مجال الخدمات المالية فقد تركزت الجهود لتحرير النشاط المالي حتى فترة قريبة على مجالات مثل التأمين والخدمات المصرفية. وقد نتج عن ذلك ان اقر مشروع التوجيه المتعلق بالتأمينات الاخرى غير التأمين على الحياة والذي خفف الضوابط الوطنية على تأمين «المخاطر الكبيرة» لدى اي شركة تأمين مقرها اي من بلدان الجماعة. وكان التوجيه الرئيسي لتحرير النشاط المصرفي هو مشروع «توجيه التنسيق المصرفي الثاني» الذي اعتمد في يونيو ١٩٨٩ والذي يصرح لاي بنك مسجل في احد بلدان الجماعة بتقديم الخدمات المصرفية في كل انحاء الجماعة الاوروبية.

معوقات الوحدة

يعتبر توحيد السياسة النقدية بين دول الجماعة الاوروبية من الشروط المهمة التي لا بد من توفرها لتحقيق السوق الاوروبية الداخلية الموحدة في عام ١٩٩٢ وفقا لقرارات السوق المشتركة بهذا الشأن.

ومن اشد المؤيدين للاتحاد النقدي هي الجماعة الاوروبية نفسها كجهاز يرأسه جاك ديلور مفوض المجموعة، بالاضافة الى فرنسا واسبانيا وايطاليا. اما الاصوات المعارضة لاقامة بنك مركزي وعملة مشتركة فهي رئيسة الوزراء البريطانية بتأييد ضمني من المانيا الغربية وهولندا .

ويعتقد الكثيرون في المجموعة ان اقامة سوق موحدة هي امر مستحيل دون وجود عملة مشتركة، فالدخول في حلبة المنافسة مع القوتين الاقتصاديتين البارزتين في العالم وهما الولايات المتحدة واليابان، يفترض ان تكون لاوروبا عملتها الخاصة بها، التي لا بد ان تدعم فعالية وكفاءة السوق، وذلك بتجاوز أي تقلبات قد تتعرض لها العملات الاوروبية منفردة .

وتقول جمعية اتحاد اوروبا النقدي ومقرها باريس وتمثل ستين شركة اوروبية بارزة، انه في ظل النظام النقدي الحالي لن يخلو الامر من صعوبات كبيرة امام حركة البضائع عبر الحدود الاوروبية لانه سيتم تحديد قيمة السلع على اساس وجود اثنتي عشرة عملة اوروبية، وهو ما ينطوي على مشقة واهدار للوقت والمال معا .

ويقول تقرير اصدره مؤخرا مركز ابحاث اوروبي تابع لبنك نومورا الياباني العملاق ان وجود عملة موحدة لاوروبا، وسياسة نقدية اوروبية سيؤدي الى القضاء تماما على الحواجز التجارية المتمثلة في معدلات الصرف، والى خفض تكلفة الصفقات، ونقل المعلومات، والى تشجيع توزيع رؤوس الاموال بصورة اكثر فعالية عبر دول الجماعة، والى الحد من مخاطر تقلبات اسعار الفائدة. ويخلص التقرير الى نتيجة مفادها ان حركة الاعمال التجارية سوف تستفيد كثيرا من وجود مناخ مالي واحد ومستقر[٢] .

العائق الاخر امام تقدم اتمام اجراءات السوق الاوروبي هو موضوع ضريبة القيمة المضافة والتي يرتبط بها موضوع آخر هو موضوع نقاط الحدود. فمفوضية السوق تقترح الغاء معدل الصفر في ضريبة القيمة المضافة الذي تفضله كل من بريطانيا وايرلندا والبرتغال بالنسبة لبعض السلع. ويجادل هؤلاء ان وجود معدلات قارية متفاوتة للضرائب غير المباشرة والرسوم الضريبية هو احد الحواجز التي يمكن ان

تعترض سبيل التجارة الحرة بين دول المجموعة، فهذه الرسوم تقتضي الابقاء على نقاط الحدود وهي مسألة مكلفة من حيث المال والجهد والوقت.

بالمقابل فان بريطانيا التي تعاني من ادمان واسع بين مواطنيها ومن اعلى معدلات للاصابة بامراض القلب ترى انه لا مجال لقبول اقتراحات السوق الاوروبية التي تفترض ان تخفض دول المجموعة الرسوم الضريبية على الكحول بما يتراوح من ٤٠ ـ ٨٥٪ والسجائر بنسبة ١٠٪ في بريطانيا .

وعلى الرغم من ذلك فان الحكومات الاوروبية قد وافقت مؤخرا على عدم تفتيش البضائع التجارية على الحدود تفتيشا ضريبيا وبدلا من ذلك فان على كل من المشتري والبائع ان يتعاملا مع مجموعة جديدة من الاجراءات البيروقراطية لتنظيم الفروق في نظم ضرائب القيمة المضافة والرسوم الضريبية غير المباشرة الاخرى. كما اتفقت هذه الدول على تأجيل وضع نظام جديد لضريبة القيمة المضافة حتى عام ١٩٩٦[٣] .

بريطانيا والوحدة

ان الغالبية العظمى من اعضاء الجماعة الاوروبية ترى ان انشاء السوق الاوروبية الموحدة المتوقع في عام ١٩٩٢ يجب ان يشكل خطوة جديدة نحو التقارب المتنامي في جميع الميادين بما في ذلك الصعيد السياسي، تمهيدا للانصهار في قلب الأتحاد الاوروبي او كما يسمونه ايضا «الولايات المتحدة الاوروبية» .

وفي اشارات عديدة من زعماء الجماعة الاوروبية ولا سيما المانيا الغربية وبلجيكا وايطاليا يظهر جليا ان الجماعة تنظر الى عام ١٩٩٢ على انه نقطة التحول نحو اجراءات تكاملية جديدة في الميادين السياسية والمالية والعسكرية بين دول الجماعة الاوروبية.

وتلقى هذه المشاريع معارضة قوية من حكومة بريطانيا المحافظة بزعامة مارغريت تاتشر. ففي سلسلة من التصريحات رفضت رئيسة الوزراء البريطانية بشدة فكرة الاندماج السياسي بين البلدان الاعضاء في الجماعة الاوروبية وفكرة ايجاد قوة عظمى فوق القارة، وتصر السيدة تاتشر على ان التعاون بين بلدان الجماعة

مهما كان وثيقا في جميع الميادين فانه يجب ان لا يشكل تهديدا لاستقلالها السياسي وسيادتها الوطنية. وهي تؤكد «ان التعاون المجاني والنشيط بين البلدان المستقلة ذات السيادة هو افضل وسيلة لبناء جماعة اوروبية ناجحة».

ويستخلص المراقبون ثلاثة عوامل جوهرية لتفسير اساس المعارضة البريطانية وهي : عوامل تاريخية - جغرافية وعوامل سياسية واخرى ايديولوجية. فمن الناحية التاريخية فان بريطانيا لم تعتبر نفسها ابدا بلدا اوروبيا محضا، فانفصالها عن القارة ببحر المانش جعلها معزولة نسبيا عن التطورات في القارة. ولم تجد بريطانيا نفسها مرتبطة بها الا في اوقات الازمات العسكرية الحادة. وقد علمت التجربة البريطانيين تجنب الدخول في شؤون القارة الاوروبية اكثر مما ينبغي، واعطاء اولوية اكبر للحفاظ على السيادة والاستقلال الوطنيين، واسبقية «المصالح غير الاوروبية» في السياسة البريطانية تفسر لماذا تواجدت بريطانيا على هامش عمليات الاندماج الاوروبية التي بدأت في منتصف الخمسينات. فهي لم تكن ضمن دائرة مؤسسي السوق المشتركة الذين وقعوا معاهدة روما عام ١٩٥٧، بل سعت الى معارضة الاندماج بحماس عندما انشأت «الرابطة الاوروبية للتبادل الحر» ولكن عندما لم تنجح هذه المبادرة وجدت بريطانيا نفسها مضطرة لان تطلب قبولها عضوا في الجماعة الاوروبية. والعامل الثالث وهو الايديولوجي يتمثل في حكومة المحافظين التي تولت مقاليد الحكم في لندن عام ١٩٧٩. وقد انتهج المحافظون سياسة متطرفة لصالح المشروع الخاص، وشرع المحافظون في الغاء تأميم المشاريع، وزيادة النفقات العسكرية، وتقليص البرامج الاجتماعية وتشجيع المؤسسات ذات الحجم الكبير واضطهاد النقابات ومحاصرة حرية التعبير والصحافة وهي ما سميت بعد ذلك بالتاشيرية.

وعلى الرغم من عدم شعبية السياسات التاتشرية فانه يمكن القول بانها قد حققت نتائج ايجابية نسبية للاقتصاد البريطاني. وقد رسخت هذه النتائج فكرة المحافظين بانهم يمتلكون الوصفة الشمولية لحسن ادارة البلاد، وان مستقبل المحافظة مضمون في بلدان اوروبا الغربية الاخرى. ولكن ذلك لم يحدث بل ان اغلب بلدان اوروبا تحكمها احزاب اشتراكية لا تقاسم المحافظة ايا من جوانب فلسفتها، ورغم ذلك فقد حققت هذه البلدان نجاحات تتفوق على الانجازات البريطانية في جوانب عديدة.

ومن هذا المنطلق يرى المحافظون التقارب بين بلدان الجماعة الاوروبية ... «اوروبا الموحدة» تهديدا مباشرا لايديولوجيتهم، كما يرى هؤلاء بان ... التي اقرها البرلمان الاوروبي والذي تسيطر عليه اغلبية غير محافظة وخاصة ... المتعلقة بالميثاق الاجتماعي والتشريعات الخاصة بحقوق العمال، تشكل تهديدا لقيم المحافظين الاساسية. وتقول تاتشر في هذا الصدد ان «القنال الانكليزي وحده هو الذي يقف بين بريطانيا والثورة الحمراء». ومع اقرار مبدأ التصويت بالاغلبية في مجلس وزراء الجماعة الاوربية فان بريطانيا قد تجد نفسها مرة اخرى في عزلة عن التطورات التي تحدث على ارض القارة الاوروبية ان استمرت تاتشر في موقفها من قضايا الوحدة الاوروبية، وما لم يغير الناخبون البريطانيون رأيهم في سلطة المحافظين في ظل التطورات الجديدة في الفترة الاخيرة في بريطانيا .

السوق الاوروبية وثورة ١٩٨٩ في اوروبا الشرقية

التغييرات والتحولات التي احرزتها ثورة ١٩٨٩ في اوروبا الشرقية وخاصة محاولة هذه الدول تحديث اقتصادياتها بالاعتماد على اليات السوق الرأسمالية واجتذاب رؤوس الاموال اللازمة لانجاز مشاريع التحديث، سوف يترتب عليها حسابات جديدة بالنسبة للمجموعة الاوروبية وقد تصبح مسألة دخول دول اوروبا الشرقية السوق الاوروبية من عدمه سببا جديدا في اعاقة عمليات التوحيد التي تجري على قدم وساق الان، وذلك طبعا اذا استثنينا مشكلة توحيد المانيا التي تعتبر بحد ذاتها سببا كافيا لاعادة التفكير بالسرعة التي يتم بها حاليا انجاز مشروع الوحدة الاوروبية .

فرغم الترحيب الاوروبي الواسع الذي حظيت به التغييرات الجديدة في اوروبا الشرقية وخاصة مسألة فتح اقتصاديات هذه الدول امام اليات السوق الرأسمالية، فان الثمار التي سوف تجنيها الجماعة الاوروبية من الاسواق الشرقية ليست موزعة بالتساوي، وتخشى دول السوق الجنوبية بان تحرير الاسواق الاوروبية الشرقية سوف يكون عاملا مساعدا في زيادة الهوة الاقتصادية بين الجنوب الفقير نسبيا والشمال الغني في داخل المجموعة .

فدول الجنوب الاوروبية وخاصة اسبانيا والبرتغال قد بدأتا الشكوى من ان مشاريع الاستثمار التي كان من الممكن ان يتوجه اليهما انخفاض التكلفة فيهما سوف تتجه الى اوروبا الشرقية بعد التغيرات الجديدة. فاسبانيا على سبيل المثال نجحت في استقطاب ما يعادل ٤٥ بليون دولار من الاستثمارات الاجنبية منذ دخولها السوق المشتركة عام ١٩٨٦. وفي ديسمبر الماضي قررت مجموعة بنك ميتسوبيشي اليابانية في اللحظة الاخيرة تحويل مشروع بناء احد المصانع الى اوروبا الشرقية بعد ان كان مخططا له ان يبنى في اسبانيا. وقبل ستة اشهر قامت مجموعة من مصنعي الانسجة الالمان الغربيين باعلان اسبانيا والبرتغال كمكانين مناسبين لاستثماراتها الجديدة في اوروبا ولكنها اليوم بدأت تنظر الى مناطق اقرب الى المانيا وتحديدا في اوروبا الشرقية[4].

وليست مخاوف بلدان جنوب الجماعة الاوروبية مقتصرة على هذا الجانب، بل انها تنظر بتخوف شديد الى الخطر الذي يمكن ان تشكله صناعات اوروبا الشرقية في المستقبل على تخصص هذه الدول ضمن المجموعة الاوروبية في بعض الصناعات مثل الانسجة والاثاث وحتى على صناعتها غير المنافسة مثل السيارات من منافسة دول اوروبا الشرقية.

توحيد المانيا

وتثير مشكلة توحيد المانيا احتمالات واسعة بان تؤدي الدعوات التي تتبناها القوى السياسية المختلفة في المانيا الغربية لتوحيد الالمانيتين، الى تأخير اجراءات اتمام الاندماج في السوق الاوروبية الموحدة بسبب تخوف الشركاء الاوروبيين.

وفي مؤتمر القمة لدول الجماعة الاخير في ستراسبورغ (ديسمبر ١٩٨٩) كانت هذه النقطة بالذات مثار خلافات علنية بين المستشار الالماني هلموت كول من جهة والرئيس الفرنسي ميتيران ورئيس الوزراء الايطالي اندريوتي من جهة اخرى. فبينما كان المستشار الالماني يسعى لاخذ موافقة المؤتمر على حق الالمان بالوحدة وتقرير المصير سعى الرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء الايطالي الى ربط حق المصير الالماني باحترام المعاهدات والاتفاقات الدولية وخاصة ميثاق هلسنكي في اشارة واضحة الى

عدم رغبة المجموعة الاوروبية في رؤية الالمانيتين تتحرران من ارتباط كل منهما بحلف وارسو او الناتو(*) .

وخلاصة القول فان المجموعة الاوروبية لا تمانع من حيث المبدأ توحيد المانيا ولكن تخوفها يكمن في تحرير المانيا من التزاماتها مع التحالف الاوروبي الاميركي في هذه المرحلة، ولذلك فقد اشترطت المجموعة ان يتم التوحيد في اطار تكامل اوروبي اوسع تمثل الوحدة الاوروبية المرتقبة الشكل الاكثر ملاءمة لاستيعابه .

ويبدو ان هذا الحل لمسألة توحيد المانيا يناسب الولايات المتحدة ايضا التي تسعى الى اخراج قواتها المرابطة في اوروبا، والى تأمين نظام اوروبي يحل محل مظلة الحماية الاميركية التي تكفلت بحماية اوروبا لسنوات عديدة، والتي استنزفت ملايين الدولارات من الخزينة الاميركية .

ولكن هذا الحل لا يناسب الاتحاد السوفيتي، فرغم ان احتواء المانيا الموحدة داخل الاطار الاوروبي سوف يضمن قيام المانيا اوروبية ويخفف من صعود وتأثير التيارات العنصرية في المانيا الداعية الى اعادة بناء الامة الالمانية، الا انه سوف يعني ضم المانيا الشرقية في اطار المانيا موحدة الى الحلف الاطلسي، الامر الذي لا يمكن القبول به من وجهة نظر الاتحاد السوفيتي، ولذلك فان البديل الذي يتبناه الاتحاد السوفيتي يشترط قيام بيت اوروبي مشترك من الاطلسي حتى الاورال، غير مرتبط باي من الاحلاف العسكرية في اوروبا .

المخاوف الدولية من توحيد السوق

اوروبا القلعة:

فكرة بناء سوق اوروبية موحدة بنهاية عام ١٩٩٢ اثارت الفزع في قلوب شركاء الدول الاوروبية التجاريين الاساسيين وخاصة الولايات المتحدة. فقد بدا في ذهن الكثيرين وكأن الاوروبيين مقبلون على بناء قلعة اوروبية محصنة ضد التجارة الخارجية. وحتى صيف عام ١٩٨٨ لم يكن يصدر اي تصريح رسمي من المسؤولين الاوروبيين حول نظام التبادل التجاري الذي سيتم التعامل به مع الدول الاخرى بعد استكمال السوق الموحدة في ١٩٩٢ .

ويحق القول بان هذا الخوف من قبل كبار شركاء اوروبا التجاريين كان له ما يبرره، فقد شدد الاوروبيون من اجراء مواجهة سياسات الاغراق التي تقوم بها بعض الدول، كما شددوا من اجراءات التأكيد من شهادة المنشأ للواردات الاوروبية. وفي الوقت نفسه بدأ الاوروبيون يطالبون بسياسات التعامل بالمثل في مشروع نظام البنوك الاوروبية الموحدة، كما اصغى الشركاء الاوروبيون بمزيد من العناية الى مطالبات بعض الصناعات الاوروبية بزيادة الحماية الجمركية ضد منافسة بعض الدول الاخرى من خارج المجموعة الاوروبية .

الا ان الاوروبيين سرعان ما طمأنوا شركاءهم وخاصة في اليابان والولايات المتحدة، بان السوق الموحدة لن تكون قلعة محصنة وانهم سوف يكونون اوفياء للمبادىء التي ارسيت عليها اتفاقية «الجات» حول التبادل الحر. وفي ما يخص التبادل التجاري الذي لا تغطيه اتفاقية «الجات» فان الجماعة الاوروبية وعدت بان سياسات المعاملة بالمثل سوف تطبق لدعم مبادىء التبادل الحر. وان اجراءات الحماية سوف لن تزيد عن مستوياتها الوطنية الحالية في حالة تطبيقها في اطار السوق الموحدة.

والصورة العامة لمشروع اوروبا الموحدة في عام ١٩٩٢ كما يصورها تقرير لمجلة الايكونوميست في منتصف العام الماضي هي صورة موقع البناء الذي يقوم فيه الاوروبيون بتشييد مشروع السوق الموحدة، والذي لا تبدو فيه اية تصاميم لبناء قلعة حصينة. فبعض انواع الحماية يتم وضعه في لبنة البناء اثناء التشييد، وبعض المسؤولين في السوق الاوروبية لا بد من الحد من نزعة التدخل لديهم، ولكن بشكل عام ما يتم على المدى الطويل هو بناء سوق موحدة مفتوحة[1]. وحتى انواع الحماية التي يتم تشييدها اليوم في اوروبا والتي ينبغي ان تكون مصدر قلق واهتمام شركاء اوروبا التجاريين هي ليست الحماية التقليدية مثل التعرفة او الرسوم الجمركية، بل هي الحماية التي تمارسها الدول الاعضاء كلا على حدة باعتبارها جزءا من سيادتها الوطنية .

موقف الولايات المتحدة واليابان

حتى خريف ١٩٨٨ كانت الولايات المتحدة غير مهتمة الى حد كبير بمشروع

السوق الاوروبية الموحدة، الا ان اشتداد الحملة البريطانية لعام ١٩٩٢، الذي وصل ذروته في ذلك التاريخ ايقظ العديد من رجال الاعمال الاميركيين في البداية على المخاطر والفرص التي يمكن ان تأتي بها السوق الموحدة. وقد ازعجت المخاطر السياسية التي تمثلها الوحدة الاوروبية البيروقراطية الاميركية في واشنطن والكونغرس الاميركي الذي بدأ نقاشات واسعة في اوائل العام الماضي حول مشروع السوق الاوروبية .

لقد كان لفقد الولايات المتحدة الثقة بادائها الاقتصادي بعد سنوات السوبر-دولار في اوائل الثمانينات دور كبير جعل الولايات المتحدة تشير بنوع من الحساسية تجاه اي قضية تمس علاقاتها التجارية مع المجموعة الاوروبية (راجع الشكلين ٣، ٤).

شكل (٣)

صادرات المجموعة الاقتصادية الاوروبية الى الولايات المتحدة ببلايين الدولارات الاميركية وميزان التبادل التجاري بين البلدين

٨٠
٦٠
٤٠
٢٠

العجز التجاري

١٠
+
-
١٠
٢٠
٣٠

٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨

● المصدر. الايكونومست، ٨ يوليو ١٩٨٩

شكل (٤)

الاستثمارات الاميركية المباشرة في المجموعة الاقتصادية الاوروبية ببلايين الدولارات الاميركية .
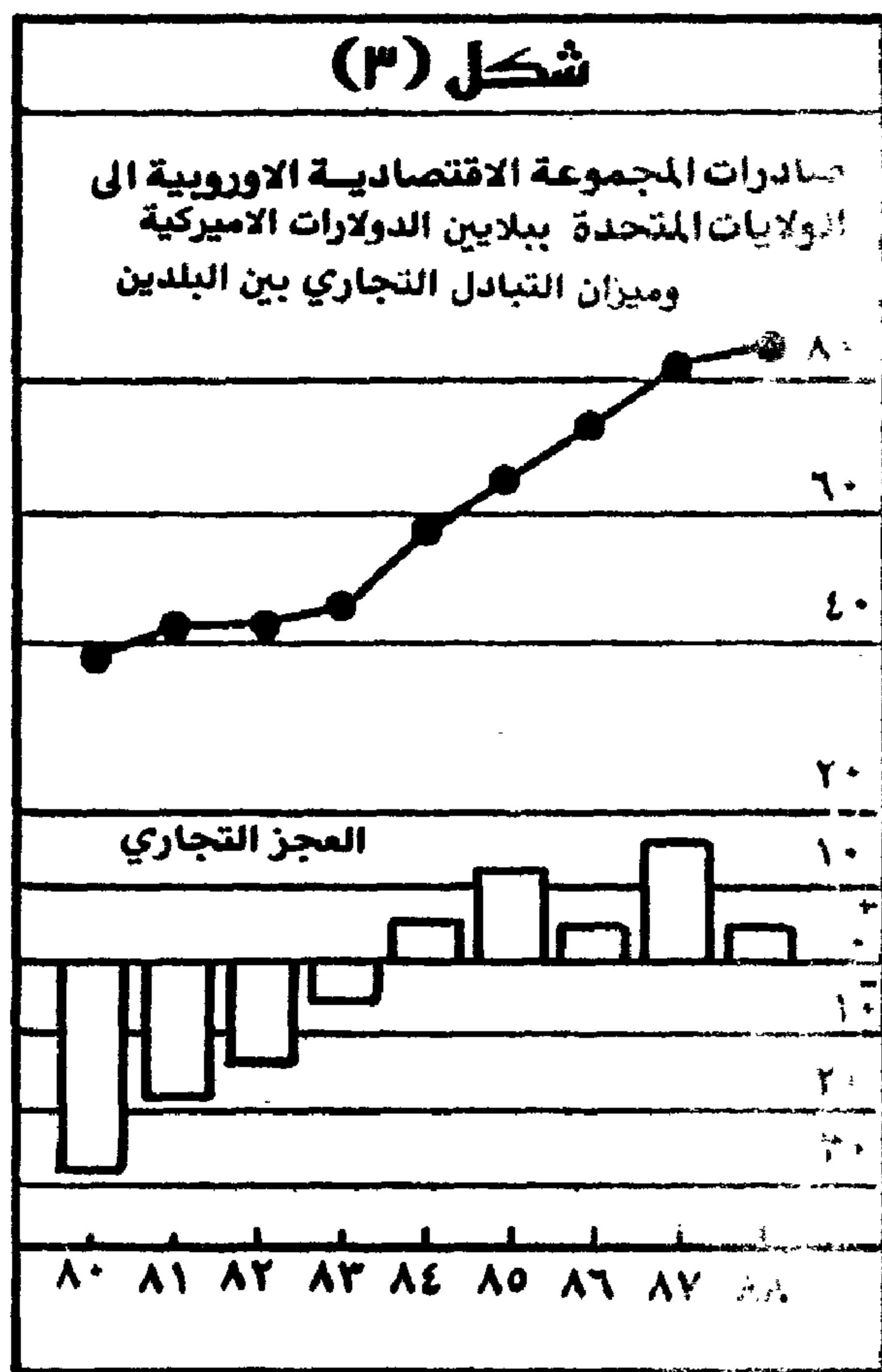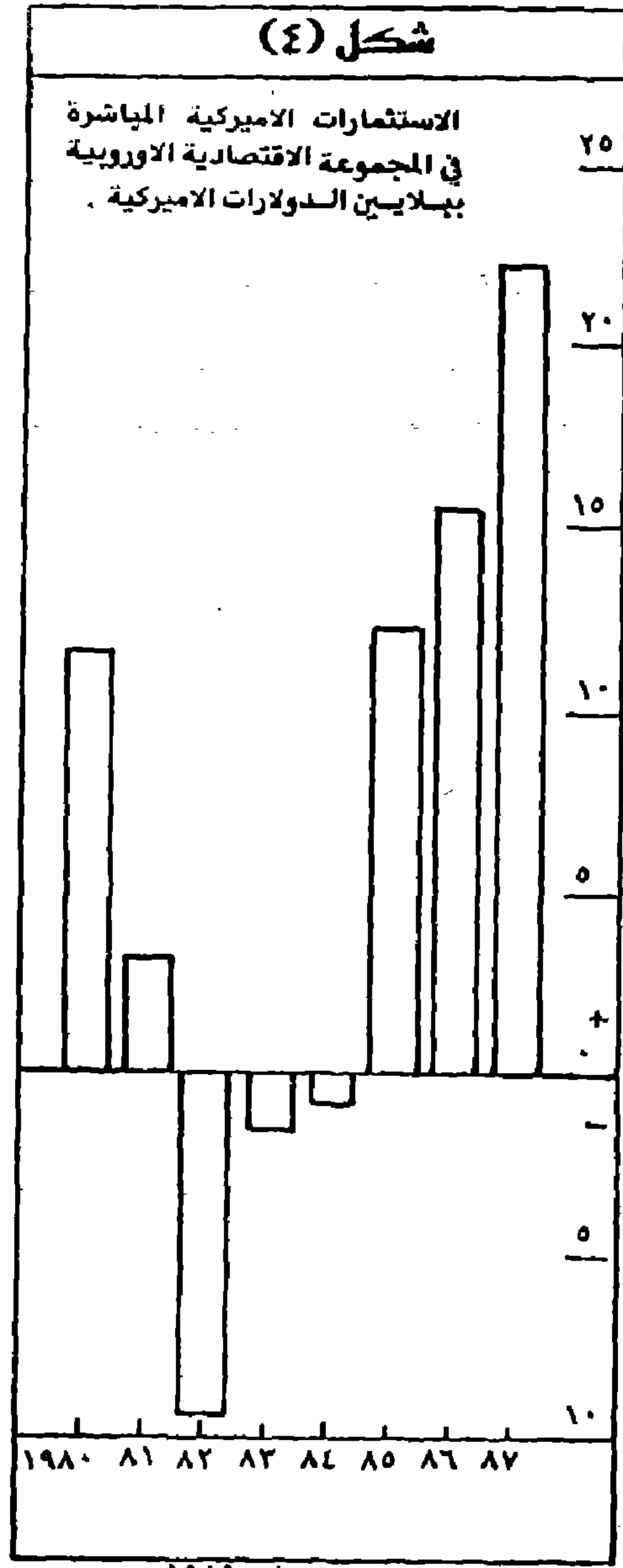
● المصدر: الايكونومست، ٨ يوليو ١٩٨٩

كما كان لقبول اسبانيا والبرتغال في المجموعة الاوروبية دور اساسي في زيادة هذه الحساسية نظرا للمخاطر التي يمثلها دخول هذين البلدين الى السوق الاوروبية والمتمثلة في منافسة الصادرات الاميركية الزراعية للسوق الاوروبية. وقد توترت العلاقات التجارية الاميركية ـ الاوروبية في اواخر الثمانينات بالذات وذلك بسبب ثلاثة موضوعات اخرى هي : الخلافات حول موضوع دعم الانتاج الزراعي الذي نوقش في جولة مفاوضات «الجات» الاخيرة التي عقدت في اوروغواي، ومنع الاوروبيين للصادرات الاميركية من اللحوم المضاف اليها هرمونات، والاشاعات

التي راجت في الصحافة العالمية حول بيع احد المصانع الالمانية لمعدات والات لمصنع ليبي لانتاج الاسلحة الكيماوية .

ولذا فقد كانت هناك شكوك اميركية كبيرة في ان يؤدي مشروع السوق الاوروبية الموحدة الى بناء قلعة اوروبية حصينة يكون عمادها مساعدة الصناعات الاوروبية من خلال اجراءات حماية ضد منافسة الصادرات الاميركية. ولكن هذه الشكوك لم تدم طويلا، ويبدو ان تطمينات المسؤولين الاوروبيين بان السوق الموحدة لن تكون قلعة موصدة امام الصادرات الاجنبية وقد وجدت من الاميركيين اذانا صاغية، ولكن الشعور العام لم يكن اطمئنانا تاما بل كان مصحوبا بالترقب والحذر .

وقد كان هذا الحذر والترقب يتركز بشكل خاص على موضوعات اربعة: نظام المعايير الذي سوف تستخدمه السوق الموحدة، ونظام شهادة المنشأ بحيث لا تجبر الولايات المتحدة لنقل بعض مصانعها لاوروبا للاستفادة من المزايا التي توفرها الماركة «صنع في اوروبا» اسلوب المعاملة بالمثل وخاصة الطلب الاوروبي في حصول البنوك الاوروبية على معاملة مثل التي تحصل عليها البنوك الاميركية في اوروبا، والتخوف الاميركي من ان تمتد المطالب الاوروبية الى موضوعات اخرى مثل العقود الحكومية الاميركية، واخيرا موضوع التمييز ضد بعض السلع المصدرة من الولايات المتحدة، مثل اللحوم ذات الاضافات الهرمونية والتي ترغب واشنطن ان يترك الخيار في قبولها من عدمه الى الاوروبيين انفسهم كدول منفردة بدلا من ان يتم اقراره في بروكسل او ستراسبورغ .

واليابان لم تكن ردة فعلها لمشروع السوق الاوروبية مختلفة عن ردة فعل الولايات المتحدة، بل يمكن القول بانها مرت بالمراحل نفسها من التخوف الشديد الى التفاؤل المصحوب بالحذر، ولكن اليابان ترحب بالمشروع الاوروبي مع علمها بانه موجه بالدرجة الاولى لمنافستها وهي لا تخفي تخوفها من ان ينضم الاوروبيون الى الاميركيين لمواجهة الهيمنة اليابانية على التجارة الدولية في السنوات الاخيرة. ولذلك فان اليابان بعد ان كانت لسنوات عديدة تحاول ابقاء نفسها بعيدة عن اتفاقية «الجات» التي تعتبر معقل نظام التبادل التجاري متعدد الاطراف، فانها اليوم تعتبر هذا النظام صمام امانها ضد ازدياد النزعة لدى المجموعات الاقتصادية والدول

لتوقيع اتفاقيات تبادل تجاري يعطي مميزات خاصة للطرفين لا تعطى لاي دولة اخرى. وفي هذا الصدد تبدي اليابان شكواها من الاجراءات الاوروبية لمواجهة سياسات الاغراق والمعايير الصناعية التي يجري اعدادها ضمن مشروع السوق الموحدة. كما لا تخفي اليابان قلقها من سياسة المعاملة بالمثل التي سبق ذكرها اعلاه .

ولكن اليابان تختلف عن الولايات المتحدة من حيث انها تملك استثمارات مباشرة هائلة في اوروبا، ولذلك فانهم غير مهتمين في مواجهة الظروف التي تدعوهم الى الاستثمار في اوروبا بسبب سياسات الحماية الاوروبية للمنتجات التي تحمل علامة «صنع في اوروبا» كما هو الحال مع الاميركيين، (راجع الشكلين ٥، ٦) مصدر قلق اليابان الاول في هذه المرحلة هو خشيتهم في ان تؤدي اللوائح الداخلية داخل المجموعة الاوروبية الى تقييد حريتهم في اختيار اماكن اقامة منشآتهم والتي يمكن ان تضر في نوعية وجودة منتجاتهم اذا ما اضطروا الى استخدام محتويات رديئة نسبيا مثل تلك التي تصنع في كل من اسبانيا والبرتغال(٧).

شكل (٥)

صادرات المجموعة الاقتصادية الاوروبية الى اليابان ببلايين الدولارات الاميركية وميزان التبادل التجاري بين البلدين

صادرات السوق الاوروبية الى اليابان

العجز التجاري

٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨

● المصدر: الايكونومست، ٨ يوليو ١٩٨٩

شكل (٦)

الاستثمارات اليابانية المباشرة في السوق الاوروبية ببلايين الدولارات.

١٩٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧
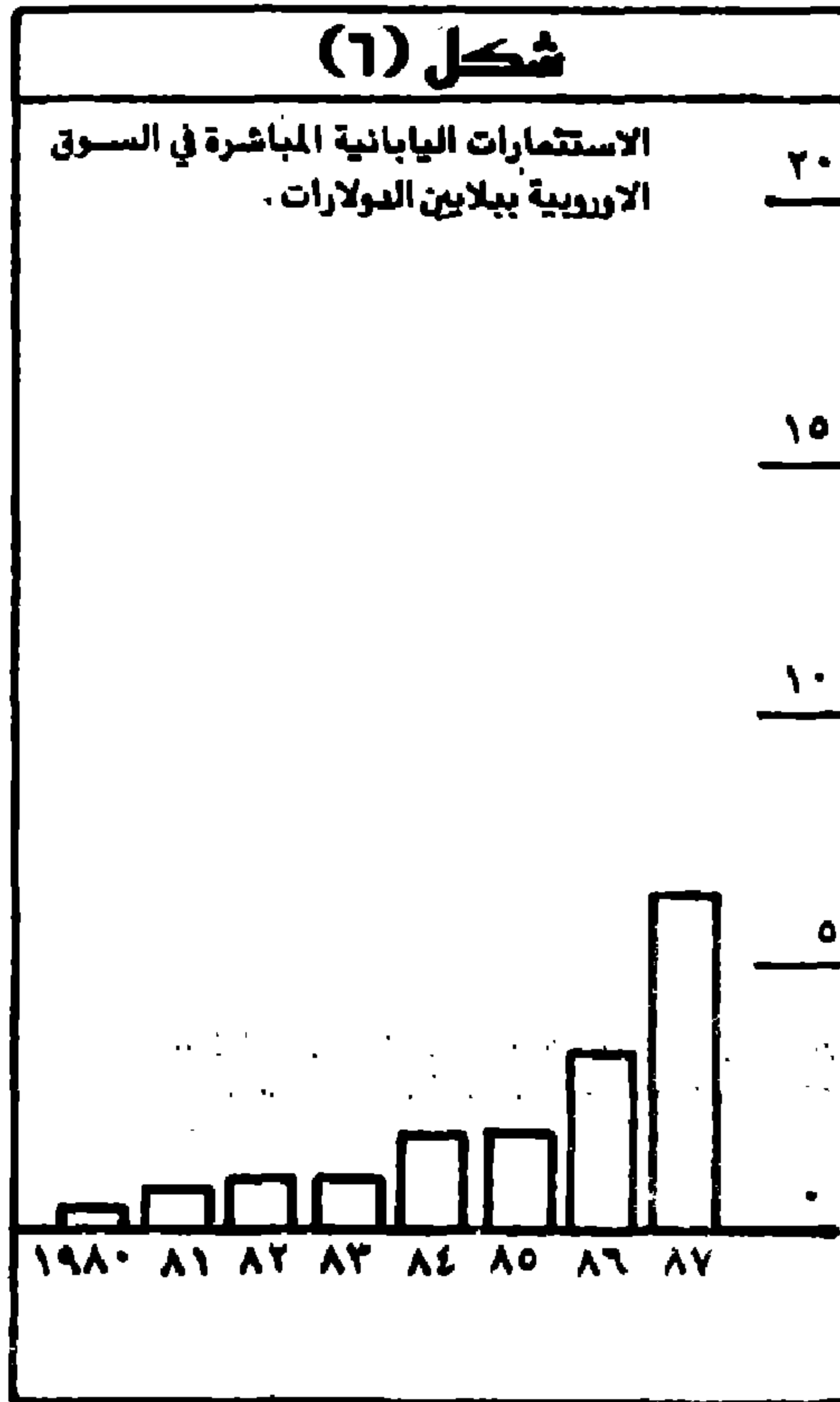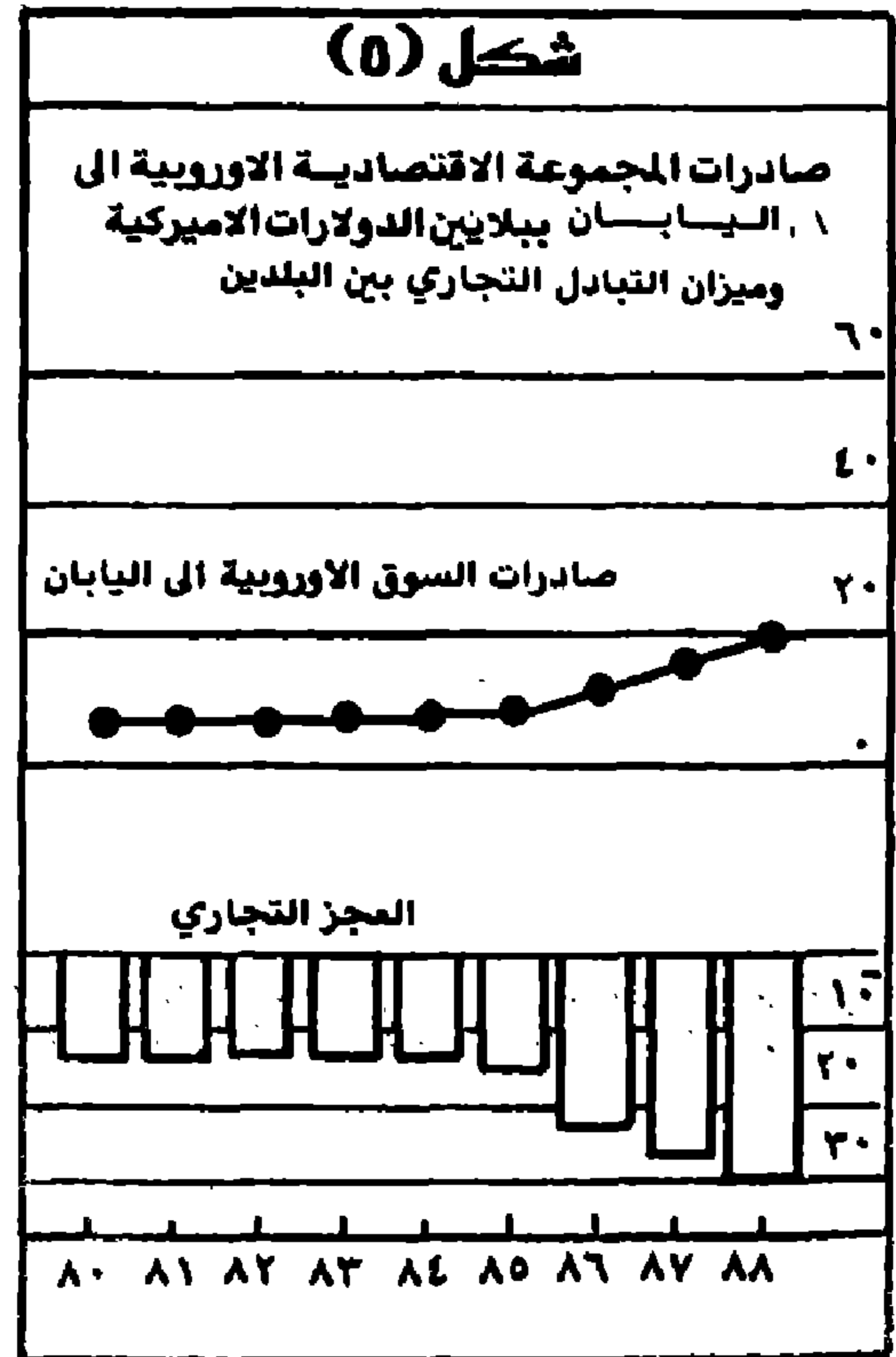
● المصدر: الايكونومست، ٨ يوليو ١٩٨٩

انعكاسات السوق على العالم العربي

يرتبط العالم العربي باوروبا بروابط جغرافية، وحضارية، وسياسية، واقتصادية، تجعل من قيام السوق الاوروبية الموحدة واحدا من اهم المتغيرات العالمية تأثيرا على مستقبل العالم العربي سياسيا واقتصاديا. وفي ظل الاوضاع العربية الحالية التي تتسم بالتشرذم السياسي والاقتصادي، فان قيام اوروبا الموحدة سوف يؤدي الى تعديل العلاقات الاقتصادية بينها وبين الدول العربية بالشكل الذي يتلاءم والمصالح الاوروبية بشكل أكبر وأعمق، كما ان بروز اوروبا كقوة اقتصادية وسياسية سيجعلها تطمح الى دور سياسي اكبر على الساحة الدولية، سوف يكون له اثر كبير على علاقاتها بالدول العربية ومواقفها من قضاياها المصيرية.

ولكي نجعل الصورة اكثر وضوحا لنتمعن في الشكل رقم (٧)، ففي هذا الشكل يظهر بوضوح اعتماد العالم العربي الكبير على اوروبا كسوق للصادرات العربية فاوروبا تستورد ٣٥٪ من اجمالي هذه الصادرات بالمقارنة مع اليابان التي تشكل ١٩٪. في الوقت الذي تستقطب فيه الولايات المتحدة ٨٪ فقط من الصادرات العربية. كذلك يظهر بوضوح اعتماد العالم العربي الكبير في وارداته على السوق الاوروبية التي تشكل ٤٣٪ من اجمالي وارداته بينما لا تشكل وارداته من الولايات المتحدة واليابان اكثر من ١١٪ و١٠٪ على التوالي.

وبالمقابل فان السوق العربية لا تستقبل الا نسبة ضئيلة من اجمالي الصادرات الاوروبية العالمية، وبالنظر الى الشكل يتبين ان اوروبا تعتمد بشكل اساسي على تجارتها البينية ـ داخل السوق الموحدة ـ والتي تشكل ٥٧٪ من اجمالي صادراتها، بينما لا تمثل صادراتها الى السوق العربية الا ٥٪ من الاجمالي. وحتى بمقارنتها مع تجارة اوروبا مع الاسواق العالمية الرئيسية الاخرى فان السوق العربية تظل هامشية. فصادرات اوروبا الى السوق الاميركية تشكل ٩٪ وصادراتها الى دول «رابطة التبادل الحر» الاوروبية تمثل ١١٪ من اجمالي صادراتها.

وينطبق ذلك على واردات اوروبا، فهي تعتمد اعتمادا كبيرا واساسيا على تجاراتها البينية بينما لا تشكل وارداتها من السوق العربية الا ٤٪ من الاجمالي.

شكل (٧)

يوضح التجارة العربية مع الجماعة الاوروبية ومجموعات اخرى في عام ١٩٨٦

الواردات العربية المجموع ٩٣,٢ بليون دولار

٪٤٣ — ٪١١ — ٪١٠ — ٪٥ — ٪٥ — ٪٢٦

الصادرات العربية المجموع ٨٤ بليون دولار

٪٣٥ — ٪٨ — ٪١٩ — ٪٤ — ٪٤ — ٪٣٠

الجماعة الاوروبية
الولايات المتحدة
اليابان
اوروبا الشرقية
الدول المصدرة للبترول
اخرون

كل الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء موريتانيا والصومال وجيبوتي

● المصدر: روندي ويلسون التجارة الاوروبية ـ العربية ـ منشورات الايكونومست لندن ١٩٨٨
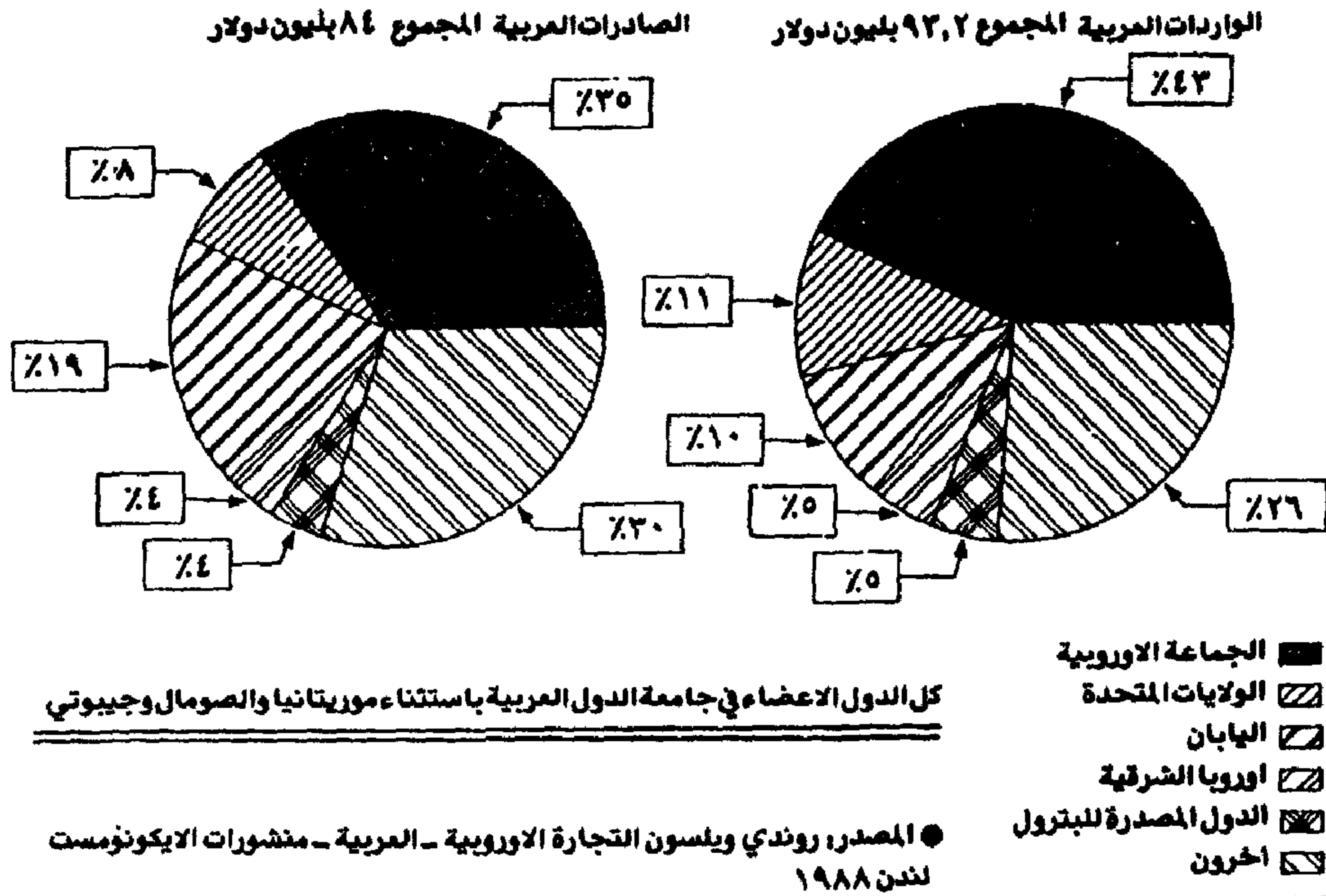
شكل (٨)

يوضح تجارة الجماعة الاوروبية مع الدول العربية ومجموعات اخرى في عام ١٩٨٦

واردات الجماعة الاوروبية

٪٥٨ — ٪١٤ — ٪١٠ — ٪٤ — ٪٧ — ٪٣ — ٪٤

صادرات الجماعة الاوروبية

٪٥٧ — ٪١٤ — ٪١١ — ٪١ — ٪٩ — ٪٣ — ٪٥

داخل الجماعة الاوروبية
الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة
الولايات المتحدة
الدول العربية
اوروبا الشرقية
اليابان
آخرون

* جمع الدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء البحرين، اليمن الشمالي والجنوبي والصومال وجيبوتي

● المصدر: روندي ويلسون التجارة الاوروبية ـ العربية ـ منشورات الايكونومست لندن ١٩٨٨

ماذا يعني كل ذلك؟ انه يعني بكل وضوح انه في الوقت الذي تعتمد فيه الدول العربية مجتمعة على تجاراتها مع اوروبا بشكل كبير فان التجارة الاوروبية مع العالم العربي لا تشكل الا نسبة بسيطة. مما يعني انه في الوقت الذي تزداد فيه القوة التفاوضية لاوروبا في عام ١٩٩٢ اثر قيام السوق الموحدة في مواجهة الكيانات الاقتصادية الكبرى، سوف تجبر الدول العربية وغيرها من الكيانات المنفردة على التعامل في اطار صيغ ثنائية مع هذا التكتل الاوروبي العملاق.

وان نحن امعنا النظر في علاقات اوروبا مع البلدان العربية على التعامل كأقاليم فان الصورة لا تختلف كثيرا وان تنوعت في مضمونها. فدول المغرب العربي التي قيل انها نجحت في اختراق السوق الاوروبية فترة قريبة، قد تضطر الى اعادة النظر في علاقاتها مع السوق الاوروبية وصياغتها ضمن اطر جديدة. فصادرات الجزائر، وليبيا، والمغرب، وتونس الى السوق الاوروبية كانت في عام ١٩٨٦ (٢,٦٤٪ و٧٣٪ و٦٤٪ و٧٣٪) على التوالي من اجمالي صادرات كل من هذه الدول، تشكل المنتجات الزراعية من الحمضيات والخمر والطماطم اساس هذه الصادرات الى اوروبا وخاصة تونس والمغرب[٨]. وقد جاء دخول البرتغال واسبانيا الى السوق الاوروبية ليشكل ضربة موجعة الى الصادرات المغاربية الى هذه السوق. ولان اسبانيا والبرتغال تنتجان نفس المنتجات المغاربية، فقد اعربت المجموعة الاوروبية عن رغبتها في تحديد الصادرات المغاربية الى السوق الاوروبية لكي تخفف من منافستها للمنتجات الاوروبية. وقد عرضت المجموعة الاوروبية في المقابل تعويضات مالية لدول المغرب العربي لتخفيف الضرر الذي اصابها من جراء ذلك.

وبالنسبة لدول الخليج العربي فعلى الرغم من ان مبيعاتها من النفط الى اوروبا ينتظر ان يطرأ عليها بعض التغيرات باتجاه الزيادة نتيجة لسياسة الحماية البيئية التي تفرضها اللوائح الاوروبية الجديدة مما يقلل اعتماد بعض دول اوروبا على الطاقة النووية وزيادة اعتمادها على النفط، الا ان هذه الدول لا تزال تعاني من مشاكل صادراتها البتروكيماوية الى السوق الاوروبية. فالسوق الاوروبية تفرض على دول الخليج نظام حصص يحد من صادرات هذه الدول الى السوق الاوروبية، مما حدا ببعض المسؤولين في منطقة الخليج الى التهديد باعادة النظر في التعريفات الجمركية

المنخفضة التي تفرضها وبمعاملة السلع الاوروبية التي تدخل سوق الخليج بالمثل.
وعلى الرغم من محاولات الحوار بين السوق الاوروبية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وعلى الرغم من الاتفاقيات التي وقعت بين الطرفين فلا تزال منتجات دول الخليج تواجه عراقيل متعددة تمنع دخولها الى السوق الاوروبية .
ولا نعتقد ان قيام السوق الاوروبية سوف يخفف من هذه المشاكل بل على العكس تماما ، فان هناك تخوفا كبيرا من ان تؤدي مطالبة دول الخليج بسياسة المعاملة بالمثل لان تطلب الدول الاوروبية السماح لبنوكها الدخول الى الاسواق الخليجية على سبيل المثال، اسوة بالمعاملة التي تلقاها فروع البنوك العربية في اوروبا .

ومن هنا فان القوة التفاوضية لاوروبا بعد ١٩٩٢ مرشحة للتعاظم والازدياد في مواجهة الكيانات العربية المتشرذمة، وحتى في مقابل محاولات التنسيق العربي المحدود في الاطر القائمة حاليا مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجلس التعاون لدول المغرب ومجلس التعاون العربي ما لم يعد الغرب النظر في اطر التنسيق القائمة في ضوء المتغيرات التي يفرضها قيام السوق الاوروبية الموحدة.

اوروبا والعالم العربي

على الرغم من معارضة بعض الاطراف الاوروبية فان الوحدة الاوروبية الاقتصادية في عام ١٩٩٢ سوف تكون بلا شك مقدمة لوحدة سياسية يجري الاعداد لها منذ اليوم. فاوروبا التي قسمتها الحرب العالمية الثانية تدهورت مكانتها السياسية وقدراتها على التأثير في السياسة العالمية لتصبح قوة من الدرجة الثالثة في عالم تسيطر عليه حرب باردة بين عملاقين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ومع تنامي الوحدة الاقتصادية الاوروبية ابتداء من لجنة الفحم وحتى قيام السوق الاوروبية، في اواخر الخمسينات تنامت قدرات اوروبا على الصعيد الاقتصادي والسياسي، وبدأت تشكل محورا اساسيا داخل «المعسكر الحر» الذي تقوده الولايات المتحدة.
ومع تنامي قوتها السياسية والاقتصادية امكن لاوروبا ان تتخذ بعض المواقف السياسية التي كثيرا ما تسببت في فتور علاقاتها مع الولايات المتحدة. ويبرز الشرق الاوسط كواحد من اهم المناطق التي يظهر فيها بوضوح بروز الدور الاوروبي، نظرا للروابط التاريخية والحضارية التي تربط اوروبا بالعالم العربي.

وقد اهتم العالم العربي بهذه الخاصية التي تتميز بها اوروبا، وحاول في كثير من الاحيان استغلال بعض التناقضات بين مصالح اوروبا مع الولايات المتحدة وتشجيع اوروبا على اتخاذ مواقف مستقلة ومتميزة عن المواقف الاميركية من قضايا العالم العربي الاساسية مثل القضية الفلسطينية .

ومن هنا فان هذا الدور المميز لاوروبا مرشح لان يستمر ويعزز ويقوى من خلال الوحدة الاوروبية المرتقبة. فاوروبا بعد عام ١٩٩٢ سوف تصبح قوة عالمية من الدرجة الاولى. ورغم استمرار زعامة الولايات المتحدة للمعسكر الغربي، فان اوروبا مرشحة على المدى البعيد، ان تكون لها مصالح اساسية قد لا تتوافق تماما مع مصالح الولايات المتحدة.

هوامش

١ ـ التمويل والتنمية ـ صندوق النقد الدولي ـ يونيو ١٩٨٩ .

٢ ـ البيان ـ الامارات العربية المتحدة ـ ١٩٨٩/١٠/٨ .

٣ ـ الايكونوميست ـ ١٩٩٠/١/٣

٤ ـ الايكونوميست ـ ١٩٩٠/١/٦

٥ ـ الايكونوميست ـ ١٩٩٠/١/١٦ .

٦ ـ الايكونوميست ـ ١٩٨٩/٧/٨ .

٧ ـ الايكونوميست ـ ١٩٨٩/٧/٨ .

٨ ـ روندى ويلسون ـ التجارة الاوروبية العربية، منشورات الايكونوميست ـ لندن ١٩٨٨ .

الفصل الحادي عشر

اوروبا ١٩٩٢ والعالم العربي / ١

الوطن العربي من اكثر اقاليم العالم حساسية للمتغيرات العالمية . وربما لم يأت وقت تجمعت فيه مجموعة هائلة من التغييرات في النطاقين الدولي والعالمي كما يحدث الان، حتى ان البعض اقترح ان القرن العشرين وصل بالفعل الى نهاية، فالقرون لا تحسب ـ تاريخيا ـ ببداياتها ونهايتها الميلادية، وانما من خلال الاحداث الجوهرية التي تنقل الدنيا والعالم نقلات كيفية يصبح بدورها الزمن مختلفا جوهريا عما كان عليه من قبل. الاحداث كبرى بكل المعايير. ما يجري في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، وما يدور في اليابان، وما يحدث في عالم التكنولوجيا والاتصال الدولي. ووسط ذلك كله يأتي مشروع اوروبا ١٩٩٢ ليمثل حدثا مهما وتحديا جديدا للعرب والعروبة، ويمثل احدى لبنات النظام العالمي البازغ، ويحمل فرصا ومخاطر .

وكعادتنا تأسرنا العناوين، والخوف من المجهول القادم من الخارج يجعلنا دائما نتوجس ونترقب. ففي العادة ـ كما تعودنا منذ عقود ـ فان ما يأتي الينا من اغلبه مصائب فالعالم ليس عالمنا، والدنيا ليست دنيانا، واليوم ليس يومنا، ولاننا لا نشارك في عالم اليوم بالكثير، حتى نفطنا زادت كميته وتراجعت اسعاره، ودولنا تستورد السلاح والغذاء فاننا ـ على الاغلب ـ لا ننتظر خيرا عن كل تطور جديد، ويبقي مشروع اوروبا ١٩٩٢ في صحفنا وفكرنا شرا مستطيرا وخطرا قادما: يجعلنا على الهامش ويدير وجه اوروبا ـ التي نكرهها ونحبها في آن واحد ـ الى جهة او جهات اخرى، وسط هذا الشعور لا نعلم كنه المشروع والى اين يتجه، وكيف يؤثر علينا، وماذا نفعل تجاهه .

هذه الورقة اهدافها ما يلي:

* ان نعرف حقيقة ما يجري حاليا داخل الجماعة الاوروبية او ما اصطلح على تسميته مشروع «اوروبا ١٩٩٢» وتطوراته المستقبلية ،العقبات التي تقف في طريقه .

* ان نعرف ماذا يعني استكمال المشروع بالنسبة للعالم وهل يخلق قطبا دوليا جديدا مستقلا يمكننا ان نستخدمه في «موازنة» اقطاب اخرى، ام ان اوروبا جزء من نظام اوسع واقدر .

* ان نعرف تأثير المشروع علينا، وعلى امننا القومي السياسي والاقتصادي، والفرص والمخاطر والخيارات التي يطرحها .

اوروبا ١٩٩٢

في ٢٥ مارس ١٩٥٧ وقعت حكومات فرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ معاهدة روما التي اعلنت اتفاق هذه الحكومات على انشاء «الجماعة الاقتصادية الاوروبية» و«الجماعة الاوروبية للطاقة الذرية». قبل ذلك بستة اعوام تقريبا كانت هذه الدول قد شاركت في انشاء «الجماعة الاوروبية للفحم والصلب» واعتبارا من اول يوليو ١٩٦٧ نجحت الدول الست في دمج الجماعات الثلاث في منطقة اوروبية واحدة تحت اسم «الجماعة اوروبية». وبعد عام واحد من هذا الحدث، كانت الجماعة قد انجزت اتمام اتحاد جمركي بين اعضائها تم بمقتضاة ازالة الحواجز الجمركية فيما بينها ونجحت في تكوين سياسة زراعية مشتركة. وخلال العقدين التاليين توسعت الجماعة وازدادت مؤسساتها تعقيدا وسياساتها تنوعا. فضمت في عام ١٩٧٣ كلا من بريطانيا والدانمرك وايرلندا، ثم اليونان عام ١٩٨١، وكلا من البرتغال واسبانيا عام ١٩٨٦، وينظم عملها المجلس الاوروبي، ومجلس الوزراء والهيئة الاوروبية ومحكمة العدل، وبرلمان اوروبي اصبح ينتخب انتخابا مباشرا اعتبارا من عام ١٩٧٩. وتقوم على سياسات للتكامل بين الدول الاعضاء تتعلق بالزراعة والصناعة والاقتصاد والنقد والمواصلات والطاقة والشؤون الاجتماعية والثقافية، فضلا عن ادارة ابعاد مهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية

واعتبارا من عام ١٩٧١ العلاقات السياسية الدولية للدول الاعضاء .

وخلال العقود الثلاثة التي مرت منذ توقيع اتفاقية روما لم تكن مسيرة الجماعة الاوروبية سهلة او ميسرة، فبعد النجاح الاولي الذي حققته في انشاء الاتحاد الجمركي، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي للدول الاعضاء، الذي عبر عنه نمو اقتصادي متسارع استمر حتى عام ١٩٧٣، بدأت الجماعة في مواجهة العديد من العقبات والمشكلات الكبرى، جاء بعضها من خارج الجماعة نتيجة انهيار نظام الاقتصاد العالمي المستند الى اتفاقية بريتون وودز، وازمة الطاقة، وسباق اليابان والولايات المتحدة حول استيعاب نتائج الثورة الصناعية الثالثة، وجاء البعض الاخر نتيجة توسع الجماعة نفسها، ونزوع الدول الاعضاء ـ نتيجة الازمة الاقتصادية ـ الى الاستسلام لجماعات المصالح الضيقة داخلها، ومن ثم محاولة الالتفاف حول قرارات الجماعة الاوروبية باللجوء الى سياسات مثل الدعم والضرائب المحلية والقيود الفنية والحواجز غير الجمركية لتحقيق مزايا اقتصادية على حساب الدول الاخرى.

وكان متصورا ان يتم التغلب على هذه العقبات والمشاكل من خلال سياسة تدريجية تستهدف تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي بين الدول الاعضاء من خلال اجهزة الجماعة ومؤسساتها. ولكن مع منتصف الثمانينات بات واضحا ان مثل هذا المنهج لن يقود الى تحقيق اهداف الجماعة، ومن ثم قامت الهيئة الاوروبية ـ الجهاز التنفيذي للجماعة ـ في عام ١٩٨٥ بوضع خطة متكاملة وقابلة للتنفيذ وتتضمن ٣٠٠ (جرى تخفيضها بعد ذلك الى ٢٧٩) من التعليمات تستهدف اقامة سوق اوروبية موحدة خلال فترة تنتهي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، وجمعتها في كتاب ابيض طرحته على المجلس الاوروبي الذي يضم زعماء وقادة الدول الاعضاء الاثنتي عشرة التي بعد قدر من المقاومة ما لبثت ان اقرت خطة العمل في سبتمبر ١٩٨٥ متعهدة بالتعاون من اجل انجاز اهداف الخطة في التخلص من كل الحواجز والحدود المادية الفنية والسياسات الاقتصادية التي تقف عائقا امام انتقال الاشخاص والبضائع ورؤوس الاموال بين اعضاء الجماعة. وخلال السنوات التالية اكد المجلس الاوروبي اكثر من مرة على ضرورة تحقيق هذه الاهداف في الزمن المحدد، وبدأت اجهزة الجماعة في محاولة تحقيق هذا الهدف .

الطموحـات

يمثل مشروع اوروبا ١٩٩٢ محاولة لتحقيق اهداف معاهدة روما التي تضمنت في ديباجتها تصميم الدول الاوروبية على ان ترسي «اسس اتحاد قوي ودائم بين شعوب اوروبا» وعزمها على توفير التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المشتركة عن طريق «العمل المشترك لازالة الحواجز التي تقسم اوروبا». وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف فان السطور الاولى من المعاهدة اكدت على ان الجماعة سوف تجعل هدفها - عن طريق انشاء سوق مشتركة والتقريب المتزايد للسياسات الاقتصادية للدول الاعضاء .. ان تشيع في كل الجماعة التنمية المتناسقة للانشطة الاقتصادية، والتوسع المتوازن والمستمر، والزيادة في الاستقرار، والارتفاع المتزايد لمستوى المعيشة، وعلاقات اوثق بين الدول التي تنتمي اليها .

ومن ناحية اخرى فان المشروع يتضمن في ثناياه محاولة تجاوز العقبات التي وقفت في طريق تحقيق هذه الاهداف خلال العقود الثلاثة التي تلت التوقيع على اتفاقية روما والتي ادت في النهاية الى استمرار الحواجز بين الدول الاعضاء وان اخذت اشكالا جديدة. كذلك فان المشروع يواجه عقبات النمو الاقتصادي التي واجهت اوروبا وجعلتها تعاني من البطالة المزمنة، وتشتت جهود البحث العلمي، وتخلف الصناعة، مقارنة بكل من الولايات المتحدة واليابان .

وقد ولد المشروع على يد جاك ديلور، وهو وزير مالية فرنسي اشتراكي سابق تم تعيينه في اوائل عام ١٩٨٥ رئيسا للهيئة الاوروبية وهي الجهاز التنفيذي الرئيسي للجماعة. وعهد ديلور الى مفوض السوق الداخلية اللورد كولفيلد بمهمة وضع برنامج قابل للتنفيذ يتم بمقتضاه تحقيق هدف انشاء السوق المشتركة. وقد تجسد المشروع في وثيقتين اساسيتين اولاهما الكتاب الابيض الذي تضمن الخطوات العملية اللازمة لانشاء السوق والتوقيت الزمني لتحقيق ذلك، وثانيتها القانون الاوروبي الواحد والذي مثل اول تعديل على اتفاقية روما لعام ١٩٥٧ فيما يتعلق بمؤسسات الجماعة واطرها الشرعية والقانونية اللازمة لانجاز الخطوات المقررة في الكتاب الابيض. وفيما يلي سوف نتعرض لكلتا الوثيقتين بقدر من التفصيل .

الكتاب الأبيض: يتضمن هذا الكتاب ٣٠٠ اجراء، تم انقاصها بعد صدور الكتاب الى ٢٧٩ اجراء، تستهدف تحقيق السوق الاوروبية المشتركة في فترة تنتهي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢. وتقوم هذه الاجراءات على ثلاث ركائز:

١ ـ ان يحقق مشروع اوروبا ١٩٩٢ الحريات الاربع بين الدول الاعضاء في الجماعة الاوروبية وهي حرية انتقال السلع ورؤوس الاموال والخدمات والاشخاص دون اي حواجز، وهو ما يعني ان تصبح اوروبا ساحة اقتصادية موحدة تزال فيها العوائق المادية والفنية والضريبية التي تقف دون تحقيق هذه الحريات .

٢ ـ ان هذا المشروع لا يتضمن خلق اية حواجز جديدة بين الجماعة والعالم الخارجي، فالمشروع يقتصر فقط على تحطيم الحواجز الموجودة داخل الجماعة، وبالتالي فانه بدلا من وجود ١٢ خط حدود دولية تفصل بين السكان والخدمات والسلع ورؤوس الاموال ستكون هناك حدود دولية واحدة .

٣ ـ ان المشروع يعني استبدال اثني عشر نظاما قانونيا مختلفا للادارة في مجالات البنوك والتأمين والمواصلات والمواصفات والمقاييس والهجرة.. الخ بنظام وجهاز قانوني موحد .

وتنقسم اجراءات الكتاب الابيض الى ثمانية انواع، تتداخل فيما بينها وتترجم هذه الاسس الى خطوات عملية لاقامة الركائز المشار اليها على الوجه التالي:

١ ـ **القيود على حدود الدول**: على حدود كل دولة من الدول الاعضاء توجد قيود مادية نشأت من الخلافات بين قوانين وتنظيمات الدول الاعضاء التي تتعامل مع الاشخاص والبضائع. وعلى سبيل المثال فان هناك العديد من الضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع عند الحدود حتى تتكيف مع معدلات الضرائب داخل الدولة بهدف التقليل من التشوهات في عملية المنافسة بين دول لديها معدلات مختلفة للضرائب وكذلك فان هناك اجراءات مختلفة للحجر الصحي بالنسبة للمنتجات الزراعية والحيوانية حتى

تتوافق مع نظم الامان والتنظيمات الخاصة بالدولة التي تدخلها. ان مثل هذه القيود تؤدي في العادة الى تأخير كبير في انتقال هذه السلع وما يترتب على ذلك من تكاليف. وتحاول اجراءات المشروع ازالة هذه الحواجز تماما عن طريق قبول اجراءات الامان التي تقوم بها دولة المنشأ او بوضع قواعد عامة مقبولة للجميع في هذا الصدد.

٢ - **القيود على حركة الاشخاص وحقهم في الاقامة:** وهو نوع من العوائق الناشيء من عدم اعتراف كل دولة بالشهادات الممنوحة في الدول الاخرى، كقاعدة عامة، مما يجعل من الصعوبة بمكان لاصحاب المهن ان يحولوا اعمالهم من بلد الى اخر. وهنا فان مشروع ١٩٩٢ يدعو الى قبول شهادات الدول الاعضاء بحيث يمكن استخدامها في ممارسة المهن في باقي الدول الاخرى.

٣ - **اختلاف نظم الضرائب غير المباشرة:** ان وجود هذا الاختلاف يمثل احد الاسباب التي تؤدي الى وجود القيود الموجودة على الحدود، ولذا فان الهيئة الاوروبية افترضت ان تكون هناك معدلات متماثلة للضرائب في كل الدول الاعضاء على الا تتفاوت ضرائب القيمة المضافة بما لا يزيد عن ٥ الى ٦ في المائة من دولة الى اخرى.

٤ - **غياب اطار قانوني مشترك للمشروعات:** فالشركات الاوروبية تعمل تحت قوانين وتنظيمات مختلفة وهو ما يؤدي الى تعقيد نشاط هذه الشركات عبر الحدود خاصة فيما يتعلق بعمليات الاندماج والمشروعات المشتركة وحقوق الاختراع والتأليف .. الخ وهو ما تسعى الجماعة الى توحيده من خلال قانون موحد للشركات.

٥ - **قيود على حركة رأس المال:** هناك ثماني دول اعضاء في الجماعة الاوروبية حافظت على درجات مختلفة من التحكم في حركة رأس المال منها واليها مع باقي الدول الاعضاء. ويعمل المشروع على ازالة هذه القيود.

٦ - **القيود المختلفة والمتنوعة للخدمات:** ان صناعة الخدمات مثل المواصلات ومؤسسات التمويل كانت موضوعا للتنظيم الشديد الذي ادى الى ارتفاع تكلفة الخدمات التى تقدمها، وهي مسألة يواجهها المشروع .

٧ - **المقاييس المختلفة للمنتجات:** غالبا فان كل منتج كان عليه ان يواجه مقاييس مختلفة لدى كل دولة عضو مما كان يرتب انتاجا مخصصا لكل دولة حتى يقابل المقاييس المفروضة فيها، ولذا فان المشروع استهدف العمل على حل هذه المشكلة عن طريق وضع الاليات التي تسمح بالتعامل مع هذه المعضلة .

٨ - **سياسات الانفاق العام الاحصائية:** فعندما تقوم السلطات العامة بتخصيص الانفاق الحكومي على السلع والخدمات فانها كانت تمنح بشكل عام معاملة تفضيلية للموردين المحليين بطرق مختلفة تشمل الاجراءات التي عن طريقها تتم المناقصات وارساء العقود .

القانون الاوروبي الواحد: ان ازالة هذه العوائق والحواجز امام انشاء السوق المشتركة لم يكن له ان ينجز بدون تغيير العديد من آليات العمل في الجماعة واتخاذ القرارات فيها وهو ما تطلب تعديل اتفاقية روما نفسها وقد تم ذلك بالفعل عندما اقرت الجماعة القانون الاوروبي الواحد في اول يوليو ١٩٨٧ والذي جاء مكملا للكتاب الابيض وليكونا معا مشروع اوروبا ١٩٩٢ . هذا القانون احتوى على ما يلي:

١ - قدم القانون تعديلات جوهرية فيما يتعلق بشرط الاجماع الذي كان ينطبق على عدد من القرارات في اتفاقية روما المرتبطة بانشاء وعمل السوق الداخلية للجماعة بان جعلها تتخذ باغلبية خاصة موزونة، ان ازالة شرط الاجماع من هذه الاجراءات سوف يوفر على الجماعة العملية المعقدة والطويلة لاتخاذ القرارات والتي جعلت التقدم في عمل الجماعة رهنا باقل الدول الاعضاء استعدادا واكثرها بطئا وترددا .

٢ - وضع القانون اجراءات جديدة «للتعاون» ما بين مؤسسات الجماعة اهمها ما سمح به للبرلمان الاوروبي بدور اكبر في العملية التشريعية للجماعة فيما يتعلق بالموضوعات التي تنطبق عليها هذه الاجراءات. ان هذه الاجراءات تدعو الى رابطة اوثق بين الهيئة الاوروبية والمجلس الاوروبي والبرلمان الاوروبي من خلال القراءة الاولى والثانية للمقترحات عند مرورها من مرحلة توصيات الهيئة الى مرحلة تبنيها عن طريق المجلس الوزاري. ولكن ينبغي أن يكون مفهومها هنا انه رغم ان هذه الاجراءات سوف تساهم في الاسراع بعملية اتخاذ القرار في كل المؤسسات، فانها لا تضمن في النهاية تبني وجهة نظر المؤسسة التشريعية، فسوف يظل تبني القرارات معتمدا على الادارة السياسية داخل المؤسسات.

٣ - وضع القانون مجموعة من التعديلات للمعاهدات الاصلية للجماعة والتي تغطي موضوعات متنوعة متعلقة بالتكافل الاجتماعي والاقتصادي والبيئة والتعاون بين المؤسسات والتعاون السياسي بين الدول الاعضاء.

ان مشروع اوروبا ١٩٩٢، في نظر واضعيه سوف يحقق فوائد ضخمة وهائلة للجماعة الاوروبية ودولها يمكن اجمالها على الوجه التالي:

١ - ان هناك فوائد مباشرة سوف تجنيها الجماعة فور تطبيق المشروع بجميع اجزائه، وازالة العوائق والحواجز المشار لها من قبل، وقد كلفت الهيئة الاوروبية باولو سيشيني لعمل دراسة عن هذه الفوائد في عام ١٩٨٨ وصدر عنها ما يسمى «تقرير سيشيني» الذي وجد ان الناتج القومي المحلي سوف يزيد فورا بنسبة تتراوح ما بين ٣,٤٪ و ٦,٤٪ بمجرد تنفيذ المشروع، وتوفير ١,٨ مليون وظيفة جديدة مع خفض اسعار المواد الاستهلاكية بنسبة ٦,١٪ الى جانب تخفيض العجز الجماعي في ميزانية الدول الاعضاء بما مقداره ٢,٣٪، هذه الفوائد المباشرة، والتي ستحدث نتيجة تنفيذ المشروع، سوف تفتح الباب الى فوائد أخرى كثيرة يصعب حسابها تتعلق باقتصاديات السوق

الكبيرة للجماعة والتي تضم ٣٢٤ مليونا من البشر، وما يترتب على ذلك من وفورات كبيرة في مجالات مختلفة.

٢ - يأمل واضعو المشروع ان تتخلص أوروبا من عقدة تخلفها مقارنة باليابان والولايات المتحدة فيما يتعلق باللحاق بالثورة الصناعية الثالثة، ولذلك فان المشروع أصبح مهتما للغاية بهذه المسألة، خاصة وان الجماعة من الناحية الكمية البحتة تنفق على البحوث والتطوير ما يقترب من ثلثي ما تنفقه الولايات المتحدة وما يفوق ضعف اليابان، ولكن مشكلة الجماعة الأوروبية هي ان الدول الأعضاء تكرر البحوث التي تقوم بها الدول الأخرى، ومن ثم فان الطاقة التكنولوجية الجماعية للجماعة من الناحية الفعلية أقل بكثير من المجموع الكمي لميزانيات البحوث والتطوير، ولذا فان الهيئة الأوروبية، وضعت برنامجا في عام ١٩٨٧ للتوسع في عمليات البحث والتطوير على مستوى الجماعة في مجالين اساسيين: وهما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللاسلكية بالاضافة الى اعطاء بعض التأييد لتكنولوجيا العمليات الصناعية والمواد والتكنولوجيا البيولوجية والطاقة والصحة والبيئة والزراعة، ولكن أكبر برنامج للجماعة يظل برنامج «اسبرت» (البرنامج الاستراتيجي الأوروبي للبحث والتطوير في تكنولوجيا المعلومات وخاصة في مرحلته الثانية ١٩٨٨-١٩٩٢) والتي خصصت لها الجماعة بليون جنيه استرليني، هذا بالاضافة الى تشجيع برنامج يوريكا الذي تشترك فيه دول الجماعة مع سبعة دول أوروبية أخرى والخاصة بالتكنولوجيات المتقدمة في السلع والخدمات.

٣ - ان هناك تصورا لدى الجماعة الأوروبية ان مشروع ١٩٩٢ في جانبيه الاقتصادي والتكنولوجي سوف يزيد من وزن أوروبا في شؤون الاقتصاد العالمي من خلال الجاذبية المتعاظمة للسوق الأوروبية الواحدة، والمشروعات الأوروبية، ونفوذ وقوة قرارات السياسة الاقتصادية الأوروبية. وبناء على ذلك فان أوروبا ١٩٩٢ سوف تشجع «الاتجاه نحو عالم اقتصادي ثلاثي الأقطاب» حيث تتخذ القرارات الاقتصادية المهمة اما بشكل منفصل في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، أو عن طريق الاجتماع بين «التكتلات الكبرى» الثلاثة. وفي هذا الصدد فان أوروبا ١٩٩٢ لن تشكل

فقط تغيرا في النظام الاقتصادي العالمي، ولكنها أيضا سوف تكون متغيرا ايجابيا بما سوف تقدمه للسلام والرخاء العالميين، فالجماعة الأوروبية هي أكبر المصدرين والمستوردين في العالم، ولذا فان النمو المتوقع نتيجة السوق الموحدة سوف ينتشر على المستوى العالمي، ان السوق الموحدة سوف توسع فرص شركات الدول الأخرى في انتاج وامداد السوق بسلع موحدة المواصفات، وكما ذكر احد المعلقين فان أوروبا ١٩٩٢ سوف تكون «ولايات الفرص الأوروبية» واذا كانت أوروبا ١٩٩٢ سوف تجعل العالم اقتصاديا ثلاثي الاقطاب، فانها ستجعله سياسيا اقرب الى عالم متعدد الاقطاب باضافة الاتحاد السوفيتي والصين الى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، ان عالما متعدد الاقطاب يمكن ان يكون اكثر سلاما من عالم القطبين الذي وجد منذ عام ١٩٤٥، فهو سيكون اكثر قدرة على تخفيف التوتر وتشجيع الوساطة في حل الصراعات.

العقبات

رغم ما يبدو من امكانات لنجاح الجماعة في تحقيق هدفها، فانه ليس من المتصور ان يتم ذلك دون صعوبات ومشكلات حقيقية يمكن ان تجعل من تحقيق هذا الهدف في عام ١٩٩٢ امرا مستبعدا، ويمكن اجمال هذه المشكلات على الوجه التالي:

١ - الواقع ان هدف انشاء السوق الداخلية الموحدة كان هو الهدف الرئيسي من توقيع اتفاقية روما، حتى ان الاسم الشائع للجماعة كان «السوق الأوروبية المشتركة»، وكان مقررا استكماله في عام ١٩٧٠، وكان هناك العديد من الأمال والطموحات المعقودة على تحقيق الهدف، ولكن مسيرة الجماعة عرفت الكثير من الاحباطات وخيبات الامل التي تجعل من الضروري أخذ اعلانات الجماعة بقدر من الحذر، فالدول الأعضاء فيها لا تزال تتصرف على اساس من مصلحتها القومية، وفي السابق فانها استبدلت ازالة الحواجز الجمركية فيما بينها بوضع عقبات وحواجز مادية وفنية لتحقيق المصالح نفسها، وفي الوقت الحالي، فرغم موافقة هذه الدول على مشروع الهيئة الأوروبية فان هناك الكثير من الدلائل التي تدل على أن عملية التطبيق لا

تسير بالسرعة نفسها، أو وفق البرنامج الزمني الذي وضعته الهيئة، ففي وثيقة للجماعة صدرت في مارس ١٩٨٨، فانه من بين ٣٠٠ توجيه للهيئة لتحقيق السوق الموحدة، لم تتبن الدول سوى ٧٥ فقط حتى هذا التاريخ وهو ما يمثل ٢٥٪ من هذه التوجيهات فيما يمثل ٣٥٪ من الوقت حتى نهاية عام ١٩٩٢٪، والادهى من ذلك ان ما تم تبنيه كان من الطبيعي أن يكون من أقل الأمور صعوبة حتى توفر الهيئة دفعة قوية لعملية انشاء السوق.

وحتى نهاية يونيو/ حزيران ١٩٨٩ لم تكن الهيئة الأوروبية قد أدخلت الى عملية التطبيق سوى ٦٨ توجيها فقط، وحتى ذلك التاريخ لم تكن جميع الدول قد طبقت سوى سبعة يشترك فيها جميع الدول الأعضاء، وكانت بريطانيا أعلى الدول في التطبيق (على عكس الشائع عن موقف بريطانيا من الجماعة من انها أقل الدول حماسا لعملية التكامل الأوروبي) حيث طبقت ٦٥ توجيها وبقي لها ثلاثة، وبقي لفرنسا تسعة، وللداغرك وهولندا ٢١، وايطاليا (وهي أكثر الدول حماسا في الظاهر) ٣٣، والباقي أكثر من ذلك، والأهم من ذلك ان تطبيق اتفاقيات الجماعة لا يجري بالسهولة المعلن عنها، فعلى سبيل المثال فان محكمة العدل الأوروبية نظر امامها في عام ١٩٨٨ ثماني قضايا خاصة بالمانيا و١٠ لفرنسا و١٤ لايطاليا بسبب عدم التطبيق الأمين للاتفاقيات، كذلك فان هناك عددا كبيرا من الشكاوى ستعرض على المحكمة في حالة عدم استجابة الدول لها، بلغت ٣٣ في حالة بريطانيا و٥٨ في حالة فرنسا و١٠٧ في حالة ايطاليا.

٢٠- انه لا يكفي القول بوجود «سوق مشتركة» حقيقية في غياب وجود وحدة نقدية تستند الى بنك مركزي وعملة واحدة، وهي الأمور التي لا تزال مستبعدة من المشروع الحالي، وكل ما تم الاتفاق عليه في هذا الصدد هو تحسين النظام الحالي للنقد الأوروبي الذي يحاول ان يحافظ - ضمن حدود معينة - على اسعار تبادل العملات بين الدول الأعضاء، هذا التحسن قبلته بريطانيا، وهو ما يدخلها في نظام النقد الأوروبي الذي كانت بعيدة عنه، ولكنها في الوقت نفسه تضع حدودا على امكانات تطوير هذا النظام كما تأمل الهيئة الأوروبية نظرا لموقف بريطانيا المعارض، ولا يعود هذا الموقف

البريطاني فقط الى اسباب سياسية حيث ترى ان اصدار العملات هو من مقومات «السيادة»، وانما يعود في الواقع ـ وهذا ما تشاركها فيه المانيا ودول أخرى ـ الى التفاوت الشديد في قوة عملات الدول حسب ما يتوافر لها من احتياطيات وقاعدة اقتصادية متينة، فالأرجح انه في حالة توحيد العملات وفق المشروع المقترح والقائمة على زيادة التحكم في معدل تبادل عملات دول الجماعة تجاه بعضها البعض ان يفيد العملات الأوروبية الضعيفة مثل الدراخمة اليونانية والليرة الايطالية والبيزيتا الاسبانية على حساب العملات القوية ومن بينها الجنيه الاسترليني والمارك الالماني.

- ان الخلاف حول الوحدة النقدية الأوروبية يعكس في حقيقته التفاوت الكبير في القدرات الاقتصادية للدول الأعضاء وهو ما يثير مشكلة مراعاة مبدأ التكافل الاجتماعي بين الدول الأوروبية بمنع الغبن عن الدول الضعيفة ويحقق تكافؤ الفرص وكيفية اقتسام وتوزيع منافع وتكلفة التكامل، فمتوسط الدخل الفردي السنوي في المانيا الغربية بلغ عام ١٩٨٧ نحو ١٤٤٠٠ دولار، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل في البرتغال بلغ في العام نفسه ٢٨٣٠ دولارا، وفي اليونان بلغ ٤٠٢٠، أي ان متوسط الفرد من الدخل في المانيا بلغ ما يزيد على خمسة اضعاف نظيره في البرتغال وما يزيد على ٣,٥ ضعف نظيره في اليونان، ان هذا التفاوت يثير مشكلات عدة خاصة بالشركات والتكنولوجيا والتأمينات العمالية وسياسات الضرائب في الدول الأعضاء، وهي سياسات كلها تؤثر في اسعار السلع، وحالة المنافسة فيها بينها ولعل ذلك احد العقبات الرئيسية التي تقف في وجه مشروع ١٩٩٢، حيث تتزايد المشكلات امام التنسيق ما بين سياسات التأمينات والضرائب بين الدول الاعضاء خاصة ما لهذه السياسات من تأثيرات على التضخم والبطالة (هناك ١٦ مليون عامل أوروبي في حالة بطالة) وموارد الدولة ويزيد الامر صعوبة ان عملية الاندماج والتكامل تهدد صناعات الدول الأقل غنى، وتؤدي الى تقسيم تكنولوجي لأوروبا ما بين دول الثورة الصناعية الثالثة ودول الثورة الثانية.

٤ - هناك مجموعة من المشكلات الخارجية المتعلقة بالمنافسة والتعاون مع الولايات المتحدة واليابان في الأسواق المالية وفي داخل السوق الأوروبية.

فرغم ان مشروع ١٩٩٢ يتضمن عدم اقامة حواجز اضافية تجاه العالم الخارجي في الوقت الذي تزال فيه هذه الحواجز داخل الجماعة، فان هناك مشاكل ناجمة من عملية التوازي الناشئة بين ما يحدث داخل الجماعة، وتطورات مشابهة وموازية خاصة بازالة الحواجز بين الدول في اطار مايسمى بدورة أورغواي متعددة الأطراف التي تدور في اطار اتفاقية الجات منذ ١٩٨٦، ان هذا التوازي يخلق مشكلة «توحيد» الصوت الأوروبي في المحافل الدولية، وهي مسألة صعبة واحيانا شبه مستحيلة خاصة مع ما اشرنا اليه من تفاوت لمراحل النمو بين الدول الأعضاء ومدى اندراجها واندماجها في النظام العالمي، ولما هذا هو الحال داخل أوروبا فان هناك من يفضل خطوات اسرع لتحرير التجارة الدولية (بما فيها تعويم اسعار العملات وتركها لحرية العرض والطلب دون تدخل من الحكومات) وهي وجهة النظر التي تتبناها الشركات متعددة الجنسيات العملاقة والتي تفكر بطريقة «السوق العالمية»، وهناك من يرى بالتنسيق وازالة الحواجز ودمج الشركات بين اليابان وأوروبا الغربية والولايات المتحدة، واخيرا فان هناك وجهة النظر المتمركزة حول أوروبا وترى انه لا ينبغي المضي قدما في أي خطوات تحررية دولية قبل استكمال هذه الخطوات وتحقيق الاندماج الاقتصادي الأوروبي بشكل كامل.

٥ - ويزيد صعوبة وجود سياسة خارجية للجماعة ان كلا من اليابان والولايات المتحدة تستغل عملية ازالة الحواجز داخل أوروبا لكي توسع السوق امام تكنولوجياتها وصناعتها واستثماراتها من خلال الاستثمار المباشر والمشاركة في رؤوس أموال الشركات والمصارف الأوروبية وقلاع الانتاج المتعددة في أوروبا، وهكذا فان هناك تخوفا أوروبيا من ان عملية توحيد السوق الأوروبية سوف تعني علميا ليس فتح بلدان أوروبا على بعضها بقدر ما تعني فتح أوروبا ككل امام القوى الخارجية غير الأوروبية، اذ يكفي ان يكون لأي مؤسسة اقتصادية اميركية أو يابانية مثلا فروع في أي بلد أوروبي ليصبح

بامكانها حرية التحرك في سائر أسواق دول الجماعة. وبالنظر الى الثقل العملاق لاقتصاد هذين البلدين فسيكون من شأن ذلك اتاحة المجال لهؤلاء الاجانب الأقوياء لاكتساح اسواق البلدان الأوروبية الضعيفة وتهديد أسواق البلدان الأوروبية القوية في عقر دارها مثل بريطانيا والمانيا وفرنسا.

٦ - يضاف الى ذلك كله مجموعة أخرى من المشكلات والعقبات الموجودة منذ انشاء الجماعة وخاصة بالهدف النهائي لها، فبينما يرى البعض ان الجماعة مجرد تجمع اقتصادي لدول قومية، فان البعض الأخر يرى انها الطريق لانشاء الولايات المتحدة الأوروبية، ومن ثم العمل على تحقيق التكامل ومجالات السياسة الخارجية والأمنية، وهي مسألة حتى الان في غاية الصعوبة خاصة خلال المراحل الانتقالية، حيث ان قرارات السياسة الخارجية لا بد من أن تكون توفيقية وتقف عند الحد الأدنى للاتفاق، وهو ما تجد دول ذات سياسة خارجية مستقلة (مثل فرنسا وبريطانيا) صعوبة في التعامل معه، وفي قضايا الدفاع والأمن فان مشكلة حلف الاطلنطي والعلاقة مع الولايات المتحدة تصبح اساسية، وهي مسألة حتى الان لا توجد حلول أوروبية لمواجهتها.

العقبات السالف الاشارة اليها تجعلنا نتشكك في ان تنفذ الجماعة برنامجها مع حلول نهاية عام ١٩٩٢، وهو الأمر الذي أصبح مطروحا بالفعل على دول الجماعة وداخل مؤسساتها، مما دفع الى السطح باقتراحين جديدين: أولهما تحديد ميعاد جديد (عام ١٩٩٦) لاحراز هدف السوق المشتركة وبالتالي اعطاء فرصة زمنية أكبر لحل المشكلات الحالية لعملية الاندماج، وهو الاقتراح الذي يخشى أن يضعف الحماس الحالي لهدف السوق ويؤدي الى نكسة في جهود التكامل كما حدث خلال السبعينات، وثانيهما أن تسير عملية التكامل وفق سرعات مختلفة بحيث يحدث التكامل وفق البرنامج الموضوع للدول المستعدة لذلك على ان يفتح الباب لباقي الدول الأخرى للدخول حال استعدادها عندئذ، وهو ما يفقد مشروع ١٩٩٢ مصداقيته وشموليته التي حاول فيها ان يراعي مصالح كافة الدول الأعضاء، ولا يزال كلا الاقتراحين قيد البحث.

شكل رقم (١)

تطور تجارة الجماعة الأوروبية

الجدول التالي يبين تطور تجارة الجماعة الاوروبية. وتتضمن الصادرات والواردات تجارة الجماعة الاوروبية البينية ومع باقي دول العالم.

بملايين الايكو (وحدة النقد الاوروبية)

اجمالي الواردات
اجمالي الصادرات
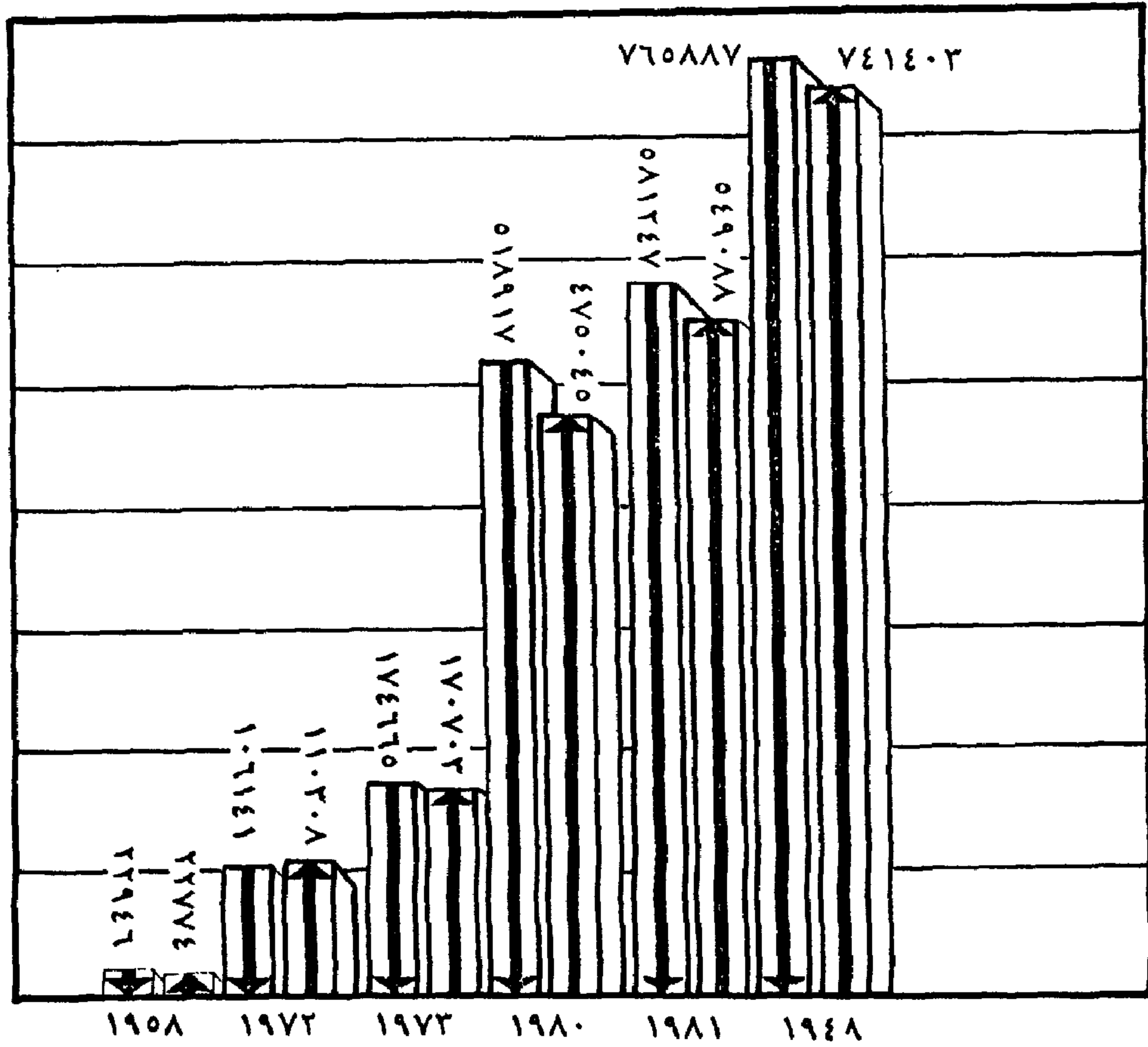
٧٦٥٨٨٧
٧٤١٤٠٣
٥٧١٢٤٧
٥٤٩٠٧٧
٥١٧٩١٧
٤٧٥٠٤٥
١٧٤٦٦٥
١٧٠٧٠٢
١٠٦١٤١
١١٠٢٠٧
٢٢٩٤٦
٢٢٧٧٤

١٩٥٨ ١٩٧٢ ١٩٧٣ ١٩٨٠ ١٩٨١ ١٩٤٨

المصدر: الوحدة الاوروبية: النشاة والتطور، منشورات الجماعة الاوروبية، لوكسمبورغ ١٩٩٠

شكل رقم (٢)

الرأي العام الاوروبي وتوحيد أوروبا الغربية

الجدول التالي يوضح التطورات التي طرأت على الرأي العام الاوروبي فيما يخص جهود توحيد أوروبا الغربية. ومما يلفت الانتباه عدم وجود تغيرات ملحوظة في أراء مواطني دول الجماعة الاوروبية منذ أوائل الستينات وحتى عام ١٩٨٨.
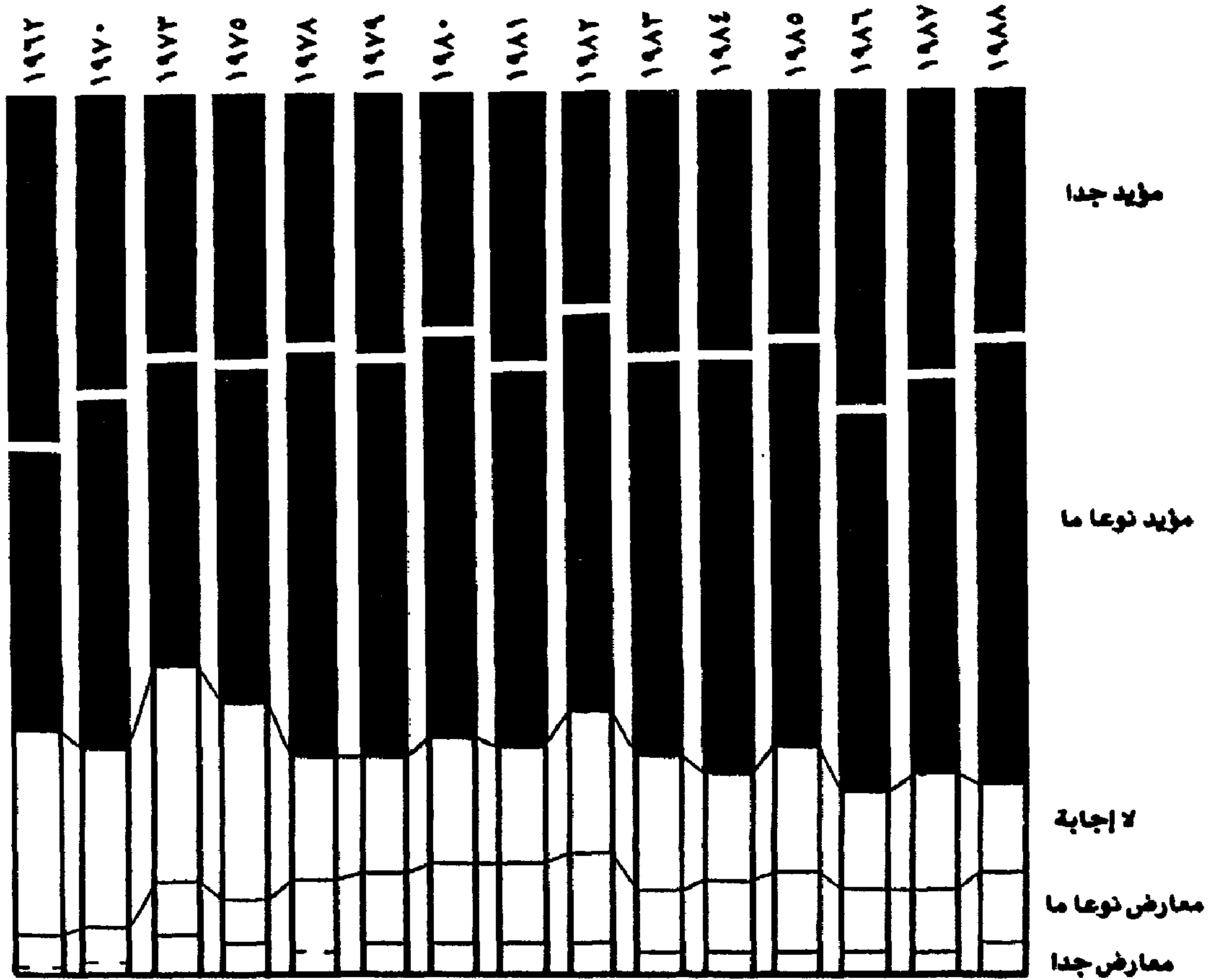
١٩٦٢ ١٩٧٠ ١٩٧٣ ١٩٧٥ ١٩٧٨ ١٩٧٩ ١٩٨٠ ١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣ ١٩٨٤ ١٩٨٥ ١٩٨٦ ١٩٨٧ ١٩٨٨

مؤيد جدا

مؤيد نوعا ما

لا إجابة

معارض نوعا ما

معارض جدا

● المصدر: الوحدة الاوروبية: النشأة والتطور، منشورات الجماعة الاوروبية، لوكسمبورغ ١٩٩٠

شكل رقم (٣)

الجدول التالي يوضح المزايا الاقتصادية التي ينتظر أن يحققها قيام السوق الموحدة لدول الجماعة الاوروبية	
مصـــدر المزايـــا	نسبة الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي المتحصلة
١) ازالة الحواجز التي تؤثر مباشرة في التجارة البينية بين دول السوق.	٠,٢ ـ ٠,٣
٢) ازالة الحواجز على الانتاج (وبالذات فيما يتعلق بتوحيد المواصفات والقياسات)	٢ ـ ٢,٤
٣) تحقيق مزايا الانتاج الكبير وزيادة حدة التنافس التي تؤدي الى رفع الكفاءة وخفض الارباح المعتمدة على الاحتكار.	٢,١ ـ ٣,٧
المجموع	٤,٣ ـ ٦,٤

المصدر: *Paolo Cechini, The European, Challenge 1992* .

شكل رقم (٤)

مؤسسات الجماعة الاوروبية الرئيسية ودوركل منها في عمليات الوحدة

مجلس الوزراء

- الدول الاعضاء ممثله برؤساء الوزارات
- يجتمع في بروكسل أو لوكسمبورغ
- يصدر التوجيهات

البرلمان

- ٥١٨ عضوا ينتخبون بواسطة الاقتراع العام
- يجتمع في ستراسبورغ
- يراجع ويعلق على التوجيهات المقترحة
- يصدر أسئلة للمفوضية ومجلس الوزراء

مفوضية الجماعة الاوروبية

- ١٧ عضوا يعينون بموافقة الدول الاعضاء
- مقرها غالبا ما يكون بروكسل
- تقترح وتضع مسودات التوجيهات
- تصدر آراء مسببة
- ترفع قضايا أمام محكمة العدل الاوروبية

محكمة العدل الاوروبية

- ١٣ قاضيا يعينون بموافقة الدول الاعضاء
- مقرها لوكسمبورغ
- تنظر في قضايا عدم الالتزام بتنفيذ التوجيهات

● المصدر : *United States International Trade Commission, The Effects of Greater Economic Integration Within The EC on the US, July 1989.*

الفصل الثاني عشر

اوروبا ١٩٩٢ والعالم العربي / ٢

على أي الاحوال، ورغم كل المشكلات، فان هناك احتمالا قويا، في ان تنجح اوروبا في انجاز مشروعها وان كان ذلك ليس بالضرورة مع نهاية عام ١٩٩٢، وعلى الارجح ان يستغرق عقد التسعينات تحقيق هذا الهدف، والاهم من ذلك، انه يكاد يكون من المؤكد ان لا تصبح اوروبا ١٩٩٢ قطبا دوليا خلال العقد ولفترة غير محدودة بعده. فالقطب الدولي يعني ثلاثة عناصر متداخلة:

١ ـ بناء من القيم الفكرية والايديولوجية المتميزة والمتعلقة بالعالم وذات اختلاف اساسي مع قيم وايديولوجيات الاقطاب الاخرى.

٢ ـ سلطة مركزية تملك حق القرار السياسي والاقتصادي تتنافس مع السلطات المركزية للاقطاب الاخرى.

٣ ـ قوة عسكرية كبرى تعكس التقدم التكنولوجي والاقتصادي معا ولها مدى كوني يمكن ان يمتد لكل العالم لتحقيق اهداف ومصالح السلطة المركزية.

واوروبا ١٩٩٢، حتى ولو تحققت في ميعادها الذي نتشكك فيه، فانها لن تتجاوز العنصر الاول وهو المتعلق ببنائها القيمي والايديولوجي الليبرالي الرأسمالي والذي تشارك فيه اليابان والولايات المتحدة وقوى اخرى عديدة. اما العنصران الاخيران وهما السلطة المركزية الواحدة، والقوة العسكرية الواحدة، فانه لا يوجد في

الواقع الاوروبي او الوثائق الاوروبية ما يشير الى امكانية تواجدهما حتى بدايات القرن المقبل، وبناء على ذلك فان اوروبا ١٩٩٢ ، وان كان سيعظم تأثيرها في المجال الاقتصادي في ظل تعدد السلطات المركزية السياسية، فانها لن تتجاوز محاولات التنسيق فيما يتعلق بالقضايا الدولية والاقليمية المختلفة.

اميركا واليابان: الأخوة الأعداء

والاهم من ذلك كله ان عملية الاندماج الاوروبي تواجه في ظل مشروع اوروبا ١٩٩٢ عملية اندماج اوسع للجماعة الاوروبية في الاقتصاد العالمي خاصة مع الدول الصناعية المتقدمة في شمال اميركا ومنطقة آسيا ـ الباسفيك.

ومن وجهة النظر هذه فان استكمال مشروع ١٩٩٢ يعني بالنسبة لهاتين المنطقتين تدعيما كبيرا للاقتصاد العالمي لما تثيره السوق الاوروبية الموحدة في التسعينات من اثار ديناميكية ذات قيمة كبيرة نتيجة لما يتيحه من تدفق حركة رأس المال، ولما يوحده من مقاييس، ولما يوفره من سوق يتجاوز ٣٢٠ مليونا من البشر دون حدود بينها. ولعل ذلك يبرر في الحقيقة حماس كل من الولايات المتحدة واليابان ـ على عكس الشائع ـ للمشروع. ففي وثيقة لوزارة الخارجية الاميركية ذكر فيها «ان تأييد الولايات المتحدة للتكامل الاوروبي هو حجر الزاوية في سياستنا الخارجية. ان اوروبا ذات الحيوية والباب المفتوح تقوي من الرابطة المشتركة للديمقراطية، وتقوي التحالف الاطلنطي، ويمكن ان تكون دافعا قويا للنمو الاقتصادي» وفي خطاب لجيمس بيكر وزير الخارجية الاميركية امام نادي الصحافة في برلين في ديسمبر ١٩٨٩ معلقا على التغيرات الجديدة في اوروبا، اعاد التأكيد على التأييد الشامل للولايات المتحدة للجماعة الاوروبية وسعيها لتحقيق الاندماج داخلها. وكما ذكر فان «الولايات المتحدة تؤيد هذا الهدف اليوم بنفس الحماس الذي كانت عليه منذ ٤٠ سنة مضت. «ودعا الى قيام رابطة بين الولايات المتحدة والجماعة الاوروبية» وتعاون عبر الاطلنطي يتوازى مع عملية الاندماج الاوروبي من خلال مشروع ١٩٩٢ . فمن وجهة نظر بيكر ـ كما كانت وجهة نظر جورج بوش رئيس الجمهورية الاميركي في خطاب له في مايو ١٩٨٩ ـ «فان الولايات المتحدة الآن وستبقى في المستقبل قوة اوروبية».

ويمكن تلخيص الموقف الاميركي من الجماعة الاوروبية على الوجه التالي:

١ - ان الولايات المتحدة تؤيد بشكل كامل عملية التكامل الاوروبية، حيث ان ذلك جزء اساسي من السياسة الخارجية الاميركية منذ الحرب العالمية الثانية، والذي عبر عنه الربط ما بين مشروع مارشال وبدء خطوات التكامل الاوروبي.

٢ - ان مشروع ١٩٩٢ هو من وجهة النظر الاميركية «عملية لفك القيود». وهو ما اكدته وثائق الجماعة الاوروبية التي تدعو الى كفاءة اقتصادية اكبر، وهي كفاءة لا تمثل تهديد الولايات المتحدة، بل على العكس فانها سوف توفر سوقا افضل للمنتجات الاميركية، كما انها ستوفر منافسين اقوياء للشركات الاميركية ومن ثم تدفعها نحو الامتياز. كذلك فان زيادة الكفاءة الاقتصادية للجماعة، وما ستحققه من وفورات سوف تفيد العالم اجمع.

٣ - ورغم تفاؤل الولايات المتحدة تجاه مشروع ١٩٩٢ فان هناك بعض القلق «فقيمة المشروع - من وجهة النظر الاميركية - تأتي من كونه يفتح سوقا موحدة للجماعة اكبر من السوق الاميركية بما يتيحه من بشر ناتجهم القومي الاجمالي يبلغ ٤,١ تريليونات دولار» ويأتي القلق من احتمال ان تكون السوق الاوروبية الموحدة غير مفتوحة تماما، نتيجة التفسير الضيق لاجراءات وتنظيمات الجماعة او أن تؤدي الى الاخفاق في جولة اورغواي لمنظمة الجات التي تسعى لتحرير اكبر للتجارة العالمية وامتدادها الى مجالات جديدة مثل الخدمات. وبشكل محدد فان الولايات المتحدة قلقة ومتخوفة تجاه اربع قضايا:

أ - وجود توجهات داخل الجماعة لتطبيق قاعدة «التبادل» وخاصة فيما يتعلق بالبنوك بمعنى وجود معاملة متساوية ومتماثلة في الحقوق للبنوك الاوروبية في البلدان التي تمتد بنوكها الى الساحة الاوروبية بحيث تحصل على نفس المزايا التي تحصل عليها في الجماعة. الولايات المتحدة تطرح قاعدة مختلفة وهي قاعدة المعاملة القومية، بمعنى ان تحصل البنوك الاوروبية على نفس المعاملة

التي تحظى بها البنوك الاميركية في الولايات المتحدة، والبنوك الاميركية على نفس المعاملة التي تلقاها البنوك الاوروبية داخل الجماعة. وقد استجابت الهيئة الاوروبية لوجهة النظر الاميركية هذه.

ب ـ الخوف من تطبيق الجماعة لما يسمى «بقاعدة المنشأ» حيث تميز ما بين الشركات وسلعها على اساس منشئها خارج او داخل اوروبا، وهو ما يخلق تميزا للشركات التي تعمل في اوروبا.

جـ ـ وتهتم الولايات المتحدة ايضا بمسألة الحصص التي قد تفرضها الجماعة الاوروبية بالنسبة للواردات خاصة تلك التي تحتوي على مكون اجنبي (من طرف ثالث). وينطبق ذلك على الصناعات اليابانية في الولايات المتحدة والتي ترغب في التصدير الى اوروبا.

د ـ التخوف مما سوف يضعه مشروع ١٩٩٢ من مقاييس، واسس للتصاريح وعملية الاختبار التي قد تستخدم للتمييز ضد المنتجات الاميركية.

٤ ـ ورغم هذه التخوفات، والتي هي موضع مفاوضات متعددة بين الولايات المتحدة والجماعة، فان الولايات المتحدة ترى ان مشروع ١٩٩٢ يعبر عن نقلة جوهرية وايجابية في النظام الاقتصادي العالمي نحو مزيد من الكفاءة الاقتصادية، ويعبر عن حلقة اساسية اقليمية بين الدولة القومية والنظام العالمي بحيث تجعل قدرة هذا النظام على العمل الايجابي اكثر فعالية.

ولا تختلف وجهة النظر اليابانية ازاء مشروع اوروبا ١٩٩٢ عن تلك الاميركية من حيث التأييد المتحمس المشوب بقدر من الترقب والتفاؤل في آن واحد. وتعود وجهتا النظر الاميركية واليابانية الى عدد من العوامل والدوافع يمكن اجمالها فيما يلي:

١ ـ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فان الروابط بين غرب اوروبا وشمال اميركا ومنطقة شرق الباسفيك تمثلها الجماعة الاوروبية والولايات المتحدة الاميركية واليابان تنامت على الاصعدة الامنية والسياسية والاقتصادية والثقافية. فمن الناحية الامنية شكل حلف الاطلنطي، ومعاهدة الدفاع الاميركية ـ اليابانية الاطار الذي تم في اطاره استمرار التحالف الغربي خلال

العقود التي تلت الحرب. وضمن هذا الاطار تشكلت سياسة شبه مستقرة تجاه القضايا العالمية ـ مع بعض التمايزات احيانا ـ سواء فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية او قضايا العالم الثالث. ومنذ نهاية الحرب فان الاقتصاد العالمي الذي استند الى اتفاقية بريتون وودز واتفاقية الجات ساهم في ربط هذه الدول مع بعضها البعض من الناحية الاقتصادية. ورغم الاختلالات التي حدثت في هذا النظام خلال عقد السبعينات، فان هذه المناطق الصناعية الرأسمالية الغربية لم تلبث ان عملت من خلال مؤسساتها ـ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منظمة الطاقة الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الجات ـ على تنسيق السياسات فيما بينها ومواجهة الاختلافات، والتنافس احيانا، التي نشأت فيما بينها. ومنذ عام ١٩٧٦ نشأت مؤسسة الاجتماع السنوي لرؤساء دول وحكومات الدول السبع الرئيسية ـ بالاضافة الى ممثل عن الجماعة الاوروبية ـ لكي تعدد عملية التنسيق الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة. ومن الناحية الثقافية، ورغم التميز النسبي لليابان، فانها جميعا تنتمي للثقافة الليبرالية ذات الاصول الاوروبية حيث تتجانس نظمها السياسية الديمقراطية.

ان هذه العوامل كلها تجعل من الروابط بين اميركا واليابان من ناحية، والجماعة الاوروبية من ناحية اخرى اقوى من ان تنفصم او يقف في طريقها عقبات تجارية او تنافسية، والتي يمكن حلها من خلال المؤسسات المشار اليها. والاهم من ذلك ان هذه الدول جميعها يجمعها النظام الرأسمالي الذي يسعى باستمرار الى فتح الحدود وتنمية الاسواق، وهي مسألة تشارك فيها الجماعة الاوروبية شريكيها الاخرين، خاصة ـ فيما يتعلق بالتفاصيل ـ فان الدول الاوروبية الرئيسية، خاصة بريطانيا والمانيا، تكاد تتبنى وجهتي النظر الاميركية واليابانية داخل الجماعة من ضرورة رفض وجهة النظر ـ التي تظهر احيانا داخل اوروبا ـ من تكوين «حصن اوروبا» كقطب دولي مستقل عن باقي الاقطاب الاخرى.

م ـ ان درجة الاعتماد المتبادل بين الجماعة الاوروبية والولايات المتحدة واليابان من الكثافة والتعقيد بحيث منعت الجماعة من اتخاذ سياسات منفردة

«مستقلة» في الامور الجوهرية. ففي عام ١٩٨٧ بلغ اجمالي التبادل التجاري بين الجماعة والولايات المتحدة ما يقرب من ١٤٥ بليون دولار، بحيث بلغت نسبة الصادرات الاميركية لدول الجماعة حوالي ٢٤٪ من الصادرات الاميركية، وحوالي ٢٠٪ من الواردات الاميركية. وبلغ حجم التجارة بين اليابان والجماعة ما يزيد على ٥٥ بليون دولار، وكان نصيب الجماعة ١٦,٤٪ من الصادرات اليابانية، و١١,٨٪ من واردات اليابان. وبالنسبة للاستثمارات فان حجم الاستثمارات الاوروبية والاميركية لدى الولايات المتحدة والجماعة الاوروبية يقدر بحوالي ٢٨٠ بليون دولار (ويمثل ذلك القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات، ولذا فان قيمتها السوقية اكبر من ذلك).

وتمثل الاستثمارات اليابانية في الجماعة الاوروبية ما يزيد على ٢٠ بليون دولار او ما يمثل ٢٦٪ من اجمالي الاستثمارات اليابانية في الخارج. ورغم ان الاستثمارات الاوروبية في اليابان ضئيلة (١,٢ بليون دولار) نتيجة الانخفاض في الاستثمار الاجنبي في اليابان عامة (لم يزد عن ٨,٥ بلايين دولار في ١٩٨٨) فانها تشكل حوالي ١٤٪ من اجمالي الاستثمارات في اليابان.

٣ - ان الشركات متعددة الجنسيات قد خلقت روابط وشرايين بين كل من اليابان والولايات المتحدة من جانب والجماعة الاوروبية من جانب اخر، حتى انه اصبح من الصعب، او اصبح بلا معنى، الحديث عن شركات اميركية او يابانية او اوروبية سواء من حيث الملكية او التوزيع والتسويق او حتى البحوث والتطوير في الصناعات الرئيسية. فالظاهرة المعروفة باسم «المصنع العالمي» هي في حقيقتها مصنع بين الاطراف الثلاثة».

وحتى يمكن توضيح بعض هذه الصورة بشكل عملي يكفي ان نعرف ان شركة جنرال موتورز الاميركية تمتلك ٤١,٦٪ من شركة اسوزو اليابانية وهي التي بدأت مشروعا مشتركا مع شركة سوبرو في الولايات المتحدة. كما ان شركة جنرال موتورز تمتلك نصف شركة داوو الكورية الجنوبية التي تنتج عربات نيسان لليابان وعربات بونتياك للولايات المتحدة، كما ان مصنع الشركة في اوروبا صمم عربات

لبيعها لاسوزو في اليابان، واخيرا فان جنرال موتورز قد اتفقت مع شركة تويوتا (اكبر الشركات اليابانية) لانتاج عربات تباع وعليها علامة الشركتين في اميركا واستراليا.

ان هذه العوامل الثلاثة ـ الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية بين اوروبا واليابان والولايات المتحدة واليابان ـ والاعتماد الكثيف المتبادل بينها، والشركات متعددة الجنسيات، تؤكد على الاستنتاج الذي تم الوصل اليه مسبقا وهو ان اوروبا ١٩٩٢ حال استكمالها سواء في عام ١٩٩٢ او على الارجح بعد ذلك، لن تؤدي الى ظهور قطب دولي مستقل بالمعنى الاستراتيجي للاقطاب الدولية المتعارف عليه تاريخيا، وانما سوف تشكل واحدة من القوى المندمجة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر مشاركة ومرتبطة في ذلك مع اليابان والولايات المتحدة. ولعل ذلك يفسر حماس هاتين القوتين الاخيرتين لمشروع ١٩٩٢ لما يوفره من فرص للاندماج بين القوى الثلاث ومن فوائد جمة لكليهما.

اوروبا الشرقية ـ التحديات الجديدة

كان الموقف التقليدي للاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقية «الاشتراكية» من الجماعة الاوروبية هو عدم الاعتراف والرفض. فمن وجهة نظر مجموعة الكوميكون فان الجماعة الاوروبية لم تكن سوى سوق مغلقة للتجارة، واداة للتمييز في التجارة ضد بضائع الدول الاخرى، فضلا عن كونها تعبيرا عن «التنافس الامبريالي» مع الدول «الامبريالية» الاخرى مثل اليابان والولايات المتحدة. ولكن هذا الموقف العدائي بدأ يتغير مع منتصف السبعينيات ـ وربما بتأثير من الوفاق الدولي آنذاك ـ فرغم استمرار عدم الاعتراف بالجماعة، فان دول الكوميكون اقامت علاقات ثنائية معها وهو ما ادى الى قفزة كبرى في العلاقات التجارية بين الطرفين. ومع وصول غورباتشوف الى السلطة فان عددا من التحديات الكبرى طرحتها اوروبا الشرقية على الجماعة تمثلت في ثلاثة:

أ ـ الاعتراف المتبادل ما بين الكوميكون والجماعة الاوروبية في ٢٥ مايو ١٩٨٨.

ب ـ اعلان غورباتشوف في يوليو ١٩٨٩ عن رغبته في اقامة «البيت الاوروبي الموحد» ويعني بها اعادة بناء النظام الاوروبي على اساس القيم الاوروبية المشتركة وعلى اساس توازن المصالح بين الدول المختلفة، وادماج الاقتصاد السوفيتي في الاقتصاد العالمي.

جـ ـ التغيرات الجوهرية في النظم الحاكمة في اوروبا الشرقية خلال الاشهر الاخيرة من عام ١٩٨٩ وتوجهها نحو الليبرالية الاقتصادية والسياسية وخاصة في المانيا الشرقية التي طرحت من جديد امكانية توحيد المانيا مرة اخرى.

ان هذه التغيرات فتحت امام الجماعة الاوروبية قضايا جديدة على الوجه التالي:

١ ـ الامن الاوروبي على ضوء ثورات الاصلاح والقوميات في البلدان الاشتراكية سابقا.

٢ ـ الوحدة الالمانية، خاصة مع التغيرات الحادثة في المانيا الشرقية والضغوط داخل المانيا الغربية نحو الوحدة التي دعت مستشارها لاعلان برنامج لتحقيق الوحدة.

٣ ـ احتمالات انضمام بلدان اوروبا الشرقية ـ او بعضها ـ الى الجماعة الاوروبية.

٤ ـ الدور الذي تلعبه الجماعة في تثبيت التغيرات التي تمت في بلدان اوروبا الشرقية ودفعها الى الامام.

ان هذه القضايا تطرح على الجماعة الاوروبية، خاصة ما يتعلق بمشروع ١٩٩٢ ضرورة التكيف معها سواء من خلال اعادة صياغة المشروع جوهريا اوجزئيا حتى يمكن ان يفتح الباب لانضمام دول اوروبا الشرقية. ولكن يبدو ان ما استقر عليه امر الجماعة حتى الان ان التسعينات لن تشهد مثل هذا الانضمام وان استراتيجية الجماعة ازاء هذه التغيرات سوف تتلخص فيما يلي:

١ - السير في خطة اوروبا ١٩٩٢ حتى يتم استكمالها، وعدم ضم اعضاء جدد خلال هذه العملية.

٢ - اتخاذ خطة اوروبية جماعية تستهدف تثبيت التغيرات الجارية في اوروبا الشرقية ومساعدتها على التحول الى اقتصاديات رأسمالية بصورة تدريجية عن طريق استخدام الصور المختلفة للدعم الجماعي (قروض ومساعدات) والمؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي) من اجل اجراء هذه التحولات التي سوف يقدر لها ان تستغرق كل التسعينات وربما لفترة بعد ذلك.

٣ - الترحيب بوحدة المانيا مع تبديد المخاوف التاريخية من هذه الوحدة في شرق وغرب اوروبا عن طريق ربط تحقيقها بعملية الاندماج الاوروبي وهو الامر الذي يمكن ان يخلق حافزا للاسراع بعملية الاندماج هذه، بالاضافة الى الاعتراف بالحدود الحالية القائمة في اوروبا والتي اقرتها اتفاقيات هلسنكي لعام ١٩٧٥، وهي المسألة التي تؤيدها الولايات المتحدة وتدعو اليها.

وهكذا فانه يمكننا التوصل الى استنتاج مؤداه ان العقد الحالي سوف يكون عقدا للتحول تخطو فيه الجماعة الاوروبية خطوة للامام نحو مزيد من التكامل الاقتصادي، ولكن دون الوحدة الشاملة، او الوصول الى درجة القطب الدولي، وفي اطار من الاندماج مع الولايات المتحدة واليابان في اطار الاقتصاد العالمي، وتحضير اوروبا الشرقية، وخاصة المانيا الشرقية، سياسيا واقتصاديا، من خلال روابط مختلفة للاشتراك في خطوات الاندماج الاوروبية والعالمية، ربما خلال العقد الاول من القرن المقبل.

الأمن القومي العربي ١٩٩٢

ماذا يعني ذلك كله بالنسبة لنا، والاهم بالنسبة لامننا القومي، بمعنى اخر، سواء حققت اوروبا حلمها في عام ١٩٩٢ او بعد ذلك، هل يؤدي مشروعها التاريخي الى زيادة التهديدات السياسية والامنية والاقتصادية لامننا ام يخفف منها، ام ان النتيجة مختلفة ومحصلتها تتوقف علينا وما سنفعله. وفي البداية فان علاقاتنا مع الجماعة تقع على ثلاثة مستويات:

أ ـ العلاقات الثنائية بين كل دولة عربيةُ على حدة وكل دولة اوروبية ـ ايضا على حدة.

ب ـ علاقات كل دولة عربية على حدة مع الجماعة الاوروبية، اي مؤسسة التكامل الاوروبي الجماعية، سواء كانت من خلال ما يسمى بالسياسة المتوسطية للجماعة وتضم دول المغرب الثلاث ومصر وسوريا ولبنان والاردن، او سياسة «لومي» والتي تتعامل معها موريتانيا وجيبوتي والصومال والسودان. والحوار الاوروبي الخليجي بين دول مجلس التعاون الخليجي والجماعة. وهكذا فان هناك سبع عشرة دولة عربية لها علاقاتها الثنائية مع الجماعة مباشرة.

جـ ـ علاقات جماعية بين الجامعة العربية والجماعة الاوروبية من خلال الحوار العربي الاوروبي الذي بدأ منذ منتصف السبعينات وكان الهدف العربي منه دفع الجماعة لاتخاذ مواقف متقدمة ومناصرة للحق العربي في فلسطين نستعين بها على الموقف الاميركي من الصراع العربي ـ الاسرائيلي مع تحقيق التعاون على جبهة واسعة من الموضوعات مثل الزراعة والصناعة والثقافة والتكنولوجيا وغيرها.

ان مشروع اوروبا ١٩٩٢ سوف يطرح على العالم العربي فرصا ومخاطر على كل مستوى من المستويات الثلاثة يمكن استقراؤها على الوجه التالي:

أ ـ على المستوى الثنائي، فان الامر سيتوقف على الاهمية النسبية لكل دولة عربية على حدة بالنسبة لدول الجماعة وميزان العلاقة القائم بالفعل. فكما اشرنا فان مشروع ١٩٢٢ لا يخل بسيادة واستقلال الدول الاعضاء وخاصة في المجالات السياسية والامنية. وقد درجت كل الدول العربية على اعطاء اهمية خاصة لكل من بريطانيا وفرنسا بين دول الجماعة بسبب مكانتهما كعضوين دائمين في مجلس الامن الدولي، ونظرت لكل منهما كمصدر رئيسي للسلاح سواء باستيراده (وهو الاغلب) او تصنيعه (مصر والعراق). المشروع الحالي سوف يعطي المانيا اهمية متزايدة، خاصة مع استمرار مشروع وحدتها. فالمانيا حاليا لديها ضعف الناتج القومي الاجمالي البريطاني تقريبا،

ووحدتها مع المانيا الشرقية ستجعل ناتجها الاجمالي يزيد عن مجموع الناتجين البريطاني والفرنسي. ان هذا الصعود الالماني سوف يدفع نحو مزيد من التفوق الاوروبي حتى يمكن استيعاب الوحدة الالمانية في اطار اكبر، وهو الامر الذي سيجعل دول الجماعة تميل الى عدم الخروج بشكل عام عن «الاجماع» الاوروبي الذي سوف يكون في هذه الحالة الحد الادنى المشترك بين دول الجماعة. معنى ذلك ان على الدول العربية ان تعطي اهتماما اكبر في الوقت الحالي لالمانيا باعتبارها سوف تشكل اكبر قوة اقتصادية ومالية مؤثرة بين دول الجماعة. وعلى الجانب العربي فعلى الارجح ان العلاقات الثنائية لن تتغير كثيرا بالنسبة للدول النفطية والتي يشكل النفط اكثر من ٦٠٪ من صادراتها لاوروبا، فسوف يظل النفط ضروريا بالنسبة للدول الاوروبية، وعلى الارجح سوف تزداد اهميته اذا ما نجحت خطوات التكامل الاوروبي وما ينتج عنها من نمو اقتصادي، ففي هذه الحالة سوف يزيد الطلب على الطاقة عامة والنفط العربي بصفة خاصة. واذا كان ذلك سوف بشكل ميزة اقتصادية للدول العربية النفطية، فان خطوات التكامل الاوروبي سوف تجعل السوق الاستثمارية الاوروبية اكثر جاذبية للاستثمار العربي من السوق العربية لما تحققه من ازالة الحواجز امام حركة رأس المال. اما الدول العربية غير النفطية فهذه سوف تلقى مشكلات بالغة خاصة نتيجة تحول دول السوق الى شراء منتجات زراعية وصناعية من دول السوق الاقل نموا مثل اليونان والبرتغال. وبالاضافة الى ذلك فان دول المغرب العربي خاصة سوف تواجه مشكلة خاصة بالعمالة المغربية في اوروبا، حيث ستقوم هاتان الدولتان بالاضافة الى اسبانيا، بوظيفة احلال العمال العرب بعمالة اوروبية.

ب ـ على مستوى علاقات الدول العربية بالجماعة ككل، فان مشروع ١٩٩٢ يتيح للدول العربية سوقا اوسع ومقاييس موحدة، وساحة تكنولوجيا ارحب نتيجة اشتراك دول قريبة من الوطن العربي (اليونان واسبانيا) في التكنولوجيا الاوروبية المتقدمة. ولكن هذه الفرص يبدو ان الدول العربية غير قادرة على استغلالها نتيجة ضعف القاعدة الاقتصادية التي لم تسمح لها بالاستفادة

بالمزايا التي تمنحها لها الجماعة حاليا من خلال السياسة المتوسطية او سياسة لومي . هذه السياسات تعطي الدول العربية المشتركة فيها سياسات تفضيلية خاصة بالسلع الزراعية والمواد الاولية والسلع المصنعة، ولكن في معظم الاحوال، فان الدول العربية لم تنجح في استكمال حصصها التي خصصتها لها الجماعة. ان هذه الحصص يمكن ان تشكل عقبة في المستقبل في حالة حدوث نمو اقتصادي حقيقي في الدول العربية، ولكن حتى الان لا يبدو ان توحيد السوق سوف يشكل مشكلة كبرى الا في عدد محدود من السلع خاص بدول المغرب العربي.

وبالنسبة للتكنولوجيا فان ضعف القاعدة العلمية والتكنولوجية العربية عامة لا يتيح الاستفادة في السوق التكنولوجية الواسعة للجماعة خاصة مع تركز العلاقات التكنولوجية العربية مع دول الجماعة الكبرى (بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا) ومن ثم فقد يصعب الاستفادة من الفرص التكنولوجية المتاحة. كذلك فان سياسة المعونات الاوروبية سوف تتركز على اوروبا الشرقية خلال المرحلة المقبلة، مما سوف يكون له اثار على الدول العربية المتلقية، لهذه المعونات في اطار السياسة المتوسطية وسياسة لومي، اما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ذات الحوار الخاص مع الجماعة الاوروبية فانها سوف تستفيد كما اشرنا نتيجة زيادة الطلب على النفط. وبالاضافة الى ذلك فعلى الارجح ان تتضرر صناعاتها البتروكيماوية في المدى القصير حيث ستركز الجماعة على حماية سوقها البتروكيماوي، ولكن في المدى المتوسط والبعيد، فعلى الاغلب سوف يؤدي النمو الاوروبي الى تخلص اوروبا من هذه الصناعات مما يخلق فرصة لتقسيم العمل بين اوروبا ودول الخليج في هذا الاطار.

جـ ـ فيما يتعلق بالحوار العربي الاوروبي ينبغي توضيح ان الخبرة التاريخية تشير الى انه رغم انه ادى الى تحسن نسبي في الموقف الاوروبي من القضية الفلسطينية تمثل في اعلان البندقية عام ١٩٨١ الا انه بشكل عام لم يحقق ايا من الاهداف المرجوة منه ووصل بالفعل الى طريق مسدود، في الوقت الذي تدعمت فيه العلاقات الاوروبية ـ الاسرائيلية. والخبرة التاريخية لهذا الحوار يرد عليها عدد من الملاحظات:ـ

١ - ان الحوار في الحقيقة يتم بين طرفين غير متكافئين سواء على مستوى الاندماج والتكامل، او على مستوى التقدم الصناعي والتقني، او على مستوى الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية. ان مشروع ١٩٩٢ في هذا الصدد سوف يزيد في جميع جوانبه من فداحة عملية عدم التكافؤ هذه.

٢ - ان جعل الحوار اطارا للعلاقات العربية الاوروبية، افقد هذه العلاقات جديتها، وعمد الجانب الاوروبي باستمرار الى اشعار الجانب العربي ان الحوار هو تلبية لحاجة عربية اكثر منها اوروبية. وكان هذا الالحاح العربي هو السبب في دفع فرنسا الى الضغط على دول الجماعة لعقد جلسة للحوار في ٢١ ديسمبر ١٩٨٩ لم يكن لها اي دلالة عملية. والواقع ان «الحوار» لم يحقق شيئا طوال تاريخه لم يكن ممكنا انجازه عن طريق العلاقات الثنائية بل من خلال التعامل المباشر مع المؤسسات الاوروبية السياسية والعلمية والاقتصادية؟ ان الحوار لم يكن سوى ساحة اوروبية للعلاقات العامة لتغطية ارتباطات اوروبا باسرائيل، وساحة عربية للشكوى او ادعاء الارتباط بالعالم المتقدم.

٣ - جرى «الحوار» على جبهة واسعة من الموضوعات لم يكن واضحا ما هو هدف الاطراف منها، فبينما كانت اوروبا حريصة على ان يطرح العرب «مطالبهم»، فان هذه الاخيرة لم تكن سوى عناوين لم ينجح العرب فيما بينهم في التعامل معها او تحقيقها. وهكذا فان الحوار لم يكن مباحثات او مفاوضات بين طرفين متكافئين، يلتقون للمساومة والتعامل مع مشكلات تشغل كليهما وتقع على رأس اولوياتهما. ولذلك فان العلاقات الاوروبية العربية بقيت اساسا على المستوى الثنائي، ولم تجد اوروبا عيبا في ان تستبدله بحوار مع مجلس التعاون الخليجي حيث المصالح الاوروبية الحقيقية في رؤوس الاموال والنفط. ولكن هذا الحوار ما لبث بدوره ان وصل الى طريق مسدود بعد ان طرح الخليجيون على مائدة الحوار فتح الاسواق الاوروبية امام البتروكيماويات الخليجية.

ان مشروع اوروبا ١٩٩٢ من شأنه ان يعقد كل هذا الابعاد، هذا بالاضافة

الى ما تطرحه التغيرات في اوروبا الشرقية من تغيير في اولويات الجماعة الاوروبية. فمن ناحية فان العالم العربي سوف ينحدر في اولويات الجماعة، ومع استمرار الهدوء في الصراع العربي الاسرائيلي فان هذا الانحدار سوف يشتد، كما ان تكثيف عملية الاندماج الاوروبي بشكل عام من شأنه ان يجعل الدول الاوروبية المتوسطية (اليونان واسبانيا) ومعهما البرتغال بديلا للعلاقات القائمة مع الدول المتوسطية العربية. وهكذا فان النفط وحده ربما يبقى العامل الاساسي - كما كان دائما - الذي سوف يبقي شعرة معاوية بين العرب واوروبا والمجال الدافع لابقاء «شكل» الحوار بين الطرفين من وقت لاخر.

الاختيار العربي

نخلص مما سبق الى ان مشروع اوروبا ١٩٩٢ سوف يستغرق ربما عقد التسعينات كلها، وانه عند نهايته وان كان سوف يكثف من علاقات التكامل الاقتصادي بين دول الجماعة فانه لن يؤدي الى وجود «قطب» دولي بالمعنى الامني والاستراتيجي او حتى الاقتصادي. وعلى الارجح فانه سوف يزيد من اندماج اوروبا في النظام الرأسمالي المعاصر. واوضحنا ان المشروع يفتح فرصا ومخاطر امام الدول العربية وانه ربما تكون له نتائج سلبية اذا ما بقيت الامور على ما هي عليه في المنطقة العربية.

من الطبيعي ان تبدأ مواجهة هذا التطور المهم في النظام العالمي اساسا في الوطن العربي. فمن الواضح ان تعظيم الفرص التي تتيحها الجماعة الاوروبية في ظل مشروعها لن تتأتى الا من خلال اقتصاد عربي قوي يقوم على قاعدة انتاجية وسوق واسعة (بتعزيز اجراءات التكامل العربي الكلي او الجزئي) حتى يمكن الاستفادة من السوق الاوروبية في اوضاعها الجديدة. خاصة اذا عرفنا ان السوق تمنح بالفعل دولا عربية عددا من المعاملات التفضيلية التي لم تستغلها استغلالا كاملا. ولا يمكن تصور مثل هذه الاستفادة دون تطوير للتكنولوجيا في الوطن العربي، بحيث تسمح لها بتقسيم عمل حقيقي مع اوروبا يكون بمقدوره الاستيعاب الكامل لكل ما يتعلق بتكنولوجيا الثورة الصناعية الثانية على الاقل او في عدد من المجالات التي ينتظر ان تتخلى عنها اوروبا. كذلك فانه على ضوء التطورات الراهنة

في اوروبا والعالم، فان قدرة الاقتصاديات المركزية فيه سوف تتضاءل تدريجيا. وسوف تكون النظم الرأسمالية الاقتصادية وحدها قادرة على التعامل مع النظام الاقتصادي العالمي المعاصر. ولذا فان استمرار النظام الاقتصادي العربي على ما هو عليه سوف يضع الوطن العربي تدريجيا خارج النظام العالمي، بما فيه النظام الاوروبي. واخيرا فان الديمقراطية متضمنة احترام حقوق الانسان سوف تكون المعيار الاخلاقي الذي يتيح للجماعة الاوروبية ودولها مساعدة ومعاونة الدول الاخرى، ان التقدم في هذا المجال داخل اوروبا الشرقية، وبقاء النظم السياسية العربية دون تغيير ربما يؤدي الى اكتفاء اوروبا حاليا بما يجري في شرقها مع اقامة الحواجز ازاء الثقافات الاخرى «الاستبدادية» الواقعة جنوب البحر الابيض المتوسط.

شكل رقم (١)

عدد الشركات اليابانية التي تعمل في اوروبا عام ١٩٨٧

٨٥٨ شركة
تجارة عامة

٢٦٥
شركة مالية

١٧٥
مجالات اخرى

٢٧٦
شركة صناعية
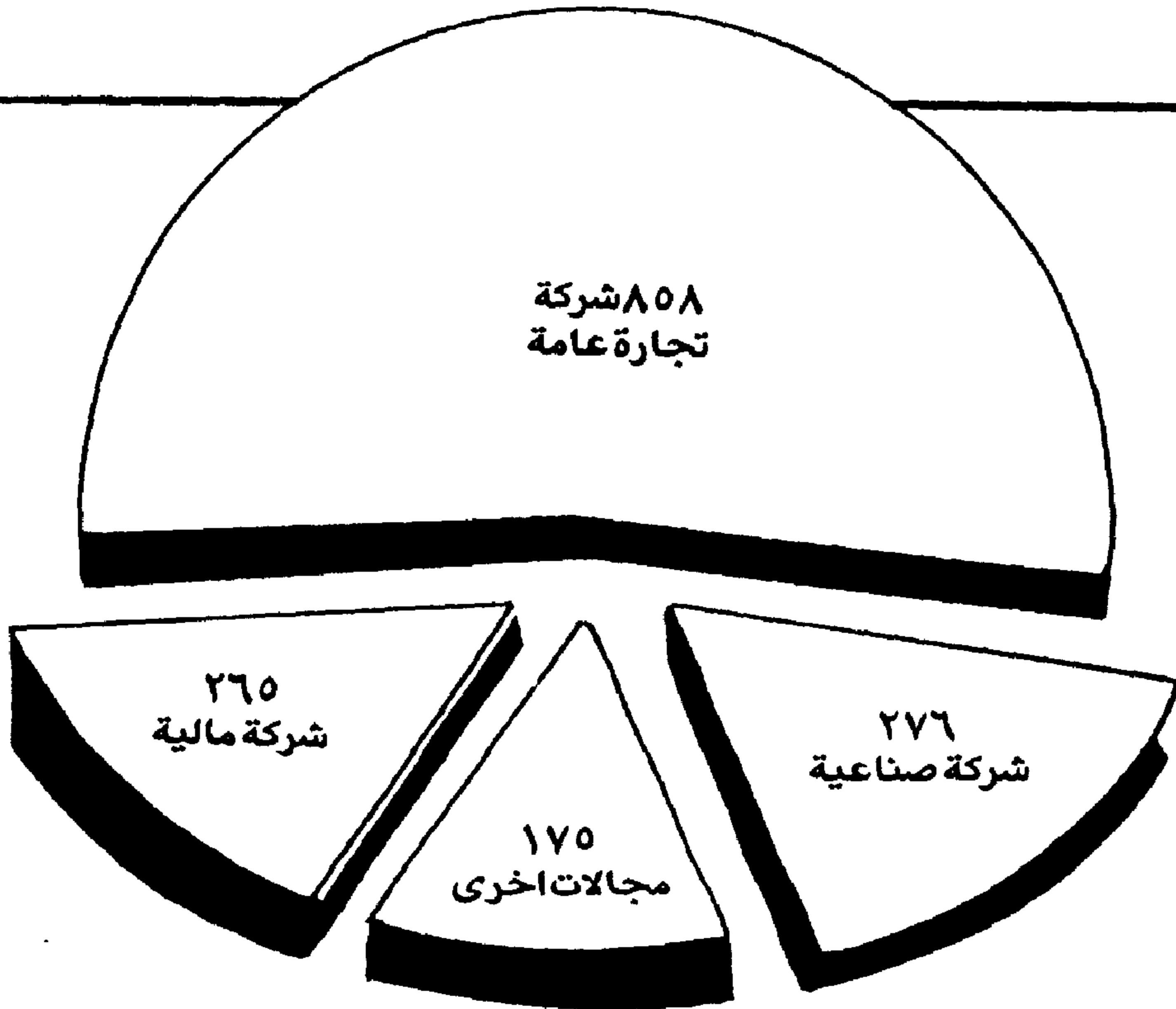
المجموع العام ١٥٧٤ شركة ٤٠٣ شركات تعمل فى بريطانيا، ٣٦٨ شركة في المانيا الغربية و١٥٨ شركة في فرنسا

● المصدر: International Management April 1989

جدول رقم (١)

الهوة بين الشرق والغرب في أوروبا

الجدول التالي يوضح الهوة في المستوى المعيشي العام التي تفصل بين دول الجماعة الاوروبية ودول أوروبا الشرقية، فالجماعة الاوروبية سوف تستنفد جزءا كبير من مواردها وطاقاتها اذا قبلت دول أوروبا الشرقية في مشروعها الوحدوي.

أوروبا الشرقية
(المعدل لكل ألف مواطن)

الدولة	تلفون	سيارة	وفيات الأطفال*
تشيكوسلوفاكيا	٢٤٦	١٨٢	١٣,١
ألمانيا الشرقية	٢٣٣	٢٠٦	٨,٧
هنغاريا	١٥٢	١٥٣	١٧,٣
بولندا	١٢٢	٧٤	١٧,٥
رومانيا	١١١	—	٢٥,٦
الاتحاد السوفيتي	١٢٤	٥٠	٢٥

* النسبة لكل ١٠٠٠ طفل يولد حيًا

الجماعة الاوروبية
(المعدل لكل ألف مواطن)

الدولة	تلفون	سيارة	وفيات الأطفال*
فرنسا	٦١٤	٣٦٩	٧,٦
اليونان	٣٧٣	١٢٧	١٢,٦
هولندا	٤١٠	٣٤١	٧,٦
البرتغال	١٦٦	١٣٥	١٤,٢
اسبانيا	٣٨١	٢٥٢	٨,٨
المانيا الغربية	٦٤١	٤٤١	٨,٣

المصدر: النيوزويك ١٢ مارس ١٩٩٠

شكل رقم (٢)
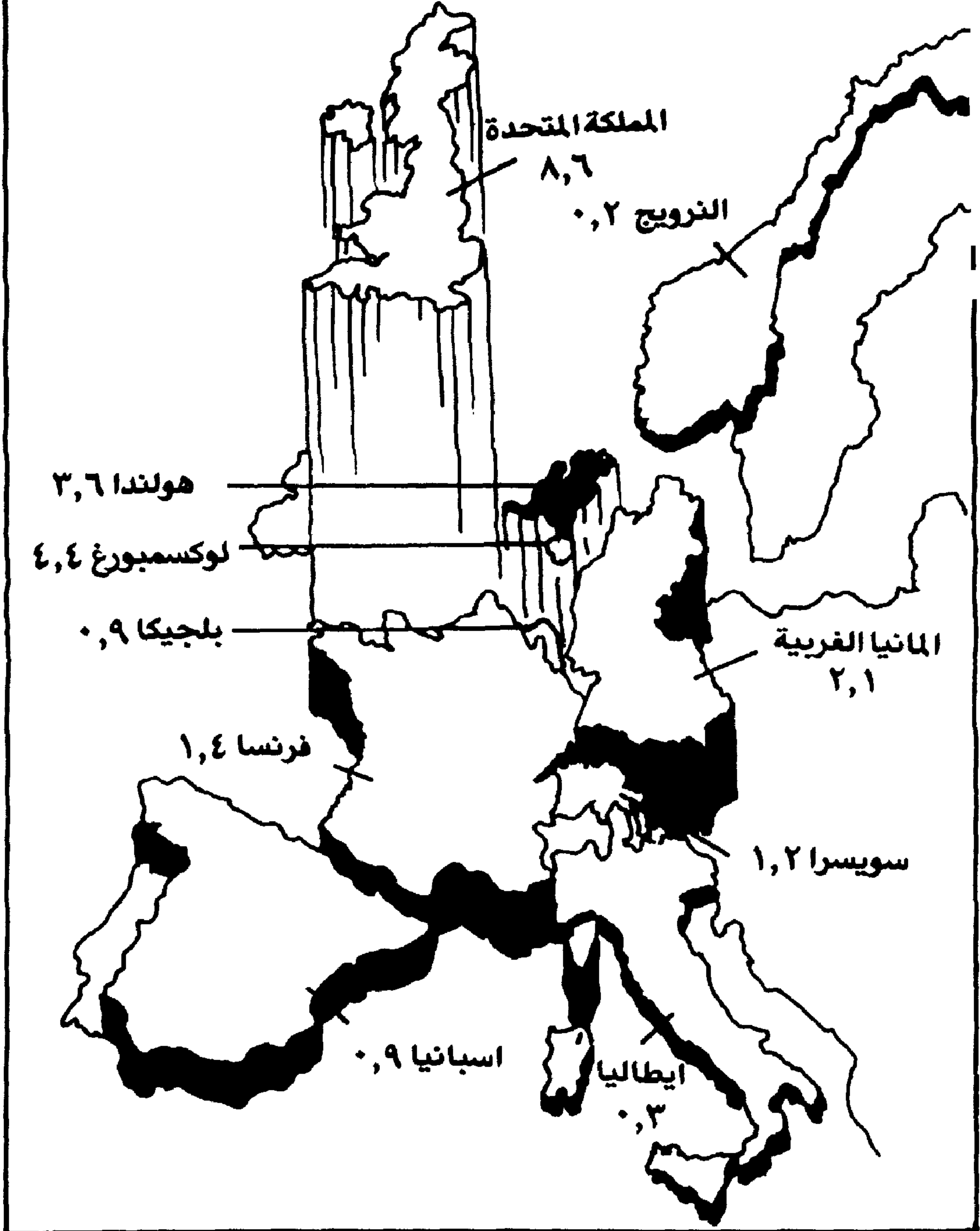
المصدر International Mamagment July, August, 1989

الفصل الثالث عشر

اليابان وتنينات آسيا الجديدة

لا يبدو ثمة شك ان احدى السمات الاساسية للتسعينات سوف تكون نمو التكتلات الاقليمية الاقتصادية وازدياد عددها. ويبدو ان مشروع توحيد السوق الاوروبية الذي يتوقع ان يكتمل في عام ١٩٩٢، كان حافزا قويا نحو تحريك دعوات ومشروعات قديمة في اقاليم متفرقة تنادي بضرورة التنسيق بين دولها بهدف مواجهة المنافسة الشديدة على الاسواق العالمية التي يتوقع ان تشهدها التسعينات. ولا يستثنى من ذلك الاقتصاديات العملاقة مثل الولايات المتحدة، فهذه الاخيرة وفي ما يبدو انه ردة فعل مباشرة لمشروع توحيد السوق الاوروبية قد وقعت اتفاقية للتجارة الحرة مع كندا العام الماضي بهدف تسهيل انسياب السلع والخدمات ورؤوس الاموال والافراد بين البلدين.

وان كانت السوق الاوروبية الموحدة عام ١٩٩٢ هي احد اهم الاحداث الاقتصادية في هذا القرن ان لم تكن اهمها على الاطلاق، فان هناك تطورات اقتصادية اخرى على غاية كبيرة من الاهمية لم تلق الزخم الاعلامي الذي حصل عليه مشروع توحيد السوق الاوروبية. وربما كان احد اهم هذه التطورات الاقتصادية هو ما يجري على الحافة الشرقية لقارة آسيا والمتمثل في بروز تكتل اقتصادي عملاق تقوده اليابان كدولة اقتصادية عظمى تتبعها مجموعة الدول الاسيوية الصناعية الجديدة. فما هو هذا التكتل الاقتصادي وما هي الدول المكونة له؟ وما هي القوى المحركة وراء هذا التكتل والتي دفعت به نحو البروز، ثم ما هي احتمالات استمراره وتطوره في

المستقبل؟ وكيف نرى بعض انعكاساته على الاوضاع الاقتصادية في العالم وخاصة بالنسبة للعالم العربي؟

احدى اهم السمات الاساسية لهذا التكتل الاقليمي هي عدم وضوح معالمه، بل يعتبر هذا التكتل اقل كل التكتلات الاقتصادية التي بدأت تتشكل في انحاء مختلفة من العالم وضوحا. فهناك من يعتقد ان التكتل الاقتصادي الاسيوي سوف يشمل اليابان ومجموعة الدول الاسيوية الصناعية الجديدة (هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، تايوان، وسنغافورة) او ما يسمون بالتنينات الاسيوية الاربعة الصغار، اضافة الى مجموعة الدول الاعضاء في جمعية دول جنوب شرقي آسيا (اسيان) وهي تحديدا: بروناي، اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلند اضافة الى سنغافورة يضاف اليها الصين الشعبية. وهناك من يعتقد انه يمكن ان يكون تكتلا يشمل الدول المطلة على حافة المحيط الباسفيكي ويكون بذلك شاملا لشمال قارة اميركا. كما انه ليس هناك وضوح عن ماهية الترتيبات الاقليمية التي ستظهر في المستقبل والتي ستعطي هذا التكتل شكله النهائي وترسم له حدوده الاقتصادية التي سيغطيها.

شيء واحد معروف ومؤكد اليوم وهو ان هذا التكتل الاقتصادي الذي يضم احد عشر اقتصادا بقوة بليون ونصف البليون من السكان على مساحة من الارض تقدر بحوالي ١٣٢٠٠ الف كيلومتر مربع قد سبب حالة من عدم التوازن في الاقتصاد العالمي من النوع الذي يصفه البعض بارهاصات لتغير متوقع في مركز الجاذبية الارضية من شمال اميركا واوروبا الى الحافة الاسيوية للمحيط الباسفيكي.

التطورات الداخلية والخارجية

النمو السريع لاقتصاديات هذا الاقليم في السنوات الاخيرة صاحبته تطورات وتغيرات اساسية في هيكل الصناعة والتجارة مما دفع الى السطح قوى اقتصادية مؤثرة قد تؤدي الى المزيد من التعاون والتكامل في هذه المنطقة.

التطور الاول يتمثل في التوجه العام نحو سياسات ناجحة لدعم الصادرات. فباستثناء اليابان التي اعتمد اقتصادها بالدرجة الاولى على الزيادة المستمرة في الطلب المحلي، فان جميع اقتصاديات المنطقة اعتمدت في نموها بالدرجة الاولى على زيادة

الصادرات. فالتنينات الآسيوية الصغيرة باستثناء سنغافورة حققت وحافظت على معدلات عالية لنمو الصادرات (اعلى من ١٠٪ سنويا) منذ عام ١٩٨١ وارتفعت هذه النسبة الى اكثر من ٣٥٪ لعام ١٩٨٧. وسنغافورة بعد ان تعافت من الركود الذي ضرب اقتصادها عام ١٩٨٥ سجلت هي الاخرى زيادة قدرها ٢٨٪ في ايراداتها من التصدير. وبالنسبة لدول اسيان فباستثناء الفلبين فانها جميعا قد شهدت زيادات متواصلة في صادراتها وبالذات الى الولايات المتحدة (انظر الجدول ١). وحتى الفلبين فيبدو انها مقبلة على فترة من النمو وذلك بسبب الزيادة في الطلب على الاستثمارات التي شهدتها في الفترة الاخيرة.

الجدول رقم (١)

الاداء الاقتصادي لدول شرقي آسيا واليابان (نسبة مئوية)

	كوريا	تايوان	هونغ كونغ	سنغافورة	اليابان	ماليزيا	الفلبين	تايلند	اندونيسيا
الناتج القومي الاجمالي									
١٩٧١_١٩٨٠	٧,٧	١٣,٩	٩,٦	٨,٧	٧,٧	٨,١	٦,٤	٧,٢	٨,١
١٩٨١_١٩٨٧	٩,٢	٨,٢	٧,٣	٥,٣	٣,٨	٤,١	-,٢	٤,٧	٣,٧
الزيادة الحقيقية في الصادرات									
١٩٧١_١٩٨٠	١٤,٦	٢٢,١	١٠,٨	١٣,٤	١٤,١	١٠,٧	٧,٢	١٠,٣	٥,٩
١٩٨١_١٩٨٧	١٠,١	١٦,٤	١٣,٩	٨,٢	١١,٧	١٢,٣	-١١,٩	٧,٨	٧,١
المدخرات كنسبة من الناتج القومي الاجمالي									
١٩٧١_١٩٨٠	٢٢,٨	٣٢,٢	٢٨,٨	٢٨,٦	٣٤,٥	٢٦,٤	٢٣,٢	٢٣,١	١٩,٣
١٩٨١_١٩٨٧	٢٩,١	٣٤,٢	٢٧,٩	٤٢,١	٣١,٢	٢٦,٩	١٨,٧	١٨,٩	٢٥,٧
الصادرات كنسبة من الناتج القومي الاجمالي									
١٩٧١_١٩٨٠	٢٣,٧	٤٢,٠	٧٨,٧	١١٥,٦	١٠,٨	٤٥	١٥,٦	١٦,٥	٢٤,٨
١٩٨١_١٩٨٧	٣٤,٨	٥٢,٩	٨٢,٢	١٤٠,٣	١٢,٢	٤٥,٣	١٦,٥	٢٠,٣	٢١,٦

المصدر: *Yung Chul Park, The Little Dragons and structural chamgein Pacific Asia, The World Economy, Volume 12, No. 2 June, 1989 P. 126*

لقد كان لسياسات دعم الصادرات أثر في تحرير اقتصاديات دول هذا الاقليم بشكل كبير وهو ما يمكن النظر اليه باعتباره تطورا اخر مهما. فقد انخفضت التعريفات الجمركية وازيلت الحواجز الاخرى امام التجارة الحرة، كما تم تحرير القطاعين الصناعي والمالي من القيود المفروضة عليهما واعتمدت سياسة عقلانية لتحديد اسعار صرف العملات.

اما التطور الثالث فقد تمثل في المواءمة الهيكلية (Structural Adjustment) التي قامت بها كل من اليابان ودول آسيا الصناعية الجديدة لمواجهة الارتفاع السريع

في قيمة عملات هذه الدول مقابل الدولار الاميركي وازدياد حدة الخلافات التجارية مع الولايات المتحدة. فقد كان لهذين العاملين اضافة الى الضغط المستمر على اليابان لفتح اسواقها امام الصادرات الاجنبية دور اساسي في دفع المؤسسات اليابانية الى نقل منشآتها الانتاجية الى خارج اليابان وخاصة الى دول المنطقة وزيادة استثماراتها المباشرة في دول شرقي اسيا. كما بدأت اليابان في زيادة جهودها الموجهة الى رفع المستوى النوعي لحياة مواطنيها من خلال خفض ساعات العمل، وزيادة الاستثمارات في كل من الاسكان وتنويع الاستهلاكية ومشروعات دعم البنية التحتية.

والتطور الرابع المهم هو اصرار الصين الشعبية على توجهها نحو ادخال اقتصادها ضمن الاقتصاد العالمي ومحاولاتها المستمرة في هذا الاتجاه التي لا يبدو انها سوف تتأثر باحداث الطلبة الاخيرة. فمنذ اتباعها لسياسة الباب المفتوح الاقتصادية في اواخر السبعينات بدأت الصين تشكل منافسا حقيقيا في مجال الصادرات في المنطقة. فقد اصبحت اسواقها اسواقا لترويج السلع الواردة من دول اخرى من الاقليم نفسه. وفي ما بين ١٩٧٠ و١٩٨٧ ازدادت صادرات الصين الى الدول الاسيوية المطلة على الباسفيكي بما يعادل عشرين ضعفا، كما زادت وارداتها بما يعادل خمسين ضعفا. وعلى الرغم من الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد الصيني فان سياسة الباب المفتوح من المتوقع ان تستمر.[١]

المحاولات الدؤوبة من قبل اليابان والدول الاسيوية الصناعية الجديدة لتخفيض فائضها التجاري، اضافة الى سياسة الباب المفتوح التي اتبعتها الصين الشعبية، هذان العاملان بالذات كان لهما دور اساسي في توسيع التجارة الداخلية وتوسيع الاستثمارات الاجنبية مما اعطى دافعا جديدا للنمو والتكامل الاقتصادي والصناعي لهذا الاقليم. فالاستثمارات اليابانية المباشرة في دول اسيا الباسفيكي ازدادت بنسبة ٦٢٪ في ١٩٨٦ وبنسبة اعلى من ضعف ذلك في عام ١٩٨٧[٢].

هذه التطورات مجتمعة شجعت الى حد كبير الاصوات المنادية بمزيد من التكامل الاقتصادي بين دول طرف الباسفيكي (Pacific Rim) خاصة وان قلقا حقيقيا بدأ يسود في هذه الدول حول امكانية تخفيض العجز التجاري (باتباع

سياسات تحد من النمو المعتمد على دعم الصادرات) والتهديدات التي يمثلها مشروع توحيد السوق الاوروبية في عام ١٩٩٢ ، والاوضاع التي ستنشأ بعد توقيع كل من الولايات المتحدة وكندا لاتفاقية حرية التجارة بين البلدين في عام ١٩٨٩ . ولذلك فان تكتل دول طرف الباسفيكي الذي كان الى فترة قريبة امرا غير مرغوب فيه ان لم يكن غير ممكن الحدوث اصبح شيئا يمليه الواقع والمعطيات الاقتصادية في المنطقة والعالم.

نمـوذج طـيران الاوز

رغم كون التغيرات الهيكلية في اقتصاديات آسيا الباسفيكية التي ترتبت على الاندفاع السريع نحو التصنيع هي تطور قريب ولم تمض عليه مدة طويلة، فانه يمكن القول بان اليابان، ومن خلال فتح اسواقها امام صناعات دول الاقليم الاخرى ومن خلال تمويلها لهذه الدول بالرساميل والتكنولوجيا الحديثة بواسطة الاستثمارات اليابانية المباشرة، كانت هي المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي الذي يشهده هذا الاقليم اليوم. كما ان الدور الجديد لليابان كاقتصاد قائد يجر معه اقتصاديات المنطقة نحو التوسع، لم يكن ليكتب له النجاح لو لم تكن العلاقات الاقتصادية بين دول هذا الاقليم علاقات منافسة واعتماد متبادل. كيف كان ذلك؟

آسيا الباسفيكية يمكن تقسيمها الى اربع مجموعات على سلم من الافضلية المقارنة (Comparative Advantage) اليابان كقوة اقتصادية عملاقة هي اكثر اقتصاديات المنطقة تقدما ولديها افضلية مقارنة في صناعات التكنولوجيا المتقدمة. ويأتي بعد اليابان تنينات آسيا الاربعة (هونغ كونغ، كوريا، سنغافورة، وتايوان). وفي المجموعة الثالثة تأتي مجموعة الدول ذات الدخول المتوسطة في «اسيان» وهي تايلند وماليزيا. اما المجموعة الرابعة فتتكون من الدول ذات الدخول المنخفضة في «اسيان» وهي كل من اندونيسيا والفلبين. وبالنسبة للصين فانها لا تنتمي الى اي من المجموعات بسبب حجم اقتصادها وتنوعه الذي يشمل صناعات متقدمة جدا مثل صناعات الفضاء. ولذلك فانه اعتمادا على نوع الصناعة فان للصين اما علاقات تنافس او علاقات تكامل مع جيرانها.

ان التصنيع في الدول النامية يبدأ عادة بتطوير صناعات مرتبطة بالموارد الطبيعية، وهذه هي المرحلة التي تمر بها دول «اسيان» جميعا باستثناء سنغافورة، بينما دخلت التنينات الاربعة مرحلة التصنيع عشروي عاما قبل دول «اسيان» ولذلك فانها غادرت مرحلة التصنيع المعتمد على العمالة الكثيفة واستطاعت ان تبني قطاعا صناعيا واسعا يتسم بانتاج يعتمد على تكثيف المهارات الفنية ورأس المال (Capital intensive labor-intenstive). ولذلك فقد ترتب على مراكمة هذه الدول لرأس المال والتكنولوجيا والعمالة الماهرة ان تمكنت من منافسة اليابان في صناعات عديدة تعتمد على المهارات الفنية والتكنولوجيا (Tcchnology-intensive and Skill-intensive). وفي الوقت نفسه فان اليابان حافظت على مسافة كافية على سلم الافضلية المقارنة من محاولة التنينات الاربعة اللحاق بها من خلال تسريع عمليات الابتكار والتطوير التكنولوجي.

العلاقات التجارية بين اليابان ودول آسيا الصناعية الجديدة اتسمت لفترة طويلة باعتماد هذه الدول على اليابان في الحصول على رأس المال وبعض الاجزاء والمواد المصنعة وقطع الغيار والتكنولوجيا اللازمة لانتاج صادراتها الصناعية. في المقابل فان صادرات هذه الدول لليابان كانت تتكون بشكل رئيسي من المنتجات الزراعية والصناعات غير المعقدة مثل الانسجة والملابس والاحذية. الا انه يمكن القول بان التنينات الاربعة استطاعت في الفترة الاخيرة ان تصدر الى الاسواق الخارجية بشكل متزايد منتجات تحتاج الى مهارات فنية وتكنولوجيا كثيفة. وبالنسبة للعلاقات بين اليابان ودول «اسيان» فانه يمكن القول بان هذه العلاقات تتسم بالتكامل والاعتماد المتبادل حيث تصدر اليابان لهذه الدول المواد المصنعة وتستورد منها المواد الخام.

وفي الوقت الذي دخلت فيه دول شرقي آسيا الصناعية الجديدة مرحلة متقدمة في تنميتها وذلك من خلال مراكمة المهارات والتكنولوجيا المعقدة بدأت صادراتها تنافس اليابان في سوق الولايات المتحدة في الوقت الذي انتقلت اليابان الى مستوى اعلى من التعقيد التكنولوجي لصادراتها. ومع ازدياد تكلفة العمالة فيها وارتفاع قيمة عملاتها امام الدولار الاميركي فقد اضطرت التنينات الاربعة الى الخروج من السوق الاميركية في مجال الصناعات المعتمدة على العمالة الكثيفة لتحل

محلها دول «اسيان». وبينما بقي نمط التجارة في ما بين دول آسيا الباسفيكية على حاله وعلى الاخص من جانب الاستيراد فان اليابان انتقلت الى تصدير المنتجات ذات التكنولوجيا المتقدمة مما اتاح المجال امام التنينات الاربع لزيادة صادراتها من الاجهزة الالكترونية في الوقت الذي اصبحت فيه دول «اسيان» المورد الرئيسي للانسجة في السوق الاميركية (انظر الجدول رقم ٢).

وفي السنوات الاخيرة بدأ هذا النمط من التكامل على مستوى الصادرات الى السوق الاميركية تخف وتيرته بسبب ازدياد التكامل داخل السوق الاسيوية نفسها. فاليابان بدأت تستوعب مزيدا من المنتجات المصنعة القادمة من دول آسيا الباسفيكية في الوقت نفسه الذي بدأت فيه التنينات الاربعة تلعب دورا اكبر في تكامل اقتصاد هذا الاقليم من خلال السماح لمزيد من صادرات دول جنوب شرقي اسيا للدخول في اسواقها ومن خلال زيادة استثماراتها المباشرة ونقلها للتكنولوجيا لهذه الدول.

هذا النمط من التصنيع المعتمد على التجارة في اسيا الباسفيكية والذي يعتمد على دور المنتج تم تشبيهه بنموذج طيران الاوز، وحسب هذا التشبيه فان اليابان هي الاوزة القائدة او الدولة المبدعة التي تبتكر نوعا جديدا من المنتجات وتبدأ في تصديره بعد ان يتم تغطية حاجة السوق المحلية. وبعد فترة من الزمن تبدأ الدول التابعة وهي التي اعتادت على استيراد هذا المنتج بتعلم كيفية انتاجه لتغطية حاجتها المحلية من خلال اتباع سياسة احلال الواردات. وفي هذه الحالة فان التنينات الاربعة هي التي تطير خلف الاوزة القائدة مباشرة. وبمجرد ان يتم اشباع حاجة السوق المحلية من هذا المنتج فان التنينات الاربعة تقوم بتصديره الى دول «اسيان» التي كانت تستورد الانتاج نفسه من اليابان. وبعد غزو اسواق التصدير للدولة المبتكرة ذاتها، بحيث تجد الدولة المبتكرة نفسها بعد ذلك تعتمد اعتمادا كاملا على استيراد سلعة كانت هي المبتكر الاول لها[٣].

وهكذا فبينما تحاول التنينات الاربعة أو الاوزات في الخط الثاني اللحاق بالاوزة القائدة او الدولة المبتكرة فان الاوز في الخط الثالث ـ دول «اسيان» تحاول جاهدة عدم التخلف عن الركب. واستنادا على ذلك فان اسواق دول الخط الثاني يتم غزوها بعد ذلك من قبل دول الخط الثالث وتبدأ بعد ذلك دورة منتج جديد.

جدول رقم (٢)

شرقي آسيا ودول الباسفيكي في التجارة الدولية
(ملايين الدولارات الاميركية)

الواردات من	الصادرات الى	اليابان	التنينات الصغار	دول آسيان	الصين	شرق آسيا	الولايات المتحدة	العالم
اليابان	١٩٧٠	–	٢,٥٩٤	١,٢٤٩	٥٦٩	٤,٤١٢	٦,٠١٥	١٩,٣١٨
	١٩٨٥	–	٢٣,١٦٥	٧,٣٦٨	١٢,٥٩٠	٤٣,١٢٣	٦٥,٩٩٩	١٧٧,١٨٩
	١٩٨٧	–	٣٩,٨٠٢	٩,٦١٦	٨,٣٣٧	٥٧,٧٥٦	٨٥,٠١٧	٢٣١,٣٣٢
	١٩٨٧/٧٠	–	١٥,٣	٧,٧	١٤,٧	١٣,١	١٤,١	١٢,٠
التنينات الصغار	١٩٧٠	٧٤٦	٤٧٨	٦١١	٣٤	١,٨٦٨	٢,٠٢١	٦,٣٨٩
	١٩٨٥	١١,٤٣٤	٩,٦٤٧	٧,٧٦٩	٨,١٩٠	٣٧,٠٤٠	٣٩,٦٩٣	١١٤,٠٠٦
	١٩٨٧	٢٠,٤٦٦	١٧,٥٥٨	٩,٩٩٦	١٢,٠٢٨	٦٠,٠٤٨	٦٢,٥٣٠	١٧٧,٩٠٨
	١٩٨٧/٧٠	٢٧,٤	٣٦,٧	١٦,٤	٣٥٣,٨	٣٢,٢	٣٠,٩	٢٧,٨
دول آسيان •	١٩٧٠	١,٣٦١	٨٣٣	١٧٩	٢٢	٢,٣٩٥	٨٩٢	٤,٥٤٨
	١٩٨٥	١٤,٢٠٤	٩,٣٧٩	٢,٠٤٤	٥١٣	٢٦,١٤٠	٩,٠٧٠	٤٥,٧٢٤
	١٩٨٧	١٣,٣٩٢	١٠,٧٧٤	٢,٠٦٧	٧٥٢	٢٦,٩٨٥	١٠,٤٨٧	٥١,٤٨٠
	١٩٨٧/٧٠	٩,٨	٢٠,٠	١١,٦	٣٤,٥	١١,٣	١١,٨	١١,٣
الصين	١٩٧٠	٢٣١	٥٣٩	٩٥	–	٨٦٥	–	١,٦٨٠
	١٩٨٥	٦,٠٩١	٩,٢١١	٧٤٠	–	١٦,٠٤٢	٢,٣٣٦	٢٧,٣٢٩
	١٩٨٧	٦,٣٩٢	١٥,٠٨٧	٩٨٩	–	٢٢,٤٦٨	٣,٠٣٠	٣٩,٤٦٤
	١٩٨٧/٧٠	٢٧,٧	٢٨,٠	١٠,٤	–	٣٦,٠	–	٢٣,٥
شرقي آسيا	١٩٧٠	٢,٣٣٨	٤,٤٤٤	٢,١٣٤	٦٢٥	٩,٥٤٠	٨,٩٢٨	٣١,٩٣٥
	١٩٨٥	٣١,٧٢٩	٥١,٤٠٢	١٧,٩٢١	٢١,٢٩٣	١٢٢,٣٢٧	١١٧,٠٩٨	٣٦٤,٢٤٨
	١٩٨٧	٤٠,٢٥٠	٨٣,٢٢٢	٢٢,٦٦٨	٢١,١١٧	١٦٧,٢٥٧	١٦١,٠٦٤	٥٠٠,١٨٤
	١٩٨٧/٧٠	١٧,٢	١٨,٧	١٠,٦	٣٣,٨	١٧,٥	١٨,٠	١٥,٧
الولايات المتحدة	١٩٧٠	٤,٦٥٣	١,٨١٠	٨٥٤	–	٧,٣١٦	–	٤٣,٢٣١
	١٩٨٥	٢٢,٦٣١	١٦,٥٥٥	٤,٥٢٦	٣,٨٥٦	٤٧,٥٦٨	–	٢١٣,١٤٦
	١٩٨٧	٢٨,٢٤٩	٢٣,٥٤٧	٥,٨٠٧	٣,٤٩٧	٦١,١٠٠	–	٢٥٠,٣٩٠
	١٩٨٧/٧٠	٦,١	١٣,٠	٦,٨	–	٨,٤	–	٥,٨
العالم	١٩٧٠	١٥,٥٤٣	٨,٨٢٨	٤,٩٢٠	١,٧٣٠	٣١,٠٢١	٣٨,٨١١	٢٨٢,٦٣٨
	١٩٨٥	١١٥,٥١٢	١٠٠,٩٥٨	٣٣,٢١٦	٢٨,٣١٥	٢٨٨,٠٠١	٣٢٥,٧٥٩	١,٨١٠,٢٠٠
	١٩٨٧	١٣٥,١٥٠	١٥٢٥٣١	٤١,٤٥٦	٣٩,٨٠٦	٣٦٨,٩٤٣	٤٠٥,٢٠٦	٢,٣٥٤,٤٠٠
	١٩٨٧/٧٠	٨,٧	١٧,٣	٨,٤	٢٣,٠	١١,٩	٠١,٤	٨,٣

• شرقي آسيا تضم اليابان، الصين، التنينات الاربعة ودول آسيان •

المصدر: *Yung Chul Park, The World Economy, Volume 12, No. 2, June 1989 P. 129*

ولكن السؤال الاساسي الذي ينبغي طرحه هو: هل يمكن الاستمرار بهذا النمط في التنمية في منطقة اسيا الباسفيكية؟ فليس من الواضح ما اذا كان هذا التكامل الاقليمي المعتمد على اليابان كمركز شيئا مرغوبا به من قبل دول آسيا الصناعية الجديدة. كما انه ليس هناك وضوح لدور الصين في هذا النمط من التنمية. وحسب تشبيه نموذج طيران الاوز فان الصين هي ذلك الطائر العملاق الذي يطير الى جانب اسراب الاوز. وعلى ذلك فان الصين ستكون مسالمة وصديقة كمستورد للسلع والتكنولوجيا ولكنها من المؤكد ستشكل خطرا كبيرا كدولة مصدرة. كما ان نموذج طيران الاوز مرتبط بالدور القائد لليابان. فاذا ما استطاعت اليابان استيعاب المزيد من صادرات التنينات الاربعة ودول «اسيان» بحيث يتم استبدال السوق الاميركية بالسوق اليابانية واستمرار اليابان بعمليات نقل التكنولوجيا لهذه الدول من خلال الاستثمار المباشر فان من شأن ذلك ان يسرع بعمليات التكامل بين اقتصاديات المنطقة.

تكامل أم منافسة

ان احد اهم التطورات الايجابية في اسيا الباسفيكية خلال الاعوام القليلة الماضية هو تلك الزيادة الكبيرة في حجم التجارة بين التنينات الصغيرة وباقي دول اسيا الباسفيكية وبين التنينات انفسها. وقد كان لهذه الزيادة اثر كبير في زيادة استثمارات التنينات الصغيرة في دول «اسيان». ولكن هل يمكن اعتبار هذه الزيادة من الاستثمارات والتجارة بين دول المنطقة كدليل على توجه طويل الامد نحو التكامل بين هذه الدول؟ ثم ما هي العوامل التي ادت الى هذه الزيادة، وهل سوف يستمر تأثير هذه العوامل في المستقبل؟

لقد قلنا من قبل ان دول اسيا الصناعية الجديدة قد حققت نجاحات واسعة في التغلغل في السوق اليابانية. ورغم كون صادراتها الى السوق اليابانية لا تزال مركزة بشكل اساسي في صناعات ذات عمالة كثيفة مثل الانسجة والملابس والاحذية الا انها قد بدأت وفي السنوات الاخيرة تتضمن كميات اكبر من المنتجات ذات المحتوى الرأسمالي والتكنولوجي الكثيف. هذا النوع من الصادرات لم يكن نتيجة مباشرة للارتفاع في قيمة الين الياباني مقابل عملات التنينات الاربعة فقط بل

انه ينبىء عن صعود هذه الدول في سلم المميزات المقارنة. اضافة الى ذلك فان احد اهم التطورات الجديدة هو ذلك التوسع في التجارة ضمن القطاعات الصناعية الواحدة بين اليابان والتنينات الاربعة يبشر بتوزيع عمل افقي في مجال الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي الكثيف.

لقد كان لسياسة الباب المفتوح التي تبنتها الصين دور كبير في زيادة حجم تجارتها مع دول اسيا الصناعية الجديدة. فقد كان حجم واردات هذه الدول من الصين في عام ١٩٨٧ فقط ما يعادل ١٥ بليون دولار اميركي وهو ما يمثل ١٠٪ من مجموع وارداتها[٤]. وقد كانت اغلب هذه الواردات اما بشكل مواد خام او منتجات تعتمد على عمالة كثيفة، بينما كانت صادرات التنينات الاربعة الى الصين في اغلبها منتجات ذات محتوى رأسمالي وتكنولوجي كبير. هذا التكامل والاعتماد المتبادل بين الصين ودول آسيا الصناعية الجديدة من المتوقع ان يزيد في ضوء الازدياد المتوقع في طلب الصين لمزيد من المنتجات ذات الكثافة الرأسمالية والتكنولوجية.

وباختصار شديد فان التطورات التي تم تعدادها اعلاه والعلاقات التجارية التي تتسم بالتكامل والاعتماد المتبادل تؤكد بان التجارة البينية في هذا الاقليم سوف تزداد. وستكون دول آسيا الباسفيكية قادرة على ربط اقتصادياتها ببعضها البعض دون الحاجة الى الاعتماد على اية اسواق خارج هذا الاقليم. ولكن ينبغي التنويه بان بعض التطورات قد تدفع بعض الدول الاسيوية الى طلب اسواق جديدة خارج هذا الاقليم. فقد اثبتت بعض المسوح الاقتصادية الاخيرة بان هونغ كونغ، كوريا وسنغافورة قد تخطت المنافسة اليابانية في بعض الصناعات مثل الحديد والصلب وبناء السفن وبعض اجهزة النقل. كما تؤكد هذه المسوح بان هذه الدول قد تساوت مع اليابان في درجة المنافسة في ما يخص تصدير الانسجة والمواد الكيماوية العضوية وغير العضوية والسيراميك وغيرها. كما تشير دراسة اخرى الى ان تايوان وكوريا سوف تتمكنان من ازالة الفجوة النوعية بين منتجاتهما والمنتجات اليابانية في خمسين من المنتجات تشمل الصناعات التالية: المواد الصناعية، اجهزة الاتصالات، الالكترونيات، الالات الدقيقة واجهزة النقل وغيرها. بل انه يتوقع ان تكون اسعار بعض السلع التي تنتجها التنينات الاربعة اكثر منافسة من اليابان وهذه السلع تشمل: السيارات، اجهزة التلفونات، اجهزة الفيديو، التلفزيونات الملونة،

الراديوات، الثلاجات، افران الميكرويف، المراوح الكهربائية، الساعات، والملابس الرياضية(*).

العلاقات التجارية الحالية بين دول آسيا الصناعية الجديدة واليابان هي علاقات تنافس وتكامل، لكن محاولات هذه الدول للحاق باليابان في كثير من المنتجات سوف تتسبب في زيادة عدد المنتجات التي تتنافس فيها هذه الدول مع اليابان مما يهدد باتجاه هذه الدول الى اسواق اخرى مثل شمال اميركا واوروبا الغربية. وفي حالة بقاء اسواق هذه الدول مغلقة امام بعضها البعض كما هو الحال في بعض الصناعات فانه من المؤكد ان يتسبب ذلك في توتر العلاقات التجارية بين هذه الدول وبينها وبين التكتلات الاقتصادية الرئيسية في العالم.

الآثــار والانعكـاسـات

من السابق لاوانه التحدث عن اجراءات تنظيمية ومشاريع وحدوية من نوع مشروع اوروبا الموحدة لتحديد معالم تكتل آسيا الباسفيكية، فـ«اسيان» (منظمة دول جنوب شرقي اسيا) هو الاطار الرسمي الوحيد في هذه المنطقة الذي يربط بين مجموعة من دولها وقياسا على الانجازات التي لا تكاد تذكر «لآسيان» على مستوى تنسيق السياسات الاقتصادية والصناعية لاعضائه، فانه من غير المناسب الافراط بالتفاؤل بان دول هذا الاقليم سوف تدخل في اطر اخرى في هذه المرحلة. ولذلك فان الحديث عن انعكاسات قيام تكتل آسيا الباسفيكية على الاقتصاديات الرئيسية الاخرى في العالم يجب ان يركز على الدور الذي تلعبه اليابان كدولة اقتصادية عظمى وباعتبارها القوة الدافعة والمحرك الاساسي لهذا التكتل.

اليابان والولايات المتحدة

بالنسبة للولايات المتحدة فان قيام تكتل اسيوي تقوده اليابان سوف يشكل بلا شك تحديا جديدا وخطيرا لهيمنة الاقتصاد الاميركي على الاقتصاد العالمي، التي يبدو انها سوف تشهد نهايتها في التسعينات. وفي الوقت نفسه يمكن القول بان القوى المحركة لقيام التكتل الاسيوي والشروط اللازمة لنجاحه يمكن ان تؤدي الى تحقيق ما عجزت عنه الولايات المتحدة خلال سنين طويلة من محاولات تستهدف التخفيف

من المنافسة اليابانية للاقتصاد الاميركي . فاليابان ومنذ السبعينات من هذا القرن اصبحت المنافس الرئيسي للولايات المتحدة في اسواق العالم بما في ذلك السوق الاميركية. لا بل ان اليابانيين وفي السنوات الاخيرة وامام دعوات بعض الدوائر الاميركية بفرض سياسة حماية امام صادراتهم الى السوق الاميركية، قد قاموا بما سمي في حينه بشراء اميركا من خلال استثماراتها المباشرة في الصناعات الاميركية. فقد وصل حجم الاستثمارات اليابانية المباشرة في السوق الاميركية الى ١٤٧٠٤ ملايين دولار في عام ١٩٨٧ (انظر جدول رقم ٣) في الوقت الذي عجزت فيه الصناعات الاميركية عن دخول السوق اليابانية بحجم معقول بسبب سياسات الحماية غير المباشرة التي تمارسها اليابان امام السلع الاجنبية، وبسبب سياساتها في الحفاظ على معدلات صرف معقولة للين امام الدولار الاميركي من خلال التدخل

جدول رقم (٣)

الاستثمارات اليابانية المباشرة في الخارج

السنة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
أوروبا	٩٩٠	١٩٣٧	١٩٣٠	٣٤٦٩	٦٥٧٦
كندا	١٣٦	١٨٤	١٠٠	٢٧٦	٦٥٣
الولايات المتحدة	٢٥٦٥	٣٣٦٠	٥٣٩٥	١٠١٦٥	١٤٧٠٤
الشرق الاوسط	١٧٥	٢٧٣	٤٥	٤٤	٦٢
افريقيا	٣٦٤	٣٢٦	١٧٢	٣٠٩	٢٧٢
أميركا الجنوبية	١٨٧٨	٢٢٩٠	٢٦١٦	٤٧٣٧	٤٨١٦
أوقيانيا	١٩١	١٥٧	٥٢٥	٩٩٢	١٤١٣

المصدر: الحياة، ١٩٨٩/٥/٥ — الوحدة: بملايين الدولارات الاميركية.

... واستثماراتها في الدول الآسيوية

السنة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
كوريا الجنوبية	١٢٩	١٠٧	١٣٤	٤٣٦	٦٤٧
الصين	—	١١٤	١٠٠	٢٢٦	١٢٢٦
تايوان	١٠٣	٦٥	١١٤	٢٩١	٣٦٧
هونغ كونغ	٥٦٣	٤١٢	١٣١	٥٠٢	١٠٧٢
تايلاند	٧٢	١١٩	٤٨	١٢٤	٢٥٠
الفلبين	٦٥	٤٦	٦١	٢١	٧٢
ماليزيا	١٤٠	١٤٢	٧٩	١٥٨	١٦٣
سنغافورة	٣٢٢	٢٢٥	٣٣٩	٣٠٢	٤٩٤
اندونيسيا	٣٧٤	٣٧٤	٤٠٨	٢٥٠	٥٤٥

الحكومي المستمر. وطوال هذه السنوات كانت اليابان احدى اهم الدول التي لم تدخل طرفا في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) نظرا لخوفها من ان يؤدي دخولها الى شطب الميزات الاقتصادية التي يتمتع بها اقتصادها.

وفي ظل مظلة الحماية الاستراتيجية التي وفرتها الولايات المتحدة لليابان منذ الحرب العالمية الثانية وما ترتب على ذلك من مصروفات دفاعية لا تذكر مقارنة بحجم الاقتصاد الياباني، فان اليابان ظلت تراكم الفوائض المالية المتأتية من صادراتها الى العالم تاركة الولايات المتحدة لمواجهة التحديات التي حفلت بها الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي خلال العقدين الماضيين. ولذلك فمثلما يشكل مشروع السوق الاوروبية الموحدة عام ١٩٩٢ وخاصة في ابعاده السياسية على المدى الطويل من تحد لزعامة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي وعلى مصالحها الاستراتيجية في اوروبا، فان قيام تكتل اقتصادي بزعامة اليابان في الوقت الذي انهار في النظام العالمي ثنائي القطبية سوف يكون بلاشك وفي نظر الولايات المتحدة على الاقل احد الارهاصات اللازمة لقيام نظام عالمي جديد متعدد الاقطاب تشكل اليابان احد اقطابه الرئيسية.

وفي المقابل فان الموقف الياباني من قيام تكتل اسيا الباسفيكية وفي ظل نموذج التنمية المعمول به حاليا (نموذج طيران الاوز) والتزامها بتحقيق شروط نجاح هذا التكتل يفسر التفاؤل الاميركي في امكانية ان ينعكس موقف اليابان من حلفائها الاسيويين على خلافاتها مع الولايات المتحدة. كما ان الموقف الجديد لليابان من اتفاقية الجات والذي جاء كرد فعل لمشروع توحيد السوق الاوروبية يجعل التطورات تبدو وكأنها تسير في صالح الولايات المتحدة في دعمها لسياسات تحرير الاقتصاد العالمي من القيود على التجارة الدولية التي تشكل الجات وسيلتها الاهم في تحقيق ذلك.

لقد قلنا ان احد اهم شروط دعم وتشجيع التكامل والاعتماد المتبادل بين دول اسيا الباسفيكية هو انهاء اعتمادات التنينات الاربعة ودول «اسيان» على الولايات المتحدة كسوق لصادراتها. وانه نظرا لاهمية الدور الذي تلعبه اليابان في هذا الصدد فانه ينبغي عليها ازالة القيود المتبقية على دخول السلع الاجنبية لسوقها، وان تستمر اليابان في زيادة استثماراتها في دول اسيا الباسفيكية لكي يتم نقل

التكنولوجيا اليابانية الى اقتصاديات الدول الاسيوية. وهذا الحلم الذي راود الولايات المتحدة يبد انه على وشك ان يتحقق. فالتقارير تؤكد زيادة مستمرة في حجم الاستثمارات اليابانية في دول اسيا الباسفيكية (انظر جدول رقم ٣)، كما ان السوق اليابانية قد استوعبت زيادة قدرها ٥٠٪ من البضائع المصنعة في آسيا خلال عام ١٩٨٨ كما تؤكد الدول الاسيوية الصناعية الجديدة ان اجمالي صادراتها الى اليابان خلال عام ١٩٨٨ قد زاد بنسبة ٣٠٪ الى ٤٠٪ بينما كانت الزيادة في البضائع المصنعة حوالي ٥٠٪[٦].

وبالنسبة لموقف اليابان من اتفاقية «الجات» فانها اليوم بدأت تعتبر «الجات» صمام امانها ضد ازدياد النزعة لدى المجموعات الاقتصادية لتوقيع اتفاقات تبادل تجاري يعطي مميزات خاصة للطرفين لا تعطى لاية دولة اخرى. فامام مشروع السوق الاوروبية الموحدة لا تملك اليابان الا الاقرار بان ازدياد نزعة الحماية سوف يشكل ضربة لمصالحها الاقتصادية التي اصبحت منتشرة اليوم في كل انحاء العالم. ولذلك لا غرابة ان تتوصل الولايات المتحدة واليابان مؤخرا الى اتفاق حول تغيير العوائق الهيكلية للتجارة والاستثمار بينهما مما يفتح المجال امام السلع الاميركية لدخول سوق التجزئة الياباني الذي ظل لسنوات طويلة مغلقا امامها[٧].

اليابان واوروبا الموحدة

فكرة بناء سوق اوروبية موحدة بنهاية عام ١٩٩٢ اثارت الفزع في قلوب شركاء الدول الاوروبية التجاريين الاساسيين بما في ذلك اليابان فقد بدا وكأن الاوروبيين مقبلون على بناء قلعة اوروبية محصنة ضد التجارة الخارجية. وحتى صيف عام ١٩٨٨ لم يصدر اي تصريح رسمي من المسؤولين الاوروبيين حول نظام التبادل التجاري الذي سيتم التعامل به مع الدول الاخرى بعد استكمال قيام السوق الموحدة.

وقد كان لهذا الخوف ما يبرره فقد شدد الاوروبيون من اجراءات مواجهة سياسات الاغراق التي تقوم بها بعض الدول، كما شددوا من اجراءات التأكد من شهادة المنشأ للواردات الاوروبية. كما اصغى الشركاء الاوروبيون بمزيد من العناية

الى مطالبات بعض الصناعات الاوروبية بزيادة الحماية الجمركية ضد منافسة بعض الدول الاخرى من خارج المجموعة الاوروبية.

لقد كان الرد الياباني يتمثل في استراتيجية ذات جانبين، فمن الجانب الاول قامت اليابان بزيادة وتيرة الاستثمار المباشر في الدول الاوروبية الذي بدأ مع بداية الثمانينات كنتيجة للزيادة في سعر صرف الين امام العملات الاوروبية ومن ثم اشتدت وتيرته مع تبني الجماعة الاوروبية اجراءات صارمة ضد سياسات الاغراق للاسواق الاوروبية في منتصف الثمانينات[٨]. فقد تضاعفت الاستثمارات اليابانية في اوروبا اكثر من اربع مرات خلال عامين (١٩٨٥ الى ١٩٨٧) لتصل الى ٦٥٧٦ مليون دولار[٩]. ووصلت الاستثمارات اليابانية الى حوالي ٢٣ر٦ بليون دولار في عام ١٩٨٩ موزعة حسب التالي:

الاستثمارات اليابانية المباشرة في اوروبا ببلايين الدولارات الاميركية

بريطانيا	٨ر٦
هولندا	٣ر٦
لوكسمبورغ	٤ر٤
المانيا الغربية	٢ر١
سويسرا	١ر٢
فرنسا	١ر٤
النرويج	٢ر
ايطاليا	٣ر
اسبانيا	٩ر
بلجيكا	٩ر

المصدر: International Management — July/August 1989

وفي الجانب الاخر بدأت اليابان التركيز على اتفاقية الجات باعتبارها احدى اهم الوسائل للضغط على الجماعة الاوروبية لابقاء سوقها المقترحة مفتوحة امام الصادرات اليابانية.

اما بالنسبة للاوروبيين فانهم يتبنون الدعوات الاميركية لليابان لفتح اسواقها امام الصادرات الاجنبية ليتمكنوا من تخفيف العجز في ميزان التبادل التجاري بينهم وبين اليابان. ولذلك فان التطورات التي تحدثنا عنها اعلاه حول اتفاق بين الولايات

المتحدة واليابان وازدياد الضغوط على اليابان لفتح اسواقها امام المنتجات الاسيوية سوف يجد ترحيبا واسعا في اوروبا.

الا ان الاوروبيين سوف لن يبدوا الود نفسه تجاه اية مبادرة يابانية للدخول في اسواق اوروبا الشرقية التي يعتبرونها حديقتهم الخلفية. ولذلك فانه ليس من المستغرب ان تقوم قائمة الصحافة الاوروبية اثناء زيارة رئيس وزراء اليابان الاخيرة الى اوروبا الشرقية بعد انهيار جدار برلين. فقد فسرت هذه الزيارة على انها محاولة من اليابان لابراز دورها الجديد كقوة اقتصادية عملاقة ترغب في نصيب من التركة السوفيتية في اوروبا.

اليابان والعالم العربي

نقطة التحول الحاسمة في علاقات اليابان المعاصرة مع العالم العربي كانت حرب اكتوبر وما رافقها من حظر نفطي واسع النطاق. فقد كانت اليابان في مقدمة دول العالم الصناعية التي تأثرت بذلك الحظر وذلك نتيجة لاستيرادها ما يقرب من ٨٠٪ من احتياجاتها النفطية من البلاد العربية. وقبل «صدمة النفط» تلك، كانت هناك فجوة هائلة بين عمق واتساع الوجود الياباني «السلعي» والاقتصادي المتزايد في حياتنا وبين الاتصال البشري والتفاعل السياسي مع اليابان على حد تعبير احد الباحثين العرب[١١].

وعلى الرغم من ان اليابان قد انتقلت باهتمامها بالعالم العربي وبقضاياه الاساسية وخاصة الصراع العربي الاسرائيلي الى مستوى جديد عقب حرب اكتوبر، الا ان العلاقات القائمة بين العالم العربي واليابان وحتى اليوم لا تعكس حقيقة المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين. فاليابان لا تزال تعتمد على النفط العربي والى درجة كبيرة برغم كل محاولاتها ترشيد استخدامها للطاقة وبرغم استثماراتها الكبيرة في بدائل للنفط. كما ان الاسواق العربية تزايدت اهميتها بالنسبة للصادرات اليابانية وخاصة بعد تضاعف عائدات النفط وتزايد الطلب على الخبرة اليابانية للمساعدة في مشروعات البنية الاساسية في العالم العربي. وعلاوة على هذا وذاك فان اليابان اليوم دولة اقتصادية عظمى لها مصالح واسعة في عالم لم يعد ثنائي القطبية بعد تخلي الاتحاد السوفيتي عن سياسة الحرب الباردة مع الولايات المتحدة، وفي الوقت

الذي بدأت فيه هذه الاخيرة تفقد زعامتها المطلقة للمعسكر الغربي بعد تنامي قدرات وطاقات اوروبا الغربية.

ان هذه الاسباب مجتمعة تنبىء عن دور متنام لليابان في الشرق الاوسط خلال التسعينات سوف يوازي الدور الاوروبي خلال العقدين الماضيين. ومن المؤكد ان ذلك سوف يثير حساسية الولايات المتحدة التي تعتبر هذه المنطقة من العالم جزءا لا يتجزأ من مناطق نفوذها ومصالحها الاستراتيجية. الا ان اليابان سوف تكون لها ميزة خاصة في التعامل مع العالم العربي لا تملكها اوروبا الغربية او الولايات المتحدة. فاليابان هي ذلك العملاق الاقتصادي القادم من اقصى الشرق الخالي من الارث الاستعماري الذي كان سببا في جزء كبير من الحساسية التي سادت علاقات العالم العربي باوروبا. كما انها خالية من «الادران» الايديولوجية التي اثرت والى حد كبير بعلاقات الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بالمنطقة.

هناك الكثير مما يمكن لليابان ان تقدمه للعالم العربي اضافة الى نموذج تنميتها «المتفرد» رغم كل الاوهام الملصقة به. ولكن كما هو حال كل التطورات والتحديات التي يواجهها العالم العربي اليوم، هناك فرص سانحة لتحقيق الكثير مما عجزنا عنه خلال عقود طويلة ولكنها تتحول الى مخاطر جسيمة بسبب عدم استعدادنا وتهيؤنا لاستغلالها.

ان التحديد الحاسم لقدرتنا واطلاق العنان لطاقاتنا الخلاقة هو الضمانة الوحيدة من ان تتحول كل التكتلات الاقتصادية العالمية الجديدة الى قوى ضدنا.

الهوامش:

١ ـ Yung Chul Park, The Little Dragons and Structural Change in Pacific Asia.
The World Economy, June 1989 — P.128.

٢ ـ المصدر السابق نفسه ص١٢٨ .

٣ ـ لشرح مفصل عن هذا النموذج انظر المصدر سابق الذكر.

٤ ـ المصدر السابق نفسه ص١٤٣ .

٥ ـ المصدر السابق نفسه ص١٤٥ .

٦ ـ صحيفة الحياة اللبنانية ـ ١٩٨٩/٥/٥ .

٧ ـ القبس الكويتية ـ ١٩٩٠/٤/٨ .

٨ ـ International Management — July/August 1989

٩ ـ الحياة ـ ١٩٨٩/٥/٥ .

١٠ ـ د. اسامة الغزالي حرب، التحدي الياباني، المنتدى العربي ـ العدد ١٤ السنة الثانية، نوفمبر ١٩٨٦ .

الفصل الرابع عشر

التكتلات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على اقتصاديات الوطن العربي

يجمع المحللون السياسيون والاقتصاديون بان عقد التسعينات سيكون من العقود التي ستتميز بظاهرة بروز التكتلات الاقتصادية الدولية. ولذلك نجد العديد من البحوث والدراسات والتوقعات والاستشرافات اخذت تظهر يوميا في الصحافة العالمية والعربية تتناول الاثار المستقبلية لهذه الظاهرة على الاقتصاد الدولي وعلى العلاقات الاقتصادية الدولية. كما ان جميع الحكومات في العالم اخذت تتابع باهتمام بالغ هذه التوقعات والسيناريوهات المستقبلية لما لها من اهمية في تحديد سياساتها وخططها الاقتصادية الداخلية والخارجية.

ان اهم واخطر التكتلات الاقتصادية الدولية لعقد التسعينات هو السوق الاوروبية المشتركة التي بدأت مسيرتها المتواضعة منذ ثلاثة عقود ولكنها بسبب متطلبات الثورة التكنولوجية الحديثة التي ظهرت في مطلع السبعينات بدأت تسرع الخطى لتستكمل ملامحها في عام ١٩٩٢. حيث ستتخذ خطوات عملاقة لتصبح سوقا موحدة يتم فيها انتقال البضائع والخدمات ورؤوس الاموال والاشخاص سواء بشكل عمالة او عقول بشرية وافكار ضمن حدود الدول الاثنتي عشرة مع معاملة الدول الاجنبية وفق سياسات تجارية ونقدية ومالية وبشرية تخدم مصالحها واهدافها الذاتية.

والتكتل الاقتصادي الثاني الذي لا يقل خطورة يضم الولايات المتحدة وكندا والذي ولد في منتصف عام ١٩٨٩ كرد فعل لاوروبا الموحدة الجديدة وعلى الرغم من انه اتحاد جمركي فهو في حقيقةِ الامر الواقع عبارة عن سوق موحدة يسمح فيها ايضا بالتدفق الحر للبضائع والخدمات ورؤوس الاموال واليد العاملة عبر حدود البلدين الجارين، وكذلك معاملة السلع الاجنبية معاملة مشابهة من حيث القيود والحصص والتعريفات الجمركية.

والتكتل الثالث المتمثل بالقوة الاقتصادية والمالية لليابان واحتمالات انضمامه الى تكتل الولايات المتحدة وكندا، كتجمع مضاد ايضا الى السوق الاوروبية الموحدة لعام ١٩٩٢ نتيجة التوقعات في اشتداد وحدة المنافسة والصراع بين الاقطاب الاقتصادية الثلاثة اوروبا واميركا واليابان من اجل التوسع والاستحواذ على الاسواق التجارية الدولية.

والتكتل الرابع هو الشكل الجديد لمجلس التعاضد الاقتصادي على اثر التغيرات الجذرية السياسية والاقتصادية التي حصلت في الاشهر القليلة الماضية والتي قضت بشكل عملي على الهيكل البالي القديم للمجلس وما نتج عنه من محاولات في الوقت الحاضر لاستحداث سوق اشتراكي اوروبي جديد مشترك على غرار السوق الاوروبية المشتركة.

واخيرا التكتلات والتجمعات والتنظيمات الاقليمية وشبه الاقليمية في الدول النامية واهمها: مجموعة جنوب شرقي اسيا التي تضم ما يسمى الان بـ(النمور الجدد) مثل سنغافورة وتايلند وماليزيا الى جانب نمور محتملة مثل الفلبين واندونيسيا وهو تكتل مضاد لكل من اليابان وكوريا الجنوبية. ومجموعة ما يسمى بـ(سارك) في جنوب اسيا التي تضم الهند وباكستان وبنغلادش وسري لانكا والنيبال الا ان قدراتها ليست بمستوى التكتلات الاخرى. وفي القارة الافريقية يوجد الاتحاد الاقتصادي لغرب افريقيا والاتحاد الاقتصادي لاقطار غرب افريقيا والاتحاد الاقتصادي والجمركي لافريقيا الوسطى والاتحاد الاقتصادي لاقطار البحيرات العظمى واتحاد نهر المانو. اما في اميركا اللاتينية فيوجد الاتحاد الكاريبي ومجموعة اندين والسوق المشتركة لغرب الكاريبي والسوق المركزي الاميركي المشترك. وفي

الوطن العربي يوجد مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي.

واذا كانت التكتلات والتجمعات في الدول النامية لا تشكل خطورة على اقتصاديات الوطن العربي بل العكس فانها تشكل عامل قوة تجاه سياسات الدول الصناعية المتقدمة التي تستحوذ وتسير الاقتصاد الدولي وفقا لمصالحها الفردية، كما ان الشكل الجديد للسوق الاوروبية الاشتراكية في طوره البدائي، فان التكتلات الاقتصادية الثلاثة الاولى وبالاخص السوق الاوروبية الموحدة لعام ١٩٩٢ ستحدث اثارا سلبية كبيرة على اقتصاديات الدول النامية وبضمنها اقتصاديات الدول العربية. بل ان الاجراءات الحديثة التي ستتبعها المجموعة الاوروبية ابتداء من عام ١٩٩٣ سوف تجابه باجراءات مضادة ستتخذها باقي التكتلات الاقتصادية الدولية ستنعكس اثارها السلبية ايضا على اقتصاديات الوطن العربي.

ويقدر الخبراء الاوروبيون المنافع الاقتصادية التي سيحصلون عليها خلال السنوات الخمس الاولى التي ستعقب توحيد السوق الاوروبي بمبلغ ٢٣٩ مليارا سنويا نتيجة ازالة الحواجز الجمركية (٩١ مليار دولار) وخلق سوق اكبر (٧٨ مليار دولار) وزيادة المنافسة (٥٨ مليار دولار) وازالة الحواجز الحدودية (١٢ مليار دولار). ومما لاشك فيه بان مثل هذه المنافع الاقتصادية الهائلة المتأتية من الاجراءات الحمائية ستتحمل جزءا كبيرا منها الدول النامية وبالاخص الدول العربية. وبالامكان تصور الاثار السلبية على اقتصاديات الوطن العربي على النحو التالي:

أولا: انخفاض الصادرات العربية غير النفطية

ان التطورات الاقتصادية الدولية في الفترة الاخيرة اتسمت بتزايد حدة النزعة الحمائية في الدول الصناعية وتعدد الحواجز التمييزية امام صادرات الدول النامية لدخول اسواقها. ووفقا للعديد من التقارير الصادرة عن منظمة الامم المتحدة والانكتاد واليونيدو وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها، فان ابرز مظاهر النزعة الحديثة للدول الصناعية في عقد الثمانينات يمكن ان نجملها باولا ان التعريفة الجمركية التي تفرضها الدول الصناعية على المواد المصنعة المتأتية من الدول النامية تعلو بكثير عن تلك المفروضة على الواردات المماثلة بين الدول الصناعية نفسها.

وثانيا ان العوائق غير الجمركية التي تواجهها المواد المصنعة للدول النامية في الدخول الى الدول الصناعية تزيد عن ٥٠٪ من العوائق التي يواجهها التبادل عن تلك المنتجات بين الدول الصناعية. وثالثا ان العقد الحالي يتميز بالارتفاع الكبير في الحالات التي لجأت فيها الدول الصناعية لتطبيق الحواجز التمييزية على صادرات الدول النامية لدخول اسواقها. ونتيجة لذلك فانه يقدر ان تكون الاجراءات الحمائية التي تفرضها الدول الصناعية امام صادرات الدول النامية قد ادت الى خفض الدخل القومي للدول النامية بما يفوق ضعف معونات التنمية الرسمية المقدمة الى هذه الدول.

ولذلك فان الدول العربية كغيرها من الدول النامية قد جابهت صعوبات كبيرة في الحصول على بدائل لاسواق الدول الصناعية لتصريف منتجاتها غير النفطية بعد ان كانت الدول الصناعية بمثابة اسواق تقليدية لها.

واذا كان الخبراء الاقتصاديون الدوليون يتفقون على ان عقد الثمانينات قد اتسم بالنزعة الحمائية، فانهم يجمعون الان بان عقد التسعينات سيتسم ايضا بزيادة هذه النزعة. فالدول الاثنتا عشرة ستبدأ بتطبيق اجراءات خطيرة تنصب على مسألة الحماية لامور تتعلق بعملية التجارة بالبضائع يمكن ان نوجزها باولا الغاء الحواجز التجارية الداخلية في ما بينها وتوحيد الحواجز التجارية الخارجية الامر الذي سيحد من الامكانات المتاحة لصادرات الدول العربية الى هذه الدول. وثانيا تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل وهذا يعني ان الدول العربية ستواجه صعوبات امام قبول هذا المبدأ لاسيما ان اغلب الدول العربية هي في حكم السوق شبه المقيدة وتتبع اجراءات حمائية لمنتجاتها واسواقها المحلية تجاه منافسة المنتجات الاجنبية. واخيرا تطبيق مبدأ الامتيازات التجارية المتبادلة اي منح اعضاء دول السوق الاثنتي عشرة حق الدخول الى اسواق الدول الاخرى غير الاعضاء من غير اية اتفاقية اقتصادية او تجارية تكون المجموعة طرفا فيها. وهذا يعني مستقبلا خلق مشاكل كثيرة لم تكن معروفة سابقا للعديد من الدول العربية التي تربطها اتفاقات اقتصادية وتجارية مع اغلب دول السوق.

ولا شك فان تطبيق هذه الاجراءات سيجابه باجراءات مضادة في باقي الدول

خارج السوق. وقد اعلن فعلا عدد من الدول بانها ستتبع سياسات معينة لحماية مصالحها التجارية والاقتصادية وهذا ما سينتج عنه اعاقة لحركة التجارة الدولية لم تتضح معالمها بعد. ونظرا لان النظام التجاري الدولي الراهن يسيطر عليه ويسيره عدد قليل من الدول الصناعية المتقدمة فانه من البديهي ان المتضرر الاكبر سيكون الدول النامية ويضمنها الدول العربية.

ومن المعلوم بان ١٥ دولة عربية هي بلدان غير نفطية وتعتمد بالدرجة الاساس على صادراتها من بعض المواد الخام والمواد الغذائية والمواد المصنعة في الحصول على الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وان حجم صادراتها الى دول المجموعة الاوروبية كبير قياسا لتجارتها الخارجية مع العالم حيث يبلغ ٤ مليارات دولار سنويا. وبالتالي فان هذه الدول ستتأثر تأثرا كبيرا بنقصان هذه الموارد نتيجة الاجراءات والاجراءات المضادة لحماية اسواق العالم الصناعي وما يعكسه ذلك من اثار ضارة غير محسوبة على نموها الاقتصادي والاجتماعي.

اما باقي الدول العربية النفطية فان نسبة صادراتها عدا النفطية الخام والبتروكيماويات الى دول السوق لا تشكل الا جزءا بسيطا من اجمال صادراتها الى العالم الخارجي. ومع هذا فان الجهود التي تبذلها هذه الدول لتنويع صادراتها غير التقليدية وتقليل اعتمادها على صادرات النفط الخام ستجابه هي الاخرى بنفس العوائق الحمائية وستؤدي الى اثار سلبية على خططها الاقتصادية مستقبلا.

ثانياً: انخفاض الصادرات العربية من البتروكيماويات

تبدو اهمية الصناعة البتروكيماوية بصورة خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي اذ تشكل حاليا ٥-٨٪ من منتجات العالم بعد ان استثمرت فيها رؤوس اموال ضخمة واستطاعت هذه الصناعة ان تحقق كفاءة تشغيلية عالية في فترة وجيزة وان تتمتع بجودة ومنافسة عاليتين. الا ان انتاجها مخصص بالدرجة الاساس للتصدير ولا سيما لاسواق المجموعة الاوروبية واليابان الامر الذي جعلها عرضة للتأثير سلبا بالسياسات الحمائية التمييزية الخارجية.

ولذلك تواجه حاليا صادرات البتروكيماويات الخليجية وكذلك صادرات

ليبيا من الامونيا السائلة واليوريا والميثاغول قيودا لدخولها اسواق المجموعة الاوروبية، حيث تفرض عليها تعريفات جمركية عالية بمجرد ان تتجاوز هذه الصادرات سقف الكمية المسموح بدخولها، في حين ان معظم المنتجات والسلع الاوروبية تدخل اسواق دول الخليج العربي اما معفاة نهائيا من الرسوم الجمركية والقيود الاخرى او تفرض عليها رسوم منخفضة جدا.

وبعد عام ١٩٩٢ ستواجه هذه الصادرات قيودا تمييزية اضافية نتيجة توحيد السوق الاوروبية واحتمال اتخاذ اجراءات حمائية باشكال متعددة مما سيخفض من هذه الصادرات وما ينتج من اضرار للصناعة البتروكيماوية الخليجية. ومما يستدل به على ذلك ان المفاوضات التي تجري حاليا بين الطرفين لعقد اتفاق تجارة حرة بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول السوق الاوروبية الموحدة تجابه بعقبات ومعارضة شديدة ولا سيما من اتحاد منتجي البتروكيماويات الاوروبي المعروف بـ(سيفيك) الذي يمارس ضغوطا شديدة على الحكومات الاوروبية واعلن عن معارضته الشديدة لتوقيع مثل هذا الاتفاق لانه سيؤدي الى اغراق السوق الاوروبية الموحدة بالمنتجات البتروكيماوية الخليجية الرخيصة مما يهدد مصالح وارباح الصناعات الاوروبية. ولذلك تطالب المجموعة الاوروبية بفترة انتقالية امدها ١٦ سنة وهي الفترة التي تبقى خلالها هذه القيود وتحدد الحصص وتعطي بذلك للمنتجين الاوروبيين الوقت الكافي للانتهاء من عملية التطور التكنولوجي للصناعات البتروكيماوية حيث ان العالم الغربي يجدد علومه مرة كل ثماني سنوات تقريبا، وبعد هذه الفترة يمكن رفع تلك القيود. كما ان من المشكوك فيه ان تحصل دول الخليج العربي بسهولة على اسواق بديلة لمنتجاتها من البتروكيماويات الا اذا قدمت تنازلات تجارية للشركاء الجدد. وهذا ما سيخفض انذاك القيمة الحقيقية لصادراتها وبالتالي العوائد المالية مما قد يعرض الصناعة البتروكيماوية الى الخسارة مستقبلا.

ثالثاً: ازدياد مشاكل رؤوس الأموال والمصارف العربية في الخارج

من المعلوم بان تدفق رؤوس الأموال العربية الى اسواق العالم الغربي بدأ في منتصف عقد السبعينات مع بروز ظاهرة الطفرة النفطية وما حققته من فوائض مالية

هائلة . وكان هناك سببان رئيسيان وراء ذلك الاول هو الاستفادة من الودائع العربية في الخارج لتحقيق الارباح السريعة والثاني لتمويل التجارة الخارجية العربية . واتخذت هذه الاموال ثلاثة اشكال وهي الاستثمار المباشر والقروض العامة والخاصة والاستثمارات في الاسواق المالية والبورصات العالمية والمصارف والبنوك الاجنبية والعربية .

ومع تدفق البترودولارات العربية الى العالم الغربي بدأت المصارف والبنوك العربية تتدفق ايضا الى الاسواق الاوروبية والاميركية عن طريق فتح فروع او مكاتب لها لتلقي جزء من الودائع العربية والاستفادة منها . ووفقا لاحصاءات عام ١٩٨٨ فقد قدرت الودائع العربية في اوروبا فقط باكثر من ٢٠٠ مليار دولار ٥٪ منها فقط (١٠ مليارات دولار) مودعة في المصارف والبنوك العربية هناك والتي بلغ عددها ٣٦٧ يتركز منها في العاصمة البريطانية حوالي ٤٠٪ .

ونظرا لضخامة رؤوس الاموال العربية في الخارج فقد حققت ارباحا كبيرة ، الا ان هذه الارباح لم تدم حيث بدأت بعض المصارف والبنوك تواجه صعوبات عديدة منذ مطلع الثمانينات وخاصة في الدول الاوروبية وبدأ ينهار قسم منها مثل البنك السعودي في فرنسا عام ١٩٨٨ نتيجة انحسار الطفرة النفطية من جهة وغياب الاستراتيجيات والاهداف الواضحة والمدروسة على الامد الطويل من جهة اخرى ، اضافة الى عجز الادارات المصرفية التي كان بعضها يعين على اساس شخصي وليس مهنيا اذ ان الكثير من الشخصيات العربية كانت تفتح الفروع والمكاتب ليقوم الموظفون في هذه الفروع باستقبال هذه الشخصيات عندما تسافر الى اوروبا وكنوع من المباهاة والفخفخة بالرغم من تكاليف تشغيل هذه الفروع .

وامام تقلص الارباح وازدياد التكاليف الباهظة لتشغيل هذه المصارف والبنوك في الخارج برز مؤخرا عدد من المشاكل والتحديات التي يمكن تلخيصها باولا ازدياد القيود على العمل المصرفي العربي مما ادى الى سحب تراخيص عدد من البنوك في اوروبا وخاصة اللبنانية . وثانيا قرار المجموعة الاوروبية المعروف بقرار لجنة (بازل) بتصنيف الدول العربية (باستثناء السعودية) ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة على الرغم من ان العديد من البنوك ذات قاعدة اقتصادية متينة . وثالثا

الدعاية السياسية والاعلامية التي اخذت تظهر ضد الاستثمار العربي في اوروبا والتي يطلق عليها البعض بـ(حرب الغرب ضد العرب).

واذا كان واقع حال المصارف العربية والبنوك في اوروبا التي لا تمتلك الا ٥٪ فقط من حجم الودائع العربية يجابه مثل هذه المشاكل والعقبات فان حرية انتقال رأس المال والخدمات المالية والائتمانية للدول الاثنتي عشرة بعد عام ١٩٩٢ ستزيد من هذه التحديات بل سيهز كيانها نتيجة المنافسة الشديدة غير المتكافئة التي ستجابهها في السوق الاوروبية الموحدة. والواقع ان معظم المصارف والبنوك العربية يتمتع بقاعدة رأسمالية صغيرة نسبيا، لذلك فهي لا تستطيع باي حال من الاحوال مواجهة التكتلات المصرفية التي ستنشأ عن توحيد المجموعة الاوروبية. فالمصارف الاوروبية قد بدأت فعلا منذ الان بعمليات الاندماج في ما بينها وستزداد هذه العملية بعد ١٩٩٢ لخلق بنوك عملاقة في الوقت الذي تتخبط فيه المصارف العربية حول ما يجب عمله لمواجهة تحديات العقد المقبل. وسيحدث ذلك نتائج مباشرة فكثير منها قد لا يستطيع الاستمرار في العمل ان لم تعلن افلاسها لانها لن تستطيع مواجهة المنافسة الاوروبية. ومن الاجراءات الجديدة للسوق الاوروبية الموحدة فان فتح فروع او الموافقة على دمج اية مصارف او بنوك عربية سيكون اصعب مما يتم حاليا اذ يكفي اعتراض احدى الدول الاعضاء في السوق متذرعة بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل كي تمنع مثل هذا الطلب او تكون الموافقة عليه بشروط قد تجعل من الصعب تنفيذه.

اما باقي ارصدة رؤوس الاموال الضخمة المودعة في المصارف والبنوك غير العربية في اوروبا، فان تلك المصارف تساندها الدول ستعمل بشتى السبل لضمان استمرارية بقائها لديها وعرقلة عودتها الى بلدان المنشأ وان تبقى محصورة في نطاق دائرة تعاملها وفرض الوصاية عليها وتسخيرها لمصالحها الذاتية قبل كل شيء.

رابعاً: تفاقم مشكلة العمالة العربية في الخارج

على الرغم من عدم وجود رقم واضح لعدد العمالة العربية في الخارج، فانها تقدر بعشرات الملايين. فهناك في اوروبا اكثر من ١٠ ملايين شخص غالبيتهم من

مواطني الدول العربية في شمال افريقيا، ويوجد في فرنسا لوحدها حوالي مليوني مواطن جزائري وهؤلاء يشكلون عنصرا مهما في امداد الوطن الام بالعملات الصعبة وكذلك العديد من البضائع الاستهلاكية اضافة الى تخفيف نسبة البطالة في موطنهم الاصلي.

الا ان العمالة العربية في الخارج بدأت في السنوات الاخيرة تجابه مشاكل وعقبات عديدة وبالاخص في بعض البلدان الاوروبية مثل فرنسا. ووضع العديد من القيود على دخولهم وتحديد اقامتهم واعدادهم وارجاع القسم منهم الى بلدان المنشأ بطرق مختلفة.

وفي نهاية عام ١٩٩٢ فان المجموعة الاوروبية ستتخذ اجراءات عديدة تجاه العمالة الاجنبية وبضمنها العمالة العربية نتيجة فتح حدود البلدان الاثني عشر لحرية تنقل مواطنيها حيث ستشكل العمالة الاسبانية والبرتغالية واليونانية منافسة شديدة للعمالة العربية في السوق الاوروبية الموحدة. وهذا ما سيؤدي الى تقليص العمالة العربية وعودة العديد منهم الى اوطانهم بشكل جماعي وفجائي مما سينتج عنه اعباء اقتصادية ومالية واجتماعية جديدة على بعض الدول العربية المصدرة لهذه العمالة مثل الجزائر والمغرب وتونس ومصر وغيرها والتي تعاني بالاساس من ارتفاع نسب البطالة لديها، اضافة الى انخفاض حصيلة تحويلات المهاجرين وما سيحدثه من اعباء اضافية على موازين مدفوعاتها مستقبلا.

وفي تقرير لمنظمة العمل العربية نشر في بداية العام الحالي بعنوان «الاتجاهات العامة للتنمية وانعكاساتها على التشغيل» اكد على ان مشكلة التشغيل تعتبر الهاجس الاكبر للعديد من الاقطار العربية، وان البطالة ستتصدر التحديات التي تواجه المجتمع العربي باسره. وقدرت المنظمة المذكورة حجم القوى العاملة العربية باكثر من ٦٤ مليون عامل سنة ١٩٩٠ ويتطلب سنويا توفير حوالي مليوني فرصة عمل جديدة بسبب ارتفاع نسب معدلات الزيادة السنوية للسكان وتزايد اقبال المرأة العربية للدخول الى اسواق العمل. كما يتطلب ايضا من الاقتصاد العربي امتصاص الرصيد الحالي من البطالة الذي يشكل نسبة عالية جدا في بعض الدول العربية. فمثلا نجد في مصر بان عدد العاطلين حاليا يقدر بثلاثة ملايين شخص فضلا عن

اعداد اخرى تتعرض لنقص التشغيل، كما تفاقمت في السنوات الاخيرة ظاهرة الهجرة العائدة التي ستزيد من نسب البطالة. وفي الاردن يعاني سوق العمل من بطالة ما بين ١٥٪ الى ٢٠٪ من اجمالي القوى العاملة، وزادت من حدتها عودة العمال المهاجرين باعداد كبيرة وخاصة من اقطار دول الخليج العربي، وانخفضت بذلك تحويلات المهاجرين من مليار دولار عام ١٩٨٦ الى ٧٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٧. وفي الجزائر يقدر عدد العاطلين عن العمل بحوالي مليون شخص يشكلون ٢٣٪ من اجمالي القوى العاملة، كما تظهر احصاءات مكاتب التشغيل ان من بين ٢٠٠ الف عاطل عن العمل المسجلين لديها هناك ١١٥ الفا من خريجي الجامعات والمعاهد العليا. وفي تونس يوجد ٣٠٠ الف عاطل يشكلون نسبة ١٥٪ من اجمالي القوى العاملة وهكذا في اغلب الدول العربية الاخرى وخاصة الاقل نموا مثل السودان واليمن الشمالي وجيبوتي والصومال وموريتانيا التي تعاني من معدلات البطالة العالية وانخفاض تحويلات العمال المهاجرين والمغتربين.

ثـورة اقتصاديـة تاريخية

وبهذا نستطيع ان نتصور مدى التحديات الكبيرة التي ستجابه اقتصاديات الوطن العربي نتيجة الاعباء الجديدة التي ستنشأ عن عودة العمالة الموجودة في الخارج وما تسببه من صعوبات في توفير فرص العمل الاضافية للداخلين في سوق العمالة العربية والمشاكل المالية الاخرى لموازين مدفوعاتها الخارجية.

تأسيسا على ما تقدم نستنتج بان عقد التسعينات سوف تحدث فيه ثورة اقتصادية تاريخية ويبدأ بعض الاقتصاديين يطلقون عليه «عقد التكتلات الاقتصادية». وهذه الثورة ـ باعتقادنا ـ لا تقل اهمية عن الثورة الصناعية التي حدثت في اوروبا في منتصف القرن الثامن عشر والتي استمرت في تطورها لاكثر من قرنين لتتحول الى «ثورة التكنولوجيا العالية» التي نشهدها حاليا نتيجة التطور السريع والدراماتيكي للتكنولوجيا المتقدمة.

واذا كانت حصيلة عقد الثمانينات قد انهت الحرب الباردة بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي في اعقاب مؤتمر مالطا الاخير، فان عقد التسعينات هو ليس فقط بداية بروز التكتلات الاقتصادية الدولية

كقوة اقتصادية بدلا من القوة السياسية، بل هو بداية للتنافس والصراع الاقتصادي العلني بين التكتلات الاقتصادية الدولية الجديدة من اجل التوسع والاستحواذ على الاسواق الاقتصادية الدولية، وبضمنها اسواق الوطن العربي ذات القدرة الاستيعابية الهائلة. ذلك الصراع الذي بدأ في منتصف عقد الثمانينات بين الاقطاب الاقتصادية الثلاثة: السوق الاوروبية المشتركة والولايات المتحدة الاميركية واليابان الذي اطلق عليه الخبراء الاقتصاديون بـ«الحرب الاقتصادية الخفية».

ولا ريب فان المحرك الرئيسي لهذا الصراع على المدى المنظور هو الدور الذي ستلعبه السوق الاوروبية المشتركة بعد عامين. ففي منتصف ليلة الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٢ سيعلن عن اهم حدث اقتصادي في القرن الحالي وهو قيام السوق الاوروبية الموحدة التي بدأت مسيرتها منذ التوقيع على اتفاقية روما لانشاء السوق الاوروبية المشتركة. وابتداء من صباح يوم عيد رأس السنة ١٩٩٣ ستنزل كافة الحواجز والقيود والحدود امام حركة انتقال البضائع والخدمات ورؤوس الاموال والاشخاص. وستختفي مراكز الحدود والجمارك والتفتيش لمواطني الدول الاثنتي عشرة لتتحول السوق الاوروبية المشتركة الى سوق اوروبية موحدة تضم حوالي ٣٢٠ مليون مستهلك وتصبح ثاني قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الاميركية اذ يبلغ الناتج القومي الاجمالي ٤٢٣٤ مليار دولار مقابل ٤٤٦٥ مليار دولار للولايات المتحدة الاميركية وفقا لاحصاءات ١٩٨٧. ومن البديهي بان الوحدة الاقتصادية الاوروبية لعام ١٩٩٢ ما هي الا مقدمة لوحدة سياسية لاحقة ستبرز معالمها بشكل اكثر وضوحا وواقعية في بداية القرن المقبل حيث يجري الاعداد لها منذ الان.

ان انشاء هذا التكتل الاقتصادي الجديد يعد اكبر واصعب تحد لباقي التكتلات الاقتصادية العالمية الاخرى وللاقتصاد العالمي وللعلاقات الاقتصادية الدولية وبالاخص الاقتصاد العربي والعلاقات الاقتصادية العربية ـ الاوروبية. كما ان خطورة هذا التحدي تتأتى ايضا من الاجراءات المضادة التي ستتخذها باقي التكتلات الاقتصادية الدولية والدول الاخرى خارج السوق كرد فعل او مقابلة بالمثل. فقد اعلن العديد من شركاء السوق الاوروبية الموحدة وحتى اولئك الشركاء

الكبار عن تخوفاتهم وقلقهم من قيام هذا التكتل. ففي التقرير الاقتصادي للكونغرس الاميركي لعام ١٩٩٠ المقدم الى الرئيس الاميركي بوش والذي صدر في شباط من هذا العام خصص عدة صفحات توضح لاول مرة قلق الكونغرس الاميركي من قيام التكامل الاقتصادي الاوروبي وخطورة ازالة الحواجز بين الدول الاثنتي عشرة على الاقتصاد الاميركي واقتصاديات الدول الاخرى خارج السوق والتي تعيق حرية التجارة الدولية. ويوصي التقرير بالحرف الواحد «الحكومة الاميركية وشعوب العالم الاخرى بان تراقب عن كثب تطورات السوق الاوروبية الموحدة لعام ١٩٩٢ والاجراءات التي ستتبعها». وهذا مايدل على ان الولايات المتحدة تفكر جديا منذ الان باتخاذ الاجراءات المضادة التي تحد من التجارة الدولية بهدف حماية مصالحها والتي ستكون بلا شك على حساب المصالح الاقتصادية للدول الاخرى وبالاخص الدول النامية ويضمنها الدول العربية. وليس من المستبعد ان تزداد حدة المنافسة بينهما مستقبلا مما سيخلق بدوره جوا جديدا للتفاهم المشترك واكتشاف نوع جديد من المفاوضات بينهما يكون على حساب مصالح الدول النامية، والوصول الى «يالطا اقتصادية» لتقسيم اسواق العالم من جديد. واذا ما حدث ذلك فان اقتصاديات الدول النامية ويضمنها اقتصاديات الدول العربية ستصاب بنكسة حقيقية.

لذلك اصبح من الضروري في المرحلة الراهنة اكثر من اي وقت مضى ان تتكيف الدول العربية مع الاوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة التي فرضت عليها وتراقب عن كثب هذه الاوضاع والتفكير بنوعية الاجراءات المضادة منذ الان والتي يتوجب اتخاذها عند الضرورة لضمان مصالحها. وهذا يتطلب التعاون والتنسيق في ما بينها عن طريق تنسيق سياسات مجالس التعاون (مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي) وسياسات الدول العربية الاخرى الاعضاء في الجامعة العربية بهدف تحقيق خطوة الى الامام نحو مسار التكامل والوحدة الاقتصادية العربية. فالتكامل الاقتصادي العربي سيحقق مزايا ومنافع اقتصادية كبيرة لا تقل اهمية عن المزايا التي تحققها السوق الاوروبية الموحدة بل ستفوق اكثر بكثير منها نظرا للمقومات الاساسية التي يتمتع بها الوطن العربي والتي لا تتوفر في باقي التكتلات الاخرى مثل العامل القومي (اللغة والدين والثقافة والحضارة)

والعامل الجغرافي (الارض والمياه والمناخ) اضافة الى الثروات المعدنية الهائلة والثروة البشرية والموارد المالية الضخمة.

والمزايا والمنافع الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي ستأتي بسهولة من خلال الاستفادة من اتساع حجم السوق ووفرة الانتاج وزيادة قوة المنافسة الاقتصادية العربية وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية لاقتصاديات الوطن العربي وحمايته من التحديات والاخطار السياسية والاقتصادية الخارجية من اجل رفاهية شعبه وضمان مستقبل جيله.

ملحق الفصل الرابع عشر

رأيان عربيان حول ثورة التسعينات: العالم العربي وحسابات نهاية القرن

فيما يلي تعليق الاستاذ عبداللطيف يوسف الحمد حول (ثورة التسعينات: العالم العربي وحسابات نهاية القرن):

● اذا اخذنا في الاعتبار حقيقة ان العالم في التسعينات سوف يشهد نموا متزايدا في التكتلات الاقتصادية الاقليمية، اوروبا ١٩٩٢، اليابان ونمور اسيا الجدد، الاتحاد الجمركي الاميركي (الولايات المتحدة، كندا، المكسيك).. ما هي برأيكم احتمالات وابعاد التنسيق العربي الاقتصادي في المستقبل؟

- تتجه الدول الصناعية والمجموعات الاقتصادية الرئيسية، مع بداية عقد التسعينات، الى مزيد من التعاون والاعتماد المتبادل في ما بينها، ونشير في هذا الصدد الى القانون الاوروبي الموحد الذي يهدف الى توحيد الاسواق الداخلية لبلدان الجماعة الاقتصادية الاوروبية بحلول عام ١٩٩٢، والى منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا، والى تطور علاقات اليابان التجارية والاقتصادية مع دول جنوب شرق آسيا، وسوف يكون لنمو هذه التجمعات آثار مباشرة على اقتصادات الدول العربية التي تعتمد بدرجة كبيرة على العالم الخارجي خاصة في مجالات التقنية والتجارة والاستثمار. ولا يستبعد ان استمر مستوى التنسيق والتعاون الاقتصادي العربي على ما هو عليه من تواضع، ان تواجه الدول العربية مزيدا من صعوبات ومعوقات التنمية، سواء في امكانات وشروط حصولها على التقنية او في تسويق صادراتها وتوفير متطلبات التنمية.

وبالاضافة الى ذلك، فقد توسعت وتعددت منذ بداية عقد الثمانينات التدابير والاجراءات الحمائية في السياسات التجارية، وما زالت هذه الاجراءات مستمرة ومتزايدة، ونشير في هذا الخصوص وعلى سبيل المثال، الى قانون التوسع التجاري والمنافسة الصادر في الولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٨٨، والذي يهدف الى تسهيل وصول المنتجات الاميركية الى اسواق جديدة والحد في الوقت نفسه من وصول المنتجات الاجنبية الى اسواق الولايات المتحدة الاميركية. وهذه التطورات والاجراءات في مجملها تظهر نمو التكتلات التجارية والاقتصادية واحتمالات ظهور سياسات ومناطق تجارية شبه احتكارية، كما تشير الى ما قد تواجهه اقتصادات الدول النامية وصادراتها من معوقات.

لقد حقق التعاون الاقتصادي العربي نتائج ايجابية في عدد من المجالات من الانصاف عدم اغفالها، الا ان هذه النتائج لا ترقى الى مستوى التصدي لمعالجة «المشكل الاقتصادي العربي» ومواجهة تحديات المستقبل. ان المداخل المختلفة التي تم اعتمادها للتعاون الاقتصادي العربي سواء بالعمل على تحرير التجارة، او بانشاء مشروعات عربية مشتركة، او بابرام المواثيق الاقليمية والثنائية بما فيها استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، لم يجر تطبيقها على الوجه الاكمل وبالتالي لم تؤد الى بلوغ الهدف المنشود منها، بل ان زخم العمل الاقتصادي العربي المشترك وفعالية مؤسساته شهدا بعض التراجع خلال العقد الماضي.

وبرغم المعوقات الداخلية والخارجية التي تواجه الدول العربية، فان آفاق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي تعد افاقا رحبة من حيث الامكانات المتاحة، فالوطن العربي في مجمله لا يفتقر الى الموارد الرأسمالية والطبيعية الكافية لدفع عجلة النمو ورفع معدلاته الى مستويات اعلى بكثير مما هي عليه الآن، وانما يفتقر الى التنسيق العملي الكافي لتحقيق الاستغلال الامثل لتلك الموارد، والادارة العملية، والاستراتيجية المشتركة الواضحة والملتزم بها من قبل الدول العربية حول مستقبلها الاقتصادي.

ومن هنا فلم يعد خافيا ان الحاجة قد اصبحت ملحة الى تدعيم تنسيق الخطط والبرامج والمشروعات الانمائية العربية، والتشريعات والسياسات الاقتصادية،

وتعميق واستكمال تحقيق حريات انتقال المواطنين ومزاولتهم للانشطة الاقتصادية، وانتقال الاموال والسلع وارساء حقوق الاستثمار والتملك بما يكفل ترسيخ «المواطنة الاقتصادية» لكافة مواطني الدول العربية في الدول العربية، ولا يقل عن ذلك اهمية دعم وتوسيع برامج التعاون في مجالات تنمية الموارد البشرية وتنسيق خطط التعليم والتدريب لتركز على الكيف وليس على الكم كما هو قائم حاليا، باعتبار ان الموارد البشرية هي الثروة الاساسية لمستقبل التنمية العربية.

ويبدو ان هناك اتجاهات اكثر جدية بين الدول العربية تدرك اهمية التنسيق والتكامل الاقتصادي لدرء المخاطر المستقبلية والمؤثرات السلبية على التنمية الاقتصادية العربية، ولعل انشاء التجمعات الاقليمية مؤخرا يأتي في هذا الاطار، خاصة وان هذه التجمعات اعتبرت المحور الاقتصادي من اهم ركائزها. الا اننا نرى ان تحقيق التكامل الاقتصادي الفعال يتطلب الانتقال الى مراحل اعمق من التنسيق والاندماج والتشابك، وتتطلب هذه المراحل اجراءات اكثر تحديدا ومستويات اعلى من العزم والالتزام السياسي. ان احتمالات التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي قائمة وايجابية الا انها ـ بالمعطيات الحالية ـ دون المستويات المنشودة والمطلوبة لتحقيق الاثر الفعال على المدى البعيد.

توازن في السياسة والاقتصاد

● ما هي انعكاسات التحولات التي افرزتها ثورة ١٩٨٩ وما تبعها من تفاعلات في الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية على العالم العربي بصفة عامة، وعلى القضية الفلسطينية بصفة خاصة؟

ـ التطورات السياسية الهائلة التي تشهدها دول اوروبا الشرقية لابد وان يكون لها انعكاسات على نظمها وسياساتها الاقتصادية، ذلك ان لهذه التطورات جوانب فكرية وانسانية ومادية واضحة، ومن المنطقي ان تؤدي الى تغيرات في علاقات الانتاج الداخلية والعلاقات الاقتصادية الخارجية لهذه الدول. ولقد بدأت هذه الدول في مراجعة اوضاعها وسياساتها الاقتصادية، واصبحت تبدي ميلا واضحا نحو التوجه لاقتصادات السوق، وتحقيق درجات متفاوتة من الانفتاح الاقتصادي،

ومشاركة اوسع في العلاقات المالية والتجارية الدولية بما في ذلك الانضمام الى المؤسسات المالية الدولية.

ومن المتوقع ان يترتب على هذه التوجهات ان تسعى هذه الدول الى اكتساب مزيد من التقنيات المتقدمة، وتطوير هياكل مؤسساتها الانتاجية والتسويقية، وهو ما يتوقع ان يلقى درجة عالية من الاستجابة لدى الدول الصناعية التي ستسعى بدورها الى توسيع علاقاتها التجارية والصناعية مع دول اوروبا الشرقية، وفتح الباب امامها لتعتمد عليها بصورة اكبر. وفي هذا الصدد فان اتجاهات المساعدات الانمائية الدولية والعون الفني قد تشهد بعض التغيرات الهيكلية التي قد تكون في غير صالح الدول النامية، والدول العربية من بينها، جراء تركيزها في المرحلة المقبلة على دعم التوجهات المستجدة في اوروبا الشرقية. كما ان دول اوروبا الشرقية قد تعيد النظر في بعض التسهيلات التجارية والائتمانية الممنوحة للدول النامية، والتي عادة ما كان يتفق عليها في اطار برامج التعاون المشترك، سواء عن طريق المقايضة او منح اسعار خاصة او تسهيلات للسداد، وذلك في اطار تطبيق سياسات الاصلاح والتطوير الاقتصادي الجديدة التي ستتبناها هذه الدول.

وفي المقابل يتوقع ان يكون للتغيرات الاقتصادية الجوهرية في دول اوروبا الشرقية عدد من الايجابيات، يتعين على الدول العربية التخطيط لاستثمارها والاستفادة منها في اطار تبادل المنافع وتنمية المصالح المشتركة، وخاصة لتحقيق التوازن في علاقاتها الاقتصادية الخارجية وايجاد منافذ بديلة لتجارتها واستثماراتها. اذ من المتوقع ان تؤدي التطورات والسياسات والاصلاحات الاقتصادية في دول اوروبا الشرقية الى زيادة الطلب الداخلي في هذه الدول بما في ذلك الطلب على الطاقة، ويمكن للدول العربية النفطية الاستفادة من زيادة صادراتها النفطية اليها وخلق منافذ تسويقية واستثمارية جديدة لمنتجاتها واموالها. كما يمكن للدول العربية غير النفطية الاستفادة من التقنيات التي تناسبها فنيا وتمويليا، ومن تدريب الكوادر البشرية في بعض المجالات. ان التخطيط والمبادرة لتطوير العلاقات الاقتصادية مع دول شرق اوروبا عملية ضرورية لها ابعادها السياسية والاقتصادية، وانعكاساتها على تنفيذ خطط التنمية في الدول العربية.

فيما يلي تعليق الدكتور فؤاد مرسي حول (ثورة التسعينات: العالم العربي وحسابات نهاية القرن):

● اذا اخذنا في الاعتبار حقيقة ان العالم في التسعينات سوف يشهد نموا متزايدا في التكتلات الاقتصادية الاقليمية، اوروبا ١٩٩٢، اليابان ونمور آسيا الجديد، الاتحاد الجمركي الاميركي (الولايات المتحدة، كندا، المكسيك).. ما هي برأيكم احتمالات وابعاد التنسيق العربي الاقتصادي في المستقبل؟

- لعل السؤال هو . . . متى يأتي المستقبل بالنسبة للعرب؟ فكم من مرة استقبل العرب ايامهم الحافلة بالخير والشر من غير ان يتأهبوا لها فأفلتت من بين ايديهم.

ولا شك ان حقبة النفط التي سادت في السبعينات كانت مؤشرا لمستقبل عظيم مرتجى فأضاعوه على الاقل كجماعة قومية، وحتى عندما اجتمعت اول وآخر قمة اقتصادية عربية في عمان في نهاية عام ١٩٨٠ واستبشر العرب خيرا بقراراتها الثرية بالوعود، ثبت انها ولدت ميتة. وفي نهاية الثمانينات تداعى العرب مرة اخرى للنظر في مستقبلهم في اطار عالم مليء بالغيوم، ويتغير شرقه بعد غربه بسرعة مذهلة، وينضم فيه مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل في شرق اوروبا الى بقية التكتلات الاقتصادية الكبرى من الغرب. لكن اين هي السوق العربية المشتركة التي تقرر انشاؤها منذ عام ١٩٦٤؟ واذا كانت التجارة مدخلا لا يصلح للتكامل او كانت مدخلا ناقصا اليه، فأين هي المشروعات العربية المشتركة التي قامت منذ السبعينات لكنها لم تقدم الدليل حتى الان على صلاحيتها كمدخل بديل؟

الواقع ان العالم العربي صار يتسم منذ بداية حقبة النفط بسمتين خطيرتين:

اما السمة الاولى فهي ازدياد اندماج الاقتصاد العربي في مجموعة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهو اندماج ارادي، عضوي، عميق الغور، بحيث صار اقتصاد الحكام جزءا من المصالح الرأسمالية العالمية، وصار اقتصاد المحكومين تابعا منهوبا خارجا عن السيطرة عليه.

واما السمة الثانية، وهي نتيجة للسمة الاولى، فهي ازدياد عزلة الاقتصاد من كل قطر عربي عن اقتصاد القطر الاخر. فالاندماج في الاقتصاد العالمي يغني عمليا عن الاندماج في الاقتصاد القومي، فضلا عن الرغبة الطبيعية الناجمة عن مضاعفة الدخل القطري في ان يستأثر به اصحابه.. وعم الانقسام ارجاء الوطن العربي، حتى لقد شهدنا بعد كمب ديفيد انهيار جامعة الدول العربية وانقسامها الى ثلاث جامعات ـ واحدة في تونس والاخرى صورية في القاهرة والثالثة في عمان تعبّر عن انفصال مركز القيادة عن العالم العربي.

لكل هذا نقول انه لا مفر من ان يقوم العرب بكسر طوق التبعية للخارج حتى يمكن ان ينظروا في اي قدر جاد من التنسيق العربي في المستقبل، ويعني ذلك امرين:

الاول: اتباع استراتيجية قطرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة تحطم روابط التبعية من غير ان تؤدي الى عزلة القطر خارجيا.

والثاني: اقتران هذه الاستراتيجية القطرية بمنظور قومي بحيث تتكامل عمليات التنمية على المستوى القومي ولا تتنافر وبحيث تفضي التنمية القطرية الى نسج روابط الاندماج القومي بدلا من الاندماج مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي، الامر الذي يقتضي التركيز على آليات التكامل القومي التي وضع العرب قواعدها وانشأوا لها منظماتها منذ الخمسينات بدلا من تضييع الوقت الباقي في تجارب جديدة مشكوك في جدواها، أليس من العبث ان يعلن مجلس التعاون العربي ان هدفه الكبير هو اقامة سوق عربية مشتركة، مع ان هذه السوق موجودة منذ ربع قرن تقريبا، والدول الاعضاء الاربعة في المجلس هم اعضاء فيها؟!

بقيت كلمة اخيرة. فنحن لا نتصور للعرب ان يكون لهم موقع ولا موضع في خريطة القرن المقبل ما لم يدخلوه كجماعة واحدة. يصدق ذلك على اكبر دولة عربية، فما بالك بالدول الصغرى.

التأييد في حجم المصالح

● **ما هي انعكاسات التحولات التي أفرزتها ثورة ١٩٨٩ وما تبعها من تفاعلات في الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية على العالم العربي بصفة عامة، وعلى القضية الفلسطينية بصفة خاصة؟**

ـ لا يشهد العالم حاليا ازمة اشتراكية عاصفة فقط ، ولا ازمة رأسمالية تحولت الى ازمة مركبة من عدة ازمات وذات طبيعة ممتدة فقط ، وانما يشهد ايضا ازمة كونية تتمثل في هذه المخاطر الحالية التي باتت تهدد بفناء البشرية. مثل خطر الحرب النووية واخطار تلوث البيئة، وايضا مثل اخطار التنمية المطردة للعالم الثالث الذي فشلت تجاربه في التنمية بصفة عامة نتيجة لاستنزاف فائضه الاقتصادي بالديون وغيرها لصالح حفنة من البلدان الرأسمالية الكبرى ـ والذي يمكن ان ينتقم من العالمين الاول والثاني بأعمال وعمليات مضادة قد لا تكون كلها مشروعة او مبررة بحكم النظام الدولي مثل حرب المخدرات.

وتبدو تحولات اوروبا الشرقية وتفاعلاتها مع اوروبا الغربية واميركا الشمالية كما لو كانت مواجهة لكل من ازمة الاشتراكية، وازمة الرأسمالية. وقد تكون مواجهة ايضا لبعض مظاهر الازمة الكونية، وبخاصة خطر الانتحار بالحرب النووية.. ولا شك ان الحد من سباق التسلح وتدمير خطر بعض الاسلحة الصاروخية والكيماوية وتسريح مئات الالوف من المجندين والتفكير في تحويل بعض الصناعات الحربية الى صناعات مدنية، لا شك ان ذلك كله قد يحدث اثرين ايجابيين على مستوى العالم كله هما : تعزيز مناخ الانفراج الدولي والحث على تسوية المنازعات الاقليمية تسوية سلمية من جانب، وتوفير اعتمادات مالية طائلة نتيجة لنزع السلاح وتسريح الجيوش وتحويلها او بعضها الى مساعدات خارجية للتنمية من جانب آخر. ولا شك ان الجزء الاكبر من هذه المساعدات سوف يذهب الى بلدان اوروبا الشرقية التي باتت مفتوحة لمثل هذه المساعدات وسوقا واسعة للاستثمارات الغربية، لاسباب اقتصادية بل وسياسية لها الاولوية على ما عداها.

ومع ان ما يجري في اوروبا الشرقية هو محاولة جريئة فيها عنصر المغامرة لاستئصال شأفة الشمولية وترسيخ مبادىء الديمقراطية في وعاء فضفاض وجديد من الاشتراكية، الا انه يبدو، وكأنه انتصار تاريخي للرأسمالية العالمية على الاشتراكية. ولذلك ينبغي ان يعد العرب انفسهم لمرحلة مقبلة من استعراض القوى من جانب الرأسمالية العالمية ومعها الصهيونية.

في الوقت نفسه، فان ازمة البلدان الاشتراكية وما صحب اندلاعها من

اضطرابات واختلالات طبيعية او مفتعلة، سوف تجعلها تركز اهتماماتها الاولى على اعادة بناء نفسها في ظل مناخ التقدم المطرد في طريق الانفراج الدولي، اي عدم المواجهة بل الحوار والتعاون مع البلدان الرأسمالية الكبرى ـ بما في ذلك اعادة توحيد المانيا في اطار البيت الاوروبي المشترك. وهي مشروعات سوف تكون لها الاولوية شرقا وغربا، لكنها سوف تجعل من اوروبا في القرن المقبل قوة اولى ان لم تصبح هي القوة الاولى من العالم.

من هنا يمكن القول بأن الاتحاد السوفيتي وربما بعض البلدان الاشتراكية في شرق اوروبا سوف تستمر في دعم القضايا العربية دعما سياسيا وربما اقتصاديا ايضا ـ لكن في حدود قاعدة تبادل المصالح وليس بحكم المشاركة في الايديولوجية الواحدة او المتقاربة.

ولسوف تكون القضية الفلسطينية هي المسرح الاكبر لتطبيق الاستخلاصات والتوقعات السابقة ـ وبخاصة ما قلناه عن الاعتماد اساسا على مدى التفاهم بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، بالاضافة طبعا الى قوة صمود اطفال أعني ابطال الانتفاضة في الارض المحتلة. وها هي قضية هجرة اليهود السوفيت مثل صارخ لما نقول. ولسوف يظل الوضع على هذه الحال طالما لم ينضم العرب بعد الى الانتفاضة بكل ما لديهم من قوة.

وكل ذلك انما يضيف الى ضرورة ان يتناول العرب قضاياهم بأيديهم، وهو قول صحيح دائما كان كذلك من الماضي. لكنه اصبح الان اكثر صحة. عليهم ان يعتمدوا على انفسهم اولا وثانيا وثالثا. ثم يأتي بعد ذلك دور الاخرين.. ألم نعلم بعد ان الله لا يساعد الا من يساعد نفسه؟

الديمقراطية «وأهل الكهف»

● تحتل قضية الديمقراطية حاليا موقع الصدارة في القضايا التي تشغل الرأي العام العالمي منذ نهاية الثمانينات، وتشهد عديد من بلدان العالم نشاطا شعبيا واسعا في هذا الصدد.. ما هي برأيكم احتمالات الانفراج في الوضع السياسي العربي؟

ـ رياح الديمقراطية التي تهب على المعمورة من جهاتها الاربع، والتي تتحول احيانا الى عواصف مدمرة تسمح باعادة البناء النظيف، هذه الرياح لم تصل بعد الى اقطارنا العربية. او هي وصلتها لكنها مرت عليها مرور الكرام. اما لانها لم توقظ بعد من ينتظرونها من سباتهم، او لان حكامنا اليقظين دائما وابدا قد احسنوا «اعادة تدويرها».

بحق الله، ماذا اصاب العرب في عصرهم هذا حتى لكأنهم هم «اهل الكهف»، لا يمكن ان تكون حقبة النفط قد اصابتنا بكل هذه الغيبوبة، لا يمكن ان تكون عوائد النفط قد اصابتنا بكل هذا القدر من البلادة السياسية؟ لا يمكن ان تكون ثروات النفط قد اصابتنا بكل هذا الشعور باللامبالاة وعدم الشعور بالمسؤولية؟ مذابح الاخوة في لبنان لا تحركنا، ومذابح الاطفال والحبالى في فلسطين المحتلة لا تحركنا، فمتى نتحرك اذن؟

انني اتحدث عن العرب، وادع حكامنا جانبا وانا لا ألوم الشعوب التي قهرت وقمعت وكبحت وزيف وعيها وزيفت ارادتها، فالعيب فينا نحن الذين تصدينا لقيادتها ونحن لا نقودها فعلا، لاننا في احسن الاحوال لم نجد بعد النغمة الصحيحة التي تحرك الشعوب.

اننا نردد دائما ان جامعة الدول العربية جامعة نظم لا جامعة شعوب ـ فماذا اعددنا لتوصيل صوت بل صرخة الشعوب داخل الجامعة؟

في كل بلد عربي حركة متنامية من اجل الديمقراطية، هذا صحيح، لكنها ما زالت حركة النخبة لا حركة الجماهير، فأين هي الجماهير الكادحة التي تتحرك دفاعا عن حق الاحزاب وحق التظاهر وحق العمل النقابي من الاستقلال عن الحكومات والاحزاب جميعا؟ واين هي الجماهير المهنية التي تتحرك دفاعا عن حركة تكوين الاحزاب وحرية اصدار الصحف وحرية التمثيل النيابي بالاضافة الى حرية العمل النقابي؟ اين هي القوى الساحقة التي تتحرك دفاعا عن انتخابات نيابية حرة ونزيهة وغير مزيفة؟ اين هي المرأة واين هو الشباب في معركة الديمقراطية الرحبة، معركة الاستنارة والمشاركة والطموح والتقدم نحو الغد؟ اين هم المثقفون من كل نوع الذين يقاتلون دفاعا عن حرية الفكر وحرية الرأي وحرية الاجتماع؟ اين هي القوى

الاجتماعية والسياسية التي تجعل من حقوق الانسان قضية كل انسان، قضية العمر كله، قضية هذا الجيل والاجيال التالية؟

ما زلنا لم نتحرك من اجل الديمقراطية، ـ لا على المستوى القومي ولا على المستوى القطري ولا على المستوى الطبقي ولا على المستوى الفئوي او المهني، قد تنفجر هنا او هناك حركة جماهيرية من اجل بعض المطالب الديمقراطية ـ لكنها عادة ما تكون على هامش بعض المطالب المعيشية. وما زالت الديمقراطية دعوة تحلق في سماء المجتمع العربي ولم تنزل بعد الى الارض لتلتحم بالملايين من التواقين اليها. انها لن تنزل الا بقوة الجاذبية الارضية وليس بشيء آخر.

القسم الخامس

الوفاق الدولي: قضايا فكرية

الفصل الخامس عشر

الوفاق الدولي واسطورة نهاية التاريخ

يبدو وكأن القرون، مع انها فترات زمنية افتراضية، تنتهي عادة بانفجار مدوٍ وليس بانين خافت. والشيء نفسه يصدق تماما على القرن العشرين. ففي عقده الاخير شهدنا ولا نزال نشهد مشروع توحيد اوروبا الغربية، مغامرة غورباتشوف الكبرى في البريسترويكا، ثورة سنة ١٩٨٩ في شرق اوروبا، مشروع اعادة توحيد المانيا ـ المانيا الموحدة التي تسببت بطريقة او باخرى بحربين عالميتين طاحنتين، والوفاق الدولي بين القوتين العظميين الذي يبشر بانفراج العلاقات الدولية بعد النهاية الرسمية للحرب الباردة التي كانت بدأت بيالطا سنة ١٩٤٧ وانتهت بمالطا في ديسمبر سنة ١٩٨٩.

ولعل الانفراج الدولي الذي يأتي مع نهاية الحرب الباردة في ظل الوفاق بين المعسكرين الشرقي والغربي هو الحدث الاهم لانه يبشر بآمال جديدة وتوقعات عظام ابرزها: ازدهار التكنولوجيا العليا واستخدامها للاغراض السلمية، وقف سباق التسلح العبثي، تحويل جزء كبير من الانفاق العسكري للاغراض السلمية وبخاصة لاشباع الحاجات الاستهلاكية والعناية بالبيئة، توقف استعمال القوة والعنف المسلح لحل النزاعات الاقليمية والدولية، التكافل في المجتمع الدولي عن طريق تعميق الاعتماد المتبادل Inter-Dependence بين امم الارض، معالجة الامراض المستعصية كالسرطان والايدز وامراض القلب.. الخ، القضاء على المجاعات في الدول الفقيرة في العالم الثالث، والارتفاع بمستوى المعيشة فيها، ومعالجة مشكلة مديونيتها المزمنة، وتشجيعها على تبني النظم السياسية التمثيلية

وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية فيها واشاعة الدستورية ـ الديمقراطية كقيم عليا في العالم.

ولنا ان نتساءل هنا: (أ) هل هذه الامال قد بنيت على قاعدة صلبة من ارض الواقع؟ (ب) ام هي مجرد تنظيرات طوباوية يجتهد في تخريجها مثقفون مستقلون؟ (جـ) ام هي تنظيرات لمرحلة تفرض الولايات المتحدة فيها هيمنتها على العالم باسره، مع الاحتفاظ للاتحاد السوفيتي بمساحة خاصة به كضمانة للاستقرار الدولي؟.

اننا نغلب وقياسا على المعطيات الدولية والمؤشرات الاستراتيجية السياسية الحاضرة الاحتمال الاخير (جـ) فكل الدلائل تشير الى ان هذه الامال يمكن ان تصاغ بشكل تبريرات ايديولوجية لهيمنة الولايات المتحدة والغرب على العالم، وان انعكاس الوفاق الدولي لن يكون ايجابيا كلية على العالم الثالث، ولا على الوطن العربي، فدعونا نحاول اثبات ذلك.

• نهاية القرن العشرين أم نهاية التاريخ؟

السؤال الذي لابد ان يخطر على بال المواطن العادي، والمتأمل في حركات التاريخ الكبرى على حد سواء هو: هل نحن نشهد بالفعل نهاية الحرب الباردة فقط؟ ام اننا نشهد ميلاد حقبة تاريخية جديدة؟.

في الحقيقة هناك مدرستان على الاقل تحاولان الوصول الى نتائج مختلفة كلية في الظاهر، وتتفقان في الجوهر في سعيهما للاجابة عن هذين السؤالين:

المدرسة الاولى تقول اننا لا نشهد نهاية الحرب الباردة فقط، وانما نشهد مرحلة جديدة تتعدد فيها محاور الصراع واطرافه، في حالة شبيهة بالحالة التي شهدتها نهاية القرن التاسع عشر. وهي ترى ان ما يجري في حالة الاتحاد السوفيتي، ليس نهاية التطبيق الستاليني للاشتراكية وانما نهاية الاشتراكية كنظام سياسي واقتصادي بديل للرأسمالية. وسواء نجحت اصلاحات غورباتشوف او فشلت فان من الصعب على الاتحاد السوفيتي العودة الى ما كان عليه الوضع قبل سنة ١٩٨٥، وان الاحتمال الاكثر ورودا هو ان الاتحاد السوفيتي سيعود الى سياسات روسيا القيصرية التي كانت

قائمة قبل مجيء ثورة اكتوبر، وهي سياسات قد تدفع بالنظام العالمي الى مزيد من الصراع والمنافسة.

وتؤكد هذه المدرسة ان الوضع نفسه يصدق على الصين، فهي لم تعد نموذجا بديلا للاتحاد السوفيتي، يستطيع استقطاب اليسار العالمي، بعد فشل الماوية، وبعد مرحلة الانفراج على الجبهة الداخلية التي بدأها دنغ هسياو بينغ. مع ان الصين لم تتعهد باصلاحات ديمقراطية كتلك التي وعد بها غورباتشوف، الا انها تحت ضغط عالمي متزايد لمزاوجة الاصلاحات الاقتصادية (المتمثلة باعادة ٢٠٪ من الاقتصاد وبخاصة في الزراعة الى علاقات السوق مثلا) بالاصلاحات السياسية ـ او تخفيف قبضة الحزب الشيوعي على الحياة الاجتماعية والاقتصادية على الاقل.

وتشير نفس المدرسة الى ان حالة من التنافس الحاد لابد ستنشأ بين اليابان والتنينات الاربعة الصغار (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة) من جهة واوربا الغربية من جهة اخرى وبين الولايات المتحدة من جهة ثالثة. وشيء من هذا يمكن ان ينشأ في داخل اوروبا بين المانيا الموحدة وانكلترا وفرنسا من جهة رابعة ـ خاصة وان التجارب السابقة علمتنا ان لا نقلل من اهمية عامل الصراع القومي. فالدولتان الاخيرتان (انكلترا وفرنسا) ستضطران الى اعادة ترتيب علاقاتهما مع الولايات المتحدة.

محصلة هذا الوضع وفقا لهذه المدرسة هي ان نهاية الحرب الباردة ستفسح المجال لبداية صراع متعدد الاطراف متمثل بالتنافس الاقتصادي الحاد الذي سينعكس سلبا على علاقات الدول الكبرى ـ محاور الصراع الرئيسية بينها بعضها البعض وبينها وبين دول العالم الثالث. بل ان تردي الحالة الاقتصادية والسكانية في دول العالم الثالث سيزداد حدة بازدياد الهوة التكنولوجية، والاقتصادية التي تفصل بينها وبين الدول الكبرى في العالم المتقدم. ولذلك فان هذه المدرسة ترى ان على هذا العالم الغربي المتقدم ان يبقى على اهبة الاستعداد وفي اقصى درجات الترقب عسكريا وتكنولوجيا وسياسيا، وعدم الانسياق وراء الاوهام والتفاؤل المتسرع قياسا على ما حدث في شرق اوروبا سنة ١٩٨٩، وما يحدث في الاتحاد السوفيتي الان. هذه هي النظرة الهوبزية في العلاقات الدولية، التي تقوم على افتراض ان البشر (وكذلك

الدول) قد جبلوا على العدوان وعدم الاستقرار، والكل في صراع مستديم مع الكل، والقوي يأكل الضعيف. . الخ. فذلك هو اللوياثان: الذئب السرمدي المدفوع بشهوة القوة والتسلط والتجبر.

اما وجهة النظر الاخرى التي تمثلها المدرسة الثانية فتقول ان نهاية الحرب الباردة ما هي الا حلقة في سلسلة الاحداث التي سوف تؤدي الى انتصار الفكرة الغربية او روح الغرب Western Idea. وفحواها اننا لسنا على مشارف حقبة تاريخية جديدة، وانما نحن على مشارف نهاية التاريخ: لان التطور الايديولوجي للجنس البشري قد وصل الى نهايته، او الى نهاية المطاف، وهو انتشار روح الغرب في العالم، المتمثلة بنموذج الحكومة الغربية الليبرالية ـ الديمقراطية باعتبارها الشكل النهائي للحكومة الانسانية. وهذه هي النظرة المستمدة من فلسفة هيجل حسب تفسير الكسندر كوجيف وتأويل فرانسيس فوكوياما.

هذه النظرة لا تزال مدار جدال محتدم هذه الايام في الغرب وفي الولايات المتحدة بخاصة، على صفحات مجلة Human Interest، وغيرها من المجلات التي اعتاد ان يكتب فيها منظرو السياسة الخارجية الاميركية. واهمية تأويل فوكوياما ترجع الى كونه من نتاج مؤسسة راند للبحوث قريبة الصلة بوزارة الخارجية الاميركية، والى كونه منتدبا من هذه المؤسسة الى شعبة تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الاميركية (حيث يشغل فوكوياما الان منصب نائب رئيس هذه الشعبة).

هنا يجب ان نسارع الى توضيح الفكرة المحورية في نظرة هذه المدرسة وهي نهاية التاريخ، اذ ليس المقصود بنهاية التاريخ لدى هذه المدرسة، نهاية احداث التاريخ ووقائعه. بل المقصود بنهاية التاريخ نهاية الصراع على القضايا الكبرى، او التناقضات الكبرى، التي تؤدي الى توليد الوعي الانساني ونموه. والدليل على الوصول الى نهاية الصراع على الساحة الدولية فشل النموذج الاشتراكي للدولة في شرق اوروبا والاتحاد السوفيتي والصين الذي كان يمثل التحدي الاكثر جدية لروح الغرب. فالاسس والمبادىء التي قامت عليها الدولة الديمقراطية الليبرالية في الغرب هي الافضل بلا منازع، وليس هناك من مجال لايجاد ما هو افضل او انسب منها.

فالمسألة اذن هي ليست نهاية الحرب الباردة فقط وانما نهاية التاريخ، وبداية مرحلة ما بعد التاريخ.

وحسب منطق هذه النظرة فان هناك أدلة اخرى على فشل كل انواع الحكومات البديلة للنموذج الغربي للحكومة الديمقراطية الليبرالية. كالنموذج الفاشي في المانيا وايطاليا واليابان وفي مناطق اخرى في العالم (البيرونية في الارجنتين وحركة الصبحا جاندرا بوس في الهند مثلا)، الذي انتهى بنهاية الحرب العالمية الثانية، ولم تقم له قائمة بعد ذلك لعزوف الناس عنه لانه يؤدي دائما الى صراع عنيف مسلح مكلف ولا عقلاني.

وهناك النموذج الديني للدولة الذي لم يجد له قبولا الا في اسرائيل وايران، كما لم يجد له صدى في اي مكان اخر في العالم. ولا يمثل بديلا حقيقيا للدولة الليبرالية - الديمقراطية المبنية على أسس علمانية، ولا يملك برنامجا او منهاجا متكاملا تكنولوجيا، اقتصاديا، اجتماعيا، وايديولوجيا يوازي منهاج الدولة الليبرالية - الغربية. كما لا يملك هذا النموذج الديني أسسا لحل النزاعات القومية والصراعات الاثنية كالتي تتوفر في الدولة الليبرالية - الديمقراطية (من الناحية النظرية في اسوأ الاحوال).

فهذه الدولة الغربية من وجهة نظر هذه المدرسة ليبرالية، من حيث اعترافها وحمايتها لحق الانسان السرمدي في الحرية من خلال النظم والقوانين، وديمقراطية، من حيث رضا المحكومين كمقوم وحيد لوجودها. وهذه الدولة التي ظهرت في الغرب بشكلها الحاسم بعد الحرب العالمية الثانية، وعمت العالم الان بعد انتصارها على التحدي القومي الفاشي والتحدي الديني، واخيرا التحدي الماركسي - الاشتراكي، هي الدولة المتجانسة السرمدية Universal Homogenous State (السرمدي العام المستمر المتصل الذي لا ينقطع).

انتصار الليبرالية - الديمقراطية على الساحة الدولية

يتساءل فوكوياما، وهو اخر دعاة هذه النظرة: «هل هناك اية تناقضات

جوهرية في الحياة الانسانية لا يمكن حلها في اطار الليبرالية الحديثة، والتي يمكن حلها ببناء اقتصادي ـ سياسي بديل؟».

فيجيب في ضوء ما تقدم بـ«لا» القطعية. مدللا على ذلك من خلال فشل كل الانظمة والبناءات البديلة طوال الصراعات التي امتدت لقرنين كاملين منذ الثورة الفرنسية وحتى الان، ولانه ليس في نظام الدولة الغربية الليبرالية ـ الديمقراطية اية معوقات ايديولوجية او قانونية تمنع من تحقيق الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع فالفوارق الطبقية العرقية ـ العنصرية والدينية بين طبقات وشرائح ودرجات وطوائف وملل المجتمع هي حقيقة واقعة لا مراء فيها حيث لا تعود هذه الفوارق الى النظم والقوانين السائدة في هذه الدولة، وانما الى القيم والظروف والدوافع والحوافز التي تدفع البعض الى النجاح والبعض الاخر الى الفشل.

ثم ان الافكار الليبرالية والقيم الديمقراطية قد اكتملت فعلا في اوروبا الغربية واميركا الشمالية، وعمت العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ومع صحة ان تطبيق هذه الافكار في الواقع يختلف من بلد الى اخر ومن اقليم الى اخر الا انها تبقى المعيار الذي يقاس به السلوك السياسي ويُفَرَّقَ على هديه بين «الحكومات الصالحة والحكومات الطالحة». إذ يمكننا ان نتفق او نختلف على درجة ديمقراطية النظام الرئاسي وتناوب الحكم بين حزبين كبيرين في الولايات المتحدة، تحركهما وتتحكم فيهما سطوة المال وجماعات الضغط. كما يمكننا ان نتفق او نختلف على درجة ديمقراطية النظام البرلماني في اليابان الذي «لا يشك ابرة» بدون الرجوع الى الحكومة، وتتخذ فيه القرارات بين كواليس اللجان المشتركة. ولكن القاسم المشترك بين هذه الانظمة وفقا لهذه المدرسة هو في كونها ترجع في النهاية الى استفتاء واختيار شعبي مبنيين على مبدأ تقديس حرية الفرد ورضا المحكومين الطوعي بالحاكمين.

فها نحن نرى اوروبا الشرقية تكتشف في النهاية انه لا مفر لها (إن ارادت ان تلحق بالركب) الا باللجوء الى النموذج الغربي للدولة الليبرالية ـ الديمقراطية. والنتيجة نفسها توصل اليها الاتحاد السوفيتي. ولكن مسألة الشكل الذي ستتخذه حكومات هذه الدول ودرجة مطابقتها للنموذج الغربي لا بد ان يخضعا لظروف وتقاليد كل بلد او اقليم على حدة، وتستبعد هذه النظرة (المدرسة) عودة اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي الى سابق عهدهما حتى في حالة فشل الاصلاحات.

لماذا ؟ لان قرار التحول من النموذج الاشتراكي الى النموذج الغربي لم يُتَخَذْ لاعتبارات اقتصادية مادية بحتة تتصل بالهوس الاستهلاكي لابناء الطبقات الوسطى في المعسكر الاشتراكي، وانما اتُخِذَ قرار التحول هذا نتيجة القناعة بفشل نظام التخطيط المركزي، ونتيجة التسلط البيروقراطي للحزب الشيوعي الحاكم على حياة البلاد واختراقه للمجتمع المدني.

هذه النظرة الهيجلية ترفض استنتاجات النظرة الهوبزية، سابقة الذكر، لعدة اعتبارات هي:

١ ـ ان النزاعات الدولية واتساع دائرة المنافسة بين الدول الكبرى (وتعدد مراكز الصراع بسبب تعدد مصالح الدول الكبرى) الذي ساد في نهاية القرن الماضي كان يستمد شرعيته من شرعية الاستعمار والامبريالية، اي حق أمة واحدة في حكم أمم اخرى والتحكم بمواردها دون الرجوع الى رغائب هذه الامم ، وهذا امر اصبح من الصعب قبوله في عالم اليوم.

٢ ـ والاعتبار الثاني ان اغلب دول اوروبا الغربية وشمال اميركا لم يكن قد ساد فيها او استحكم فيها النموذج الليبرالي ـ الديمقراطي السائد الان.

٣ ـ والاعتبار الثالث ان دول العالم الثالث نفسها قد تحررت من الاستعمار وكسرت اغلال الامبريالية بعد الحرب العالمية الثانية، ومن غير المحتمل ان تسمح بعودتها للسيطرة عليها او للتحكم في مواردها.

والسؤال الاخير الذي يطرحه فوكوياما هو: ما الذي سيحل بهذا العالم بعد نهاية التاريخ ؟ الاحتمال الغالب في الدول التي مرت بمرحلة نهاية الصراع المتمثلة بالتناقضات الكبرى، ودخلت مرحلة ما بعد التاريخ ، اي تلك التي قبلت بالنموذج الغربي الرأسمالي للدولة الليبرالية ـ الديمقراطية ، هو توحيد السوق (Common Marketization) على غرار السوق الاوروبية المشتركة للسياسات الدولية. بعبارة اخرى زيادة تلاحم دول السوق الاوروبية والغربية عموما، مع بقاء التنافس والنزاع على المسائل الثانوية او التناقضات الصغرى. واذا ما اعتبرنا كقاعدة ان التناقضات الكبرى تتولد من مصالح الدول الكبرى فان هذه المرحلة تكون قد انتهت

اما دول العالم الثالث التي ما زالت تعيش في عصر التناقضات الكبرى بسبب الصراعات الدينية او بسبب الصراعات القومية او الطبقية فهي لا تزال واقعة في حبائل التاريخ، اي لا تزال تعيش في مرحلة التاريخ. وستبقى على هامش توحيد السوق (على غرار السوق الاوروبية المشتركة) للعلاقات الدولية، وايضا على هامش المنافع الدولية. ومع ذلك فهناك من الدلائل ما يشير الى ان نسبة كبيرة من دول العالم الثالث قد استغلت فترة الانفراج في العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة وهي سائرة الان بسرعات متفاوتة نحو القبول بالنموذج الغربي للدولة الليبرالية - الديمقراطية. ولكن الشك في احتمالات نجاحها يعود الى تخلف نظمها الاجتماعية والاقتصادية، وقصور هذه النظم عن توفير المستلزمات الاساسية لهذا النموذج من الدولة.

الواقع يكذب النظرية

كلتا النظرتين اللتين تودان محاولة التنظير للوفاق الدولي بعد نهاية الحرب الباردة: الهوبزية، والهيجلية، تمثلان تفكيرا ايديولوجيا مبنيا على ادامة هيمنة الغرب على العالم، اولاهما مفضوحة عارية والاخرى ماكرة متسربلة بأردية التاريخ. وكل معطيات الوضع الدولي القائمة الان تكذبها لسبب بسيط، وهو ان ادامة هيمنة الغرب على العالم قضية ايديولوجية مرتبطة بمصلحة الغرب ولا تطابق الواقع وليست مرتبطة بمصلحة نظام العالم الاقتصادي وعلاقاته الدولية.

ولاثبات وجهة نظرنا هذه سوف نحصر الكلام بأربعة اوجه، اولها: الخيار العسكري والوفاق الدولي، ثانيها: المسألة الاقتصادية وافقار العالم، ثالثها النموذج الغربي ومستقبل الديمقراطية، رابعها: الوفاق الدولي والعالم العربي.

أولا: الخيار العسكري والوفاق الدولي

كلتا النظرتين الهوبزية التي تقول بتوسع الصراع الدولي وانتشار محاوره، والهيجلية التي تقول ضمنا بنهاية الصراع لصالح الغرب او روح الغرب (او النموذج الغربي للدولة الديمقراطية - الليبرالية) لا تتخلى عن الخيار العسكري ضمنا او

صراحة، كما ان المعسكر الشرقي والاتحاد السوفيتي لا يتخليان عن الخيار العسكري لصالح السلام الدولي السرمدي، لانهما لا يعترفان في الحقيقة والواقع بأن الصراع على منوال التناقضات الكبرى قد انتهى.. فما هي ادلتنا على ذلك؟

لنبدأ بالحقيقة العارية التالية، وهي ان جميع مشاريع تخفيض الانفاق العسكري واسلحة الميدان الرئيسية Major theorte Weapons والقوات المسلحة التقليدية يغلب عليها العنصر الدعائي وعنصر التهويل الاعلامي، ليس لانها مشاريع غير حقيقية وغير صادقة، وانما لانها وصلت عند منتصف الثمانينات من هذا القرن الى مرحلة متقدمة من الافراط في القتل والتدمير (Overkill) بسبب سباق التسلح العبثي واللاعقلاني الذي أدت اليه ظروف داخلية ايديولوجية وليست حسابات موضوعية لاحتمالات كسب الحرب (على مستوى العالم) او خسارتها. ولذلك فان اي تخفيض سواء ذلك الذي اقترحه الغرب او ذلك الذي اقترحه الشرق حتى الان لا يلغي الخيار العسكري كأداة لحل النزاعات الدولية او تحقيق المكاسب بمجرد التهديد باستعماله في الوقت الحاضر على الاقل.

وللتأكيد اكثر سنحاول تقديم مزيد من الايضاحات عن هذه الحقيقة العارية التي يستعملها الغرب والشرق كمغالطة يخدعان بها العالم الثالث. لنأخذ مثلا حساب القوة التدميرية لترسانة الاسلحة التقليدية وغير التقليدية التي يملكها كلا المعسكرين، فهذه القوة حتى لو خفضت الى الحد الادنى فان ما سيبقى يكفي لتدمير العالم كله الف مرة. اي ان المعسكرين ليسا بحاجة الى اكثر من واحد بالألف مما يملكان من اسلحة لتدمير نفسيهما والعالم معهما. وقد بيّنا في شكل سابق (الشكل رقم ١) هذه الحسبة بشكل توضيحي نعيد نشره هنا مرة اخرى.

ولو اخذنا هذه الحسبة بالنسبة الى الولايات المتحدة، ووفقا للجدول رقم (١) سنجد انه حتى وبعد تخفيض الانفاق العسكري للولايات المتحدة بنسبة ٥٠٪ مع حلول سنة ٢٠٠٠ تقريبا، فان القوات الضاربة المتبقية للولايات المتحدة تكفي لفرض هيمنتها الكاملة وبسط سيطرتها الاستراتيجية على العالم كله، فهذه القوة تتكون من ١٧ فرقة، سبعة الاف سلاح نووي تكتيكي لدى الجيش، وست مجموعات كاملة مساندة لحاملات الطائرات القتالية، واكثر من ٢٥٠ سفينة حربية، ١٦ غواصة قادرة على اطلاق الاسلحة النووية، بالاضافة الى عدة فرق من مشاة

البحرية وطيرانها الخاص، وما لا يقل عن ٢٥ سرباً (٢٤ طائرة في كل سرب) من المقاتلات الضاربة الهجومية، ومائة صاروخ نووي بلاستيكي عابر للقارات، وعدد آخر من القاذفات القادرة على حمل أسلحة نووية. وهي أسلحة تبرهن على ما ذهبنا اليه من القول بقدرة الولايات المتحدة العسكرية حتى بعد التخفيض الآنف الذكر.

جدول رقم ١

يوضح حجم القوات الاميركية الحالية وحجمها المفترض بعد اجراء تخفيضات تساوي ٥٠٪ من حجمها الحالي

	حاليـا	بعد تخفيضها بمقدار ٥٠٪
الجيش	١٨ فرقة عاملة ٢٦٥٠٠ ١٢ فرقة احتياط ناقلة جنود مدرعة ١٦٠٠٠ دبابة	٧ فرق عاملة ١٠ فرق احتياط ٧٠٠٠ سلاح نووي تكتيكي
سلاح البحرية	١٤ مجموعة حاملة طائرات ٢٢٩ سفينة سطحية ٣٥ غواصة استراتيجية ٣ فرق مشاة بحرية ٣ فرق طيران بحرية	٦ مجموعات من حاملات طائرات ٢٥٧ سفينة سطحية ١٦ غواصة استراتيجية فرقتا مشاة بحرية ثلاثة اجنحة طيران بحري
سلاح الطيران	٢٥ جناحا عاملا ٢٤ جناح احتياط ٩٧ قاذفة قنابل من طراز بي ـ ١ ٢٠٥٠ طائرة نقل ١٠٠٠ صاروخ عابر للقارات يحمل رؤوسا نووية	١٣ جناحا عاملا ١٢ جناح احتياط ٤١ قاذفة قنابل من طراز بي ـ ١ ٩٢٠ طائرة نقل ١٠٠ صاروخ عابر للقارات يحمل رؤوسا نووية
آخـرون	تتضمن قواعد عسكرية و٨٦,٨ بليون دولار تكلفة عمليات وصيانة و٣,٦ بلايين دولار تكلفة برنامج حرب النجوم	

● المصدر: مجلة التايم ١٢ فبراير ١٩٩٠

والجدولان رقم (٢) ورقم (٣) يوضحان بالتفصيل القوات التقليدية، والنووية ـ الاستراتيجية في المعسكرين الشرقي والغربي حسب توزيعهما الجغرافي، وحسب توصيفات اتفاقية سولت ١ واتفاقية ستارت المعمول بها الان. وحتى بالنسبة الى مقررات مؤتمر فيينا الذي انعقد في اوائل شهر (فبراير الماضي) فان سقف تخفيض القوات المسلحة الاميركية والسوفيتية سيتوقف عند العدد السحري وهو (١٩٨) الف جندي بكامل اسلحتهم واعتدتهم من الجانبين في اوروبا، ولا يفكر أي من المعسكرين في الوقت الحاضر الغاء حلف الناتو او حلف وارسو، كما ليس من المتوقع التقليل من اهمية الدور الذي يلعبانه على المستوى الاستراتيجي ـ السياسي في المدى البعيد.

جدول رقم ٢

مقارنة بين حجم القوات التقليدية لكل من حلف الناتو وحلف وارسو موزعة حسب مناطق تواجدها*

	في المنطقة (١)		في المنطقة (٢)		في المنطقة (٣)		في بقية انحاء العالم	
	الناتو	وارسو	الناتو	وارسو	الناتو	وارسو	الناتو	وارسو
● (الموارد البشرية) بالالاف								
ـ مجموع القوات العاملة	٧٩٣	٩٧٥	٨١٠	١١٠٩	٢٢٤٣	٢٣١٧	٢٩٩٢	٢٨٥٥
ـ مجموع القوات الاحتياط	٩٦٩	٩٢٠	١٠٢٤	١٠٦٠	٤١٦٣	٣٩٠٨	٥٤٨٨	٤٦٥٨
● عدد الفرق								
ـ مجهزة خلال اوقات السلم	٢٩,٢/٣	٥٠,١/٣	٣١,٢/٣	٥٨,١/٣	٩٤,٢/٣	١١٤	١١٩,٢/٣	١٥٣,٢/٣
ـ تجهز عند تحريك الاحتياط	١١	١٨	١٢,٢/٣	١٩,٢/٣	٤٢	١٠٦,٢/٣	٥٨,١/٣	١٣٥,٢/٣
ـ خلال نشوب الحرب	٤٠,٢/٣	٦٨,١/٣	٤٤,١/٣	٧٨	١٣٥,/٢/٣	٢٢٠/٢/٣	١٧٣	٢٨٩,١/٣

	في المنطقة (١)		في المنطقة (٢)		في المنطقة (٣)		في بقية انحاء العالم	
	الناتو	وارسو	الناتو	وارسو	الناتو	وارسو	الناتو	وارسو
● تجهيزات القوات البرية								
ـ الدبابات	١٣١٠٠	١٩٨٠٠	١٣٣٠٠	٢٢٤٠٠	٢١٩٠٠	٥٨٥٠٠	٣٤٤٠٠	٧٨٢٠٠
ـ ناقلات الجنود المدرعة والمقاتلة	٦٠٠٠	١١٥٠٠	٦٠٠٠	١٣١٠٠	٧٠٠٠	٢٤٧٠٠	١١٥٠٠	٣٤٤٠٠
ـ ناقلات الجنود المدرعة	١٠٧٠٠	١١٩٠٠	١١٢٠٠	١٣٥٠٠	٢٧٠٠٠	٤٩٠٠٠	٥٥٦٠٠	٦٨١٠٠
ـ المدفعية وبطاريات الصواريخ والهاونات	٦٠٠٠	١٤٠٠٠	٦٦٠٠	١٦٠٠٠	١٨٠٠٠	٤٩٦٠٠	٢٦٧٠٠	٦٧١٠٠
ـ الاسلحة المضادة للـدروع	٧٣٠٠	٣٠٠٠	٧٥٠٠	٣٦٠٠	١٣٢٠٠	١١٥٠٠	٣٢٠٠٠	١٦٣٠٠
ـ المدفعية المضادة للطـيران	٣٥٠٠	٢٥٠٠	٣٥٠٠	٢٧٠٠	١٠٣٠٠	١١٣٠٠	١١٢٠٠	١٣٨٠٠
ـ صواريخ ارض ـ جو باستثناء التي تطلق من الكتف مثل ستنغر وجافلين وبلوبايب	١٠٠٠	٢٩٠٠	١١٠٠	٣٣٠٠	٢٢٠٠	١١٣٠٠	٣٢٠٠	١٥٧٠٠
ـ الطائرات المروحية القتالية والمضادة للدبابات	٦١٥	٦٤٠	٦١٥	٧٣٠	١١٠٠	١٥١٥	٣١٨٠	٢٤٠٠
● طائرات القتال البري (تشمل طائرات التدريب)								
ـ قاذفات القنابل (باستثناء القنابل النوويـة)				١٨	٢٨٥	٨٠	٤٥٥	
ـ طائرات القتال الارضي (التي تستخدم لضرب اهداف على الارض)	١٠١٠	١١٤٠	١١٠٠	١٣٥٠	٣٢١٠	٢٥١٠	٤٩٣٠	٣٤٠٠
ـ الطائرات الاعتراضية الهجومية	٣٤٠	١٢٣٠	٣٤٠	١٤٧٠	١٢٠٠	٤٢٤٠	٢٩٦٠	٥٤٤٠

	المتواجدة في المياه الاوروبية ومياه المحيط الاطلسي		في بقيـة انحاء العالم	
	ناتو	وارسو	ناتو	وارسو
● تجهيزات القوة البحرية				
ـ الغواصات (باستثناء الغواصات التي تسير بالطاقة النووية وتلك التي تحمل رؤوسا نووية)	١٨٥	١٩١	٢٣١	٢٨٩
ـ حاملات الطائرات	١٣	٢	٢٠	٤
ـ السفن الحربية والطرادات	٢٦	٢٦	٥٠	٣٧
ـ المدمرات والفرقاطات	٣٢٨	١٨٣	٤١٨	٢٥٢
ـ سفن الانزال	٧١	٨٧	١٠٨	١١٣
(طيران البحرية)				
ـ قاذفات القنابل	ـ	٢٦٠	ـ	٣٥٥
ـ طائرات هجومية	٦٥٠		١٠٦٠	
ـ طائرات اعتراضية ومقاتلة	٣١٠	١٠٠	٦٢٠	٢١٥
ـ طائرات مضادة للغواصات	٥٠٠	١٢٠	٨٢٠	١٩٥
ـ طائرات مروحية مضادة للغواصات	٤٣٠	٢٠٠	٥٩٠	٢٩٠

ـ منطقة (١) تشمل اراضي كل من بلجيكا، المانيا الغربية، لوكسمبورغ، هولندا، بولندا، وتشيكوسلوفاكيا.
ـ منطقة (٢) تشمل منطقة (١) بالاضافة الى كل من الدانمرك وهنغاريا.
ـ منطقة (٣) تشمل المناطق الاوروبية الواقعة بين المحيط الاطلسي وحتى جبال الاورال في وسط الاتحاد السوفيتي.
★ لا يشمل ذلك قوات فرنسا واسبانيا وذلك لكونهما ليسا عضوين في القيادة العسكرية الموحدة للناتو.

● المصدر: التوازن الاستراتيجي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ ـ المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، لندن ١٩٨٩.

جدول رقم ٣ ـ التوازن النووي الاستراتيجي

أ ـ القوة الاستراتيجية للولايات المتحدة حسب نظم العد المعمول بها وفقا لمعاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) ومحادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت)

	نظام عد سالت وستارت	نظام عد سالت فقط		نظام عد ستارت فقط	
صواريخ عابرة للقارات	منصات اطلاق منشورة	منصات اطلاق الصواريخ	اجمالي الرؤوس النووية	منصات اطلاق الصواريخ	اجمالي الرؤوس النووية
● آي.سي.بي.ام					
ـ متمان ٢	٤٥٠	١	٤٥٠	١	٤٥٠
ـ متمان ٣	٥٠٠	١	١٥٠٠	١	١٥٠٠
ـ ام اكس	٥٠	١٠	٥٠٠	١٠	٥٠٠
المجموع	١٠٠٠		٢٤٥٠		٢٤٥٠
(صواريخ نطلق من الغوصات					
● أس.ال.بي.ام					
ـ بوسيدون سي ـ ٣	٢٢٤	١٤	٣١٣٦	١٠	٢٢٤٠
ـ ترايدنت سي ـ ٤	٣٨٤	٨	٣٠٧٢	٨	٣٠٧٢
المجموع	٦٠٨		٦٢٠٨		٥٣١٢
(قاذفات القنابل)					
● ب.أ.ب	٩٧	١٢	١١٦٤	١	٩٧
ـ بي ٥٢ جي/اتش	٦٩	١٢	٨٢٨	١	٦٩
ـ بي ٥٢ جي	٩٨	٢٠	١٩٦٠	١٢-١٠	٩٨٠
ـ بي ٥٢ اتش	٩٦	٢٠	١٩٢٠	٢٠-١٠	٩٦٠
المجموع	٣٦٠		٥٨٧٢		٢١٠٦
المجموع الكلي	١٩٦٨		١٤٥٣٠		٩٨٦٨

ب ـ القوة الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي
حسب نظم العد المعمول بها وفقا (لسالت) و(ستارت)

	نظام عد سالت وستارت	نظام عد سالت فقط		نظام عد ستارت	
صواريخ عابرة للقارات	منصات اطلاق منشورة	منصات اطلاق الصواريخ	اجمالي الرؤوس النووية	منصات اطلاق الصواريخ	اجمالي الرؤوس النووية
صواريخ عابرة للقـــارات «اي . سي . بي . أم»					
س.س ١١	٤٠٠	١	٤٠٠	١	٤٠٠
س.س ١٣	٦٠	١	٦٠	١	٦٠
س.س ١٧	١٣٨	٤	٥٥٢	٤	٥٥٢
س.س ١٨	٣٠٨	١٠	٣٠٨٠	١٠	٣٠٨٠
س.س ١٩	٣٥٠	٦	٢١٠٠	٦	٢١٠٠
س.س ٢٤	٣٠	١٠	٣٠٠	١٠	٣٠٠
س.س ٢٥	١٦٥	١	١٦٥	١	١٦٥
المجموعة	١٤٥١		٦٦٥٧		٦٦٥٧
صواريخ تطلق من ● أس. أل. بي. أم					
س.س.ن ٦	٢٤٠	١	٢٤٠	١	٢٤٠
س.س.ن ٨	٢٨٦	١	٢٨٦	١	٢٨٦
س.س.ن ١٧	١٢	١	١٢	١	١٢
س.س.ن ١٨	٢٢٤	٧	١٥٦٨	٨٧	١٥٦
س.س.ن ٢٩	١٠٠	٩	٩٠٠	١٠	١١٠٠
س.س.ن٢١	٨٠	١٠	٨٠٠	٤	٣٢٠
المجموع	٩٤٢		٣٨٠٦		٣٤٢٦
● قاذفات القنابل					
بير	٧٥	٢٠	١٥٠٠	٨ ـ ١٠	٧٥٠
بير	١٠٠	٩	٩٠٠	١٠	١٠٠٠
بلاك جاك	٢٠	١٢	٢٤٠	١	٢٠
المجموع	١٩٥		١٩٤٠		٨٧٠
المجموع الكلي	٢٥٨٨		١٢٤٠٣		١٠٩٥٣

● المصدر: التوازن الاستراتيجي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، لندن ١٩٨٩.

كما ان العقيدة العسكرية الخاصة بـ «الردع النووي»، والتي كانت سائدة في الغرب والشرق على حد سواء في حقبة الخمسينات وقامت على مبدأ: ان امتلاك الاسلحة النووية يشكل في حد ذاته افضل رادع لتجنب الحروب التقليدية، ما لبثت ان تطورت، لتحل مكانها فكرة اخرى هي فكرة «رد الفعل المرن» المبنية اساسا على التوجه القائل بامكانية الدخول في حرب نووية دون استخدام اسلحة الدمار الشامل، والاقتصار فقط على استخدام الرؤوس البلاستيكية التكتيكية وتوجيهها الى اهداف محددة، وهو توجه يجعل من الممكن كسب الحرب النووية دون الحاجة الى استعمال «الردع النووي الشامل».

هذه العقيدة العسكرية نفسها التي تعتبر الاسلحة النووية الاستراتيجية هي الاسلحة الحاسمة، تطورت في الاتحاد السوفيتي والشرق الى القول بمبدأ امكانية مزاوجة هذه الاسلحة بالاسلحة النووية الميدانية والقوات المسلحة التقليدية في حقبة الستينات. ثم ما لبث الاتحاد السوفيتي ان بدأ برنامجا ضخما لتحديث اسلحته التقليدية والنووية الهجومية والدفاعية، بحيث أصبح في اواسط الثمانينات قادرا على تخطيط موقف هجومي Offensive Posture لقواته النووية والتقليدية، وهي قدرة ادت الى رد فعل لدى الولايات المتحدة تمثل في زيادة الانفاق العسكري والبدء ببرنامج او مغامرة حرب النجوم المكلفة.

هذه الاسباب مجتمعة، تؤكد كذب ما يشاع عن بداية مرحلة نهاية الصراع على القضايا الكبرى في الساحة الدولية فالخيار العسكري لا يزال قائما. واذا لم يكن هذا الخيار موجها الى غرب اوروبا أو شرقها فانه دون شك موجه الى دول العالم الثالث، كغطاء لاستمرار هيمنة الغرب بقيادة الولايات المتحدة على العالم، ولضمان استقرار نظام العالم الاقتصادي وعلاقاته الدولية كما هو عليه الان. اما القول بأن العالم قد تجاوز مرحلة الاستعمار والامبريالية وان لا عودة إليها، فان علاقات الهيمنة والتسلط في الساحة الدولية تشير الى ان هذه الهيمنة اتخذت اشكالا اكثر تقدما ومكرا وضررا، كما سنرى في الحلقات المقبلة حين نتحدث عن الاوجه الثلاثة الاخرى التي اشرنا اليها انفا.

الفصل السادس عشر

الوفاق الدولي والمسألة الاقتصادية

حاولنا ان نبين في الحلقة السابقة ان الصراع الدولي، حسب المعطى الاول (الخيار العسكري) في الوضع الدولي، ابعد من ان يكون قد انتهى. فمجمل التخفيضات المقترحة او المخطط لها سواء في الانفاق العسكري او القوارب او الاسلحة حتى الان لن تسمح بتعدد مراكز الصراع، او بظهور تهديد فعلي للدولتين العظميين•الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وذلك خلافا لما يدعيه دعاة النظرة الهوبزية. وفي الوقت نفسه فان احتفاظ هاتين القوتين العظميين بقدرة كونية Global Reach لقواتها المسلحة التقليدية والنووية يدل على ان التناقضات الكبرى ستبقى قائمة ولا يمكن حسمها الا بالعنف المسلح، وبالتالي فان التاريخ لا يزال قائما لم ينته، وان العالم كله ما برح متسربلا بحبائله خلافا لما يدعيه دعاة النظرية الهيجلية.

الوجه الاخر لهذا الوضع يقدم المزيد من الادلة على ان الوفاق الدولي بالطريقة التي تحقق فيها حتى الان هو في صالح الغرب من الناحية الاقتصادية وان كان يخفي وراءه حقيقة بشعة تتمثل في افقار العالم الثالث، مما قد يتسبب في احتدام الصراع الدولي. اي ان الغرب يبدو في الظاهر وهو يدخل العقد الاخير من القرن العشرين اكثر غنى ورفاها وهي ظاهرة يعتمد استمرارها وباكثر من وسيلة على افقار العالم الثالث.

الا تجد ايها القارىء العزيز في هذا الوضع، ان صح تحليلنا، وصفة مثالية تؤكد على احتدام الصراع الدولي، وليس انخفاض وتيرته .

حالة اللا مخرج من أزمة الرأسمالية

ان ازدهار اقتصاد الغرب او الدولة الغربية الليبرالية ـ الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية انما يعود في المقام الاول الى الحرب نفسها اي ان الرأسمالية تزدهر بالحروب. والى انفتاح اسواق جديدة امامها في المقام الثاني والى ظهور سلسلة من الابتكارات والاختراعات التي ادخلتنا في عصر ثورة المعلومات في المقام الثالث. وفي المقام الرابع الى تشريعات دولة الرعاية Welfare State التي يدعي منظروها ان الرأسمالية الحاضرة قائمة مزدهرة ليس بفضل قوى السوق وانما بفضل التشريعات Regulation Capitalism.

العوامل السابقة مجتمعة ادت الى فترة متصلة من الازدهار امتدت قرابة عشرين سنة (١٩٤٧ ـ ١٩٦٦) ولكن فترة الازدهار هذه اخذت بالتعثر منذ نهاية الستينات، وزاد الطين بلة فترة الكساد الاقتصادي التي اعقبت حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل، والمقاطعة النفطية التي تزامنت معها (وهي تعود في الحقيقة الى الارتفاع الصاروخي لاسعار النفط). منذ ذلك الحين عادت الرأسمالية الى سابق ديدنها بالتأرجح بين دورات من الازدهار تعقبها دورات من الكساد، مع فارق واحد، وهو ان فترات الازهار والكساد تداخلت الى حد كبير في اكبر اقتصاد رأسمالي في العالم وهو اقتصاد الولايات المتحدة.

هذه الحالة يطلق عليها بعض الباحثين حالة «اللامخرج من الازمة الرأسمالية» Non - Exist from the Corisis ولتوضيح المقصود باللامخرج ندرج للقارىء في الجدول رقم (١) الذي وضعه باولز واخرون الدورات الاقتصادية للازدهار والكساد مقاسة بالمؤشرات الخمسة المذكورة في الجدول حيث نتبين ان جميع هذه المؤشرات، التي وصلت الى اعلى معدلاتها بعد الحرب العالمية الثانية قد مالت الى الانخفاض بعد سنة ١٩٦٦ بالرغم من تعاقب دورات الازدهار والكساد عليها.

فمعدلات نمو الربح انخفضت (بالاسعار الثابتة) من حوالي ٩٪ في الفترة الاولى الى حوالي ٦٪ في الفترة الاخيرة. كما انخفض معدل نمو الاستثمار من ٣,٦٪ الى ٢,٩٪، وارتفع معدل البطالة من ٥,٢٪ الى ٨٪، وانخفضت الانتاجية (انتاجية العمل) من ٢,٦٪ الى ٠,٩٪، اما معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فقد

جدول رقم (١)	حالة اللامخرج من الازمة في الولايات المتحدة			
الدورة	١٩٤٨_٦٦	١٩٦٦_٧٣	١٩٧٣_٧٩	١٩٧٩_١٩٨٦
معدلات الربح	٨,٩	٧	٥,٥	٥,٩
معدلات الاستثمار	٣,٦	٤,٤	٣,٥	٢,٩
البطالـة	٥,٢	٤,٦	٦,٨	٨,٠
الانتاجية	٢,٦	١,٨	٠,٥	٠,٩
الناتج القومي الاجمالي	٤,٤	٣,٢	٢,٦	٢,٠
الاجر الحقيقي	٢,٦	٢,١	٠,٤	٠,٠

المصدر: من ورقة قدمت الى مؤتمر الجمعية الاقتصادية الاميركية *(J. Bowles, et.al.)*
اقتبس من: *Alain Lipietz, "The Debt problem, European integration and the New phease of world Crisis, N.L.R., No. 178, Nov. 1989 P. 40"*

انخفض من ٤,٤٪ الى ٢٪، ومعدل نمو الاجر الحقيقي انخفض من ٢,٦٪ الى صفر حسب متوسط النمو لاخر سنة وهي ١٩٨٦.

ان ما نريد ان نصل اليه في هذه العجالة ليس فتح باب الجدال القديم حول احتمال انهيار الرأسمالية داخليا حيث توقعات المفكرة المناضلة روزا لوكسمبورغ ورفاقها، وانما الى تذكير القارىء بان الرأسمالية الحاضرة لا تقوم على اساس مكين وان ازدهارها يمكن ان يكون خادعا كما ان قابليتها للكسر كبيرة جدا. نحن نقول هذا الكلام ومدركين تماما انه كلام نشاز لانه ليس ضمن اخر موضة فكرية وهي موضة تأبين الاشتراكية، ستالينية او غير ستالينية.

اما بالنسبة لاوروبا الغربية الموحدة، والتي سيمثل اقتصادها عام ١٩٩٢، اكبر سوق في العالم من حيث عدد السكان والثروة، فانه لا يظهر الدور الاقتصادي الحاسم الذي يلعبه اقتصاد المانيا الغربية في هذه السوق. ونظرة الى الجدول رقم (٢) تؤكد ان السوق الاوروبية المشتركة تمثل تكتلا اقتصاديا يفوق اليابان من حيث عدد السكان والناتج المحلي الاجمالي، ويتساوى مع الولايات المتحدة او يكاد في الناتج المحلي. ولعل هذه هي الحقائق التي استند اليها فوكوياما ليقول بان هذه السوق هي النموذج المثالي الذي يجب ان يحتذيه العالم.

الحقيقة ان نمو اقتصاد اوروبا الغربية يتحدد بمعدل نمو الاقتصاد الاكثر تنافسية والاكثر قدرة على توليد الفوائض، وهو اقتصاد المانيا الغربية. كما ان اكبر نسبة من

الفوائض النقدية وفوائض ميزان التبادل التجاري في هذا الاقتصاد يتولد من التجارة بين دول اوروبا الغربية ذاتها .

ولذلك عندما سيحل عام ١٩٩٢ ، اي عندما يتوحد سوق اوروبا سوف لن تستطيع دول هذه السوق اللجوء الى اجراءات الحماية غير المباشرة (كما هو حاصل الان عن طريق تخفيضات قيمة عملاتها Devaluations وعن طريق بنود الاستثناءات في تشريعات السوق الحالية للسيطرة على وارداتها من المانيا الغربية ، وانما ستصبح دول اوروبا الغربية باسرها اسواقا مفتوحة لالمانيا ، بل ان المانيا ستلعب دور وزير الاقتصادي لهذه الدول مجتمعة .

جدول رقم (٢)

الوزن الاقتصادي النسبي لكل من السوق الاوروبية المشتركة ، الولايات المتحدة واليابان

	السوق المشتركة	الولايات المتحدة	اليابان
الناتج المحلي الاجمالي (بلايين الدولارات)	٤,٣٣٣	٤,٤٦٣	٢,٤١٦
السكان (بالملايين)	٣٢٣	٢٤٤	١٢٢

المصدر: *IMRO Publication, 1992: The European Opportunity.*

لقد سبق ان اوضحنا في حلقة سابقة (نظام العالم الجديد) ان ايا من اوروبا الغربية بقيادة المانيا او اليابان ليستا في وضع يهدد هيمنة الولايات المتحدة على العالم اقتصاديا ، ماليا ، تكنولوجيا ، واستراتيجيا . اذ ان هيمنة الولايات المتحدة ترتكز الان على تفوقها التكنولوجي ـ العسكري ، وقدرتها على الوصول الى مصادر الطاقة والمواد الخام الاستراتيجية ، معتمدة في ذلك على حجم سوقها الهائل الذي يتمتع بقدرة شرائية لا يضاهيه فيها اي سوق اخر .

وقد اظهرت التطورات الاقتصادية الاخيرة على الساحة الدولية الدور الاقتصادي بالغ الاهمية الذي يمكن ان تلعبه المانيا واليابان . ومن هذه التطورات ما يدل على ان الولايات المتحدة قد فقدت الانفراد في الهيمنة التي كانت تتمتع بها في السابق في مجالي الصناعة والمال . ومما يؤكد ذلك ان الخلاف الكبير بين اقتصادي الريغانية الاميركان وبين اقتصاديي المانيا واليابان ـ الذين يتعبون سياسة مالية

محافظة، على تحديد اسعار الفائدة على سندات الخزانة الاميركية التي تملكها المانيا واليابان ـ كان كافيا لاحداث كارثة الاسواق المالية (البورصات) العالمية في اكتوبر سنة ١٩٨٧ . فقد عمدت المانيا واليابان الى بيع هذه السندات بعد فترات قصيرة من شرائها مما ولد الرعب في اسواق الاسهم ودفع بالمستثمرين الى التهالك على بيع اسهمهم، فانخفضت اقيامها بشكل كبير .

ان تناقضات بهذا الحجم لن تكون تناقضات ثانوية في المدى البعيد، فالمرحلة المقبلة ستكون حول مركز الدولار المتميز كعملة سرمدية باعتبارها تحدد قيم السلع على نطاق العالم كله. كما ان اوروبا الموحدة لا بد ان تواجه حقيقة هيمنة المانيا على اقتصاد السوق الاوروبية المشتركة. حيث ستتضاعف اهمية المانيا للسوق عندما تتوحد مع المانيا الشرقية، وما سيسببه هذا من ارباك لمستقبل حلف الناتو. ولكن المسألة لا تقف عند هذا الحد فهناك القضية الشائكة التي لم يتوصل احد الى حلها حتى الان، وهي قضية مديونية الولايات المتحدة والعالم الثالث.

مديونية العالم الثالث
نزف مستمر في الموارد

هناك فرق كبير واضح بين مديونية الولايات المتحدة ودول العالم اثالث، مع ان المديونية في حد ذاتها تعني ان هذه الدول تعيش وتنفق اكثر من مواردها، او اكثر مما يسمح به دخلها. ففي حالة الولايات المتحدة، تحدث المديونية حسب شرح الين ليبتز على النحو التالي: «تقوم واشنطن بطلب اسلحة متطورة من شركات الساحل الغربي (للولايات المتحدة) ومن جهتها تقوم هذه الشركات بشراء معدات الالات من المانيا الغربية، بينما يقوم مهندسو وموظفو هذه الشركات بشراء سيارات يابانية وكورية. ومن فائض الدخل المتحصل عندهم يشترون احذية برازيلية . . وهكذا. فتعجز الحكومة الفيدرالية عن دفع قوائم الشراء هذه من دخل الضرائب، ومن ثم تعمد الى اعادة استلاف الدولارت التي ذهبت في الشراء عن طريق بيع سندات الخزانة للمصدرين الالمان واليابانيين».

محصلة هذه السياسة ارتفاع مديونية الولايات المتحدة التي وصلت مع سنة ١٩٧٨ الى ١٦٠ بليون دولار. في الوقت الذي حققت فيه اليابان فائضا وصل الى

٩٧ بليون دولار (٥٦ بليون دولار من فائض تجارتها مع الولايات المتحدة)، والمانيا الغربية ٦٥ بليون دولار، ودول الاوبك ٢٦ بليون دولار. بينما حققت التنينات الاربعة الصغار فائضا في ميزان المدفوعات مع الولايات المتحدة وصل الى ٣٠ بليون دولار، وعجزا مع اليابان وصل الى ٢٢ بليون دولار. وحتى تعوض البنوك الاميركية الخسائر المترتبة على عدم تسديد دول العالم الثالث لديونها لها، تقوم برفع اسعار الفائدة حتى تجتذب التوفيرات من المناطق التي حققت وفورات نقدية وخاصة المانيا واليابان ودول الخليج العربي النفطية. ولكن رفع اسعار الفائدة وارتفاعها يؤدي على المدى البعيد الى خنق النمو الاقتصادي للعالم بأسره.

ان الخلاف بين الاميركان والالمان في خريف سنة ١٩٨٧ والذي ادى الى كارثة البورصات العالمية في اكتوبر من تلك السنة، كما ذكرنا قبل قليل كان حول اسعار الفائدة هذه. وهزات من هذا النوع لاسباب لا نستطيع الدخول في تفاصيلها في هذه العجالة، ممكنة ومحتملة الوقوع تحت الظروف القائمة الان.

وهي في حالة حدوثها ستنطوي على الاحتمال الرهيب، الا وهو دخول العالم باسره في فوضى وارتباك تتضرر منه دول العالم الثالث اكثر من غيرها بسبب عدم امتلاكها لاي احتياطي مالي، او مخزون غذائي يذكران.

اما في حالة الديون التي ترتبت على دول العالم الثالث والتي بلغت مع الفوائد المتحققة عليها وكلفة خدمتها حوالي ١٠٠٠ بليون دولار مع نهاية سنة ١٩٨٨ (الديون التراكمية)، اضافة الى الديون السنوية التي تقدر بحوالي ١٥٠ بليون دولار، فيبدو ان لا سبيل لعلاجها في المدى القريب لانها لو سددت بالكامل فانها تقتضي من هذه الدول اتباع سياسات تقشف تتجاوز قدراتها الفعلية. واذا ما اضيفت اليها ديون الولايات المتحدة فان تسديد هذه الدول لمجمل ديونها سيؤدي بعجلة الاقتصاد العالمي ونظامه المالي الى التوقف عن الدوران.

الحقيقة العارية الاخرى، هي انه وحتى في حالة الغاء ديون العالم الثالث (مع كل المصاعب الفنية والمعنوية التي تصاحب هذا الالغاء)، فان هذا الالغاء لن يغير كثيرا من حقائق الوضع الاقتصادي العالمي.

فهذا الالغاء بموجب ما هو مقترح الان والذي يمثل نوعا من خطة مارشال، ما هو في الواقع الا حركة تقوم الدول الصناعية الكبرى بموجبها بمساعدة الدول الفقيرة من الوفورات التي حققتها الدول الصناعية من تبادلها التجاري مع الدول الفقيرة بعملة الدول الصناعية، وهي بهذا التصرف وكأنها تهيء هذه الدول لتكون زبونا دائما عندها.

هذه الحقيقة العارية تتصل بحقيقة اخرى وهي ان الميزان التجاري للدول الفقيرة - اي دول العالم الثالث - انما يعتمد بشكل يكاد يكون كليا على ما تريد الدول الصناعية الكبرى ان تشتريه (اي تستورده) منها. وذلك بسبب ان صادرات الدول الفقيرة الى العالم المتقدم هي تلك الصادرات التي تدر عملات صعبة وسلع التكنولوجيا العليا وغيرها مما تتطلبه عملية التنمية فيها. وهكذا فقد احكم الوثاق على دول العالم الثالث من قبل الدول الصناعية الكبرى عن طريق المديونية، وعن طريق النظام المالي - النقدي العالمي. وهذا نوع جديد من السياسات الامبريالية العالمية، واسلوب متطور في الاستغلال الطبقي بين الامم على مستوى الكرة الارضية كلها، وسوف نرى في حلقة مقبلة كيف تعمل الة الديون بالنسبة للبلاد العربية .

حكاية الشمال والجنوب من جديد

حتى يستطيع القارىء ان يكون صورة واضحة عن خط المواجهة المقبل والرئيسي في نهاية القرن، والذي يمثل الحد الفاصل بين الشمال والجنوب، ما عليه الا ان يلقي نظرة على الشكل رقم (١)، ليرى ما هو الاساس الذي بني عليه هذا الخط الفاصل؟ انه فقر العالم الثالث مقابل غنى العالم الاول - مع اختلاف نظام العالم الثاني - الشرقي الذي انهار سنة ١٩٨٩ . بل ان مجمل الاداء الاقتصادي في دول العالم الثالث يجعل الهوة الاقتصادية (من حيث مستويات المعيشة) والهوة التكنولوجية (التي تمثل اساس الصناعة ورافدا اساسيا في التنمية) تزداد اتساعا بين الشمال والجنوب، وبشكل متواصل كما يتضح من الشكل رقم (٢)، الذي يقيس الاداء الاقتصادي بالمخرجات لكل فرد في هاتين المنطقتين من العالم.

شكل رقم (١)

الخط الفاصل بين الشمال والجنوب والعوالم الثلاثة —— العالم الثالث ☐ العالم الثاني ▨ العالم الاول ☐
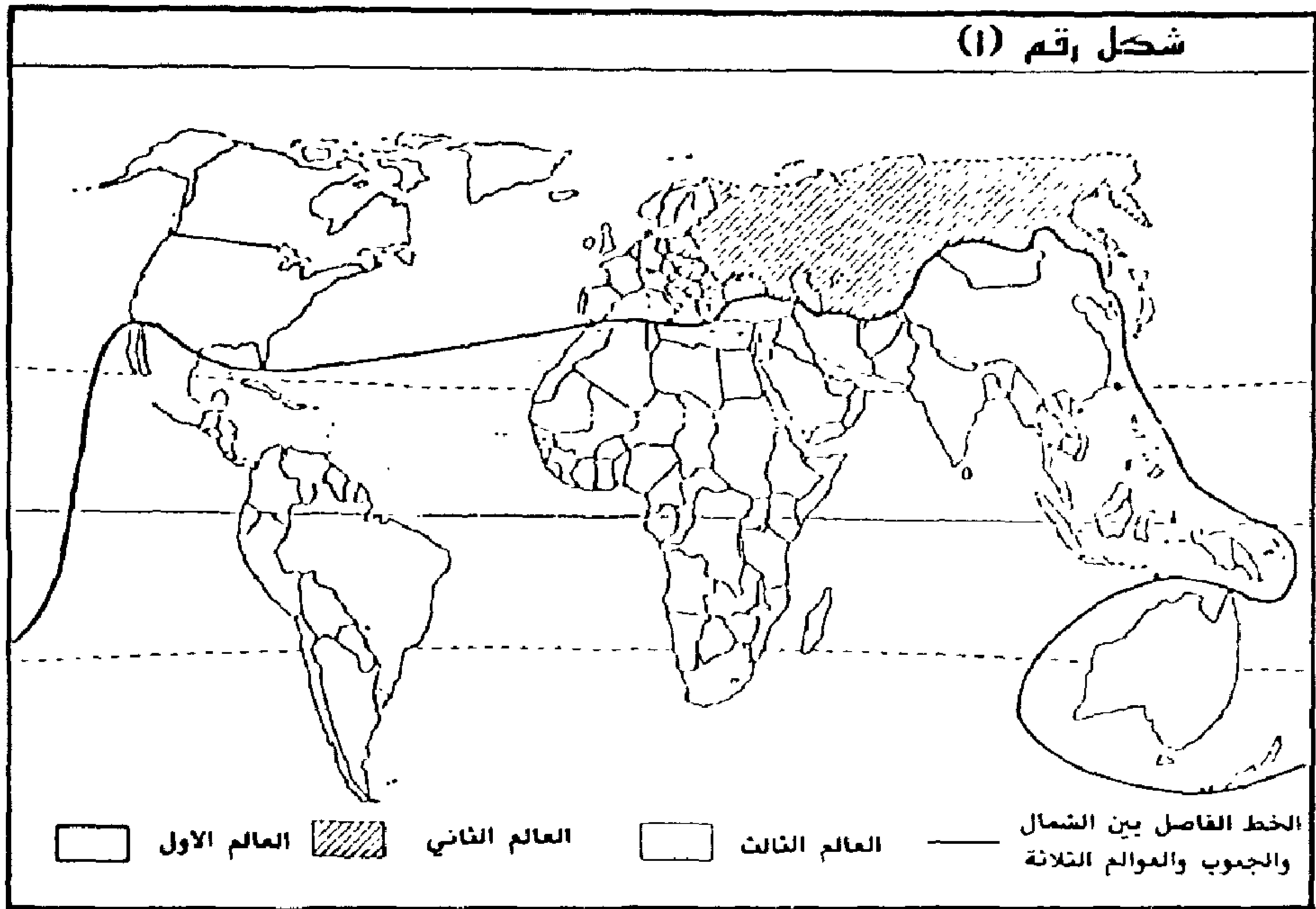
المصدر: Source: Andrew Webster, introduction to the Sociology of Development (London Macmillan, 1986), P5

شكل رقم (٢)

(نصيب الفرد من المخرجات بالدولار الاميركي)

١٤٠٠٠
١٢٠٠٠
١٠٠٠٠
٨٠٠٠
٦٠٠٠
٤٠٠٠
٢٠٠٠
صفر

الدول المتقدمة

الفجوة في عام ١٩٨٧

اميركا اللاتينية

افريقيا وآسيا

١٩٥٠ ١٩٦٠ ١٩٧٠ ١٩٨٠ ١٩٩٠ ٢٠٠٠

الهوة التنموية بين العالم الثالث والدول المتقدمة منذ سنة ١٩٥٠ .
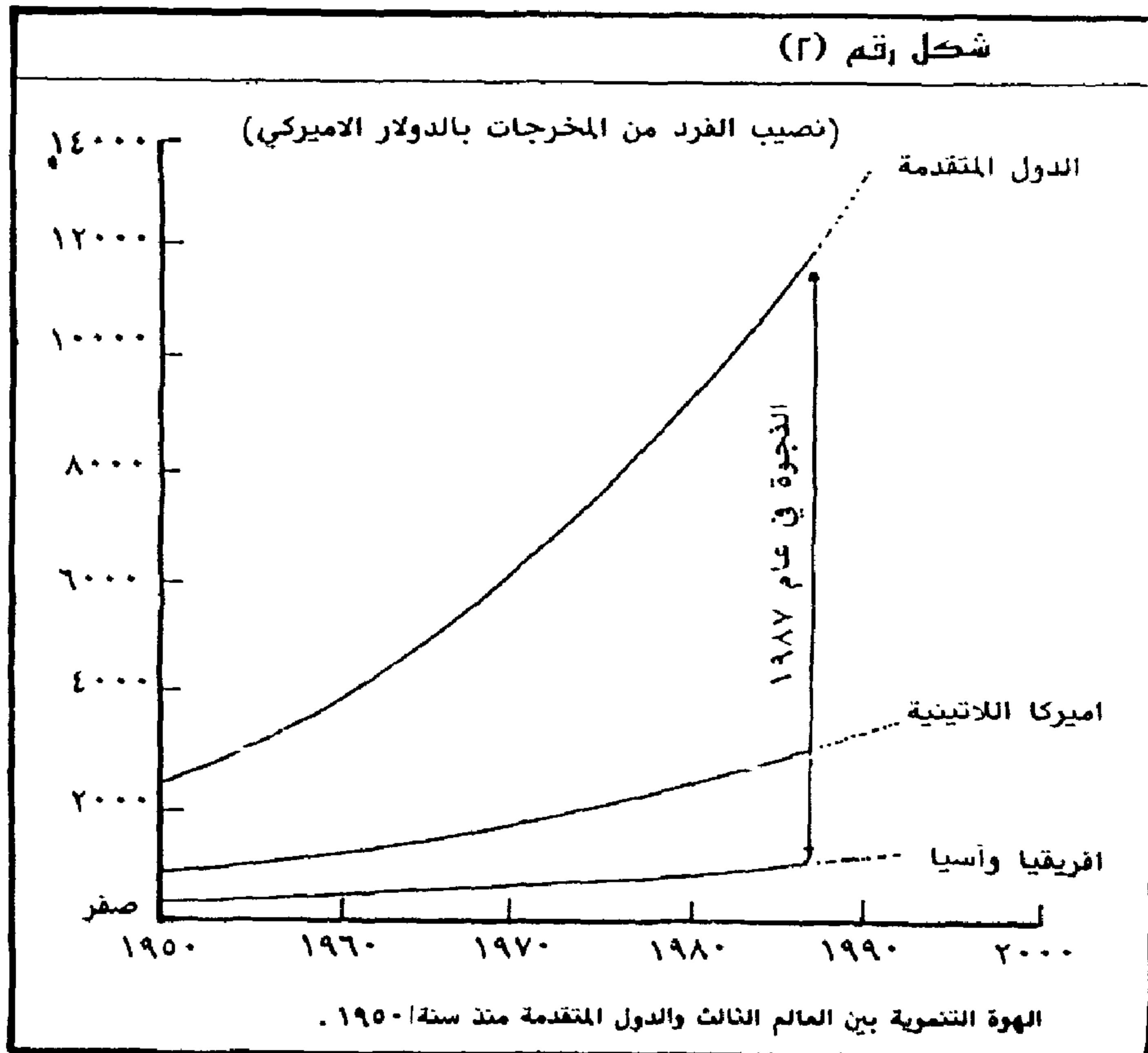
المصدر: Andrew Reed, The Developing World (London: Bell and (Hyman, 1987), P. 16

ولن نستطيع ان ندخل في الاسباب الكثيرة التي ادت الى ضعف الاداء الاقتصادي لدول العالم الثالث (الجنوب)، ولكن الوضع فيه بلغ حدا من التعقيد والحساسية بحيث لن تستطيع فيه المساعدات الضئيلة التي تقدمها دول العالم الاول (الشمال) له الا الى الابقاء على الجماهير الجائعة حية ولكن على حد الكفاف، مع ظهور مناطق مجاعات مزمنة في العالم الثالث. ويوضح الشكل رقم (٤) عدم تناسب النمو السكاني المتزايد بشكل كبير مع الموارد الاقتصادية التي تتقلص بشكل اكبر بكثير، وذلك كما في افريقيا .

شكل رقم (٣)

الفجوة بين الشمال والجنوب
في دول السوق الاوروبية المشتركة

دول السوق المشتركة مقسمة بوضوح الى شمال وجنوب ووسط حسب مقاييس المستويات المعيشية وذلك بالنظر الى الجدول التالي، على اعتبار ان اعلى مستوى معاشي يساوي ٣٠٠ نقطة متحصلة من :
حاصل جمع اعلى مستوى للاجور في السوق وهو ما يساوي ١٠٠ نقطة مع اعلى مستوى للانفاق على الرعاية الاجتماعية وهو ما يساوي ١٠٠ نقطة مع اعلى مستوى لاقصر اسبوع عمل (بالساعات) وهو ما يساوى ١٠٠ نقطة .

شكل رقم (٤)

النمو السكاني مقارنة بالموارد الاقتصادية في افريقيا

● المصدر: Newsweek, January 29, 1990

اننا لا نريد هنا للقارىء ان يفهم ان ضعف الموارد الاقتصادية لدول افريقيا سببه الزيادة السكانية، كما يدعي بعض اقتصاديي الشمال، بل ليفهم ان السبب الحقيقي للخلل انما يكمن في سوء استغلال هذه الموارد وفي حالة التمزق السياسي التي خلقها الاستعمار في افريقيا واضطراب وعدم استقرار مؤسساتها السياسية والاجتماعية .

الحالة نفسها تنطبق على دول اميركا اللاتينية. فهذه الدول وان كانت اكثر تقدما من دول افريقيا، الا انها تعاني من الامراض نفسها التي تعاني منها دول العالم الثالث الاخرى. فبالاضافة الى تدني معدل الاجر الحقيقي والناتج المحلي الاجمالي، فان هذه الدول تعاني من اعلى نسبة تضخم في العالم حيث وصلت هذه النسبة في البرازيل سنة ١٩٨٨ الى ٧٠٠٪ . كما انها تعاني من اخطر مشكلة مديونية في العالم، تلك المشكلة التي باتت تستنزف نسبة كبيرة من الدخل المتأتي من صادراتها .

وهذا يعني ان هذه الدول (ودول العالم الثالث جميعا) حتى ولو زادت من صادراتها (اي حسنت من اداء اقتصادياتها بشكل كبير، فان حصة الاسد سوف تذهب لتسديد الديون الخارجية وفوائدها وخدماتها، والمسألة لا تقف عند هذا الحد ايضا، لان على هذه الدول ان تدخل في منافسة غير متكافئة مع دول العالم الاول بسبب الحماية التي تفرضها دول العالم الاول على صادرات دول العالم الثالث الخاصة، وبسبب الدعم الذي تقدمه حكومات دول العالم الصناعي لمنتوجاتها .

لقد زادت دول العالم الثالث مثلا من صادراتها من المنسوجات القطنية والالبسة، التي انتجتها للتصدير الى الدول الغربية ولكن هذه الصادرات اصطدمت بالعراقيل التي فرضتها الدول الغربية عليها من خلال الرسوم الخاصة التي فرضتها على هذه السلع وغير ذلك من القيود حتى تخفف من قدرة هذه المنتوجات الواردة من دول العالم الثالث على منافسة منتوجات الدول الصناعية .

والمثال الصارخ والاكثر وضوحا في هذا المجال ذلك الدعم الذي يتلقاه القطاع الزراعي من حكومات الدول الغربية والذي يخلق وفورات هائلة في الغلال والمنتجات الزراعية في الوقت الذي تعاني فيه مناطق كثيرة في دول العالم الثالث من المجاعات والعيش على حد الكفاف، وبشكل يثير خجل اعتى العنصريين في الغرب. ومرد هذه الفورات هو تحول الدول الغربية من سياسة دعم دخل المزارعين الذين ينتجون الغلال المطلوبة الى سياسة دعم اسعار المنتجات نفسها، بحيث يكون السعر اعلى كثيرا من السعر العالمي فيوفر دخلا اضافيا للمزارعين الغربيين، لكنه سعر غير تنافسي على المستوى العالمي يجعل من الصعب تصدير هذه السلع او بيعها في الاسواق العالمية. وكلنا يتذكر كيف كانت اوروبا الغربية بسبب هذه السياسة

تسبح في بحر من الزبدة والحليب في العامين الماضيين، بينما كانت مناطق شاسعة من افريقيا تعاني من المجاعة. والشيء نفسه يصدق على الولايات المتحدة التي تقوم بالقاء الحليب في البحر او حرق المخزون الفائض من الحنطة حتى لا تنخفض اسعارها في السوق العالمية.

والطامة الكبرى بالنسبة لدول العالم الثالث تتمثل في كون اغلبها يعتمد في معاشه على ما يستطيع تصديره الى الغرب من الغلال وبيعها بالعملة الصعبة، وهي التي يطلق عليها السلع الاستراتيجية، وهي التي يتحكم الغرب باسعارها عن طريق اسواق السلع Commodities وهذه السلع هي:

قائمة بالسلع الاستراتيجية	
مواد غذائية	معادن
١ ـ كوكو	١ ـ المونيوم
٢ ـ قهوة	٢ ـ نحاس
٣ ـ الحبوب	٣ ـ رصاص
٤ ـ دهون البذور	٤ ـ نيكل
٥ ـ السكر	٥ ـ المطاط
٦ ـ الشاي	٦ ـ الصفيح Tin
٧ ـ القطن	٧ ـ الزنك
	٨ ـ النفط الخام

ويعود سبب هذه «الطامة الكبرى»، الى ان دول العالم الثالث غير قادرة على التحكم في تحديد اسعار صادراتها، لان الذي يتحكم في هذه الاسعار ويقودها الدول الصناعية نفسها ذات القدرة الشرائية العالية كما ذكرنا. ولعل الحالة الوحيدة التي شذت عن هذه القاعدة، وتمكنت دول العالم الثالث من خلالها التحكم في الأسعار، هي محاولة دول منظمة الاوبك التحكم في اسعار النفط خلال الفترة من عام ١٩٦٠ الى ١٩٨٠، وان كانت هذه الدول ما لبثت ان فقدت هذه القدرة والى حد كبير بعد عام ١٩٨٠، اضافة الى انها اضحت تجد صعوبة كبيرة في تسويق وتصريف منتجاتها من الصناعات البتروكيماوية، الامر الذي ادى الى ذهاب

محاولات دول العالم الثالث للتحكم في تحديد اسعار سلعها الاستراتيجية ادراج الرياح .

مؤشرات الوضع الدولي: نحو زيادة وتيرة الصراع والتنافس

كل هذه الحقائق العارية تقول لنا بوضوح قاس ان الاوضاع آنفة الذكر تجعلنا ابعد ما نكون عن التفاؤل بنهاية الصراع الدولي على مستوى التناقضات الكبرى، لانها تؤكد ان العكس هو الصحيح وان التناقضات الكبرى قد تصل الى مرحلة حرجة مع نهاية هذا القرن.

فالصراع في اوروبا لم ينته بعد، ومسألة توحيد المانيا في حد ذاتها افضل مثال على ما يمكن ان يثيره حدث كهذا من مخاوف واحتمالات مرعبة لجيران المانيا والعالم. كما ان الصراع والتنافس القومي والعرقي يمكن ان يخرج عن حدود السيطرة وليس كما هو الوضع عليه في الاتحاد السوفيتي الان، ويمكن ان يمتد ليشمل العالم الثالث باكمله . اضافة الى ان استقرار الوضع العالمي مرهون الى حد كبير بهيمنة الغرب على العالم، وبقدرته على الوصول الى مصادر الطاقة والمواد الاولية اللازمة للتكنولوجيا العليا. وفي حالة تهديد هذا الوضع القائم فمن المؤكد جدا ان تنهار المؤسسات الدولية التي تديم الهيمنة الغربية، التي هي الشرط الاساسي للاستقرار الدولي.

لقد بينا كيف ان الولايات المتحدة قد فقدت الانفراد بالهيمنة الصناعية والمالية على العالم، ولكن هيمنتها الحقيقية تكمن في تفوقها التكنولوجي العسكري وفي سيطرتها على موارد الطاقة (والنفط بخاصة) في العالم. وان اي تهديد لهذين المجالين حري بان يدفع بالولايات المتحدة الى الدخول في الحرب: اقليمية كانت أم عالمية. وقد برهنت الولايات المتحدة بغزوها لبنما انها ليست على استعداد لان تتخلى عن هذا الخيار أو عن التهديد باستعماله في أي وقت .

ثم ان ازدهار الغرب أو جزء كبير منه انما يعود الى ازدهار الصناعات العسكرية والانفاق العسكري. لان الرأسمالية (كما ثبت من التجارب المريرة طوال القرنين الماضيين) لا يمكن ان تزدهر وتنتعش على الوتيرة التي شهدناها، بخاصة بعد

الحرب العالمية الثانية مباشرة، الا بالحروب والعنف المسلح والعدوانية والعدوان .

ولذلك فان القديم الذي يرفض ان يموت ربما يفسح المجال للجديد (حسب تعبير غرامشي) ان يولد في نهاية القرن بشكل نظام سياسي ـ اقتصادي لا هو برأسمالي كما عرفنا الرأسمالية ولا هو باشتراكي كما عهدنا الاشتراكية، انما هو نظام اشتراكي ـ ديمقراطي من نوع جديد . . . وهو دلالة على ان التاريخ لم ينته بعد وان بالامكان تحسين وتطوير النموذج الغربي للدولة الليبرالية ـ الديمقراطية .

الفصل السابع عشر

الوفاق الدولي ومستقبل الديمقراطية

كانت أحداث ثورة سنة ١٩٨٩ ونتائجها نصرا كبيرا على التسلط البيروقراطي والارهاب الستاليني، وخطوة كبيرة نحو الديمقراطية. ولكن ما هي حدود هذه المكاسب الديمقراطية في أوروبا الشرقية؟ وما هي احتمالات انتشار النظم الدستورية والديمقراطية في دول العالم الثالث؟ وهل سيسود العالم النموذج الليبرالي ـ الديمقراطي الغربي للدولة من حيث هو جواز مرور من التاريخ الى جنة ما بعد التاريخ حسب توصيفات الهيجليين الجدد من امثال فوكوياما؟

ندعي في هذا المجال ان المرحلة الانتقالية في دول اوروبا الشرقية سوف تحمل معها ظهور احزاب محافظة تشغل المركز الوسط بين اليمين المحافظ الرجعي وبين اليسار «المعتدل» المتمثل بالاشتراكية الديمقراطية، ولكن التيار العام في اوروبا شرقها وغربها في المدى البعيد سيكون الانسياق Drift نحو اليمين المحافظ الرجعي في ظل نموذج الدولة الليبرالي السائد في الغرب الان. كما ان البحث عن بديل ثالث بين الاشتراكية والرأسمالية مثل السويد لن ينتهي الى نتيجة مرضية لاسباب سنتعرض لها بعد قليل.

اما بالنسبة الى العالم الثالث فهو ابعد ما يكون عن تبني نموذج الدولة الليبرالية الديمقراطية الغربي، كما سنرى. وهو اقرب الى تبني واجهات ديمقراطية في الشكل

فقط تسيطر عليها احزاب محافظة، كالحزب الوطني في مصر، وحزب الجمهورية في تركيا، وحزب الشعب في باكستان، بينما يبقى النظام السياسي يعمل بالاساليب التسلطية المتعارف عليها دون تغيير او تعديل جذريين ولكن من الممكن ان تحصل حالات انفراج حقيقية من النوع الحاصل الان في الاردن او في اميركا اللاتينية، الا ان هذا الانفراج سيفتقر الى ضمانات دستورية مستقرة لمنع الاساليب التسلطية في الحكم من العودة الى الهيمنة على مقدرات هذه البلدان من جديد.

والان دعونا ندقق في هذه الاحتمالات والأسس التي بنيت عليها.

بعض الحقائق الخفية عن النموذج الليبرالي الغربي للدولة

الحقيقة الاولى التي كثيرا ما تغيب في ثنايا النقاش هي ان الديمقراطية حديثة العهد نسبيا في غرب اوروبا حسب النموذج الليبرالي الديمقراطي الغربي، وانها لم تسد الا بعد الحرب العالمية الثانية. فالنضال الطويل من اجل الديمقراطية والدستورية الذي خاضته شعوب اوروبا ضد هيمنة الارستقراطية طوال القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين لم يبدأ باعطاء ثماره الا بعد الحرب العالمية الاولى، ولم يزدهر بالشكل الذي هو عليه الان الا من وقت قريب. والمعلومات التي جمعها غيران ثيربون عن تاريخ الحصول على الحكم الديمقراطي في اوروبا تشهد على ما نقول (انظر الجدول رقم ١).

الجدول رقم (١) يوضح الفرق بين سنة تأسيس الحكم الديمقراطي (العمود الاول) وبداية الحكم الديمقراطي (العمود الثاني) ويمثل الفترة الزمنية التي وضعت فيها قيود مختلفة على حق المواطنين في التصويت. فقبل تاريخ بداية الحكم الديمقراطي الحالي في هذه الدول (المذكورة في الجدول) كانت هناك برلمانات وتصويت .. الخ ولكنها كانت برلمانات مقصورة على ممثلي الارستقراطية وطبقة العلية. بينما تضمنت القوانين الانتخابية شروطا صممت لاستبعاد من لا يملكون الارض (قوانين ملكية الاراضي) او لاستبعاد من لا يجيدون القراءة والكتابة

(Literacy Laws) او لاستبعاد النساء من التصويت. وبذلك ضمنت احزاب الارستقراطية والعلية استبعاد حوالي ٨٠٪ من السكان من التصويت. ولقد بقي هذا الوضع حتى بداية تأسيس الحكم الديمقراطي الحالي المذكورة تواريخه في العمود الاخير من الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

تاريخ تأسيس الديمقراطية في الغرب

البلد	سنة تأسيس الحكم الديمقراطي	بداية الحكم الديمقراطي الحالي
النمسا	١٩١٨	١٩٥٥
بلجيكا	١٩٤٨	—
الدانمرك	١٩١٥	—
فنلندا	١٩١٩	١٩٤٤
فرنسا	١٨٨٤	١٩٤٦
ألمانيا	١٩١٩	١٩٤٩
ايطاليا	١٩١٩	١٩٤٦
اليابان	١٩٥٢	—
هولندا	١٩١٩	—
النرويج	١٨٩٨	١٩١٥
السويد	١٩١٨	—
سويسرا	١٨٨٠	١٩٤٤
بريطانيا	١٩١٨	١٩٢٨
الولايات المتحدة	١٨٥٧	١٩٧٠

● المصدر: *Göram Therborn, "The Rule of Capital and The Rise of Democrqcy," New Left Review, No. 103, 1977, P.11.*

الحقيقة الثانية التي تخفى على الكثيرين هي ضرورة التفريق بين الليبرالية والديمقراطية. فالمذهب الليبرالي الذي ينادي بحرية الفرد وبامكانية التقدم الاجتماعي من خلال التنظيم والتشريع (لاصلاح الانظمة القائمة وليس لتغييرها) لا يطابق الديمقراطية بمعنى حكم الاغلبية والتصويت المباشر (رجل واحد صوت واحد)، والمساواة امام القانون. ولقد ساند التيار الليبرالي الديمقراطية باعتبارها الشكل المرغوب للحكومة الانسانية عندما دفعته مصالحه المادية او عندما اجبر على ذلك فقط. ولكنه لم يمانع في وضع ضوابط متعسفة وقيود ثقيلة على التطبيق الديمقراطي متسترا بمفهوم غامض مثل الصالح العام. والتيار الليبرالي لا يختلف كثيرا في الولايات المتحدة، عن التيار المحافظ الرجعي في قبوله بالتمييز العنصري ضد السود او ضد الاميركيين من اصل ايرلندي او ضد النساء.

وهناك اوجه شبه كثيرة بين التيارين الليبرالي والمحافظ ويختلفان فقط في درجة تقبل او احتمال تدخل الدولة المباشر في المجتمع والاقتصاد. ولذلك فحتى السبعينات من هذا القرن كانت هناك اتجاهات اصيلة معادية للديمقراطية ضمن هذين التيارين (في الحزبين الجمهوري والديمقراطي وبخاصة الديمقراطيين الجنوبيين) حتى السبعينات من هذا القرن. ويذكر اي. اف. ستون في كتابه «التاريخ الخفي للحرب الكورية» ان جون فوستر دالاس الذي اصبح وزير خارجية في زمن الرئيس ايزنهاور وكانت له صولات مع عبدالناصر والعرب، قد اصدر كتيبا سنة ١٩٣٦ يبدي فيه اعجابه بهتلر ويدعو الولايات المتحدة الى التزام الحياد المطلق في اوروبا. وفي العام الماضي فقط (مارس ١٩٨٩) وصل الى عضوية مجلس ولاية لويزيانا الجنوبية عضو بارز في منظمة الكوكلكس كلان العنصرية وحصل على بطاقة الحزب الجمهوري.

خلاصة الامر في هذا الباب هو ان نموذج الدولة الليبرالي الديمقراطي الغربي يحمل عناصر معادية للديمقراطية يمكن ان تفسح المجال واسعا امام الصراعات الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية التي تجعله يتداعى او يتآكل من الداخل. والتجريد النظري وحده هو الذي يجعله نموذجا مثاليا فريدا محتملا للحكومة الانسانية. كما ان قضية العلمانية لم تحسم اطلاقا في هذا النموذج بشكل نهائي، وهي مازالت بحاجة الى نضال طويل لحسم قضية الفصل بين الدين والدولة.

النموذج الغربي للدولة وقضية العلمانية

الحقيقة الخفية الاخرى بالنسبة للنموذج الغربي للدولة الليبرالية الديمقراطية هي ان فصل الدين عن الدولة لم يتم بشكل حاسم خلافا للاعتقاد الشائع في الغرب نفسه او في خارجه. فهناك اتجاهات واسعة ضمن التيارين الليبرالي والمحافظ (في الحزبين الجمهوري والديمقراطي) مازالت تتمسك بالقيم الدينية المسيحية على انها معيار السلوك السياسي والعضوية في الجماعة الوطنية، ولا تزال تطالب باقامة الصلاة المسيحية في المدارس خلافا لدستور الولايات المتحدة، ولا تزال ترفض كذلك نظرية دارون باعتبارها تفسيرا علميا للتطور الانساني.

واذا ما اخذنا بريطانيا كدراسة حالة نجد ان كون الملكة الرئيس الرمزي للكنيسة الانكليزية والاسكتلندية ليس المظهر الوحيد لعدم الفصل بين الدين والدولة، اذ وحسبما توضح دراسة ساهجال ويوفال ـ ديفيز (Marxism Today, March 1990). تساهم هيئة الكنيسة العليا في مجلس اللوردات بشكل فعال وهناك قوانين الكفر Blasphemy Law التي تمنع التعرض للكنيسة والمذهب الانجليكاني المسيحي بينما تبيح هذه القوانين هذا الامر ضد الديانات الاخرى. كما ان المسيحية اعطيت من خلال مرسوم اصلاح التعليم الصادر سنة ١٩٨٨ مكانة قانونية وايديولوجية تجعلها تجسد الثقافة والهوية القومية. لهذا السبب فان اعضاء الديانات الاخرى هم مواطنون ناقصو الاهلية، وهم بالتالي غرباء عن الهوية القومية. بالرغم من حصولهم على الجنسية.

في ضوء هذه الحقيقة العارية يتضح كيف ان بريطانيا او فرنسا لا تستطيعان تقبل ان تلبس بعض الطالبات الحجاب او غطاء الرأس او اي لباس يشذ عن الزي المتعارف عليه في المدارس الحكومية. والتشنج الذي عولجت به قضية الزي المدرسي ما هو الا انعكاس لحقيقة ان غير المسيحيين هم في الحقيقة، وسيبقون غرباء عن الثقافة والهوية التي تعتبر المسيحية لحمتها وسداها.

اما بالنسبة لاغلب دول اوروبا الغربية الاخرى غير بريطانيا وفرنسا فان التيار السياسي السائد فيها ليس هو اليمين المحافظ الرجعي، وانما التيار الوسط او يمين

الوسط المسمى بالتيار المسيحي الديمقراطي. والتيار المسيحي الديمقراطي هو التيار الذي ظهر الى الوجود من خلال الجدال الطويل بين رجال الكنيسة والسياسيين المتصلين بها في نهاية القرن الماضي، ولكنه لم يتبلور الا من خلال الحركة التي اسسها القس الايطالي لويجي ستازو سنة ١٩١٩. وهي الحركة التي اعتبرت الديمقراطية والاشتراكية العدو الرئيسي لها لانها تؤدي الى الالحاد. ومن المفيد ان نعلم ان من بين الذين ساندوا ذلك القس الايطالي في تأسيس هذه الحركة كان شخص يدعى كونراد اديناور الذي سيعود بعد اعادة تأسيس الاحزاب المسيحية الديمقراطية في اعقاب الحرب العالمية الثانية ليقود المانيا الغربية الى الديمقراطية.

بعد الحرب الثانية استطاعت الاحزاب المسيحية الديمقراطية ان تفوز في الانتخابات في اغلب دول اوروبا الغربية، ولم تقل حصة هذه الاحزاب عن ثلث اصوات الناخبين حسب ما هو موضح في الجدول رقم (٢). وقد تبنت هذه الاحزاب مبدأ الشخصانية (Personalism) الذي يقول بان الانسان يحقق طموحه من خلال قيامه بمسؤولياته تجاه الاسرة والجماعة الوطنية، والذي يعارض مبادىء الفردية الليبرالية (المبنية على الحرية الشخصية) والجمعية الاشتراكية. اما بقية مبادىء المسيحيين الديمقراطيين فهي مستمدة من تعاليم الكنيسة الكاثوليكية. ولكن الذي يميز الديمقراطيين المسيحيين عن المحافظين اليمينين اعتقادهم بالتضامن بين مختلف فئات الشعب (ولذلك فهم يعتبرون انفسهم ممثلين لجميع فئات الشعب)، واعتقادهم باللامركزية اي لا مركزية السلطة السياسية.

هذا التيار السياسي الاصيل في النموذج الغربي للدولة الليبرالية الديمقراطية المتمثل بالمسيحية الديمقراطية الذي يجسد حقيقة عدم فصل الدين عن الدولة مرشح الى الانجراف المتزايد الى اليمين المحافظ الرجعي، لمعاداته لليبرالية اولا، ومعاداته للاشتراكية ثانيا، ومرشح ايضا لاحتمال اندماجه مع احزاب اكثر رجعية وعنصرية مثل حزب المحافظين البريطاني، والكتلة المنشقة عن الديغولية التي يقودها جاك شيراك في فرنسا ثالثا. وفي حالة حدوث هذا الاندماج فمن الممكن ان يظهر تكتلان في داخل الحركة يشمل التكتل الاول فيه المانيا وفرنسا وانكلترا وهو التكتل الاكثر محافظة بينما يشمل التكتل الثاني ايطاليا وبلجيكا وهولندا وهو التكتل الذي اعتاد العمل مع احزاب اليسار. علما بان الحركة المسيحية الديمقراطية قد توسعت مؤخرا

بدخول حزب الديمقراطية الجديدة اليوناني وحزب الفين غايل الايرلندي، وحزب الشعب الاسباني، (وهذه جميعها احزاب ليست لها اسس دينية مشابهة لاحزاب المسيحية الديمقراطية الاصلية).

ان هذا التيار بالذات هو الذي ساد في اوروبا الشرقية بعد ثورة سنة ١٩٨٩ وبخاصة في بولندا وهنغاريا (المجر) ورومانيا والمانيا الشرقية.

وفي جميع هذه البلدان الاربعة كان للتيار المسيحي الديمقراطي وجود في الفترة القصيرة الفاصلة بين نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ وفرض الهيمنة الستالينية عليها سنة ١٩٤٩ وهذا التيار يعاني من الانشقاق الان في بولندا بين الحزب القومي المسيحي وحزب التضامن الريفي. اما في المجر فمن المحتمل ان تندمج

جدول رقم (٢)

النسبة المئوية للأصوات التي حصلت عليها
الأحزاب المسيحية الديمقراطية في غرب أوروبا

سنة الانتخاب	بلجيكا	هولندا	المانيا غ	النمسا	ايطاليا
١٩٤٦	٪٤٢,٥	٪٥١,٥	—	٪٤٩,٨	٪٣٥,٢
١٩٤٩	٤٣,٥	٥٣,٤	٣١,٠	٤٤,٠	٤٨,٥
١٩٥٣	٤١,١	٤٨,٩	٤٥,٢	٤١,٣	٤٠,١
١٩٥٨	٤٦,٥	٤٩,١	٥٠,٢	—	٤٢,٤
١٩٦٨	٣١,٨	—	٤٦,١	٤٤,٧	٣٩,٠
١٩٧٧	٣٦,٠	٣١,٩	٤٨,٦	—	٣٨,٧
١٩٨١	٢٦,٤	٣٠,٨	٤٤,٥	—	—
١٩٨٧	٢٧,٥	٣٤,٦	٤٤,٣	٤١,٣	٣٤,٣

(أ) سنوات الانتخاب يمكن أن تعود الى سنة قبلها أو بعدها في بعض البلدان لأن الانتخابات لا تجري في السنة نفسها في جميع البلدان.

● المصدر: اقتبس من .The Economist, March 17, 1990,P.20

الحركات المسيحية الديمقراطية الثلاث بعد الانتخابات العامة الشهر المقبل (وهي الحزب المسيحي الديمقراطي وحزب الملاك الصغار والمنبر الديمقراطي). وفي رومانيا عاد حزب الفلاحين الى الظهور والاندماج في جماعة المسيحيين الديمقراطيين. اما الحزب المسيحي الديمقراطي في المانيا الشرقية فقد احرز اكبر نسبة من الاصوات (حوالي ٤٩٪) في الانتخابات العامة التي اجريت هذا الشهر (مارس ١٩٩٠) الا انه لم يحصل على الاغلبية المطلقة.

وهكذا فان النموذج الليبرالي الديمقراطي للدولة في الغرب او النموذج الغربي الذي يبشر به فوكوياما ما هو في الحقيقة الا نموذج تجريدي ليس له اصل في الواقع، لان التيارات السياسية المسيطرة فيه اما معادية للديمقراطية او متمسكة بها، وعبر صيغ اما ليبرالية ـ محافظة او متدينة مسيحية تتبنى ضمنا او صراحة روح التمييز بين المواطنين على اساس الدين والمنشأ والمعتقد.

ولكن ماذا عن المعارضة او قوى اليسار في المعارضة في هذا النموذج المتخيل؟

قوى اليسار في النموذج الغربي للدولة الليبرالية

ان قوى المعارضة في الغرب والتي يمكن ان تسمى بـ«اليسار» تتكون عادة من احزاب الاشتراكية الديمقراطية (التي انفصلت عن الاحزاب الشيوعية سنة ١٩١٤ وتسببت بذلك في انهيار الاممية العمالية الثانية) والاحزاب الاشتراكية واحزاب العمال. وقد دخل اليسار في اللعبة السياسية السائدة في النموذج الليبرالي الديمقراطي الغربي بعد الحرب العالمية الاولى وبشكل خاص بعد فترة الكساد العظيم في الفترة ما بين سنة ١٩٢٨ ـ ١٩٣٣. ولكن ايا من هذه الاحزاب لم يصل الى الحكم بمفرده او مع اخرين الا بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا الامر يوضحه الجدول (رقم ٣).

وبمقارنة المعلومات الاحصائية الواردة في الجدولين (٢) و(٣) يتضح أن الاصوات التي خسرتها الاحزاب المسيحية الديمقراطية منذ نهاية الحرب حتى الوقت الحاضر لم تستفد منها الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية ايضا، لانها بدورها خسرت نسبة لا بأس بها من الاصوات. اما الفرق في الاصوات الانتخابية فذهب اما الى اليسار غير

جدول رقم (٣)

أحزاب اليسار في غرب أوروبا، ونسبة الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات العامة

البلد	الحزب الرئيسي في تيار اليسار الوسط	وضع الحزب الشيوعي ضمن التيار قوي / ضعيف	آخر انتخابات عامة	مجموع أصوات اليسار الوسط ٪	هل وصلت الى الحكم؟ نعم / لا	منذ أي سنة ؟
فنلندا	الاشتراكي الديمقراطي	قوي	١٩٨٧	٪٣٣	نعم	١٩٧٧
السويد	الاشتراكي الديمقراطي / العمال	قوي	١٩٨٨	٪٤٣	نعم	١٩٨٢
النرويج	العمال	ضعيف	١٩٨٩	٪٣٤	نعم	١٩٨٦
الدانمرك	الاشتراكي الديمقراطي	ضعيف	١٩٨٨	٪٤٣	لا	١٩٨٢
المانيا الغربية	الاشتراكي الديمقراطي	ضعيف	١٩٨٧	٪٣٧	لا	١٩٨٢
النمسا	الاشتراكي	ضعيف	١٩٨٦	٪٤٣	نعم	١٩٧٠
هولندا	العمال	ضعيف	١٩٨٩	٪٣١	لا	١٩٨٢
بلجيكا	الاشتراكي (الفرنسي)	ضعيف	١٩٨٧	٪٣١	نعم	١٩٨٨
بريطانيا	العمال	ضعيف	١٩٨٧	٪٣١	لا	١٩٧٩
ايرلندا	العمال	ضعيف	١٩٨٩	٪١٠	لا	١٩٨٧
فرنسا	الاشتراكي	قوي	١٩٨٨	٪٣٨	نعم	
ايطاليا	الاشتراكي	قوي	١٩٨٧	٪١٧	نعم	١٩٨٧
اسبانيا	الاشتراكي العمالي	ضعيف	١٩٨٦	٪٤٤	نعم	١٩٨٢
البرتغال	الاشتراكي	قوي	١٩٨٩	٪٢٧	لا	١٩٨٥
اليونان	الاشتراكي	قوي	١٩٨٩	٪٣٩	لا	١٩٨٩

● المصدر: The Economist, September 30,1989, P. 21

الملتزم كاحزاب الخضر او اليمين المتطرف واليمين الفاشستي. ولتوضيح حجم الخسارة التي منيت بها احزاب اليسار (العمالية والاشتراكية والديمقراطية والشيوعية .. الخ) نورد في ما يأتي هذه المقارنة بين افضل نسبة حصلت عليها هذه الاحزاب (من مجموع الاصوات) واخر نسبة حصلت عليها:

	أفضل نسبة مئوية	آخر نسبة مئوية
الدانمرك	٣٩٪ (سنة ١٩٧٩)	٣٠٪ (سنة ١٩٨٨)
بريطانيا	٤٩٪ (سنة ١٩٥١)	٣١٪ (سنة ١٩٨٧)
هولندا	٣٤٪ (سنة ١٩٧٧)	٣١٪ (سنة ١٩٨٩)
النرويج	٤٦٪ (سنة ١٩٦٩)	٣٤٪ (سنة ١٩٨٩)
فرنسا	٣٨٪ (سنة ١٩٨١)	٣٥٪ (سنة ١٩٨٨)
المانيا الغربية	٤٦٪ (سنة ١٩٧٢)	٣٧٪ (سنة ١٩٨٧)
السويد	٥٠٪ (سنة ١٩٦٨)	٤٣٪ (سنة ١٩٨٨)

ومع ذلك فان احزاب اليسار مازالت تستقطب ثلث اصوات الناخبين في اغلب دول اوروبا الغربية. وهناك بطبيعة الحال عدة اسباب وراء انحسار اصوات احزاب اليسار منها: ان السياسات القديمة المبنية على تمثيل طبقة معينة كالطبقة العاملة الصناعية لم تعد تصلح، لان اعداد الطبقة العاملة الصناعية نفسها قد انحسرت لصالح قطاعات الخدمات والمال والتجارة. ولذلك فان هذه الاحزاب بدأت بتغيير طابعها الايديولوجي وبرامجها السياسية وصورتها في اذهان الناس حتى تكون مقبولة من فئات واسعة من ابناء الطبقات الوسطى، تماشيا مع هذه الاوضاع المستجدة.

وهذه الاحزاب هي النموذج البديل الذي تحاول احزاب اوروبا الشرقية ودول العالم الثالث ان تحتذيه. فاحزاب الاشتراكية الديمقراطية تملك ارثا اشتراكيا عريقا، وتؤمن بالديمقراطية، وتؤمن كذلك بتدخل الدولة غير المحدود في الاقتصاد لتأمين متطلبات دولة الرعاية وبرامج الرعاية الاجتماعية. وقد تطلعت احزاب اوروبا الشرقية ودول العالم الثالث الى السويد والحزب الاشتراكي الديمقراطي فيها على انه يمثل طريقا ثالثا بين الاشتراكية البيروقراطية والرأسمالية غير الملجمة.

السر في نجاح النموذج السويدي لدولة الرعاية يكمن في تواطؤ العمال والمستخدمين مع اصحاب العمل والحكومة في القبول بضرائب عالية مقابل توفير اقتصاد ونظم تربوية وخدمية عالية الكفاءة. وقد ادى ذلك الى انخفاض نسبة البطالة بل كادت ان تختفي كما قلت الاضرابات او اختفت مع انخفاض نسبة التضخم والارتفاع في معدلات الانتاجية. ولكن وحتى تصل دول اوروبا الشرقية (ودول العالم الثالث) الى نظام من هذا النوع لابد لها ان تحصل اولا على رأسمالية في النظام الاقتصادي، ثم تبدأ بلجمها وتقييدها كما حصل في السويد. وتجدر الاشارة هنا الى أن النموذج السويدي نفسه بدأ بمواجهة مصاعب جدية في الاشهر الاخيرة بسبب تزايد الضرائب مما قد ينهي حالة التواطؤ التي سمحت بازدهار النظام. وبالذات بعد ان اصبحت الضرائب تهدد وجود هذا النظام.

محصلة هذا الوضع هي ان اليسار واحزاب اليمين في دول اوروبا الغربية انما تمثل اشكالا مختلفة من اليسار التقليدي (الليبرالي) واليمين التقليدي (المحافظ) في الدول الانجلواميركية. وتبعا لذلك فنحن نفرق بينها باضافة صفة الوسط (السياسي) فنقول اليسار الوسط واليمين الوسط.

لقد فقدت احزاب اليسار في اوروبا الغربية خلافا لاحزاب اليمين بسقوط الاشتراكية الستالينية، وبسبب محاولتها الابتعاد اكبر مسافة ممكنة عن الاشتراكية بكل اشكالها، الايديولوجيا المميزة لها، والبرنامج السياسي الذي يستطيع ان يتعامل مع الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة. كما ان النزاعات الداخلية بينها، اي بين الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين والعمال والجماعات غير المنتمية ايديولوجيا قد زادت من ضعفها وانكشافها السياسي.

في المقابل فان احزاب اليمين تقوم بجمع قواها من خلال تحالفات واسعة النطاق يقودها المسيحيون الديمقراطيون، وتهيء نفسها للاندماج مع اليمين المحافظ الرجعي في فرنسا وبريطانيا. وهي تعمل على حصد ثمار الردة الناجمة عن فشل الاشتراكية بالتطبيل لنموذج رأسمالي رجعي يستهدف دولة الرعاية ذاتها ومجمل انجازات الطبقات العاملة والوسطى الاقتصادية والاجتماعية طوال القرنين الماضيين.

الاجماع السياسي في ظل النظام الاوروبي الجديد

بينما يثبت اليمين اقدامه على ساحة العمل السياسي في اوروبا شرقها وغربها، وتتلاحم صفوفه من اليمين المحافظ الرجعي ـ العنصري الى يمين الوسط المتمثل بالمسيحيين الديمقراطيين والمتحالفين معهم، تتفتت قوى اليسار وتتوزع على الوان الطيف السياسي من الشيوعيين الذين خسروا السلطة بسبب التسلط الى الاشتراكيين الديمقراطيين واحزاب العمال والجماعات غير المنتمية ايديولوجيا مثل الخضر وغيرهم. في هذا الخضم يظهر تدريجيا اجماع سياسي جديد على المستوى الشعبي يرفض الرأسمالية في الغرب ويرفض العودة الى الرأسمالية في الشرق ويسعى الى البحث عن بديل للرأسمالية التي عرفناها وللاشتراكية التي عهدناها اي الى بديل ثالث يتفوق على الاثنين انسانيا وماديا ويضمن الحرية والكرامة للجميع.

وهذا الاجماع الجديد هو الذي يكشف القناع عن الحملات الاعلامية التي تسخر لصالح احزاب اليمين الوسط والمحافظ الرجعي التي تصور ان انهيار التطبيق الستاليني للاشتراكية معناه العودة الى الرأسمالية التي هي عماد نموذج الدولة الليبرالية ـ الديمقراطية الغربية، الذي يبشر بسرمديته فوكوياما وامثاله. وقد ظهر هذا الاجماع السياسي الشعبي في الاستبيان المستقل الذي اجري لحساب عدد من الصحف اليومية الغربية الرئيسية مثل اللوموند الفرنسية والاندبندنت البريطانية وغيرهما. وقد اجري هذا الاستبيان على عينة عشوائية في ثمانية بلدان اوروبية شرقية وغربية، في الفترة ما بين ١٨-٢٢ يناير ١٩٩٠. وقامت مؤسسة C.S.A الفرنسية في باريس بتنسيق الدراسة المسحية، ونشرت جريدة الاندبندنت اللندنية ملخصا لها بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٩٠.

لقد سئل المستجوبون عن رأيهم في الكلمات التالية: (الشيوعية، الرأسمالية، الاشتراكية، الديمقراطية، الليبرالية السياسية) هل هو ايجابي ام سلبي فكانت النتيجة كما يظهرها الجدول رقم (٤). الذي يؤكد على ان هناك اجماعا على رفض الشيوعية، واجماعا لا يقل قوة على تحبيذ الاشتراكية الديمقراطية، واجماعا (وان كان بدرجة اقل) على رفض الرأسمالية التي هي العماد الاقتصادي لنموذج الدولة الليبرالية الديمقراطية الغربية، واجماعا على تحبيط الليبرالية السياسية اي مبدأ الحرية الشخصية. مع وجود فروقات واضحة بين البلدان الاوروبية المختلفة.

جدول رقم (٤)

دراسة مسحية لعينة أوروبية: مقابل كل كلمة تقرأ عليك يرجى ابداء رأيك الشخصي نحوها هل هو ايجابي بصورة عامة أم سلبي بصورة عامة، نسبة مئوية؟

البلد	المانيا الغربية الغربية	اسبانيا	فرنسا	بريطانيا	ايطاليا	المجر	بولندا	الاتحاد السوفيتي
— الشيوعية:								
ايجابي	٪٢	٪١٧	٪٩	٪١٨	٪٢٠	٪١٥	٪٣	٪٣٨
سلبي	٨١	٥٥	٩٧	٦٦	٦٠	٧٥	٨٠	٢٧
لا رأي	١٧	٢٨	١٢	١٦	٢٠	١٠	١٧	٣٥
— الرأسمالية:								
ايجابي	٣١	٢٤	٣١	٤١	٢٥	٣٧	٤٢	٢٤
سلبي	٤٠	٤٥	٥٢	٣٧	٥٢	٤٧	١٩	٣٩
لا رأي	٢٩	٣١	١٧	٢٢	٢٣	١٦	٣٩	٣٧
— الليبرالية:								
ايجابي	٦٩	٦١	٧٦	٣٨	٧١	٥٧	٤٧	٢٠
سلبي	٩	١٢	١٤	٤٠	١١	١٣	٦	٢٥
لا رأي	٢٢	٢٧	١٠	٢٢	١٨	٣٠	٤٧	٥٥
— الديمقراطية:								
ايجابي	٦٧	٥٠	٦٠	٥٥	٥٦	٦٨	٥٢	٣٤
سلبي	٩	١٢	١٨	٢٠	١٩	١٣	٥	١١
لا رأي	٢٤	٣٨	٢٢	٢٥	٢٥	١٩	٤٣	٥٥

★ المصدر: صحيفة الاندبندنت البريطانية ١٩ فبراير ١٩٩٠.

ولنأخذ هنا كل عنصر من عناصر هذا الاجماع السياسي على حدة.

الاجماع الاول على رفض الشيوعية، يبدو اكثر وضوحا في المانيا الغربية وبولندا وفرنسا (٨١٪، ٨٠٪، ٧٩٪ على التوالي) بينما اعرب اكثر من ثلث المستجوبين في الاتحاد السوفيتي عن استجابة ايجابية للكلمة. ولكن المستجوبين في البلدان الاخرى اعربوا عن رأي سلبي بالنسبة للشيوعية وبنسب تزيد على الخمسين بالمائة (٧٥٪، ٦٦٪، ٦٠٪، ٥٥٪ في المجر وبريطانيا وايطاليا واسبانيا على التوالي).

اما بالنسبة للاجماع الثاني حول تحبيذ الاشتراكية الديمقراطية فقد فاق الاجماع نصف عدد المستجوبين في جميع الدول الاوروبية عدا الاتحاد السوفيتي، وقد جاءت النسب مرتبة تنازليا حسب اعلى استجابة ايجابية على النحو التالي.

المجر ٦٨٪	بريطانيا ٥٥٪
المانيا الغربية ٦٧٪	بولندا ٥٢٪
فرنسا ٦٠٪	اسبانيا ٥٠٪
ايطاليا ٥٦٪	الاتحاد السوفيتي ٣٤٪

وحتى في الاتحاد السوفيتي (صاحب ادنى نسبة) فان عدد الذين حبذوا الاشتراكية الديمقراطية مقابل الذين رفضوها يمثل ٣ الى ١ (٣٤٪ الى ١١٪).

اما رفض الرأسمالية، الذي هو العنصر الثالث في الاجماع السياسي، فانه لا يقل وضوحا عما سبقه، الامر الذي يكذب ادعاءات الصحافة الغربية، القائلة بان انهيار الاشتراكية معناه العودة الى او تحبيذ الرأسمالية. حيث تراوحت نسبة الذين رفضوا الرأسمالية كبديل مقبول شعبيا بين ٣٩٪ الى ٥٢٪ من مجموع المستجوبين. والبلد الوحيد الذي شذ عن هذا الاجماع هو بولندا، اذ حصلت نسبة الذين حبذوا الرأسمالية التي كانت استجابتهم للكلمة ايجابية ٤٢٪، مقابل ١٩٪ كانت

استجابتهم سلبية. وفي ما يلي الاستجابات مرتبة حسب اعلى نسبة رفض للرأسمالية:

فرنسا ٥٢٪	المانيا الغربية ٤٠٪
ايطاليا ٥٢٪	الاتحاد السوفيتي ٢٩٪
المجر ٤٧٪	بريطانيا ٣٧٪
اسبانيا ٤٥٪	بولندا ١٩٪

وهنا يمكن ان نتبين بعض النتائج غير المتوقعة، كرفض حوالي نصف المستجوبين المجريين واكثر من ثلث المستجوبين السوفيت للرأسالمية، ورفض اكثر من ثلث المستجوبين البريطانيين لها ايضا (ولو ان نسبة الذين حبذوها كانت اكثر اذ وصلت الى ٤١٪).

اما الاستجابة للسؤال الثاني في هذا الاستبيان فانها هي الاخرى ادعاءات فوكوياما كلية. فعندما سئل افراد العينة في هذه البلدان الاوروبية الثمانية عن رأيهم في ما اذا كانت احداث ثورة سنة ١٩٨٩ في اوروبا الشرقية ستؤدي الى تحقيق سلام دائم في اوروبا، اجاب اكثر من ثلثهم ان هذه الاحداث لن تزيل خطر الصراع الجدي والفعلي في اوروبا. ويكشف الجدول رقم (٥) هذه النتيجة بوضوح. ومن خلال هذا الجدول يبدو ان الايطاليين هم اكثر الاوروبيين تفاؤلا بامكان تحقيق سلام دائم (٥٨٪) يتبعهم الالمان الغربيون (٤٤٪) بينما يظهر ان البولنديين كانوا هم الاكثر تشاؤما (٥٦٪)، يتبعهم الفرنسيون (٥٠٪) والبريطانيون (٤٩٪)، فهؤلاء يعتقدون ان خطر الصراع الفعلي مازال قائما. وفي ما عدا الايطاليين فان اكثر من ثلث الاوروبيين في العينة يعتقدون ان خطر الصراع والحرب مازال قائما. اي ان اوروبا والغرب مازالا في مرحلة التاريخ، غير قادرين بعد على دخول مرحلة ما بعد التاريخ.

جدول رقم (٥)

دراسة مسحية لعينة أوروبية هل تعتقد أن التغيرات الحاصلة في أوروبا الشرقية . .

	المانيا الغربية	اسبانيا	فرنسا	بريطانيا	ايطاليا	المجر	بولندا	الاتحاد السوفيتي
— ستؤدي الى سلام دائم في أوروبا؟	٪٤٤	٪٤٢	٪٣١	٪٣٠	٪٥٨	٪٤٠	٪١٧	٪٢٨
— لا تزيل في الواقع خطر الصراع الجدي في أوروبا؟	٣١	٢٣	٥٠	٤٩	٢٩	٣٨	٥٦	٣١
— يمكن أن تؤدي الى حروب عالمية؟	٦	١١	١٣	١١	٣	١٥	١٩	١١
— لا رأي	١٩	٢٤	٦	١٠	١٠	٧	٨	٣٠

★ المصدر: صحيفة الاندبندنت البريطانية ١٩ فبراير ١٩٩٠ .

مستقبل الديمقراطية في العالم الثالث

سوف يتحول العالم الثالث، بمجرد ان تستقر الاوضاع في اوروبا نسبيا، الى بؤرة الصراع الدولي كما كان الوضع عليه طيلة المرحلة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية من بداية الحرب الباردة وحتى امتداداتها الحالية. فمصيدة المديونية التي تطرقنا لها في الحلقة السابقة ما هي الا تطوير ماكر وخبيث للتبعية ولاساليب الاختراق الامبريالي للعالم الثالث، والان عندما يأتي فوكوياما وامثاله ليبشروا بسيادة النموذج الغربي للدولة الليبرالية الديمقراطية، فانهم في الحقيقة انما يبشرون بسيادة نظام هذه الدولة الاقتصادي والايديولوجي ـ السياسي. فحتى تحصل دول العالم الثالث على الدستور والديمقراطية لابد لها من اعتناق الرأسمالية والليبرالية التجارية حتى توفر الاساس لقيام ليبرالية سياسية ونظام حكم ديمقراطي.

اعتقد اننا استطعنا وضع مسألة سيادة نموذج الدولة الليبرالية الديمقراطية في الغرب نفسه موضع الشك، وبالتالي فالذي تبقى ما هو الا خطوة قصيرة نحو اثبات ان سيادة هذا النموذج حسب منطوق نظرية فوكوياما غير مقبولة وغير ممكنة التحقيق ايضا.

والحقيقة ان فشل البديل الاشتراكي في الغرب يضعف موقف احزاب اليسار المنادية بالديمقراطية الفعلية كثيرا لانه يجردها من امتلاك البديل الواقعي لما يطرحه الغرب، ويجردها بالتالي من البرنامج السياسي المتناسق لتحرير نفسها من حبائل الامبريالية والتبعية للغرب. وان النتيجة المباشرة للوفاق الدولي لن تكون بسيادة النموذج الليبرالي الديمقراطي الحقيقي في العالم الثالث وانما بسيادة اساليب متقنة لتزوير هذا النموذج وتقديمه على انه الديمقراطية المطلوبة. وقد بدأت هذه العملية حتى قبل احداث ثورة سنة ١٩٨٩ في اوروبا الشرقية فهي بدأت منذ اواسط السبعينات في مصر مثلا، في عهد الرئيس السادات.

ان كلا من مصر وتركيا وباكستان، ومؤخرا الاردن تمثل النموذج المستقبلي او الصورة المستقبلية للديمقراطية في دول العالم الثالث. ومن خصائص هذه الصورة المستقبلية، ان الدولة التسلطية بكل اجهزتها الارهابية قائمة لن تمس، وان

الانتخابات تجرى في ظل قوانين الطوارىء والحكومات (السلطة التنفيذية) تتمتع بصلاحيات استثنائية واسعة، وبقدرة على التلاعب في الانتخابات وفي التحكم بنتائجها غير معرضة للتحدي، وبوصاية العسكر اي المؤسسة العسكرية التي هي مصدر شرعية نظام الحكم والتي لا يستطيع ان يتعرض لها احد.

وسوف يكون باستطاعة الحكومات القيام بممارسات وتنفيذ اجراءات تفرغ العملية الديمقراطية والضمانات الدستورية من محتواها. حيث من الممكن مثلا ان لا يكلف حزب الاغلبية بتشكيل الحكومة كما حصل في الاردن عندما فاز الاخوان المسلمون والمتحالفون معهم باكبر عدد من الاصوات، بينما الذين شكلوا الحكومة ليسوا من حزب الاغلبية. كما تستطيع الحكومة ان تستبعد احزاب المعارضة من المشاركة في الانتخابات وذلك بحرمانها من حقوقها المدنية كما حصل في تركيا. وتستطيع الحكومة ان تفرض قيودا على الاحزاب عبر اشتراط حصولها على حد ادنى من الاصوات في كل منطقة انتخابية لدخول البرلمان كما في حالة مصر التي تشترط حصول القائمة الحزبية على ٨٪ من اصوات الناخبين.

يضاف الى ذلك ان قدرة المجالس النيابية على تنفيذ قراراتها شبه معدومة وتعتمد على حسن نية الحكومات، وحتى سلطاتها الرقابية لا يستجاب لها الا متى ما شاءت الحكومة او اقتضت اهواؤها ذلك. وفي بعض الحالات حتى احكام القضاء النزيه نسبيا قد لا تحترم، اذ تستطيع اجهزة وزارات الداخلية اختراع التهم وفرض الحبس الاحتياطي لمدد طويلة مختلفة تتيحها لها قوانين الطوارىء.

وفي جميع هذه الدول لا ينازع سلطة المخابرات العامة وبخاصة مباحث امن الدولة منازع ولا تخضع لرقابة اي جهاز غير جهاز رئاسة الدولة نفسه وعلى اعلى مستوى.

في احوال من هذا النوع يصبح الدستور والحكم الديمقراطي العوبة محزنة في ايدي الحكومات المتسلطة ونظام الحكم التسلطي.

واخيرا وبعد هذا كله هل نستطيع ان نتكلم عن سيادة روح العرب وسيادة النموذج الليبرالي الديمقراطي الغربي؟ لا طبعا. اننا نستطيع ان نتكلم عن مرحلة

مليئة بالكفاح والصراع من اجل ديمقراطية علمانية فعلية مستمدة من اممية جديدة تناهض انتشار روح التعصب القومي الجديد وتستفيد من دروس الماضي ومنجزات العلم الحديث لتحقيق مستقبل افضل. هذه الديمقراطية الفعلية مرهونة بانحسار هيمنة الغرب الرأسمالي الرجعي ـ العنصري على العالم وليس العكس. والامل كبير في امكان تحقيق هذا الهدف لمن يعتقد به، فالطوبى (والطوباوية) ليست محصورة في مجال الحلم حسب تفسير كارل مانهايم وانما في مجال العمل من حيث قدرتها على توجيه السلوك ورفع الروح المعنوية للمجاهدين في سبيل الحرية والمساواة.

الفصل الثامن عشر

الوفاق الدولي ومستقبل العالم

ماذا تنبىء به التسعينات في عالم سريع التحول، ومع التغيرات الخطيرة، والمثيرة، التي اعترت العالم الشيوعي منذ تولي غورباتشوف السلطة في النصف الثاني من الثمانينات؟ وخاصة بعد الانهيار الذي اصاب الانظمة الشيوعية باوروبا الشرقية في عام ١٩٨٩ تحديدا؟

هل نحن بصدد اختفاء العالم الشيوعي كقطب عالمي؟ هل نحن بصدد ظهور عالم يسيطر عليه قطب عالمي واحد فقط، ودولة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة الاميركية؟ ام نحن بصدد ظهور «تقسيم عمل» دولي جديد بين الدول الكبرى؟ وهل من الممكن ان يظل هناك «تعدد» للدول الكبرى، مع ظهور «ايديولوجية» واحدة سائدة؟ وهو ما يصفه البعض بزوال الايديولوجيات، بل وبنهاية التاريخ! وهذه على اي حال قضايا فكرية بالغة الاهمية جديرة بان نمعن النظر فيها.

وفي النهاية، ماذا سوف يكون تاثير هذا كله على العالم الثالث الذي ننتمي اليه، وعلى قضايانا المصيرية؟

الدولة العظمى الواحدة

لابد لنا، باديء ذي بدء، ان ندرك ان الحديث عن ظهور عالم تسيطر عليه دولة عظمى واحدة، حديث يفترض وجود استقطاب دولي حاد بين نظامين، على رأس كل نظام منهما دولة عظمى، على غرار ما كان عليه الوضع طوال فترة الصدام بين الشرق والغرب، حيثما كان هناك معسكران عالميان، ومواجهة بينهما كثيرا ما اتخذت طابعا عنيفا.

ومن هنا فان افتراض وجود دولة عظمى واحدة فقط، انما هو افتراض قائم على ان هذه الدولة العظمى قد هزمت المعسكر المضاد، فظلت هي القوة العالمية الوحيدة السائدة.

بيد ان هذا احتمال لا يمكن ان يدوم طويلا . . ذلك انه بمجرد اختفاء التحدي الذي كان يولد الاستقطاب ويكرس انقسام العالم الى معسكرين، لابد ان تتعدد الكتل الدولية، ولا بد ان تتعرض عملية الاستقطاب للتفكك، وبالتالي ان تبرز عدة اقطاب بدلا من قطب واحد.

ولذلك نقول انه يتعذر من الوجهة النظرية ان يقوم النظام الدولي على دولة عظمى واحدة فقط، وانما الوارد هو قيام دولتين عظميين كل منهما تواجه الاخرى مواجهة حادة على رأس كتلة دولية. وفي حالة زوال نمط المواجهة الحادة بين هاتين الكتلتين، لابد ان يبرز عالم متعدد الاقطاب، بديلا عن عالم القطبين. ولا يمكن ان يكون هناك وجود دائم ومستقر لعالم يقوم على قطب واحد.

واذا ما تحدثنا عن عالم متعدد الاقطاب يقوم على كتل دولية متميزة، فان الشواهد تشير الى ان هناك ثلاث كتل ينتظر لها ان تتشكل:

● كتلة في الشرق الاقصى، وهي كتلة تتزعمها اليابان، وتحيط بها، وتدور في فلكها، الدول المعروفة «بالحديثة التصنيع» مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة والصين الوطنية وغيرها.

● والكتلة الثانية تتزعمها الولايات المتحدة الاميركية، ويحيط بها العديد من دول اميركا اللاتينية والوسطى ويعضها بمنزلة الدول حديثة التصنيع في اسيا . . والجدير بتأكيده في هذا الصدد ان انتهاء نظام الساندينستا في نيكاراغوا وانتصار المعارضة فيها، انما ينطوي على ضربة قوية للانظمة المعادية لامبريالية واشنطن في القارة الاميركية، ويعني عزل كوبا، اخر قلعة للاشتراكية في القارة، وبالتالي فمن المتصور ان تصبح الولايات المتحدة قطبا لا تعارضه على القارة الاميركية قوة تذكر.

● اما الكتلة الثالثة، فانها كتلة اوروبا وهي الاكثر تعقيدا في خصائصها لما يجري بها الان من تحولات سريعة. فان القارة الاوروبية ابرز موقع في العالم يتأثر بالتغيرات التي تعتري الان العلاقة بين الشرق والغرب. وقد اصبح من الصعب ان نتصور ان

يجري اندماج يشمل اوروبا الغربية ولا تكون له اثار ومضاعفات في اوروبا الشرقية بعد سقوط الحواجز والاسوار، وفي مقدمتها سور برلين الذي حمل معنى رمزيا طوال حقبة كاملة . . وبالتالي فان طبيعة العلاقة بين حلفي وارسو والاطلنطي، وكذلك القضية الالمانية في قلب اوروبا، قضايا من الوارد ان تعيد طرح قضية اندماج اوروبا واشكالياتها في صورة مختلفة.

والواقع ان هذه الاشكاليات عديدة. ولكن هناك اشكالية بالذات يتعين الالتفات اليها لاهميتها القصوى، هي ان اختفاء وجود معسكرين في اوروبا لابد ان يترتب عليه احلال المواجهات الاجتماعية ـ مواجهات تجرى ممارستها من خلال المؤسسات داخل المجتمعات المختلفة ـ محل المواجهات التي تجرى على اساس جغرافي بين نظامين عالميين، وبين ممثلي النظريتين الاساسيتين السائدتين في عصرنا، النظرية الليبرالية الممثلة للرأسمالية من جانب، والنظرية الاشتراكية من الجانب الاخر . . فلقد توطن انصار كل من هاتين النظريتين في الماضي في «معسكر» ملامحه وتضاريسه محددة جغرافيا. وهذا امر لم يعد قائما. معنى ذلك ـ في تعبير موجز ـ ان الصراع من اجل الاشتراكية سوف يكون عليه ان يتحصن داخل كل مجتمع في مؤسسات ديمقراطية تحمي المصالح الجماعية للجماهير وتدافع عن قيمها الجماعية في وجه القيم الفردية التي ترفع الفلسفة الليبرالية رايتها، بينما سوف تتمثل سلطة الرأسمالية بشكل اساسي في القوة التي تملكها داخل كل مجتمع ايضا الشركات العملاقة متعددة الجنسية.

معنى ذلك انتقال الصراع من طابع المواجهة الجغرافية بين كتلتين الى صراع طابعه اجتماعي في الاساس، على ان تجرى ممارسته في كل مجتمع على حدة وفي المجتمع العالمي عموما. وهو نظام لابد ان يقوم على التعددية من الجانبين. ولكن لن تحول هذه التعددية دون اتسام الصراع بطابع ايديولوجي يمكن التنبؤ منذ الان بانه سوف يظل بالغ الضراوة. بخاصة وان هذا الصراع سيتميز بخاصية اخرى لا تقل عن الخاصية السابقة اهمية، وهي انه سوف يتسم بعدم التناظر وعدم التكافؤ اذ لم يعد يستند الى «ندية» القطبين العالميين لان حلف وارسو لم يعد بقوة حلف الاطلنطي بعد انهيار الرباط الايديولوجي الذي كان يجمع من قبل انظمة اوروبا الشرقية،

واصرار العديد منها على انسحاب القوات السوفيتية من اراضيها، وموافقة موسكو على تلبية هذا الطلب.

وهذا كله في الحقيقة يطرح قضية فلسفية تعبر عنها فكرة ان هناك هيمنة لايديولوجية واحدة، ومن خلال ذلك هيمنة لدولة واحدة تمثل هذه الايديولوجية. ولهذه الفكرة تعبيرات عديدة، منها فكرة «نهاية التاريخ» التي طرحها في مجلة علمية اميركية مرموقة استاذ اميركي شاب (٣٦ سنة) من اصل ياباني يدعى فرنسيس فوكوياما، ويتقلد منصب نائب رئيس هيئة التخطيط بالخارجية الاميركية.

نهاية التاريخ

انها نظرية قد تبدو للوهلة الاولى غريبة. ولكنها اصبحت تثير اهتماما بالغا في الدوائر الاكاديمية الغربية. تقول دراسة فوكوياما ان ما نشهده الان ليس فقط نهاية الحرب الباردة، بل نهاية التاريخ ذاته. فان «التاريخ»، على حد تعريف الكاتب، قائم ما دام هناك صراع بين البشر حول الضوابط والنواميس الاساسية التي تحكم السلوك الانساني. وبهذا المعنى فان «التاريخ» لا يقوم الا بصراع الايديولوجيات. وبما ان هذا الصراع بسبيله الى الانزواء بسبب الانتصار الحاسم للايديولوجية الليبرالية على كافة الايديولوجيات الاخرى، وبالذات على الايديولوجيتين الشيوعية (خاصة نتيجة احداث عام ١٩٨٩) والفاشية (عقب هزيمة المحور في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥)، فان «التاريخ» هو الاخر ينتهي. ولا يهم في هذا الصدد ان تنتعش حركات تتسم بالطابع القومي او الديني، فانها ـ والحديث لفوكوياما ـ لا تشمل البشرية كلها، وليست مقررة للاتجاه العام للتاريخ.

وانصافا لفوكوياما، يتعين لنا ان نقول بانه لا يقصد «بنهاية التاريخ» نهاية وجود بشر، او نهاية الحياة، او نهاية التعاملات. وانما يعني ان التعاملات بين البشر لن تحكمها صراعات تمس الجوهريات ولن يحتكموا في صراعاتهم الى الايديولوجيات. وسوف يستمر التقدم الانساني. وسوف تتعاظم فرص الاستهلاك. ولكن التقدم سوف يكون محكوما بالتقدم التكنولوجي، لا بالصراع الايديولوجي.

وقد كان الفيلسوف الالماني هيغل (١٧٧٠-١٨٣٠) اول من طرح فكرة

«نهاية التاريخ». لقد اعتبر ان التاريخ قد انتهى بانتصار نابليون في معركة «يينا» عام ١٨٠٦، من منطلق ان هذا الانتصار قد كرس انتصار مبادىء الثورة الفرنسية، مبادىء الحرية والمساواة والاخاء . . صحيح ان نابليون كان قبل هذه المعركة قد خرج على مبادىء الثورة بتنصيب نفسه امبراطورا، وقد هزم بعدها وسقطت امبراطوريته، وعملا بهذا المنطق، فان «التاريخ» كان لابد ان «يستأنف» مسيرته . . الا ان الذي حرص هيغل على ابرازه هو ان هناك مبادىء يمكن التوصل اليها عقلانيا، وهي كفيلة بان تكون موضع قبول الجنس البشري كله، وعندئذ تختفي الايديولوجية باختفاء تعدد وتنوع صورها، وبسيادة ايديولوجية واحدة عالميا. وهذا ما كان يقصده بوصول التاريخ الى نهايته.

وقد نسب فوكوياما الى كارل ماركس، مؤسس نظرية الشيوعية، فكرة «نهاية التاريخ» ايضا، من منطلق ان الماركسية تقوم على ان للبشرية هدفا نهائيا هو الشيوعية. ومعنى ذلك سيادة ايديولوجية معينة على نطاق العالم كله في نهاية المطاف، الامر الذي لابد ان يعني هو الاخر نهاية التاريخ. غير ان ماركس كان يؤكد على الدوام على فكرة ان انهاء استغلال الانسان للانسان، وهو ما لا ينتظر تحقيقه دون حلول الاشتراكية فالشيوعية، انما هو بداية لا نهاية للتاريخ، وهو ـ على حد قول زميله انجلز ـ عصر الانتقال بالانسان «من مملكة الضرورة الى مملكة الحرية».

غير ان فوكوياما قد نسب الى هيغل ايمانه بان «نهاية التاريخ» قد وقعت في الماضي بانتصار مبادىء الثورة الفرنسية عالميا. والى ماركس توقع حدوثها مستقبلا بانتصار مبادىء الثورة الروسية عالميا. ثم يأتي هو ليقول انها بسبيلها ان تحدث في الحاضر، بهزيمة مبادىء الثورة عموما، وبانتصار الفكرة الليبرالية عالميا. والملفت للنظر ان فوكوياما يحتكم الى الفلسفة الجدلية التي بلورها هيغل وماركس، وشكلت اساس الفكر الثوري المعاصر، ليدحض بهذه الفلسفة ان للثورة، بل وان للتاريخ مستقبلا!

غير ان لمنطق فوكوياما اوجه خلل عديدة، منها على سبيل المثال ان انهيار المدارس الفكرية الموصوفة «بالشمولية»، المنطلقة من فكرة هيمنة ايديولوجية بعينها، لا يعني حتما انتصار الليبرالية . . صحيح ان «الشمولية» تنهار بمجرد التسليم بانها

تقوم على فكر ليس معصوما من الخطأ، وان الاعتراف بالخطأ تسليم ضمني بان الصواب لدى طرف اخر، وبالتالي فان التعددية لا مفر منها . . ولكن ليست كل تعددية ليبرالية، تماما كما انه ليس صحيحا ان الصيغة الوحيدة الممكنة للديمقراطية هي «الديمقراطية الليبرالية» التي تفترض ـ ضمن ما تفترض ـ بلوغ المجتمع حدا معينا من الوفرة.

ثم هل يمكن الادعاء بان «الديمقراطية الليبرالية»، حتى في اكثر اقطارها عراقة، تكفل تمثيل الرأي العالم تمثيلا صادقا دقيقا، وان افضل الناس يجري انتخابهم بالفعل؟ وهل سوف تظل كما هي اوجه القصور التي تمس هذه الديمقراطية الان لو تطورت التكنولوجيا وحققت سبلا للانتخاب (بفضل الكمبيوتر مثلا) تكفل النزاهة ١٠٠٪ وتقوم على ديمقراطية مباشرة تمكن الناخب من معرفة المرشح على نحو يجهض كل محاولة لخداع الجماهير، او شراء الذمم؟

ثم هناك تناقض في صميم فكرة «الديمقراطية الليبرالية» القائمة على زوال فكرة الايديولوجية، ذلك ان كل ديمقراطية تقوم على شرعية وجود رأي مخالف، وشرعية قيام المعارضة . . فكيف يمكن الزعم بان «الديمقراطية الليبرالية» موحدة «بكسر الحاء»، وهي في الوقت ذاته تقوم على اختلاف الرأي وتفترضه، كيف يمكن التيقن من ان الخلافات سوف تظل على الدوام مقصورة على التفاصيل دون المساس بالجوهريات، وانها لن ترتقي ابدا الى مستوى الخلافات الايديولوجية؟

ثم ان فكرة «نهاية التاريخ»، وسيادة ايديولوجية واحدة الى الابد، هي ذاتها فكرة «شمولية» تفترض ان هناك مبادىء عليا لا تحتمل التخطئة. وهذا يتعارض مع مبدأ الديمقراطية، ومع النظرة العلمية. فان العلم يختلف عن اللاهوت والميتافيزيقيا في انه لا يسلم بان مكتشفاته ابدية سرمدية. بل بلغ الامر حد ان احد كبار علماء عصرنا، البروفسور كارل بوبر قد عرف «العلم» بانه على وجه التحديد «ما يقبل التخطئة»، ذلك ان النظريات العلمية ترتقي وتقفز قفزات نوعية الى الامام بقدر نجاحها في اثبات قصور النظريات السابقة، والحاجة الى نظريات جديدة تقوم على انقاضها . . والمفترض ان الايديولوجية اقرب الى العلم منها الى اللاهوت.

وفي النهاية، اليس الادق ان نقول ان الانسان لا يمكن ان يعيش دون

ايديولوجية، دون عقيدة ما ـ دينية او غير دينية ـ تحكم سلوكياته وتقرر اخلاقياته؟ ثم ان التاريخ يصعب تصور نهاية له، حتى لو سلمنا بان «نهاية التاريخ» طرح نظري وارد تجرى محاولة بلوغه باستمرار دون الوصول اليه ابدا!

اليس الاقرب الى الحقيقة ان نقول اننا في الاونة الراهنة بصدد «هدنة» بين الايديولوجيات، لا بصدد تصفية نهائية لها . . «هدنة» تحكمها ظروف عديدة معقدة متشابكة . . وان الزعم بان الايديولوجيات بطريقها الى الزوال انما يخدم الايديولوجية التي تبدو الظروف «التاريخية» الراهنة مواتية لها بالذات، فضلا عن تلبية مطامح الرأسمالية العصرية في اشهار افلاس الشيوعية وطرحها كايديولوجية بسبيلها الى الانقراض . . اعتقد ان رسالة فوكوياما ليست اعلان «نهاية التاريخ»، بل تثبيته عند لحظة مواتية للمدرسة الايديولوجية التي ينتمي اليها. وربما كان ذلك سر العناية البالغة بنظريته في الدوائر الاكاديمية الغربية.

نهاية الشيوعية

والحقيقة ان فكرة نهاية التاريخ انما ترتبط في ملابسات عالم اليوم ارتباطا عضويا بفكرة نهاية الايديولوجيات، وبنهاية ايديولوجية محددة بالذات هي الشيوعية. وربما كان اوضح ما كتب في هذا الصدد دراسة مطولة مقرر نشرها في صورة مقال بمجلة «دايدلوس» لاكاديمية العلوم الاميركية لكاتب اصر على عدم البوح باسمه ووقع المقال «بمستر زد Mr. Z»وقد نشرت صحف عالمية عديدة، منها «الهيرالد تريبيون»(عدد ٥ يناير ١٩٩٠)، مقتطفات من هذه الدراسة. ونورد من افكارها ما يلي:

● ان البريسترويكا والغلاسنوست بدلا من القيام بدور اصلاحي لمعالجة ازمة الشيوعية قد اسفرتا عن زيادة تعميق هذه الازمة، واسرعتا بعملية انهيار الشيوعية لا العكس.

● لقد اظهرت البريسترويكا والغلاسنوست ان لا مستقبل «للشيوعبة اللينة» Soft Communism بمعنى ان الشيوعية على حد تعبير مستر «زد» لابد ان تكون «غليظة» Hard او لا تكون اصلا وانه لا يوجد بديل شيوعي «لين».

ويقصد مستر زد «بغلاظة» الشيوعية ان الحزب هو كل شيء، وان لا شيوعية

دون الحزب الشيوعي، وان الحزب الشيوعي ـ اللينيني ـ كما حدده ليني في كتابه «ما العمل؟» حزب بطبيعته «غليظ»! وقائم على نظام شبيه بالكتيبة العسكرية الصارمة الانضباط.

ويستخلص مستر «زد» من ذلك ان هناك امام البريسترويكا طريقين لا ثالث لهما: فاما ان تنتهي الى نموذج المجر وبولندا، واما ان تنتهي الى نموذج الصين . . ويرمز نموذج المجر وبولندا الى نموذج يحمل قدرا محسوسا من الانفتاح الديمقراطي يصاحبه دمار شامل لحالة الاقتصاد، على نحو يهدد النظام ذاته بالانهيار . . اي انه نموذج يقوم على قدر من الديمقراطية، وعلى وضع اقتصادي بالغ السوء . . واما نموذج الصين فان مستر «زد» يعني به نموذجا يقوم على رفض الديمقراطية رفضا باتا، مع اطلاق بعض اليات السوق يصاحبها قدر ملحوظ من القمع والكبت . . وهناك ـ على حد قول مستر «زد» ـ ما يبرر التخوف من ان ينتهي الاتحاد السوفيتي الى اسوأ ما في هذين النموذجين معا، بمعنى ان يتعرض الاقتصاد للدمار مع بقاء دكتاتورية الحزب قائمة!

والحقيقة ان لافكار مستر «زد» قاسما مشتركا، ذلك انها تقوم على افتراض اساسي هو انه لا يوجد طريق ثالث بين الشيوعية والرأسمالية، وان اي انهيار للشيوعية انما لابد ان يعني انتصارا للرأسمالية، وان فكرة ان هناك طريقا ثالثا لا هو طريق الشيوعية كما عرف دائما ولا هو طريق الرأسمالية، وانما هو عبارة عن بديل «لين» للشيوعية ـ شكل ما من اشكال الاشتراكية ـ غير وارد . . هذا الافتراض هو نقطة البداية في فكر مستر زد كله.

يقول مستر «زد»: ان ازمة اللينينية لا مخرج لها. ومصيرها ان تتسبب في انهيار النظام كما حدث في شرق اوروبا، او ان يتولى الجيش السلطة كما حدث في الصين. وان اتيح للنظام اللينيني والستاليني بعده ـ ان يدوم لعدد من العقود، فلقد كان ذلك بفضل الحيوية التي يتميز بها المجتمع الروسي، بما يملكه من موارد مادية وبشرية هائلة، وانها حيوية فاقت ضغوط النظام الشيوعي وقيوده التي تفرضها طبيعته القمعية. ومن هنا، لابد ان تأتي لحظة تنضب فيها هذه الحيوية بفعل هذه الضغوط. وعندئذ تصل الازمة الى نقطة اللارجعة.

وفي رأي مستر «زد»، وقعت نقطة اللارجعة هذه في اوائل الثمانينات، وعلى وجه التحديد عندما تسلم دينغ تسياو بنغ السلطة في الصين، وادخل قدرا من الليبرالية الاقتصادية، واستعان باليات اقتصاد السوق. وهو الوقت نفسه الذي انشأ فيه ليخ فاليسا منظمة «التضامن» في بولندا. وبذلك كشفت الازمة عن وجهها في اقصى الطرف الشرقي للعالم الشيوعي وفي اقصى طرفه الغربي. ثم جاءت البريسترويكا في المركز لتحاول العلاج.

وفي رأي مستر «زد» فان البريسترويكا والغلاسنوست عبارة عن بدائل ضعيفة لاقتصاديات السوق والديمقراطية، وانها تريد ان تقف عند منتصف الطريق، لانها ـ حسب قوله ـ محاولة عاجزة للتوفيق بين تجديد المجتمع والاحتفاظ بهيمنة الحزب . . والحقيقة ان مستر زد ينطلق من افتراضات معينة. يقول: لو كان هدف الاصلاح اقتصاديا، فلا يمكن ان يكتسب الاصلاح صفة الاصلاح الاصيل الا اذا اخذ باقتصاديات السوق بشكل مطلق ودون تنازلات، واخذ بسيطرة القطاع الخاص تماما، وغض النظر كلية عن فكرة الخطة الاقتصادية، من منطلق انها تحمل في طياتها معنى تقييد الحرية الاقتصادية ومعنى الغائها في النهاية وانها بحكم طبيعتها «طفيلية» . . واما عن الاصلاح السياسي، فلا بد ان يفضي الى التعدد الحزبي، والى انتخابات حرة، والى حكم القانون . . وهذا كله ـ كما يقول مستر «زد» ـ يتعارض جذريا مع فكرة «الحزب ـ الدولة» المسيطر. ومن هنا، واستشهادا بإقواله، «فلا طريق ثالث بين اللينينية والسوق . . ولا طريق ثالث بين البلشفية والنظام الدستوري». وعلى حد قوله فانه طالما تم الاحتفاظ بهيمنة الحزب، فان تجديد المجتمع غير ممكن، ويظل صوريا فقط . . فاما ان تقام السوق والديمقراطية، واما ان يكون الحزب هو المهيمن . . وفكرة مستر «زد» هذه قائمة على فرضية ضمنية هي ان السوق والديمقراطية تشكلان «الحالة الطبيعية»، وان الشيوعية «حالة شاذة» . . فان اليات السوق تكسب المجتمع حيوية، وتخلق ظروفا مثلى لاستثمار الموارد البشرية والطبيعية، بينما يأتي النظام الشيوعي لخنق المجتمع، وقتل طاقاته الكامنة.

غير ان التجربة قد اثبتت ان هذا كله غير صحيح. فان الغلاسنوست والبريسترويكا قد افضتا الى عدم التمسك بالحزب المهيمن، بدليل ما يجري الان داخل الحزب الشيوعي السوفيتي، وبدليل ان غورباتشوف قد انتزع منه قرارا

بالموافقة على مبدأ التعددية . . ومعنى ذلك على خلاف توقعات مستر «زد»، انه من المتصور قيام طريق ليس هو بطريق الرأسمالية، ولا هو بطريق الحزب الواحد، طريق يلتزم بالاشتراكية ولا يلتزم بالحزب الواحد ويقبل بمبدأ التعددية . . وهذا ما نشهد بوادره الان.

اشتراكية لا تقوم على «الحزب ـ الدولة»

وليس صحيحا ان القاسم المشترك لكل ما يجري في الاتحاد السوفيتي هو التمسك بالحزب والحفاظ عليه. بل ثمة شواهد اكيدة ان المعركة الرئيسية التي يخوضها غورباتشوف يخوضها ضد الحزب وضد جهازه لان هذا الجهاز اكبر قوة محافظة في المجتمع تناهض البريسترويكا، وهو جهاز يراهن على الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها الاتحاد السوفيتي الان في سبيل ان يثبت فشل البريسترويكا، بينما يراهن غورباتشوف على التعددية السياسية لمحاصرة جهاز الحزب، مستندا في ذلك الى حركة الجماهير وتطلعاتها.

وهناك ما يشير الى ان السبب الرئيسي في اهدار الديمقراطية في التطبيقات الاشتراكية لا يعود الى عيب في صميم فكرة الاشتراكية، بل الى نظام دولي يقوم على صراع حاد بين معسكرين. ليس هذا نفيا لمسؤولية التجارب الاشتراكية في دفع الامور في اتجاه الاستقطاب. وان لم تكن وحدها مسؤولة عنه. ولا شك في ان قيام «نظام اشتراكي عالمي» في قطاع متخلف من العالم (كما حدث بقيامه اولا في روسيا، ثم في بلدان اخرى اغلبها لا يمت بصلة الى العالم الرأسمالي المتطور) لم يكن السبيل الايسر لتغلب هذا النظام على «النظام الرأسمالي العالمي» بل يمكن القول بان «النظام الاشتراكي العالمي» وقد فرض عليه ان يلهث وراء «النظام الرأسمالي العالمي»، طارحا كهدف له محاولة اللحاق به وبلوغ قدر من «الندية» معه، انما كان لابد ان يقوم على مركزية صارمة في سبيل ان يملك قدرة مواجهة هذا النظام المتصدي له والمتفوق عليه ماديا. وكان لابد ان يترتب على ذلك محاولة تحقيق معدلات نمو جهنمية متعارضة مع طاقة البشر، ولم يكن هناك بالتالي مفر من اعمال القهر والقمع تحقيقا لهذه المعدلات، وهو في وضع كان لابد في النهاية ان يترتب عليه اهدار جسيم للديمقراطية.

ولكن اذا تصورنا عالما لا تكون المواجهة فيه بين الرأسمالية والاشتراكية فى

صورة مواجهة بين «نظامين عالميين» و«معسكرين عالميين»، وانما التزمنا على صعيد العالم كله بضوابط للديمقراطية تؤمن مصالح الجماهير الجماعية، وعلى ان تكون هذه الديمقراطية مركز توطين وتحصين لمثل الاشتراكية ولقيم المجتمع الجماعية، في وقت تواصل فيه الرأسمالية - اعمالا لحافز الربح - «رسالتها» في تنشيط الحوافز الفردية .. فاننا قد نشهد في هذا المجتمع - وثمة شواهد توحي بانه مجتمع المستقبل - ديمقراطية لصيقة الارتباط بمثل الاشتراكية اكثر اصالة من كل اشكال الديمقراطية التي ارتبطت تاريخيا بالرأسمالية .. يترتب على ذلك انه ليس صحيحا ان الاشتراكية بالضرورة ضد الديمقراطية، وان الرأسمالية بالضرورة مع الديمقراطية. ومن المتصور ان يكون هناك نظام اشتراكي اكثر ديمقراطية من النظام الرأسمالي.

التداعي الفكري نفسه وارد ايضا بشأن قضايا البيئة. فلقد اعتدى النظامان العالميان على الاتزان الايكولوجي لكوكبنا. اعتدت الرأسمالية من منطلق تحقيق اكبر قدر من الارباح، واعتدت الاشتراكية كاحدى «ضرورات» سباقها مع الرأسمالية لحاقا بها. وفي الحالتين، كانت الايكولوجيا الضحية، ومعها صلاحية كوكبنا كوعاء للحياة. غير ان الامر قد يختلف بعد «تجاوز» انقسام العالم الى «نظامين». اذ سوف تكون هناك فرصة متاحة لمراعاة افضل لمتطلبات الايكولوجيا .. خاصة مع تغليب قيم ومصالح الناس كجماعة، لا مجرد اعمال اليات الربح الفردي والسوق.

اشكالية السوق

ثم من الواضح ان مستر «زد» يطرح تطورا للسوق وكأنما هي ظاهرة خارج الزمان والمكان .. مع العلم بان السوق ليست قيمة دائمة .. وانما هي نتاج ظرف تاريخي معين، واوضاع محددة، وليست كل الاسواق شيئا واحدا. ولو قلنا بان فكرة السوق قائمة خارج الزمان والمكان، وانها التعبير الامثل عن «الرشد الاقتصادي» في كل زمان ومكان، فان معنى ذلك ان السوق لا تتغير ابدا عبر التاريخ كله، منذ قدماء اليونانيين وحتى البورصات العالمية العصرية! ويقوم هذا المنطق على افتراض ان قانون العرض والطلب قائم كما هو على نمط واحد دائما، وان قوانين السوق لها طابع سرمدي مثل قوانين الطبيعة. ومعنى ذلك ان السوق قائمة بصفة دائمة، وانها ليست نتاج مرحلة تاريخية معينة من تطور الاقتصاد، وبعبارة اخرى فانها ليست جزءا من

التاريخ، بل هي «فوق التاريخ» و«خارج التاريخ» وانها ظاهرة شبيهة بالظواهر الطبيعية كدوران الارض حول الشمس. وهي ظواهر تتكرر برتابة. فلا جديد ولا تاريخ! وبهذا المعنى فلسنا بصدد نهاية التاريخ فحسب، بل بصدد اكتشاف اكثر عجبا هو انه لا يوجد تاريخ اصلا! ذلك ان التاريخ عبارة عن سعي الانسان المستمر للسيطرة على الطبيعة . . ان «التاريخ» يتحقق بقدر نجاح الانسان في ان يحقق نفسه ويحسن ظروف حياته كما وكيفا، بتغيير الطبيعة المحيطة به، وبترويضها لاحتياجاته وتطلعاته المادية والروحية. وبهذا المعنى، فان «التاريخ» عملية «فتوحات» متصلة ومتجددة، ولا يتكرر ابدا.

اما اذا سلمنا بان السوق نمط يتكرر ولا يتغير دونما نظر الى ما يجري في التاريخ، فانه يترتب على ذلك ـ وهذا هو جوهر الفكر الليبرالي ان الرأسمالية النابعة من اقتصاديات السوق قائمة بصفة دائمة، ومعنى ذلك ان الرأسمالية وجدت منذ الازل وبالتالي ستوجد الى الابد. ولذلك كانت النظريات التي تحاول «تجاوز» الرأسمالية و«الخروج عليها» نظريات «غير طبيعية»، وانحراف وخروج على قوانين الطبيعة، فضلا عن خروجها على قوانين التعاملات الانسانية. انها انحراف ولا بد بالتالي من العودة للصواب والعودة للرأسمالية. ومعنى ذلك ان الاشتراكية انحراف وبدعة مصيرها الانهيار ان اجلا او عاجلا. ولا عجب بالتالي ان يحدث ما يحدث الان في البلدان الاشتراكية!

ثم لابد ان يترتب على افتراض ان الرأسمالية هي الوضع «الطبيعي»، «الابدي»، افتراض اخر هو ان الرأسمالية تعني الديمقراطية، وان الديمقراطية تعني الرأسمالية، ذلك ان الديمقراطية مفترض فيها انها هي الاخرى وضع «طبيعي». ومن هنا طروحات مستر «زد» القائلة بان العودة الى الصواب هي عودة الى كل من السوق والديمقراطية. وكما قلنا فان مستر «زد» ينطلق من فرضين هما ان الديمقراطية هي التعبير السياسي عن الرأسمالية وان السوق هي التعبير الاقتصادي عنها، وانهما في النهاية جانبان من عملة واحدة. ولذلك فان الاشتراكية، المتعارضة مع الرأسمالية تعارضا اساسيا، لابد ان تكون معادية للسوق وللديمقراطية معا. وهذه نتيجة لا يمكن بالبداهة الاعتماد على علاتها .

الاشتراكية منظومة قيم

ان الاشتراكية «منظومة قيم» قبل ان تكون «نماذج» بعينها. وهذه المنظومة من القيم تتحقق بصفة مستمرة. ولا يمكن ان يقال عنها انها قد وجدت بصفة نهائية، وبلغت الكمال، ترسخت وانتهت. انها قيم لها مفعول دائم مستمر. ولا تتجسد ابدا في صورة «انجازات» لا تحتمل المراجعة والتطوير. ولذلك فان الاشتراكية ليست كما جرى تصويرها احيانا «نماذج» نهائية.. وهي بالتالي ليست بالضرورة مقصورة على نماذج الاشتراكية التي جربت حتى الان. وليس هناك ما يحول - منطقيا - دون بروز صور من الاشتراكية في ظروف اخرى اكثر ديمقراطية من كل اشكال الديمقراطية المنسوبة الى الرأسمالية.

انه لا يوجد «نموذج» تحمل محاكاته معنى ان عملية المحاكاة ذاتها هي وضع للاشتراكية في التطبيق. وقد تعددت «التجارب» الاشتراكية التي نسبت الى نفسها صفة «النماذج». هناك «التجربة السوفيتية»، وهناك «التجربة الصينية» الخ . . ولا يتعين اعتبارها «نماذج» ذلك اننا لو اخذنا بفكرة «النموذج» فانه يتعين علينا ان ندرك ان «النموذج» عرضة للانهيار، ويترتب على ذلك انهيار الاشتراكية مع انهيار «النموذج»! وذلك يتعارض مع فكرة ان الاشتراكية «قيم» قبل ان تكون «نماذج» تسعى الى ان تجسد هذه القيم، وان للاشتراكية بهذا المعنى البقاء، بغض النظر عن عملية اقامة «نماذج» او تعرضها للانهيار.

انه لابد من التمييز بين الاشتراكية كفكرة مجردة والاشتراكية كما يجري تطبيقها في الواقع. فان الذي انهار في شرق اوروبا لم يكن الاشتراكية كفكرة مجردة، وانما نماذج وتطبيقات معينة للاشتراكية في ظروف تاريخية محددة. وان تعرض انظمة شرق اوروبا للانهيار لا يحمل بالضرورة معنى ان كل اشتراكية لابد ان تنهار، او ان فكرة الاشتراكية قد انهارت.

الشيء نفسه بالنسبة للرأسمالية. فان الفكر الليبرالي لا يطرح الرأسمالية - على عكس طرحه للاشتراكية - كواقع ملموس، بتجارب معينة وانما يجرد الرأسمالية مما يجري في التاريخ، ويتصورها كقيمة ميتافيزيقية خارج التاريخ وفوق الطبيعة، تستمر من الابد الى الازل. وهذا التصور المجرد، المثالي، للرأسمالية، هو الذي

يجري تمجيده . . وعندما تتعرض الرأسمالية لازمات، يقال عنها انها «انحرافات عن الرأسمالية»، وان «رأسمالية ـ الواقع» ما هي الا تطبيقات مشوهة «لرأسمالية الفكرة». والغريب في هذا المنطق انه ينطلق من افتراض في تقييم الرأسمالية هو نقيض افتراضه في تقييم الاشتراكية. فانه يفترض ان لا وجود اصلا «لاشتراكية ـ الفكرة» و«الاشتراكية ـ الغاية» ويعتبر ان الاشتراكية قد انهارت بانهيار تجارب اشتراكية معنية. وفي الوقت نفسه ينطلق من ان لا وجود الا «لرأسمالية ـ الفكرة»، وان «رأسمالية ـ التطبيق» ما هي الا تشويهات لها!!!

نهـايـة الثـورة

ثم هل يصح القول بان الرأسمالية تنعش حيوية الشعوب، وان الاشتراكية تخنقها وتقتلها بالضروة؟ ان تجربة القرن العشرين تقول ان كثيرا من حيوية الشعوب انما نبعت من حالات ثورية اجتاحت مجتمعات عديدة ضد الرأسمالية، ومن اجل اهداف الاشتراكية واحلامها. وان لم يكن هكذا، فكيف نفسر ـ مثلا ـ الحماس العارم الذي اظهرته الجماهير العربية، من المحيط الى الخليج، في تأييد قرار جمال عبدالناصر بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية عام ١٩٥٦؟ لقد كان قرار التأميم موجها ضد الامبريالية، وضد الرأسمالية العالمية . . وقد كشف عن حيوية لدى الجماهير العربية منقطعة النظير . . ان افتراض ان الجماهير لا تنتعش حيويتها الا في ظل الرأسمالية، وبفضلها وحدها، مقولة اثبتت تجاربنا العربية انها غير صحيحة، وتنطوي على مغالطات مكشوفة.

والواقع ان مستر «زد» بهذه النظرية انما يلغي احتمال ان تتحرك الجماهير من تلقاء نفسها في حالات ثورية معينة تفجرها حقيقة هي ليست موضع جدال احد، وهي ان الرأسمالية ـ كنظام ـ لا تلبي مصالح كل الناس . . ان «الحيوية» قد تكون من تعبيراتها ثورة الناس على النظام الرأسمالي ذاته . . ولا يمكن القول بان الجماهير تزدهر حيويتها بفضل الرأسمالية فقط، وان اي نظام بديل يعرضها للنضوب، وانها لا تنتعش من جديد الا بعودة الرأسمالية!

من الممكن ان يقال ـ مثلا ـ ان الانظمة الثورية عموما، بما فيها الانظمة الشيوعية، قد واكبت حيوية الجماهير في مراحل معينة ثم عجزت عن مسايرتها في

مراحل اخرى . . كانت هذه الانظمة في فترة، عنصر تنشيط لهذه الحيوية، ثم اصبحت في فترة اخرى عنصر تقييد لها . . وقد ارجع ذلك الى انحراف في النظام، وخروجه على الاهداف والغايات والمثل التي نسب نفسه اليها في الاصل . . ان هذا تشخيص للامور ينسجم مع ما جرى في التاريخ . . ولكن ان يقال ان الانظمة الثائرة على الرأسمالية كانت منذ البداية ترمز لفكرة كبت حريات الجماهير قول يجافي الواقع بدليل ان الثورات قائمة، وان الجماهير تتطلع اليها لانها لا تؤمن بان المجتمع الرأسمالي مجتمع فضائل فقط!

نهاية العالم الثالث

ومن منطلقنا كشعوب في العالم الثالث، فاننا ندرك هذه الحقائق جيدا. فاننا قبل غيرنا ضحايا ما اصبح يبدو هيمنة للفكر الليبرالي عالميا. ومحظور علينا ان نثور، ذلك ان الثورة بمقتضى هذا الفكر «نشاز» و«انحراف». ومع ذلك، لا تتورع اقوى دولة رأسمالية معاصرة من ان تعتبرنا «اعداء الغد» بدلا من الاتحاد السوفيتي. ولقد وجد كبار القادة العسكريين في الولايات المتحدة ضالتهم المنشودة فيما يصفونه «بعدم استقرار الاوضاع في العالم الثالث». . فان العالم الثالث على حد زعم هؤلاء القادة العسكريين هو موطن تجار المخدرات، وموطن الارهاب، ومصدر الاوبئة والتلويث. وهم يزعمون ان هذه العوامل اصبحت تمثل تحديات للامن القومي الاميركي لا تقل خطورة عما كان يمثله الاتحاد السوفيتي من قبل. ويتخذونها الآن مبررا لاستمرار الانفاق العسكري عند مستوياته المرتفعة الراهنة. ويلخص الجنرالات الاميركيون الموقف بقولهم ان العالم مقبل على «عصر سلام عنيف»، ويقولون ان القوات المسلحة الاميركية يجب ان يتم تأهيلها لكي تتصدى لاخطار لم تكن من قبل تعتبر اخطارا داهمة على مستقبل «الديمقراطية الغربية».

لقد اصبح العالم الثالث «العدو» الذي يختلق، لا لتبرير استمرار التسلح فحسب، بل وقبل ذلك من اجل مقاومة التفكك الذي لا بد ان يصيب النظام «الليبرالي» الغربي في ظل اختفاء التحدي السوفيتي وزوال النظام العالمي القائم على قطبين. ان اكتشاف «عدو» في العالم الثالث يضاهي في خطورته «العدو» السوفيتي سابقا هو محاولة مفتعلة ومتعسفة لتحقيق غاية متعذرة التحقيق هي اقامة نظام دولي على هيمنة دولة واحدة فقط، ومقاومة قيام نظام متعدد الاقطاب ينطوي على مخاطر

مجهولة عديدة بعد زوال النظام ثنائي القطبين.. مخاطر ليس هناك ما ينبىء بان الايديولوجية الليبرالية كفيلة بمواجهتها بنجاح.. فتتعدد اخطار الانفلات، وتتصاعد الاصوات القائلة ـ كما قال منذ ايام قائد البحرية الاميركية الادميرال دروس ـ «ان انتهاء الحرب الباردة لا يعني انتهاء التنافس العسكري بين الدول بل قد يؤدي الى زيادة عدم الاستقرار وتصاعد العنف».

لشعوب العالم الثالث مصلحة اكيدة في الا تهيمن على العالم ايديولوجية غربية ليبرالية لا توازنها ايديولوجية اشتراكية كفيلة بكبح جماحها، وردع نزعاتها للهيمنة. فان ضمان ان يظل لمثل الاشتراكية دورها في حماية قضايا التحرر وتوفير المناخ الدولي المواتي لها، قضية مصير لهذه الشعوب اليوم وغدا، تماما كما كانت قضية مصير لها بالامس

القسم السادس

استشراف مستقبل الوطن العربي

استشراف مستقبل الوطن العربي

في اكتوبر من عام ١٩٨٨ انتهى مركز الوحدة العربية (بيروت) من انجاز تقريره النهائي حول مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. وكانت فكرة هذا المشروع المهم قد طرحت بداية في المركز في العام ١٩٨١، لكن تنفيذ الفكرة تعثر لعدة اعتبارات تمويلية وعملية، الامر الذي دفع بمركز الوحدة العربية الى مباشرة تنفيذ المشروع بنفسه، عبر تكوين فريق عمل مركزي في العاصمة المصرية. وقد تم تشكيل الفريق من كل من: د. خير الدين حسيب، د. علي نصار، د. ابراهيم سعد الدين، د. علي الدين هلال، ود. سعد الدين ابراهيم. وتمكن المركز من الحصول على دعم مالي يوازي ثلثي تكلفة المشروع من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومركزه الكويت، وساعد هذا التمويل المركز على البدء في تنفيذ المشروع اعتبارا من اكتوبر عام ١٩٨٥.

وخلال الفترة التي استغرقها المشروع والممتدة من اكتوبر عام ١٩٨٥ وحتى اكتوبر عام ١٩٨٨ شارك العديد من الاكاديميين والباحثين العرب في تقديم.. العديد من الاوراق والتقارير اضافة الى العديد من الاستشارات وتقويم البحوث، والمشاركة في الندوات وحلقات البحث التي تطلبها تنفيذ المشروع. وقد قسم فريق العمل المشروع الى اربعة محاور اساسية هي:

- ◻ المجتمع والدولة
- ◻ العرب والعالم
- ◻ التنمية العربية
- ◻ النمذجة (الوثيقة الفنية للمشروع).

وبعد ان اكتملت الدراسات اصدر المركز خلاصة دراسات كل محور في كتب

منفصلة وذلك تعميما للفائدة، ثم اصدر بعد ذلك التقرير النهائي للمشروع والذي حوى خلاصة جميع الدراسات في كتاب شامل. والتلخيص الذي تنشره القبس على هاتين الصفحتين استمد مادته بشكل كامل من الكتاب انف الذكر، وقد قام الزميل مبارك العدواني وتحت اشراف د. خلدون النقيب بالجهد الاكبر في اعداده للنشر وباتفاق مسبق مع مركز دراسات الوحدة العربية.

ومن المهم ان يعرف القارىء وضمن سياق هذه المقدمة ان هذه الدراسة الاستشرافية قد بنيت على منهج استشرافي استقرائي مركب يعتمد ليس على التنبؤ بالاحداث وانما يستهدف استخلاص احتمالات عملية مشروطة بظروف مادية اجتماعية واقتصادية واستراتيجية اطلق عليها وصف مشاهد او (سيناريوهات): المشهد الاول فيها هو مشهد التجزئة، واحتمالات التفتت، ويصف هذا المشهد حال الامة العربية بسلبياته وايجابياته واحتمال حدوث مزيد من التفتت الطائفي والديني والقبلي والاقليمي. اما المشهد الثاني فهو مشهد التنسيق والتعاون، ويتحدث عن احتمال زيادة التنسيق والتكامل مع بقاء الكيانات الحالية، والمشهد الثالث والاخير: هو مشهد الوحدة العربية.

وفي كل حالة من هذه الحالات جرى ذكر شروط قيام المشهد والملامح العامة المميزة له عبر استقراء للجدليات الحاكمة في التاريخ العربي. وقد جرى تركيز الجهد في تلخيص هذا المشروع الضخم على اعطاء القارىء فكرة عن هذه المشاهد او السيناريوهات، على امل ان تتاح له فرصة الاطلاع على التقرير والدراسات المكونة له كاملة علما بان كل الاسقاطات المستقبلية في هذه الدراسة بنيت على احصاءات ومعلومات تعود الى سنة ١٩٨٥.

الفصل التاسع عشر

مشهد التجزئة: محدودية الافاق واحتمالات التفتت

يفترض هذا المشهد استمرار الاوضاع التي سادت الوطن العربي منذ حرب تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧٣، وبقاء التجزئة على حالها، خلال الاطار الزمني لهذه الدراسة الاستشرافية. ولا يعني استمرار الاوضاع، ان الواقع العربي سيظل ساكنا ثابتا، ولكن يعني ان المنطق الممتد وراء التجزئة، او انقسام الوطن العربي الى دول قطرية سيظل السمة الغالبة. وتاليا، فالمشهد لا يستبعد حدوث تغيرات محدودة في علاقات الوطن العربي الداخلية والخارجية. ولكن هذه التغيرات ستظل محكومة في ديناميانها بمنطق التجزئة وما يتسق معها من تسليم باستمرار خيارات معينة في باقي مظاهر الحياة. وهذه الافتراضات تجعل من المشهد الرئيسي الاول اقرب ما يكون الى ما يسمى في الدراسات المستقبلية بـ «المشهد الاتجاهي».

يحتوي هذا المشهد على مجمل السلبيات والايجابيات التي واكبت حالة التجزئة واستمرار منطقها: نمط النمو المشوه، وزيادة الاختراق الخارجي للمنطقة العربية. هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى بعض صور انتشار التعليم، وارتفاع مستوى المعيشة، والاتساع في قاعدة الموارد، وبعض صور المقاومة لتردي الاوضاع.

وتتشكل بعض الملامح العامة لهذا المشهد الاول ـ او افتراضاته ـ على النحو التالي:

□ تكريس المؤسسات والنزعات القطرية. اذ بالرغم من وجود بعض المحاولات للتعاون والتكامل، الا انها ستبقى على الاغلب مرتبطة بمصالح وامزجة النخب الحاكمة، بمواقف القوى الاجنبية منها.

□ استمرار خطط وبرامج التنمية على اساس قطري وتابع، مع تركيزها في المقام الاول على الجوانب الاقتصادية والمقاسة فقط. وسيترتب على ذلك بقاء مستوى التبادل التجاري بين الاقطار العربية على وضعه الحالي، او يتجه الى النقصان النسبي.

□ السماح بمحاولات للمشاركة السياسية المحدودة والمتذبذبة وغير المستقرة، وزيادة ردود الفعل الساخطة شعبيا، لاعتبارات متعددة.

□ استمرار اختراق القيم الغربية، الاستهلاكية والفردية، للمجتمع العربي وانماط المعيشة فيه. واستمرار علاقات التبعية للعالم الخارجي واندماج اقطار الوطن العربي في النظام الرأسمالي العالمي..

□ استمرار ادارة الصراع العربي الاسرائيلي على حالها دون تطور وتقدم.

- ومن المتصور ان تستمر العلاقة غير المحددة بين النظام العربي والنظام الشرق اوسطي وان تقيم بعض الاقطار العربية علاقات وثيقة في اطار تجمعات العالم الثالث وعدم الانحياز، لكن دون تغير كيفي في علاقة الوطن العربي بهذه التجمعات الدولية.

اولا: النسق العالمي والاقليمي

الوطن العربي في هذا المشهد سلبي امام سياسات القوى الفاعلة في النظام العالمي بل ومستسلم لها في عديد من الاحيان وفي ما يلي بعض التداعيات السياسية المتصلة بالتفاعل الخارجي من ناحية، والوطن العربي في مشهده الاول من ناحية اخرى:

١ - الولايات المتحدة الاميركية:

سوف تتسم السياسة الاميركية في ظل هذا المشهد المستقبلي بالاتي:

أ - رفض التعامل مع الاقطار العربية كمجموعة.

ب - التركيز على القوى العربية الرئيسية.

جـ - استكمال متطلبات الاستراتيجية الاميركية ومنها: رفض اشراك الاتحاد السوفيتي في القضايا العربية الرئيسية، ابقاء اسرائيل متفوقة على تجمع اي قوى

عربية وردع الاقطار العربية عند اللجوء الى الخيار العسكري لاحداث تغيير في موازين الصراع.

٢- الاتحاد السوفيتي:

وتتسم السياسات السوفيتية في ظل هذا المشهد بالاتي:

أ ـ التذبذب ما بين الموقف العربي العام ودعم بعض الاقطار العربية، ب ـ الاتجاه الى الاتحاد السوفيتي سوف يشكل نوافذ بديلة للعلاقات مع الغرب. جـ - زيادة حضور وتأثير الاتحاد السوفيتي في محيط وجوار الوطن العربي.

٣ - القوى الدولية الاخرى:

- يرتهن مستقبل العلاقات العربية ـ الصينية بتطور الصراع الداخلي في الصين.

- تحليل مستقبل العلاقات العربية ـ الاوروبية مرتهن باحتمالات تطور الجماعة الاوروبية.

- تواجه اليابان احتمالين مستقبلين، فاما ان تقوم بدور اكبر في اطار الاستراتيجية الاميركية، او ان تقوم باتباع سياسة خارجية منحازة للمصالح اليابانية.

٤ - دول الجوار الجغرافي:

- استمرار علاقات تركيا بالغرب واستمرار موقفها الشكلي من الصراع العربي الاسرائيلي وتطور مصالحها الاقتصادية مع العرب.

- انحسار احتمالات تجدد الحرب الايرانية ـ العراقية موقتا.

- استمرار ابتزاز اثيوبيا لاقطار وادي النيل.

٥ - المخطط الصهيوني:

- الواقع العربي وفق هذا المشهد سوف يظل في العقود الثلاثة المقبلة في حالة انكشاف، او تعرض للاثار السلبية للصراع مع اسرائيل.

- استمرار الحالة العربية الراهنة يعني توفير الشرط الامثل لاستكمال ملامح المشروع الصهيوني خلال العقود الثلاثة المقبلة.

- في ظل هذا المشهد لا محل لسلام حقيقي، وانما هناك مجال لتوسع ولسيطرة يجدان اساسهما في الطابع التوسعي للمشروع الصهيوني ويستندان الى طبيعة الدولة المعسكر.

- سوف تشهد اسرائيل في فترة الاستشراف، نمو التناقض والاستقطاب بين مزيد من اليمينية والعنصرية على الجانب اليهودي ومزيد من القومية والراديكالية والتوجهات الدينية على الجانب العربي داخل الاراضي العربية المحتلة قبل عام ١٩٦٧ وبعده.

٦ - العالم الثالث:

- لن يحصل تحسن ملموس على مستوى التعاون العربي ـ الافريقي.

- التعاون العربي ـ الاسلامي على مستوى دول المؤتمر الاسلامي سوف يعتمد كثيرا على التطورات المستقبلية في هذا المشهد للاقطار العربية وخاصة المحافظة منها.

- يحرم هذا الوضع للوطن العربي، في اطار هذا المشهد، حركة عدم الانحياز الكثير من زخمها.

ـ ستبقى علاقات النظام العربي بدول العالم الثالث محدودة وفي صورة علاقات ثنائية حاوية للمفارقات والتناقضات نفسها التي عبرت عن الدور العربي في المحافل الدولية وتجمعات العالم الثالث خلال حقبة ١٩٧٥-١٩٨٠.

ثانياً: التطورات الاقتصادية

١ - النفط وعوائده:

- سيتحسن الموقف العربي بشكل ملحوظ حول العام ١٩٩٥، وستزداد حصة الاقطار العربية في انتاج النفط وعوائد تصديره. (الطلب العالمي حول عام ١٩٩٥ - يقدر بحوالي ٦٥ الى ٧١ مليون برميل يوميا باستبعاد اقتصاديات التخطيط المركزي. وسيكون نصيب الاقطار العربية من الانتاج النفطي حوالي ٢٠ مليون برميل يوميا خلال النصف الثاني من التسعينات، تصدر منها ١٨ مليون برميل يوميا).

٢ - الاستثمارات وهياكلها:

- من المحتمل ان يؤدي تدهور عوائد النفط وتحويلات العاملين في عدد من الاقطار العربية الى الاهتمام بالزراعة، من اجل الوفاء بالطلب المحلي او من اجل التصدير، بخاصة خلال الفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٥).

- ومن المحتمل ان تكون الفترة (١٩٨٦- ١٩٩٥) فترة اعادة تكييف وترشيد القطاع الصناعي، ويزداد الاهتمام النسبي بالاستثمار في هذا القطاع بعد ذلك.

- والاكثر احتمالا هو ان تؤدي استعادة الانتعاش، الناتجة عن استرداد التوازن في سوق النفط، الى ارتفاع معدلات نمو الاستثمار في قطاعات التعدين والتشييد والخدمات بمقدار اكبر من معدلات نموها في القطاعين الزراعي والصناعي، بصفة عامة.

٣ - العودة الى توجهات التنمية:

- انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي في الغذاء على مستوى مجمل الوطن العربي.

تآكل الميزة النسبية للبتروكيماويات التي قامت على توافر النفط ورخص اسعاره من المنطقة العربية.

- توقع ان تزداد الاهمية النسبية لتجارة الاقطار العربية النفطية مع البلاد الاوروبية الغربية واليابان بخاصة بعد عام ٢٠٠٠.

- وبالنسبة للاقطار العربية غير النفطية فمن المتوقع ان تزداد الى حد ما الاهمية النسبية لتجارتها مع البلدان الاشتراكية وبلاد العالم الثالث.

- من المتوقع ان تزداد الاهمية النسبية للتجارة العربية البينية بعد عام ٢٠٠٠ فيرتفع حجم الصادرات النفطية من الاقطار العربية النفطية الى غير النفطية من ناحية، وزيادة حجم الصادرات الخدمية والتحويلية الوسيطة من الاقطار العربية المتقدمة صناعيا الى الاقل تطورا.

ثالثاً: التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية

ينبني التلخيص التالي على توقع الحدود القصوى لنمو الطاقة الاستيعابية في اطار هذا المشهد، لجميع الاقطار العربية . ويجري التركيز هنا على عدد من الاقطار العربية الكبيرة، وهي مصر، والسعودية، والجزائر، والعراق، وسوريا والمغرب، والسودان . كما سيتم التعرض لخمس مجموعات من الاقطار العربية المتشابهة – الى حد ما – في ظروفها الاقتصادية عند المقارنة، وهذه المجموعات هي :

المجموعة الاولى وتشمل : السعودية والكويت، والامارات العربية، والبحرين وعمان، وقطر .

المجموعة الثانية وتشمل : الجزائر، والعراق وليبيا .

المجموعة الثالثة وتشمل : مصر، وسوريا، وتونس .

المجموعة الرابعة وتشمل : المغرب، الاردن، ولبنان .

المجموعة الخامسة وتشمل : السودان، والصومال، واليمن الشمالي واليمن الجنوبي، وموريتانيا، وجيبوتي .

١ - الناتج القومي والدين العام :

- الاقطار التي يمكن ان تحقق معدلات مناسبة لنمو نصيب الفرد من الناتج

القومي الاجمالي هي : مصر، السعودية، الجزائر، المغرب، العراق، تونس، الكويت، لبنان، البحرين، الصومال، وموريتانيا .

- الدين العام لكل من السودان واليمنين وموريتانيا سيظل في تصاعد حتى نهاية فترة الاستشراف .

- بعض الاقطار سوف تزداد ديونها الى حد اقصى حول عام ١٩٩٥ ثم تبدأ في الهبوط ومن هذه الاقطار مصر، الجزائر، المغرب، العراق، سوريا، والصومال .

٢ - الهياكل القطاعية :

تنعكس اوضاع الديون ومستحقاتها وكذلك فجوة التعامل مع العالم الخارجي على معدلات نمو الاستثمار الحقيقي، وعلى توزيع الاستثمارات بين القطاعات .

- المتوقع ان يتناقص اجمالي الاستثمار الحقيقي - في المتوسط - في النصف الثاني من فترة الاستشراف في كل من مصر والعراق والسودان وعبر فترة الاستشراف كلها في المغرب والسعودية وسوريا .

- على مستوى مجمل الوطن العربي كله، فان الاستثمار الحقيقي سوف يتناقص حتى عام ١٩٩٠ ثم يبدأ بالتصاعد بعد ذلك. اما بالنسبة للمسار الذي يمثل الحدود القصوى للطاقة الاستيعابية، فالمتوقع زيادة حجم الاستثمار في جميع الاقطار العربية الرئيسية .

٣ - مستوى المعيشة :

- يتحسن نصيب الفرد من القيمة الحقيقية للاستهلاك العائلي في مسار الحدود القصوى في هذا المشهد، للوطن العربي ولجميع المجموعات وكل الاقطار العربية الرئيسية .

- بالنسبة للمسار المتوسط، يتراجع نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي في المتوسط عبر فترة الاستشراف في مصر وفي السعودية والمغرب بدءا من عام ٢٠٠٥ ، وبشكل عام ستكون المجموعة الثالثة هي الاسوأ حالا فيما يختص بنصيب الفرد من الاستهلاك العائلي، تليها المجموعة الرابعة في هذا المسار المتوسط .

٤ - قـوة العمـل :

- يلعب التطور التقني المتوقع وارتباطه بانتاجية العمل في كل من الاقطار والقطاعات المختلفة دورا اساسيا في التغيرات المتوقعة في اجمالي وهيكل الطلب على قوة العمل لمقابلة احتياجات الآفاق الاقتصادية للوطن العربي .

- تظهر التوقعات انه سيترتب على النمو الاقتصادي السالف عرضه، زيادة حقيقية وكبيرة في العمالة في الصناعة التحويلية وعلى حساب نمو العمالة في باقي القطاعات السلعية حتى منتصف فترة الاستشراف في مجمل كل من المجموعتين الاولى والثالثة وفي سوريا والسعودية ومصر والاقطار الرئيسية .

- واما بالنسبة الى العمالة في غير قطاعي الزراعة والخدمات (خلاف خدمات الانتاج المباشرة) فالمتوقع زيادتها - في النصف الاول من فترة الاستشراف - بمعدلات تقرب من معدلات نمو السكان في المجموعات الاولى والثالثة والرابعة، وتفوق معدلات نمو السكان في المجموعة الخامسة، وتقل عن معدلات السكان في المجموعة الثانية .

٥ - العلاقة بالعالم الخارجي :

- تظهر المقارنة بين تطور المتغيرات الاجمالية المختلفة، وفجوة التعامل الخارجي، ان عدة اقطار سوف تتعرض لضغوط تضخمية مستمرة، لا بد ان تترتب عليها زيادة في الاسعار، واعادة توزيع الدخل في كل قطر .

- ويرتبط ذلك بتوقع صعوبة تحقيق زيادات محسوسة في قيمة الصادرات السلعية في المجموعات العربية فيما عدا المجموعتين الاولى والثانية .

٦ - العـدالـة والتـوزيـع :

- توقع تحسن في توزيع الدخل - عبر فترة الاستشراف في السعودية (رغم ثبات نصيب الفرد من الدخل في المتوسط) واستقرار الشكل الحالي لتوزيع الدخل في البحرين (مع ارتفاع واضح في نصيب الفرد من الدخل في حالة البحرين) .

- توقع تدهور شكل توزيع الدخل (وكذلك نصيب الفرد في المتوسط من الدخل) في كل من المغرب ومصر والاردن وليبيا وجيبوتي . وكذلك تدهور شكل توزيع الدخل، ولكن مع تحسن نصيب الفرد من الدخل في كل من العراق وسوريا والسودان وتونس واليمن الشمالي وعمان والصومال وموريتانيا .

- توقع تدهور شكل التوزيع بشكل عام، مع مراعاة تقريب المسافة بين اغنى ٥٪ وافقر ٥٠٪ ولمصلحة الفئة المتوسطة (مع ارتفاع في نصيب الفرد في المتوسط من الدخل) في كل من الجزائر والكويت واليمن الجنوبي وقطر والامارات العربية المتحدة .

رابعاً: تداعيات المشهد على مستوى المجتمع والدولة

١ - تحديات الخارج :

طبيعة التجزئة الحالية للوطن العربي، ومحتوى خيارات النخب الحاكمة في التنمية الاقتصادية والتقنية، ومفهوم كل منها للامن القومي، لن يتيح في هذا المشهد لاي قطر عربي ان يكون قادرا على تحقيق نسبة معقولة من الاكتفاء الذاتي في استهلاكه والمناعة في امنه واحتياجاته الثقافية والاستقلالية في اتخاذ قراراته الاساسية .

أ - على مستوى التحديات الاقتصادية، يأتي على رأس القائمة التطور المتوقع لمزيد من اختلال شروط التبادل التجاري مع العالم الخارجي، وبخاصة البلدان الرأسمالية المتقدمة .

كما تأتي التحديات الاقتصادية الاقليمية من دول الجوار وتتمثل في التنافس على المصادر الطبيعية والاسواق والمكانة السياسية. والمصادر الطبيعية المرشحة لهذا التنافس هي مياه الانهار والجرف القاري وحقول النفط والمناجم في مناطق التخوم الحدودية .

والتأثيرات السلبية المتساقطة من النظام الدولي في المجال الجغرا - سياسي طبقا لهذا المشهد يمكن اجمالها تحت عنوان واحد هو مزيد من الهيمنة الاجنبية على

اقطار الوطن العربي، وستأخذ الهيمنة ثلاثة اشكال رئيسية هي :

- الهيمنة السياسية من خلال احكام روابط التبعية الاقتصادية السافرة بالنسبة للاقطار العربية الفقيرة والمدينة .

- الهيمنة السياسية من خلال الابتزاز بالنسبة للاقطار العربية الغنية والضعيفة .

- الهيمنة السياسية من خلال استخدام القوة السافرة مباشرة او بالوساطة .

كما سيكون مصدر التحديات الجغرا - سياسية المحتملة من النظام الاقليمي في العقود الثلاثة المقبلة اساسا من اسرائيل وايران واثيوبيا .
ب - اما التحديات الثقافية والتقنية فهي ذات تأثير بعيد المدى وان كان بعضه غير محسوس مباشرة. والجانب الاخطر في هذا التحدي هو الجانب الاتصالي منه، ونقصد بذلك بشبكات الاتصال والارسال الفضائية الاجنبية القادرة على اختراق الحدود السيادية بمادتها الاعلامية والثقافية. وتمر التحديات الثقافية كذلك عبر المهاجرين غير العرب الى الوطن العربي سواء طلبا للعمل كما في منطقة الخليج، ام هروبا من الجفاف أو القحط أو المجاعة أو الحروب الاهلية كما في حالة السودان .

٢ - التطورات المحلية :

أ - مجمل الوطن العربي يعتبر اكثر مناطق العالم تجانسا من الناحية الاثنية، ولكن هناك اقطاراً بعينها تزداد فيها درجة التنوع، عرقياً أو دينياً أو طائفياً أو ثقافياً أو لغوياً، وفي هذا المشهد نجد التراجع الاقتصادي وغياب الديمقراطية والعدالة مع عدم الحصانة تجاه العالم الخارجي، وكلها أمور يمكن ربطها بنزعات القلق والتمرد والانفصال لدى الجماعات الاثنية. ويزداد احتمال تطور القلق والتمرد الى مواجهة مسلحة وحروب اهلية، كلما كان ابناء الجماعات الاثنية متركزين جغرافيا في مناطق متاخمة لدول الجوار غير العربية .

ب - رغم محدودية النمو الاقتصادي المحتمل في اطار هذا المشهد فان ظهور الشرائح الاجتماعية الجديدة (الطبقة العاملة والشرائح الوسطى الجديدة) سيتزايد

مع تركيز واضح في المدن. وهذه الشرائح الصاعدة ستكون اكثر وعيا وطموحا وقابلية للتنظيم والحركة، ولا بد ان تزداد حدة مطالبات وتمرد شرائح (المعيار الانجازي) على الشرائح التي تقدمت في الماضي من خلال سلم المعيار الارثي .

جـ - من المحتمل في ظروف الاحتواء والاختراق والتراجع، ان يستمر تصاعد الحركات الدينية المتطرفة، التي تشكك بداية بشرعية الدولة القطرية وأحقيتها في البقاء. وقد تجد اغلب الدول العربية نفسها - دون الخروج على المنطق العام للمشهد - امام خيارين، اما التخفيف من محاصرتها للتيارات الوطنية والليبرالية والقومية واليسارية، مع بعض الاصلاح في توزيع الثروة من ناحية ، أو الوصول بالدولة والمجتمع المخترقين الى لحظات الانفجار في المجتمعات متعدد الاديان والطوائف من ناحية اخرى.

وزيادة عدد التحديات الداخلية والخارجية، تعني بداية ان جهاز الدولة لم يتنبأ ببعضها، ومن ثم فانه لم يتخذ الاجراءات الواقعية لمنع ظهورها، او احتوائها عند اول فرصة ممكنة، وبالتالي، ستتعدد التحديات وتتزامن في الوقت نفسه. وهكذا يجد هذا الجهاز نفسه، في لحظة ما، محاصرا بعدد كبير من التحديات المتفجرة، فيلهث من تحد الى اخر في محاولة يائسة او نصف ناجحة، لمجرد الاحتواء او اخماد الحرائق، ناهيك عن التعامل الحاسم أو الاستجابة الخلاقة للتحديات .

احد الاسباب الرئيسية الكامنة وراء هذه الممارسة في الدولة القطرية، هو زيادة تركز اتخاذ القرار في يد مسؤول واحد، أو مجموعة صغيرة من المسؤولين. وهذا هو الوجه الآخر لغياب المشاركة السياسية الشعبية .

د - هذا وجه واحد من وجوه كثيرة لعجز الدولة القطرية المعاصرة في الوطن العربي عن ادارة المجتمع والاستجابة الخلاقة في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية. وطبقا لهذا المشهد فان هذا العجز سيتزايد خلال العقود الثلاثة المقبلة. وسيكون له مظاهر عدة تنبع بداية من شلل جزئي، وتصب مرة اخرى في جسم المجتمع والدولة لتصيبها بما يشبه الشلل الكلي. ومن هذه المظاهر ما يلي :

١ - هروب رؤوس الاموال والكفاءات الوطنية العالية الى خارج البلدان

العربية بسبب احساسها بعجز الدولة في التعامل مع المشكلات .

٢ - انطواء غياب المعايير المنطقية والعقلانية المتكافئة على سيادة معايير مضادة اخرى. وهذه المعايير، المضادة للمنطق والعقلانية والعدالة، هي التربة الخصبة لنمو الفساد والرشوة والمحسوبية والتمييز. ولذا فالمتوقع - طبقا لهذا المشهد - زيادة مظاهر الفساد والفوضى والاختلال في نسق القيم، خلال العقود الثلاثة المقبلة .

٣ - ان عددا متزايدا من الافراد والجماعات والتكوينات سوف يتولد لديه أو لديهم يأس، أو عدم ثقة، في القنوات الشرعية للمطالبة بالحقوق أو التظلم من الحيف، وانها اما غير موجودة أو مسدودة أو غير فعالة أو غير منصفة. وهذا في الواقع هو ما يمكن ان ينقل عمليات التحايل على القانون أو خرقه، وعمليات التطاول على اجهزة الدولة ورموزها، من سلوك فردي او جماعي عشوائي موقت الى سلوك جماعي عنيف ومنظم ومستمر. وفي اطار هذا المشهد، يفتح الباب امام التدخلات الخارجية، وصولا الى حالة يصعب معها احتواء أو انها الحروب حينها تنفجر في الوطن العربي، والدولة القطرية في هذا المشهد عاجزة عن ايجاد صيغة فعالة للتعامل مع التحديات الاثنية قبل أو بعد انفجارها .

٤ - ان تفتيت او تجزئة الدول القطرية الحالية يعني اضعافها من الناحية المطلقة والنسبية. فاذا اضفنا الى ذلك استمرار الصراعات بين الدويلات الناتجة عن هذا التفتت، فان الباب يكون مفتوحا على مصراعيه لهيمنة سافرة من بعض القوى لتحقيق اطماع القوى الاقليمية الاخرى. وهذا المشهد يمكن تسميته بالمشهد الاسرائيلي لانه يحقق اهداف اسرائيل وينسجم مع طموحاتها. وباختصار فان هذا المشهد الذي نحن بصدده، هو مشهد تحويلنا بالتدرج وعلى امتداد الوطن العربي، الى لاجئين .

واذا لم يبادر المسؤولون العرب الى العمل الجاري اليوم وقبل فوات الاوان، فان الشباب العربي المتذمر من الاجيال المطالبة سينقض على الساحة السياسية وتتعرض كافة المجتمعات العربية دون استثناء الى الفوضى والضياع .

خامساً: المحصلة

يمثل مشهد التجزئة، او المشهد الاتجاهي، اسوأ ما يمكن ان تؤول اليه احوال الوطن العربي. وهذا الوضع الاسوأ لا بد وان يقع في لحظة ما في فترة الاستشراف، ويصعب تصور استمراره لما بعد هذه الفترة .

وربما يكون اخطر نتائج هذا المشهد، من حيث وضعه العقبات امام المشاهد البديلة، هو ان مقدماته وتداعياته تنطوي على تحلل الهوية العربية القومية عموما، وتحلل بعض الهويات الوطنية خصوصا. وقد ذكرنا ان نمو الثقافات الفرعية والايديولوجيات التقنية هو احد مظاهر عجز الدولة القطرية، الذي سيؤول الى تفاقم ازمتها، ثم انفجار هذه الازمة، بفعل سبب اخير ومباشر خارجي او داخلي . كما ذكرنا ان احد المظاهر المحتملة لتفتيت الدولة القطرية هو تآكل هويتها الوطنية، نتيجة زيادة العناصر البشرية والثقافية غير العربية . والى جانب ذلك، فان استمرار مناخ التردي والصراعات الاهلية الداخلية، وزيادة نزعة الولاءات المحلية التقليدية الضيقة، مع زيادة التبعية والتأثير الثقافي والاعلامي الخارجي، من شأنه ان يميع ويحلل ما تبقى من شعور بهوية عربية قومية بين قطاعات واسعة من سكان «الوطن العربي» واكثر من ذلك قد تفقد هذه القطاعات حتى اعتزازها بهويتها الوطنية القطرية (اي «المصرية» و«اليمنية» و«المغربية» وما الى ذلك). فهنا سيصبح المواطن العادي، في جو الفوضى والصراعات واهتراء الدولة والمجتمع، متقوقعا في اضيق دوائر الولاء (الاسرة أو العشيرة أو الجماعة القرابية أو الدينية المذهبية) طلبا للحماية والامان. وفي الوقت نفسه سيصبح معرضا لتساقط مؤثرات الاعلام الخارجي على عقله ووجدانه من خلال الراديو او التلفاز، وهو قابع في منزله او حتى في غرفة نومه .

فمجتمعه القومي والوطني لم يعد، في ظل هذا المشهد، قادرا على تلبية حاجاته الاساسية، ناهيك عن طموحاته . والدولة القطرية ستكون عاجزة عن حمايته جسديا ناهيك عن توفير حياة كريمة له. لذلك فهو سيتحاشى هذا المجتمع وتلك الدولة، ثم ينفر منهما، ثم يعاديهما. ولن يشعر بالامان والاطمئنان الا في اسرته وجماعته القرابية. وسيتبلور وعيه وينمو ولاؤه لهذه الدائرة الضيقة فقط، ويصبح الشعور القومي، او حتى الوطني، ليس ترفا فقط لا يستطيعه، ولكن ايضا بلا معنى

وجودي في حياته اليومية. والانكى من ذلك، فان مفاهيم الوطن والامة والقومية والعروبة، كما نعرف اليوم، قد ترتبط في ذهنه بكل ما هو سلبي ودموي ومتخلف. في الوقت نفسه، ستتساقط على هذا الشخص العادي مؤشرات اعلامية تروج لقيم ولغات واساليب حياة مختلفة، وربما اكثر جاذبية واستنفارا لمتعته الحسية والذهنية. واكثر من ذلك، فيزيد احترامه لـ«الآخر الاجنبي»، ثم يتحول الاحترام الى انبهار، ثم الى تمثل «رموز الآخر الاجنبي» واساليبه وعاداته بطريقة سطحية. ونكون هنا بصدد معادلة «دونية الأنا الجماعي» (الوطني والقومي)، و«تفوق الآخر» الاجنبي. وستكون الاجيال الجديدة من الاطفال والشبان، خلال فترة الاستشراف، هي الاكثر تأثرا بهذه المعادلة النفسية - الحضارة القاتلة لأي شعور وطني واي اعتزاز قومي.

واستمرار هذا المشهد يمكن ان ينتهي بتقسيم لبنان الى اربع دويلات على الاقل (مارونية وسنية وشيعية ودرزية)، وسوريا الى ثلاث (علوية وسنية ودرزية)، والعراق الى ثلاث دويلات (شيعية وسنية وكردية) والسودان الى ثلاث دويلات (في الجنوب والغرب والشمال)، والى انفراط عقد الامارات المتحدة، وجيبوتي لاثيوبيا، وجنوب موريتانيا لدويلة زنجية، وهيمنة ايران على مقدرات العراق والخليج، وهيمنة اسرائيل على مقدرات المشرق (الدويلات السورية واللبنانية والاردن، ناهيك عن الابتلاع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وجنوب لبنان). وما تبقى من دول قطرية عربية دون تجزئة او تفتيت، ستكون في حالة شديدة من الضعف والصراعات الداخلية والتبعية الاقتصادية والسياسية (مثل مصر والجزائر وتونس والمغرب والسعودية).

ان هذا المشهد في اقل حالاته سوءا، يعني بقاء الدول القطرية الحالية على ما هي عليه في بداية فترة الاستشراف (١٩٨٥)، اي من دون مزيد من التجزئة والتفتيت، ولكن مع زيادة ضعفها الاقتصادي و/او العسكري، ومن ثم زيادة تبعيتها للخارج، وهيمنة احدى القوى العظمى او الاقليمية على مقدراتها. ومع زيادة عدم الاستقرار والصراعات الداخلية الطبقية والاثنية، فان اقل الحالات سوءا هذه، اي تفادي مزيد من التجزئة للاقطار العربية، لن تتحقق الا لأن القوى

الاقليمية والدولة الاكبر هي التي ستمنع مثل هذا التفتت لاسبابها او توازناتها الخاصة .

سادساً: السياسات الممكنة: صراع من أجل البقاء

السؤال الذي يثيره عرضنا للمشهد الاول، هو ما اذا كان هناك ما يمكن عمله في ظل معطيات هذا المشهد لمنع اسوأ الاحتمالات التي ينطوي عليها، اي التهام مزيد من الارض العربية، ومسخ هويتها البشرية والحضارية، او تفتيت مزيد من اقطارها الى دويلات وكانتونات اكثر هشاشة وضعفا من الدول القطرية الحالية ؟

والاجابة هي نعم. اي انه في ظل مشهد التجزئة، ورغم كل الضعف والتردي، يمكن للدول القطرية العربية ان تقوم ببعض السياسات والممارسات الاسعافية والعلاجية التي تقلل من احتمالات ابتلاعها بواسطة قوى اجنبية، او تفتيتها بواسطة قوى خارجية وداخلية متواطئة معا .

ويمكن سرد بعض اهم هذه السياسات والممارسات بايجاز فيما يلي :

١ - داخلياً :

أ - الاجراءات الاقتصادية : رغم تباين الاقطار العربية في حظها من الموارد والاداء الاقتصادي، الا ان مجمل دراسات مشروع الاستشراف قد كشف عن مظاهر ضعف هيكلية رئيسية، تتطلب من الاقطار جميعا مزيدا من الترشيد والضبط والتحسين في المجالات التالية :

١ - في نمط الاستهلاك العام والخاص .

٢ - في هيكل توزيع الاستثمارات الجديدة .

٣ - الاقطار النفطية تحتاج الى اعادة النظر في توجهاتها التنموية وعلاقاتها العربية والبحث الجدي في ان يكون الاطار العربي الاوسع هو البعد الاستراتيجي للتنمية لديها، بدلا من الاتجاه للاستثمار والاندماج في السوق العالمية .

٤ - استكمال او استحداث وتنمية اجهزة وطنية متكاملة للاشراف والادارة والتطوير في مجالات المعلومات والطاقة ونقل التقنية .

٥ - اعطاء الاولوية في نمط التصنيع للمشروعات التي تسهم في اشباع الحاجات الاساسية .

٦ - السعي للمحافظة على صناعة السلاح ودعمها .

٧ - ربط السياسات التعليمية والتدريبية والتأهيلية باحتياجات الانتاج والدفاع معا، وعدم السماح بزيادة العمالة الاجنبية في اي قطر عربي عن ٢٥٪ من اجمالي قوة العمل .

٨ - تعديل اتجاهات التبادل التجاري تدريجيا، باتجاه المحيط العربي والاقطار الصديقة وبخاصة في العالم الثالث .

ب ـ الاجراءات السياسية: أزمة الدولة القطرية مع مجتمعها المدني ازمة خانقة لا يحتمل حسمها في المشهد الاول، ولكن من الممكن تخفيف حدتها من خلال توسيع المشاركة السياسية، وتحسين اداء وكفاءة النظام الحاكم، وتأمين كيان الدولة، وذلك من خلال:

١ - توسيع المشاركة السايسية تدريجيا عبر ما يلي:

- استحداث أو تقوية نظام الحكم المحلي والحكم الذاتي .

- استحداث مجالس للشورى في الاقطار التي ليس لديها تجارب برلمانية .

- عودة المجالس النيابية في الاقطار التي تبلورت تكويناتها الاجتماعية الحديثة والتي شهدت تجارب نيابية سابقة .

٢ - تحسين كفاءة واداء جهاز الدولة وذلك يقتضي اعتماد معايير الانجاز في اختيار قيادات المؤسسات الرئيسية في الدولة، التدريب السياسي والاداري والفني لهذه الكوادر، استحداث معايير اداء وانجاز وانظمة للرقابة تضمن استمرار اداء متميز، والتأمين الداخلي العام للدولة وذلك من خلال تقليص نسبة غير العرب، والعناية بالمناطق الطرفية والحدودية .

- تنظيم كفاءة المؤسسة العسكرية والمؤسسة الامنية .

جـ - الاجراءات الاجتماعية : واهم الاجراءات الاجتماعية المطلوبة هي ؛ استحداث او تطوير الانظمة والممارسات المتصلة بمبادىء العدالة، محاربة الفساد والتضخم، والتخطيط السكاني والحضري، التنظيم الاجتماعي للتكوينات الحديثة، دعم الهوية الثقافية الوطنية .

٢ - اقليمياً :

تواجه الدولة القطرية التحديات الخارجية بمفردها تقريبا ولذا فان اهم ما يجب ان تحرص عليه هو تنمية علاقات ثنائية ايجابية مع كل جيرانها من ناحية، والمحافظة على منظمات العمل العربي المشترك من ناحية اخرى. وينطوي تحت هذا التوجه العريض مجموعة من السياسات والممارسات المحددة، اهمها:

أ - صيغة لتنظيم العلاقات مع مصر، ب- ضرورة انتظام مؤتمرات القمة العربية، ج - السماح بدعم المنظمات العربية، وخصوصا ذات الطابع المستقل، د - التعاون العسكري الثنائي، هـ - ادارة الصراع مع اسرائيل، و - وتحييد دول الجوار غير العربية .

٣ - دولياً :

في ظل مشهد التردي، فان الدولة القطرية يكون من مصلحتها ان توازن وتنوع علاقاتها الدولية، حتى وان كانت بحكم الواقع او النزعات الايديولوجية والثقافية اقرب او اميل لقوة عظمى معينة اكثر من قوى عظمى اخرى. ويقتضي ذلك ان على بعض الدول القطرية الدائرة في فلك الغرب، ان تستحدث او تقوي علاقاتها بالاتحاد السوفيتي، والعكس صحيح، كما ينبغي على كل الدول القطرية ان تدعم علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع القوى العالمية الوسيطة (الصين واليابان واوروبا الغربية) .

شكل رقم (1)

بعض تباينات الانجاز العربي في الثمانينات في الوطن العربي

١ ـ مدى تطور البنية التحتية :

١٤ قطراً عربياً متدنياً في تطوره

متدن

ضعيف

متوسط

جيد
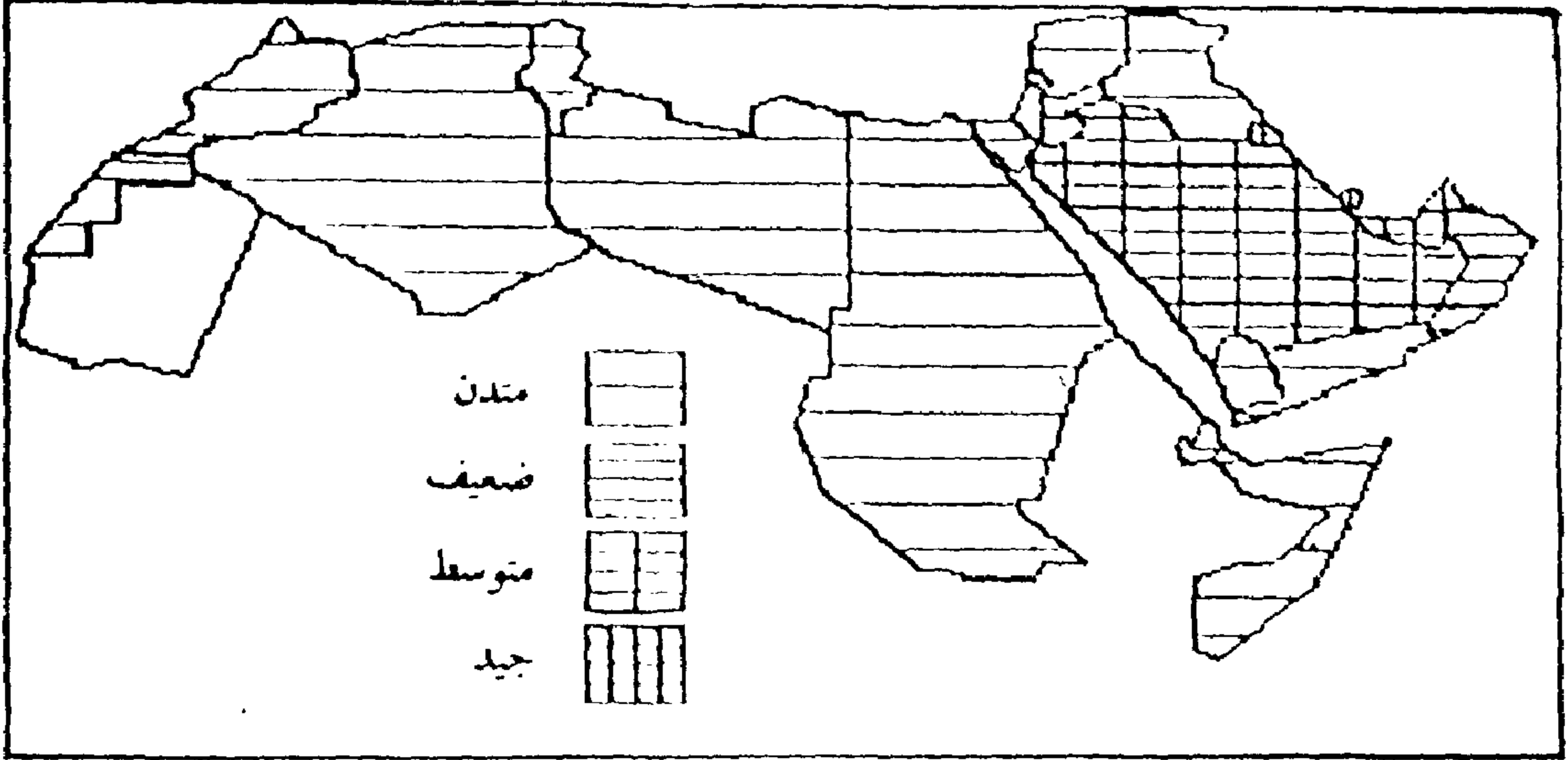
٢ ـ مدى تطور الخدمة الصحية :

خمسة أقطار في وضع متدن، وسبعة في وضع ضعيف

متدن

ضعيف

متوسط

جيد
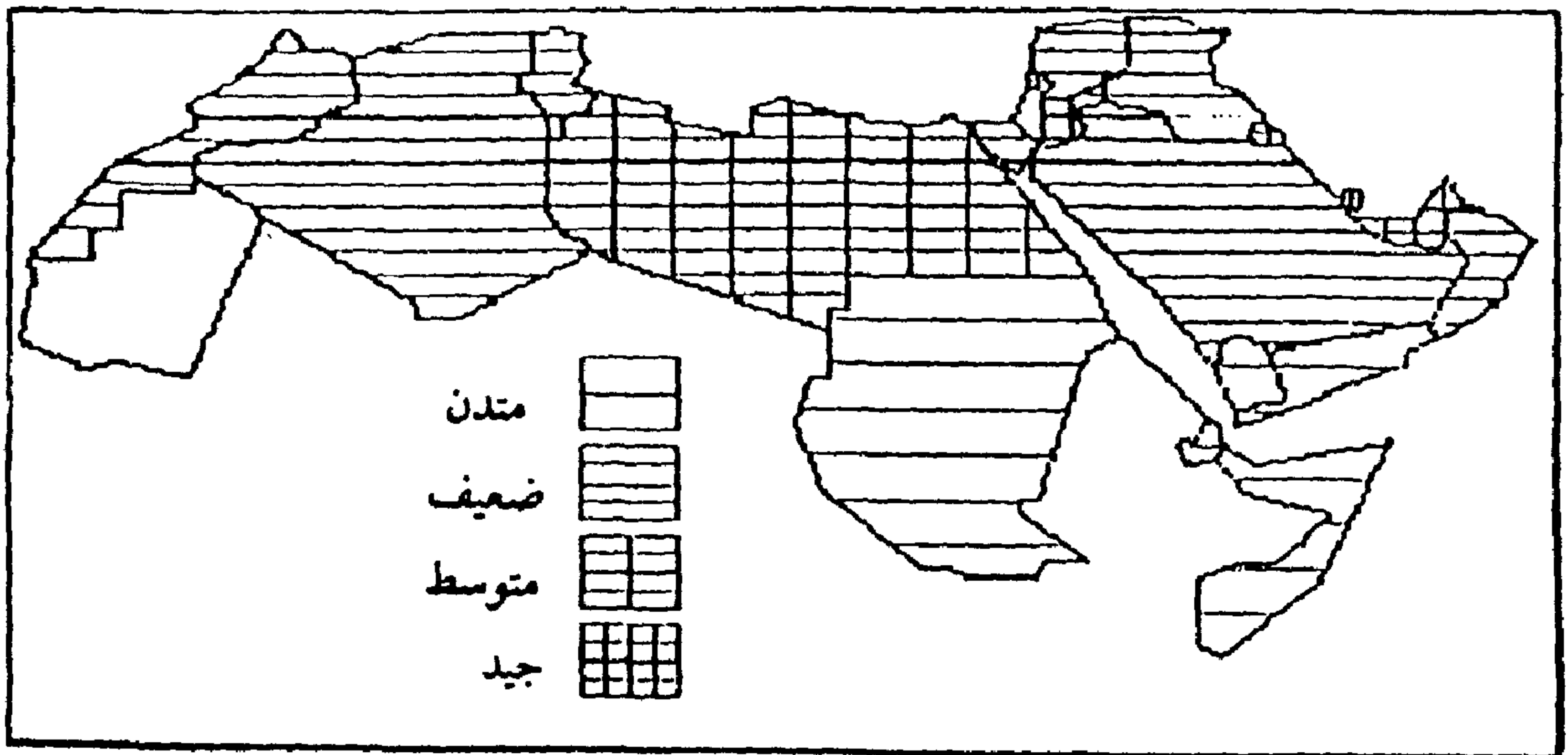
المصدر: خير الدين حسيب (وآخرون) .

الفصل العشرون

مشهد التنسيق والتعاون: مصاعب الصمود وسط المعطيات العالمية

ينطلق هذا المشهد من حيث تركنا ازمة الدولة القطرية، او بدايات المشهد الاول. ونفترض هنا ان النخبات الحاكمة في الدول القطرية العربية، ترى وتعي حجم التحديات والمخاطر المحدقة بانظمتها ودولها، وان ذلك يحفزها على اتخاذ مجموعة من السياسات والاجراءات الاصلاحية الواسعة في الداخل وفي علاقاتها الاقليمية العربية لمجابهة المخاطر والتحديات.

وقد تكون النخب الحاكمة هذه هي نفسها القائمة في الوقت الحاضر، او نخب جديدة تتولى السلطة خلال العقد المقبل. المهم ان من في السلطة يرى ويعي حجم الكارثة بين الكوارث التي ينطوي عليها المشهد الاول، كامتداد للاوضاع العربية في منتصف الثمانينات.

لا يفترض هذا المشهد ان تغييرات ثورية بالمعنى المعهود ستحدث ولكنه يفترض ان حركات اصلاحية واسعة ستتحقق بسرعة معقولة في عدد من الاقطار العربية الكبيرة، تؤدي الى حركات اصلاحية في الاقطار العربية الاصغر.

ويعبر هذا المشهد عن اشكال وسيطة من التنسيق والتعاون بين كل، او اغلب اقطار الوطن العربي، تفوق في ـ كمها وكيفها واستقرارها واستمراريتها ـ ما يرد من حالات تعاون في المشهد الاول، ولكنها تقصر عما ينطوي عليه مفهوم المشهد الثالث.

يقوم هذا المشهد على افتراض ان مترتبات وتداعيات الاوضاع الحالية تدفع اما الى قيام اثنين او اكثر من الفئات الحاكمة بتكوين تجمعات اقليمية، واما الى

تنسيق جماعي عربي (في مجال او اكثر) وذلك استجابة لواحد او اكثر من العوامل التالية:

١ ـ ادراكها لتهديد جاد لمصالحها، او شرعيتها داخليا او خارجيا.

٢ ـ ادراكها ان افاق التنمية القطرية قد وصلت الى طريق مسدود بسبب ضيق السوق او نقص الموارد.

٣ ـ تردي مستوى الاداء الاقتصادي والسياسي، او سوء ادارة الموارد المتاحة على المستوى القطري.

٤ ـ زيادة تبعيتها لطرف اجنبي يجد من مصلحته، استراتيجيا او اقتصاديا تحقيق مستوى اعلى من التنسيق والتعاون بين هذه الاقطار العربية ومن ثم يدفعها او يشجعها في هذا الاتجاه.

٥ ـ تصاعد الضغوط الشعبية (او من جماعات المصالح) على الفئات الحاكمة لاعتبارات رمزية او دفاعية او اقتصادية.

ويفترض هذا المشهد التزام ومقدرة الاقطار العربية التي تدخل في اشكال وسيطة للتعاون بتنفيذ نص وروح ما يتفق عليه من سياسات وما يتخذ من قرارات حتى لو استدعى الامر التنازل عن بعض المظاهر السيادية، وحتى لو استدعى الامر بعض السياسات الترشيدية بسبب ادراك الفئات الحاكمة ان الميزات التي تجنيها من مثل هذا الالتزام تفوق ثمن التنازلات.

ويفترض هذا المشهد ان يأخذ هذا المستوى للتنسيق والتعاون احد شكلين (تفريقيين) رئيسيين، ومتقاطعين في بعض الاحيان:

الاول: تجمعات اقليمية تجمع بين اقطارها عوامل مختلفة والتجمعات المحتملة هي:

ـ اقليم المغرب العربي، ويضم الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا.

ـ اقليم الجزيرة والخليج، من اقطار مجلس التعاون الخليجي واليمنين.

ـ اقليم المشرق العربي، ويضم العراق وسوريا والاردن ولبنان.

ـ اقليم وادي النيل (شمال شرق افريقيا) ويضم مصر والسودان والصومال وجيبوتي وليبيا.

الثاني: تنسيق عربي عام، في احد المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسة الخارجية، يلتزم بالحد الادنى الذي لا يهدد المصالح المباشرة للفئات الحاكمة.

أولا: الملامح العامة للمشهد

ينطوي هذا المشهد على الملامح العامة والافتراضات التالية التي تحكمه:

١ ـ في ظل وجود واستمرار الاشكال الوسيطة للتنسيق والتعاون، ستنمو مفاهيم وتوجهات وممارسات ومؤسسات تكرس فكرة الولاء لكيانات اكبر.

٢ ـ سيستمر المضمون الاجتماعي والسياسي لهذه التوجهات والممارسات مشابها لما كان سائدا في حالة التجزئة (المشهد الاول).

٣ ـ ستستمر التوجهات التنموية نفسها، وان يكن على نطاق يستفيد من زيادة الموارد وحجم السوق، وباستخدام افضل نسبيا للموارد مما كان سائدا في حالة التجزئة. وبالتالي، سيتحسن الاداء العام للاقتصاد، وتقل نسبيا الاختناقات الحادة وان لم تختف.

٤ ـ استمرار التوجهات والسياسات التوزيعية نفسها كما في المشهد الاول من حيث الجوهر.

٥ ـ ارتفاع القدرة العامة للمجتمع والدولة، وبخاصة في مجالات الانتاج والامن والقوة العسكرية.

٦ ـ ارتفاع تدريجي لمستوى التعبئة الشعبية، وبالدرجة التي لا تهدد مصالح الانظمة الحاكمة او دعائم النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي القائم.

٧ ـ زيادة فاعلية بعض المؤسسات والجماعات اكثر من غيرها وعلى رأسها الاجهزة التكنوقراطية، والجيش والاجهزة الامنية.

٨ ـ احتمالات ان تقل النزاعات بين الاقطار، وتزيد بين التجمعات القطرية ولكن بشكل سلمي تنافسي.

٩ ـ احتمال الا يطرأ تغير كيفي على منهج ادارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولكن القدرات العسكرية المتنامية للوطن العربي ككل او لتجمعاته المحيطة باسرائيل، ستمثل قيدا على قدرة اسرائيل التوسعية.

١٠ ـ سيظل نمط التبعية في علاقات الوطن العربي بالخارج على ما هو عليه من حيث الجوهر، وان كان سيتعدل من حيث الدرجة.

ثانياً: عوامل تزايد التحدي والاستجابة الفعالة

في المشهد الاول جرى الحديث عن عوامل ازمة الدولة القطرية وتزايد حدة التحديات المحيطة بها وتراكمها ولذلك لن نكررها عند تناول المشهد الثاني. اي ان خلفية هذا المشهد هي نفسها خلفية او بدايات المشهد الاول. الجديد هو ان قوى مجتمعية متباينة ستستشعر خطر تلك الخلفيات والبدايات في الوقت المناسب، وستحاول ان تفعل شيئا او اشياء اكثر جدية من المعتاد في ممارساتها خلال العقدين السابقين لوقف التدهور.

وتتداعى احداث وتفاعلات المشهد الثاني كما يلي:

١ ـ تصاعد ضغوط الرأي العام الوطني.

٢ ـ توسيع اطار النخبة الحاكمة وتنويع عناصرها البشرية.

٣ ـ ضغوط الرأي العام من اجل التعاون مع دول الجوار.

٤ ـ استجابة النخب الحاكمة للتعاون والتنسيق العربيين.

٥ ـ منع التفاعل بين التحديات الداخلية والخارجية، او تقليصها.

٦ ـ التعبئة الداخلية.

ثالثاً: القوى الدافعة للتعاون العربي

١ ـ مراكز الابحاث والدراسات العربية.

٢ ـ الاتحادات المهنية العربية.

٣ ـ جماعات المصالح عبر القطرية.

٤ ـ الاحزاب والتنظيمات السياسية.

٥ ـ منظمات العمل العربي المشترك.

٦ ـ ضغوط دولية من اجل التعاون العربي.

رابعاً: التطورات الاقتصادية

١ ـ الآليات والافتراضات

أ ـ شكل التجمعات الاقليمية العربية:

الحد الادنى المفترض لقيام واستقرار هذا الشكل يتمثل في اتفاق اقطار كل تجمع على الاتي:

ـ التصرف بشكل يؤدي الى تحسين المقدرة على التفاوض والمساومة ازاء الكتل الاقتصادية في العالم المتقدم.

ـ تحقيق قدر من تقسيم العمل في مجال الصناعة لمنع الازدواجية والتضارب.

ـ الاستثمار المشترك في مشروعات البنية التحتية التي تساعد على الربط والتنسيق الاقليمي.

ـ السعي للتعاون في مجال حماية البيئة من التدهور والتخريب والتلف.

ـ تحقيق شروط مؤسسية افضل لانتقال وانسياب عناصر الانتاج عبر الاقطار.

ويتطلب كل ذلك حدا ادنى من التنسيق في مجال السياسات النقدية والتجارية والصناعية والزراعية والتقنية في اطار التجمع الواحد.

١ ـ تجمع المغرب العربي الكبير: التنسيق والتعاون بين بلدان هذه المجموعة سوف يتيح :

ـ درجة اكبر من التنسيق الصناعي في مجال الصناعات الاساسية والتجميعية وصناعة البتروكيماويات والصناعة المغذية للزراعة والصناعات الغذائية.

ـ اتمام قدر من تقسيم العمل التفاوضي في القطاع الزراعي.

ـ تطوير مشروعات البنية التحتية التي تربط بين اقطار المغرب.

٢ ـ التجمع الاقليمي للخليج والجزيرة العربية : واهم التوقعات بالنسبة لهذا التجمع هي :

ـ استمرار تحسن المستوى التعليمي، والسياسات المتجهة الى الحد من نسبة العمالة الوافدة.

ـ امكانات النجاح في تنويع هيكل النشاط الاقتصادي في دول التجمع محدودة.

ـ استمرار التركيز على الصناعة التصديرية التي تعتمد على النفط والغاز الرخيصين.

٣ ـ التجمع الاقليمي للمشرق العربي: واهم التوقعات في اطار هذا المشهد لهذا التجمع هي:

ـ استعادة العراق لدوره في انتاج وتصدير النفط.

ـ يتم نوع من تقسيم العمل التفاوضي في قطاع الزراعة بين العراق وسوريا.

ـ استعادة لبنان لبنائه لقطاع متطور في مجال الخدمات المصرفية والسياحية.

ـ عدم معاناة التجمع من مشكلة قصور الطاقة الاستيعابية، وسيبقى القيد المالي اهم القيود التي تحد من امكانات التسريع بالتنمية.

ـ يظل تغلغل الشركات دولية النشاط محدودا نسبيا.

٤ ـ التجمع الاقليمي النيلي (وادي النيل): واهم التوقعات لهذا التجمع هي:

ـ سوف تتيح المعطيات السياسية لهذا المشهد فرصة استئناف نشاط بناء السدود لتخفيف الضغط على مصادر النفط والطاقة.

ـ يتوقف حجم الاستثمارات على حجم الانتاج النفطي واسعار النفط من ناحية، وعلى حجم التدفقات المالية من الخارج من ناحية اخرى، وعلى حجم الديون المتراكمة من ناحية ثالثة.

ـ تطوير الصناعات المغذية للزراعة وصناعة الادوات الزراعية.

ـ يرتبط هذا بتنظيم حركة العمالة بين اقطار الاقليم وبخاصة من مصر الى كل من ليبيا والسودان.

ـ رغم تنسيق حركة العمال داخل الاقليم، وتطوير مخطط انتقال العمالة في ما بين مصر والسودان وليبيا بصفة خاصة، يبقى الاقليم ككل مصدرا للعمالة بصفة صافية.

ـ تتحسن قدرة الاقليم على المساومة مع الشركات دولية النشاط وتتحسن شروط التعامل معها.

ب ـ شكل التنسيق الجماعي العربي (التعاون الوظيفي الجزئي)

واهم التوقعات لتطبيق استراتيجية العمل العربي المشترك هي:

ـ زيادة المقدرة على تحويل الاستثمار، وعلى التصدير لمجمل الوطن العربي.

ـ تطوير عام لمجمل الصناعة الحربية العربية، وللانتاج الزراعي العربي.

تحقق قدر من زيادة الكفاءة الاقتصادية لبعض الاقطار التي لا تتكامل مواردها المختلفة، وتفادي الاختناقات الدورية التي تتعرض لها وفرة بعض مدخلات الانتاج.

- العمل الجماعي على تطوير المستوى التعليمي والمهني للقوة العاملة لبعض الاقطار، ومساعدة الاخيرة على تطوير قواعد للمعلومات فيها.

- وهكذا، فلا بد ان تتحسن - ولدرجة تحتاج الاستشراف والقياس - معدلات التبادل مع العالم الخارجي لبعض الاقطار العربية، ان لم يكن كلها.

٢ - المشروعات الاقتصادية خلال المشهد

المشروعات المستقبلية التالية يمكن ان تكون مصدرا لتطوير معلمات الطاقة الاستيعابية والانتاجية والكفاءة الاقتصادية في اطار هذا المشهد، الا انها تظل مقيدة بالقدر الذي يمكن تدبيره من تمويل:

- مشروعات تنظيم المياه السطحية، والتوسع في الانتاج الزراعي في كل اقليم عربي.

- مشروعات تطوير البنية التحتية التي تربط بين اقطار الاقليم الواحد.

- مشروعات الصناعات الوسيطة (صهر النحاس، الاسمنت الابيض، خامات الزنك . . وغيرها).

- مشروعات الصناعات الرأسمالية.

- مشروعات الحاجات الاساسية.

٣ - عودة الى توجهات التنمية

في تحليل اولي، وقبل التنسيق من خلال نماذج كمية، يمكن طرح بعض الافاق الجزئية في اطار هذا المشهد الاصلاحي، الذي تتفاعل فيه تفريعتاه، اي بين التجمعات الاقليمية العربية والتنسيق الجماعي العربي في بعض المجالات:

أ - سوف تتعايش في جميع الاقطار صناعات موجهة للتصدير، واخرى موجهة لاشباع حاجات داخلية.

ب - وستبقى امكانات تحقيق واستقرار انجاز كبير في الزراعة والغذاء باي من الاقاليم العربية محدودة.

جـ ـ واهم القطاعات المرشحة للتنسيق العام، بين جميع الاقطار العربية، هي على الترتيب: النفط والطاقة، صناعة السلاح، الزراعة، التعليم والتدريب والبحث العلمي، النقل والاتصال، والتشييد، الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، باقي صناعات التعدين والصناعات الهندسية.

د ـ والتوجهات التنموية الحاكمة في اطار هذا المشهد ـ وعلى رأسها تلك المتعلقة بنمط الاستهلاك ونمط الاختيار التقني ـ تبقي النفط عاملا مؤثرا على معدلات الاستثمار والنمو، على مستوى الوطن العربي وتجمعاته.

٤ ـ تفاعل المعطيات المقاسة بالمشهد

ان مجرد التكافل المالي على مستوى كل تجمع ـ مع بقاء بقية المعطيات على حالها، لكفيل بحل بعض المشكلات الملحة. فصورة العلاقة بالعالم الخارجي، بالنسبة للعجز في ميزانية الحكومة، تتغير اذا ما امكن مساعدة بعض الاقطار لبعضها الاخر في اعادة جدولة ديونها واقراضها. ويمكن ان يؤدي ذلك تاليا الى وتيرة اكثر استقرارا في النمو من خلال توفير مستلزمات الانتاج وغيرها.

أ ـ الناتج القومي الاجمالي:

١ ـ تظهر التوقعات ان جميع الاقاليم العربية، وكذلك كل الاقطار العربية باستثناء العراق وليبيا والكويت واليمن العربي وقطر وجيبوتي وعمان يمكنها تحقيق معدلات سنوية متوسطة لنمو الناتج القومي الاجمالي تكون اعلى من معدلات نمو سكانها واعلى من مثيلتها في المشهد الاول.

٢ ـ مقارنة بالمشهد الاول، فان اجمالي الدين العام لمجمل الاقطار العربية يمكن ان ينخفض في المشهد الثاني الى ٧٩٪ نسبة الى الدين في المشهد الاول عام ٢٠٠٠ والى ٦٠٪ نسبة الى الدين في المشهد الاول عام ٢٠١٥.

١ ـ يتيح التنسيق والتكامل على مستوى التجمعات الاقليمية فرصة لزيادة المعدلات السنوية لنمو الاستثمار لمجمل الوطن العربي بالمقارنة مع المشهد الاول.

٢ ـ ويمكن ملاحظة تغير الصورة العامة للقطاع الزراعي القومي العربي بين

المشهد الثاني والمشهد الاول. فالمشهد الثاني استطاع تحسين الطاقة لاستيعاب الاستثمار على المستوى العربي بمقدار ٩٫٥ بالمائة في نهاية فترة الاستشراف وتحسين الانتاجية الزراعية بمقدار ١٢ بالمائة.

٣ ـ أهم المكاسب في اطار الصناعة التحويلية في هذا المشهد هي:

اولا: زيادة حصة صناعة السلع الرأسمالية في مجمل انتاج الصناعة التحويلية في الاقطار العربية الرئيسية.

ثانيا: الدور الاساسي الذي تلعبه الصناعة التحويلية في تعديل فجوة التعامل مع العالم الخارجي والاستفادة من المزايا النسبية لكل قطر.

٤ ـ تتغير الصورة بالنسبة لقطاع التعدين على المستوى العيني فقط اما على مستوى قيمة الاستثمار والناتج فان الاختلافات بين هذا المشهد والمشهد السابق فليست كبيرة.

ج ـ قوة العمل: بالرغم من ان هذا المشهد الثاني يرتبط بالترشيد والزيادة في انتاجية العمل في عديد من القطاعات، الا ان الناتج النهائي يؤدي الى زيادة كبيرة في فرص العمل على المستوى القومي العربي وعلى مستوى كل تجمع اقليمي.

د ـ العلاقة بالعالم الخارجي: الصورة التي سبق عرضها تؤدي الى تحسن كبير في علاقة الوطن العزبي وتجمعاته بالعالم الخارجي.

هـ ـ مستوى المعيشة: سيكون هناك تحسن عام في مستويات المعيشة في معظم الاقاليم العربية.

و ـ الخلاصة:

ـ لا يقدم هذا المشهد عمليا الكثير على مستوى الغذاء والزراعة.

ـ لكن يضيف كثيرا الى المقدرات والانتاج في الصناعة والخدمات والمقدرة على الانفاق الحكومي في مجالات الامن القومي.

ـ يضيف اكثر الى فرص العمل على مستوى الوطن العربي كله، ومستوى كل من اقاليمه.

ـ يقترب هذا المشهد في ملامحه من كونه بديلا للتدهور في بعض الاقطار عن كونه بديلا اصلاحيا ترشيديا حقيقيا.

خامساً: الاطار العالمي والاقليمي

١ ـ الامن القومي العربي

يتوقع ان يحقق هذا المشهد تحسنا نسبيا في اوضاع العرب، ولكنه على الارجح يولد قلقا للعلاقات العربية، ذلك انه مع افتراض حدوثه في لحظة تاريخية ما، فان استمراره سوف يحرك كل القوى المعادية للعرب اقليميا ودوليا، وسوف تستشعر هذه القوى النتائج المترتبة على استمراره وستعمل على زعزعة استقراره.

٢ ـ التداعيات السياسية في المشهد

أ ـ الولايات المتحدة: سيحدد عاملان اساسيان سياسة الولايات المتحدة تجاه كل من التجمعات الاقليمية وهما الاتجاه السياسي العام للتجمع، والاهمية الجيوسياسية للتجمع بالنسبة للمصالح الغربية.

فتجمع الجزيرة والخليج يحتل المركز الاهم في الاستراتيجية الاميركية، واستمرار نجاح هذه الاستراتيجية يعتمد على غياب التنسيق العربي العام وعلى افتعال تهديدات كاستمرار الحرب العراقية ـ الايرانية او بديل لها، وربط التجمع بآليات للتبعية التقنية والاستهلاكية، ومن ثم تجريد التجمع من توظيف ورقته الاقتصادية النفطية مرة اخرى.

وبالنسبة للتجمع النيلي (وادي النيل) فمضمون الاستراتيجية الاميركية هو منع التقارب بينه وبين اي تجمع اخر، وابقاء مصر دون احتياجات الزعامة والريادة في الوطن العربي. وستكون الاليات لذلك اشغال التجمع داخليا بقضايا اقتصادية واثنية، واحياء الخلافات والنعرات القطرية بين هذا التجمع وباقي التجمعات، وربط المساعدات لمصر بقيامها بدور سياسي في افريقيا في اطار الاستراتيجية الاميركية.

ولتجمع المشرق العربي اهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة بسبب موقعه من نسق الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حيث انه قادر على الاخلال بالاستقرار الاقليمي وتاليا اعادة خلط التحالفات في المنطقة وارباك الولايات المتحدة، لذلك لا بد ان تتجه السياسة الاميركية بشكل اساسي نحو منع ذلك وعزل تجمع المشرق العربي وابقائه في وضع ضعيف غير قادر على فرض تسوية تتجاوب مع الحد الادنى من مصالحه.

ويتميز المغرب العربي الكبير عن التجمعات العربية الاخرى بانه لا يعاني من التهديدات او المخاطر الخارجية والداخلية التي يعاني منها تجمعا الخليج والمشرق العربي، وانه غير متورط في نزاع حاد ومستمر مع دولة جوار تشكل تهديدا دائما مباشرا مثلما تمثل ايران واثوبيا لتجمعين اخرين.

ب ـ الاتحاد السوفيتي : يدرك الاتحاد السوفيتي ان قيام هذا المشهد يزيد من احتمال مشاركته، لدعم الامن العربي، والتقليل من التبعية الاقتصادية لبعض تجمعات الوطن العربي، وفي ادارة النزاع العربي ـ الاسرائيلي ومحاولات البحث عن تسوية مناسبة.

وستبقى العلاقات السوفيتية ـ العربية محكومة بعاملين اساسيين: التوجه العام (او الاتفاق العام) للطرف العربي، وبخاصة الاقطار الرئيسية في النظام العربي، والثاني مدى استعداد الولايات المتحدة في ظروف معينة للتجاوب مع المطالب العربية.

وتجمع المشرق العربي هو الاكثر تهيئة للتقارب مع الاتحاد السوفيتي لعدة عوامل اهمها الخطر الاسرائيلي المباشر. ولكن سيظل تجمع وادي النيل مركز الاهتمام الرئيسي بالنسبة للاتجاد السوفيتي لكونه جسرا يربط بين افريقيا والمنطقة العربية، ولوزنه الكبير في السياسة العربية وفي السياسة الافريقية.

ج ـ اسرائيل: سوف يستمر النمو المتصاعد للقوة الاسرائيلية اقتصاديا وعسكريا، وتستمر معدلات الهجرة والاستيطان في الارض العربية المحتلة في الارتفاع، ويتجه النظام السياسي لمزيد من الاستقطاب الايديولوجي العنصري، على ان التفوق الاسرائيلي شبه المطلق، كما يجسده المشهد الاول، سوف يحد منه ـ في

المشهد الثاني ـ هذا التنامي الجزئي الذي سوف يحدث في القوة العربية سواء على مستوى الوطن العربي ككل، ام على مستوى التجمعات الاقليمية.

وينبغي التأكيد بان التجمع السياسي الرائد والقادر على التأثير المضمون على الصراع العربي ـ الاسرائيلي، هو تجمع يخرج عن نطاق التجمعات الاقليمية المشار اليها هنا، ويضم كحد ادنى مصر وسوريا، ويتسع لاضافة العراق وليبيا، ثم الاردن ولبنان.

د ـ دول الجوار:

١ ـ بالنسبة لتركيا، فان هذا المشهد المتميز بالتنسيق العربي العام سوف يشكل احباطا لمساعيها، ومع ذلك فانها سوف تسعى للاستفادة من الوضع الجديد من خلال خطوات تتم باتجاه الحوار العربي ـ الاوروبي، حيث يمكن لتركيا ان تلعب دور الوسيط والجسر، وكذلك تخوفا من النتائج الامنية المترتبة على هذا التنسيق التي ستنعكس على ميزان القوى بين الطرفين، غير انه من المرجح ان تركيا سوف تميل الى مزيد من التنسيق الدفاعي مع حلف الاطلسي واسرائيل في منطقة شرق البحر الابيض المتوسط، كنوع من استراتيجية التوازن في مواجهة احتمالات القوة العربية المتنامية.

٢ ـ بالنسبة لايران، فسوف تعمل بكل جهدها لمنع استكمال التنسيق والتكامل العربي عن طريق الضغط المكثف على العراق، والاستمرار في محاولة تدعيم العلاقات الايرانية مع كل من سوريا وليبيا لابقاء الصف العربي مجزأ والضغط العسكري المكثف على اقطار الخليج.

واذا صدقت التوقعات، وتغير النظام الايراني خلال التسعينات فليس متصورا ان تتحسن العلاقات العربية ـ الايرانية، بل الارجح ان هذه العلاقات سوف تستمر على توترها، حيث سيحاول النظام الايراني اعادة بناء ايران وتوازناتها الدولية وفي هذه الحالة سوف يسعى الى توثيق علاقاته مع تركيا والولايات المتحدة.

٣ ـ وبالنسبة لاثيوبيا، فان الكثير يرتبط بما يمكن ان ينجزه التنسيق العربي في مجال علاقاته الخارجية وبخاصة مع الاقطار الاوروبية المشتركة واذا تدهورت

علاقات اثوبيا بالاتحاد السوفيتي، فسوف توثق علاقاتها مع اسرائيل باعتبار ذلك ضرورة جيوسياسية واستراتيجية ولمنع العرب من السيطرة على البحر الاحمر، وهي مصلحة سوف تلتقي فيها اثيوبيا مع الغرب، كمعادل موضوعي لنمو القوة العربية الناجمة عن التنسيق سواء في شكل التعاون الجماعي ام التجمعات الاقليمية.

هـ - القوى الدولية الأخرى : اما آفاق العلاقات مع القوى الدولية والاقليمية الاخرى ، فانها في النهاية محكومة بما يمكن أن يقدمه هذا المشهد من مقدرات وامكانات اقتصادية عربية ، على مستوى التبادل السلعي والخدمي ، وبما تحقق من اتفاق عربي عام في المحافل الدولية . وتاليا فالمتوقع هو تحسن شديد البطء في العلاقات العربية مع هذه القوى الدولية والاقليمية وبلدان العالم الثالث .

سادساً: التداعيات المجتمعية للمشهد

١ - الحركات السياسية :

يتوقع من هذا المشهد ، أن عددا من الأحزاب والتنظيمات السياسية سيرى الطريق المسدود الذي يجابه الدولة القطرية ، وبخاصة في المسألة التنموية ومسألة الأمن الوطني الخارجي . وستخلص هذه الأحزاب ، كما خلصت التنظيمات النقابية والاتحادات المهنية ، الى ضرورة توسيع اطار الحركة والموارد المتاحة بالتعاون والتنسيق مع أقطار عربية أخرى . ولكن الأنظمة الحاكمة ستظل ، رغم استعدادها للاصلاح السياسي والاقتصادي ، قاسية على نوعين من التنظيمات السياسية أو رافضة لهما . النوع الأول هو التنظيمات الاسلامية الاحتجاجية المتطرفة ، والنوع الثاني هو التنظيمات الماركسية الثورية ، وقد يصبح تنامي الحركات الاسلامية والماركسية أحد المحفزات الكبيرة للانظمة الحاكمة والأحزاب السياسية الأخرى الى مزيد من محاولات التعاون والتنسيق العربي ليس فقط للخروج من مأزقي التنمية والأمن الخارجي ، ولكن أيضا من مأزق الأمن الداخلي الذي تهدده مثل هذه الحركات المعارضة .

٢ - المجتمع المدني :

ان العوامل المحركة لهذا المشهد هي قوى داخلية ضاغطة على الدولة ونخبتها الحاكمة والنجاح النسبي لهذه القوى الداخلية في تحريك الدولة ونخبتها الحاكمة .

في اتجاه التنسيق والتعاون العربيين هو في الواقع نجاح لما أسميناه (تكوينات المجتمع المدني) ، التي هي تعبير منظم عن مصالح جماعات وفئات ، قد تكون متنافسة أو متعارضة ، ولكن يجمع بينها أن رابطتها الداخلية هي معايير «انجازية» حديثة ، وليست معايير «ارثية» تقليدية . كما أنها مستقلة عن السيطرة المباشرة لجهاز الدولة . وسيؤدي تكاثر وفعالية منظمات المجتمع المدني الى العودة لترشيد الجدل والصراع الاجتماعي ، الذي قد يهدد النظام الحاكم ، ولكنه لا يهدد كيان الدولة والمجتمع .

٣ ـ التكوينات الحديثة :

ان السياسات الاصلاحية ، وخصوصا في المجال الاقتصادي ، هي ملمح أساسي من ملامح هذا المشهد ، ولأن مجمل تداعيات المشهد سيعطي فرصة بقاء وحياة للدولة القطرية ، سواء في تنويعه التنسيق العربي العام أم تنويعه التجمعات الاقليمية ، فان هذه السياسات الاصلاحية ستحظى بفرصة مناسبة للتطبيق الى أن تستنفد الشوط المقدر لها في نهايته .

وهذا من شأنه أن يرفع مؤشرات النمو سواء في القطاعات الانتاجية السلعية أم الخدمية . ومع التنبؤات العالمية بعودة أسعار النفط في منتصف التسعينات ، سينصرف الجزء الاكبر من الفوائض الى مجالات استثمارية سلعية ، وهذا من شأنه أن يضيف الى حجم الشرائح المتوسطة الجديدة ، والطبقة الحديثة ، ويبطىء من معدل نمو طبقة البروليتاريا الهلامية .

ذلك يعني بتعبير آخر أن المجتمع العربي في ظل هذا المشهد يسرع من خطاه في بلورة تكويناته الطبقية الحديثة في جميع التجمعات العربية . فنمو الشرائح الوسطى الجديدة ، ونمو الطبقة العاملة الحديثة يكون عادة على حساب تقليص طبقة البروليتاريا الهلامية وطبقة الفلاحين والتكوينات الارثية التقليدية . وتتحول طبقة الفلاحين تدريجيا اما الى طبقة «عمالية زراعية» أو طبقة «برجوازية زراعية» حديثة ، ترتبط بالسوق الوطنية والقومية والعالمية .

٤ ـ المدينة العربية :

سيستمر نمو السكان والمدن في الوطن العربي على معدلات ارتفاعه في العقدين الاخيرين. وستكون معدلات النمو هذه اقل قليلا من اقطار الحزام

الشمالي (المشرق ومصر في التجمع النيلي)، منها في اقطار الحزام الجنوبي، (الخليج وجنوب التجمع النيلي). الا ان التكدس الحضري سيكون اقل قابلية للتفجير، مما رأيناه في المشهد الاول، وذلك نتيجة لبطء نمو البروليتاريا الهلامية، واتساع قنوات التعبير والمشاركة السياسية، واتساع قنوات الهجرة والحركة عبر الاقطار العربية.

سابعاً: المحصلة

السياق الاصلاحي العام لهذا المشهد، بما ينطوي عليه من زيادة منظمات المجتمع المدني، والنمو الاقتصادي، والتبلور الطبقي، واتساع قنوات التعبير والمشاركة السياسية، من شأنه ان يخفف من التوتر الاثني في الاقطار الاكثر تنوعا. على ان زخم هذا المشهد، مع ذلك لن يسحب الفتيل تماما من المسألة الاثنية، وهو لا يقدم اطارا حضاريا شموليا لحلها. ولكن مجمل ملامح المشهد تعطي الدولة قوة نسبية في التعامل مع احتمالات التمرد والعصيان والمواجهة المسلحة من ناحية، ومن ناحية اخرى تعظم من القنوات والبدائل المتاحة امام التكوينات الاثنية، بالمحافظة على الحد الادنى من مصالحها والمطالبة بحقوقها بشكل سلمي.

ثامناً: السياسات والاليات

١ـ المنطق العام للمشهد:

أ ـ انه يقوم على اعتبارات المنفعة الجماعية المتبادلة وان قيامه لا يمثل تهديدا لسيادة الدول العربية القطرية.

ب ـ انه يقوم على اساس الدافع المصلحي القطري، اي التكافؤ والمساواة بين الوحدات المكونة له سواء اكانت تجمعات اقليمية ام تنسيقا جماعيا عربيا.

ج ـ انه يقوم على اساس التدرج في بناء العلاقات، وهو ما يعني البدء بالامور الاقل خلافية وبالحد الادنى المتفق عليه، ثم مع بناء زيادة الشعور بالثقة بين الاطراف المكونة للتنسيق الجماعي او التجمع الاقليمي.

د ـ كما يتضمن ان كل قطر عربي سوف يشارك في هذا المشهد في الوقت الذي تسمح فيه ظروفه بذلك، وبالقدر الذي يستطيعه وفقا لهذه الظروف.

هـ ـ انه يركز على بناء المؤسسات اللازمة وعلى ايجاد وتنشيط الاليات الضرورية لادارة العلاقات في اطار هذا المشهد.

و ـ انه لا ينبغي النظر الى التفريعتين النابعتين من هذا المشهد ـ التجمعات الاقليمية والتنسيق الجماعي ـ على انهما بديلان مستقلان او مساران مختلفان للعلاقات العربية، بل انهما نمط للعلاقات المتزامنة في اطار هذا المشهد.

٢ـ السياسات اللازمة للمشهد:

أ ـ السياسات الخاصة بالوصول الى بداية المشهد.

١ـ سياسات تنبع من اعتبار الضرورة الاقتصادية والضغوط التي تواجهها الدولة القطرية.

٢ـ سياسات تتعلق بالتعامل مع التحولات السياسية والاجتماعية في البلاد العربية، وهي تختلف من بلد الى اخر وفقا لدرجة تطوره وظروفه.

٣ـ سياسات تتعلق بالتعايش بين الحكومات العربية على اختلاف توجهاتها الاجتماعية والسياسية، مما يخلق مناخا من الشعور بالاستقرار والثقة المتبادلة في العلاقات العربية.

٤ـ سياسات تنبع من ادراك ان توازن القوى في حالة التجزئة يؤدي موضوعيا الى تحقيق التفوق الاسرائيلي.

٥ـ سياسات تتعلق بمواجهات مخاطر خارجية من دول الجوار على الاجل المتوسط، لا يمكن حلها باجراءات موقتة او عاجلة مثل طلب حماية خارجية، وانما تتطلب اجراءات هيكلية تؤدي الى تغيير في توازن القوى الاقليمي.

٦ـ سياسات تتضمن قدرا معقولا من الاستقلال في ادارة البلاد العربية لمحركتها الدولية، واتباع سياسات يكون من شأنها ادارك القوى الكبرى ذات المصلحة من المنطقة، وخصوصا الدولتين العظميين، ان حدوث المشهد لا يتضمن تهديدا مباشرا لمصالحها، وذلك حتى لا تتحرك لمنع قيامه.

ب ـ السياسات الخاصة بالاستمرار بالمشهد:

ـ١ـ السياسات الاقتصادية.

(أ) تفريعة التجمعات الاقليمية.

ـ التنسيق بين الانشطة التخطيطية لاقطار التجمع الاقليمي.

ـ تكثيف الاستثمار في مشروعات البنية التحتية.

ـ تنسيق السياسات السعرية والمالية والضريبية والنقدية بين اعضاء التجمع.

ـ سياسات تفصيلية للشركات والمؤسسات العامة والخاصة والبنوك التابعة لوحدات التجمع.

ـ تنسيق سياسات الطاقة بين اعضاء كل تجمع، وفي مرحلة لاحقة بين التجمعات.

ـ استكمال ما يلزمه من مؤسسات واتحادات جمركية ومالية.

(ب) تفريعة تنسيق الجماعي العربي:

تشغيل هذا المشهد الفرعي في الواقع العملي، وفي اطار المشهد الثاني لا بد ان يستند بشكل واضح الى منطق «المصالح والمنافع المادية المتبادلة» بين الاقطار العربية المشتركة في المجهودات التنسيقية والتكاملية، اذ ان «المصلحة القومية» في مجال النهوض والتطور لا بد ان تتقاطع وتتشابك مع مصالح ومنافع قطرية محددة كما تعرفها وتفهمها النخب الحاكمة الراهنة في اطار المشهد الثاني، الذي يعترف باهمية النظرة والمصلحة القطرية. ولكنها تدفع بها لكي تصب في وعاء اكبر يحقق من المنافع القومية التي سوف تعم آثارها بدرجات مختلفة على الاقطارالمختلفة.

١ ـ القطاعات والانشطة ذات الاولية:

(١) برامج الامن الغذائي والتنمية الزراعية.

(٢) قطاع النفط والطاقة.

(٣) برامج التصنيع الحربي.

٢ ـ القطاعات والانشطة ذات الاولوية الاقل:

(١) شبكات الطرق والمواصلات والاتصالات.

(٢) قطاع المقاولات المدنية.

(٣) برامج التربية والتعليم وتطوير الموارد البشرية.

٣ ـ آليات التنسيق الوظيفي الجماعي.

- احياء دور الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي.
- تطوير دور منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك).
- انشاء مجلس عربي للموارد المائية.
- انشاء هيئة جديدة للتصنيع الحربي العربي.
- تنشيط وتطوير دور اتحاد المقاولين العرب.
- الدعم المالي والتطوير لاساليب عمل «مؤسسة التشغيل العربية».
- انشاء مركز عربي لنقل وتطوير التكنولوجيا.
- تنشيط دور اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية.
- تطوير دور صندوق النقد العربي.
- تغيير نظام التصويت داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الى نظام التصويت بالاغلبية بدل الاجماع.
- رفع كفاءة اداء المنظمات العربية المتخصصة القائمة.
- تطوير دور الاتحادات النوعية العربية.

٢ـ المؤسسات والانشطة السياسية:

أ ـ انشاء مؤسسات وآليات لوضع السياسة ولصنع القرار على مستوى التجمع وذلك لادارة العلاقات بين الوحدات.

ب ـ انشاء مؤسسات وآليات للرقابة على الاعمال والانشطة بلتكاملية في نطاق التجمع.

ج ـ انشاء مؤسسة قضائية لفض النزاعات القانونية التي قد تنشأ بين الوحدات المكونة للتجمع.

د ـ اعادة النظر في التشريعات والقوانين واللوائح والنظم الموجودة في كل بلد

بما يسهل عملية انسياب عناصر الانتاج داخل كل تجمع.

هـ ـ مزيد من التنسيق والانشطة المشتركة بين الهيئات والنقابات والاتحادات الاهلية التي تمثل فعاليات شعبية وتطوعية.

و ـ الاتسمرار في توسيع دائرة المشاركة السياسية، بما يسمح بالتعامل السلمي مع القوى المعارضة للتجمع او المتحفظة على بعض انشطته، وبالذات تلك التي قد تهدد مصالحها، وذلك لاشعارها بوجود قنوات شرعية وقانونية للتعبير عن الرأي وللدفاع عن المصالح مما لا يحولها الى قوى معادية، ولا يضطرها للجوء الى اساليب غير قانونية.

ز ـ التنسيق في السياسات الامنية والدفاعية.

٣ـ السياسات الاجتماعية:

أ ـ بالنسبة للتجمعات الاقليمية. تحقيق الانسياب في انتقال البشر وذلك باقرار حق الانتقال بين وحدات التجمع بالبطاقة الشخصية وتخفيض اسعار السفر بينها. وكذلك اقرار حقوق الاقامة والعمل والتملك للمواطنين من اعضاء وحدات التجمع.

ب ـ وبالنسبة الى مناطق التخوم الغربية مع دول الجوار الجغرافي، من الضروري العمل على مواجهة التخلخل السكاني فيها، وضمان الوجود البشري العربي بكثافة تحفظ الهوية.

ج ـ فيما يتعلق بتحقيق الانتماء للتجمع وبلورة هوية جماعية لاعضائه، من الضروري في مرحلة متوسطة ان يصدر التجمع هوية سفر واحدة.

د ـ يرتبط بما تقدم دور اجهزة التنشئة في تحقيق الانتماء الجماعي، ويتطلب ذلك توحيد المناهج الدراسية، وان يتم مزيد من التنسيق بين اجهزة الاعلام.

هـ ـ التعاون بين الجامعات في مجالات البرامج والمناهج والشهادات والتنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير.

٤ ـ السياسات على المستوى الاقليمي:

أ ـ فيما يتعلق بالعلاقات العربية ـ العربية، تتطلب ادارة وتنسيق العلاقات بين التجمعات بروز دور جديد لجامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة

ومنظمات العمل العربي المشترك.

ب ـ فيما يتصل بالسياسة تجاه اسرائيل، يتطلب استمرار المشهد ايجاد الموقف الذي لا يعطي لاسرائيل الفرصة للقيام بعمل عسكري ضد احد التجمعات، وبالذات في مرحلة النشأة.

هـ ـ فيما يتصل بالعلاقات مع دول الجوار الجغرافي، يتطلب استمرار المشهد اتباع سياسات يكون من شأنها عدم دفع هذه الدول الى التحالف فيما بينها.

٥ـ السياسات على المستوى الدولي:

أ ـ سوف يحسن قيام التجمعات من قدرة اعضائها على التفاوض الجماعي وسوف يسمح باتباع سياسات للمساومة الجماعية في مجال التبادل التجاري ونقل التكنولوجيا.

ب ـ اتباع سياسات يكون من شأنها مقاومة محاولات الاحتواء من جانب القوى الكبرى، وكذلك محاولات تفجير خلافات في اطار التجمع او بين التجمعات.

ج ـ اتباع سياسة متوازنة على النطاق العالمي بما لا يسمح بانفراد احدى القوتين العظميين باحد التجمعات، والانفتاح على القوى الكبرى (الجماعة الاوروبية، اليابان، والصين).

د ـ توظيف العلاقات الدولية لكل تجمع مع الدول الكبرى بما يعظم المنافع للتجمع وللقضايا العربية.

هـ ـ التعاون بين التجمعات لاتخاذ مواقف دولية مشتركة في المنظمات الدولية.

الفصل الحادي والعشرون

مشهد الوحدة العربية :
ارادة التحول وعالم الكيانات الكبيرة

يفترض هذا المشهد قيام وحدة اتحادية عربية تضم معظم الاقطار العربية الرئيسية، ومعها بعض او كل الاقطار العربية الاخرى، وان يتم ذلك مع بدء التسعينات. ورغم ان ذلك قد يبدو بعيد الاحتمال في الواقع الحالي، الا انه لا يمنع من محاولة التعرف على الكيفية التي يمكن ان يتطور بها الوطن العربي، اذا امكن اتمام الوحدة السياسية بدءا من هذا التاريخ.

يفترض ان هذا الكيان الاتحادي الجديد هو القائد والمهيمن على مجريات الامور في الوطن العربي ومعنى الاتحادية (الفدرالية) في هذا المشهد هو وجود سياسة خارجية واحدة وجيش واحد، وعملة واحدة، ونظام تعليمي واحد، كحد ادنى.

اولا: شروط قيام المشهد

- حد ادنى من التنمية على مستوى الاقطار العربية الرئيسية المؤهلة للوحدة، وحجم معقول للفئات الاجتماعية ذات التوجهات الوحدوية داخل كل منها.

- انتشار فكار سياسية وحدوية.

- دوافع اقتصادية ملحة مثل حدة ازمة الغذاء، وتفاقم مشكلة الديون الخارجية، ونقص حاد في الموارد الطبيعية في اقطار كبيرة سكانيا، مع تفاوت دخلي واضح بينها وبين اقطار مجاورة.

ـ دوافع سياسية وعسكرية، بسبب وجود تحد خارجي لاقطار مركزية في الوطن العربي او تهديد خارجي عنيف للتنسيق والتكامل العربيين.

ـ ظروف عالمية مواتية تتعلق بالتوازن بين القوى العظمى وتغير ميزان القوى في مجال الطاقة، بحيث تقلل من فرص التدخل السافر لاحداها لاجهاض المشروع الوحدوي.

ثانياً: الملامح العامة للمشهد

لابد من ان تتوافر بعض المقومات او الملامح المميزة لهذا المشهد ومن هذه المقومات ما يلي:

ـ الاحساس بالانتماء الى كيان عربي اوسع.

ـ مزيد من التبلور الاجتماعي للتكوينات الاجتماعية الحديثة.

ـ مزيد من التعددية السياسية.

ـ مزيد من الشرعية للتعددية «الثقافية ـ الاثنية» في نطاق الدولة الاتحادية.

ـ زيادة قدرة مجتمع الدولة الاتحادية على المواءمة بين ثنائيات المتناقضات الحضارية، واتجاه النظام القيمي العام لتأكيد او افراز انساق قيمية فرعية، قادرة على منع الهيمنة الحضارية الاجنبية.

ـ مزيد من التوجه للتخطيط على المستوى القومي العام للدولة الاتحادية.

ـ غلبة قيم اكثر مناسبة، في ما يتعلق بالعمل والانتاج ووضع المرأة والمعرفة العلمية، ومزيد من الربط بين قيم الانتاج والاستهلاك، وتكريس بعض قيم الاصالة وبخاصة قيمة الوحدة في مواجهة التجزئة.

ـ زيادة معدل النمو لاتساع الموارد المتاحة والسوق، ربما باستخدام تكنولوجيا اكثر كفاءة وتواؤما مع واقع الوطني العربي.

ـ ارتفاع نصيب قطاعات الانتاج المادي في الناتج الاجمالي القومي.

- خلق قاعدة تكنولوجية عربية متنامية.

- زيادة القدرة العسكرية العربية.

- قيام وتنامي صناعة عسكرية عربية مستقلة.

- قيام الدولة الاتحادية من خلال عملية صراعية مع الاطراف الاقليمية والدولية التي تعتبر قيامها تهديدا لمصالحها.

- ومع قيام دولة الوحدة واستمرارها، فلابد ان تزاد فرص الاحتواء والتصفية التدريجية لاسرائيل، ككيان صهيوني عنصري توسعي معاد للامة العربية.

- ستنحو الدولة الاتحادية في توجهاتها الى تبني سياسة التعايش السلمي وحسن الجوار لخلق نظام عالمي جديد اكثر عدالة.

- ولان النخب الحاكمة في الدولة الاتحادية ستفرزها العملية الديمقراطية فان هناك احتمالا لاستقطابها الى مجموعتين او اتجاهين رئيسيين من حيث توجهاتها الاجتماعية والتنموية، بينهما بطبيعة الحال قواسم مشتركة، ولكن بينهما ايضا فروقا ملموسة في التوجهات التنموية والقيمية والسياسات التوزيعية للنخب الحاكمة.

ثالثاً: تداعيات المجتمع والدولة في المشهد

١ - التحول الديمقراطي:

الحديث عن التحول الديمقراطي كأحد المسارات الرئيسية التي تؤدي الى توحيد الوطن العربي، وترتبط بتداعيات هذا التوحيد، يشمل الحديث عن التزام بالمشاركة الشعبية، وعن بداية عملية يصعب الانتكاس بها.

والحديث يكون ايضا عن صيغة تؤدي الى التطابق بين الدولة والمجتمع المدني تدريجيا، وعن اليات لادارة الصراع والتوفيق بين مصالح التكوينات الاقتصادية والاجتماعية. وستكون الاحزاب والتنظيمات السياسية والمهنية والنقابية هي الاعصاب الحساسة للرأي العام في ادارة هذا التحول الديمقراطي.

ان عملية التحول الديمقراطي تعني انه ستكون هناك ضغوط متزايدة ومستمرة على النخب الحاكمة، وتعني وجود دور شعبي متعاظم في تحديد شروط هذا التوحد وتقنينه وضبطه ورقابته وحمايته. وتأتي هذه الضغوط - بالدرجة الاولى - من تنظيمات المجتمع المدني وبحجم اكبر بكثير مما كانت عليه في المشهد الثاني ومجرد نجاحها في الوصول بالوطن العربي الى دولة اتحادية ينطوي في حد ذاته على بلوغها مستوى عاليا من النضج والتنظيم والاستعداد للمشاركة في صنع هذا القرار.

٢ - تلاحم المجتمع العربي:

نجاح التنسيق والتعاون في المجال الاقتصادي، الذي تحدثنا عنه في المشهد الثاني، يعني ان انتقال العمالة ورؤوس الاموال والمشروعات الانتاجية المشتركة والتجارة البينية قد نمت وتطورت وتخلصت من بعض المآزق الداخلية والخارجية. وذلك يعني ان شبكة كثيفة من العلاقات البشرية والانسانية والمؤسسية تتحقق كانعكاس لهذا التعاون الاقتصادي، وان ذلك قد خلق ما يكفي من الالفة والتفاهم عبر الحدود القطرية والاقليمية بحيث يبدد الصورة النمطية السلبية لكل شعب وفئاته تجاه نظائره في الاقطار العربية الاخرى.

في بداية الوحدة، قد تعارض التكوينات الاثنية الكبيرة انضمام اقطارها او تجمعاتها الاقليمية الى دولة اتحادية، حيث تصبح نسبتها فيها اكثر ضآلة وتاليا تصبح اقل نفوذا وتأثيرا. الاستثناء من ذلك هو التكوينات الاثنية ذات الامتدادات عبر القطرية، والتي ستعني الوحدة بالنسبة لها تواصل ابناء التكوينة الاثنية نفسها.

٣ - انساق قيم جديدة:

ستمثل الدولة الاتحادية، بمقدماتها ومخاض مولدها، ابداعا عربيا، ليس في مجال التنظيم السياسي والاقتصادي فقط، ولكن في مجال المفاهيم والقيم والمعايير وانماط السلوك ايضا. فهي تتويج ليس لمسيرة احلام ونضال وحدوي فقط يزيد عن قرن من الزمان، ولكنها ايضا - في هذا المشهد - ستكون قواها الحية قد ابدعت صيغا جديدة للتعامل الخلاق مع الثنائيات او الجدليات الحاكمة في التاريخ العربي.

٤ ـ شكل الدولة الجديدة وطبيعتها:

العناصر او الكيانات المكونة للوحدة العربية الشاملة يمكن ان تكون اما اقطارا، او تجمعات اقليمية، او اتحادات اقليمية، وتكون الدولة العربية شكل اتحاد (فدرالي)، بصرف النظر عن مستوى وحجم الكيان لكل عضو فيها.

ان الاساس التنظيمي للوحدة العربية ـ العربية الشاملة لابد ان يكون اتحاديا، لان اساسا كهذا يحفظ للكيانات القطرية شيئا من الهوية الذاتية والخصوصية المطمئنة. فمبدأ «الاتحادية» يعطي التنوع القائم والمصالح المتباينة في الوطن العربي، اكبر قدر من الضمانات على الحدود الدنيا من مصالحها ومزاياها الذاتية. وفي الوقت نفسه يسمح للاجهزة الاتحادية ان تنصرف الى ادارة وتوطيد اركان دولة الوحدة مترامية الاطراف، ومتضخمة السكان.

والحديث عن الشكل الاتحادي للوحدة الشاملة، هو في جانب من جوانبه، حديث عن الاسلوب الديمقراطي في تحقيق الوحدة. فهذا الشكل يضمن حدودا معقولة للمساواة بين الكيانات الاقليمية للوطن العربي، وبين الاقطار العربية داخل كل كيان اقليمي.

وهناك الاسلوب «الاوتوقراطي الفوقي» ونعني به اتفاقات بين حكومات او انظمة حاكمة غير منتخبة، ولكنها تتمتع بقدر معقول من الشرعية. وهناك الاسلوب «الثوري» ونعني به اليات جماهيرية بعينها تبدأ بطرح مشروع حضاري عربي للوحدة والنهضة تتبناه قوى ثورية على امتداد الوطن العربي.

ولن تختفي اجهزة الدولة القطرية السابقة في مشهد الوحدة، ولكنها ستتعرض لتغيير في شكلها ووظائفها. والتغير الاكبر سيكون في طبيعة السلطة في الدولة الاتحادية الجديدة نفسها، فستكون هذه السلطة اكثر تمثيلا، ومن ثم اكثر اقترابا وتعاطفا، مع تكوينات المجتمع القومي المدني.

رابعاً: الدولة الاتحادية العربية في مواجهة العالم الخارجي

نحن ننطلق، هنا، من ان الدول الكبرى والعظمى لن ترحب ـ على الارجح ـ بقيام هذه الدولة. لذلك فان قيام هذه الدولة لابد ان يرتبط بتوازن عالمي يكون من شأنه دعم امكانية قيامها واستمرارها. ان شروط قيام هذه الدولة لابد ان يرتبط بتوازن عالمي يكون من شأنه دعم امكانية قيامها واستمرارها. ان شروط قيام هذه الدولة وتوطيد اركانها ـ في المرحلة الاولى ـ ترتبط بعملية ادارة العلاقات الدولية بين العرب والعالم بما يسمح بتحقق ذلك. وهو ما يتطلب امرين:

الاول: ان تكون الاقطار العربية الرئيسية (مصر، سوريا، العراق، الجزائر، والسعودية) على اتفاق حول المسيرة التوحيدية، ليس على مستوى المبادىء والاهداف فقط، ولكن على مستوى الخطوات والسياسات والممارسات ايضا.
والثاني: موقف دولي يتسم بعدم هيمنة قوة دولية واحدة على النظام العالمي، او عدم اتساع الهوة بينها وبين القوى الاخرى.

ان ادراك تلك الحقيقة يقود النخب العربية الحاكمة الى رؤى جديدة للنظام العالمي. فمن مصلحة العرب القومية تدعيم استقلالية القرار الاوروبي والقرار الياباني، ومن مصلحتهم ايضا ان تنجح سياسة التحديثات الاربعة في الصين، وان تتنامى السياسات الاصلاحية في الاتحاد السوفيتي، وان تتأكد ادوار بعض الدول الصناعية الجديدة ذات الاسس المستقلة للتنمية (مثل الارجنتين والبرازيل والمكسيك والهند وباكستان).

وفي هذا السياق، ليس من المتوقع ان يكون للعالم الثالث دور كبير في دعم واستقرار دولة الوحدة. فدول العالم الثالث علاوة على انها لم تعد تمثل مجموعة متجانسة اقتصاديا او سياسيا او استراتيجيا. وانها تشهد عديدا من صنوف النزاعات الداخلية، فانها على ابواب ازمات وتقلصات سياسية واقتصادية حادة.

١ ـ القوى الكبرى:

أ ـ يؤثر قيام الوحدة العربية على الولايات المتحدة الاميركية، بحيث يفرض عليها اجراء تغير في استراتيجيتها وسلوكيتها تجاه المنطقة. اذ ستتحول هذه المنطقة

من منطقة نفوذ مشترك او نفوذ مطلق، الى طرف دولي. ويسيطر القطب العربي على نقاط ومفاصل استراتيجية مهمة.

وستفقد الولايات المتحدة عددا من اوراق التأثير في علاقاتها مع الدول العربية الاتحادية مقارنة مع المشهدين السابقين مثل ورقة المساعدات الاقتصادية او الضمانة الامنية. كما ستتحدد العلاقات مع الولايات المتحدة - تعاونا او تنافرا او تأثيرا - بموقف هذه الاخيرة من قضايا ومصالح الدولة العربية، وبخاصة الصراع العربي - الاسرائيلي وفي اي حال، ستبقى الولايات المتحدة تحاول اقامة سلسلة من الاحلاف المتعددة الاطراف، التي تربط بين قوى اقليمية او دولية، لها مصالح سياسية واقتصادية وامنية مشتركة معها. وتكون احدى الوظائف الرئيسية لهذا الحلف الكبير او سلسلة الاحلاف، التي قد تكون مؤسسيه او سلوكيه، احتواء الدولة العربية الاتحادية، ومنعها من مد نفوذها الى افريقيا واسيا، وكذلك منعها من التأثير في اوروبا الغربية.

ب - ويمكن للاتحاد السوفيتي ان يعيد النظر في ما يمكن لهذه الدولة الجديدة ان تمثله من اهمية بالنسبة الى استراتيجيته، في «مسرح البحر المتوسط»، وفي اطار نظام عالمي سداسي الاقطاب (مع التصاعد النسبي لليابان والجماعة الاوروبية والصين)، تبرز المصلحة الكبيرة للسوفيت في محاولة اقامة علاقات وثيقة مع الدول العربية الاتحاد - ايا كان توجهها الحضاري والتنموي - ومقاومة انجذابها الى الولايات المتحدة.

اما في حالة قيام تقارب عربي - اميركي يفرضه استقرار ونجاح دولة الوحدة في التفريعة الاولى، وقيام اميركا بتقديم تنازلات للدولة العربية الاتحادية وبالذات في مجال الصراع مع اسرائيل، فلن يستطيع الاتحاد السوفيتي عرقلة ذلك التقارب او ايقافه. وقد يتجه نحو محاولة تطويق القطب العربي بواسطة التقارب بشكل خاص مع ايران.

ج - وستتسم النظرة الصينية الى الدولة العربية الاتحادية بالايجابية، حيث ان الاخيرة قادرة على ان تساعد بعض الدول النامية ضد محاولات الاختراق من قبل احدى القوتين العظميين. واضافة الى ذلك، ستحدد العلاقات العربية مع الصين

ذات الميل الى الاتجاه الاميركي، او الصين ذات الاتجاه السوفيتي، في خطوطها العريضة بالعوامل ذاتها التي تحكم علاقة الدولة العربية بالقوتين العظميين.

د ـ ومن المحتمل ان تحاول اليابان الامتناع عن اتخاذ موقف صحيح من دولة الوحدة سلبا او ايجابا، كما ستمتنع عن اتخاذ مثل هذا الموقف مع طرفي النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وتلافي ذلك قدر الامكان. والتنسيق مع الجماعة الاوروبية بغية احتواء النزاع.

هـ ـ وبالنسبة للجماعة الاوروبية فسيكون هناك عدة احتمالات فرعية لعلاقاتها بالدولة الاتحادية. فدولة الوحدة العربية ستكون هي الاقرب جغرافيا الى اوروبا الغربية، وبمثابة باب اوروبا الى اسيا وافريقيا. وستكون الجماعة الاوروبية مهتمة في اطار الحوار مع الدولة العربية الاتحادية بامكاناتها الاقتصادية الهائلة، وبسلوكيتها السياسية تجاه دول الجوار.

٢ـ اسـرائيـل:

وفيما يتعلق بنموذج الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فرغم ان هذا المشهد يصل بالقوة العربية الى اقصى مداها، الا انه على الارجح لن يمكنه من التأثير النهائي على مستقبل الصراع المسلح، الا في المراحل الاخيرة من فترة الاستشراف. والقوة العربية المركزية يجب ان لا تشغلها الهياكل الدستورية وعمليات التوحيد، عن سرعة التنسيق العسكري في ما بينها قبل استكمال هذه العمليات. كما يجب ان يتم هذا التنسيق دون اعلام صاخب، بقدر الامكان بخاصة في مراحله الاولى حتى لا يكون عرضة للاجهاض.

وان كانت تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي في ظل التجزئة هي اللاتسوية، او التسوية وفقا للشروط الاسرائيلية، واذا كانت التسوية في ظل الوحدة الشاملة تضحي النقيض الكامل للوضع الراهن، وتعني بالاساس: التسوية وفقا للشروط العربية.

وفي ما يتعلق بالقضية الفلسطينية على وجه التحديد فان العنصر الحاسم سوف يكون موقف عرب الارض المحتلة (الضفة الغربية وغزة). وفي ظل التوازن

الجديد للقوى، فسوف تصبح اسرائيل مرغمة على التسليم بحق تقرير المصير الفلسطيني. لكن تأثير قيام دولة الوحدة العربية، لن يقتصر على عرب الارض المحتلة عام ١٩٦٧ فقط، وانما سيتعداه - بالضرورة - الى فلسطينيي عام ١٩٤٨ انفسهم، بحيث ينتقل التناقض بين اليهود والعرب في اسرائيل الى مستوى كيفي جديد.

٣ـ دول الجــوار:

بالنسبة الى دول الجوار، وتوازن القوى معها، فان قيام الدولة العربية الاتحادية سوف يؤدي الى تغيير جوهري في موازين القوى الاقليمية والدولية، وسوف يبرز الانقلاب في موازين القوى في ما يلي:

- بالمقارنة مع المؤشرات العسكرية العربية، سوف نلمح بسهولة التفوق العربي على كل من دول الجوار بشكل حاسم.

- ان هذا التفوق الكمي سوف يأخذ بعدا كيفيا نتيجة لوجود قيادة عسكرية موحدة وارتفاع الروح المعنوية للقوات نتيجة وجود الدولة القومية ذاتها، والتقدم التدريجي في التوجيه العقيدي في القوات المسلحة العربية، وقيام صناعة عسكرية متنامية تقلص من الاعتماد العربي على الدول العظمى في مجال السلاح، وقيام مفاعلات نووية يمكن ان يؤدي الى انتاج سلاح نووي في المرحلة اللاحقة.

- ان الدولة العربية الاتحادية سوف يكون لها موارد سياسية واقتصادية واسعة تكفل لها قدرات كبيرة في التأثير على العلاقات الدولية عامة.

خامساً: الآفاق التنموية لدولة الوحدة العربية

١ـ بعض المعطيات المستقبلية والآليات:

- ستعني الوحدة اختفاء الحكومات القطرية كحكومات مستقلة، لها ارادة منفصلة عن ارادة الدولة الاتحادية.

- وستعني الوحدة بالضرورة وجود نظام نقدي موحد وعملة عربية موحدة.

كما تتطلب وجود بنك مركزي عربي يكون مسؤولا عن الاصدار النقدي ، فضلا عن تسوية المدفوعات بين الاقاليم.

- وستتطلب الوحدة ايضا وجود نظام جمركي موحد، وسياسة جمركية موحدة تخضع لها كل اقاليم الدولة.

- ويصعب تصور امكان احداث هذا التغير المؤسسي الشامل بمجرد تحقيق الوحدة السياسية. ويصعب ايضا قبول تأجيل تحقيق الوحدة السياسية الى حين اتمام التغييرات المؤسسية كلها. ولذلك فان الموقف العملي هو ان تتم الوحدة السياسية في الوقت نفسه الذي تنشأ فيه مجموعة من المؤسسات القومية تمثل الحد الادنى الضروري لقيام السلطات المركزية بمهامها الاساسية.

- تمويل المشروعات والانشطة الاتحادية يحتاج ايضا الى وجود مصرف او صندوق قومي للتنمية.

- وبغض النظر عن الخلافات في التوجهات التنموية لدولة الوحدة، سيكون من اللازم ان تنشأ اجهزة للتخطيط المركزي تتولى مهمة التخطيط.

- ان المؤسسات السابقة الذكر وغيرها ستكون جزءا من هيكل مؤسسات الدولة الاتحادية التي ستتولى السلطة المركزية فيها حكومة اتحادية. وتضاف الى مهام هذه الحكومة، على المحور الاقتصادي، مهمات اخرى مثل اقامة الصناعات الحربية، وتطويرها للوفاء باحتياجات الدولة من السلاح، ووضع السياسة العامة للتعليم والتدريب وتطوير القوى البشرية، ووضع السياسة العامة للتطوير التكنولوجي وسياسات الطاقة والنفط وعقد اتفاقات التجارة والدفع.

- وسيعتبر النظام - في توجهاته - رأسماليا في هذا المشهد طالما ان الربح هو العامل الاساسي المحفز للنشاط الاقتصادي والموجه للقرارات الاستثمارية والقرارات الانتاجية.

- وسيعتبر النظام - في توجهاته - اشتراكيا في هذا المشهد، عندما تكون الملكية العامة والملكية التعاونية هي الاشكال الاعم، وتستخدم هذه الملكية كأساس

لتخطيط قومي يهدف الى تحقيق اشباع الحاجات الاساسية المتنامية لجماهير العاملين، وتنمية القدرات الانتاجية والدفاعية للوطن.

أ ـ سياسات الطاقة:

لن تكون الوحدة العربية عاملا مؤثرا في الطلب العالمي على مصادر الطاقة والنفط، الا بقدر تزايد الطلب المحلي العربي لمقابلة احتياجات التنمية. ولكنه سيمكن مع ذلك ان تستخدم دولة الوحدة العربية النفط كأداة للمفاوضة والمساومة في عديد من المجالات.

ولعل اهم الخلافات بين توجهات النوعين من النخبة الحاكمة لدولة الوحدة ـ سبق الاشارة لهما ـ هي في مدى الجهود المبذولة من اجل التحويل التدريجي للنفط والغاز من اداة لتمويل التنمية وتوفير سلع الاستهلاك الضرورية والترفيهية ليصبح مصدرا للطاقة، خصوصا لعدد من الصناعات التي تتشابك مع غيرها من الصناعات والقطاعات الاقتصادية في اطار الاقتصاد العربي، بما يؤدي في النهاية الى الحد من دور النفط الخام في الصادرات العربية، وتحوله الى مجرد سلعة من سلة السلع التي تتبادلها الامة العربية مع الخارج.

ب ـ محددات الاستثمار، وهيكل الانتاج:

١ـ سيتوقف حجم الاستثمار وتوجهاته في النوع الاول من النخبة الحاكمة لدولة الوحدة على سلوك الحكومات المركزية والاقليمية، والرأسمالية الافراد، والمؤسسات الرأسماليين الخاصة، والشركات دولية النشاط.

ـ واحد اهم مصادر زيادة الموارد، هو الوفورات التي يمكن ان تتحقق نتيجة تحقيق الوحدة. وعلى رأسها الوفورات الضخمة المترتبة على وحدة جيش الدولة الاتحادية.

ـ وتتوجه استثمارات الافراد اساسا الى مجال الاسكان والخدمات والزراعة والصناعات الخفيفة والاستهلاكية.

ـ وستجد الشركات دولية النشاط في السوق العربية الموحدة (والمحمية بقدر او بآخر من المنافسة الاجنبية) مجالا مهما لتوطين بعض وحداتها الانتاجية.

ـ وسوف تحظى الزراعة العربية ايضا باهتمام خاص، اذ تتوافر لاول مرة امكانات حقيقية لتحقيق الامن الغذائي، نتيجة لامكان انهاء الانفصام بين الموارد للتنمية العربية وامكان توجيهها الى حيث يمكن ان تتوافر الظروف لتحقيق انتاجية اعلى وتكلفة اقل.

وعلى الرغم من سيادة مبادىء تعظيم الربح وحرية السوق في هذا التوجه، فان دولة الوحدة تكون قادرة على القيام بالمشروعات الكبرى في الزراعة والري والتعدين والبنية الأساسية.

٢ـ في النوع الثاني للنخبة الحاكمة لدولة الوحدة يوجه الاستثمار وتختار المشروعات لاحداث تعديلات في هياكل الانتاج للتعجيل بأكبر قدر من اشباع الحاجات الاساسية، اعتمادا على الامكانات واستهدافا لعدالة التوزيع منذ اللحظة الأولى.

ـ وسيتوقف حجم الاستثمار وتوجهاته بالدرجة الأولى على سلوك الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية والقطاع العام، وعلى السياسات الحكومية تجاه السلطات المحلية والمؤسسات الخاصة، وعلى امكانية تعبئة الفوائض الاقتصادية الكامنة.

ويتم في اطار هذا البديل تبني عدد من التوجهات التي يكون لها تأثير ايجابي على زيادة الانتاجية الزراعية . . ولن تصبح القضية الرئيسية في بديل التنمية المستقلة، مجرد زيادة معدلات النمو، ولا زيادة نصيب الدولة العربية من الانتاج الصناعي العالمي، بل سيكون الهدف الرئيسي اعادة توجيه النشاط الصناعي تدريجيا ليحقق بناء صناعة عربية مستقلة ومتكاملة، تحقق التشابك الاقتصادي بين أقاليم الوطن العربي، وتتجه بصفة أساسية للوفاء باحتياجات السوق العربية.

وتوطن الصناعات العربية على أساس الموارد الحالية والاحتمالية الموجودة في كل اقليم عربي، مع مراعاة الأفضلية النسبية للمراكز الصناعية المختلفة، وضرورة

ان يكون في كل اقليم عربي حد أدنى من تنوع المنتجات والنشاط الصناعي، وينتظر أن يتم بناء الأساس الصناعي حول عدد من المحاور الأساسية التي ينظر اليها كمركبات صناعية تقوم على حلقات تكنولوجية متكاملة أفقيا ورأسيا، موزعة بين الأقاليم العربية المختلفة وداخلها.

ج ـ بعض التداعيات الاضافية

١) من المتوقع أن تتم بلورة استراتيجية عربية للموارد الزراعية الطبيعية من منظور قومي بعيد المدى، تتحدد بموجبها سبل الاصلاح الواجبة الاتباع، ودور كل من العمل الاقليمي والمركزي.

٢) أما بالنسبة الى اكتمال وتلاحم المنظومة التقنية عامة، فان بديل التنمية البديلة والمعتمدة على الذات يتمايز كثيرا عن البديل الآخر لدولة الوحدة.

٣) ان وجود الدولة العربية ـ من النوع الأول من النخبة الحاكمة ـ يسمح بتجميع الجهود الفردية والمؤسسية، ورأس المال العربي في مجالات تطوير وتطويع التقنية وادوات الانتاج، وحل المشاكل الناجمة عن تغير ظروف العمل ومستويات المهارة الفنية والادارية، والظروف البيئية والاجتماعية المختلفة.

٤) ويؤدي قيام دولة الوحدة الى تطورات مهمة بالنسبة الى القوى العاملة العربية وتنميتها.

٥) وسوف يتم تخصيص رأس المال والعمل في اطار هذا البديل عبر آليات السوق، وسيؤدي تركيز الدولة الاتحادية على هذه الاليات دون غيرها الى تركز الدخل المرتفع في بعض الاقاليم.

٦) ويجب ملاحظة أن القوى البشرية لا ينظر اليها في توجهات النوع الثاني من النخبة الحاكمة التي تتضمن الاعتماد على الذات كمجرد موارد يجري السعي الى توفيرها بالحجم والنوعية المطلوبين لتحقيق التنمية في المجالات المختلفة، بل يتعدى ذلك الى تنمية تخلق الظروف الملائمة لاطلاق طاقات القوى البشرية، وايجاد الحوافز للبذل والعطاء ولحسن تنظيم العمل بما يحد من الهدر في الطاقات الكامنة.

/

٢ ـ تفاعل المعطيات في ضوء مشهد الوحدة

أ ـ المــورد البشــري:

ـ تدني مستوى وفيات الأطفال.

ـ ارتفاع نسبة عرض قوة العمل من النساء في سن العمل.

ـ ومع الأخذ في الاعتبار الانجاز في مجال التعليم وارتفاع نسبة من تشملهم المؤسسة التعليمية، وتأخر عمر الخروج من المدرسة فان نسبة المشاركة أو عرض قوة العمل على المستوى العربي ستكون حوالي ٣١,٨٪ في عام ٢٠١٥.

ـ بهذا الشكل سوف تؤدي الحدود الدنيا لنمو الناتج وللتنمية في مشهد الوحدة الى زيادة في حجم سكان الوطن العربي والمعروض من قوة العمل بالمقارنة مع المشاهد السابقة.

ب) حدود الارتباط بالعالم الخارجي:

١ ـ سوف يمثل البديل الأول لدولة الوحدة، الحد الأدنى للانجاز الأكبر الذي سوف يتمثل في تقليص درجة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي الى أقل من نصف ما كانت عليه في المشاهد السابقة.

٢ ـ وسوف يمثل البديل الثاني لدولة الوحدة مستوى أعلى للانجاز في تقليص درجة الانكشاف الاقتصادي امام العالم الخارجي.

ج) الناتج القومي والدين العام

١ ـ يمكن الوصول الى بعض الاستنتاجات هنا، من مقارنة أداء الوطن العربي في مجمله بين المشهد الأول، والمشهد الثاني، والبديل الأول لدولة الوحدة. واستبعادنا للبديل الثاني لدولة الوحدة في هذه المقارنة سببه التغيير الكبير المتضمن في المنطق العام لهذا البديل لمفاهيم الحسابات القومية ومؤشرات التنمية.

كان التحسن في معامل رأس المال الى الناتج، على المستوى القومي محدودا، بين المشهد الثاني وهذا البديل لمشهد الوحدة، مقارنا بالتحسن الذي يحدث بين

المشهدين الأول والثاني، ورغم ذلك، فان القدرة الاستيعابية الاقتصادية ازدادت كثيرا في مشهد الوحدة عما سبقه من مشاهد.

٢ ـ وتعتبر توجهات البديل الثاني لدولة الوحدة ان الانسان العربي هو عنصر الانتاج الاساسي، وان اشباع حاجاته هو هدف أي تغييرات تستحدث في الهياكل المادية، وتتوقع الدراسة ان تؤدي الزيادات المتوقعة في هذا البديل في مستوى اشباع الحاجات الاساسية لجميع المواطنين الى زيادة محسوسة في انتاجية الفرد في أغلب القطاعات المادية وعلى المستوى القومي، وتاليا زيادة الانتاج القومي.

د ـ التغيرات الهيكلية:

١ ـ يمكن التمييز بين ثلاثة مراحل: السنوات الخمس الأولى من عمر دولة الوحدة، ثم العقد التالي (١٩٩٦ـ٢٠٠٥) ثم العقد الأخير (٢٠٠٦ـ٢٠١٥):

ـ في المرحلة الأولى سوف لا يختلف التوزيع القطاعي للاستثمارات كثيرا عن شكله في الوقت الحاضر، بينما يكون التركيز الى تحسين الكفاءة والانتاجية داخل كل قطاع، واعادة توزيع الاستثمارات بين القطاعات والانشطة الفرعية لكل قطاع.

ـ في المرحلة التالية (١٩٩٦ـ٢٠٠٥) تحظى الزراعة ومشروعاتها الكبرى بأكبر قدر من المعدلات المتسارعة للاستثمار في هذا القطاع، وتليها الصناعات التحويلية.

ـ في المرحلة الأخيرة يتم التركزي على قطاعي التعدين والصناعة التحويلية (وبشكل أكثر بكثير من الهيدروكربونات) وهي مرحلة الانطلاق بالنسبة للصناعة التحويلية العربية.

٢ ـ تستطيع الزراعة العربية تحقيق أكبر معدلات النموالقيمة المضافة اليها في فترة التوسع الكبير في استزراع مساحات اضافية من الاراضي الصالحة في اقاليم العراق والسودان لفترة (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٥)، ومن ثم لتحافظ الزراعة في دولة الوحدة على نصيب نسبي من الناتج المحلي الاجمالي العربي قدره حوالي ١١,٨٪ من النصف الثاني من فترة الاستشراف، بينما لا تستطيع الاقطار العربية مجتمعة تخطي نسبة ٨٪ في المشهد الثاني.

٣ ـ في عام ٢٠١٥ يكون مشهد الوحدة العربية قد حقق طلبا حقيقيا على قوة العمل في غير الزراعة والخدمات، بحوالي ٦١,٥ مليون نسمة (ما يزيد عن ١٣,٧٪ من مجمل السكان أو ٤٣,٢ بالمائة من مجمل العروض من قوة العمل).

هـ ـ مستوى المعيشة:

الصورة السابق عرضها لتداعيات هذا التوجه التنموي لدولة الوحدة، تشير الى تحسن واضح في، ونصيب الفرد من الدخل، وترتبط بتوزيع للمشروعات بين الأقاليم المختلفة لتحقيق التوازن والعدالة في التنمية، استرشادا بدواعي الأمن القومي، وذلك مقارنة بالمشهدين السابقين. ومن الضروري ملاحظة تمايز البديل الثاني لدولة الوحدة باتجاهه التحولي للاعتماد على الذات والعدالة واشباع الحاجة الاساسية عن البديل الأول.

سادساً ـ المتطلبات

١ ـ الطريق الى دولة الوحدة

أ) ثلاثة مسارات الى الوحدة:

في رأينا ان الطريق الى الوحدة سيمر على الأغلب بأحد طرق ثلاثة:

١ ـ الطريق الأول: يتمثل في قيام قوة اقليمية تغييرية جذرية (ثورية)، تتكون من قطر عربي أو أكثر، ويكون لها من المركزية والثقل والمصداقية ما يجعلها ذات تأثير عام على المنطقة بأسرها، وتكون ذات توجهات وممارسات وحدوية واستقلالية في مجال التنمية والعلاقات الدولية.. مثل هذه القوة يمكنها ان تستثمر أيضا فترات التردي والانهيار، أو الاحباطات في المشاهد السابقة، للبدء في تحقيق مشروعها الوحدوي.

وبالقدر نفسه يمكنها البناء على اي انجازات تنموية وديمقراطية يمكن للمشاهد السابقة ان تصل اليها.

ولا بد ان تتمتع هذه القوى الرئيسية ـ أو الاقاليم القاعدة ـ بسمات معينة

لكي تقوم بدورها الاشعاعي السياسي عبر فترة ممتدة وكافية من الزمن . . أهم هذه السمات:

- قاعدة سكانية كبيرة نسبيا.

- قاعدة اقتصادية كبيرة ومتنوعة في هيكلها.

- موقع مركزي في الوطن العربي، متميز جغرافيا وسياسيا.

- حد أدنى من الاستقرار السياسي والاجتماعي.

- قدرات عسكرية كامنة أو متحققة بالفعل.

- اضافة الى تبلور المشروع الحضاري العربي الوحدوي الذي يتبناه هذا الاقليم.

ويرتبط نجاح هذه النخبة أيضا بتوافر مطالب اضافية هي:

- استثمار توقيت مناسب عالميا، يتميز بنوع من التوازن العالمي.

- توافر رمز أو فرصة قومية، قد يكون قيادة كارزمية للأقليم القاعدة، وقد يكون هذا الرمز القومي ارهاصات معركة سياسية في مواجهة تحدي خارجي أو داخلي، ولكنه يرتبط بانفجار المشاعر العربية.

- رغبة وقدرة الاقليم القاعدة والنخبة فيه على تحقيق المشاركة الشعبية.

٢ - اما الطريق الثاني: فيتمثل في استقرار، واستمرار الانجاز من خلال المشهد الثاني للاشكال الوسيطة للوحدة. وهنا فان النجاح في التنسيق العام الوظيفي على المستوى العربي، وفي التكامل التدريجي على مستوى التجمعات الاقليمية، سوف يمر بالضرورة عبر عدة مراحل.

٣ - اما الطريق الثالث: فيراهن على حدوث تحول ديمقراطي كامل في معظم الكيانات الاقليمية او القطرية بالمشهد الثاني، وايا كانت الانجازات المادية في مجالات التنسيق والتعاون بهذه الاشكال الوسيطة للوحدة. وتنطلق الفكرة هنا من

ان غالبية شعوب الامة العربية ترغب في الوحدة، وان كل تحول ديمقراطي سيقرب هذه الشعوب من رغبتها.

ب ـ قــوى الوحــدة :

ايا كان الطريق الى دولة الوحدة، فان شريحة او اخرى، او تحالفا من عدة شرائح اجتماعية، من الشرائح الوسطى الحديثة التي قادت مسيرة النضال العربي منذ النصف الثاني من القرن الماضي، هي التي ستقود الطريق الى الوحدة. وليس هناك من سبب يوحي بان ذلك سيتغير خلال فترة الاستشراف.

ج ـ قـوى التغيـير والتحـول :

من بين الحركات السياسية المعاصرة في الوطن العربي، فان حركة قومية جديدة، هي الاكثر ترشيحا للقيام بالدور المطلوب في خلق «الدولة ـ النموذج» في قطر مركزي بعينه او في تجمع اقليمي. والالحاح على ان تكون مثل هذه الحركة القومية «جديدة» لكي تتفادى الاخطاء والرواسب التي علقت في اذهان الكثيرين، بحق او بغير حق، حول الحركات القومية التي وصلت الى السلطة في عدد من الاقطار العربية خلال العقود الثلاثة السابقة. لذلك فان الحركة القومية «الجديدة» لابد ان تكون ديمقراطية في منطلقاتها الايديولوجية وفي ممارساتها العملية حتى قبل الوصول الى السلطة، وبالقطع اثناء توليها السلطة. كما لابد لها ان تجد صيغة اكثر ملاءمة وتعاطفا ووضوحا مع المحتوى الحضاري للدين، وبخاصة الاسلام كقوة حضارية اصيلة متعمقة في الوجدان الشعبي العربي.

ومع تدارس فريق الدراسة بجميع المعطيات المحلية والاقليمية والدولية في العقود التالية، فان بدايات للتفكير قد تبلورت وترشيحات لاحتمالات مختلفة لموقع الاقليم القاعدة قد وضحت.

فالاقليم القاعدة يمكن ان يبدأ باتحاد بين قطرين او اكثر من الاقطار الرئيسية، وهي: مصر والعراق وسوريا والجزائر والسعودية، وهي اهم الاقطار الرئيسية على امتداد العقود التالية.

ولكنه يمكن ان يبدأ بتجسيد عربي لموقف التحدي للمخطط الاسرائيلي والمانع لتأثيراته السلبية على باقي الوطن العربي، وبالتالي يمكن ان يتبلور الاقليم القاعدة في دول وقوى المواجهة لاسرائيل.

وفي تنويعة اخيرة يمكن ان يقوم الاقليم القاعدة على بلورة لاقليم يجسد الانجاز التنموي الواسع، وهذا يمكن ان ينطبق على اكثر من قطر عربي، شرقا وغربا، او على امتداد وادي النيل.

ولا تستبعد هذه الالية الدور الايجابي الذي يمكن ان تلعبه الجيوش العربية والعسكريون العرب وصولا الى الوحدة اندماجا مع توجهات ومراحل هذا المشروع السياسي الجديد. فمن الصعب اغفال دور العسكر في الحياة السياسية خلال المرحلة المقبلة.

د ـ المشروع الحضاري القومي العربي:

هناك مطالب ستة دار حولها النضال العربي منذ عصر النهضة العربية الحديثة في القرن الماضي، وهذه المطالب هي:

ـ الوحدة العربية، في مواجهة التجزئة بكل صورها القطرية والطائفية والقبلية.

ـ الديمقراطية، في مواجهة الاستبداد بكل صوره ومستوياته.

ـ التنمية المستقلة، في مواجهة التخلف او النمو المشوه والتابع.

ـ العدالة الاجتماعية، في مواجهة الظلم والاستغلال بكل صوره ومستوياته.

ـ الاستقلال الوطني القومي، في مواجهة الهيمنة الاجنبية الاقليمية والدولية.

ـ التجدد الحضاري، في مواجهة التجمد التراثي من الداخل والمسخ الثقافي من الخارج.

تكون هذه المطالب في ما بينها مشروعا قوميا، مترابطا عضويا ومتسقا منطقيا،

وملهيا جماهيريا. وهو يصلح اساسا لا لاجماع عربي جديد فقط، ولكنه ايضا المخرج الوحيد من حالة التردي العربي التي عجزت كل الدول القطرية العربية عن الخروج منها.

ومن المهم ان تؤخذ مقومات هذا المشروع الحضاري القومي ككل، ودون مقايضات زائفة بين بعض توجهاته على حساب البعض الاخر. ولكن ذلك يجب الا يحول دون معرفة بعض المآزق والصعوبات التي تقف في طريق الاخذ بهذه الحزمة من الخيارات.

وهنا نستطيع تقديم بعض سياسات واليات هذا المشروع الحضاري، بدءا من استشرافنا للمستقبل العربي، ووصولا الى دولة الوحدة.

ـ فسياسات المشروع السياسي والعربي والياته، لابد وان تبدأ بتوظيف الخمائر كمعطيات جديدة تماما في الوقت الحالي الى العقود التالية. ولابد ان تبدأ بمحاولة استثمار واقع البؤر المتفجرة لتجميع الرأي العام الضاغط حولها، سعيا وراء بلورة ضرورات الوحدة والقوى العاملة لاهدافها.

ـ وهي لابد ان تبدأ بالتعامل مع حقيقة الخريطة الاجتماعية العربية التي تتفرع على محور الانجاز احيانا، حيث تبدو الطبقات الاجتماعية والشرائح المختلفة، وعلى محور ارث التكوينات التقليدية احيانا اخرى، حيث نكون بصدد الاعتراف بدافع التعددية وبصدد التعامل مع تداخل الشرائح الاجتماعية والتركيبات الاثنية والقبلية.

ـ والقوى الدافعة للتغيير لابد ان تعنى بان تصبح دراسات المستقبل جزءا من تثقيف مواطنينا، ومن قواعد المعلومات والمعرفة لتطوير براجنا الثقافية، ومجالات للحوار بين القوى السياسية المختلفة.

ـ وكذلك ان تتقدم لانجاز المنهج المناسب لكتابة وتدريس التاريخ للمجتمعات المتنوعة. ومازالت كتابة التاريخ ونقله في بعض المناطق العربية مادة سياسية تماما، وحيث تختلف في شأنه الفئات في التكوينات الاجتماعية السائدة، وتنقله كوسيلة لاستمرار خصائصها.

ـ ان اي انجاز ـ سواء في التنمية او في مواجهة العالم الخارجي ـ يتوقف الى حد كبير على ثقة المواطن بنفسه وعدم اغترابه عن وسطه الانتاجي التقني. وهذا يستدعي في التثقيف والتعليم غرس قناعات اساسية، على رأسها: ان مستقبل البشرية يمكن ان يكون افضل اذا لم تسيطر عليه ثقافة وحضارة واحدة والحد من الانبهار بتقنيات الغرب الصناعي وانماط استهلاكه.

ـ تأتي اهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه احدى القوى المهيأة لاستثمار الوضع القائم ومن ثم تعمل على تغييره، وهي جماعة «المثقفين». فهؤلاء يمكنهم تهيئة الجو للتغيير عن طريق كتاباتهم الادبية الثورية الهادفة، وهذا ما يطلق عليه اصطلاح «الادب الثوري». فعلى المثقفين تقع مسؤولية كبرى هي صياغة مستقبل هذا الوطن، وعليهم النضال من اجل احلال دولة الوحدة والمؤسسات محل دولة القطر والفرد، والعشيرة.

٢ ـ حول سياسات وآليات دولة الوحدة العربية

أ ـ على المستوى الداخلي في دولة الوحدة

١ ـ دولة الوحدة لابد ان تضع على رأس اولوياتها تنمية المورد البشري، وعلى رأس السياسات والاليات في ذلك:

ـ تحول عميق في نظم التعليم والاعلام والثقافة وفي تنشئة قيادات الفصل الاجتماعي.

ـ دعم وتعميق الديمقراطي كقيمة، وما تتضمنه من تعددية سياسية، والحفز على ممارسة الحريات والمشاركة الشعبية، والسماح بكل التعدد والابداع في اشكال هذه الممارسة.

ـ ان تدار شؤون الحياة والتنمية باسلوب يسمح بالتمحور حول الادارة المركزية (او الحكومة وخططها الموجهة الى التعجيل بالانجاز) من ناحية، ولكنه في الوقت نفسه يمثل تشجيعا للافراد وللمحليات ووحدات الانتاج على اخذ زمام المبادرة في التعامل مع البيئة والموارد ومقابلة الاحتياجات وابداع حلول ذاتية لمشكلات خاصة.

ـ وايا كانت التوجهات التنموية للنخب الحاكمة بدولة الوحدة، فهي مطالبة بتوازن بين اشباع حاجات جميع المواطنين والعدالة في التوزيع والحفاظ على حقوق الاجيال التالية من الثروة من ناحية، ودعم وتعميق الحريات والمشاركة الشعبية من ناحية اخرى، وتحقيق هذا التوازن في اقصر فترة زمنية ممكنة.

٢ ـ يلي ذلك الاهتمام بالمشاركة في تطوير العلوم الاساسية وفنون المعرفة والبحث والتطوير التقني.

٣ ـ ولا يمكن تصور مستقبل افضل ومستقر لدولة الوحدة العربية دون تحقيق انجازات على المستوى التنموي المادي.

ب ـ في علاقة الوطن العربي بالمحيط الاقليمي والعالمي :

١ ـ في التعامل مع القوى العظمى، تشتق سياسات تسعى دولة الوحدة من خلالها الى الحفاظ على التوازن العالمي وتسعى بكل الوسائل لكي تحول دون انفراد قوة عظمى واحدة بمقدرات النظام العالمي.

٢ ـ وفي التعامل مع اسرائيل ودول الجوار، تشتق جميع السياسات والاليات التي تسعى الى محاصرة المشروع الصهيوني، ثقافيا واعلاميا وماديا، بقصد وأد مخططاته، ثم ذوبان الكيان الاسرائيلي في الجسد العربي الديمقراطي والتعددي في الوقت نفسه.

٣ ـ وسعي دولة الوحدة الى صياغة سياسات في التعامل مع دول الجوار يعني خلق مصالح اقتصادية مشتركة وتعايشا سلميا، ومنع اي محاولة للدول العظمى او قوى دولية اخرى لاجتذاب هذه الدول الى نطاق مصالح متناقضة تماما مع مصالح دولة الوحدة، وايضا مساعدة دول الجوار في كل نشاط ثقافي وتربوي واعلامي تكون في حاجة له.

القسم السابع

العالم العربي في حسابات المستقبل

الفصل الثاني والعشرون

العلم والتكنولوجيا .. وثورة التسعينات

في خريف العام الماضي احتفل في مقر المركز الاوروبي للابحاث النووية (CERN) بالقرب من جنيف بافتتاح اكبر واحدث مسارع للجسيمات الاولية بكلفة تقارب البليون دولار، وحضر حفل الافتتاح رئيس الجمهورية الفرنسية وملك النرويج ورئيس الاتحاد الفدرالي السويسري وممثلون عن باقي ملوك ورؤساء الدول الغربية الاثنتي عشرة الاخرى المشاركة في هذا المركز. وفي الولايات المتحدة تم هذا العام رصد ميزانية تقدر بحوالي سبعة بلايين دولار لبناء مسارع جسيمات اولية عملاق يبلغ محيطه حوالي تسعين (٩٠) كيلومترا وبوشر بتنفيذ المرحلة الاولى من اعمال البناء والمتوقع ان تستغرق حوالي سبع سنوات. وقبل اسابيع قليلة تم بنجاح اطلاق وتشغيل التلسكوب المداري العملاق «هوبل» (Hubble) الذي زادت تكاليف بنائه عن بليونين من الدولارات. وفي مجال الفضاء ايضا فان ميزانية وكالة الفضاء الاميركية تصل الان الى اكثر من ثلاثة عشر بليونا من الدولارات سنويا، وهي موجهة اما الى ابحاث الفضاء او الى تطوير تكنولوجيا استخدام واستغلال الفضاء مثل برنامج مكوك الفضاء وبناء المحطات الفضائية المدارية، وميزانية البحوث بوزارة الدفاع الاميركية تصل الى اضعاف ذلك. وفي مجال الطيران يتم حاليا تخصيص مئات الملايين من الدولارات سنويا في كل من الولايات المتحدة واليابان واوروبا الغربية لتمويل البحوث التي تستهدف تطوير طائرات تجارية تفوق سرعتها خمسة اضعاف سرعة الصوت، وتبحث المانيا الغربية عن شركاء لبرنامجها الخاص بتطوير طائرة فائقة السرعة (المسماة سينجير) والمقدر تكلفته بحوالي ٢٠ بليون دولار لحين انتاج اول نموذج فعلي لهذه الطائرة حوالي عام ٢٠٠٥. والتنافس والتعاون بين الدول الصناعية في مجال تكنولوجيا الفضاء والطيران امتد ليشمل

اقتراحا من الرئيس الاميركي للتعاون مع اوروبا واليابان والاتحاد السوفيتي للقيام برحلة استكشافية انزالية لسطح المريخ ولبناء مستعمرات دائمة على سطح القمر.

هذه كلها امثلة البعض مشاريع الابحاث والتطوير العلمية والتكنولوجية التي سمعنا عنها حديثا، وهناك مئات من الامثلة الاخرى لمشاريع علمية وتكنولوجية، والالاف من الاكتشافات العلمية والابتكارات التكنولوجية التي يعلن عنها سنويا في مجالات حيوية مهمة مثل الطب والزراعة وعلوم الحياة وعلوم وتكنولوجيا الحاسوب والمعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في شتى مناحي الحياة والاقتصاد، وكذلك في علوم وهندسة المواد الجديدة وفي مجال البحث عن مصادر طاقة الحياة والاقتصاد، وكذلك في علوم وهندسة المواد الجديدة وفي مجال البحث عن مصادر طاقة بديلة وعلوم البيئة والتخلص من الملوثات في الهواء والمياه والارض وغيرها الكثير. والجل الاعظم من هذه الجهود والاكتشافات والابتكارات والمشاريع يتم في الدول المتقدمة وان كان هناك البعض المتزايد مصدره من الدول النامية مثل الهند وكوريا والبرازيل. ولا نقصد من هذا العرض السريع لهذه الامثلة حصر كل الانجازات العلمية والتكنولوجية او ترتيبها وفقا لاهميتها في الحاضر والمستقبل، وانما نهدف الى التدليل على الملامح الرئيسية لها وحجم وضخامة الجهود التي تبذل من اجل المزيد من الاكتشافات العلمية وتطبيقاتها التقنية المتلاحقة.

ما من شك في ان الايقاعات المتسارعة للتطورات العلمية والتكنولوجية العالمية في العقود الاخيرة، والتي تبشر بما يسمى «بالثورة التكنولوجية الثالثة»، كان لها دور مؤثر كبير في التغيرات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي شهدها ويشهدها العالم مؤخرا، والتي يطلق عليها احيانا تسميات «الثورة الديمقراطية الثانية» تمييزا لها عن الثورة الديمقراطية الاولى في غرب اوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، و«ثورة التكتلات الاقتصادية» التي تمثلها بوضوح «السوق الاوروبية المشتركة». بل اننا نستطيع القول ان كلا من هذه التطورات والتغيرات الجذرية والسريعة (او الثورات) في المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية ترتبط ببعضها البعض على شكل مثلث علاقات يؤثر كل ضلع فيه ويتأثر بضلعيه الاخرين. ومن نافلة القول ان عقد التسعينات سيشهد استكمالا لهذه الرؤية ولهذا الاتجاه.

التكتلات الاقتصادية الجديدة

الثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة

الحضارة العالمية الجديدة

الثورة الديمقراطية الثانية
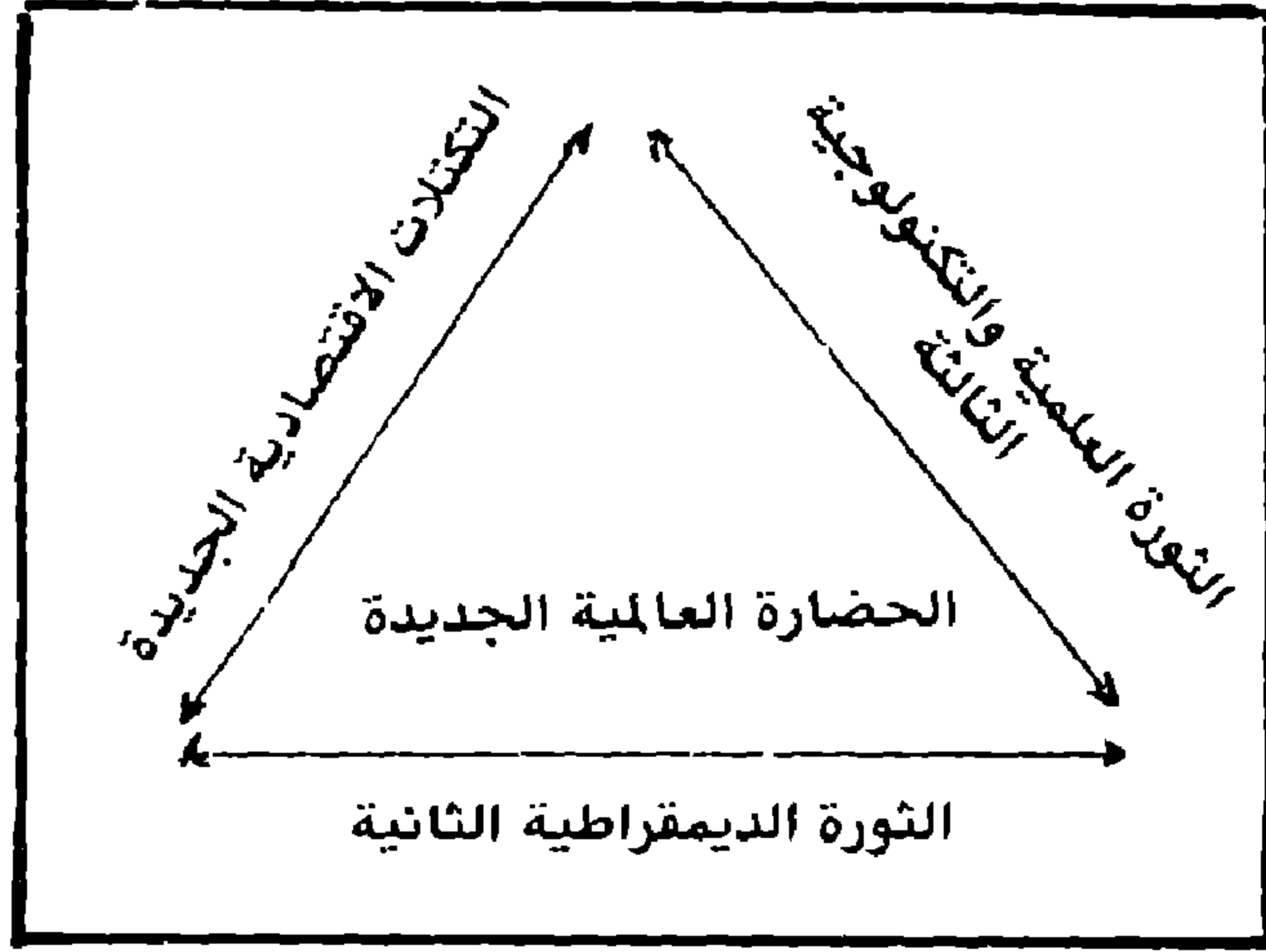
وما من شك ايضا بانه مع اشراقة العقد الواحد والعشرين فان اقاليم ومجالات التقدم في العالم ستكون محكومة اكثر فاكثر بهذه العلاقة المثلثية. والدول المتقدمة وكذلك الدول النامية الحديثة التصنيع التي تعزز جهودها ضمن هذا الاطار بمحاوره الثلاثة، ستنجح في تحقيق مزيد من النمو والازدهار الاقتصادي والاجتماعي لمواطنيها، واما الدول التي تتعثر جهودها في واحد او اكثر من هذه المحاور الثلاثة فان جهودها ستهدر. وستتعرض اقتصاديات الدول المتقدمة منها الى التباطؤ في النمو بل والتقهقر، اما الدول النامية منها فان جهود التنمية فيها ستتعثر وتتقهقر او تبقى على ما هي عليه من تأخر، وسيعاني مواطنو هذه الدول من مزيد من الفقر والبؤس والمصائب.

وما نصبو اليه في هذه المقالة ونحن في مطلع التسعينات وعلى مشارف القرن الواحد والعشرين هو ان نستعرض بمزيد من التركيز محور العلم والتكنولوجيا الذي نعتقد بانه المحور السببي للتطورات السياسية والاقتصادية التي يشهدها وسيشهدها العالم. وسنحاول من خلال هذا العرض ان نتبين واقع واحوال انشطة العالم والتكنولوجيا في الوطن العربي وما انجزته في العقود الاخيرة، وما هي الصعاب والمحددات التي تواجه هذا القطاع الحيوي والحاسم، كما سنحاول ان نتبين من عرضنا ما ستكون عليه اوضاع العلم والتكنولوجيا في العالم، وهل يمكن للعرب ان

يحققوا تطورات وانجازات ملموسة في هذا القطاع الحيوي المهم مع مطلع القرن المقبل؟ وقبل ان نقدم على مثل هذا العرض والتحليل فانه من المفيد ان نمهد لذلك باستعراض سريع لتاريخ تطور العلم والتكنولوجيا ودورهما الفعال في تطور الحضارة الانسانية.

العلم والتكنولوجيا في تاريخ الحضارة الانسانية

من المعلوم ان الحضارات الاولى التي نشأت وازدهرت في العالم القديم كان لها حصيلة طيبة من المعارف المتراكمة (التقنية) في مجالات الغذاء والبناء والمواصلات والحرب. وهذه التقنيات المتراكمة لعبت دورا كبيرا في تطور حضارات العالم القديم وازدهارها وتنوعها. على انه من المؤكد كذلك ان هذه المعارف والتقنيات لم تكن تستند الى منهجية او اسس ثابتة، بل انها في اغلبها كانت حصيلة التجربة والخطأ المستحثة بالحاجة، وافتقرت الى اطار ومنهجية يربطان بينها ويجعلان منها ركيزة لتقنيات ومعارف جديدة. لكن مع ظهور الحضارة اليونانية، تبلور اطار ومنهج فكري جديد وهو ما اصطلح على تسميته بالعلم النظري الذي يهدف الوصول الى حقائق الكون الكبرى باستخدام المنطق (العقل) والتحليل الرياضي فقط. وازدهرت لذلك الفلسفة والرياضيات. غير ان الحضارة اليونانية (ومن بعدها الرومانية) لم تهتم بالتطبيقات العملية للعلوم النظرية، بل ان الحضارة اليونانية ترفعت كذلك عن الانشغال بالعلوم التجريبية. لهذا وبالرغم من الانجازات العلمية النظرية الباهرة التي احرزتها الحضارة اليونانية، فان تراكم المعرفة التطبيقية طوال عصر الحضارة اليونانية والحضارة اليونانية والحضارة الرومانية استمر بنفس الاسلوب القديم وببطء شديد.

واذا ما انتقلنا الى اوروبا في العصور الوسطى سنجد انها عاشت حقبة طويلة من التخلف والانحطاط الحضاري. ويرجع المؤرخون والباحثون ذلك الى سبب رئيسي واحد الا وهو الجمود الفكري الذي ساد اوروبا في تلك العصور، والى سيطرة الكنيسة التي شجعت ذلك الجمود وروجت لاعتبار ان العلم القديم (الفكر اليوناني والروماني) هو الحقيقة المطلقة والمعرفة الازلية، ولا يوجد جديد يستحق الاضافة. وفي المقابل، ازدهرت في نفس الحقبة من العصور الوسطى الحضارة

العربية الاسلامية، ووصلت هذه الحضارة الى الذروة في العصر العباسي. ويرجع ذلك الى الجو الفكري المتفتح الذي هيأه النظام السياسي وقادته من الخلفاء العباسيين من امثال الخليفة المأمون. ولم يكن غريبا ان يتزامن ازدهار الحضارة العربية الاسلامية تقريبا مع اوج ازدهار الحركة العلمية.

ولم يقتصر دور الحضارة العربية على احتضان التراث العلمي والفكري للحضارة السابقة، وعلى الأخص الحضارة اليونانية، بل، كما يقول الدكتور فؤاد زكريا ان اعظم ما يمكن ان يفخر به العالم الاسلامي في عصر ازدهاره هو انه اضاف بالتدريج الى مفهوم العلم معنى جديدا لم يكن يلقى اهتمام من اليونانيين، وهو استخدام العلم من اجل كشف اسرار العالم الطبيعي وتمكين الانسان من السيطرة عليه». وبينما كانت الكنيسة في اوروبا العصور الوسطى تحجر على التفكير العلمي في كل ما هو جديد ومفيد، وتفرض افكار ومعارف اليونان والرومان على انها الحقيقة المطلقة والازلية، كان علماء العرب والمسلمين يستخدمون المنهج والتفكير العلمي في دراسة ونقد وتحليل العلوم القديمة واستكشاف علوم ومعارف جديدة دون قيود او حدود من السلطة السياسية والدينية انذاك. بل ان كبار فلاسفة وعلماء المسلمين انذاك، مثل الكندي والفارابي، توصلوا الى ضرورة سيادة العقل في امور الدنيا والمعيشة (العلم وتطبيقاته)، ولم يروا في ذلك اي تعارض مع «جوهر الدين».

ولا نقصد من هذا العرض ان نزعم بان الحضارة العربية الاسلامية كانت حينذاك حضارة علمية تكنولوجية بالمفهوم السائد حديثا، ولكننا نرى ان تلك الحضارة ساهمت باضافات مهمة وجوهرية للحضارة اليونانية، تبلورت لاحقا في اوروبا عصر النهضة لتشكل القاعدة الاساسية للمنهج العلمي الحديث الذي كان العامل الاساسي ـ دون ان ننتقص من دور العوامل الاخرى ـ في سيطرة الغرب على ريادة الحضارة الانسانية منذ ذلك الحين.

وليس من قبيل الصدف انه في الوقت الذي بدأت اسس العلم الحديث ترسى في اوائل عصر النهضة الاوروبية الحديثة، فان الحضارة العربية الاسلامية كانت قد اغرقت في الانحطاط والتخلف والتفكك، وجاء هذا كله بعد الانتكاس الذي طرأ على الاجواء السياسية والفكرية في عواصم الحضارة العربية الاسلامية حين فرضت

القيود على حرية التفكير والابداع، وانطلقت الافكار تدعو الى سيادة علوم الماضي ومعارف (السلف والاصول) والى التشكيك بانه ما لم توضع ضوابط وقيود (من صنع البشر مهما بلغوا من العلم كثيره!) على تفكير الانسان وعقله، فان ذلك سيقود الى زعزعة الايمان الديني عند المسلمين بل قد يقودالى الكفر والشرك!

وفي بداية عصر النهضة الاوروبية الحديثة، ارسى الفلاسفة والعلماء الاوروبيون من امثال فرانسيس بيكن، قواعد العلم الحديث حين اعادوا سيادة العقل ودعوا الى الربط بين العقل (العلم النظري الذي برع به اليونانيون) والاعتماد على ملاحظة الظواهر الطبيعية ومشاهدتها تجريبيا لاكتشاف قوانين الطبيعة، كما دعوا الى تطبيق العلم والمنهج العلمي الحديث الذي بدأه فلاسفة وعلماء اليونان، ووسعه واضاف اليه علماء العرب والمسلمين. ولقد «ارسى هذا التغيير العلاقة بين العلم والتكنولوجيا كما نعرفها اليوم». فالتكنولوجيا تستند كلية الى العلم، والمنهج العلمي يستخدم للوصول الى تطبيقات وتقنيات مفيدة جديدة. وانتهى بذلك اسلوب تطوير المعرفة والتقنية المبنى على الحدس والصدفة والتجربة والخطأ بمفهومه الواسع العشوائي. واصبح تطوير تقنيات جديدة مفيدة يعقب الاكتشافات العلمية بفترة وجيزة، بل اصبح ممكنا ومفيدا التنبؤ بالتقنيات الممكنة حال ظهور اكتشاف علمي جديد.

بعض سمات انشطة العلم والتكنولوجيا الراهنة

ما من شك بأن العلاقة العضوية التي رسخها العلم الحديث بين الغلم والتكنولوجيا لعبت دورا مهما في التطورات التكنولوجية التي سادت عصر الثورة الصناعية الاولى، عصر الطاقة البخارية ووقود الفحم وبداية مصانع الانتاج للتصدير للاسواق العالمية. على ان التطورات التكنولوجية اخذت تتسارع، والفترة الزمنية التي تفصل بين الاكتشافات العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية اخذت تتضاءل طوال الثورة الصناعية الثانية، والتي يمكن ان نقول انها ادت منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى عصرنا هذا. هذه الثورة الصناعية ارتكزت بشكل كلي على الاكتشافات العلمية وتطبيقاتها المتسارعة، ومن سماتها الرئيسية الطاقة الكهربائية التي جاءت كتطبيق لاكتشاف النظرية الكهرومغناطيسية الكلاسيكية، والنفط والغاز كمصدر للطاقة والمواد المصنعة. وبعد ذلك تم اكتشاف النظرية النسبية ونظرية الكم وتبعها

بفترة وجيزة تطوير واستخدام تكنولوجيا الطاقة النووية ومن ثم اكتشاف الترانزيستور الذي ادى الى انتشار الاجهزة الالكترونية ومن ثم الحاسوب ووسائل الاتصالات الحديثة والاقمار الصناعية.

وفي الستينات تم احراز تقدم كبير في الكشف عن اسرار الخلية الحية وبدأت تطبيقاتها الواعدة تتوالى في الطب والزراعة والصناعة. وفي العقدين الماضيين تسارعت الاكتشافات والتطبيقات المذهلة في مجال الحاسوب والمعلومات والاتصالات والهندسة الحيوية والمواد الجديدة وتداخلت العلوم وتطبيقاتها وتلاشت الحواجز بين المجالات العلمية التقليدية. وكلما ازدادت سرعة التطبيقات تعاظمت الاكتشافات العلمية نظرا لما تيسره التكنولوجيا الجديدة من اجهزة وادوات تسهل للعلماء والباحثين عملية الكشف وتختصر الوقت والجهد. وبدورها، فان هذه الاكتشافات العلمية الجديدة تؤدي وخلال فترة اقصر الى تطبيقات جديدة مهمة ومفيدة في مجالات عديدة، حتى اصبحنا ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين نعيش بداية ما يسمى «بالثورة التكنولوجية الثالثة».

فرق البحث والتطوير الحديثة: متعددة التخصصات والجنسيات

من سمات انشطة العلم والتكنولوجيا المعاصرة انه لم يعد بالامكان القيام باكتشافات علمية او تطبيقات تقنية دون ان يشارك في ذلك فرق بحث وتطوير متعددة التخصصات، وفي كثير من الاحيان متعددة الجنسيات. وحتى في مجال العلوم البحتة، فان فرق البحث والمساندة غالبا ما يتكون من عشرات، واحيانا المئات، من علماء الفيزياء والكيمياء وعلماء البيولوجيا، اضافة الى المهندسين وعلماء الكمبيوتر والفنيين وغيرهم. وتشكل فرق البحث هذه عادة بالتعاون والمشاركة بين العديد من الجامعات ومراكز البحث، متخطية حدود الدولة الواحدة. ولم يعد غير مألوف ان نسمع عن مشروع بحثي في الفيزياء التجريبية يشارك فيه عشرات الفيزيائيين من جامعات ومعاهد بحوث من اوروبة واميركا واليابان وبعض الدول النامية، يساندهم في عملهم اضعاف ذلك العدد من المهندسين وعلماء الحاسوب والفنيين وغيرهم. كذلك فان مشروع البحث نفسه قد يقسم الى اجزاء يعهد بها الى

مراكز بحثية متباعدة وفقا لاحتياجات البحث وتوفر المرافق. ولم يعد ذلك يشكل عقبة مع توافر الحاسوبات العملاقة والشخصية ووسائل الاتصالات الآنية التي توفرها شبكات الاتصالات عبر التوابع (الاقمار الصناعية). وينطبق ذات الشيء على علوم الحياة وعلوم البيئة.

اما في مجال التطبيقات التقنية فان تعدد التخصصات والمراكز هو القاعدة والاساس، بدأ من بحوث تطوير مصادر طاقة جديدة الى ابحاث الفضاء وتطوير الطائرات الجديدة والصواريخ، الى انتاج اجهزة الحاسوب الجديدة التي يشارك في تطويرها علماء الحاسوب والرياضيات وعلماء المواد والكيميائيون والفيزيائيون ومهندسو الكهرباء والالكترونيات وواضعو البرامج.. الخ.

الادارة الحديثة لانشطة البحث والتطوير

ومن سمات انشطة البحث والتطوير الحديثة، في ضوء ما تقدم، ما للادارة العلمية الكفوءة من دور حاسم في نجاح او فشل تلك الانشطة ومؤسساتها. ولم يعد كافيا لنجاح عمل مؤسسات البحث والتطوير بشكل خاص، والمؤسسات العلمية والتكنولوجية بشكل عام، توفير القيادات العلمية المبدعة، والفنيين المساعدين الاكفاء والمرافق والتجهيزات الحديثة، مع التسليم بضرورة ذلك كله. واصبح تطبيق الاساليب والانظمة الادارية الحديثة وتدريب القيادات العلمية في المؤسسات العلمية والتكنولوجية على هذه الاساليب والانظمة وصقل مهاراتها الادارية اصبح واحدا من اهم سمات هذه المؤسسات في الدول المتقدمة وفي الدول النامية حديثة التصنيع.

منظومة العلم والتكنولوجيا

ومن السمات الرئيسية لانشطة العلم والتكنولوجيا الحديثة ايا تعدد مؤسساتها وتنوع وظائفها وترابطها في منظومة متكاملة. ومنظومة العلم والتكنولوجيا الحديثة لا تقتصر على الجامعات ومعاهد البحث والتدريب، بل هي تتكون من حلقات مترابطة من المؤسسات تقوم باداء مجموعة من الوظائف، بدءا من وضع السياسات والخطط العلمية والتقانية الى توليد المعارف العلمية (الاكتشافات العلمية) والتقانية

(التكنولوجيا) ونقلها ونشرها. وتشمل هذه المؤسسات اضافة الى الجامعات ومراكز ومعاهد البحث والتدريب، الاجهزة الحكومية وما بين الحكومية التي تشارك في مهام التخطيط والتنسيق ووضع السياسات والبرامج، والجمعيات العلمية والمهنية والمنظمات المهنية والنقابية والشركات والفعاليات الانتاجية على جميع المستويات، من الشركات العملاقة الى الشركات التقنية الحديثة الصغيرة، ودور المشورة والخبرة الهندسية. وهذه المؤسسات بدورها ترتبط بالبيئة المحيطة، اي المجتمع، الذي يحدد الطلب على انشطة العلم والتكنولوجيا في هذه المؤسسات. ويمكن تصوير العلاقة بين هذه المؤسسات بعضها ببعض وبين المجتمع بحزام ناقل يعمل باتجاهين احدهما اتجاه العرض، وهو اتجاه توليد المعارف والتقنيات من هذه المؤسسات الى المجتمع، والآخر باتجاه الطلب وهو من المجتمع باتجاه هذه المؤسسات.

مؤشرات انشطة البحث والتطوير الراهنة

ولالقاء مزيد من الضوء على النشاطات العلمية والتكنولوجية الراهنة، وعلى وجه الخصوص في الدول الصناعية، دعنا نستعرض بعض اهم المؤشرات والارقام لقطاع البحث والتطوير. ولنبدأ بعرض موجز لنتائج مستقاة من دراسة مقارنة للنشاطات العلمية والتكنولوجية بين اليابان والولايات المتحدة الاميركية غطت فترة زمنية مداها عشرون عاما (١٩٦٥ - ١٩٨٥):

* توضح الأشكال (١)، (٢)، و(٣) تطور الانفاق على انشطة البحث والتطوير في كل من اليابان والولايات المتحدة عن الفترة من ١٩٦٥ ١٩٨٥. ونستخلص من تلك الأشكال ان هنالك زيادة مستمرة في اجمالي الانفاق على انشطة البحث العلمي في كلا البلدين، غير ان معدلات زيادة الانفاق على البحث والتطوير فاقت معدلات زيادة الدخل القومي في اليابان، بينما تراجعت عنها بمقدار بسيط في الولايات المتحدة. والانفاق الاجمالي على انشطة البحث والتطوير في اليابان تضاعف خمس مرات خلال تلك الفترة. اما بالنسبة الى اجمالي الدخل القومي، فان معدلات الانفاق على انشطة البحث والتطوير في اليابان قد ارتفعت في تلك الفترة من ١,٥٪ الى حوالي ٢,٨٪، لتصبح مساوية لتلك المعدلات في الولايات المتحدة التي حافظت على نفس النسبة تقريبا طوال الفترة.

الشكل رقم (١)
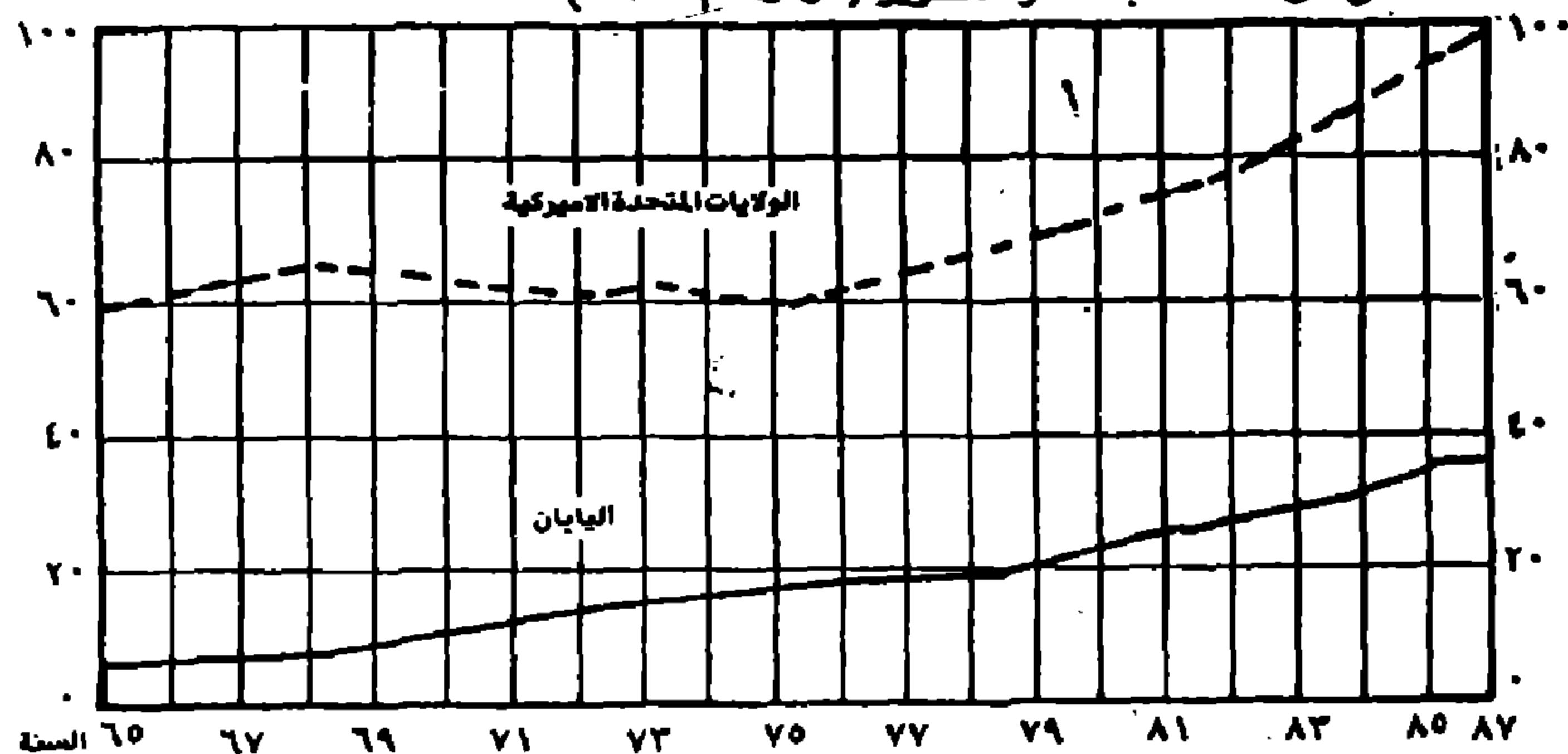
شكل رقم «٢»

شكل رقم «٣»

نسبة اجمالي الانفاق على انشطة البحث والتطوير الى اجمالي الدخل القومي

النسبة المئوية

الولايات المتحدة الامريكية

اليابان

٦٥ ٦٧ ٦٩ ٧١ ٧٣ ٧٥ ٧٧ ٧٩ ٨١ ٨٣ ٨٥ ٨٧
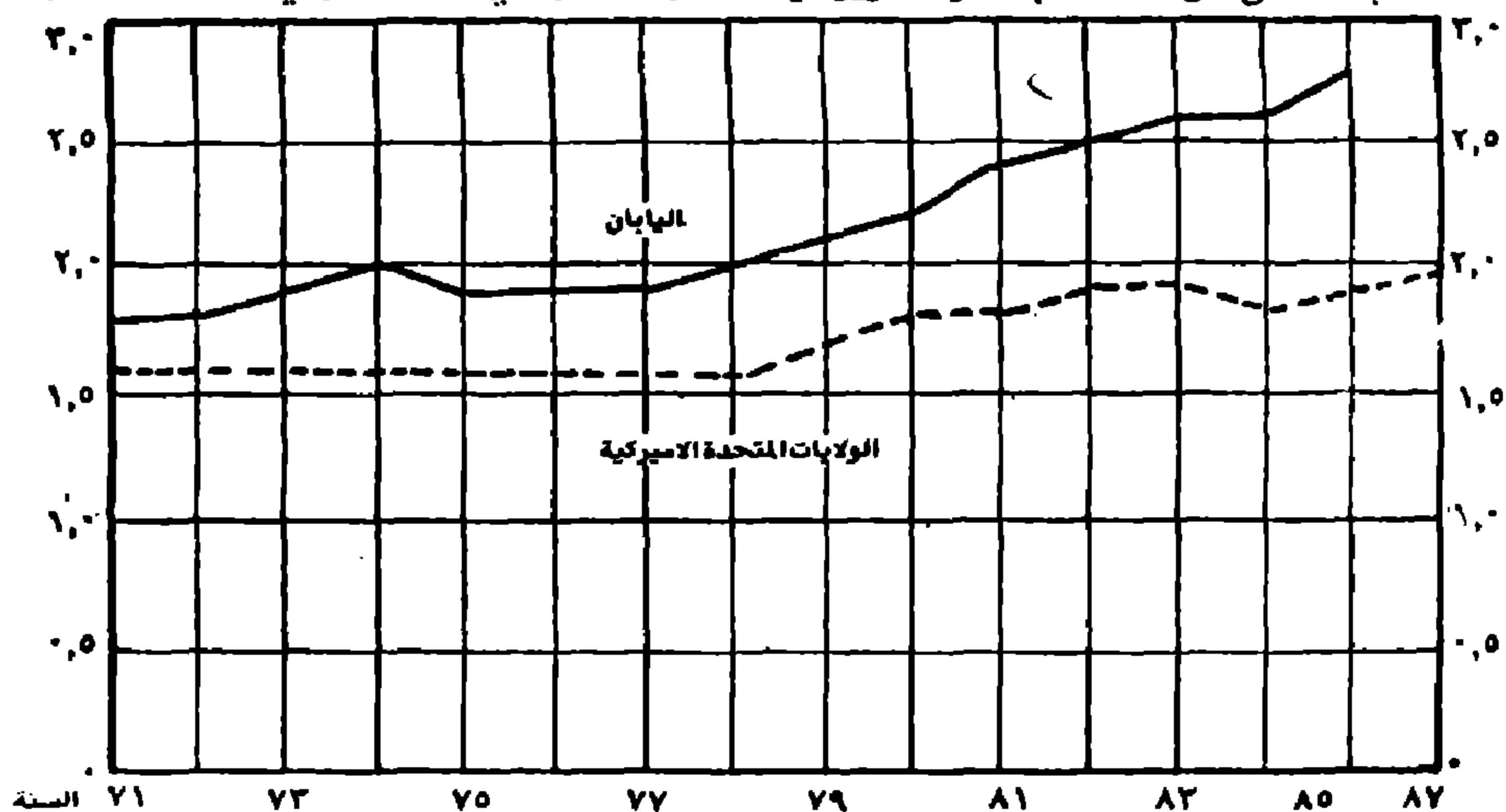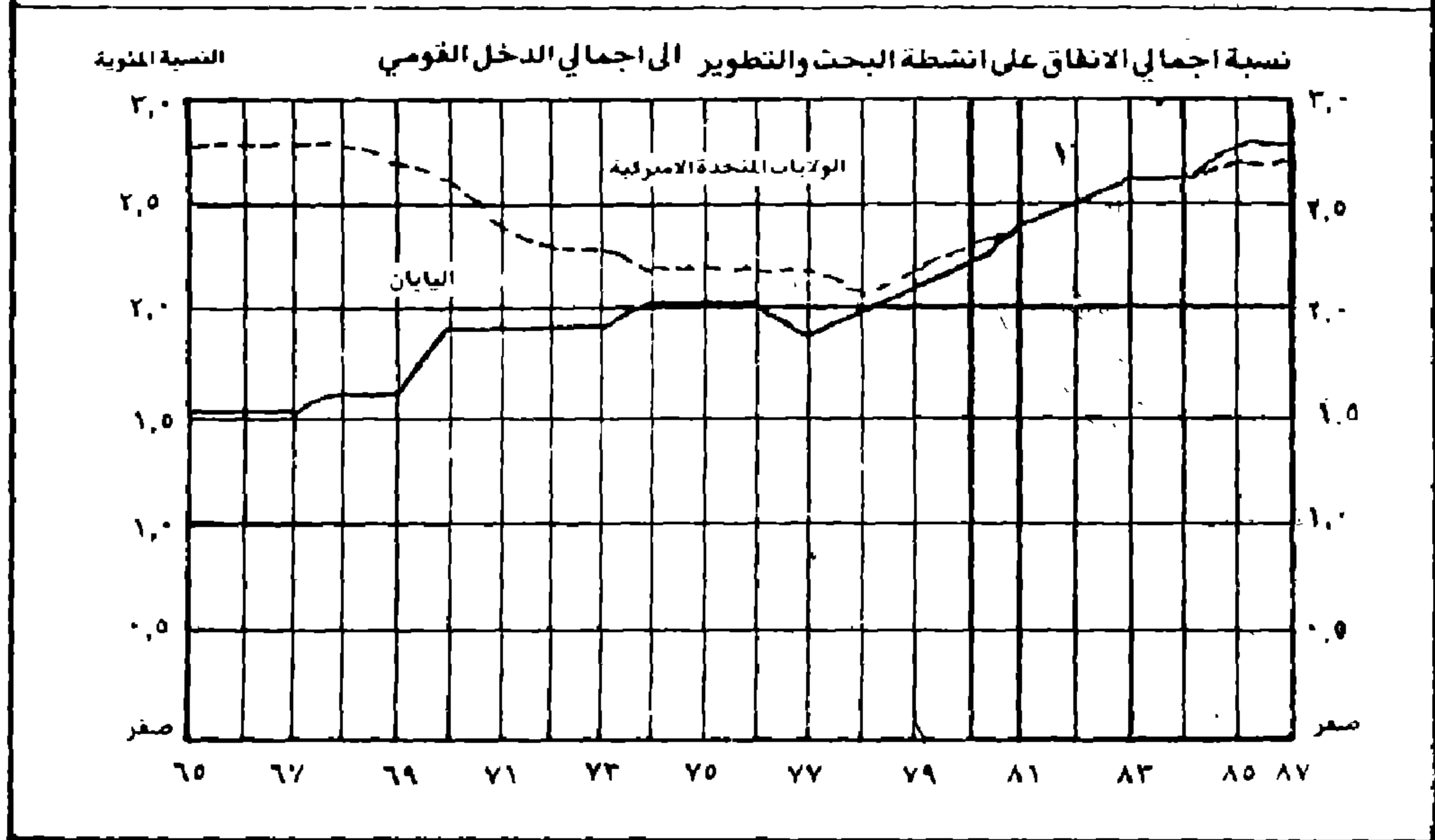
✲ بلغت حصة انشطة البحوث والتطوير المرتبطة بالمجالات الدفاعية والعسكرية من اجمالي المبالغ المخصصة للبحث والتطوير حوالي ١٪ في اليابان مقارنة بحوالي ٣٠٪ في الولايات المتحدة الاميركية. وهذا الاختلاف الهيكلي ساعد في تعزيز تنافسية التكنولوجيا اليابانية الصناعية طوال العقدين الماضيين.

✲ تساهم الحكومة اليابانية بحوالي ٣٠٪ من المبالغ التي تصرف على انشطة البحث والتطوير في حين ان الصناعة اليابانية تتحمل الجزء الاكبر، بينما تتناصف الحكومة والمؤسسات والشركات الصناعية هذا العبء المالي في الولايات المتحدة.

✲ بلغت حصة البحوث الاساسية من اجمالي الانفاق على انشطة البحث والتطوير حوالي ١٣٪ تقريبا في كل من اليابان والولايات المتحدة الاميركية. وقد بقيت هذه النسبة ثابتة تقريبا في الولايات المتحدة بينما انخفضت قليلا في اليابان، اذ كانت تبلغ حوالي ١٥٪ في بداية الفترة المذكورة. اما حصة البحوث التطبيقية والانشطة التطويرية فهي تبلغ حاليا ٢٥٪ و٦٢٪ في اليابان و٢٢٪ و٦٦٪ في الولايات المتحدة، على التوالي.

✲ هناك زيادة ملحوظة في اعداد المهندسين والعلماء غير الاكاديميين (غير العاملين في

الجامعات ومعاهد التعليم العالي)، كما ان نسبة هؤلاء الى اجمالي القوى العاملة ارتفع ايضا ليصل الى ١٨٧ و١٨٣ لكل مائة الف من قوة العمل في اليابان والولايات المتحدة الاميركية على التوالي.

* اما بالنسبة للمهندسين والعلماء الذين يعملون في انشطة البحث والتطوير، فقد ارتفعت هذه النسبة في اليابان بشكل ملحوظ خلال الفترة نفسها لتصل الى النسبة نفسها في الولايات المتحدة تقريبا (٦٧ بالمقارنة مع ٦٩ لكل عشرة الاف من قوة العمل).

ولا تختلف الصورة كثيرا في بلدان اوروبا الغربية المتقدمة، كما هو موضح في الجدول رقم (١)، ويمكن ان نستخلص من هذا الجدول ان الدول الصناعية الاكثر تقدما في اوروبا الغربية تنفق على انشطة البحث والتطوير بمعدلات تقارب مثيلاتها في الولايات المتحدة واليابان، كما ان الانفاق على انشطة البحث والتطوير المرتبطة بالاغراض العسكرية والدفاعية يتباين بين الدول الاوروبية الغربية، عاكسا بذلك الاوضاع والترتيبات الامنية التي سادت عقب الحرب العالمية الثانية. على ان اعداد ونسب العلميين والمهندسين العاملين في انشطة البحث والتطوير في اوروبا الغربية ما

جدول رقم (١)

بعض مؤشرات أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المتقدمة (عام ١٩٨٦، أو آخر بيانات متاحة)

المؤشر	الولايات المتحدة	اليابان	المانيا الغربية	فرنسا	بريطانيا	السويد
الدخل القومي (ببلايين الدولارات نسبة الى دولار ١٩٨١)	٣٦٨٠,٧	٢١٣١,١	٦٨٢,٧	٥٦١,٣	٥٣٠,٢	١١٥,٧
أنشطة البحث والتطوير (ببلايين الدولارات نسبة الى دولار ١٩٨٢)	١٠٢,٥	٣٥,٤	١٨,٧	١٣,٥	١١,٨	٢,٥
نسبة البحث والتطوير الى اجمالي الدخل القومي	٪٢,٨	٪٢,٨	٪٢,٧	٪٢,٤	٪٢,٢	٪٢,٥
نسبة أنشطة البحث والتطوير غير العسكرية الى اجمالي الدخل القومي	٪١,٩	٪٢,٨	٪٢,٦	٪١,٩	٪١,٥	٪٢,٢
جملة القوى العاملة (بالملايين)	١١٩,٥	٦٠,٣	٢٧,٧	٢٣,٨	٢٧,٤	٤,٣
جملة المهندسين والعلماء العاملين في أنشطة البحث والتطوير (بالآلاف)	٨٢٥	٤٠٦	١٣٥	٩٨	٩٠	١٧
عدد المهندسين والعلماء لكل عشرة الاف من اجمالي قوة العمل	٦٩	٦٣	٤٩	٤١	٣٢,٨	٣٩

زالت متخلفة بعض الشيء عن مثيلاتها في اليابان والولايات المتحدة الاميركية.

ولاستكمال الصورة نبين في الجدول رقم (٢) نسبة الانفاق على انشطة البحث والتطوير في مجموعة مختارة من الدول المتقدمة والنامية بما في ذلك الدول العربية. ويلاحظ ان نسبة الانفاق على البحث والتطوير في الدول العربية متدنية جدا وتقل حتى نسب الانفاق في الدول النامية حديثة التصنيع مثل الهند والبرازيل.

وحتى في الدول العربية النفطية الغنية نسبيا، والتي يقارب متوسط دخل الفرد فيها من المعدلات في الدول المتقدمة، فان الانفاق على انشطة البحث والتطوير فيها لم يتجاوز ٠٣٠٠٪ (ثلاثة من الالف) من الدخل القومي، اي انه لا يزال يقل بحوالي عشرة امثال عن معدلات الانفاق في الدول المتقدمة بل ويقل عن معدلات الانفاق في كثير من الدول النامية. فاذا اضفنا الى ذلك ان معظم هذه الاموال انفقت على تجهيز البنية الاساسية من مرافق ومبان لتدريب الكوادر العلمية، يتبين لنا مدى القصور. اضف الى ذلك، فان توزيع الانفاق بالنسبة للانشطة الرئيسية الثلاثة، البحث العلمي الاساسي، والبحوث التطبيقية، والبحوث التطويرية، يكاد يكون عكس ما هو عليه في الدول المتقدمة، بل ان الانفاق على انشطة التطوير لم يكن معروفا حتى سنوات قريبة في معظم الدول العربية.

وهناك اختلاف جوهري آخر في هيكل الانفاق على انشطة البحث والتطوير في بلدان الوطن العربي. فبينما يصل نصيب الصناعة من اجمالي الانفاق على انشطة

جدول رقم (٢)

الدولة أو مجموعة الدول		نسبة انفاقات البحوث والتطوير الى اجمالي الدخل القومي
البلدان العربية	(١٩٨٤)	٠,٢٪ (اثنان من الالف)
الولايات المتحدة الاميركية	(١٩٨٦)	٢,٨٪
اليابان	(١٩٨٦)	٢,٨٪
المانيا الغربية	(١٩٨٦)	٢,٧٪
فرنسا	(١٩٨٦)	٢,٤٪
بريطانيا	(١٩٨٦)	٢,٣٪
الاتحاد السوفيتي	(١٩٨٢)	٣,٧٪
الهند	(١٩٨٤)	٠,٧٪ (سبعة من الالف)
البرازيل	(١٩٨٢)	٠,٦٪ (ستة من الالف)
تركيا	(١٩٨٣)	٠,٢٪ (اثنان من الالف)

البحث والتطوير حوالي ٥٠٪ في الولايات المتحدة الاميركية، ويرتفع ليصل الى حوالي ٧٠٪ في اليابان وبعض دول اوروبا الغربية، نجد ان القطاع الصناعي لا يساهم بنصيب يذكر في البلاد العربية. وان كان ذلك يمكن ان يعزى بشكل عام الى ضعف القطاع الصناعي وتبعثره في الوطن العربي، الا ان الصناعة النفطية العربية، والتي تتسم بالعالمية والشمولية وتساهم بالقدر الاكبر من الدخل القومي في بعض البلدان العربية، لم تساهم حتى الان بأي نصيب يذكر في انشطة البحث والتطوير. انظر الجدول رقم (١).

اما بالنسبة للاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية فينبغي علينا ان نؤكد هنا ان قطاع العلم والتكنولوجيا قد حظي عقب الحرب العالمية الثانية باهتمام وعناية كبيرين من قبل حكومات هذه الدول. وينبغي علينا ان نتذكر ان الريادة العلمية في العالم كانت ولا تزال لاوروبا حتى بداية الحرب العالمية الثانية، وكان لبعض دول اوروبا الشرقية مراكز متقدمة في هذه الخارطة وعلى وجه الخصوص المانيا الشرقية والمجر وتشيكوسلوفاكيا. ونذكر كذلك بان معدلات الانفاق على انشطة البحث والتطوير في دول الكتلة الشرقية كانت مرتفعة حتى وقت قريب جدا (قاربت احيانا ٥٪ من اجمالي الدخل القومي). ومن المهم هنا ايضا ان نلاحظ ان هناك اسبابا سياسية واقتصادية تكمن وراء تخلف هذه الدول في السنين الاخيرة. والتغيرات الجذرية التي طرأت على الانظمة السياسية والاقتصادية (الثورة الديمقراطية الثانية) في عام ١٩٨٩ تحمل في طياتها دليلا على ارتفاع مستوى التفكير العلمي المنهجي لدى شعوب وقيادات هذه الدول بحيث اخذت تتلمس اخطاءها وتعمل على اصلاحها في فترة زمنية قصيرة بمقياس اعمار الشعوب.

ولابد من الاشارة كذلك الى ان البنية الاساسية لمنظومة العلم والتكنولوجيا في هذه الدول متقدمة وذات مستوى عال. واذا ما اتيحت الفرصة للتغيرات السياسية والاقتصادية الجذرية التي باشرتها دول وشعوب هذه الدول ان تستمر في المسار السليم، فان تقدم البنية الاساسية لمنظومة العلم والتكنولوجيا في هذه الدول، وعلى وجه الخصوص الكوادر العلمية والهندسية والفنية رفيعة المستوى، والمعاهد والجامعات، قادر على ان يلعب دورا حاسما في الاسراع بالتنمية الاقتصادية لهذه الدول للحاق بركب الدول الغربية المتقدمة.

افاق الانشطة العلمية التكنولوجية في التسعينات
مؤشرات الانشطة العلمية والتكنولوجية

ستحافظ معدلات الانفاق على انشطة البحث والتطوير في الولايات المتحدة، في المتوسط، على مستواها الحالي بالنسبة للدخل القومي طوال التسعينات ومطلع القرن المقبل. الا ان الانفاق الحكومي، والذي يمثل حوالي ٥٠٪ من اجمالي الانفاق على انشطة البحث والتطوير، سيشهد تغيرا تدريجيا في حصص القطاعات المختلفة. وعلى وجه الخصوص، فان الانفاق الحكومي على برامج البحث والتطوير الدفاعية والعسكرية سيشهد انخفاضا ملحوظا في عقد التسعينات، وسيعاد توجيه هذه الوفورات الى برامج ابحاث وتطوير في نفس المجالات العلمية والتكنولوجية ولكن لاهداف اخرى، مثل برامج الفضاء والطيران والصحة والبيئة والطاقة والكمبيوتر والمعلومات والاتصالات

اما بالنسبة لدول اوروبا الغربية فان معدلات الانفاق على انشطة البحث والتطوير سترتفع قليلا في بعض هذه الدول ليصل متوسط معدل الانفاق على انشطة البحث والتطوير في دول اوروبا الغربية الى المعدلات في الولايات المتحدة واليابان. لكن كفاءة هذا الانفاق سترتفع بشكل ملحوظ نظرا لزيادة التنسيق والتعاون بعد عام ١٩٩٢ . والوفورات المتحصلة من ذلك ومن تخفيض الانفاق على انشطة البحث والتطوير العسكرية في بعض الدول ستخصص لبرامج البحث والتطوير الاوروبية المشتركة، سواء القائمة منها او الجديدة، في مجالات العلوم الاساسية والطاقة، والفضاء والطيران والكمبيوتر والمعلومات والاتصالات وعلوم الحياة والبيئة وعلوم المواد الجديدة.

وفي اليابان، فانه من المتوقع استمرار نمط الانفاق الحالي بشكل عام، مع استمرار مساهمة الصناعة اليابانية بنسبة ٧٠٪ تقريبا من اجمالي الانفاق على انشطة البحث والتطوير. على انه من المتوقع ان يزداد الانفاق الحكومي على برامج البحوث الاساسية وكذلك للمساهمة في دعم المزيد من المشاريع والبرامج العلمية البحثية والتطويريه العالمية خاصة في مجالات الطاقة والبيئة والعلوم الاساسية.

وبالنسبة لاوروبا الشرقية، فانه وبعد ان تستقر الاوضاع السياسية والتوجهات الاقتصادية عقب التغيرات الجذرية التي حدثت في عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٠، فان الانفاق على الانشطة العلمية والتكنولوجية وانشطة البحث والتطوير قد يرتفع من جديد. الا ان الاهم من ذلك هو اعادة توجيه الانفاق ليخدم التغيرات الجذرية في هياكل الاقتصاد والنمو في هذه البلدان، كما ان التعاون مع دول اوروبا الغربية بشكل خاص سيتحقق بسهولة وبسرعة اكبر في المجالات العلمية والتكنولوجية وخاصة في مجالات البحوث الاساسية والتطبيقية. وسيعاد تنظيم جزء كبير من القدرات البحثية والتطويرية لربطها بشكل افضل بمراكز الصناعة والانتاج الحديثة. وستعمد العديد من الشركات العالمية متعددة الجنسيات، وخاصة الاوروبية منها، الى الاستفادة من الكوادر والمرافق العلمية الجيدة المتوفرة في دول اوروبا الشرقية، بكلفة قليلة نسبيا، لخدمة برامجها ومشاريعها التكنولوجية، سواء تلك التي ستنشأ او تطور داخل بلدان اوروبا الشرقية او عن طريق التعاقد، لخدمة اغراض هذه الشركات بشكل عام. وليس من المستبعد ايضا ان تنضم بعض او جميع دول اوروبا الشرقية الى تكتل الوحدة الاقتصادية الاوروبية، وقد يحدث ذلك قبيل او عند مشارف القرن المقبل.

وبالنسبة للدول النامية، فان بعض الدول النامية ستستمر بخطى حثيثة في تطوير قدراتها العلمية والتكنولوجية المرتبطة عضويا بنهضتها الصناعية الحديثة، مثل بعض دول شرق اسيا والهند وبعض دول اميركا اللاتينية. الا ان ذلك قد يرتهن عمليا في بعض تلك الدول في ايجاد حلول ناجحة لمشكلة الديون العالمية، وخاصة بالنسبة لبعض دول اميركا اللاتينية مثل الارجنتين والبرازيل. اما بالنسبة للدول العربية فان متوسط الانفاق على انشطة البحث والتطوير قد يستفيد من الطفرة المتوقعة في ايرادات النفط في منتصف التسعينات ليصل مع نهاية هذا القرن الى حوالي ٠ر٤-٠ر٥٪ على انه من غير المتوقع حدوث تغيرات هيكلية رئيسية اخرى، مع عدم استبعاد بعض النمو المتواضع في انشطة التطوير وفي الانفاق الصناعي على انشطة البحث والتطوير.

الانشطة العلمية والتكنولوجية في اوروبا الغربية

نظرا لاهمية اوروبا الغربية الموحدة اقتصاديا عام ١٩٩٢ على الخارطة العالمية، فسنتناول في هذا الجزء بمزيد من العرض والتفصيل اوضاع العلم والتكنولوجيا الراهنة والمستقبلية في اوروبا الغربية:

● بعد ان سادت ريادة الحضارة الغربية لاوروبا لعدة قرون، انتقلت هذه الريادة ومعها الريادة العلمية والتكنولوجية الى الولايات المتحدة في النصف الاول من هذا القرن. ولقد ادركت دول اوروبا الغربية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية حجم التحدي الذي تفرضه عليها تلك التحولات الجذرية. ووعت ان اعادة بناء اقتصاد دولها يحتم عليها التعاون والتنسيق خاصة في المجالات العلمية والتكنولوجية. وليس من قبيل الصدفة ان يبدأ التعاون الاوروبي الغربي اولا في المجالات العلمية والتكنولوجية قبل التفكير في نشاطات تعاونية في المجال الاقتصادي. وكان طبيعي كذلك ان يبدأ التعاون في مجال العلوم الاساسية وفي العلوم التطبيقية التي لا يمكن لدولة اوروبية ان تقوم بها بمفردها.

● وفي عقد الخمسينات انشىء اول مشروع علمي اوروبي مشترك وهو المركز الاوروبي للابحاث النووية (CERN)، وكان الهدف غير المعلن لهذا المركز هو انتزاع مركز الصدارة في بحوث الفيزياء من الولايات المتحدة. ولقد تحقق هذا الهدف مع مطلع الثمانينات. وتبع ذلك المشروع العديد من مشاريع العمل العلمي والتكنولوجي الاوروبي المشترك، فانشأت الوكالة الاوروبية للطاقة الذرية (يوروواتوم) للاشراف على التعاون الاوروبي لتطوير واستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية، ووكالة الفضاء الاوروبية (ESA) لبحوث وبرامج تطوير استخدام تكنولوجيا الفضاء ويوتيلسات (Eutelsat) لتطوير استخدام تكنولوجيا الاتصالات عبر التوابع، كما نشطت كذلك برامج التعاون العلمي الاوروبية الثنائية ومتعددة الاطراف في مجالات مصادر الطاقة البديلة والبيئة وصناعة الطائرات وتكنولوجيا الفضاء.

● وبعد ان ترسخت السوق الاوروبية المشتركة، انشأت داخل السوق الاوروبية المشتركة ادارة خاصة لتنسيق برامج وانشطة العلم والتكنولوجيا بين دول السوق

الاوروبية ولتشجيع وزيادة التعاون في ما بينها. وتشرف هذه الادارة على جميع برامج التعاون الاوروبية المشتركة السابق ذكرها، كما انها تدرس باستمرار سبل تحسين وتطوير التنسيق والتعاون. وقد شرع حديثا بالعمل في برامج تعاون مشتركة جديدة في مجال الحاسوبات والمعلومات (برنامج Spirit)، وكذلك في مجال الهندسة الوراثية وعلوم البيئة. ويبلغ اجمالي ما ينفق على برامج التعاون الاوروبية المشتركة حاليا حوالي بليون دولار سنويا، هذا بخلاف ما ينفق على برامج التعاون الثنائية ومتعددة الاطراف والتي تساهم فيها الشركات الصناعية الاوروبية العملاقة، ومن اهم هذه البرامج الناجحة البرنامج الاوروبي لتطوير وصناعة الطائرات الناجحة المعروفة باسم ايرباص وكذلك مشروع اطلاق التوابع (Acriane).

● على ان الوحدة الاقتصادية المقبلة في اوروبا عام ١٩٩٢ سيكون لها بلا شك تأثيرات مهمة وملحوظة على الانشطة العلمية والتكنولوجية وعلى معدلات النمو الاقتصادي لبلدان المجموعة، وسيمتد اثر ذلك على مجمل اوضاع الانشطة العلمية والتكنولوجية في باقي انحاء العالم وخاصة الولايات المتحدة الاميركية واليابان. وعلى سبيل المثال، فان توحيد المقاييس والمعايير الفنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين بلدان السوق الاوروبية المشتركة، والتي تمثل سوقا ببلايين الدولارات سنويا، ستخلق ظروفا تنافسية افضل للصناعة والتكنولوجيا الالكترونية الاوروبية، اضافة الى ان ذلك سيعمل على زيادة معدلات نمو هذا السوق المهم، وسيوفر كذلك فرصا افضل للترابط العضوي بين الشركات الاوروبية العاملة في هذا المجال عن طريق الاندماج والتعاون والتنسيق. وسيمثل ذلك كله تحديا قويا للتكنولوجيا والشركات الاميركية واليابانية وغيرها من الدول الاسيوية مثل كوريا وتايوان. كما ان ذلك سيجعل اوروبا في وضع تفاوضي افضل للمساهمة في وضع المعايير والمقاييس العالمية للتكنولوجيا العالمية في هذا المجال مما يعزز بدوره مرة اخرى تنافسية التكنولوجيا والصناعة الاوروبية.

التعاون والتنافس سمتان متلازمتان للانشطة العلمية والتكنولوجيا العالمية الحديثة

وعلى الصعيد العالمي، فان هذه التغيرات التي اشرنا اليها سابقا ستعزز بجلاء ووضوح اثنين من ابرز سمات انشطة العلم والتكنولوجيا العالمية الحديثة: زيادة

حدة التنافس وزيادة التعاون. وقد يبدو ظاهريا ان في الامر تناقضا، لكن الواقع غير ذلك. فعلى صعيد انشطة البحث العلمية الاساسية مثل فيزياء الجسيمات الأولية والفيزياء النووية وعلوم الفلك وتوصيف الجينات البشرية وكذلك في الانشطة البحثية التي تتعلق ببيئة كوكب الارض مثل ظاهرة الاحماء العالمي وتلوث الهواء والمحيطات فان افق وحجم مشاريع التعاون العلمية سيزداد ويكبر. وكذلك الحال بالنسبة للبحوث التطويرية والتطبيقية التي تنطوي على استثمارات كبيرة ومخاطر عالية ومدى زمني طويل نسبيا، ومن امثلة ذلك المشاريع العملاقة لاستكشاف واستغلال الفضاء، وتطوير مصادر الطاقة النووية الاندماجية وقد يمتد ذلك الى التعاون بين الكتل الاقتصادية العالمية لتطوير جيل جديد من الطائرات التجارية تفوق سرعتها خمسة اضعاف سرعة الصوت. اما انشطة التطوير التكنولوجية التي تتميز بقصر الفترة الزمنية اللازمة لتطبيقها تجاريا، مثل تكنولوجيا الحاسوبات والمعلومات والاتصالات والهندسة الجينية والبيوتكنولوجيا والمواد الجديدة، فان التعاون سيزداد بين المؤسسات العلمية والتكنولوجية داخل التكتلات الاقتصادية العالمية الجديدة بينما سيزداد التنافس والصراع بين هذه التكتلات للحصول على اكبر حصة ممكنة من الاسواق العالمية المتوسعة لهذه التقنيات.

الأمية والتعليم والثقافة العلمية

بالرغم من التقدمات والانجازات الباهرة والمتلاحقة التي تحققت في المجالات العلمية والتكنولوجية، فان العديد من الدراسات في اليابان واوروبا الغربية والولايات المتحدة قد اوضحت ان سياسات وبرامج ونظم التعليم العام غير قادرة في الوقت الحاضر على تلبية كافة الاحتياجات التنافسية في العقود القليلة المقبلة. وعلى سبيل المثال، فان الدراسات المقارنة اوضحت ان هناك - بالرغم من الانجازات الكثيرة للانشطة العلمية والتكنولوجية الاميركية، بل ربما بسبب سرعتها وعظمتها - قصورا جليا وواضحا في انجازات انظمة التعليم العام في الولايات المتحدة، سواء من حيث التثقيف العلمي العام او من حيث التأهيل المناسب للكوادر التي ستتخصص في الانشطة العلمية والتكنولوجية (انظر التقرير الشهير: امة في خطر - ١٩٨٣). وهناك العديد من البرامج والمشاريع الوطنية التي تنفذ حاليا بهدف اجراء تعديلات واضافات جذرية لتلافي اوجه القصور هذه. وقد شرع في الولايات

المتحدة بتنفيذ المرحلة الاولى من برنامج طموح طويل المدى (العلم لكل الاميركيين - مشروع عام ٢٠٦١). ويهدف هذا المشروع اساسا لنشر المعرفة والثقافة العلمية لكافة الاميركيين ويجعل من ذلك هدفا مركزيا لنظم التعليم العام، وسيجري التركيز ضمن هذا البرنامج على ثلاثة محاور اساسية هي العلوم، والرياضيات، والتكنولوجيا.

وبالرغم من ان مخرجات الانظمة التعليمية في اوروبا واليابان في الوقت الراهن تتفوق على مثيلاتها في الولايات المتحدة الاميركية، الا انه حتى في هذه الدول تحظى مثل هذه القضايا باهتمام بالغ. وفي صيف عام ١٩٨٦ عقدت قمة اوروبية لدول السوق المشتركة تحت اسم «يوريكا» ولم يتضمن جدول اعمالها الا بندا واحدا، هو تطوير التعليم والبحث العلمي في دول السوق. اذا كان لها ان لا تتخلف عن الولايات المتحدة واليابان. وفي اليابان يجري تقييم ومراجعة البرامج والمناهج التعليمية بشكل دوري (كل خمس سنوات) لمعرفة ما ينبغي تطويره او تعديله بهدف رفع كفاءة الانظمة التعليمية ورفع مستوى الثقافة العلمية من اجل المحافظة على الموقع التنافسي للصناعة والتكنولوجيا اليابانية.

ومع نهاية التسعينات، فانه من المؤكد ان مناهج التعليم العام في الولايات المتحدة ستشهد تعديلا جذريا للتغلب على مظاهر التخلف في التحصيل والثقافة لمخرجات التعليم العام، وستفوق هذه التعديلات ما طرأ على انظمة التعليم العام الاميركية، من تعديل في عقد الستينات عقب التحدي العلمي التقني الذي فرضه اطلاق الاتحاد السوفيتي لاول تابع ارضي (سبوتنيك). كما ان التكتلات الاقتصادية الاخرى ستعمل باستمرار على ادخال تعديلات على برامج وانظمة التعليم العام والحالي فيها لضمان المحافظة على مستواها التنافسي المتفوق.

أنشطة العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي

في هذا القسم الاخير سنعرض اهم خصائص اوضاع الانشطة العلمية والتكنولوجية الراهنة ومستقبلها في الوطن العربي، وبصفة عامة فان هذه الاوضاع تندرج عامة تحت مظلة اوضاع تلك الانشطة في الدول النامية.

ويمكن تقسيم مجموعة الدول النامية بشكل عام الى مجموعتين رئيسيتين. الاولى، وتضم دولا مثل الهند والبرازيل والارجنتين وتايوان وغيرها التي نجحت بعض الشيء في بناء قاعدة علمية وتكنولوجية جيدة ومرتبطة عضويا باقتصادها الوطني، تتأثر وتؤثر به. وهذه القاعدة في نمو مستمر، وان تفاوتت معدلات النمو بين هذه الدول من حين لآخر او تعرضت هذه المعدلات لدورات التقدم والانحسار، اما المجموعة الثانية التي تضم باقي الدول النامية، فهي تنقسم بدورها الى قسمين، القسم الاول يضم الدول التي بذلت جهودا لا بأس بها لتنمية قدراتها العلمية والتكنولوجية الا ان هذه الجهود اما انها لم تكن كافية او انها تعثرت، وكانت النتيجة ان الانجازات في معظم هذه الدول لم تتجاوز بناء التجهيزات والمرافق العلمية الاساسية (مثل الجامعات ومعاهد الابحاث) وتدريب الكوادر العلمية (العلماء والفنيون). وتعرضت جهود معظم هذه الدول لهزات وانتكاسات متكررة كثيرا ما كانت تلغي معظم ما تم انجازه في المرحلة السابقة بحيث يصبح من الضروري اعادة بذل الجهود مرة اخرى من نقطة البداية تقريبا، اما القسم الاخر من هذه الدول النامية فان مشاكلها الاقتصادية والسياسية لم تسمح حتى الان ببذل اي جهد يذكر لبناء قدراتها العلمية والتكنولوجية فبقيت على ما هي عليه.

ودول الوطن العربي تقع جميعها ضمن المجموعة الثانية لهذا التصنيف، واغلبها في القسم الاول من هذه المجموعة، والملاحظ انه بالرغم من الجهود الكبيرة لالاف العلميين والباحثين والاداريين والفنيين العرب والاموال التي انفقت، خاصة في عقدي السبعينات والثمانينات، عقدي الانتفاضة النفطية، او الرخاء النفطي كما يسميها البعض، بالرغم من ذلك كله، فان الانجازات ما زالت تقل بكثير عن الطموحات، بل وقد لا تتناسب بصورة مرضية مع الجهود التي بذلت، والاموال التي انفقت وان تواضعت بالمقارنة مع الجهود والاموال التي تصرف على انشطة البحث والتطوير في الدول المتقدمة، وحتى في الدول العربية النفطية الفنية، مثل المملكة العربية السعودية والكويت والعراق والجزائر وليبيا، فان الانجازات حتى الان لم تتجاوز الا قليلا مرحلة بناء المرافق الاساسية وتنمية الكوادر العلمية.

وبالتأكيد فان الانصاف والموضوعية يقتضينا ان نثمن ونفتخر بالانجازات

الكبيرة التي تحققت في البنى الاساسية لمنظومة العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي في عقدي السبعينات والثمانينات، من بناء مؤسسات ومراكز البحث العلمي ومراكز المعلومات والجامعات الحديثة، وكذلك تنمية وتطوير الكوادر العلمية والفنية، وان جاء ذلك، في معظمه على مستوى الكم وليس النوع، وينبغي لنا كذلك ان نثني على انجازات العلماء والباحثين العرب الذين استطاعوا، بالرغم من الظروف الصعبة المحيطة بهم، تحقيق قدر لا بأس به من الانجازات العلمية والتقنية، خاصة في مجال تطويع التقنيات الحديثة وفي دراسة احوال البيئة والكشف عن مصادر الثروة الطبيعية وفي وضع حلول ناجحة لبعض المشاكل التقنية والقائمة.

كذلك فان المشاريع التكنولوجيا الكبيرة التي انجزت خلال تلك الفترة خاصة في مجالات البنى الاساسية مثل محطات توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه وانشاء المطارات والطرق السريعة واقامة شبكات الاتصالات الحديثة، وفي مجال الصناعة النفطية والبتروكيماوية، وفي اقامة مصانع حربية لانتاج بعض المعدات العسكرية وتطوير الصواريخ، كل ذلك جدير بالتقدير والافتخار وهي مكاسب حقيقية للاجيال المقبلة، ولكن جميع هذه الانجازات تقريبا ما هي الا نقل لتقنيات قائمة ومعروفة استوردنا معظم مكوناتها.

ولعل اكثر ما يدعو للاستغراب والتساؤل هو اننا، ونحن نقترب من العقود الاخيرة من حقبة النفط في تاريخ الحضارة البشرية، فاننا ما زلنا نفتقر الى معاهد البحوث والتطوير الرفيعة التي تليق بمكانة النفط والصناعة النفطية العربية في العالم من حيث الجهود والامكانات والانجازات ولم يتجاوز دور معظم معاهد النفط في الوطن العربي دور مختبرات الفحص الفنية او تطويع بعض التكنولوجيات التي طورت اساسا في الغرب. مع التسليم بوجود بعض الاستثناءات المفرحة والمبشرة.

وفي التسعينات، فان مصانع تكرير النفط ومصانع البتروكيماويات المزمع بناؤها في المنطقة سترتكز على تكنولوجيا مستوردة وسيقوم بمعظم اعمال التصميم والبناء مستشارون ومقاولون من خارج الوطن العربي. وكذلك الحال بالنسبة لمحطات توليد الكهرباء وتحلية المياه، فبالرغم من ان تكنولوجيا تحلية مياه البحر لم تستخدم على نطاق واسع في العالم الا في بعض البلدان العربية النفطية، وبالرغم من

بعض الجهود التي بذلت من اجل الاستفادة من الخبرة المتراكمة لتطوير هذه التكنولوجيا محليا، الا اننا ما زلنا نعتمد بشكل شبه كلي على التكنولوجيا المستوردة، واذا كان ذلك هو الحال بالنسبة للصناعة النفطية ولتوليد الكهرباء وتحلية المياه. فان الحال اسوأ بالنسبة لباقي الصناعات سواء الاساسية منها او التحويلية او الصناعات الغذائية.

والتساؤل المشروع هو لماذا لم يتحقق للنهضة العلمية والتكنولوجية العربية التقدم المرجو منها، وخاصة في عقدي الرخاء النفطي، ولماذا لا نسمع عن اية اكتشافات علمية باهرة او ابتكارات تكنولوجية مهمة ؟

لقد درس هذا الموضوع باسهاب من قبل الجامعات ومعاهد الابحاث والحكومات، وساهم بهذه الدراسات العلميون وعلماء الاقتصاد والاجتماع ورجال التخطيط وكبار المسؤولين، وعقدت المؤتمرات ونشرت العشرات من البحوث والكتب والمقالات التي تتناول هذا الموضوع.

ومع تعدد الدراسات وتنوعها، فان ما تخرج به جميع هذه الدراسات، من تشخيص وتحليل لاوضاع انشطة العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي يكاد يتطابق، رغم تباين زمانها، وعلى سبيل المثال، فان احدث واشمل دراسة في هذا الموضوع هي استراتيجية تطوير العلوم والثقافة في الوطن العربي. والتي اشرفت عليها المنظمة العربية للتربية والتقانة والعلوم (. . .) ومن المفيد ان نذكر هنا ان الاستنتاجات التي خلصت اليها هذه الدراسة في تحليلها لواقع العلوم والتقانة في الوطن العربي، وهي :

- «لم تضع الدول العربية بداية، سياسة علمية وتقانية واضحة وشاملة وما زالت حتى اليوم تتلمس طريقها الى ذلك. (غياب السياسات العلمية والتقانية الواضحة).
- ان الموارد التي تخصصها الدول العربية لانشطة العلوم والتقانة ما زالت محددة نسبيا من حيث الكم (الانفاق) ومن حيث النوع (التأهيل والتنظيم).
- ان انشطة العلم والتقانة العربية نشأت وتوسعت تحت ضغط الطلب الاجتماعي والمحاكاة السطحية لانشطة العلم والتقانة في البلدان المتقدمة.
- كان ارتباط انشطة العلم والتقانة العربية بالحاجات الاقتصادية الكلية ولا سيما

بالصناعة ضعيفا وما زال. (ضعف روابط مكونات منظومة العلم والتقانة العربية بالمجتمع).

● ان البنية المحيطة الاقتصادية منها والاجتماعية، ما زالت منخفضة المستوى علميا وتقانيا واقتصاديا وبالتالي فهي غير قادرة على التعامل الشديد مع العلوم والتقانة. (الامية الثقافية والامية العلمية).

● ان اقامة اهم المشاريع الانمائية تعتمد على التقانات المستوردة، وتتم الى حد كبير بمعزل عن منظومات العلوم والتقانة العربية مما يفقد هذه الاخيرة عناصر اساسية ضرورية لتقدمها.

● ان امتلاك ناصية العلم والتقانة يحتاج الى بناء منظومة متكاملة ومتناسقة للعلوم والتقانة ومرتبطة عضويا بالمنظومات الاخرى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها، لا سيما بالتنمية الصناعية وما نطرحه من مسائل.

● ان دعم العلوم الاجتماعية يؤهلها لكي تحتل موقعا مهما في رسم السياسة العلمية.

● تقتضي التنمية العلمية والتقانية المتفاعلة بقوة مع البيئة، والقادرة على معالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والامنية، اجراء تغييرات مهمة في العلاقات الاجتماعية الداخلية، وفي العلاقات الاقتصادية والعلمية التقانية»(الادارة الحديثة).

ولم تقتصر مثل هذه الدراسات والاجتماعات على تحليل وتشخيص الاسباب والمحددات، بل عادة ما تطرح استراتيجيات وخطط عمل لتطوير اوضاع العلم والتقانة في الوطن العربي من اجل ان تسهم هذه الانشطة بشكل افضل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهناك دراسات واستراتيجيات وخطط مماثلة على مستوى معظم اقطار الوطن العربي، الا ان الملاحظ دائما ان الانجازات بطيئة ودون الحد الادنى للطموحات، وحتى عندما يتحقق بعض النجاح النسبي المقبول، فان الانتكاسات والتقهقر خطوات الى الوراء هي القاعدة، والتاريخ العربي على امتداد هذا القرن مليء بأمثلة هذه الانتكاسات في جميع الاقطار العربية.

والسؤال المشروع هنا هو لماذا ذلك كله بعد ان اتفقنا على التشخيص ووضعنا

الحلول وشرعنا بالاجراءات؟ واني ازعم ان هناك سببا جوهريا اعمق من جميع هذه الاسباب والاستنتاجات التي تخلص اليها مثل هذه الدراسات، بل ان معظم تلك الاسباب والمحددات ما هي الا عوارض ونتائج لذلك السبب الجوهري والاساسي، الذي كثيرا ما تشير اليه هذه الدراسات بطريقة غير مباشرة. بل ان هذا السبب الجوهري يكمن وراء جميع مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي في بلدان الوطن العربي وهو سبب ما نشخصه من مسببات ظاهرية لها.

وهذا السبب الجوهري اشار اليه الكثير من المفكرين العرب القدامى والمعاصرين، يعود الى الامية الثقافية، بل الى نقص جوهري في الثقافة والحضارة العربية السائدة منذ بداية عصور الانحطاط التي اعقبت ازدهار الحضارة العربية الاسلامية.

ويشير «التقرير النهائي لمشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي» الى ان الامية الثقافية مرتفعة في الوطن العربي، اذ تصل نسبتها الى حوالي ٧٠٪. ويعرف التقرير «الامية الثقافية» بانها «غياب المعرفة العامة باحوال المجتمع وتاريخه ومشكلاته، والقدرة المنهجية على التحليل النقدي والقدرة العملية على حل المشكلات المتجددة». واحسب ان التقرير اغفل الاشارة صراحة الى اهم عنصر في الامية الثقافية في عالمنا المعاصر، الا وهو غياب الاخذ بالتفكير والمنهج العلمي لمجابهة جميع شؤون ومناحي الدنيا والمعيشة. والتفكير العلمي الذي اشير اليه ينبغي الا يفهم في اطاره الضيق كمنهج واسلوب يستخدمه العلماء والباحثون لاجراء التجارب من اجل اكتشاف حقائق علمية جديدة او استنباط تقنيات جديدة، وان كان ذلك اساسه. وانما اقصد بالتفكير العلمي، كما عرفه الدكتور فؤاد زكريا، هو «ذلك النوع من التفكير المنظم الذي يمكن (يجب!) ان نستخدمه في شؤون حياتنا اليومية، او في النشاط الذي نبذله حين نمارس اعمالنا المهنية المعتادة او في علاقاتنا مع الناس ومع العالم المحيط بنا».

ولا ينبغي علينا ان نغفل هنا ملاحظة الدور الكبير للحضارة العربية الاسلامية ابان ازدهارها في تطوير ركائز المنهج والتفكير العلمي كما اسلفنا في المقدمة، ولا ينبغي ان يفوتنا كذلك ان نلاحظ العلاقة الخطية بين ازدهار الحضارات

العالمية والاجواء الفكرية العلمية التي سادت تلك الحضارات، وكذلك العلاقة بين انحطاط الحضارات العالمية عبر التاريخ وبين غياب الفكر والعقل في تلك المجتمعات.

وليس صحيحا ما يشاع بأن الحضارة العالمية السائدة هي حضارة الغرب بل انها حضارة ترتكز الى العقل والتفكير العلمي ساهم في ارساء قواعدها كل الحضارات، ابتداء من حضارات التاريخ القديم، فحضارة اليونانيين والرومانيين، فحضارة العرب والمسلمين، واخيرا النهضة الاوروبية التي سادت لها الريادة لاكثر من اربعة قرون لالتزامها بالاسس العقلية والفكرية لحضارة الانسان.

ولقد دعا علماء المسلمين الاجلاء على مر العصور الى الاخذ بالعقل والمنهج العلمي في امور دنيانا ومعيشتنا، بل حثوا المسلمين على الانطلاق بالفكر العلمي والمنهج العلمي دون قيود لاكتشاف سنن الكون والعمل على ايجاد تطبيقات نافعة لها. والمسلمون في هذا السعي المحمود يتساوون مع غيرهم من البشر من سائر الاديان والاجناس. وعلى سبيل المثال، ذكر الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي مدير جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض في احدى المحاضرات التي القاها مؤخرا في المملكة المغربية ما يؤكد هذا المعنى اذ قال في معرض معالجته لاسباب تخلف المسلمين ومعالم نهضتهم في المستقبل!.

«ان الامم تتقدم بمضمار العلوم التجريبية والكونية بدون الاسلام وبدون أي قيم سماوية وليس في الكتاب والسنة ما يرتب التقدم المادي على الايمان بالله» واضاف قائلا «ونهضة البلاد المعاصرة على سبيل المثال تؤكد هذا المفهوم، وتفسير ذلك ان هناك سننا كونية لا تفرق في التعامل معها بين مؤمن وكافر. وفي الوقت نفسه يتخلف المسلم اذا فشل في التكييف العلمي معها، يفشل وان صلى وصام، ذلك لان السنن الكونية لها في التعامل منهج معلوم، ويتوقف التعامل الجيد معها على الفهم الجيد لهذا المنهج».... ويذكر كذلك.. «فاذا اراد المسلمون نهضة حقيقية فليس امامهم سوى اتقان التعامل مع السنة الكونية الاجتماعية»... «وان قوانين الفضاء والبحار والصناعة والزراعة لن تتعطل ولن تتغير خصائصها للمسلمين مهما كان عددهم ومهما كانت درجة صلاحهم».

ولسنا نزعم بأن الحضارة الانسانية المعاصرة هي حضارة كاملة، فهي بالتأكيد ناقصة ومليئة بالمشاكل، وبعض هذه المشاكل ناجم عن التطبيق المبتور او المتسرع لبعض نتاج الفكر والعقل البشري، وهذا يتطلب مزيدا من العقل والتفكير العلمي لمجابهة هذه المشاكل وانطوير الحضارة ديناميكيا، وهذا هو سر استمرار الريادة للحضارة الغربية او الحضارة المادية كما يسميها البعض، والاصح ان نسميها الحضارة البشرية، فهي ملكنا جميعا لانها من صنعنا جميعا على مر عصور التاريخ .

والعالم مقبل، شئنا ام ابينا، على حضارة انسانية واحدة لهذا الكوكب، وهذه الحضارة هي استمرار متطور للحضارة البشرية على مر العصور، وهي حضارة عالمية واحدة تستوعب داخلها تعددية الاجناس والاقوام، لها صفاتها العامة الموحدة ولها تفاصيلها الدقيقة الملونة التي تعكس اختلاف وتباين شعوب الأرض وتقاليدهم واديانهم. لنا ان شئنا ان نسعى لنساهم في تطوير وتحسين هذه الحضارة العالمية وان نضيف اليها من خصوصيتنا ما يثريها وما يصبغها بظلال من قيمنا الاسلامية النبيلة وتقاليدنا العربية المحمودة، ولنا كذلك ان نبقى على ما نحن عليه منذ ما يزيد على ستة قرون، نحجر ـ نحن البشر ـ على العقل، ونضع قيودا على التفكير والمنهج العلمي، بل ولا نقبل به. نلعن حضارة الغرب المادية، واحيانا انفسنا، وننغمص الى آذاننا في الاستفادة من تقاناتها، نتجادل فيما بيننا في جنس الملائكة وعذاب القبر، وهل حلال ام حرام استخدام اليد اليسرى في الكتابة، وهل يجوز لرجال الفضاء الافطار في مستعمرات القمر وداخل محطات الفضاء المدارية . .

ولنا بمحض خيارنا ايضا ان نصبح واحدا من احياء «الغيتو» المنسية في مدينة الحضارة العالمية الموحدة، لا يتعامل معه باقي سكان المدينة الا لاحتواء غضبه، ودرء عنفه من حين لآخر، وللحاجة لبعض خيراته وما يمكن الانتفاع به من عماله ومثقفيه، وعزاؤنا في ذلك ان لنا ولذريتنا الجنة وللآخرين عذاب النار.

المصادر العربية والاجنبية:

(١) «استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي ـ التقرير العام والاستراتيجيات الفرعية» ـ مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٨٩)، بيروت، لبنان.

(٢) «مستقبل الامة العربية: التحديات والخيارات، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي» ـ مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٨٨)، بيروت، لبنان.

(٣) محمد عابد الجابري، «نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي»، المركز الثقافي العربي (١٩٨٦)، الدار البيضاء، المغرب.

(٤) «التفكير العلمي»، د. فؤاد زكريا، منشورات ذات السلاسل (١٩٨٥)، الكويت.

(٥) فؤاد زكريا، «خطاب الى العقل العربي»، كتاب العربي، الكتاب السابع عشر (١٩٨٧)، الكويت.

(٦) «مسودة التقرير النهائي: تعليم الامة العربية في القرن الحادي والعشرين»، منتدى الفكر العربي، مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي، عمان (نوفمبر ١٩٨٩)، المملكة الاردنية الهاشمية.

(٧) «The science and Technology Resources of japan: a Comparison with the United States» Surveys of Science Resources Series, National Science Foundation – NSF–88–318, Washington, D.C (1989), USA

(٨) جريدة اليوم السعودية، ٢٦ رمضان، ١٤١٠هـ.

(٩) Lederman, . L.L. «Science and Technology Policies and Priorties: AComparative Analysis», Science, Vol— 237 (1987), 1125

الفصل الثالث والعشرون

نـــدوة القبـــس / ١

هذه الدراسة هي حصيلة ندوة القبس الموسعة حول ثورة التسعينات: العالم العربي وحسابات نهاية القرن، والتي عقدت في القبس في نهاية مارس ١٩٩٠ على عدة جلسات. شارك في الندوة كل من الاستاذ هاني الهندي (مفكر عربي من سوريا وصاحب دار النشر «مؤسسة الابحاث العربية»)، د. عصام النقيب (استاذ الفيزياء بجامعة الكويت) د. امين محمود (استاذ التاريخ الحديث بجامعة الكويت)، وكل من د. خلدون النقيب، الاستاذ مبارك العدواني والاستاذ محمد ابو صباح (وحدة الدراسات الخاصة بـالقبس) وقام بتحرير الندوة بشكلها النهائي د. امين محمود.

شهد العالم في اواخر عام ١٩٨٩ تغييرات بنيوية هائلة في النظام الدولي القائم منذ اواخر الحرب الكونية الثانية. وتشكل هذه التغييرات في مجملها واحدة من اكبر الثورات في تاريخ الانسان المعاصر والتي ستتجاوز تأثيراتها جميع الحدود بحيث لن تقتصر على منطقة معينة دون غيرها، فلاول مرة يشهد العالم مثل هذه «الثورة الفوقية» وبهذا الشكل من التغييرات الجذرية العميقة، بدأت هذه التغييرات في الاتحاد السوفيتي فاحدثت تحولات جذرية في صلب بنيته الاجتماعية الاقتصادية ونهجه الفكري السياسي، وتلا ذلك انهيارات سريعة وواسعة للانظمة الشيوعية الحاكمة في دول اوروبا الشرقية، وسوف تترك هذه التغييرات والتحولات والانهيارات ـ دون شك ـ آثارها العميقة على القارة الاوروبية باكملها بالاضافة الى الاميركيتين الشمالية والجنوبية ودول العالم الثالث باجمعها.

ان التغييرات التي يشهدها الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقية منذ عام ١٩٨٩ ما هي الا استجابة للبروسترويكا التي بدأ غورباتشوف يهيء لها منذ عام

١٩٨٥ بهدف تصفية بقايا الستالينية واصلاح النظام الاقتصادي السائد بحرية ومرونة لم تشهدها الدول الاشتراكية من قبل، ولا يملك الكثير من المراقبين والمحللين في هذا الصدد الا ان يتساءلوا عن ماهية الاسباب التي حدت بغورباتشوف للقيام بهذه الخطوات ؟ . . ويضيفون ألم يكن بمقدوره اصلاح وضع بلده الاقتصادي عن طريق القيام ببعض التغييرات الجزئية دون اللجوء الى التغييرات الجذرية؟

واذا كانت البروسترويكا قد ادت الى هذه الاحداث العظام في الاتحاد السوفيتي واطلاق العنان لقوى جبارة في اوروبا الشرقية كانت مكبوتة طيلة حكم الانظمة الستالينية القمعية وادت الى حدوث ثورة عام ١٩٨٩ وابتدأت ملامح نظام جديد في اوروبا الشرقية. . فما هي اثار ونتائج هذه الاحداث ؟

هل ستصبح دول اوروبا الشرقية دولا ذات انظمة ليبرالية كالدول الغربية مثلا؟ ومع ظهور التعددية السياسية، هل انتهت الاشتراكية في اوروبا الشرقية ام فقط التطبيق الستاليني للاشتراكية ؟ هل ستتبنى الدول الاوروبية الشرقية نظما رأسمالية شبيهة بالدول الانجلو ـ اميركية ام ستتبنى نظام دولة الرعاية وهو النظام المطبق بالدول الاسكندنافية والمانيا وايطاليا وفرنسا ؟

مثل هذه التساؤلات تشغل بال الكثيرين لا سيما وان هذه التغييرات ادت في النهاية الى وضع حد للحرب الباردة والتخفيف من حدة الصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب.

والهدف من هذه الندوة محاولة بلورة موقف معين مبني على تحليل موضوعي للاحداث الجارية الان في العالم، سواء ما كان منها يتعلق بدول العالم الرأسمالي او دول العالم الاشتراكي، وايضاح مدى انعكاسات ذلك كله على الاوضاع في دول العالم الثالث وبشكل خاص العالم العربي والقضية الفلسطينية باعتبارها القضية العربية المحورية.

وعلى هذا الاساس فان التركيز في هذا الجزء من الندوة سوف يدور حول المحاور الرئيسية التالية:

١ ـ طبيعة التغييرات التي حدثت في الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية:

أ ـ المسألة القومية والازمة الاقتصادية.

ب ـ الفيدرالية الجديدة، والتعددية السياسية.

٢ ـ مسألة الوحدة الالمانية وملامح الدور الالماني المستقبلي بالنسبة لـ :

أ ـ الاتحاد السوفيتي

ب ـ اوروبا الشرقية.

ج ـ اوروبا الغربية.

٣ ـ الدور الاميركي وملامحه المستقبلية في ضوء الاستراتيجية الاميركية الجديدة.

٤ ـ مؤشرات مستقبلية.

الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية طبيعة التغييرات

بالرغم من ضخامة واتساع التغييرات التي يشهدها العالم الاشتراكي هذه الايام، الا ان المرء وخلافا لما يتوقعه الكثير من المحللين، لا يستطيع حتى الان تحديد خط واضح لمساراتها واتجاهاتها، ان كل ما يستطيع المرء ان يتبينه حتى الان هو ان الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقية تشهد تغييرات واسعة باساليب تبدو مختلفة من بلد الى اخر، ففي رومانيا بلغت الامور حد الغاء الحزب الشيوعي نفسه في حين تبنت بولندا اسلوب التعددية السياسية وفتح المجال لجميع القوى للمشاركة في الحكم، وهناك اساليب اخرى متمايزة تبنتها كل من هنغاريا والمانيا الديمقراطية وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا.

العملية ـ على ما يبدو ـ تسير باسلوب التجربة والخطأ، فعندما اطلق غورباتشوف في البداية عنان الغلاسنوست تهيئة لمرحلة البروسترويكا بدأت العديد

من المشكلات تبرز متلاحقة فاخذ يعالجها الواحدة تلو الاخرى، غير انه حينما فتح الباب على مصراعيه للتغييرات الجذرية في دول اوروبا الشرقية انطلقت احداثها متسارعة بشكل اخذ يؤثر بقوة على مجريات الامور في الاتحاد السوفيتي نفسه. ولذا فان السوفيت بدأوا الان يراجعون حساباتهم ويعيدون تقييم الامور في ضوء نتائج تحليلاتهم لما جرى من احداث وتغييرات، لقد اخذوا يدرسون ـ مثلا ـ موضوع القوميات في بلدهم ويحاولون تطوير اسلوب التعامل معه، كما تقدموا بطروحات جديدة مثل الصيغة الفدرالية والتعددية السياسية وخلق القطاع الخاص وبناء اقتصاد السوق المفتوح وما شابه ذلك من القضايا التي كان مجرد الاشارة اليها من المحرمات في الدول الاشتراكية وذلك حتى امد قريب.

اما بالنسبة للاثر الذي ستحدثه هذه التغييرات على اوروبا الغربية فانه من الصعب التنبؤ به الان. فما يجري بين الالمانيتين: الديمقراطية والاتحادية ـ على سبيل المثال ـ يعتبر امرا في غاية الاهمية، هل ستظل المانيا الاتحادية حريصة على مهادنة الدول الاوروبية وارضائها بالتقليل من اندفاعها وحماسها لاعادة الوحدة الالمانية ام انها ستسارع الى تحقيق هذه الوحدة بغض النظر عن النتائج التي يمكن ان تترتب على ذلك؟ اهذا مجرد واحد من الامثلة المهمة لبعض المتغيرات وافرازاتها التي يصعب حتى الان تحديد معالمها بوضوح.

وهناك امثلة اخرى عديدة وتساؤلات مهمة ومتشعبة لا يسع المرء الا ان يتوقف ازاءها ملتمسا اجابة وتفسيرا لحيرته وتساؤلاته، فما يشهده الاتحاد السوفيتي من تغييرات وفي مقدمتها الاندفاع القومي لبعض الجمهوريات السوفيتية بهدف الوصول الى مرحلة الاستقلال السياسي، يدفع الانسان الى التساؤل حول مصير هذا الاندفاع واين سينتهي به المطاف، هل بمقدور هذه القوميات ان تنسلخ عن جسم الدولة وتكون لها كيانا خاصا بها؟ ام انها ستقود العالم الى محاذير اخرى جديدة؟ لا احد يدري ولا احد يعرف ماذا سيحدث بالضبط !؟ كما ان ما يجري في اوروبا الشرقية من احداث وتغييرات لا يمكن ان يتم بمعزل عن التجربة السوفيتية، فما يحدث في الاتحاد السوفيتي لا بد وان يترك اثاره على دول اوروبا الشرقية خاصة اذا نجح السوفيت في تنفيذ سياستهم الانفتاحية وتحقيق التحرر الاجتماعي لمواطنيهم

وتوفير الحرية السياسة وحرية العمل بما فيه فتح الباب على مصراعيه للاستثمارات الخارجية.

المسألة القومية والازمة الاقتصادية

ان التجربة القومية في الاتحاد السوفيتي بحاجة الى دراسة مستفيضة وداعية، وهي تختلف في نهجها عن ذلك النهج الذي اتبعته الصين في تجربتها ومرد ذلك الى ان الصين التي تتجاوز عدد سكانها البليون نسمة لا يوجد فيها اكثر من ٧٪ فقط اقليات قومية والباقي ينتمون الى اصول عرقية واحدة في حين ان الاتحاد السوفيتي الذي يبلغ عدد سكانه حوالي ٣٠٠ مليون نسمة يصل عدد القوميات فيه الى ما يزيد على المائة، كما ان التعدد والتشابك القومي في دول اوروبا الشرقية لا يختلف كثيرا عما هو موجود في الاتحاد السوفيتي، وكحل لهذا التعدد والتشابك القومي توصل الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية منذ عهد ستالين الى ان تكوين رابطة كتلك الرابطة التي عرفت في التاريخ بالرابطة الامبراطورية المقدسة هو انجح الحلول اجداها، وقامت هذه الرابطة التاريخية بالفعل وادت الى ضم العديد من القوميات والشعوب في هذه المناطق معتمدة في ذلك على سطوة المؤسسة العسكرية وقوة الايديولوجية الشيوعية، وهكذا فان الجيش الاحمر بعد ايفان الرهيب هو الذي فرض في النهاية حدود الامبراطورية وحافظ على تماسكها والعقيدة الشيوعية هي التي حددت فلسفة الحكم فيها. غير ان ما نشهده هذه الايام هو فشل واضح للنهج الذي قامت عليه مثل هذه «الامبراطوريات المقدسة». وهذا درس وعبرة لاولئك الذين لا يزالون يفكرون بجدوى انشاء مثل هذه «الامبراطوريات المقدسة» في اماكن اخرى من العالم متجاهلين في ذلك قوة الحس القومي ومعتمدين على القوة العسكرية والقوة الايديولوجية المفروضة. ولا شك ان تصاعد التيارات القومية واشتدادها في الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية يعود الى الاحساس الجماهيري بعدم جدوى مثل هذه «الامبراطوريات المقدسة» في التوصل الى حلول عملية للمشاكل الاقتصادية الاجتماعية لشعوب الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية. ولا عجب ان تلجأ الشعوب في ظل هذا الفشل الاقتصادي الاجتماعي الى الطروحات القومية كمخرج لها من هذه الازمة الاقتصادية الاجتماعية المستحكمة، لقد اخذت هذه الشعوب تفقد شيئا

فشيئا حماسها واندفاعها لاستمرارية انظمتها الاتحادية طالما انها لم تعد تحقق لها الفوائد المرجوة والتي كانت تتطلع للحصول عليها لا سيما في المجالات الاقتصادية ولاجتماعية، ان سياسة المكاشفة والمصارحة التي طرحها غورباتشوف لم تأت من فراغ وانما كانت محاولة جدية للخروج من المأزق المعاشي الذي وقع فيهاالاتحاد السوفيتي وباقي دول اوروبا الشرقية.

والتاريخ ـ من ناحية اخرى ـ يكشف لنا جوانب اساسية اخرى في المسألة القومية. فبولندا ـ على سبيل المثال ـ لا يمكن فهم قوة الحس القومي فيها الا اذا ادركنا طبيعة الازمات التي مرت بها في اواخر القرن الثامن عشر حينما تعرضت للتقسيم ثلاث مرات متتالية: الاولى عام ١٧٧٢ والثانية عام ١٧٩٣ والثالثة والاخيرة عام ١٧٩٥ حين اختفت بولندا عن مسرح الوجود السياسي وتوزعت بين روسيا وبروسيا والنمسا، ولم تظهر ثانية على الخارطة السياسية الا في اواخر الحرب العالمية الاولى. ان ازمة الوجود وعدمه التي تعرض لها البولنديون ولدت لديهم ردة فعل قوية جعلتهم يتشبثون بتراثهم ولغتهم وثقافته اكثر من اي وقت مضى. ان عملية الدفاع عن الذات ومجابهة تحديات الابادة تعزز الحس القومي وتشد من ازره. وحاليا يتعرض الاتحاد السوفيتي الى ازمة مستحكمة ولكن من نوع اخر. انها ازمة في الاقتصاد السياسي. وهذه الازمة تعاني منها شعوب سوفيتية معينة اكثر من شعوب سوفيتية اخرى. وهذا يفسر اللجوء الى الحل القومي عند الشعوب الاكثر معاناة من غيرها بشكل اقوى واشد لا سيما اذا توفر لدى هذه الشعوب حد معين من الوعي والاستنارة.

لقد ادرك غورباتشوف خطورة الازمة الاقتصادية التي تواجه الاتحاد السوفيتي وخشي فيما لو تجاهلها ان تحدث حالات فوضى واضطراب في بلاده. فلجأ الى سياسة الانفتاح، وجازف بالابحار عبر مخاطر كثيرة، على امل ان تقوده تغييراته في النهاية، الى انقاذ اوضاع بلاده الاقتصادية، وحل مشاكلها المستعصية، مما يجعل المكاسب والمنافع التي يتم انجازها تتغلب تدريجيا على المحاولات الانفصالية، التي تنادي بها القوميات عادة في ظل الكساد الاقتصادي والازمات المستعصية.

وانه لمن الصعب تصور نجاح الجمهوريات السوفيتية في سعيها لوضع حلول

لنمط الحكم الاتحادي قبل ان تنجح في ايجاد حل للازمة الاقتصادية المستحكمة. فدول اوروبا الغربية ـ من جهة اخرى ـ تسعى جاهدة الى تحقيق وحدتها عام ١٩٩٢ لانها تدرك حجم الفوائد الجمة التي ستعود عليها من وراء ذلك وخاصة في المجال الاقتصادي، اما بالنسبة لجمهوريات الاتحاد السوفيتي فان احساس العديد منها بان الاتحاد لم يحقق لها المكاسب الاقتصادية المرجوة، دفع البعض منها الى حد التحفز نحو الانفصال والإستقلال. ان تزايد الشعور لدى القوميات بعدم الجدوى الاقتصادية لاستمرارية الاتحاد يدفعها الى التفكير جديا بشتى الوسائل للخروج من هذا المأزق، حتى لو ادى بها ذلك الى التشرذم والمزق واندلاع الحروب الاهلية. ولذا فان اية حلول لا تعالج جوهر المشكلة الاقتصادية تظل حلولا عقيمة وغير مجدية.

ومن ناحية اخرى فاننا لا نستطيع القول ان التجربة السوفيتية كانت معادية للخط القومي طوال الوقت. فانتصار ستالين على تروتسكي كان يحمل في مضمونه انتصار الدولة او القومية على اممية وعالمية الثورة البلشفية. وقام السوفيت بالمحافظة على قوميات شعوبهم عبر المحافظة على تراثها ولغاتها وادبياتها وما شابه. وحينما بلغت هذه القوميات حدا معينا من الوعي بدأت تطرح قضاياها القومية بجدية وصلابة، فلم تعد ـ على سبيل المثال ـ تقبل اعتبار اللغة الروسية اللغة الوحيدة المتداولة، كما اخذ ابناء هذه القوميات يعارضون تركيز اهتمام الدولة على مناطق معينة واهمال مناطق اخرى لا سيما تلك المناطق الواقعة على الاطراف. لقد اخذ هؤلاء ينادون بالمساواة بين جميع القوميات وتوزيع الفوائد عليها توزيعا عادلا. غير انه يلاحظ ان الشعوب السوفيتية على اختلاف قومياتها وقفت متراصة خلال الحرب العالمية الثانية ودافعت باستماتة عن اراضي الاتحاد السوفيتي. وكان لهذه التجربة التي خاضتها شعوب الجمهوريات السوفيتية خلال تلك الحرب الاثر الاكبر في صهر العديد من هذه الجمهوريات في بوتقة الاتحاد وقضت على العديد من التناقضات التي كانت موجودة بينها وهو امر يتفق مع الشعور الفطري في المحافظة على الوطن. ولعل من ايجابيات هذه التجربة ما نشهده في هذه الظروف الصعبة من تمسك بعض الجمهوريات السوفيتية بالاتحاد رغم ان البعض الاخر من هذه الجمهوريات يسير في طريق الانفصال. ان ازمة الحرب العالمية الثانية ونجاح الاتحاد السوفيتي في كسبها جعل الجميع آنذاك يتمسكون بالاتحاد. والان مع بروز ازمة اخرى وهي الازمة

الاقتصادية فان استمرار فشل الاتحاد في معالجتها سيؤدي في النهاية الى كوارث حقيقية.

ان التغييرات التي طرأت على الخارطة السياسية في اوروبا خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها كثيرة ومتشعبة. وبالنسبة للاتحاد السوفيتي فان الامر ليس مقصورا فقط على ضمه لدول البلطيق، اذ ان هناك اراضي واقليات المانية ضمن السيادة البولندية والتشيكوسلوفاكية. فاذا كانت المسألة تتعلق باعادة تحديد الحدود السياسية للخارطة الاوروبية فلا بد من دراسة جميع ما يتعلق بهذه القضايا المتشابكة دراسة شاملة. وقصر الموضوع على جمهوريات البلطيق لن يحل هذه المشكلة. وفيما اذا حاول غورباتشوف التخلي عن هذه الجمهوريات لاي سبب من الاسباب فان هنالك احتمالا قويا بان القيادة العسكرية في الاتحاد السوفيتي ستعارض هذا الاجراء وتقاومه بدعوى المحافظة على سيادة الاتحاد وامنه الداخلي وتماسكه الهيكلي. وستفرض هذه القيادة على غورباتشوف التمسك وعدم التفريط بها، تماما كما فرضت القيادة السوفيتية العسكرية على ليونيد بريجنيف التدخل عسكريا في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ بحجة ان امن الاتحاد السوفيتي وسلامته سيتعرضان للخطر فيما اذا تغيرت الاوضاع الداخلية في ذلك البلد.

ان هنالك الكثير من الجهات التي تروج الشائعات والاقاويل حول احتمال حدوث تمزق وتشرذم في الكيان البنيوي للاتحاد السوفيتي. وتشير هذه الجهات الى ان بدايات التمزق ستحدث اما في جمهوريات البلطيق واما في الجمهوريات الاسلامية. ولذا فلا عجب اذا زادت حساسية الاتحاد السوفيتي تجاه اية دعوة انفصالية تنطلق من اي جزء من اجزائه، لا سيما وانه على قناعة تامة ان واحدا من الاسباب المهمة التي تشجع نمو الحركات القومية الانفصالية في جمهوريات البلطيق بالذات هي المؤثرات الخارجية الغربية. فالدور الاميركي ـ على سبيل المثال ـ يلعب دورا كبيرا في تشجيع الحركات الانفصالية في هذه الجمهوريات ناهيك عن القول بانها لا تعترف اصلا بهذه الجمهوريات كجزء من الاتحاد السوفيتي. ولعل احتمال قيام مثل هذا الدور الخارجي هو الذي جعل الصين تلجأ الى القضاء على اية حركة انفصالية في اطرافها المترامية بمنتهى الحزم والسرعة كي لا تقع تحت رحمة اذاعة هونغ كونغ وتايوان وغيرهما من الاذاعات، التي تسير في فلك الولايات المتحدة.

وهناك من المراقبين من يعتقد بانه يجب التمييز بين موقف الشعوب والقوميات السوفيتية التي ضمت الى الاتحاد بالقوة قبل خمسة او ستة عقود وتلك التي انضوت تحت لواء الاتحاد منذ بدايته وساهمت مساهمة كبيرة في ارساء اسسه وتدعيم بنيانه. وبعبارة اخرى فانه يجب الا نميز فقط بين المراحل التي انتهجها الاتحاد السوفيتي في الحفاظ على القوميات، وانما ايضا يجب علينا ان نميز بين مراحل دخول هذه القوميات في الاتحاد السوفيتي. ففي مرحلة مبكرة كانت اوكرانيا والقفقاس من اولى المناطق التي دخلت ضمن حدود روسيا القيصرية. وفي منتصف القرن التاسع عشر احتل القياصرة الروس الاقاليم الاسيوية في تركستان واوزبكستان. اما بالنسبة لجمهوريات البلطيق بالذات فان ضمها اثناء الحرب العالمية الثانية جعل ظروفها في نظر الكثيرين اقرب الى ظروف دول اوروبا الشرقية. اذ انها بلغت مرحلة متقدمة من الوعي تؤهلها للمطالبة بالمزيد من الاستقلالية عن موسكو في حين ان اقصى ما تنشده غالبية الجمهوريات السوفيتية الاخرى هو تحقيق صيغة اتحاد فدرالي يضمن لهذه الجمهوريات حقوقها القومية واسهاماتها العادلة.

ولعل قيام الليتوانيين او اللاتفيين او الاستونيين بحركاتهم الانفصالية مرده ـ بالاضافة الى ما سبق ذكره من اسباب ـ الى شعورهم بالتمييز بين الجمهوريات السوفيتية وعدم تطبيق المساواة بينها. ولذلك فان تطبيق النظام الفدرالي في الحكم قد يكون مخرجا مقبولا لتلك الجمهوريات السوفيتية التي تسعى جاهدة الى تغيير نمط ارتباطها بالاتحاد. فهي تتخلى عن جزء من سيادتها الداخلية وادارة شؤونها الثقافية والتراثية والقومية. وان اقامة حكم فدرالي سوفيتي قوي على نمط ما هو قائم في الهند والولايات المتحدة بالاضافة الى النجاح في حل الازمة الاقتصادية سيقود الاتحاد السوفيتي بلا شك الى مرحلة تاريخية جديدة تتسم بالقوة والتماسك. وهكذا فالطريق الوحيد امام الاتحاد السوفيتي هو التوصل الى صيغ ديمقراطية حقيقية داخل الجمهوريات السوفيتية، وبين هذه الجمهوريات والسلطة الاتحادية، بحيث تتبنى هذه السلطة صيغة فدرالية ديمقراطية تتيح المجال لمعالجة الازمة الاقتصادية والخروج من مأزقها. ولا بد من التمييز بين نوعين من الحركات السياسية في الاتحاد السوفيتي: حركات سياسية داخلية منظمة تهدف الى منافسة الحزب الشيوعي الحاكم والحد من هيمنته، وهذا بطبيعة الحال امر طبيعي في ظل المناداة بتطبيق الديمقراطية والتعددية

السياسية. اما الحركات الاخرى التي تستحق المزيد من التركيز فهي الحركات القومية الانفصالية، وهذه حركات تتجه اولوياتها صوب الانسلاخ عن جسم الدولة واقامة كياناتها المستقلة. وعلى العموم فانه سواء وافق الاتحاد السوفيتي على قيام الحركات والتنظيمات السياسية او لم يوافق فان اغلب الجمهوريات السوفيتية بدأت تشهد ظهور جبهات وطنية بمشاركة الحزب الشيوعي او دون مشاركته.

ومن اللافت للنظر ان الاعلام الغربي ركز بشكل غير طبيعي وغير متوازن على قضية القوميات السوفيتية. فبالنسبة لقضية ليتوانيا وباقي جمهوريات البلطيق الاخرى نجدها تستأثر هذه الايام باهتمام الغرب ووسائل اعلامه الى الحد الذي جعلها تتصدر اولوياته بشكل واضح. وبطبيعة الحال ونظرا لتبعية غالبية وسائل اعلام العالم الثالث المزرية لما تجود به عليها وسائل الاعلام الغربية، فان قضايا ليتوانيا، واستونيا ولاتفيا اصبحت تتصدر اولويات وسائل الاعلام في هذا الجزء من العالم، الا اننا يجب ان نلاحظ تراجعا في موقف ليتوانيا بسبب نصائح الغرب لها بعدم الانفصال السريع والغريب. ان الجمهوريات السوفيتية الاسلامية قامت بحركات استقلالية دامية كان اهتمام العالم الغربي فيها مجرد ومضة اعلامية، لم تستمر سوى فترة وجيزة، سرعان ما خبت. وكان تعامل الاعلام العربي والاسلامي مع احداث هذه الجمهوريات السوفيتية تعاملا اقل ما يقال فيه انه كان ـ في غالبيته ـ تعاملا جافا وهزيلا وغير ذي جدوى. والسؤال الذي يتبادر الى الذهن في هذا الصدد هو: لم هذا التمييز الاعلامي الغربي في التعامل مع احداث شعوب البلطيق الاوروبية من ناحية، والشعوب الاسلامية في الاتحاد السوفيتي من ناحية اخرى.

صحيح ان اهتمام الغرب بجمهوريات البلطيق قد يكون مرده الى حد ما الى وجود العديد من مهاجري هذه الدول في الغرب وخاصة الولايات المتحدة ـ ولهؤلاء المهاجرين نواديهم وجمعياتهم وتنظيماتهم التي يقومون من خلالها بدور مؤثر اعلاميا وسياسيا في ارض الشتات ـ غير ان التفسير المنطقي لهذا التمييز مرده بشكل رئيسي الى ان الغربيين ينظرون دائما الى أي شعب اوروبي نظرة خاصة تعلو به وتميزه عن أي شعب من الشعوب الاخرى. لا سيما اذا كان ذلك الشعب ينتمي الى تلك الحضارة التي لا يزال غالبية الغربيين ينظرون اليها نظرة تاريخية حاقدة وهي الحضارة العربية الاسلامية.

الوحدة الالمانية والدور الالماني
في اوروبا الشــرقيـة

لا شك ان المانيا مؤهلة للقيام بدور رئيسي بالنسبة للمستقبل الاقتصادي والسياسي في القارة الاوروبية، وخاصة في ما يتعلق منها بدول اوروبا الشرقية. فالمعروف تاريخياان ارتباط المانيا التراثي والمصلحي مع وسط اوروبا وشرقها. اما بالنسبة لدول غرب اوروبا فان علاقة المانيا بها علاقة اقل ما يقال فيها انها كانت تفتقر الى سلامة النوايا وحسن الجوار طيلة غالبية العصور التاريخية الماضية.

ان ما تمر به دول اوروبا الشرقية الآن من ضيق اقتصادي خانق، يذكرنا بالاوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها دول اوروبا الغربية في اعقاب الحرب العالمية الثانية. وكما جاء هذه الدول الحل عن طريق مشروع مارشال الاميركي فان دول اوروبا الشرقية بأمس الحاجة الى مشروع مارشال جديد ولعل المانيا هي اكثر دولة مؤهلة للقيام بهذا المشروع في هذه المرحلة الانتقالية التي تمر بها دول اوروبا الشرقية من التبعية الاقتصادية المقيدة الى اقتصاد السوق المفتوح، لا سيما وان الدول الغنية الاخرى وخاصة الولايات المتحدة، غير مهيأة للقيام منفردة بهذا الدور اما لتقلص فوائضها المالية، واما لانشغالها بمشاكلها الخاصة. ويظل الاحتمال واردا بأن تساهم جميعها في مثل هذا المشروع اذا ما تولت المانيا ادارته وتحملت العبء الرئيسي فيه.

ان مبادرة المانيا للقيام بمثل هذا المشروع لا يعني ضخها الاموال، وانما يعني مساهمتها في توفير بنية تحتية جديدة للمشاريع المقترحة، او على الاقل تطوير البنية التحتية الموجودة، كما يعني ايضا تدريب كوادر جديدة وتوفير خبرات متميزة وخلق قطاع خاص ديناميكي متطور للمساهمة في الاسراع بنقل هذه الدول الى مرحلة متقدمة في مختلف المجالات. ان ما تحتاجه دول اوروبا الشرقية في هذه المرحلة، هو المساعدات والمنح اكثر من الاستثمار وذلك لأن الهيكلية البنيوية الحالية لديها، لا توفر تشريعاتها الضمانات للرساميل الاستثمارية التي تتدفق بالطريقة التي تريدها الدول الرأسمالية كاليابان والولايات المتحدة والمانيا. ولكن في مرحلة لاحقة وبعد انجاز دول اوروبا الشرقية بناء هيكليها البنيوية الجديدة وخلق قطاعها الخاص

وتشريعاتها المتطورة يصبح بمقدورها توفير الضمانات لرؤوس الاموال الاستثمارية المتدفقة. ان المستقبل ـ على اية حال سوف يحمل في طياته علاقات وثيقة بين المانيا ودول اوروبا الشرقية لن تجاريها فيها اية علاقات اخرى تربط هذه الدول بالاتحاد السوفيتي او غيره.

اما بالنسبة للتصريحات والاحاديث المتعلقة بالمانيا والتي تتردد عبر وسائل الاعلام الغربية، فانها ليست بالضرورة صادقة باكملها او معبرة في اغلبيتها عن حقيقة الامور. ففي ما يتعلق بموضوع الوحدة بادر العديد من الساسة الالمان الى تطمين الدول الاوروبية بأن وحدة بلادهم لن تتم على حساب الوحدة الاوروبية، بل ولن تكون سببا في تأخير هذه الوحدة عن الموعد المقرر لها في عام ١٩٩٢. غير ان حقيقة الامور تشير الى ان الالمان لا يترددون في اعطاء الاولوية لوحدة بلادهم حتى ولو تأخرت الوحدة الاوروبية عن موعدها المقرر. وهناك اجتهادات تذهب الى ابعد من ذلك فتقول ان الالمان اخذوا تدريجيا يفقدون حماسهم واندفاعهم للوحدة الاوروبية. اذ بمجرد زوال الضغط الدولي ورفع الدول الكبرى ايديها عن المانيا هب الشعب الالماني يعمل من اجل بناء وحدته وارساء دعائم مؤسساته الديمقراطية استعدادا للامتداد شرقا.

ومن ناحية اخرى اخذت المانيا الاتحادية تركز على تقليل الفجوة التي تفصلها عن المانيا الديمقراطية وغيرها من دول اوروبا الشرقية وذلك تمهيدا لاتخاذ خطوات وحدوية مع المانيا الديمقراطية وخطوات اخرى تنسيقية مع دول اوروبا الشرقية. بالنسبة لالمانيا الديمقراطية فان لها ظروفها الخاصة، ولذا فان مسألة اتحادها مع المانيا الاتحادية لن تكون امرا خاليا من المشاكل. فالاختلاف في النمط الحياتي واضح بين البلدين. وقد لمس الالمان الشرقيون ذلك حينما اخذوا يفدون باعداد كبيرة الى الشطر الغربي من المانيا فور الاطاحة بسور برلين. واصيبوا بحالة انبهار شديد لما رأوه في الشطر الغربي من تقدم هائل وخاصة في المجالات المادية والتقنية. الا انهم بالمقابل، اخذوا يدركون شيئا فشيئا جدوى العديد من القيم الموجودة في مجتمعهم والتي تفتقر اليها المجتمعات الغربية. فالفرد في الشطر الشرقي من المانيا يعيش في مجتمع متخلف ماديا اذا ما قورن بالمستوى الذي يعيش فيه الفرد الالماني في الشطر الغربي، ولكنه من ناحية اخرى يتمتع بمزايا اجتماعية عديدة تجعله اكثر اطمئنانا واستقرارا

من الفرد الالماني الغربي. كما ان التفاوت الواسع بين الشرائح المجتمعية في الغرب غير موجود على هذه الشاكلة في المانيا الديمقراطية وغيرها من الدول الاشتراكية. ومن اللافت للنظر ان القطاع العام يلعب دورا رئيسيا في اقتصاديات المانيا الديمقراطية وباقي دول اوروبا الشرقية. ونظرا لأن ارساء البنية التحتية وتدريب الايدي العاملة في هذه الدول تم بما يتفق ومتطلبات القطاع العام، فانه يجب المحافظة على هذه المنجزات المهمة لأن ما يقوم به القطاع العام في هذه الدول، لا يستطيع القطاع الخاص القيام به في هذه المرحلة الانتقالية على الاقل.

اما بالنسبة للنفوذ الالماني في اوروبا الشرقية، فان من اهم اسباب نموه وتزايده هو التدهور الاقتصادي الذي يعاني منه الاتحاد السوفيتي. فالسوفيت ـ نظرا لحاجتهم الماسة الى مساعدات المانيا ودعمها ـ لن يكون بمقدورهم القيام بدور مؤثر لمجابهة الهيمنة الاقتصادية الالمانية على دول اوروبا الشرقية. وبالرغم من المعارضة الاعلامية السوفيتية للكثير من الاجراءات الوحدوية الالمانية، الا انه ليس من المتوقع ان يقدم السوفيت على اية اجراءات من شأنها الحيلولة دون تنفيذ الوحدة الالمانية. ان للقوتين الالمانية والسوفيتية في شرق اوروبا مصالح جيوستراتيجية مهمة. ويرى بعض المراقبين ان الصراع العسكري الذي اندلع بينهما في الحرب العالمية الثانية للسيطرة على اوروبا الشرقية تعود امتداداته الى عهد القيصرة الروسية، كاترينا الثانية، قبل ما يزيد على المائتي عام، وقد بلغ ذروته في الحربين العالميتين الاولى والثانية. ويرى هؤلاء المراقبون ان هذا الصراع انتهى بالهيمنة السوفيتية على المنطقة مدة تقارب الخمسة والاربعين عاما وانه لابد ان يتجدد ثانية بين القوتين المتنافستين: السوفيتية والالمانية. غير ان الدلائل تشير بوضوح الى ان امكانية احتدام مثل هذا الصراع من جديد امر بعيد الاحتمال. فالنهج الديمقراطي الليبرالي السائد في المانيا الاتحادية منذ اواخر الحرب العالمية الثانية حتى الآن بالاضافة الى تخلي الاتحاد السوفيتي عن الكثير من طموحاته الايديولوجية التوسعية في سبيل تكثيف جهوده من اجل اعادة بناء مجتمعه الداخلي وتحسين اوضاعه الاقتصادية، كل هذا يقلل من احتمالات الصراع. وبالعكس هناك من المراقبين من يتوقع ان يقف الاتحاد السوفيتي في نهاية المطاف الى جانب المانيا في محاولاتها الرامية الى تحقيق وحدتها، والتنسيق معها من اجل تسهيل مهمة نقل دول اوروبا الشرقية

عبر المرحلة الانتقالية الحالية الى مرحلة جديدة ومتطورة لا سيما وان المرحلة الانتقالية ستستمر ـ على الارجح ـ فترة ليست بالقصيرة، ولن يتم الانتقال عبرها فجأة او بسرعة بل سيتم من خلال نهج تدريجي وواقعي.

من الواضح انه ليس في مصلحة الاتحاد السوفيتي تجذير اية تناقضات قد تبرز بينه وبين المانيا. بل بالعكس ان من مصلحته تنمية التوجه الوحدوي بين شطري المانيا والاستفادة من امكاناتها الاقتصادية الهائلة في تحسين وضعه ووضع دول اوروبا الشرقية في ظل وحدة اوروبية شاملة تتجاوز سياسة المحاور الاقليمية. ان المانيا بالفعل مهيأة اكثر من غيرها لتقديم الدعم المالي والخبرات الفنية التي يحتاجها الاتحاد السوفيتي كي تعينه على مزيد من النمو والانطلاق. ولذا فان اشتداد التنافس او التوتر في العلاقات السوفيتية الالمانية لا يخدم المصالح السوفيتية على الاطلاق.

ومما تجدر الاشارة اليه ان حاجة دول اوروبا الشرقية الى الدعم الالماني بشكل خاص والغربي بشكل عام يختلف في مفهومه وطبيعته عن حاجة دول مثل سنغافورة وتايوان. فمثل هذه الدول كانت تتلقى دعم الغرب واستثماراته المالية دون ان يتوفر لديها البنية التحتية المؤسسية فتقوم بتحويل ما تتلقاه الى مصنوعات تصدرها لحساب الدول الغربية الكبرى. اما بالنسبة لدول اوروبا الشرقية فالامر مختلف اذ تحتاج الى اسلوب معين من الدعم يقوم على نمط جديد من التدريب والتوجيه. والهدف البعيد الذي تسعى دول اوروبا الشرقية الى تحقيقه هو ان تصبح على قدم المساواة مع دول اوروبا الغربية كجزء من البيت الاوروبي الكبير. وهذا الهدف ورد اصلا على لسان الجنرال ديغول حينما دعا الى بناء اوروبا موحدة من الاطلسي الى الاورال. ودول اوروبا الغربية لا تعترض على تحقيق هذه الوحدة لتشمل دول اوروبا الشرقية ضمن دولة موحدة تتمتع اجزاؤها جميعها بالانظمة نفسها والنهج الاقتصادي الاجتماعي ذاته والبنية الهيكلية المتجانسة. وكذلك الحال بالنسبة لدول اوروبا الشرقية التي ستجني الكثير من الفوائد والمكاسب من وراء تحقيق مثل هذه الخطوة الوحدوية.

غير ان صمام الامن بالنسبة لأية عملية وحدوية سواء كانت بين شطري المانيا او بين الدول الاوروبية لا يكون بتبني دولة الوحدة الخط الشيوعي او الخط الرأسمالي

وانما بتبني الخط الاشتراكي الديمقراطي الذي بمقدوره ان يوفر الحماية والقوة للاقتصادين الالماني بشكل خاص والاوروبي بشكل عام.

الـدور الأمـيركـي

من الواضح أن هنالك تخوفا ألمانيا من مواقف دول أوروبا الغربية ولا سيما فرنسا وبريطانيا تجاه موضوع الوحدة الالمانية . فمعارضة أي من هذه الدول لهذه الوحدة سيؤدي الى ازدياد الموقف تعقيدا وتشابكا ويخلق الكثير من القضايا الجانبية التي ستعيق ـ دون شك ـ تحقيق مزيد من التقدم الاقتصادي والقدرة على بناء المجتمعات الديمقراطية المتحررة وانجاز وحدة أوروبا الغربية المنشودة . ولعل هذا يفسر التقارب الذي يحدث الآن بين بريطانيا وفرنسا من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى . لقد أخذت هاتان الدولتان الأوروبيتان تدركان شيئا فشيئا أهمية استمرار الوجود الأميركي في القارة الأوروبية تخوفا من أية هيمنة ألمانية على هذه القارة لا سيما اذا حدث تنسيق ايجابي في الموقفين الالماني والسوفيتي . وقد أخذ الاقتصاديون ورجال الأعمال الاميركيين يمارسون ضغوطا متزايدة على حكومتهم للقيام بدور أكثر حيوية في الشؤون الأوروبية . فمن الواضح أن الولايات المتحدة لا تتخوف من ألمانيا الموحدة سياسيا أو عسكريا كما تتخوف منها الدول الأوروبية الغربية وخاصة فرنسا وبريطانيا . غير أنه من ناحية أخرى يهمها جدا ـ بالرغم من ظروفها الصعبة ـ الدخول مع ألمانيا ببعض المنافسة الاقتصادية خاصة في أوروبا الشرقية ، اذ ليس من مصلحتها أن تترك لألمانيا تلك المنطقة بكاملها تتصرف فيها منفردة وبمنتهى الحرية . ولعل هذا يفسر الى حد ما سر التردد والغموض في الاستراتييجية الأميركية تجاه أحداث أوروبا الحالية . فهناك أكثر من تيار ضمن الادارة الاميركية ولم تتخذ هذه الادارة موقفا محددا ازاء هذه الأحداث حتى الآن .

والولايات المتحدة في وضعها الحالي ليس بمقدورها منافسة القدرة الاستثمارية الألمانية في أوروبا الشرقية . فمحاولة زعيم حركة التضامن البولندية ليخ فاليسا ـ على سبيل المثال ـ لاقناع الولايات المتحدة بضخ مليار ونصف دولار الى بولندا على شكل مشروعات استثمارية لم تنجح في الحصول على أكثر من ١٠٪ من قيمة المساعدات التي اقترحها فاليسا . . ويعزى تفسير هذا الموقف الأميركي تجاه المطالب

البولندية الى أن الولايات المتحدة لا تتوفر لديها الامكانات التمويلية اللازمة لسد الاحتياجات الملحة لدول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ، أو القيام بمشروع مارشال جديد على غرار ذلك المشروع الذي قامت به في أعقاب الحرب العالمية الثانية . لقد كانت الولايات المتحدة آنذاك في وضع يؤهلها للقيام بمثل ذلك المشروع . فهي لم تتعرض الى خسائر اقتصادية أو مالية من جراء الحرب ، بل بالعكس جنت أرباحا كثيرة من ورائها ، وأصبح عندها تراكمات مالية كبيرة مكنتها من القيام بمثل هذا المشروع لتوظيف وتشغيل مؤسساتها الصناعية والاقتصادية مما عاد عليها بالمزيد من الربح الوفير ، أما الآن فالولايات المتحدة ليست في وضع يشبه وضعها في أعقاب الحرب العالمية الثانية لا سيما وأن الحرائق مشتعلة في حديقتها الخلفية الممتدة عبر حدودها الجنوبية لتشمل دول أميركا اللاتينية بمجملها ، واذا ما كان للأميركيين في يوم من الايام غمور مطواعة في بعض دول شرق آسيا فان العديد من دول أميركا اللاتينية كالأرجنتين والبرازيل والمكسيك والتشيلي ليست سوى أسود مفترسة لن تسمح للولايات المتحدة أن توظف أموالها بالشكل الذي تسنى لها في تايوان وسنغافورة وما شاكلها من دول . وهكذا فان طبيعة الظروف التي تجتازها دول أميركا اللاتينية في هذه المرحلة لن تتيح المجال للولايات المتحدة التفرغ للقيام بدور أساسي ومؤثر في أحداث العالم الأخرى وخاصة أحداث أوروبا الشرقية الراهنة .

وبالاضافة الى ذلك تظل هناك تساؤلات حول مدى استعداد الولايات المتحدة لدعم الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية كي تزداد قوتها وتأثيراتها على الساحة الدولية !! هل ترغب الولايات المتحدة فعلا بتنفيذ ذلك ؟ أم أنها تفضل ابقاء هذه القوى والدول ضمن حجم معين ؟ لا شك أن هذه التساؤلات تشكل واحدا من الاعتبارات المهمة في سياسة أميركا الخارجية الرامية الى تقليص حجم القوى المنافسة أو المهددة للمصالح الاميركية في مختلف أجزاء العالم . ومن ناحية أخرى فان الولايات المتحدة تتعامل مع الدول الغربية الحليفة بمعيار آخر مختلف ، فهي تشجع هذه الدول على التدخل في شؤون أية منطقة في العالم طالما أن هذا التدخل لا يتعارض مع المصالح الأميركية . وهذا يفسر موقف الولايات المتحدة المتعاطف مع بريطانيا عام ١٩٨٢ حينما سمحت لها بتجاوز الخطوط الحمراء التي

أقرها مبدأ مونرو وارسال جيوشها لمحاربة القوات الأرجنتينية في جزر الفوكلاند ، كما يفسر تأييد الولايات المتحدة لفرنسا في تحركها العسكري في التشاد ضد ليبيا وتأييدها أيضا لبلجيكا في قضائها على الحركة الوطنية في زائير .

وفي ضوء ما تقدم من أحداث تبرز عدة محاولات أميركية لاعادة النظر في دور الولايات المتحدة في عالم لم يعد فيه خطر شيوعي بهدف وضع استراتيجية أميركية واضحة لتحديد سبل التعامل مع المتغيرات الجديدة في العالم . وهناك رأي أميركي يتنامى بسرعة وينادي بأن تكون الاستراتيجية الأميركية الحديثة بداية سلام عالمي تحت اشراف أميركي وهو ما يسمى بأطروحة «نهاية التاريخ» لا سيما وأن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة في العالم الآن . وهناك بكل تأكيد لجان متخصصة عديدة تبذل جهودا مضنية لتقديم البدائل والتنظيرات للسياسة الأميركية المستقبلة .

مـؤشــرات مسـتقبليـة

في ضوء الحوار الذي جرى في الندوة للمتغيرات التي يشهدها العالم منذ عام ١٩٨٩ ، يمكن التوقف عند بعض مفاصل الحوار لتسليط أضواء على عدد من المؤشرات المستقبلية لمسار الأحداث العالمية :

أ ـ بالنسبة لحالة عدم الاستقرار في أوروبا الشرقية فانها ستستمر لعدة سنوات مقبلة ، غير أن فرص نجاحها في بناء مؤسساتها الديمقراطية أفضل الآن من أية فرصة سابقة بل وأفضل من فرص الاتحاد السوفيتي نفسه . كما أن الدمج بين الاشتراكية والديمقراطية سيظل الحل الوحيد المطروح أمام دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي وبدونه فانها ستخسر الكثير من المكاسب التي حققتها في السابق لا سيما في مجال الضمان الاجتماعي ، والتأمينات العامة والتأمين الصحي وما شابه ذلك .

ب ـ لا مجال للاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية من وقف الانهيارات المتلاحقة فيها في مختلف المجالات ، الا اذا توصلت الى حل لأزماتها الاقتصادية الاجتماعية المستحكمة .

جـ ـ الوحدة الألمانية أمر لا مفر منه ، ولن تشكل هذه الوحدة تهديدا للدول أوروبا الغربية بمفهوم توازن القوى في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، طالما أن هذه الوحدة تتم من خلال اطار أوروبي شامل ومتكامل . ولكن الوحدة ، من ناحية أخرى ، ستضفي زعامة اقتصادية وهيمنة سياسية لألمانيا على الدول الأوروبية بمجملها .

د ـ ان ظهور أوروبا الشرقية بعد خمسة وأربعين عاما من العزلة سيستقطب دعم واهتمام قوى العالم الرأسمالية وسيكون ذلك على حساب العالم الثالث الذي سيقل الدعم والاهتمام الذي كان يتلقاه من هذه القوى سابقا .
هـ ـ مع نهاية الحرب الباردة وظهور سياسة الوفاق سيتوقف قياس القوة القومية من خلال المواصفات العسكرية وسيبدأ قياسها من خلال مدى اسهامها في اسواق الاقتصاد المفتوح وتحقيقها انجازات تقنية متقدمة .

و ـ دور الولايات المتحدة العسكرية سيتقلص تدريجيا في القارة الأوروبية . كما أن دور حلف الأطلنطي سيتقلص شيئا فشيئا بالرغم من عدم استعداد الادارة الأميركية للاقرار بذلك علنا .

ز ـ ظهور التكتلات الاقليمية التي تضم العديد من الدول الصغيرة لتضمن لنفسها الحماية والأمن في مواجهة تحديات العالم الجديد .

الفصل الرابع والعشرون

ندوة القبس / ٢

دار الحديث في الجزء الاول من هذه الندوة حول اهم المتغيرات الدولية الجديدة التي شهدها العالم في نظامه القائم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فالاتحاد السوفيتي شهد تغيرات جذرية في الاسس البنيوية لمجتمعه رافقها انهيار في التطبيق الستاليني للاستراتيجية الاشتراكية، وتحولات واسعة في سياسته الخارجية ازاء العديد من القضايا والمشاكل العالمية والاقليمية. كما ادى سقوط الانظمة الستالينية في اوروبا الشرقية الى انهيار المبررات الجيو - ستراتيجية للحرب الباردة بين القوتين العظميين مما ادى الى تحرير العالم من اجواء التوتر وكوابيس الحرب النووية التي خيمت عليه فترة طويلة من الزمن. واستمر في الوقت نفسه تحسين العلاقات بين موسكو وواشنطن وخلق مزيد من اجواء التنسيق والتعاون بمقتضى سياسة الوفاق الحالية، التي انبثقت عن مؤتمر قمة مالطا.

وكان من اهم ثمار سياسة الوفاق انهيار الحواجز والسدود بين شطري المانيا والسير بخطى حديثة نحو اعادة توحيدها مما سيتيح لها - كما يتوقع الكثير من المراقبين - دور القيادة السياسية والاقتصادية بين الدول الاوروبية. وفي المقابل لم تتوقف الجهود عن تطوير الاطر الوحدوية السياسية والاقتصادية بين دول اوروبا الغربية من جانب وبين هذه الدول ودول اوروبا الشرقية من جانب اخر.

وبالرغم مما تقدم فان الخروج بتصور واضح ودقيق لمسار الاحداث والمتغيرات الدولية يظل حتى الآن امرا تكتنفه الكثير من المحاذير وتلعب فيه التخمينات والافتراضات دورا كبيرا. ولذا فان ما قدم في الجزء الاول من هذه الندوة كان الى حد كبير قراءة اولية في طبيعة هذه المتغيرات وحجمها. اما الجزء الحالي من الندوة فانه سيتناول قراءة اولية اخرى في الاثار المترتبة على هذه المتغيرات وانعكاساتها

المتوقعة على قضايا العالم العربي المصيرية وخاصة القضية الفلسطينية. وسيكون التركيز في هذا الجزء على المحاور التالية:

١ ـ الاستراتيجية الاميركية الجديدة في الشرق الاوسط.

٢ ـ السياسة السوفيتية الجديدة تجاه القضايا العربية.

٣ ـ اوروبا الشرقية وعلاقاتها مع العرب واسرائيل.

٤ ـ هجرة اليهود السوفيت.

٥ ـ الانتفاضة الفلسطينية في مواجهة المشروع الصهيوني.

٦ ـ الثورة التقنية العالمية واثارها السياسية والاقتصادية في العالم العربي.

الصراع العربي الاسرائيلي والاستراتيجية الاميركية الجديدة

تميزت الثمانينات بحدوث تغييرات جذرية في طبيعة الصلة الاستراتيجية التي تربط اسرائيل بالولايات المتحدة. ففي اعقاب توقيع معاهدة التفاهم الاستراتيجي (١٩٨٥) واتفاقية التبادل التجاري الحر (١٩٨٦)، اخذت اسرائيل تحتل تدريجيا موقعا متميزا في الاستراتيجية الاميركية الجديدة تجاه العديد من المناطق الساخنة في العالم. ولم تعد الصلة مقتصرة على الدعم المتبادل في منطقة الشرق الاوسط وحسب، وانما تجاوزتها لتصبح صلة دعم متبادل على امتداد العالم الثالث. فما تمثله الادارة الاميركية منذ ولاية ريغن حتى الآن، من تطرف يميني تقابله حكومة اسرائيلية تمثل اقصى ما شهده المجتمع الاسرائيلي من تطرف يميني فاشي. ففي حين تقوم الولايات المتحدة بتقديم كافة التسهيلات المالية والعسكرية والاقتصادية التي تحتاجها اسرائيل لتنفيذ مشروعها الصهيوني بأشد الصيغ تطرفا، تقوم اسرائيل من ناحيتها، بالاضافة الى دورها في الشرق الاوسط، بتقديم مساعدات عسكرية وسياسية واقتصادية وامنية للعديد من القوى والتنظيمات المناوئة، لحركات التحرر الوطني، والدائرة في فلك السياسة الاميركية. والسبب في امتناع الولايات المتحدة

عن تقديم مثل هذه المساعدات مباشرة ولجوئها الى استخدام اسرائيل كقوة وكيلة للمهام القذرة في هذا المضمار يعود الى الحساسية السياسية لمثل هذه المساعدات ولكون القانون الاميركي ينص على منع القيام بها بشكل رسمي ومباشر.

اما بالنسبة للشرق الاوسط فانه نظرا لتلاشي الحرب الباردة الكونية، فانه بات من الصعب على اية ادارة اميركية تبرير تدخل عسكري مباشر لها في شؤونه. فالرأي العام الاميركي لن يوافق بسهولة على القيام بمثل هذه المغامرات العسكرية. ولذا فان الاستراتيجية الاميركية الجديدة ستستخدم اسرائيل - ما امكنها ذلك - لاداء المهمات العسكرية والامنية نيابة عن الولايات المتحدة في معالجة اية توترات امنية او مشاكل داخلية تهدد استمرارية الاوضاع السائدة في الشرق الاوسط بما فيها المصالح الاميركية في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، فان من المتوقع ان تقوم الولايات المتحدة بالاستفادة من تخفيض قواتها في اوروبا الغربية لتحول الفائض منها الى نموذج متطور من قوات التدخل السريع بحيث يمكن نقلها برا او بحرا من قواعد متحركة ضمن خطة تنسيق شاملة مع القوات الاسرائيلية، ودون الاعتماد على القواعد العسكرية الثابتة في القارة الاوروبية. وفي ضوء تجربة التعاون الاستراتيجية مع الولايات المتحدة خلال العقد المنصرم، برهنت اسرائيل على اهميتها وجدواها بالنسبة للاستراتيجية الاميركية في المنطقة وذلك من خلال مستوى ادائها المتقدم في المناورات العسكرية المشتركة وما وفرته من تسهيلات كبيرة للقوات الاميركية في التخزين المسبق للسلاح والعتاد وصيانة المعدات والآليات العسكرية وتوفير مستوى عال من العلاج الطبي والرعاية الصحية لهذه القوات.

كما اصبحت اسرائيل محطة اعتماد رئيسية للقوات العسكرية الاميركية في بعض مجالات الصناعة العسكرية مثل الانظمة التقنية الدقيقة والمعدات الالكترونية الجوية والبحرية وانظمة الرؤية الليلية والحرارية ووسائل القيادة والسيطرة والطائرات من دون طيار وما شابه ذلك. وقد تمكن عدد من الشركات الاسرائيلية من اختراق اسواق الصناعة العسكرية الاميركية بما يزيد عن ستة مليارات من الدولارات. وهذا كله يدل على مدى متانة العلاقة الخاصة بين البلدين التي عبرعنها

جورج شولتز، وزير الخارجية الاميركية السابق: «اننا بصدد بناء علاقات مؤسساتية خاصة بين بلدينا، بحيث لا تستطيع اية ادارة اميركية التراجع عنها فيما بعد».

ونظرا لانشغال الاتحاد السوفيتي بقضاياه الداخلية والاقتصادية فان نفوذ الولايات المتحدة اخذ يتزايد في منطقة الشرق الاوسط لتصبح القوة العظمى الاولى المهيمنة على المنطقة. واخذ الرادع الاميركي الاسرائيلي المشترك يشتد ويقوى بهدف القضاء على اي خطر داخلي يهدد مستقبل المصالح الاميركية الاسرائيلية سواء كان مصدره القوى القومية العربية او الجماعات الاسلامية.

ان عامل النفط بالذات وامكانية تعاظم الحاجة الاميركية اليه على مدى العقدين المقبلين من شأنه الابقاء على الشرق الاوسط ضمن اهم اولويات الاستراتيجية الاميركية. وضمن هذا السياق وبعد انهيار الرادع العسكري السوفيتي في المنطقة، اخذت اسرائيل تتحرك بحرية اكثر واصبحت تشكل قوة مؤثرة في المنطقة. ومما زاد الامور خطورة التغيرات الايجابية التي طرأت على العلاقات السوفيتية ـ الاسرائيلية.

العلاقات السوفيتية ـ الاسرائيلية

لم تعد علاقات الاتحاد السوفيتي باسرائيل تتحكم فيها اعتبارات تتعلق بالنزاع العربي الاسرائيلي بقدر ما اصبحت تتحكم فيها اعتبارات مصلحية ذاتية. وكانت قضية هجرة اليهود السوفيت هي العقبة الرئيسية التي حالت دون تجاوز اجواء الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي طيلة خمسة عشر عاما. ففي عام ١٩٧٤ وقبل ان يصادق الكونغرس على الاتفاقية الاقتصادية المنبثقة عن لقاء القمة السوفيتية ـ الاميركية في موسكو عام ١٩٧٢ تمكن اللوبي الصهيوني من اقناع اعضائه بادخال تعديل سمي في حينه تعديل هنري جاكسون. وهو التعديل الذي يجعل هجرة اليهود السوفيت بندا اساسيا من بنود الاتفاقية الاقتصادية مع السوفيت. وكانت النتيجة ان السوفيت رفضوا الاتفاقية المعدلة وخسروا مكانة «الدولة الاكثر رعاية في التبادل التجاري مع الولايات المتحدة»، بمقتضى تشريع صدر عام ١٩٧٤ ينص على حرمان الاتحاد السوفيتي من مزايا تجارية طالما ظل يضع

قيودا على هجرة اليهود السوفيت. ومنذ تولي غورباتشوف زمام السلطة اخذ يعمل جاهدا للتخلص من مغبة القيود التجارية التي فرضها الكونغرس الاميركي على بلاده. وكان يدرك منذ البداية ان التخلص من هذه القيود وتحسين علاقات بلاده مع الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية مرهون بتلاشي جميع مظاهر التوتر والعداء في العلاقات السوفيتية الاسرائيلية. فأصدر عام ١٩٨٩ قانونا يرفع بموجبه جميع القيود المفروضة على الهجرة الى الخارج بما فيها هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل. ولذا فقد اوجد صدور هذا القانون المبرر الكافي للكونغرس الاميركي كي يصدر تشريعا جديدا بالغاء تعديل جاكسون والبدء بالمفاوضات حول منح الاتحاد السوفيتي مكانة «الدولة الاكثر رعاية في التبادل التجاري مع الولايات المتحدة». وكانت هذه بالنسبة للعديد من المراقبين، خطوة مهمة لتحسين فرص النهوض بالاقتصاد السوفيتي.

ونظرا لحاجة الاتحاد السوفيتي الملحة الى المزيد من المعلومات التقنية الحديثة، وتردد الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان في تلبية الحاجة السوفيتية، لجأ غورباتشوف الى كسر حدة الجمود في العلاقات السوفيتية الاسرائيلية واستعان بالخبرات الاسرائيلية في مجال التقنيات الدقيقة لا سيما في ما يتعلق بأنظمة الري ووسائل الزراعة الحديثة. وكان غورباتشوف يدرك في الوقت نفسه ان الخبرات التقنية الاسرائيلية تشكل في حد ذاتها امتدادا للخبرات الاميركية في هذا المجال. ولذا فان من المتوقع ان يكون هذا التعاون التقني اثره الايجابي على مستقبل العلاقات السوفيتية الاسرائيلية في المدى المنظور على الاقل.

وبغض النظر عن غياب العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل فان موسكو تعمل جاهدة على تنفيذ مشروعات مشتركة ضخمة تساهم فيها شركات اميركية واوروبية معروفة. وكان لهذا الجهد الاسرائيلي وقع ايجابي على الرأي العام السوفيتي، اما بالنسبة لمساهمات الدول العربية في المشروعات الاقتصادية السوفيتية فانها تسير عموما بمنتهى البطء والحذر. ويبلغ حجم الاستثمارات والتوظيفات المالية العربية في اوروبا واميركا ما يزيد عن ٣٠٠ مليار دولار. فاذا ما تم تحويل جزء من هذه الاموال الى الاقتصاد السوفيتي فان مردود ذلك سيكون غاية في الايجابية بالنسبة لمستقبل العلاقات السوفيتية العربية لا سيما وانها ستؤثر بدون شك على توجهات

غالبية الرأي العام السوفيتي الذي دفعته الظروف الاقتصادية الصعبة الى المطالبة باتخاذ قرارات متسرعة ليست بالضرورة في صالح العلاقات السوفيتية العربية.

غير ان الاتحاد السوفيتي لم تعد له على اي حال علاقات خاصة تربطه بأية دولة عربية باستثناء سوريا الى حد ما. ومن العوامل التي شجعت على التغير في الموقف السوفيتي تحول العرب انفسهم في الكثير من دولهم الى التحالف مع الولايات المتحدة واتخاذهم موقفا معاديا لموسكو في افغانستان، واقدام البعض منهم على التعامل مع اسرائيل علانية او سرا، وبالاضافة الى ذلك فقد اقترنت صورة العرب في اذهان شعوب الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية بالنهج السياسي القديم الذي اطيح به في بلادهم لدى انطلاق سياسة البريسترويكا واندلاع ثورات عام ١٩٨٩. فالتعامل العربي مع الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية كان يتم في غالب الاحيان على مستوى القيادات السياسية دون الاكتراث بشق قنوات اتصال وحوار مع القوى والتنظيمات الشعبية. لقد اقتصر الدور العربي ـ وخاصة الفلسطيني منه ـ على التركيز على العلاقات الفوقية في حين ان اسرائيل كانت تتسرب الى اعماق تلك المجتمعات والدول، وتقيم علاقات وثيقة مع مختلف الدوائر والتنظيمات الشعبية التي كانت تقترب شيئا فشيئا من مراكز صنع القرار وخاصة في الاتحاد السوفيتي.

وكما قال تيتو لجمال عبدالناصر: «العرب يتركون جسم الاتحاد السوفيتي لاسرائيل ويتعاملون مع الرأس فقط» (هيكل، القبس ١٩٩٠/٥/٣١). ومما ساعد اسرائيل على التسرب الى اعماق المجتمع السوفيتي وباقي مجتمعات دول اوروبا الشرقية كون غالبية القادة الاسرائيليين ينحدرون من اصول روسية او بولندية. فقد قال بيريز: «ليس في اسرائيل عمليا عائلة واحدة لا تمتد جذورها الى روسيا او بولندا». وهذا سهّل بطبيعة الحال قدرة الاسرائيليين على فهم هذه المجتمعات وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية اكثر بكثير من قادة وممثلي الدول العربية الذين كانوا يكتفون عادة بتوثيق علاقاتهم مع الاوساط الرسمية الحاكمة. وقد استفادت اسرائيل من النهج الجديد في سياسات الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقية فأصبحت قضاياها جزءا من القضايا التي اقترنت في اذهان الناس بمعاداة الانظمة السابقة لها مما اكسبها عطفا وتأييدا واسعا من الشرائح المجتمعية المعادية لتلك

الانظمة. كما ان وجود اعداد كبيرة من اليهود في هذه الدول ساهم مساهمة قوية في تشجيع هذا الموقف المتعاطف مع اسرائيل. وفي معرض تبريره للتغير في الموقف السوفيتي تجاه النزاع العربي - الاسرائيلي اشار نائب رئيس لجنة السلام السوفيتية الى ذلك بقوله: «اننا في الماضي كنا نقف الى جانب طرف معين من دون قيد او شرط ومن دون مراعاة لمصالحنا الخاصة. فعندما كانت الولايات المتحدة تؤيد واحدا من طرفي نزاع كنا نؤيد الطرف الآخر تلقائيا وذلك لسبب بسيط هو ان المواجهة مع الولايات المتحدة في كل انحاء العالم كانت من اهم المكونات لسياستنا الخارجية. ان هذا ينطبق كليا على النزاع العربي الاسرائيلي الذي كنا فيه نؤيد الجانب العربي فقط، في حين ان الولايات المتحدة تمكنت من البقاء على علاقة طيبة مع معظم اطراف النزاع تقريبا مما عاد بفائدة لا تقدر بثمن على اسرائيل حليفتها في الشرق الاوسط».

وبالرغم من الانحسار المتزايد للنفوذ السوفيتي في المنطقة، الا انه من الصعب القول ان موسكو فقدت اهتمامها نهائيا بالعالم العربي. فالتنافس بين القوتين العظميين حول مصالحهما الاقتصادية والتجارية في المنطقة سيظل مستمرا فترة من الوقت. ولن تتوقف قضايا التنافس بين القوى الكبرى طالما انها تعتمد على مجتمعات متحركة ومتطورة لها احتياجات متجددة ومصالح متشابكة على مختلف الامتدادات العالمية. ولعل التحول الذي طرأ على النهج الخارجي للسياسة السوفيتية مرده الى الاعتبارات الديمقراطية التي بدأت تسود الحياة العامة في المجتمع السوفيتي. فالسياسة الخارجية اصبحت تخضع لمراقبة مستمرة من مجلسي السوفيت الاعلى، ولذا فانه لم يعد بمقدور القيادة السوفيتية انتهاج سياسة مخالفة لتوجهات الرأي العام الذي لم يعد منحازا للجانب العربي كما كان الحال عليه في السابق.

وهذا لا يعني بأي حال من الاحوال ان الاتحاد السوفيتي سيصبح معاديا للعرب او انه سوف يتخلى عنهم علانية. لكنه سيفقد - بالتأكيد - حماسه واندفاعه الشديدين تجاه القضايا العربية. وقد يظهر الكثير من الاهمال واللامبالاة تجاه هذه القضايا. ولذا فان عبئا جديدا سيقع على كاهل الدول العربية كي تبذل جهودا كبيرة ومضنية للتأثير على الموقف السوفيتي وكسب وده وتأييده، بعد ان كان امرا مضمونا ومفروغا منه وقوف السوفيت الى جانب القضايا العربية. ان ايام المراهنة على

التناقض بين الدول العظمى قد ولت وانقضت، وجاء الزمن الذي يقل او يخف فيه التناقض والتوتر العالمي، وامثالنا من ابناء دول وقوميات العالم الثالث عليهم اخذ هذا الامر بعين الاعتبار لدى تعاملهم مع دولة كبرى مثل الاتحاد السوفيتي. ان السياسة السوفيتية الحالية اخذت تتبنى نهجا يتسم بالبراغماتية الهادئة المتحررة من القيود الايديولوجية المتزمتة. . واصبحت المصالح المتبادلة والمنافع المشتركة وخاصة في الميدان الاقتصادي هي التي تحدد مسار العلاقات السوفيتية مع اية دولة من دول العالم سواء كانت دولة عربية او غير عربية.

اما بالنسبة للنزاع العربي الاسرائيلي فان الاتحاد السوفيتي يرى ان لا بديل عن التوصل الى تسوية سياسية تضع حدا نهائيا للحروب في المنطقة تراعي «المطالب السياسية والامنية والاقليمية لاطراف النزاع كافة». غير ان دعوة الاتحاد السوفيتي لتحقيق تسوية سياسية في غياب رادعه العسكري في المنطقة لم يعد يثير لدى اسرائيل اية ردود فعل جدية. بل بالعكس اصبحت المواقف الاسرائيلية تجاه الدول العربية المجاورة اكثر تشددا وعدوانية كما تعكسها تصريحات المسؤولين الاسرائيليين هذه الايام ضد الاردن والعراق. لقد بات من الصعب جدا على الاتحاد السوفيتي في اعقاب انسحابه من افغانستان وانهيار تحالفاته العسكرية مع اوروبا الشرقية، ان يفكر بأي نوع من انواع التدخل العسكري في المنطقة العربية حتى ولو كان الامر متعلقا بسوريا، البلد الذي ما زالت تربطه بالاتحاد السوفيتي بقايا علاقة خاصة. ومن شأن هذا كله ان ينبه العرب الى ضرورة المبادرة السريعة للاعتماد على طاقاتهم الذاتية ووحدة قواهم الفاعلة، والا فان القوى الكبيرة لن تتوانى عن تحطيم ما يتوفر لديهم من امكانات للنهوض او مقومات للانطلاق. ان اية بوادر وفاق او خطوات وحدوية على الصعيد العربي تتسم بالجدية والواقعية هي مؤشرات صحة وعافية في الجسم العربي وخاصة في المجالات الاقتصادية والسياسية.

النزاع العربي الاسرائيلي
ودول أوروبـا الشرقـيـة

من اللافت للنظر ان مجمل التغييرات والتحولات في الاتحاد السوفيتي حدثت «بمبادرة فوقية» اي من السلطة ولذا فان ما ينبثق عنها من مواقف وسياسات تجاه

القضايا العالمية ومن بينها القضايا العربية تخضع «لحسابات مقننة» يوليها النظام اهتمامه المباشر واشرافه الدقيق. اما ما حدث في باقي دول اوروبا الشرقية فجاء استجابة للمبادرة السوفيتية من ناحية ونتيجة مطالب وضغوط شعبية من ناحية اخرى. ولذا فانه ليس من السهل اخضاع سياسات هذه الدول لحسابات مقننة او معايير ثابتة.

ومن الارجح ان تشهد الفترة المقبلة تراجعا في التأييد المباشر الذي كانت الأطراف العربية تتلقاه من دول اوروبا الشرقية بالنسبة لقضاياها وخاصة القضية الفلسطينية. فقد بادرت غالبية هذه الدول الى اعادة علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل التي كانت مقطوعة منذ حرب حزيران ـ يونيو عام ١٩٦٧ . ومن المتوقع ان يزداد التقارب بين هذه «الديمقراطيات الناشئة» في اوروبا الشرقية وبين اسرائيل نظرا لما تتمتع به الاخيرة من موقع متميز ومؤثر على توجهات الكونغرس الاميركي وصانع القرار في اميركا مما يؤهلها للقيام بدور «الوسيط او السمسار» لتأمين حصول هذه «الديمقراطيات» على المساعدات التي تنشدها من الولايات المتحدة. فالمانيا الديمقراطية، على سبيل المثال، كانت قبل فترة وجيزة مصدرا قويا من مصادر الدعم المادي والعسكري للفصائل الفلسطينية، وها هي الان تسعى سعيا حثيثا لتستحوذ على دعم وتأييد اسرائيل لها في خطوات الوحدوية مع المانيا الاتحادية وذلك تمهيدا لتجاوز اية تحفظات قد تثيرها الولايات المتحدة. وتشترط اسرائيل من جهتها مقابل ذلك تعهد المانيا الديمقراطية بدفع تعويضات مالية لها اسوة بما فعلته المانيا الاتحادية من قبل لتعويضها نيابة عما لحق بالطوائف اليهودية في اوروبا من مشاكل ومعاناة اثناء حكم هتلر. ومن المفارقات الغريبة ان اسرائيل هي التي كانت حتى عشية احداث اوروبا الشرقية الاخيرة تبذل جهودا مضنية لتحسين علاقاتها مع المانيا الديمقراطية ولكن دون جدوى!

اما بالنسبة للتوجه العام لسياسات اوروبا الشرقية تجاه الدول العربية فان من المتوقع ان تأييدها لهذه الدول سيستمر في التراجع في المدى المنظور لا سيما بعد ادانة القوى الحاكمة الجديدة في اوروبا الشرقية لكل ما كانت تفعله انظمتها السابقة بما فيه تحالفاتها مع العديد من الانظمة العربية. ويعتقد ان ردة فعل اوروبا الشرقية السلبية

تجاه العرب ستستمر فترة من الزمن قبل ان تعيد دولها النظر في سياساتها في ضوء ما سيستجد من تطورات واحداث لتصبح مواقفها اقرب الى المواقف الاوروبية الغربية التي تتبنى نهجا معتدلا في تعاملها مع القضايا العربية.

ولعل من اهم ما يسترعي الانتباه في العلاقات العربية مع دول اوروبا الشرقية هو افتقارها الى تكوينات بشرية مستنيرة لديها الخبرة والقدرة في التعامل من ناحية مع الطبقات الجديدة التي اصبحت تشارك الآن في صنع القرار السياسي والاقتصادي لهذه الدول، والتعامل من ناحية اخرى مع مختلف الهيئات الشعبية والروابط المهنية والمؤسسات الخاصة في هذه الدول ايضا. ان لدى العالم العربي رصيدا هائلا من الكوادر البشرية التي تلقت العلم في معاهد اوروبا الشرقية واستقرت هناك فترة من الزمن. ولا شك ان بمقدور هذه الكوادر المؤهلة محاورة الانظمة الجديدة في دول اوروبا الشرقية والتأثير عليها اكثر بكثير من تلك الرموز البالية التي لا تزال تمثلنا في هذه الدول بنهج متخلف ينتمي الى نهج الانظمة القديمة التي سبق لشعوب هذه الدول ان اطاحت بها واستبدلت بها انظمة حكم ديمقراطية ذات نهج دينامي وعقلية متجددة.

وبالرغم من اهمية مثل هذا العامل، الا ان تزايد المقاومة الشعبية العربية في الاراضي المحتلة يظل هو العامل الاقوى في استقطاب مزيد من التعاطف الاوروبي الشرقي نحو قضيتنا الاساسية وذلك على غرار ما حدث من تحول تجاه هذه القضية من جانب اوروبا الغربية. ان تصاعد الانتفاضة الفلسطينية لا بد وان يلهب في النهاية خيال اوروبا الشرقية بذكريات معاناتها وكفاحها ضد الظلم النازي ابان الحرب العالمية الثانية. ولذا فان هذه الانتفاضة تظل اكثر قوة عربية مؤهلة لاحداث تغييرات ايجابية في مواقف دول اوروبا الشرقية تجاه قضايانا المصيرية. وبالاضافة الى ذلك فان الانتفاضة في انطلاقتها من اجل تحرير شعبها من وطأة الاحتلال الصهيوني وقهره وتسلطه، تشكل ظاهرة شبيهة بما اقدمت عليه وقامت به شعوب اوروبا الشرقية من اجل رفع الظلم والاضطهاد عن كاهلها بعد ان كان قد خيّم عليها ردحا طويلا من الزمن. ولا بد لهاتين الظاهرتين النضاليتين المتشابهتين ان تتوصلا ان آجلا ام عاجلا الى صيغ مشتركة في التعامل مع رموز الظلم والاضطهاد. وعندها ستبدو

الحقيقة واضحة امام شعوب اوروبا الشرقية بأن فلسطين وليست اسرائيل هي الضحية كما أوهمت هذه الشعوب في اعقاب ثورة عام ١٩٨٩.

هجرة اليهود السوفيت

تشكل الهجرة اليهودية تهديدا مباشرا للامن القومي العربي بمجمله. فبالاضافة الى النجاح الذي حققه المهاجرون الاوائل في وضع اسس الوطن القومي اليهودي عام ١٩١٨ وتأسيس اسرائيل عام ١٩٤٨ على جزء من الارض العربية في فلسطين، واحتلال مزيد من الاراضي العربية الاخرى عام ١٩٦٧، تتدفق علينا حاليا موجات جديدة من المهاجرين اليهود السوفيت والتي لم يسبق لها مثيل في تاريخ المنطقة الحديث. ان استمرار تدفق هذه الموجات من المهاجرين اليهود يهدف دون شك الى تهويد الاراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية وغزة بالاضافة الى مرتفعات الجولان والشريط الحدودي في جنوب لبنان. لقد ظلت اسرائيل فترة من الزمن تواجه كابوسا ديموغرافيا اطلق عليه تعبير القنبلة الديموغرافية الزمنية. وكان يقصد بذلك الزيادة المطردة في عدد الفلسطينيين بحيث كان متوقعا ان يتجاوز عددهم خلال اقل من ثلاثة عقود عدد اليهود في اسرائيل والمناطق المحتلة. ولذا فان المعادلة الديموغرافية التي كانت تعمل لصالح العرب بدأت تتغير في اعقاب وصول المهاجرين اليهود السوفيت واخذ الميزان الديموغرافي يرجح لصالح اليهود بنسبة قد تصل الى ٢٥٪ اذا ما اكتمل تدفق هؤلاء المهاجرين على نحو ما هو متوقع في مدى السنوات الخمس المقبلة. وبالرغم من ذلك فليس هناك دراسة عربية جادة لهذه القضية تتعرض لقانون الهجرة وتبين ما حدث له من تغييرات وكيف يتعامل اليهود مع هذا القانون بحيث يتم تفسير نصوصه المتعلقة بحقوق الانسان على نحو مؤيد لهم ومعاد لنا؟!

ان صانع القرار العربي بامس الحاجة الى معلومات دقيقة وافية تبين حجم الهجرات المتوقعة خلال الاعوام القليلة المقبلة، كما تبين الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة في الضغط على الاتحاد السوفيتي واستغلال وضعه الاقتصادي المتردي لانتزاع تنازلات منه واهمها موضوع السماح لليهود السوفيت بالهجرة الى اسرائيل كما ان الحاجة ماسة الى دراسات وافية تبين النتائج التي ستترتب على هذه

الهجرات بالنسبة لاسرائيل. وهل ستبرز مشاكل اجتماعية واقتصادية تزيد من حدة البطالة فيها؟ وهل ستؤدي الهجرة في النهاية الى قيام اسرائيل بتوجيه ضربات عسكرية الى بعض المناطق العربية مثل جنوب لبنان والاردن واحتلال اجزاء من اراضيهما؟

ان ما يتوفر لدينا من معلومات يشير الى ان الاتحاد السوفيتي يضم اكبر احتياطي للمهاجرين اليهود، ففيه اكبر جالية يهودية خارج الولايات المتحدة اذ يبلغ عددها حوالي ٢٫٢٠٠٫٠٠٠ نسمة (نقلا عن The Jewish Year Book, 1988). وقد وصل اسرائيل حتى الان ما يقارب لخمسة وسبعين الفا من المهاجرين اليهود السوفيت منذ بداية العام الحالي ومن المتوقع ان يبلغ عددهم في نهاية هذا العام ما يزيد عن ٢٠٠ الف مهاجر، اي ما يعادل بسهولة المجموع الكلي للمهاجرين اليهود السوفيت طيلة العشرين سنة الماضية. وقد اعلن اوري غوردون، رئيس دائرة الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية ان ٩٠٠ الف يهودي سوفيتي تقدموا حتى الان بطلبات هجرة الى اسرائيل. وتقدمت الحكومة الاسرائيلية بطلب للحصول على قرض من الولايات المتحدة يقدر بـ٤٠٠ مليون دولار للمساهمة في تغطية كلفة استيعاب المهاجرين المتوقع وصولهم هذا العام. اما الكلفة الكلية المتوقعة لعملية استيعاب هؤلاء المهاجرين فانها تبلغ حوالي ثلاثة مليارات دولار. وتتردد مقولة اسرائيلية على نطاق واسع بان عدد المهاجرين اليهود السوفيت الى اسرائيل سيصل قرابة المليون مهاجر بحلول عام ١٩٩٥. وتبلغ تكلفة استيعاب هذا العدد من المهاجرين حوالي ١٥–٢٠ مليار دولار.

. وفيما لو اتضح ان ارقام هؤلاء المهاجرين مبالغ فيها، فان المعطيات التي يمكن التحقق منها ترسم لنا خطا صاعدا لحركة هجرة لم يسبق لها مثيل.

وتعتبر هذه الهجرة بحق واحدة من اخطر التحديات التي يواجهها العالم العربي، وربما من اكثر مصادر التهديد خطورة على امنه القومي وتطلعاته التنموية. ان مثل هذه الهجرة المكثفة ستؤدي الى زيادة حوافز وفرص التوسع الاستيطاني الاسرائيلي في مختلف ارجاء الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ففي غياب القدرات العسكرية العربية الفاعلة ولاسيما بعد تحييد مصر، اكبر القوى العسكرية

العربية، انعدم وجود اية ضغوط حقيقية على اسرائيل تمنعها من ممارسة ما تريد ممارسته في هذه الاراضي المحتلة. وبالاضافة الى ذلك فان وصول مثل هذه الاعداد الهائلة من المهاجرين سيبطل مفعول اية مصلحة لاسرائيل في تسوية اقليمية. اذ من المتوقع ان يلجأ حزب العمل نفسه الى اعادة النظر في سياسته ويتوجه نحو استراتيجية التسوية الادارية «الحكم الذاتي» اسوة بموقف نظيره تكتل ليكود. وهكذا ستشكل هجرة اليهود السوفيت في النهاية عقبة رئيسية امام نجاح اية مبادرات سلمية في المنطقة، بغض النظر عن المبررات «الانسانية» التي يستخدمها الاتحاد السوفيتي في تبريره للسماح باطلاق الحرية لهذه الهجرة. وهناك قول لبيغن له دلالته العميقة في هذا الصدد: «حينما تتدفق على اسرائيل هجرة جماعية تحمل معها مليوني قادم جديد فان اسرائيل لن تقدم تنازلات اقليمية وانها ستسترد ما تخلت عنه وتعود حتى الى سيناء ثانية» اما بن غوريون فانه ظل يردد حتى ايامه الاخيرة ما مضمونه ان اسرائيل «لا يمكن ان يهدأ لها بال الا اذا تجمع فيها ٨-١٠ ملايين يهودي». وقال ايضا: «ان اسرائيل ستظل تعاني من مقيدات ومحددات استراتيجية وسياسية وعسكرية حتى مع وجود عامل التفوق القومي، طالما ان قدراتها البشرية محدودة وانها لن تستطيع تحقيق مطامحها واهدافها الاخرى دون توفر هذا العامل». اما ليفي اشكول فقد قال في اعقاب حرب حزيران عام ١٩٦٧: «ان نجاح المشروع الصهيوني مرهون في النهاية بقدرتنا على تهجير مليون يهودي من الاتحاد السوفيتي لاسرائيل».

ويعتبر تدفق الهجرات الواسعة على اسرائيل من ناحية اخرى، مؤشرا واضحا على استعداد اسرائيل للقيام بعملية غزو وتوسع على حساب مزيد من الاراضي العربية، والاستيلاء على مزيد من ثرواتها ومواردها. فاستيعاب هذه الاعداد الهائلة من الموجات البشرية يتطلب ان تقوم اسرائيل بضم المناطق المحتلة واحتلال المزيد من اراضي الاقطار العربية المحيطة بها ولاسيما الاردن وجنوب لبنان. وبهذا يمكن حل مشكلة استيعاب هؤلاء المهاجرين - كما يتصور صانعو القرار في اسرائيل - عن طريق: (١) اقتلاع اكبر عدد ممكن من سكان المناطق المحتلة البالغ عددهم ٨ر١ مليون فلسطيني (هم مجموع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة)، (٢) توطين اليهود السوفيت محل المهجرين العرب والاستيلاء على اماكن عملهم للمساهمة في حل مشكلة البطالة في اسرائيل بعد ان كانت قد وصلت الى اكثر من ١٠٪.

ومما يجدر ذكره ان المهاجرين الجدد الذين هم في غالبيتهم من اليهود الاشكناز تبدو اسرائيل انها بامس الحاجة اليهم لاعادة التوازن الذي اهتز لمصلحة اليهود الشرقيين داخل المجتمع الاسرائيلي. وينتمي غالبية هؤلاء المهاجرين الى نوعيات متميزة من ذوي الكفاءات العلمية العالية واصحاب المهارات الفنية المتطورة كالاطباء والعلماء والمهندسين. وبالاضافة الى ما يمكن ان يوفره هؤلاء من دعم ديموغرافي يؤمن طموحات الاسرائيليين في الاستيطان داخل المناطق المحتلة وخارجها فانهم ينقلون ايضا الى المؤسسة الصناعية العسكرية في اسرائيل بالمجان ودون اي تكلفة خبرات سوفيتية استراتيجية دقيقة لتطويعها واستخدامها في مواجهة الانظمة العربية التي لا تزال تعتمد على نتاج مثل هذه الخبرة السوفيتية في الكثير من المجالات الحساسة.

ومن اللافت للنظر بالنسبة لهذه الهجرة المرونة التي ابداها الاتحاد السوفيتي في الاستجابة للضغوط الاميركية كي يفتح الابواب على مصراعيها امام هجرة اليهود السوفيت دون ان يبادر بالمقابل الى مطالبة الولايات المتحدة بعدم اغلاق ابوابها امام الراغبين من هؤلاء المهاجرين في التوجه اليها. لقد تمكنت اسرائيل من اقناع السلطات الاميركية بتغيير قوانين الهجرة من الاتحاد السوفيتي الى الولايات المتحدة بحيث اصبح يشترط على كل راغب في الهجرة من اليهود السوفيت الحصول على «تأشيرة هجرة» من السفارة الاميركية بموسكو. وفي ضوء تقييد عدد المسموح لهم من اليهود السوفيت بالهجرة سنويا الى الولايات المتحدة، بالاضافة الى طول امد الانتظار من اجل الحصول على مثل هذه التأشيرة، كل هذا جعل اليهود السوفيت لا يجدون مفرا من التوجه الى اسرائيل. وكان في السابق ما لا يقل عن ٩٠٪ سنويا من هؤلاء المهاجرين يتجهون الى الولايات المتحدة بدلا من اسرائيل.

ومن المفارقات الغريبة ان تتبارى الدول الغربية في الاهتمام بحقوق الانسان اليهودي وهو مقيم في الاتحاد السوفيتي ثم يجري اهماله والتنكر له حينما يغادر بلده ويتوقف في محطة اوروبية رافضا الهجرة الى اسرائيل؟! ان هنالك ما لا يقل عن مائة الف يهودي سوفيتي يهيمون على وجوههم هذه الايام في مدن ايطاليا والنمسا بحثا عن مكان بديل لاسرائيل يستقرون ويعيشون فيه. ولكن الولايات المتحدة وباقي

الدول الغربية ترفض منحهم حق الهجرة والاقامة على اراضيها. وهم «يعيشون»، كما ذكرت صحيفة «اللوموند» في معسكرات للاجئين دون بطاقات شخصية او رخص عمل او مدارس لابنائهم. وينتظر هؤلاء اليهود منذ اشهر طويلة تأشيرات دخول (شرعية) الى الولايات المتحدة او اية دولة غربية اخرى. وهم على حافة اليأس والانهيار، وعلى وشك التسول بعد ان انفقوا مدخراتهم الضئيلة واصبحوا عالة على منظمات الغوث الانسانية». وقام هؤلاء اليهود المهاجرون بالاضراب عن الطعام مرارا والتظاهر امام سفارتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عدة مرات ولكن دون جدوى. اما اسرائيل فانها تسعى من جانبها الى احكام الخناق عليهم كي تجبرهم على التخلي عن احلامهم بالهجرة الى العالم الجديد او احدى الدول الاوروبية والتوجه بدلا من ذلك الى «ارض الميعاد». ويطلق الاسرائيليون عليهم تعبير «يورديم» ويعني «الساقطين» او «المرتدين». لاشك ان الامر ينطوي على مفارقة صعبة الفهم اذ كيف تكون هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتي جزءا من حقه المقدس كانسان في حين ان امتناعه عن الذهاب الى اسرائيل يعتبر جريمة يعاقب عليها بتشريده وملاحقته وعدم منحه حق الاقامة الشرعية في اي بلد من بلدان اوروبا واميركا؟ والغريب ان هذه القضية التي تدخل ضمن صلب حقوق الانسان لا تجد اذانا صاغية لدى الدول الغربية او حتى الاتحاد السوفيتي نفسه، ناهيك عن اسرائيل التي تستخدم كل الوسائل الممكنة لاجبارهم على الهجرة اليها والاستقرار فيها.

ولعله من المناسب في هذا المجال التوقف هنا لتفسير ظاهرة المعاداة للسامية التي يشاع ان يهود الاتحاد السوفيتي سبق وتعرضوا لها في اواخر القرن الماضي في ظل الحكم القيصري والتي عرفت باسمها الروسي «بوجروم» Pogrom. لقد استغلت اسرائيل الفرصة واخذت تقود حملة عالمية مركزة للدفاع عن «حقوق الانسان اليهودي السوفيتي بحجة ان اي فشل قد تتعرض له تجربة غورباتشوف سيؤدي الى استخدام اليهود السوفيت ككبش فداء في هذه المرحلة المضطربة من تاريخ الاتحاد السوفيتي. واخذت وسائل الاعلام الصهيونية تروج الكثير من الادعاءات والشائعات حول الاخطار المحدقة باليهود السوفيت من جراء ازدياد حدة التيارات القومية والدينية في بعض الجمهوريات السوفيتية «المعادية لليهود» وخاصة السلافية والاسلامية منها، وتهدف الاوساط الاسرائيلية والصهيونية من وراء هذه الحملة

الدعائية الى تعزيز الرغبة اليهودية في الرحيل عن الاتحاد السوفيتي وتشجيع البرجوازية اليهودية على التبرع بسخاء من اجل مزيد من التوسع الاستيطاني في المناطق المحتلة. كما ان تصاعد هذه الحملة الدعائية من ناحية اخرى تشكل قوة ضاغطة على الاتحاد السوفيتي للاستمرار في سياسة الانفتاح التي ينتهجها حاليا تجاه اسرائيل وعدم التراجع عنها.

الانتفاضة الفلسطينية في مواجهة المشروع الصهيوني

يعتمد الاحتلال الاسرائيلي في توسعه الاستيطاني المستمر على تحييد الجماهير العربية قدر الامكان وابقائها خارج ساحة الصراع. غير ان الانتفاضة الفلسطينية فاجأت هذا الاحتلال بمقاومة جماهيرية عامة تشارك فيها غالبية الشرائح المجتمعية بكل ما لديها من زخم وطاقات، متحررة من كل رواسب الخوف والرهبة في مواجهة الاحتلال ووسائل قمعه الوحشية وقد تحدد الخيار امام الانتفاضة في نطاق توقيف المشروع الصهيوني وتعطيل استمراره. اما بالنسبة لاسرائيل فان مواجهتها لهذا الخيار الفلسطيني اخذ يعتمد على استخدام شتى الوسائل والاساليب الرامية الى اجهاض القوة الذاتية للانتفاضة واحكام السيطرة على المناطق المحتلة وضمها نهائيا اليها. فبالاضافة الى قتل المدنيين وتعذيبهم واستخدام اساليب التجويع الاقتصادي، لجأت السلطات الاسرائيلية الى تفريغ الاراضي المحتلة من سكانها الاصليين تمهيدا لجلب المهاجرين اليهود السوفيت وتوطينهم في هذه الاراضي كما اوضحت الندوة في جزء متقدم منها. وهكذا اخذت اسرائيل تلقي بكل ثقلها في مواجهة الانتفاضة غير ابهة او معترفة بحجم الخسائر والمصاعب التي تتعرض لها. وهذا من الامور المسلم بها تاريخيا، اذ تظل دولة الاحتلال تدعي ان النصر قاب قوسين او ادنى الى ان تحدث المفاجأة فلا تستطيع ان تخفي هزيمتها ويبدأ التحول في موقفها فتأخذ في البحث عن تبريرات انسانية لقرارها بالانسحاب من الاراضي المحتلة. هذا ما حدث بالضبط في فيتنام ومن قبلها ايضا في الجزائر! والنصر في النهاية، على اية حال، من نصيب الطرف الذي يصمد في المعركة ولا يخشى من مغبة تصعيدها. فصمود الانتفاضة وتصاعد حدثها سيفقد اساليب القمع الاسرائيلية اية

فعالية او جدوى وسيمهد الطريق لانهاء الاحتلال وانتزاع الحرية واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

غير انه لابد من تطوير الاساليب النضالية حتى تتحول الانتفاضة من «حالة رفض الاحتلال الى حالة تقويض دعائم الاحتلال»، وهذا لا يتم الا عن طريق زيادة كلفة الانفاق الاقتصادي على الاحتلال الاسرائيلي وارباك اوضاعه الاقتصادية من ناحية، وعن طريق تطوير الاقتصاد الفلسطيني بما يضمن استقلاله عن الاقتصاد الاسرائيلي ومقاومة حرب التجويع القاسية والاستيلاء على الاراضي الزراعية من ناحية اخرى. وكما هو معروف فان انهاء الاحتلال ـ اي احتلال ـ مرهون بتحويله من عملية مربحة الى عملية خاسرة.

ومما لاشك فيه ان القطاع المدني العربي فشل حتى الان في استيعاب مغزى الانتفاضة كمشروع دينامي قد يقرر مصير المنطقة باكملها ويحدد مسارها التاريخي على مدى السنين العشر المقبلة. ولا خيار امام هذا القطاع اذا ما رغب في تجاوز هامشيته والتحرر من قصوره الذاتي الا ان ينطلق فيرفد الانتفاضة ويشد ازرها من اجل اداء مهماتها التاريخية المقدسة. ولن يتأتى ذلك الا اذا تمكن هذا القطاع من تعبئة طاقاته وحشد امكاناته من خلال عمل مؤسسي يتضمن انشاء لجان مهنية مختصة ومتصلة بالداخل عبر قنوات مباشرة وواضحة ومتحررة من مختلف قيود البيروقراطية والارتجال. فالمشروع الصهيوني على الصعيد الفلسطيني يهدف الى تفريغ الاراضي المحتلة من اهلها وسكانها واستبدالهم بمهاجرين يهود في حين انه على صعيد العالم العربي يهدف الى تفريغه من القدرة الانتاجية ومن القدرة على الاستقلال الاقتصادي حتى تظل الدول العربية تابعة «للسوق الامبريالية». ولذا فان المهمة القومية التاريخية للانتفاضة تكمن في قدرتها على تشكيل حاجز بشري منيع في مواجهة المشروع الصهيوني لا لحماية الارض الفلسطينية فحسب وانما ايضا لحماية الاراضي العربية المجاورة من خطر الهيمنة الاسرائيلية وتوسعها المدمر.

ان صمود السكان وبقاءهم على ارضهم هو اخطر سلاح يواجه به العرب خطر التحدي الاسرائيلي بما يتضمنه من تفوق عسكري وتقدم تقني. فوجود مثل هذا الحاجز الفلسطيني البشري يعيد التمدد الاستيطاني الاسرائيلي. ولكن اذا سقط

الحاجز - لا سمح الله - وانتهت المقاومة الفلسطينية التاريخية فان اسرائيل ستهيمن على المنطقة العربية عسكريا واقتصاديا، وسيكون مصير العالم العربي البلقنة. فهل يعي العالم العربي مدى خطورة معركة الانتفاضة الحالية وحجم تأثيرها على مصير الاجيال العربية القادمة؟!

الثورة التقنية وآثارها السياسية الاقتصادية في العالم العربي

القراءة المتأنية والدقيقة للاحداث والتغييرات المذهلة التي شهدتها دول الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية تؤكد الى انها جاءت كنتيجة تراكمية للثورة العلمية والتقنية العالمية التي يتزعمها العالم الغربي. فبالرغم مما حققته المجتمعات الاشتراكية من انجازات ضخمة في بناء المؤسسات العلمية واعداد الكوادر البشرية المدربة من علماء ومهندسين وفنيين الا ان وتيرة التقدم العلمي والتقني لدى هذه المجتمعات ظلت تسير في مساقات ضيقة ومتخلفة عما هي عليه في الغرب. ويعود ذلك الى ثلاثة عوامل رئيسية هي:

١ - تكبيل نشاطات الكوادر العلمية والتقنية بمتطلبات التخطيط المركزي الصارم من جهة وبمعايير الولاء والانتماء السياسي من جهة اخرى وقد ادى ذلك الى فقدان اجواء الحرية الفكرية وحوافز التنافس والابداع لدى الافراد والجماعات.

٢ - خضوع المؤسسات والمعاهد العلمية لاعتبارات التخطيط المركزي والتمويل الحكومي حرمها من ممارسة تطوير برامجها ونشاطاتها الاكاديمية بحرية واستقلالية ومن التفاعل التنافسي الحر مع متطلبات المجتمع واحتياجات السوق المحلي والعالمي.

٣ - حرمان القطاع الاقتصادي من: (أ) الامكانات الهائلة التي توفرها المبادرات الفردية والجماعية (القطاع الخاص) في النشاط الاقتصادي العام، (ب) الفرص التي يوفرها التنافس بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة، (جـ) القدرة على استقطاب التطورات العلمية والتقنية اينما كانت من اجل تطوير القدرة الذاتية واكتساب قدرات تنافسية جديدة.

ولعل العامل الوحيد الذي ساعد الانظمة الاشتراكية على الصمود الاقتصادي والسياسي طوال هذه المدة بالرغم من عوامل التكبيل والتحجر المشار اليهما قبل قليل، هو ان هذه الانظمة تجمعت منذ البداية في سوق اقتصادية واحدة ضمت جميع دول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي (حوالي ٤٠٠ مليون نسمة). هذا كله يحمل في طياته مؤشرات مستقبلية ليس فقط بالنسبة لمنظومة الدول الاوروبية الاشتراكية وانما ايضا بالنسبة للعالم العربي. وكما يقولون: «فان من يفهم المستقبل ويعد له يتحكم فيه». والفرص مهيأة للعرب كي يفهموا مستقبلهم ويتكيفوا مع المتغيرات العالمية بحيث يصبح بمقدورهم المساهمة في صياغة هذه المتغيرات لصالحهم. ولحاق العالم العربي بسياق الثورة العلمية لن يتأتى الا بتوافر الحريات الاساسية واقرار حقوق الانسان الطبيعية. كما ان نجاح هذا المسعى مرهون ايضا بالتحرر من قيود المركزية في التخطيط والادارة والقدرة على التفاعل التنافسي الحر واطلاق العنان للمبادرات الفردية والجماعية في مجالات العلم والاقتصاد وفق متطلبات السوق واحتياجاته.

وفي ظل التجزئة السائدة في العالم العربي تزداد الحساسيات بين الدول العربية وتتعمق خشيتها من بعضها البعض ويقل التعاون والتنسيق الاقتصادي والتقني بها. ففي الوقت الذي تبلغ فيه حجم الاستثمارات العربية في العالم الغربي فقط، ما لا يقل عن ٣٠٠ مليار دولار هناك بلدان عربية تعاني من فقر حقيقي يصل الى حد المجاعة. ويؤدي هذا بطبيعة الحال الى تبعية العالم العربي اقتصاديا وسياسيا للدول الغربية. ونتيجة لهذه التبعية فان الدول العربية تفقد الى حد كبير امكانية الاستقلال بسياستها والقدرة على وضع برامج عمل تتفق ومصالحها الذاتية. وفي هذا العصر الذي تبرز فيه اهمية التكتلات الاقتصادية العالمية فان مستقبل الكيانات السياسية الصغيرة لم يعد مجديا لكونها عرضة للتقسيم والتوزيع بين مناطق نفوذ الدول الكبرى.

ولذا فان كل هذه الظواهر المتعلقة بالنظام العربي الراهن تستدعي البحث عن حلول قومية لها. فعالم الغد هو عالم التكتلات الكبيرة وبامكان العرب اقامة تكتل مرهوب الجانب يضمن تحقيق نهضة اقتصادية تقنية سياسية حقيقية تقوم على ادراك واع وعملي لطبيعة المصالح المشتركة التي تضمن وضع قاعدة حقيقية وثابتة للاستقرار القومي الذي يشكل الاساس المتين ايضا للاستقرار الداخلي الشامل.

أهم الأحداث التاريخية في المشرق العربي والعالم: منذ بداية الحرب الباردة إلى نهايتها المحتملة

١٩٤٧:

بداية عصر الاحلاف العسكرية العالمية ناتو (١٩٤٧)، منظمة الدول الاميركية (١٩٤٨) سيتو (١٩٥٤) حلف بغداد (١٩٥٥).

ابريل ـ بريطانيا تحيل قضية فلسطين الى الأمم المتحدة.

اغسطس ـ استقلال الهند والاضطرابات الطائفية الرهيبة بين الهندوس والمسلمين.

نوفمبر ـ الأمم المتحدة تصوت بالموافقة على تقسيم فلسطين.

يناير ـ مصر تحيل نزاعها مع بريطانيا الى مجلس الامن التابع للامم المتحدة (دون نتيجة).

مارس ـ مبدأ ترومان: بداية القرن الاميركي والحرب الباردة.

ـ تقسيم العالم بين الدولتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

١٩٤٨:

يناير ـ الوثبة في العراق تطيح بمعاهدة بورتسموث (صالح جبر ـ بيفن).

ـ اغتيال غاندي.

مايو ـ بريطانيا تعلن نهاية الانتداب في فلسطين ـ اعلان قيام اسرائيل ١٥/٥/١٩٤٨.

مايو ـ حرب فلسطين، ولجوء الفلسطينيين الى البلاد العربية.

سبتمبر - مصر تدعم قيام حكومة فلسطينية في غزة .
ديسمبر - الملك عبدالله يضم فلسطين العربية (الضفة الغربية) الى الاردن (بالتعاون مع المتخاذلين مع اعيان فلسطين).

١٩٤٩:

فبراير - اتفاقية الهدنة بين اسرائيل ومصر وسوريا ولبنان .
مارس - انقلاب عسكري في سوريا بقيادة حسني الزعيم.
ابريل - اعلان تأسيس المملكة الاردنية الهاشمية .
يوليو - اتفاقية الهدنة بين اسرائيل ومصر.
اغسطس - انقلاب عسكري ثان في سوريا بقيادة سامي الحناوي .
اكتوبر - انتصار الثورة الصينية بقيادة ماوتسي تونغ وتأسيس جمهورية الصين الشعبية - وجان كاي تشك يلجأ الى تايوان .
ديسمبر - انقلاب عسكري ثالث في سوريا بقيادة اديب الشيشكلي .
- اسرائيل تنقل عاصمتها من تل ابيب الى القدس متحدية قرار الامم المتحدة بتدويل القدس .

١٩٥٠:

ابريل - الحاق الضفة الغربية بالاردن يصبح رسميا .
مايو - الاعلان الثلاثي (بريطانيا - فرنسا - الولايات المتحدة) بشأن التمسك باتفاقية الهدنة بين اسرائيل والدول العربية والالتزام باقامة التوازن العسكري بينها .
- بداية الحرب الكورية بين الشمال والجنوب .
- عبدالله السالم يصبح اميرا للكويت (١٩٥٠ - ١٩٦٥) .
اغسطس - توقيع معاهدة الدفاع العربي المشترك ومعاهدة التعاون الاقتصادي .

١٩٥١:

مايو - مصدق يؤمم شركات النفط الاجنبية في ايران .
يوليو - اغتيال الملك عبدالله في القدس .

اكتوبر - حكومة الوفد تلغي المعاهدة البريطانية - المصرية لسنة ١٩٣٦، والحكم المصري في السودان لسنة ١٨٩٩ .

ديسمبر - استقلال ليبيا تحت حكم الملك ادريس السنوسي .

١٩٥٢:

يوليو - انقلاب الضباط الاحرار في مصر بقيادة جمال عبدالناصر.

سبتمبر - اول قانون للاصلاح الزراعي في الشرق الاوسط يعلن في مصر.

- الانتفاضة في العراق.

- كميل شمعون رئيسا للجمهورية اللبنانية (١٩٥٢ - ١٩٥٨).

ديسمبر - الغاء دستور سنة ١٩٢٣ بشكل نهائي في مصر.

١٩٥٣:

فبراير - الاتفاقية البريطانية - المصرية بشأن حق تقرير المصير في السودان.

- الحسين بن طلال ملكا على الاردن.

- وفاة ستالين وخروتشوف امينا عاما للحزب الشيوعي السوفيتي.

اغسطس - الولايات المتحدة (السي آي ايه) تطيح بحكم مصدق في إيران بسبب تأميمه شركات النفط الأجنبية في مايو ١٩٥١ .

١٩٥٤:

فبراير - الناصريون من الضباط الاحرار يبعدون محمد نجيب عن رئاسة الجمهورية، واعادته الى الحكم بعد ايام .

ابريل - لجان التحقيق المكارثية. المكارثية تتحول الى رمز للحرب الباردة بين الشرق والغرب، ومعاداة الثورة على نطاق عالمي.

يونيو - الولايات المتحدة تطيح بحكم الرئيس الغواتيمالي جاكوبو اربنتز (المنتخب انتخابا حرا) لانه اغضب شركة الفواكه المتحدة الاميركية بتأميمه ٢٠٠ الف آكر من الاراضي غير المستغلة.

يوليو - الاتفاقية الاولية لجلاء القوات البريطانية في قناة السويس .

اغسطس ـ مصر تمنع السفينة الاسرائيلية بيت غاليم من عبور القناة.
نوفمبر ـ بداية حرب التحرير في الجزائر ضد فرنسا .
اكتوبر ـ توقيع اتفاقية اجلاء القوات البريطانية عن مصر .
ـ الاطاحة برئاسة محمد نجيب نهائيا في مصر.
ـ الاتفاقية الفرنسية ـ الاسرائيلية السرية لتزويد اسرائيل باسلحة فرنسية (وراثة فرنسا دعم اسرائيل من دول شرق اوروبا) .
ـ استقلال فيتنام وتقسيمها الى شمالية وجنوبية .

١٩٥٥:

فبراير ـ اعلان قيام حلف بغداد بين العراق وتركيا برعاية الولايات المتحدة وبريطانيا .
ـ هجوم اسرائيلي كبير على غزة .
مارس ـ جمال عبدالناصر يحضر مؤتمر باندونغ (اول مؤتمر لحركة عدم الانحياز) بمشاركة سوكارنو (اندونيسيا) شوان لاي (الصين) تيتو (يوغسلافيا) نهرو (الهند) .
سبتمبر/اكتوبر ـ باكستان وايران تنضمان الى حلف بغداد .
سبتمبر ـ عبدالناصر يعلن عن صفقة الاسلحة (التشيكية) مع الاتحاد السوفيتي .
نوفمبر ـ بداية المحادثات الاميركية ـ البريطانية ـ المصرية لتمويل مشروع السد العالي.
ـ شكري القوتلي رئيسا للجمهورية السورية من جديد بعد عودة الحكم المدني (١٩٥٥ ـ ١٩٥٨).
ـ ثورة في قبرص يقودها المطران مكاريوس ضد الحكم البريطاني .

١٩٥٦:

فبراير ـ خطاب لخروتشوف في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي يعلن فيه تغييرات في ايديولوجية الحزب تجاه حركات التحرر في العالم الثالث.

- فشل المحادثات السرية بين مصر واسرائيل بواسطة روبرت اندرسن (احد المقربين من الرئيس ايزنهاور) التي استمرت شهرين .

مارس - الملك حسين يطرد غلوب من قيادة جيش الاردن - بداية تأثير الحركة القومية على المناخ السياسي في الاردن.

مـايـو - جمال عبدالناصر يعترف بالصين الشعبية (واعتبار الولايات المتحدة هذا الاعتراف تحديا لها).

- انفصال باكستان عن الهند واعلانها جمهورية اسلامية .

- استقلال كل من السودان وتونس والمغرب.

يوليو - جون فوستر دالاس يعلن سحب عرض الولايات المتحدة تمويل بناء السد العالي.

- جمال عبدالناصر يعلن تأميم قناة السويس .

اكتوبر - العدوان الثلاثي (بريطانيا - فرنسا - اسرائيل) على مصر فيما يسمى بازمة قناة السويس .

نوفمبر - السوفيت يسحقون ثورة المجر بقيادة ايمري ناجي .

١٩٥٧:

يناير - اعلان مبدأ ايزنهاور.

- استقالة ايدن بمثابة الهزيمة المنكرة لبريطانية في ازمة السويس.

فبراير - مارس - تعديل مبدأ ايزنهاور لاجبار اسرائيل على الانسحاب من سيناء. اسرائيل تنسحب من سيناء مجبرة كارهة .

مارس - بريطانيا تعلن رغبتها في سحب قواتها من الاردن (والغاء معاهدة ١٩٤٨) .

ابريل - فتح قناة السويس للملاحة العالمية .

اغسطس - الأزمة السورية - التركية. سوريا تعلن ان تركيا تتآمر مع الولايات المتحدة للاطاحة بالحكومة السورية.

- اعلان الجمهورية التونسية برئاسة الحبيب بورقيبة (١٩٥٧ - ١٩٧٥) .

- قيام السوق الاوروبية المشتركة: معاهدة روما .

اكتوبر - القمر الصناعي السوفيتي سبوتنيك: اول قمر صناعي في العالم.
- اعلان استقلال غانا، نكروما رئيسا للوزراء.

١٩٥٨:

فبراير - الوحدة بين مصر وسوريا وانشاء الجمهورية العربية المتحدة (جمال عبدالناصر رئيسا للجمهورية).
- هجوم فرنسي على الحدود التونسية لمنع مقاتلي جبهة التحرير الجزائرية من عبور الحدود.

مايو - قيام الجمهورية الفرنسية الرابعة برئاسة ديغول بسبب القضية الجزائرية.

يوليو - انقلاب عسكري في العراق يطيح بالحكم الملكي.
- الحرب الاهلية في لبنان، انزال اميركي في لبنان وانزال بريطاني في الاردن.

سبتمبر - انقلاب عسكري في السودان بقيادة ابراهيم عبود.

ديسمبر - الاتحاد السوفيتي يوافق على مساعدة مصر في بناء السد العالي.
- بداية مرحلة انحسار الاستعمار في افريقيا: استقلال ٣٤ دولة بين سنوات ١٩٥٨ - ١٩٦٨.
- فؤاد شهاب رئيسا للجمهورية اللبنانية.

١٩٥٩:

مارس - العراق ينسحب من حلف بغداد ويتحول اسم الحلف الى حلف السنتو.
- الاعلان عن قيام اتحاد الجنوب العربي يضم سلطنات ومحمية عدن البريطانية.
- انتصار الثورة الكوبية بقيادة فيدل كاسترو.
- حملة اعتقالات واسعة في مصر ضد الشيوعيين قبيل زيارة خروتشوف الى مصر.

١٩٦٠:

مـايـو ـ انقلاب عسكري في تركيا يطيح بحكومة مندريس .
اغسطس ـ اعلان استقلال قبرص.
سبتمبر ـ اعلان قيام منظمة الاقطار المصدرة للنفط، اوبك.
نوفمبر ـ انتخاب كنيدي رئيسا للولايات المتحدة.

١٩٦١:

يناير ـ انقلاب عسكري بقيادة موبوتو في زائير (بدعم من الولايات المتحدة) اطاح بحكم الرئيس المنتخب لومومبا وادى الى مقتله .
يونيو ـ استقلال الكويت والغاء معاهدة الحماية البريطانية .
يوليو ـ العراق يطالب بضم الكويت اليه: تدخل بريطاني ثم عربي لضمان استقلال الكويت.
سبتمبر ـ سوريا تنفصل عن الجمهورية العربية المتحدة.
ـ اول رحلة في الفضاء: يوري غاغارين السوفيتي.
ـ بناء جدار برلين.
ـ تنحية الشيخ شخبوط عن امارة ابو ظبي وتولي شقيقه الشيخ زايد الحكم.
ديسمبر ـ محاولة انقلاب فاشلة في لبنان يقودها الحزب القومي السوري.

١٩٦٢:

فبراير ـ بدء الحرب الاهلية في فيتنام وتدخل الولايات المتحدة لصالح الجنوب (١٩٦٢ ـ ١٩٧٥).
يوليو ـ انتصار ثورة الجزائر. احمد بن بيلا يصبح اول رئيس للجمهورية الجزائرية (١٩٦٣ ـ ١٩٦٥).
سبتمبر ـ انقلاب في اليمن بقيادة عبدالله السلال يطيح بحكم الامام واعلان الجمهورية .

١٩٦٣:

فبراير - انقلاب بعثي - قومي ضد عبدالكريم قاسم في العراق بقيادة عبدالسلام عارف (١٩٦٣ - ١٩٦٦).

مارس - انقلاب بعثي يطيح بحكومة الانفصال في سوريا.

مايو - انشاء منظمة الوحدة الافريقية في اديس ابابا .

يوليو - عبدالناصر ينسحب من مشروع الاتحاد الفدرالي بعد فشل الناصريين في سوريا وقيام حملة اعدامات ضدهم .
- النزاع المسلح على الحدود بين الجزائر والمغرب.

نوفمبر - اغتيال جون كنيدي رئيس الولايات المتحدة.
- انتصار حركة الماو واعلان استقلال كينيا بقيادة جومو كينياتا .

١٩٦٤:

يناير - اول مؤتمر قمة عربي ينعقد في القاهرة .

ابريل - انقلاب عسكري في البرازيل بدعم اميركي للاطاحة بحكم الرئيس الشرعي غولارت .

مايو - الاتفاق المصري - العراقي على اقامة قيادة سياسية موحدة تهدف الى تحقيق الوحدة الدستورية بينهما خلال سنتين.
- فيصل بن عبدالعزيز ملكا على السعودية بعد ازاحته لاخيه سعود (١٩٦٤ - ١٩٧٥).
- شارل حلو رئيس الجمهورية اللبنانية يوقع اتفاق القاهرة مع المقاومة الفلسطينية !.

١٩٦٥:

يناير - انطلاقة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) .

ابريل - الرئيس جونسون يرسل ٢٢ الف جندي اميركي لمنع رئيس جمهورية الدومنيكان خوان بوش (المنتخب انتخابا حرا في ديسمبر ١٩٦٢) من العودة الى الحكم بعد خلعه في انقلاب عسكري في سبتمبر ١٩٦٣ .

- بورقيبة يقترح مشروعا للتفاوض مع اسرائيل مبنيا على خطة الامم المتحدة بتقسيم فلسطين لسنة ١٩٤٧، يرفضه العالم العربي.
- فرديناند ماركوس يستولي على الحكم في الفلبين.
- سوهارتو يطيح بحكم سوكارنو في اندونيسيا ويقيم المذابح للشيوعيين .

يونيو - هواري بومدين يطيح برئاسة احمد بن بيلا ويستولي على الحكم في الجزائر.

١٩٦٦:

فبراير - انقلاب عسكري في سوريا يطيح بحكم امين الحافظ ويجيء بالحكومة التي تدخل سوريا في حرب الايام الستة .
- فشل الاتفاقية المصرية - السعودية حول اليمن، واستمرار الوجود العسكري المصري فيه .

نوفمبر - التحالف الدفاعي المصري السوري.
- بداية الثورة الثقافية في الصين الشعبية (١٩٦٦ - ١٩٦٩) .
- وفاة الرئيس العراقي عبدالسلام عارف في حادث طائرة وتولى اخيه عبدالرحمن عارف الحكم (١٩٦٦ - ١٩٦٨) .

١٩٦٧:

ابريل - انقلاب عسكري في اليونان (١٩٦٧ - ١٩٧٤) .

يونيو - حرب الايام الستة: هزيمة يونيو واحتلال اسرائيل لمرتفعات الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء واغلاق قناة السويس.
- استقلال الجنوب العربي (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) وتولى قحطان الشعبي رئاسة الدولة .

سبتمبر - مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم (صاحب اللاءات الثلاث).

نوفمبر - قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بشأن حل النزاع العربي - الاسرائيلي .

1968:

يناير	ـ مصر تستكمل انسحابها من اليمن الشمالي.
مارس	ـ معركة الكرامة في الاردن التي تمثل الانطلاقة الرئيسية لمنظة التحرير الفلسطينية .
مايو	ـ انطلاق حركة السلام المعادية للحرب الفيتنامية في الغرب.
يوليو	ـ بداية قيام الفلسطينيين بعمليات خطف الطائرات وخطف اول طائرة اسرائيلية واجبارها على النزول في الجزائر.
	ـ انقلاب عسكري في العراق بقيادة حزب البعث واستلام احمد حسن البكر رئاسة الجمهورية (١٩٦٨ ـ ١٩٧٩) .
نوفمبر	ـ ثورة الطلاب والعمال في فرنسا.
	ـ سالازار يتخلى عن الحكم في البرتغال وانهيار الاستعمار البرتغالي في افريقيا .
	ـ القوات السوفيتية تدخل تشيكوسلوفاكيا وتنهي ربيع براغ .
ديسمبر	ـ الغارة الاسرائيلية على مطار بيروت .
	ـ استقالة ديغول في اعقاب الاضطرابات الطلابية ـ العمالية، وانتخاب بومبيدو خلفا له .

1969:

ابريل	ـ بداية حرب الاستنزاف بين مصر واسرائيل .
يونيو	ـ سالم ربيع يتولى السلطة في اليمن الجنوبي .
سبتمبر	ـ انقلاب عسكري في ليبيا بقيادة معمر القذافي يطيح بحكم الملك ادريس.
	ـ انقلاب عسكري في السودان بقيادة جعفر نميري.
نوفمبر	ـ انتخاب ريتشارد نيكسون رئيسا للولايات المتحدة .
ديسمبر	ـ اول خطة لروجرز (وزير خارجية الولايات المتحدة) لتحقيق السلام بين العرب واسرائيل .

١٩٧٠:

مارس - نهاية الحرب الاهلية في اليمن الشمالي وتوقيع الاتفاقية السعودية - اليمنية .

- غارات اسرائيلية في عمق الاراضي المصرية مع استمرار حرب الاستنزاف. عبدالناصر يطلب ارسال خبراء سوفيت .

اغسطس - وقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل حسب خطة روجرز .

سبتمبر - (ايلول الاسود) اشتباكات بين الجيش الاردني ومقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية .

- وفاة جمال عبدالناصر، واعلان انور السادات خلفا له (١٩٧٠ - ١٩٨١) .

نوفمبر - اعلان الاتحاد الفيدرالي بين مصر وليبيا والسودان .

- انقلاب في سوريا بقيادة حافظ الاسد وتوليه رئاسة الجمهورية .

- قابوس بن سعيد يتولى الحكم في عمان بعد ازاحته لابيه.

١٩٧١:

مارس - انقلاب عسكري في تركيا يطيح بحكومة ديميرل .

مايو - معاهدة الصداقة المصرية - السوفيتية .

- حركة انور السادات «التصحيحية» تطيح بنفوذ الناصريين.

- استقلال دول الخليج العربي (قطر والبحرين والامارات العربية المتحدة) ضمن سياسة بريطانيا في شرق السويس.

١٩٧٢:

يونيو - تأميم شركة نفط العراق في ثاني محاولة تأميم بعد حركة مصدق (١٩٥١).

يوليو - انور السادات يطرد المستشارين والخبراء السوفيت من مصر.

اغسطس - الاعلان عن اتفاقية للوحدة بين مصر وليبيا .

١٩٧٣:

سبتمبر - انقلاب عسكري في شيلي (بدعم اميركي) يطيح بحكم الرئيس سلفادور الليندي المنتخب انتخابا حرا في خريف ١٩٧٠ ويؤدي الى مقتله. واعلان بنوشيه رئيسا للخونتا.

اكتوبر - حرب اكتوبر: الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة، القوات المصرية تعبر قناة السويس.

- الطفرة في اسعار النفط بسبب المقاطعة النفطية العربية للغرب (١٩٧٣ - ١٩٧٩) - وقيام ظاهرة الدولارات النفطية (البترودولار).

نوفمبر - مؤتمر القمة العربي (العادي) السادس في الجزائر في اعقاب حرب اكتوبر.

١٩٧٤:

يناير - الاعلان عن النية لتحقيق الوحدة بين ليبيا وتونس.

- اول اتفاقية لفصل القوات بين مصر واسرائيل.

ابريل - انهيار نظام الحكم الاستعماري في البرتغال.

مايو - الاتفاقية السورية - الاسرائيلية لفصل القوات.

يوليو - انقلاب عسكري في قبرص يطالب بالوحدة مع اليونان ويؤدي الى التدخل العسكري التركي.

- صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في مصر: الاطار القانوني لسياسة الانفتاح الاقتصادي.

اغسطس - نيكسون يستقيل (قبل ان يعزل) من رئاسته للولايات المتحدة بعد فضيحة ووترغيت.

اكتوبر - مؤتمر القمة العربي (العادي) السابع في الرباط يعلن ان منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

- سقوط الحكم العسكري في اليونان وعودة الحكم المدني.

- عزل هيلاسيلاسي في انقلاب عسكري باثيوبيا.

١٩٧٥:

مارس ـ الاتفاقية العراقية ـ الايرانية حول الحدود تؤدي الى وقف دعم شاه ايران للاكراد وهرب البرزاني الى ايران، وتوقف التمرد الكردي في العراق.
ـ اغتيال فيصل بن عبدالعزيز ملك السعودية .
ـ سقوط سايغون وتوحيد فيتنام بسيادة الشمال، وانزال اول هزيمة عسكرية منكرة بالولايات المتحدة .
ـ توسع التدخل العسكري الاجنبي في افريقيا (الاتحاد السوفيتي في انغولا واثيوبيا، فرنسا في التشاد وزائير . .).

يونيو ـ اعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية.

سبتمبر ـ الاتفاقية الثانية لفصل القوات بين مصر واسرائيل (مع تواجد عسكري اميركي في سيناء) .

نوفمبر ـ قرار الجمعية العمومية للامم المتحدة باعتبار الصهيونية حركة عنصرية .
ـ وفاة فرانكو، وتنصيب خوان كارلوس ملكا دستوريا على اسبانيا.

١٩٧٦:

مارس ـ السادات يلغي معاهدة الصداقة المصرية ـ السوفيتية .

مايو ـ تدخل عسكري سوري في لبنان لانقاذ الكتائب .

يونيو ـ انتخابات حرة في اسبانيا .

يوليو ـ الصراع على السلطة في الصين في اعقاب وفاة ماو وشوان لاي.

اغسطس ـ حل مجلس الأمة الكويتي .

١٩٧٧:

يناير ـ ثورة الخبز في مصر: اضطرابات ومظاهرات بسبب رفع اسعار المواد الغذائية .

يونيو ـ انقلاب في باكستان بقيادة محمد ضياء الحق (١٩٧٧ ـ ١٩٨٨).

اكتوبر ـ البيان الاميركي ـ السوفيتي المشترك حول السلام العربي ـ الاسرائيلي .

نوفمبر ـ السادات يقوم بزيارة القدس.

١٩٧٨:

مارس - الاجتياح الاسرائيلي للجنوب اللبناني .

مـايـو - الكونغرس الاميركي يوافق على بيع اسلحة الى السعودية ومصر.

يونيو - اغتيال رئيس جمهورية اليمن الشمالي، وعلي عبدالله صالح رئيسا للجمهورية .

- اقصاء سالم ربيع علي من رئاسة جمهورية اليمن الجنوبي وتكوين مجلس رئاسة برئاسة عبدالفتاح اسماعيل .

يوليو - انقلاب عسكري في موريتانيا .

- مجيء اليمين الجديد للحكم في بريطانيا: مارغريت تاتشر رئيسة للوزراء .

سبتمبر - توقيع اتفاقيات كمب ديفيد من قبل السادات وبيغن، وكارتر يقوم بالوساطة.

١٩٧٩:

يناير - الثورة الايرانية تطيح بحكم بهلوي، اعلان قيام الجمهورية الاسلامية.

- الشاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية في الجزائر.

مارس - جامعة الدول العربية تعلق عضوية مصر بسبب توقيعها لمعاهدة (سلام) منفصل مع اسرائيل.

يوليو - صدام حسين رئيسا للجمهورية في العراق.

- توقف مفاجىء في محادثات الوحدة بين العراق وسوريا .

نوفمبر - المتطرفون الايرانيون يحتلون السفارة الاميركية ويعتبرون الموظفين الاميركيين رهائن .

- جماعة مسلحة بقيادة جهيمان العتيبي تحتل المسجد الحرام بمكة .

ديسمبر - التدخل العسكري السوفيتي في افغانستان .

- انتصار حركة الساندانيستا في نيكاراغوا .

١٩٨٠:

يناير ـ مبدأ كارتر: حق استعمال القوة في حالة تهديد امن الخليج.

ابريـل ـ عزل عبدالفتاح اسماعيل عن رئاسة اليمن الجنوبي وتولي علي ناصر محمد مقاليد الحكم.

يونيـو ـ اعلان البندقية للسوق الاوروبية المشتركة يطالب بادخال منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية (تخلت عنه دول السوق بسبب الضغط الاميركي).

سبتمبر ـ بداية الحرب العراقية ـ الايرانية (استمرت حتى يوليو ١٩٨٨ . ووقف اطلاق النار في ٢٠ اغسطس ـ آب ١٩٨٨).

اكتوبر ـ توقيع معاهدة الصداقة السورية ـ السوفيتية.

ـ حرب عصابات واسعة في السلفادور.

١٩٨١:

فبراير ـ انتخابات مجلس الامة الكويتي الخامس.

مارس ـ قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

يونيـو ـ قيام الطائرات الاسرائيلية بقصف المفاعل الذري العراقي.

اكتوبر ـ اغتيال انور السادات، حسني مبارك رئيسا للجمهورية.

ـ الكونغرس الاميركي يوافق على بيع السعودية طائرات الاواكس.

نوفمبر ـ مجيء اليمين الجديد للحكم في الولايات المتحدة: انتخاب رونالد ريغن لرئاسة الجمهورية.

ـ فشل مشروع الملك فهد لحل النزاع العربي الاسرائيلي في الحصول على موافقة مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في فاس.

ديسمبر ـ اقرار الكنيست الاسرائيلي مشروعا بضم مرتفعات الجولان لاسرائيل.

ـ فرانسوا ميتيران رئيسا للجمهورية في فرنسا.

١٩٨٢:

يناير ـ ثورة الخبز في السودان: مظاهرات الخرطوم احتجاجا على رفع اسعار المواد الغذائية.

- اغلاق الحدود بين سوريا والعراق ووقف ضخ النفط العراقي عبر سوريا .

يونيو - الغزو الاسرائيلي للبنان، الاسرائيليون يدخلون بيروت ويطردون مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية منها .

- فهد بن عبدالعزيز ملكا على السعودية .

- القوات العراقية تنسحب من الاراضي الايرانية الى الحدود الدولية .

- مذابح صبرا وشاتيلا ضد الفلسطينيين .

سبتمبر - استئناف مؤتمر القمة الثاني عشر في فاس لبحث مشروع ريغن لحل النزاع العربي الاسرائيلي، وبحث نتائج مذابح صبرا وشاتيلا .

نوفمبر - اول اختراق ايراني لحدود العراق الدولية .

- اغتيال بشير الجميل الذي اختير رئيسا لجمهورية لبنان بدعم اسرائيلي.

- حرب الفوكلاند بين الارجنتين وبريطانيا .

١٩٨٣:

يناير - انقلاب عسكري في نيجيريا يؤدي الى سلسلة من الانقلابات .

مايو - انشقاق في صفوف حركة فتح بزعامة محمد سعيد موسى (ابو موسى) في اعقاب خروج المنظمة من بيروت .

- انهاء الحكم العسكري في الارجنتين وانتخاب الفونسين رئيسا للجمهورية .

اكتوبر - الولايات المتحدة تغزو جزيرة غرينادا .

١٩٨٤:

يناير - ثورة الخبز في تونس: اضطرابات ومظاهرات بعد رفع اسعار المواد الغذائية .

- ثورة الخبز في المغرب: اضطرابات ومظاهرات بعد رفع اسعار المواد الغذائية .

ابريل - اعلان حالة الطوارىء في عموم السودان بسبب الاضطرابات والمظاهرات السياسية .

مـايـو ـ بدء حرب الناقلات في الخليج بقصف ايران ناقلة النفط السعودية/ أحد .

ديسمبر ـ انقلاب في موريتانيا .

ـ اغتيال انديرا غاندي، راجيف غاندي يخلفها في الحكم .

١٩٨٥:

فبراير ـ انتخابات مجلس الامة السادس في الكويت .

ـ اتفاق عمان بين الملك حسين ومنظمة التحرير الفلسطينية .

ـ انهيار الحكم العسكري في البرازيل، وانتخاب سارني رئيسا للجمهورية .

ابريـل ـ الاطاحة بحكم جعفر نميري في السودان وتولي سوار الذهب الحكم تمهيدا لنقل السلطة الى المدنيين .

اغسطس/سبتمبر ـ طرد ليبيا للعمال التونسيين، وقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .

اكتوبر ـ تدمير الطائرات الاسرائيلية لمقر منظمة التحرير في تونس.

مارس ـ ميخائيل غورباتشوف امينا عاما للحزب الشيوعي السوفيتي، اعلان سياسة الغلاسنوست: والبريسترويكا الانفتاح واعادة البناء.

١٩٨٦:

يناير ـ انقلاب في اليمن الجنوبي: اقصاء وهروب علي ناصر محمد ومقتل عبدالفتاح اسماعيل خلال المحاولة. على سالم البيض أمين عام للحزب الاشتراكي .

فبراير ـ تمرد قوات الامن المركزي في مصر.

ابريـل ـ القصف الاميركي لليبيا .

يوليـو ـ زيارة رئيس وزراء اسرائيل بيريز للمغرب.

ـ انقلاب سلمي (في البداية) وعزل ماركوس عن الحكم في الفلبين، تولي كورازون اكينو رئاسة الجمهورية .

١٩٨٧:

مـايـو ـ الغاء لبنان لاتفاق القاهرة مع منظمة التحرير الفلسطينية .
نوفمبر ـ انقلاب في تونس بقيادة زين العابدين بن علي اطاح بحكم الحبيب بورقيبة .
ديسمبر ـ بداية الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة ضد الاحتلال الاسرائيلي.

١٩٨٨:

ـ قطع السعودية لعلاقاتها الدبلوماسية مع ايران .
يوليـو ـ بداية الانفراج الدولي بعد قمة موسكو التي عقدت في (مايو) بين ريغن وغورباتشوف .
ـ الملك حسين يعلن فصل الضفة الغربية عن الاردن .
ـ اغتيال محمد ضياء الحق رئيس جمهورية باكستان .
اغسطس ـ اعلان وقف اطلاق النار بين العراق وايران .

١٩٨٩:

يناير ـ الاعلان عن تأسيس مجلس التعاون العربي بين مصر والعراق والاردن واليمن الشمالي.
فبراير ـ الاعلان عن قيام اتحاد دول المغرب العربي بين تونس وليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا .
ـ اجراء استفتاء شعبي على الدستور الجديد في الجزائر.
ـ عودة طابا الى السيادة المصرية .
ـ اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الهنغاري تقر التعددية الحزبية .
مارس ـ تعيين ياسر عرفات رئيسا لدولة فلسطين .
ابريـل ـ ثورة الخبز في الاردن بعد قرار رفع اسعار المواد الغذائية وفرض ضرائب جديدة .
مـايـو ـ عودة مصر الى الجامعة العربية .

يونيو - نهاية ربيع بكين بمذبحة بساحة تيان آن مين .

- انقلاب عسكري في السودان يطيح بالحكومة المدنية الدستورية وتعطيل دستور ١٩٨٦ .

سبتمبر - توقيع اتفاقية سوفيتية - اميركية لنزع السلاح وتدمير الصواريخ قصيرة المدى.

اكتوبر - هدم جدار برلين، سقوط هونيكر واختيار رئيس جديد لالمانيا الشرقية وتوحيد المانيا على جدول الاعمال .

نوفمبر - مظاهرات عارمة في تشيكوسلوفاكيا تؤدي الى استقالة الحكومة وعودة دوبتشيك الى الظهور.

- استقالة الحكومة في بلغاريا واختيار قيادة جديدة للحزب الشيوعي .

- انتخابات برلمانية في الاردن .

- انتخاب رينيه معوض رئيسا للبنان واغتياله بعد ١٧ يوما وانتخاب الياس الهراوي خلفا له .

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضـــوع	رقم الصفحة

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة

الفصل الثالث عشر:

الفصل الخامس عشر:

الفصل السادس عشر:

الفصل السابع عشر:

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة

الفصل الثاني والعشرون :

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الموضـــــوع	رقم الصفحة

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة

المراجع العربية

كتب

* ادوارد هالت كار ثورة البلاشفة (ج٢) ترجمة عبدالكريم احمد، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠ .

* استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي: التقرير العام والاستراتيجيات الفرعية - مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٨٩)، بيروت لبنان .

* التوازن الاستراتيجي (١٩٨٩ - ١٩٩٠)، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، لندن ١٩٨٩ .

* باول اينتسج، نظام اوروبا الجديد، ترجمة احمد عبدالخالق ومحمد بدران، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ١٩٤١ .

* خير الدين حسيب (وآخرون)، مستقبل الامة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨ .

* روندي ويلسون التجارة الاوروبية - العربية، منشورات الايكونومست لندن ١٩٨٨ .

* غورباتشوف - ميخائيل، البريسترويكا (مترجم) عمان - دار الكرمل ١٩٨٨ .

* فؤاد زكريا، التفكير العلمي، منشورات ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٥ .

* فؤاد زكريا، خطاب الى العقل العربي، كتاب العربي، الكتاب السابع عشر، الكويت ١٩٨٧ .

* كولن باون وبيتر موني، من الحرب الباردة حتى الوفاق ١٩٤٥ - ١٩٨٠ ترجمة صادق ابراهيم عودة - عمان: دار الشروق ١٩٨٤ .

* محمد عابد الجابري، نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ١٩٨٦ .

* هشام شرابي (محرر)، العقد العربي المقبل، المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٦ .

* الوحدة الاوروبية: النشأة والتطور، منشورات الجماعة الاوروبية، لوكسمبورغ ١٩٩٠ .

مقالات

* اسامة الغزالي حرب، التحدي الياباني، المنتدي العربي العدد ١٤ السنة الثانية، نوفمبر ١٩٨٦ .

* البيان ـ ١٩٨٩/١٠/٨ .

* التمويل والتنمية ـ صندوق النقد الدولي ـ يونيو ١٩٨٩ .

* الحيـاة ١٩٨٩/٥/٥ .

* القبس الكويتية ـ ١٩٩٠/٤/٨ .

* المجموعة الاحصائية المختصرة ـ وزارة التجارة الاميركية (الطبعة ١٠٨) ١٩٨٨ .

* بهجت قرني «الضيف الثقيل» بالاقتصاد السياسي للعلاقات العربية مع القوى العظمة، في هشام شرابي (محرر)، العقد العربي المقبل: المستقبلات العربية البديلة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٦ .

* تقارير وكالات الانباء عن الفترة ديسمبر ١٩٨٩ ـ يناير ١٩٩٠

* جريدة اليوم السعودية ـ ٢٦ رمضان ١٤١٠ هـ .

* صحيفة الحياة اللبنانية ـ ١٩٨٩/٥/٥ .

* عبدالله حمد المعجل، الصناعة في الوطن العربي: الانجازات والتحديات، المستقبل العربي، عدد رقم ١١٧ تشرين ٢ نوفمبر ١٩٨٨ .

* عبدالصاحب العلوان ازمة التنمية الزراعية العربية وقانون الأمن الغذائي، المستقبل العربي، عدد رقم ١٧٧ ، تشرين ٢ نوفمبر ١٩٨٨ .

* مارك فيرو الاختلال يتزايد في الاتحاد السوفيتي اللوموند ديبلوماتيك، الطبعة العربية، ديسمبر ـ ـ يناير ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ .

* محمد الاطرش، البريسترويكا والاشتراكية والرأسمالية، المستقبل العربي، العدد (١٢٩) ١٩٨٩ .

* مسودة التقرير النهائي : تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين، منتدى الفكر العربي، مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي، عمان (نوفمبر ١٩٨٩) .

المراجع الأجنبية

BOOKS

Cechini, Paolo, The European Challenge EC Publication : Luxmborg 1989.

Freedman, Lawrence, Atlas of Global Strategy London, Macmillan 1985.

Halliday, Fred, the Making of the Second Cold War. London : verso ·1983.

IMRO Publication, 1992 : The European Opportunity.

Inter. Ethnic Relations : Problems and Prospects. Novosti Press Agency Moscow, 1989.

La Feber, Walter, American age. (New York: WW Norton 1989).

Reed, Andrew, The Development World (London : Bell and Hyman, 1987).

Webster, Andrew, Introduction to the Sociology of Development, (London- : Macmillan, 1986).

PERIODICALS

Barthoff, Raymond L., New Thinking in Societ Military Doctrine, The Washington Quarterly, Vol. 11, No. 3, Summer 1988.

Chul Park, Yung, The Little Dragons and Structural Change in Asia, The World, Volume 12, Nov. 2 - June, 1989, P. 126.

Dunlop, John B., "Will the Soviet Union Survive Until the Year 2000," The National Interest, Winter 1989/1990, pp. 65-75.

Foreign Report, December 7, 1989.

Fukuyama, Francis, "A Reply to My Critics," The NAtional Interest, Winter 1989/1990, pp. 21-28.

Fukuyama, Francis, "The End of History?," the National Interest, No. 16, Summer 1989, pp. 3-35.

Huntington, Samuel P., "No Exit: the errors of Endism,"The NAtional Interest, Fall 1989, pp. 3-16.

International Management - April 1989
- July/August 1989

Krauthammer, Charles, "Beyond the Cold War," New Republic, December 19, 1988.

Lederman, L.L., Science and Technology Policies and Priorties: A Comparative Analysis, Science Vol. 237, 1987,

Lipietz. Alain, "The Debt Problem", European Integration and the New Phase of World Crisis, N.L.R., No. 178, Nov. 1989, P. 40.

Middle East Report (MERIP) November/December 1989.

Morgan Stanley: Perestrokia Up date, The Coming Crisis For Capitalism. Morgan Stanley, Co. New York and London, 1990.

Newstatesman December 8, 1989.

Newsweek, January 29, 1990.

Sahgal, Gita, and Nira Yuval-Davis, "Refusing Holy Orders," Marxism Today, March 1990, pp. 30-35.

Science and Technology Policies and Priorties: A Comparative Analysis", L.L. Lederman, Science, Vol. 237 (1987), 1125.

Sunday Time April 23, 1989

The Economist	- January	13, 1989
	- July	8 , 1989
	- September	18, 1989
	- September	30, 1989
	- November	23, 1989
	- January	3 , 1990
	- January	6 , 1990
	- January	16, 1990
	- March	17, 1990

The Independent, February 19, 1990.

Therborn, Goram, "The Rule of Capital and the Rise of Democracy', New Left Review, No. 103, 1977.

The Science and Technology Resources of Japan ; a Comparison With the United States, Surveys of Science Resources Series, National Science Foundation – NSF-88-318, Washington, D.C., U.S.A., 1989.

Time	- January	15, 1989
	- November	6 , 1989
	- January	22, 1990
	- February	12, 1990

United States International trade Commission, The Effects of Greater Economic Integration Within the ECC on the EC on the US, July 1989.

U.S. News January 15, 1990